

الجزء الاول

من حاشية العلامة الصبيحان على شرح

العلامة الاشعوري على الفية

الامام ابن مالك في النحو

والصرف نفعنا الله

بههم والمسلمين

آمين

دخل نوبة افقر الوري اليه جل وعز محب بن محمديا المحامي

غرم جمادى الاول سنة ١٢٥٠

و هو ما مشه شرح العلامة الاشعوري مع بعض تقريرات

للعالم العلامة الشيخ احمد الرفاعي احدا كبار علماء

السادة المالكية بالازهر حفظه الله

الطبعة الأولى

بالمطبعة العامرة الشرفية سنة ١٣١٩ هجرية

على صاحبها افضل الصلاة وازكى التحية



بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم
أما بعد حمد الله

(قوله اعترض) حاصله قياس مركب من الشكل الأول منزع المحشى أولا صغراه وأورد على منعه بأنه مكبرة لا عبرة بها ورد بأنه بحسب المراد وهو مبني على أن مراد المعترض لا تفيد الاتيان بها لا لفظا ولا قصدا أما أن أراد الأول فلا يجاب عنه إلا بفتح أن المطلوب الاتيان لفظا تأمل وقوله سلمنا الخ مراده به أنها تفيد السبق لفظا وقصدا فقط والحسنى أنه يدفع الإيراد خصوصا والمقام هنا قرينة عليه كما وصحه سم في الآيات لكن ترك المنع في الصلاة والسلام انكالا على المقايسة تأمل وثانيا كبراه وأورد عليه أنه لا يوافق رواية الرفع واجب بأن المقصود بها مجرد التثمين لا خصوص اللفظ

نحمدك اللهم على ما وجهت نحونا من سوابغ النعم ونشكرك على ما أظهرت لنا من مبهمات الاسرار ومضمرات الحكم ونشهد أن لا اله الا انت وحدك لا شريك لك الفاعل لكل مبتدأ ومبتدع ونشهد أن سيدنا محمدا عبدك ورسولك المفرد العلم والامام المتبوع اللهم صل وسلم عليه وعلى آله وصحبه ما رفعت من منصب المنخفض لجلالك وجبرت بالسكون اليك كسر الجازم بوجدت في ذاتك وصفاتك وأفعالك (أما بعد) فيقول راجي الغفران محمد بن علي الصبيان غفر الله ذنوبه وستري الدارين عيوبه هذه حواش شريفة وتقاريرات جليلة منيفة وتحقيقات فائقة وتدقيقات رائقة خدمت بها شرح العلامة نور الدين أبي الحسن علي بن محمد الأشموني الشافعي على ألفية الامام ابن مالك كل الخدمة وصرفت في تحرير مبانها وتهذيب معانيها جميع المهمة ملخصا فيها زبد ما كتبه عليه المشايخ الاعيان منها على كثير مما وقع لهم من أسقام الافهام وأوهام الازدهان ضامنا إلى ذلك من نفائس المسطور ما ينشرح به الخاطر مضميفا اليه من عرائس بذات فكرى ما تقرر به عين الناظر وحيث أطلقت شيئا فإرادى به شيئا العلامة المدابني أوقلت شيئا السيد مفردى شيئا المحقق السيد البليدى أوقلت البعض فإرادى به الفهامة الفاضل سيدى يوسف الحففى رحمه الله تعالى وجزاهم عنا خيرا وما كان رائدا على ما فى حواشيه وليس معزوا لاحد فهو غالبا ما ظهر لى ورجعنا سبته الى صريحنا وعلى الله الاعتماد انه ولى السداد (قوله أما بعد حمد الله الخ) اعترض بان هذه العبارة إنما تفيد سبق حمد وصلاة وسلام منه وهذه الافادة لا يحصل بها المطلوب من الاتيان بالثلاثة في ابتداء التأليف وبحجاب أولابانا لان سلم تلك الافادة لان المقصد من قوله حمد الله انشاء الحمد وقوله حمد الله وان لم يكن جملة في قوة الجملة فكانه قال أما بعد قولى أحمد الله منشأ الحمد وثانيا باننا سلمنا تلك الافادة لكن لان سلم ان المطلوب لا يحصل بها الان افادة سبق الحمد منه تتضمن أن المحمود أهمل لأن يحمده وهو وصف بالجميل فقد حصل الحمد ضمننا بهذه العبارة الواقعة في ابتداء التأليف ولا يضر عدم حصوله صريحا اذا المطلوب حصول الحمد مطلقا في الابتداء ومثل ذلك يقال في الصلاة والسلام بناء على أن المقصود بهما التثمين وهو حاصل بافادة سبقهما كما أفاده العلامة ابن قاسم في نكتة

عند قول المصنف * أحمد بن أبي الله خير مالك * مصليا الخ وبه يعرف ما في كلام البعض وما أحاب به هو
وشحننا من أن الشارح أتي بالثلاثة لفظا لا يحسم مادة الاعتراض لبقاء المواخذة بعدم كتابتها المطلوبة أيضا
والجواب بحصول الحمد بالنسبة غير نافع في الصلاة والسلام * فإن قلت لا نسلم عدم حصول الحمد صريحاً هنا لما
تقرر من أن الأخبار عن الحمد حمداً أي صريحاً * قلت ما تقررنا هو في الأخبار عن الحمد بثبوت الله بالجملة
الاسمية أعني الحمد لله لأنه بناء بحمل صراحة فهو حمداً صريحاً بخلاف الأخبار عن الحمد بسبق وقوعه ومثله
الأخبار بأنه يقع كافي أحمد بن أبي الله على أنه خبر لفظاً ومعنى فتنبه (قوله على ما منع من أسباب البيان)
على تعليلية وما موصول اسمي أو نسكرة موصوفة في بيانية والاعتناء بمحذوف و يظهر لي عند عدم استدعاء
المقام أحد الوجهين ترجيح الثاني لأن النسكرة هي الأصل ولأن شرط الموصول إذا لم يكن للتعظيم أو التحقير عهد
الصلة وقد لا يحصل عهداً لا بتكافؤ فاحفظه أو موصول حرفي وقوى هذا أن الحمد يكون حينئذ على
الفعل والحمد على الفعل أمكن من الحمد على أثره لأن الحمد على الفعل بلا واسطة وعلى أثره بلا واسطة ومن
زائدة على مذهب الأخفش وبعض الكوفيين أو تبعيضية نسكتها الإشارة إلى أنه تعالى يستحق الحمد على
بعض نعمه كما يستحق الحمد على الكل بالاولى والمنح الإعطاء وبابه قطع وضرب والمنحة بالكسر العطية كذا
في المختار والبيان يطلق بمعنى الظهور وبمعنى الفصاحة وبمعنى المنطق الفصحى المعرب عما في الضمير أي
المنطوق به لا المعنى المصدري لأنه لا يوصف بالفصاحة حقيقة وهذا هو المراد هنا والمراد بأب بابه جميع ماله
دخل في حصوله كسلامة اللسان من العي والفهاة وسلامة القلب من موانع الإدراك لا خصوص ما يلزم من
وجوده الوجود ومن عدمه العدم لذاته لقصوره (قوله وفتح من أبواب التبيان) قياس ما كان على التفعال
فتح التاء كالتكرار والتذكروشد كسر تاء التبيان والتلقاء بعكس الفعلا لورود الفتح أيضاً في التبيان كما
في القاموس وإن كان كسرها أكثر والتبيان كما قاله الخطابي أبلغ من البيان لأنه بيان مع دليل وبرهان فهو
جار على الأصل من زيادة المعنى لزيادة المبني والمراد بابوابه كل ماله دخل في حصوله كالادراك القوية
وجوده اللسان والقلب فالأبواب استعاره مصرحة والفتح ترشيح أو في التبيان استعاره بالكتابة والأبواب
تخييل والفتح ترشيح و ذكر المنح والأسباب في جانب البيان والفتح والأبواب في جانب التبيان لأن التبيان
أبلغ كما هو الوصول إليه أصعب يحتاج إلى فتح أبواب مغلفة (قوله والصلاة والسلام) مجروران عطفاً
على حمد الله (قوله على من رفع) متعلق بمحذوف صفة للصلاة والسلام أي السكاكين على من رفع أو
حال منهما وقال شيخنا تاج المصريح متعلق بالسلام لقربه وهو مطلوب أيضاً للصلاة من جهة المعنى على سبيل
التنازع اهـ ومراده كما قاله الفاضل الروداني محشى التصريح المتنازع المعنوي الذي هو مجرد الطلب في
المعنى لا العمل بدليل كلامه فقوله متعلق بالسلام لقربه يعني مع حذف متعلق الصلاة فسقط ما عترض به
البعض من أن التنازع لا يكون إلا في فعلين متصرفين أو اسمين يشبهانها كما سيأتي وما ذكر ليس كذلك أي
لأن الصلاة والسلام اسماء مصدرين جامدان على أنه سيأتي أن المراد اسمان يشبهانها في العمل لا في التصرف
بدليل تمثيلهم باسم الفعل والمصدر ومن وافق على ذلك هذا البعض وحينئذ لا يدل ما سيأتي على عدم جريان
التنازع الاصطلاحي بين اسمي المصدر بل على جريانه بينهما كالمصدرين في تلاشي الاعتراض من أصله والرفع
الإعلاء والمراد به هنا الظاهر والاعزاز (قوله بماضي العزم) من إضافة الصفة إلى الموصوف أي العزم الماضي
قال في المصباح عزم على الشيء وعزمه عزم من باب ضرب عقد ضميره على فعله اهـ لكن سيد كذا الشارح قبيل
باب التنازع أن عزم لا يتعدى بنفسه وأن قوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح على تضمن معنى تنووا والماضي
أما بمعنى النافذ يقال مضى الأمر أي نفذ وأما معنى القاطع يقال سيف ماض أي قاطع فيكون قد شبه في النفس
العزم بالسيف والماضي بمعنى القاطع تخييل (قوله قواعد الإيمان) يحتمل وهو الظاهر أنه يراد بالإيمان
التصديق القاي فتكون إضافة القواعد إليه من إضافة المتعلق بفتح اللام إلى المتعلق بكسرها والمراد بالقواعد
جميع ما وجب الإيمان به مما ينبغي عليه غيره كعقائد التوحيد وضوابط الفقه المجمع عليهم أو جميع ما وجب
الإيمان به سواء بني عليه غيره أو لا فيكون في التعبير بالقواعد تغليب أو البراهين الدالة على حقيقة الإيمان

على ما منع من أسباب
البيان وفتح من أبواب
التبيان والصلاة والسلام
على من رفع بماضي العزم
قواعد الإيمان

ويحتمل أن يراد به الإسلام لتلازم الايمان والإسلام السكامين فالإضافة من إضافة الأجزاء إلى الكل والمراد بالواقعة الأركان الخمسة المذكورة في حديث بني الإسلام على خمس وعليه في الكلام تلخيص إلى هذا الحديث (قوله وخفف بعامل الجزم) الجزم القطع وعامله آله كالسيف ووصفها بالعمل مجازة على من وصف آله عمل الشيء * فإن قلت عامل الجزم لا يخفف في العربية فلا تتم التورية * قلت التورية لا تتوقف على خفصته في العربية وإنما وري بخفصته الذي لا يقع في العربية للإشارة إلى أن ما وقع منه صلى الله عليه وسلم أمر فوقي ما ألفه البشر خارج عن طوقهم (قوله كلمة البهتان) البهتان الكذب والمراد به هنا الكفر أو مطلق الباطل والمراد بكلمة الكلام وإضافتها إلى البهتان استغراقية (قوله محمد) بدل من من أو عطف بيان وقوله المنتخب أي المختار نعمت لمحمد لأن الجزم تقديم البدل أو عطف البيان على النعت مع أن النعت هو المقدم على بقية التوابيع عند اجتماعها (قوله من خلاصة معد ولباب عدنان) خلاصة الشيء يضم الخاء وكسرهما مخلص منه ويعناه الباب في عبارته تعين ومعد بفتح الميم والعين ولعدنان لصلبه قال الجوهرى وهو أبو العرب وعدنان آخر النسب الصحيح لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك ابن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان فعلم وجهه ذكر معد وعدنان ويحتمل أنه أراد معد وعدنان ذرية معد وذرية عدنان المسماتين باسمي أبيهما وإنما أخر عدنان ذكرهما مع تقدمه وجوده لأنه لو قدمه لم يكن لذكر معد فائدة لأنه يلزم من كونه عليه الصلاة والسلام مختبأ من لباب عدنان كونه مختبأ من خلاصة معد ولا عكس (قوله أحرزوا) أي حازوا وقوله قصبات السبق الخ كان من عادة العرب أن تغرز قصبة في آخر معدان تسابق الفرسان فن أعدى فرسه إليها وأخذها عند سابقا في الكلام استعارة تمثيلية أن شبه حال الصحابة في غلبتهم لمن قاواهم في الإحسان بحال السابقين على الخيل في الميدان في سبقهم إلى قصبة السبق بجامع مطلق حوزا به الشرف أو استعاره مكنية أن شبه في النفس الإحسان بساحة ذات ميدان وجعل إثبات المضمار أي الميدان تخيلا وأحرزوا قصبات السبق ترشيحا أو استعاره مصرحة أن شبهت مراتب العلو بقصبات السبق وجعل المنضمات ترشيحا والإحسان تحريدا والمراد بالإحسان أمامه الشري المدين في حديث جبريل بقوله عليه الصلاة والسلام أن تعد الله كأنك تراة فإن لم تكن تراة فإنه براك أو مطلق الطاعة وهذا أقرب (قوله وأبرزوا) أي أظهروا وقوله ضمير القصبة والشان يحتمل أن المراد المنضم المستور الذي كان له قصة وشأن عظيم مان وهو دين الإسلام فيكون تسميته منضمرا باعتبار ما كان ويحتمل أن المراد ضمير القصبة والشان الاصطلاحي الواقع في قوله تعالى فاعلم أنه لا إله إلا الله في الكلام حذف مضاف أي مفسر ضمير الخ لآن الذي أظهر وهو مفسر وهو لا إله إلا الله أو مجاز مرسل على لاقته المجاورة حيث سمى المفسر بكسر السين باسم المفسر بفتحها (قوله بسنان اللسان ولسان السنان) السنان نصل الرمح والتركيان إمامان إضافة المشبه به إلى المشبه أي اللسان الذي كاللسنان في التأثير واللسنان الذي كاللسان في كثرة استعماله أو من الاستعارة بأن يكون شبه في التركيب الأول كلام اللسان باللسنان في التأثير وشبه في النفس السنان في التركيب الثاني بالإنسان في صدور الفعل على العظيم عن كل وأثبت له اللسان تخيلا أو شبه طرف السنان الذي به الجرح باللسان في كثرة استعماله وجعل شيئا طائلا لاق لسان السنان على طرفه الخارج لا يجوز فيه ممنوع لأنه ليس من معاني اللسان الحقيقة كما يؤخذ من أقسام موس وغيره وفي قوله بسنان الخ من أنواع البديع العكس وهو تقديم المؤخر وتأخير المقدم كقولهم عادات السادات سادات العادات وقد اشتملت خطبته على أنواع أخرى كبراعة الاستهلال والتورية في الفتح والرفع والماضي ونحوها والطباق في الرفع والخفض والإيمان والبهتان والأفراط والتفريط والجناس اللاحق في الأسد والجسد والتحقيق والتدقيق والمحل والمحل وكذا بين الأدرج والأبراج كما قاله شيخنا والبعوض وإن جعل شيخنا السيد الجناس بينهما مضارعا لماسيا أي والجناس المضارع في خلا وعلا والفرق بين الجناسين أن الاختلاف إن كان بحرف بعيد المخرج أو قريبه فالمضارع ومعنى بعيد المخرج أن يخرج عن أن يخرج الحرفان في

وخفف بعامل الجزم كلمة
البهتان * محمد المختب
من خلاصة معد ولباب
عدنان * وعلى آله وأصحابه
الذين أحرزوا قصبات
السبق في مضمار
الإحسان * وأبرزوا
ضمير القصبة والشان
بسنان اللسان ولسان
السنان *

(قوله حقيقة) كذا بالاصل
ولعل صوابه حقيقة اه

جنس المخرج ومعنى قرينه أن يتحد في جنسه ويختلف في شخصه (قوله فهذا) اسم الإشارة راجع إلى
الالفاظ الذهبية المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة على أرجح الوجوه فهو مستعار ما وضع له وهو
المبصر الحاضر للقول لشبهه في كمال اتقان المشير أو السامع إياه حتى كأنه مبصر عنده وهل استعاره أم
الإشارة ونحوه أصلية أو تبعية خلاف بيانه في رسالتنا في المجازات والفاء واقعة في جواب أما وجواب الشرط
لا بد أن يكون مستقبلا وكون الالفاظ المشار إليها شراطينا أي لا بد ما غير مستقبل فلا بد من تقدير أقول بعد
الفاء كما أفاده في التصريح نعم إن كانت الخطبة قبل التأليف وجعل الشرح بالمعنى اللغوي على أنه مصدر
بمعنى الشارح أي خارجا لم يحتاج إلى التقدير لأن الشرح الخارجى المذكور على هذا الشرح الذي هو محط الجزاء
مستقبل حيث نذير قال الورداني في حواشيه على التصريح أغا يحتاج إلى التقدير لو أراد بالشرط الذي تضمنته
أما التعليق مع أن المراد منه مجرد اسم التزام شيء بشيء ولو سلم فالعلاقة قد يكون في الالفاظ متقبلا وقد يكون في
الماضي كما في شرط لو قلنا كذا هذا مع أنه قد يسند دفع تقدير القول أشكال آخر وهو أن كون هذه الالفاظ
شراطينا لا بد أن يثبت حد أولي بمقدار ما معنى كونه بعد الحد فإذا جعل الجزاء القول كان هو المقيد بالبعدية
أه هو مبني على أن الظرف من متعلقات الجزاء كما هو الأحسن مع أن هذا الإشكال الآخر يسند دفع محمول
شرح بمعنى شارح مراد منه المعنى اللغوي لخصه تقييده بالبعدية على أنه يرد على تقدير القول أن حذف القول
يوجب حذف الفاء معه كما يصريح به الشارح لكن في الجمع ما يدل على أن بعضهم يجوز حذف القول مع
بقاء الفاء كما سأتى بسطه في محله فتنبه (قوله لطيف) يعني لا يتجيب ما وراءه من المعاني مجازا عما لا يحجب
ما وراءه من المحسوسات (قوله بديع) فعيل بمعنى المفعول أي مبتدع أي مخترع لا على مثال سابق فأنه
بهيئته المخصوصة لم يسبق له مثال والمراد أنه فائق في الحسن على غيره من الشروح ويحيى بديع بمعنى مبتدع
ومنه بديع السموات والأرض (قوله على ألفية ابن مالك) متعلق بمحذوف خاص دل عليه السياق أي دال
على ألفية ابن مالك أي على معانيها أو على معنى لام التقوية متعلقة بشرح بمعنى شارح أي كاشف كما قاله البعض
وفيه أنه يلزم على هذا نعت المصدر قبل استيفاء معموله أو بمعنى لام الاختصاص متعلقة بمحذوف صفة لشرح
فيكون على استعارة تبعية أو شبه الشرح والمتمن بحسم مستعمل وجسم مستعمل عليه وذ كر على تخيلا (قوله
مذهب الخ) المذهب التذوقية والمقاصد المعاني والمسالك الالفاظ وهما مجروران بإضافة الوصف إليهما
أو منصوبان على التشبيه بالمفعول به (قوله يترج بها الخ) في الكلام مبالغة والافانج الخاطب بلا تمييز مع أن
الشرح والمتمن متباينان وأشار بهذه السجعة إلى ما في شرحه مما لا بد منه في بيان المتمن وبالسجعة الثانية
إلى ما زاد على ذلك والمقصود منه ما وصف شرحه بجودة السبك وحسن التركيب مع الالفاظ المتمن (قوله
امتزاج الروح) أي امتزاجا كما امتزاج الروح بالجسد لا يقال عبارة تفهم أن شرحه متمن كالروح والجسد
وأن المتمن بدونه كالجسد بدون الروح وفي هذا تنقيص لبقية الشروح لأننا نقول مقام المدح لا ينظر فيه إلى
أمثال هذه المقاهيم (قوله ويحل) يضم الحاء وكسر هالان حل بمعنى نزل يجوز في خاء مضارعة الوجهان كما
في القاموس وبه ما قرئ في السبع قوله تعالى فيحل عليكم غضبي فاقصصا البعض كشخا على الغم تقصير
وأما حل ضد حرم فالحاء مضارعة بالكسر فقط وحل بمعنى فك فالحاء مضارعة بالهمزة فقط (قوله منها) قال شيخنا
السيد حال أي كأنها من الان حل لا يتعدى عن وكذا قوله من الاسد أي كأنه من الاسد * ولعل
معنى كأنها منها وكأنه من الاسد منتسبا إليها ومنتسبا إلى الاسد ولا يبعد أن من في الموضعين بمعنى
في لا يقال الظرفية في الأول غير ظاهرة لأننا نقول لما امتزج بها كأنه حل فيها وقوله محل الشجاعة
أي حلها فمحل مصدر ميمي أي حلولا كحلول الشجاعة والمراد بالشجاعة الحراسة لا المالك
المخصوصة لاختصاص المالكات بذوى العلم (قوله تجدد نشر التحقيق الخ) النشر الرأفة الطيبة والتحقيق
يطلق على ذكر الشيء على الوجه الحق ويطلق على إثبات المسئلة بدليلها مع رد قوادحه والادراج
بفتح الهمزة جمع درج بفتح الدال وسكون الراء أفقهما ما يكتب فيه كما في القاموس ويعبر بفتح الباء
مضارع عبق الطيب بكسر هاءه قبا القهر يك من باب فرح ظهرت رائحته ولا يكون الالذ كية كما في المصباح

فهذا شرح لطيف بديع
علي الفقيه ابن مالك
* مذهب المقاصد واضح
المسالك * يترج بها
امتزاج الروح بالجسد
* ويحل منها محل
الشجاعة من الاسد * تجدد
نشر التحقيق من ادراج
عبارة يعقب

ففي كلامه استعارة ممكنة وتخيل وترشيح حيث شبه التحقيق في نفاسه بنحو المسك والنشر تخيل وبعيد
 ترشيح قال شيخنا السيد وفي العبارة قلب أي من عبارات ادراجيه اهـ ونسكنه القلب الإشارة الى قوة النشر
 حتى سري من العبارات الى محلها المكتوبة فيه (قوله وبدر التدقيق في الخ) البدر انقمر ليلة كماله والتدقيق
 يطلى على اثبات المسئلة بدليلين أو أكثر وعلى اثبات دليل المسئلة بدليل وعلى ذكر الشيء على وجهه دقة
 والابراج جمع برج وهو أحد أقسام الفلك الاثني عشر السماوية البروج وعبر بالابراج وهو جمع قلة مع أنها
 اثنا عشر ازوجة أدراج ويشرق بضم أوله وكسر ثالثه مضارع أشرق أي أضاء وافتتح أوله وضم ثالثه
 مضارع شرف كطلع وزنا ومعنى وعلى كل في كلامه عيب السناد وهو اختلاف حركة ما قبل الـ وى وفي كلامه
 استعارة ممكنة وتخيل وترشيحان حيث شبه التدقيق بالدلالة المقمرة كمال الاقمار بجامع النكاح والبدر تخيل
 والاشراق والابراج ترشيحان قاله شيخنا السيد وجعل شيخنا التدقيق مشيها بالسما في العلو والمثانة ولك أن
 تجعل الابراج استعارة مصرحة لعبارة اشارات أى المعاني الدقيقة ان شئت بالابراج في أن كلاما لما
 ينتفع به اذا العبارات محل للمعاني والابراج محل للكواكب أو تخيلا لاستعارة ممكنة ان شئت اشارات
 بالسموات في الرقعة والمثانة ثم ذكر شيخنا السيد أن هنا أيضا قلبا أى من اشارات أبراجه ولا حاجة اليه كما
 لا يخفى (قوله خلا من الافراط الخ) الافراط مجاوزة الحد والتفريط التقصير أى خلا من الافراط في التطويل
 وعلا عن التفريط في قادية المعاني وعبر في جانب الافراط بخلاف في جانب التفريط يعلى لأن التفريط الخش
 فهو أحق بالاتباع عنه الذي هو المراد من علا وأخرها تبين السبعين مع أنهم ما من باب التخمينة وما قبلها ما من
 باب التخمينة انما تالى تقدم الاثبات على النفي وشرف الوجود على العدم والمحل وصفان لازم ان
 المراد الذي شأنه الاملال والذي شأنه الاخلال (قوله وكان بين ذلك قواما) أى عدلا وأفر داسم الإشارة مع
 رجوعه الى اثنين الافراط والتفريط لتأوله بالمذكور والمرجح للافراد حصول الاقتباس (قوله وقد
 لقبته) أى سميتها وانما أثر التعبير بالتلقيب لما في هذا الاسم من الاشعار بالممدح كاللقب (قوله ولم آل) مضارع
 ممدود وهمزة فـ كلم تأيها ألف منقلبة عن همزة ساكنة كما هو القاعدة عند اجتماع هزتين نافية متساكنة
 حذف منه الجازم لانه اتى هي واو وضاميه الا كـ لا ومصدره ان كان بمعنى التقصير أو الترك أو الاستطاعة
 أو كدلو أو كملو كما في القاموس وان كان بمعنى المنع أو كدلو كما في حاشية شيخنا السيد لـ كن في حاشية ابن
 قاسم على المختصر وحاشية خسر وعلى المطول أن المنع معنى مجازي مشهور ولا لولا تحقيق ويصح هنا
 ما عند الاستطاعة فعلى الأول قوله جهـ أى اجتهدا من صوب على التمييز بمحول عن الفاعل والتقدير
 لم يقصر اجتهدا على الاسناد المجازي أو نزع الخلاف أى في اجتهدا أى وحال بمعنى مجتهدا وعلى الثاني مفعول
 به وعلى الآخر مفعوله الثاني وحذف مفعوله الأول لعدم تعلق الغرض بذكره والتقدير ولم يمنع أحد جهدا
 وعن أبي البقاء أن لم آل من الأفعال الناقصة بمعنى لم أزل فجهدا خبر به في جاهدوا والذي يؤخذ من القاموس
 والمختار أن الجهد بمعنى الاجتهاد أو المشقة بفتح الجيم لا غير وبمعنى الطاقة بالفتح والضم (قوله
 وتهذيبه) عطف نفسه بـ قاله شيخنا (قوله وتهذيبه) عطف لازم (قوله والله أسأل الخ) سأل ان
 كان بمعنى استعطي كما هنا فعلى مفعولين بنفسه فالتعريف مفعول قدم لافادة الحصر أو للاهتمام لعظمته
 وأن يجعله مفعول ثان وان كان بمعنى استغنى مفعول ثان بنفسه ولشأنه بعن نحو يسألونك
 عن الانفال أو ما عيناها نحو فاسأل به خبير أى عنه (قوله سليم) أى سالم من الحقد والحسد ونحوها
 (قوله وما توفيق الابانة) استقبح أهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالياء لانه يوهـم الآلة فلا يحسن
 ضربى يزيدا كان زيد ضارباً والحسن ضربى من زيد وفاعل التوفيق هو الله تعالى فالحسن وما توفيق
 الامن الله وتوجهه على ما يستفاد من الكشف في تفسير سورة هود أنه على تقدير مضاف وان
 التوفيق مصدر المسمى للمجهول حيث قال أى وما كوفى موقفا لا يعونه وتوفيقه أفاده ابن قاسم
 (قوله عليه توكلت) أى اعتمدت في جميع أمورى كما يؤخذ من حذف المفعول أو في التنادر على
 تاليف هذا الشرح كما يؤخذ من المقام وتقديم الجار والمجرور لافادة الحصر لان الاعتماد في جميع الامور

وبدر التدقيق من أبراج
 اشارته بشرق * خلا
 من الانـراط المل *
 وعلا عن التفريط المحل
 * وكان بين ذلك قواما *
 وقد لقبته بمنهج السالك
 * الى اقية ابن مالك *
 ولم آل جهـ دافى تنقيحه
 وتهذيبه وتوضيحه
 وتقريره والله أسأل أن
 يجعله خالصا لوجهه
 الكريم * وأن ينفع به
 من تلقاه بقلب سليم *
 انه قريب بحبيب * وما
 توفيق الابانة عليه توكلت

والاقدار على تأليف هذا الشرح لا يكون الاعلم به تعالى وان كان قد يعتد في بعض الأمور على غيره (قوله أنب) أي أرجع (قوله قال محمد) فيه التفات من التكلم الى الغيبة ان روى متعلق بالسملة المقدّر بنحو أولف أو تأليف فان لم يراع كان فيه التفات على مذهب السكاكي المكتفي بمخالفة التعبير مقتضى الظاهر وأتى بجملة الحكاية ولم يتركها خوفا من الرياء لقصده الترغيب في كتابه بتعيين مؤلفه المشهور بالجلالة في العلم والاخلاص فيه وبالاتفاق بكتبه وهذا أرجح من مراعاة الحذر من الرياء خصوصاً مع الامن من ذلك كما هو حال المصنف ولم يقدمها على البسملة أيضا ليحصل لها بركة البسملة وثلاث فوت الابتداء الحقيقي بالبسملة ولم يؤخرها عن الجدليقع اسمه بين الجملتين الشرقتين فحيط به بركته ما فاحفظه (قوله العلامة) معناه لغة كثير العلم جدا لان الصيغة للبالغه والتأنيذ يادتها وكثرة العلم جدا فحصل بالتحرر في أنواع من الفنون فاشتهر من انه الجامع بين المعقولات والمنقولات اعلم اصطلاح لبعضهم (قوله جمال الدين) هذا لقبه أي مجمل الدين * فان قيل كل من جمال الدين ومحمد بن عبد الله بالمدح فحصل أحدهما اسما والآخر لقباً تخمك * قلت يؤخذ جواب ذلك مما بحثه بعض المتأخرين ونصه والذي يظهر ان الاسم ما وضعه الاخوان ونحوها ابتداء كما ثابما كان وان ما استعمل في ذلك المسمى به ووضع الاسم فان كان مشعر بالمدح كشمس الدين فيمن اسمه محمد وأدم كانف الناقه فيمن اسمه ذلك فلقب أو كان مصدراً باب كافي عبد الله فيمن اسمه ذلك أو ام كام عبد الله فيمن اسمها عائشة فكنية وعلى هذا يصح ما حكاه ابن عرفة فيمن اعترض عليه أمير افر بقبه في كنيته بابي القاسم مع النهي عنه * فاجاب بانه اسمه لا كنيته فقله شيخنا عن الشنواني وحاصل الجواب ان اعتبار الاشعار والتصدير انما يكون بعد وضع الدال على الذات ابتداء والظاهر ان الموضوع للذات ابتداء محمد فهو الاسم والموضوع ثانياً مشعر اجمال الدين فهو اللقب (قوله ابن عبد الله بن مالك) قد يتوهم من صنيع الشارح انه جراب مالك صفة عبد الله وليس كذلك لانه يلزم عليه تغيير اعراب المتن وحذف ألف ابن مع انها واجبة الثبوت في المتن بل هو باق على رفعه فيكون بالنظر الى كلام الشارح خبراً آخر هو فاعرفه فان قلت في قول المصنف هو ابن مالك الناس لا بهامه أن ما لكأ بوه * قلت هذا الالباس لا يصح هنا لانه ليس المقصود هنا بيان نسبه بل تمييزه عن شاركه في اسمه وهو غايتهم بهذه الكنية لغلبتها عليه دون غيرها قاله ميم وأيضاً فيها تفاؤل على كنهه رقاب العلوم والاكثر حذف ألف مالك العلم وان كان رسمها أيضاً جيداً ومنه رسمها في ونادوا بامالك في المصحف العثماني ويجب رسم ألف مالك الصفة كالذي آخر البيت وأما رسم مالك يوم الدين بدونها فيه فلان الخط العثماني لا يقاس عليه مع أنه لا يرد على قراءته بدون ألف (قوله الطائي نسباً) سيأتي في المتن أن قولهم الطائي من شواذ النسب (قوله الجبائي منشأ) نسبة الى جيان بلد من بلاد الاندلس فكان الاولى تأخير عن قوله الاندلسي اقليمياً ليكون للتأخر فائدة وجواب شيخنا السيد بانه قدم الجبائي اهتماماً بالاختصاص غير نافع وقد يجاب بان الفائدة حاصلة على تأخير قوله الاندلسي اقليمياً لان لا يعلم كون جيان من بلاد الاندلس والاندراس بفتح الهمزة وسكون النون وفتح الدال وضم اللام كذا في شرح ميارة على متن العاصمية في فصل المزارعة ثم قال وهي جزيرة متصلة بالبراطويل والبراطويل متصل بالقسطنطينية وانما قيل للاندراس جزيرة لان البحر يحيط بهما من جهاتهما الا الجهة الشمالية وحكي أن أول من عمرها بعد الطوفان اندلس بن بافت بن نوح عليه السلام فسميت باسمه اه من مختصر ابن خلدكان ونقل صاحب المعيار عن القاضي عياض أن الاندلس كانت للنصارى دمرهم الله تعالى ثم أخذها المسلمون فبنوا ما أخذ عنوة ومنها ما أخذ صلحا ثم أسلم بعض أولئك النصارى وسكنوها مع المسلمين اه ما قاله ميارة بعض حذف أي ثم بعد مدته طويلة أخذها النصارى ثانياً هذا ونقل بعض الطلبة أنه رأى نصاً بضم الهمزة والدال أيضاً (قوله ووفاد) كذا في بعض النسخ وفي بعضها ووفاته والأولى أحسن لافادتها محل الوفاة دون الثانية وقبره بسفح قاسيون ظاهر بزار والتميزات المذكورة من تمييز النسبة غير المحول بناء على مذهب اليه ككثير كان هشام أن نحو بل تمييز النسبة أعلي لا المحول عن الفاعل كما زعم اعدم محنته في الجميع ولا من تمييز المفرد وان قاله شيخنا لان تمييز المفردعين مميزة في المعنى والأمر هنا ليس كذلك (قوله عام اثنين الخ) أي عام تمام اثنين الخ

والبنة أنيب (بسم الله الرحمن الرحيم * قال محمد هو) الامام العلامة أبو عبد الله جمال الدين بن عبد الله (ابن مالك) الطائي نسباً الشافعي مذهباً الجبائي منشأ الاندلسي اقليمياً الدمشقي داراً ووفاته لا تثنى عشرة ليلة خلت من شعبان عام اثنين وسبعين وستمائة وهو ابن خمس (قوله فان لم يراع الخ) لا يخفى ان المفهوم من هذه العبارة فان لم يراع متعلق بالبسملة المقدّر بنحو وأؤلف الخ وذلك صادق بعدم مراعاة شيء أصلاً وعراعاة مقتدراً بنحو مؤلف المددوء بباء الغيبة وحينئذ يرد أنه لا التفات حتى عند السكاكي في الصورة الثانية بل الالتفات في المتعلق فقط عند السكاكي وليس الكلام فيه قلعل المحشى لم يبال بهذا بعده (قوله أرجح) وقولهم دره المقاسه مقدم على جلب المصالح اذا قوت أو ترجحت فلا يراد (قوله بل هو باق) اعلم انه اختلف في جواز تغيير اعراب المتن للشرح فقليل يمتنع مطلقاً وقيل يجوز مطلقاً وقيل يجوز للشارح المأزج دون غيره ومثل حذف الاف من قبل الاعراب أو لا تأمل (قوله دون غيرها) المناسب زيادة ودون غيره لاجل ان يتم التمييز

(قوله أحمد) بفتح الميم مضارع جدد بكسر هاء قال العرب وتبعه شيخنا والبعض كان مقتضى الظاهر أن يقول
يحمد بياء الغيبة لكنه انتفت من الغيبة إلى التكميم اه وهو غير صحيح لأن مقتضى الظاهر أن يعبر التكميم
عن فعله أو قوله بما للتكميم فلفظ أحمد هو المقول للمصنف فهو الذي يحكي بقال وشرط الالتفات أن يكون
التعبر الثاني خلاف مقتضى الظاهر كما في المطول والمختصر وغيرهما فلا يلتفات في نحو قال اني عبد الله
ونحو أنا زبد فاعرفه ولا تكن أسير التقليد (قوله ربي الله خير مالك) ذكر في عبارة جده الفـمـل والذات
والصفة إشارة إلى أنه تعالى يستحق الحمد لفعله وذاته وصفته وانما قدم الأول لأنه اقدم فالجدة عليه كما هو مقتضى
تعليق الحكم بالمشتق يقع واحدا لكن هذا لا يناسب تفسير الشارح الرب بالمالك وانما يناسب تفسيره بالمرى
وهو أولى هذا ذلك ولأن المالكية مذكورة في قوله خير مالك الا ان يقال تفسيره بالمالك باعتبار الاشهر وقطع
النظر عن خصوص كلام المصنف وخير فعل تفضيل حذفته هزئته تخفيفا لكثرة الاستعمال كشر وبظهر
لي أنه من الخير مصدر خار يخير أي تلبس بالخير أو من الخير بكسر الخاء وهو الكرم والشرف وبين مالك الأول
ومالك الثاني الجنس التام اللفظي لا الخطي أن رسم الأول بغير ألف كما هو الاكثر في مالك التـمـل فان رسم
بها كما هو أيضا جدي كان لفظيا خطيا فاطلاق البعض كونه لفظيا خطيا محمول على الجملة الثانية (قوله
الجميل) صفة كاشفة أو محصورة على خلاف بين الجمهور والقائلين باختصاص الشناء بالخير والعزب عبد
السلام القائل بعمومه للخير والشر (قوله بجلال عظمته) لا يبعد أنه إشارة إلى قوله خير مالك وأن قوله
وخريل نعمته إشارة إلى قوله ربي لكن يعكس على هذا تفسيره فيما بعد الرب بالمالك الا أن يقال ما قدم
والجلال العظيمة ولا يتعين كون اضافته إلى ما بعده من اضافة الصفة إلى الموصوف كما هو به كلام البعض بل
ولا يترجح لانه وان اقتضته مشاكلة قوله وخريل نعمته يحوج إلى تأويل الجلال بالجليل (قوله وخريل
نعمته) من اضافة الصفة للموصوف قال البعض وأشار إليه شيخنا المراد بالنعمة الانعام بقربنة قوله التي هذا
النظم أثر من آثاره لانه ليس أثر النعمة بمعنى المنعم به بل هو فرد من أفرادها اه ولا يتعين ذلك بل يصح أن
تكون النعمة بمعنى المنعم به وترتب عليها ذلك اثر كنعمة العلم والفهم والقدرة على التأليف فانه يرتب عليها
هذا الاثر (قوله واختار صيغة المضارع) أي على الجملة الاسمية والماضوية (قوله المثبت) لا حاجة إليه بل
هو لبيان الواقع اذ المنفي لا يأتي هنا (قوله لما فيها من الاشعار) أي بواسطة غلبة الاستعمال وقوله بالاستمرار
التجدي أي الذي هو المناسب هنا كما بينه بعد بقوله وقصد الخ وقوله التجدي أي الحاصل من تجديد الجدة
بعد أخرى وهكذا أو الموصوف به تجده كذلك أي وكل من الاسمية والماضوية لا يفيد الاستمرار التجدي
أصلا فان الأولى لا تفيد التجدد وان كانت تفيد الاستمرار بواسطة الفدول كما سيذكره الشارح تبعه البعض
أو بواسطة غلبة الاستعمال كما هو الأرجح والثانية لا تفيد الاستمرار أصلا بل ولا التجدد بمعنى الحصول مرة بعد
أخرى وهكذا وان أفادت التجدد بمعنى الوجود بعد عدمه وقد اختلف هل الاسمية أبلغ أو الماضوية والتحقيق
أن كلا أبلغ من الأخرى من بعض الوجوه فالاسمية أبلغ من حيث تعيين الصفة للجود بها فهي ثبوت
الجدة تعالى اذ معنى الجدة لله ثابت لله والمعين أوقع في النفس والمضارعية أبلغ من حيث صدق الجود
به فيها بجميع الصفات وبعضها الأعم من تلك الصفة لان معنى أحمدك أثني عليك بالجميل وصفاته تعالى
جميلة كلها وبعضها فالمضارعية أكثر فائدة (قوله والحمد لله عليه) يعني التبرية المفهومة من قوله ربي على
ما تقدم فاندفع ما عترض به البعض هنا بناء على ظاهر تفسير الشارح الرب بالمالك من أن كلام الشارح
ربما يقتضي أن المصنف أوقع جمده في مقابلة نعمة مع أنه لم يذكر ذلك ولا حاجة إلى اعتذاره بأنه يمكن أن
يقال مراده المحمود عليه الذي يغلب وقوع الجدى مقابلته (قوله دائما) توكيد لقوله لا تزال تجدد وقوله
كذلك تأكيد لقوله كما (قوله نعمته بحامد لا تزال تجدد) اعترضه البعض كشخبانته سيصرح
بان الجملة انشائية معنى وعليه لا يظهر هذا ذكره لان الجدة الانشائي ينقطع بانقطاع التلطف به فإين التجدد
وانما ينظر ذلك على جعلها خبرية لفظا ومعنى ويمكن دفعه بان اشعارها بالتجديد باعتبارها الأصل الثابت

وسبعين سنة (أحمد ربي
الله خير مالك) أي أثني
عليه الشناء الجميل اللائق
بجلال عظمته وخريل
نعمته التي هذا النظم
من آثارها واختار صيغة
المضارع المثبت لما فيها
من الاشعار بالاستمرار
التجدي وقصد بذلك
الموافقة بين الجود والمحمود
عليه أي كما أن آلاءه تعالى
لا تزال تجدد في حقنا
دائما كذلك نعمته
بحامد لا تزال تجدد

لها قبل نقلها الى الانشاء وكانه لم يقطع النظر بعد النقل عما كان قبله بقوله بقوله مناسبة المقام واعمل هذا مراد
 شيخنا من الاعتذار بان ذلك الاشعار على سبيل التوهيم والتحيل فافهم (قوله وأيضاً) هو مصدراً اذا
 رجع وهو اما مفعول مطلق حذف عامله أو بمعنى اسم الفاعل حال حذف عامله أو صاحبها فالقدير هنا على
 الاول ارجع الى التعليل رجوعاً وعلى الثاني أقول راجعاً الى التعليل وانما تستعمل مع شيئين بينهما توافق
 ويعنى كل منهما عن الآخر فلا يجوز أن يضافوا ولا جاء زيد ومضى عمر وأيضاً ولا اختصم زيد وعمر وأيضاً
 قاله شيخ الاسلام زكريا (قوله فهو) الفاء للتعليل كما علم مما مر تنافوا الضمير للاختيار المفهوم من قوله واختار
 يمكن هذا التعليل انما ينحصر لاختيار المضارعة على الاسمية دون اختيارها على الماضوية بخلاف الاول
 ولهذا قدمه على هذا (قوله الى الاصل) أى أصل الجملة الاسمية (قوله فحذف الفعل) أى وجوباً ان ذكر
 بعده وشكر أو شرط بعضهم في الوجوب ذكر لا كقوله بعدهما أو جوازاً ان ذكر وحده كإسقاطه في باب المفعول
 المطلق وإطلاق شيخنا الوجوب في غير محله (قوله ثم عدل الى الرفع الخ) هذا يقتضي أنه لو لم يعدل الى الرفع
 لانتهت الدلالة على الدوام وهو كذلك كما صرح به الرضى في باب المبتدأ ان بقاء النصب صريح في ملاحظة
 الفعل وتقديره وهو يدل على التجدد فلا يستفاد الدوام الا بالعدول الى الرفع ولا يكفي في إفادته وجوب حذف
 العامل مع النصب وان صرح به الرضى في باب المصدر وجعل شيخنا السيد ما صرح به في باب المبتدأ على حالة
 جواز حذف العامل ليوافق كلامه في باب المصدر لكن الوجه بقاءه على إطلاقه كما يقتضيه التعليل السابق * لا
 يقال الاسمية هنا خبرها ظرف متعلق بما به فعل واما باسم فاعل بمعنى الحدوث بقوله في الظرف فيكون
 في حكم الفعل والاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد والحدوث لا الدوام * لا نأقول لاننا نعلم كون اسم الفاعل هنا
 للحدوث حتى يكون في حكم الفعل ويكفي الجملة في الظرف رائحة الفعل فيعمل فيه معنى الثبوت أيضاً وإثنى سلمناه
 بقوله إفادة الاسمية التي خبرها فعل للتجدد اذا لم يوجد داع الى الدوام والعدول المذكور داع اليه ذكره الغزالي
 (قوله لقصد الدلالة) أى المقصود هو الدلالة ولو حذف قصد كان أخصر وهذا اذا أراد عدول اللام العلة الغائية
 فان أراد السبب المتقدم على السبب فقصد على حقيقته ومحتاج اليه (قوله والثبوت) ان أراد به ثبوت المسند
 للسند اليه وهو المتبادر فحصل قبل العدول فكان الواجب حذفه وان أراد به الاستمرار فهو مستغنى عنه
 بقوله الدوام فكان الاخصر حذفه (قوله لقصد الاستغراق) أى مثلاً والافتد يكون لقصد العهد والجنس
 (قوله والله علم) أى بالوضع لا بالعلبة التقديرية على التحقيق كما بيناه في رسالتنا الكبرى في البسملة وسأبني في
 المعرف بأداة التعريف الفرق بين الغلبة الحقيقية والتقديرية (قوله الواجب الوجود) وصف الذات بالواجب
 الوجود والمستحق لجميع المحامد لا يوضح الذات المسمى للاعتبار هما فيه والا كان المسمى مجموع الذات والصفة
 مع انه الذات المعينة فقط على الصحيح وتخصيص هذين الوصفين بالذكر لان وجوب الوجود للذات مبنى كل كمال
 واستحقاق جميع المحامد هو وجه حصر الحمد في كونه لله (قوله أى لذاته) يحتمل وجهين الاول انه تفسير
 لواجب الوجود والمعنى حينئذ أى الموجود لذاته والثاني انه تقييد للوجوب أى الواجب الوجود لذاته أى
 ليس وجوب وجوده لغيره كما في الحوادث المتعلقة علم الله بوجودها (قوله وهو عربى عند الاكثر) وقيل
 معرب وأصله بالسريانية وقيل باليهودية لاها فمعرب بحذف ألفه الاخيرة وادخل ال (قوله وقد ذكر الخ)
 مسوق لتعليل كونه الاسم الاعظم ووجه الدلالة أن من أحب شيئاً أكثر من ذكره (قوله قال ولهذا لم يذكر في
 القرآن الا في ثلاثة مواضع) اعترض الناس عليه بأن الآية لو كانت علة الاعظمية لكان اسمه المهيمن أولى بها
 لانه لم يذكر الا مرة واحدة وفيه بحث لانه لم يجعل الآية علة الاعظمية بل جعل الاعظمية علة الذكر في المواضع
 الثلاثة فقط لانه لم يقل لانه لم يذكر الخ بل قال ولهذا لم يذكر الخ وإثنى سلم أنه قال لانه لم يذكر في القرآن الا في
 ثلاثة مواضع قلنا ليس قصده لتعليل بالذكر في المواضع الثلاثة فقط من حيث الآية بل من حيث ورود خبر بأنه
 في الثلاثة وهو ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال هو في ثلاث سور وفي الآية وآل عمران وطه لكنه لا يرد
 على الجمهور القائلين بأعظمية اسم الجلالة لانه متكلم فيه فاعرفه (قوله والله أعلم) أى بالاسم الاعظم أو بكل

وأيضاً فهو رجوع الى
 الأصل اذا أصل الجدل
 أحد أو جدت جد الله
 فحذف الفعل اكتفاء
 بدلالة مصدره عليه ثم
 عدل الى الرفع لقصد
 الدلالة على الدوام
 والثبوت ثم أدخلت عليه
 ال لقصد الاستغراق
 * والرب المالك والله علم
 على الذات الواجب
 الوجود أى لذاته المستحق
 لجميع المحامد ولم يسم به
 سواء قال تعالى هل تعلم
 له سمياً أى هل تعلم أحداً
 تسمى الله غير الله وهو
 عربى عند الاكثر
 وعند المحققين انه اسم الله
 الاعظم وقد ذكر في
 القرآن العظيم في الفين
 وثلاثمائة وستين موضعاً
 واختار الامام النسوي
 تبع الجماعة أنه الحى القيوم
 قال ولهذا لم يذكر في
 القرآن الا في ثلاثة مواضع
 في البقرة وآل عمران
 وطه والله أعلم

شي (قوله تنبيه) الذي حققه العصام في شرح الرسالة الوضعية أن أسماء الكتب من علم الشخص وأنها من الوضع الشخصي الخاص بموضوعه خاص قال إذا الكتاب الذي هو عبارة عن الالفاظ والعبارات المخصوصة لا يتعددا لا بعدد الالفاظ وذلك التعدد تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية ألا ترى أنهم يجعلون وضع الضرب والقتل وضعا شخصيا لا نوعيا لجعل الموضوع أمرا متعينا لا متعددا اهـ ومثل أسماء الكتب أسماء التراجم بكسر الجيم كالخواتم والعوالم وكثير من الناس يضمها لحنابل وأسماء العلوم لان مسمياتها وهي الاحكام المقولة المخصوصة انما تعدد بتعدد العقل وهذا التعدد تدقيق فلسفي لا يعتبره أيضا أرباب العربية هذا هو المتجه عندي وإن اشتهر الفرق فتأمل والتنبيه لغة الالفاظ واصطلاحا حجة دالة على بحث يفهم اجالا من البحث السابق قيل أو على بحث بديهي فالترجوة به لما لم يفهم مما سبق ولم يكن بديهيًا غير جارية على الاصطلاح كما هنا بل غالب تنبيهات الشارح من هذا القبيل فالمراد بها مطلق الالفاظ الذي هو المعنى اللغوي (قوله أوقع الماضي موقع المستقبل) أي على سبيل المجاز وقرينة هذا المجاز تقديم الخطبة على المقصود بدليل وأستعين بالله الخ وكون المراد وأستعين بالله على اظهار أفضلية أو الانتفاع به أولا ينافي تأخر الخطبة عن المقصود خلاف المتبادر وقوله تنزيله بالمقولة أي الذي يحصل في الخارج من منزلة ما حصل أي في الخارج وعمل هذا التنزيل بعلمين ذكر الاول بقوله اما اكتفاء أي في التنزيل بالحصول الذهني يعني أنه لما حصل في الذهن قوله تنزيله منزلة ما حصل في الخارج فالجامع على هذه العلة مطلق الحصول وذكر الثانية بقوله أو نظرا أي في التنزيل الى ما قوى عنده الخ يعني أنه لما قوى ما عنده من تحقق الحصول وقوله خارجا في المستقبل وقر به تنزيله منزلة الحاصل في الخارج فالجامع على هذه العلة تحقق الحصول لكن لو قال الشارح في العلة ما حصل مقوله ذهنا أو لتحقيق حصوله خارجا عنده لكان أخصرا وأظهر والذي أراه أن التنزيل في كلام النحاة بمعنى التشبيه في كلام البيانين وأنه لا خلاف بينهم ما لا في العبارة بل كثير ما يعبر البيانين بالتنزيل والنحاة بالتشبيه وأن التنزيل عند النحاة في مثل ما نحن بصدد لا يكفي عن التجوز في الالفاظ بل يقتضيه والالزم أنهم يقولون بحقيقة كل لفظ استعمل في غير ما وضع له لتنزيله منزلة ما وضع له كالاسد في الرجل الشجاع المنزل منزلة الحيوان المفترس وهو في غاية البعد أو باطل وهذا ما قررنا به أولا كلام الشارح يبطل اعتراض البعض على الشارح بما حاصله أن قوله أوقع الخ لا يصح لاعلى طريقة النحاة لان التجوز في مثل ذلك على طريقتهم انما هو في التنزيل ولا تجوز في الماضي فهو واقع وموقع لا موقع المستقبل ولا على طريقة البيانين لانه لا تنزيل في مثل ذلك على طريقتهم بل فيه تشبيه أحد المصدرين بالآخر واستعارة الفعل الآن برادبا للتنزيل التشبيه على المسامحة واعتراضه بأن قول الشارح اما اكتفاء الخ لا يصح ايضا لان الاكتفاء المذكور لا يحتاج معه الى التنزيل والعكس (قوله من تحقق الحصول) أي وجوده وثبوته وليس المراد بالتحقق التيقن لانه لا يناسب قوله ما قوى عنده فتأمل (قوله معترضه) بكسر الراء وبفتحها على الحذف والايصال والاصل معترض بها وفائدة الاعتراض بها تمييز المصنف عن غيره ممن شاركه في اسمه وتجوز جماع كونها استعانة فإبينا لا يخبر جهاء عن كونها معترضه وجوز بعضهم كونها نعتا للمجد بتقدير تذكيره وهو بعيدو بعضهم كونها حالا لازمة من محمدا فعلا على هذا نصب وعلى ما قبله رفع ولا محل لها على كونها معترضه وان دفع بكون الجملة معترضه غير مقصود بها قطع النعت أو نعتا أو حالا ما أورد على المصنف من أنها من قطع النعت وهو انما يجوز اذا تعين المنعوت بدونه ولو سلم أنها من قطع النعت نقول يكفي في جوازه تعين المنعوت ادعاء كما هنا ولا يرد عليه وجوب حذف عامل النعت المقطوع لان محله اذا كان النعت ملحقا أو ضم أو ترجم (فائدة) يصح اقتران الجملة المعترضه بالواو والفاء لا بثم (قوله ولفظ رب نصب) أي منصوب ويصح قراءته بلفظ الماضي المجهول وكذا يقال فيما بعد (قوله تقدير الخ) فقد اجتمع في أجدر بي الاعراب اللفظي في أجدر والتقدير في ربي والحلي في الياء والفرق بين التقدير والحلي أن المانع في الاول من ظهور الاعراب قائم بآخر الكلمة وفي الثاني قائم بالكلية بما قاله الشيخ خالد (قوله يدل من رب) وكون المبدل منه في نية الطرح أغلبي كما قاله جماعة أو بحسب العمل لا المعنى كما قاله آخرون أو معناه كما قاله الدماميني أنه

(تنبيه) أوقع الماضي موقع المستقبل - تنزيلا لمقولة منزلة ما حصل اما اكتفاء بالحصول الذهني أو نظرا الى ما قوى عنده من تحقق الحصول وقر به نحو أني أمر الله فلا تستعجلوه وجمله هو ابن مالك معترضه بين قال ومقوله لا محل لها من الاعراب ولفظ رب نصب تقديره على المفغولية والباء في موضع الجر بالإضافة والله نصب بدل من رب أو بيان وخبر

مستقل بنفسه لا يتم لمتبوعه كالنعت والبيان وقوله أو بيان أي لرب لأنه أوضح منه ورجح ابن قاسم كونه بدلا
 من جهة أن البدل على نية تكرار العمل فيكون حامدا في عبارته مرتين ورجح المعرب الثاني من جهة أن
 المبدل منه توطئة للبدل وفي حكم النطرح غالبا (قوله بدل أو حال) كونه بدلا لا يخلو عن ضعف لأن بدلية المشتق
 قليلة بل مقتضى كلام ابن هشام الذي نقله عنه المعرب امتناعها مع ما في جعله بدلا من ربي أن جعل الله بدلا
 من مخالفة الجهور المانعين تعدد البدل وما في جعله بدلا من الله أن جعل الله بدلا من مخالفتهم في منعهم الإبدال
 من البدل وكونه حالا أي لازمة في نفسه كما قاله ابن قاسم إيهام تقييد الجدي بعض الصفات فالأولى جعله منصوبا
 بنحو أمدح (قوله وموضع الجملة) أي جملة أجد ربي الله خير مآلك أي والجملة بعد ما عطوفة عليها كما سيصرح
 به الشارح عند قوله وأستعين الله في ألفيه وعبارة السندوي وجملة أجد ربي إلى آخر الكتاب في محل نصب لانها
 محكية بالقول اه ويظهر لي محل الأول على حالة ملاحظة العاطف من الحكاية وجعل كل جملة مقولا مستقلا
 وجعل الثاني على حالة ملاحظة العاطف من المحكي واعتبار كون المقول مجموع الجمل وجعل كل جملة جزءا للمقول
 فاحفظه فإنه نفس وانما يقل مفعول به ليحري على القولين كونه مفعولا به وكونه مفعولا مطلقا وان كان
 الرجاء الأول (قوله ومعناها الانشاء) قد عرفت في الكلام على قول الشارح اما بعد حمد الله أنه يصح كونها خبرية
 معني ويكون حامدا ضمنا (قوله مصليا) هذه الحال وان كانت مفردة لأنها في قوة جملة انشائية أو خبرية على
 ما مر عند قول الشارح أما بعد حمد الله الخ أفاده ابن قاسم ويلزم على الوجه الأول وقوع الانشاء حالا وهو ممنوع
 وتأمل وانما يأتي بجملة صريحة إشارة إلى الفرق بين ما يتعلق به تعالى وما يتعلق به صلى الله عليه وسلم ولم يذكر
 السلام جريا على عدم كراهة أفراد أحدهما عن الآخر بل إذا صلى في مجلس وسلم في مجلس ولو بعد مدة طويلة
 كان آتيا بالمطلوب وهذا هو المختار عندى وفاقا للمحافظ ابن حجر وغيره والآية لا تدل على طلب قرنهما إلا أن
 الأوائل لا تقتضي ذلك (قوله أي زوجته) أي اللائقة بمقامه فلاضافة له (قوله بتشديد الياء من النبوة الخ) هكذا
 اشتهر تخصيص التشديد بكونه من النبوة والمهموز بكونه من النبأ بالتحريك وهو الخاء بر وأنا أقول يصح أن
 يكون المهموز من النبء بسكون الياء وهو الارتفاع على ما ذكره صاحب القاموس أنه يقال نبأ بالهمز كنع
 أي ارتفع بل هذا أولى لكون الساكن مصدرا بخلاف المتحرك وأن يكون المشددة سهلا من المهموز فيكون
 من النبأ بفتح الياء أو سكونها فاعرف ذلك وعلى كون النبي من النبوة يكون واوى اللام وأصله نبيا واجتمعت
 الواو والياء وسقط أحدهما بالساكن فقلت الواو يا وادغمت الياء في الياء (قوله أي الرفعة) فيسهل مسامحة
 إذا النبوة المكان المرتفع وكأنه على حذف مضاف وموصوف أي المكان ذى الرفعة (قوله لأنه مخبر عن الله) أي
 ولو بكونه نبأ فلا يرد أن النبي على الأصح لا يشترط فيه أن يؤثر بتبليغ الشرع الموحى إليه (قوله فعلى الأول الخ)
 يصح على كل من الأول والثاني أن يكون بمعنى اسم الفاعل وأن يكون بمعنى اسم المفعول ففي كلامه احتمال
 (قوله حال) اعترض بأن الحالية تقتضي تقييد حمله بهذه الحالة ويدفع بأنها لا تقتضي تقييد حمله في هذا المتن
 بهذه الحالة لا تقييد مطلق حمله ولا ضرر في ذلك بل هو الواقع (قوله منوبة) هي المقدرة ودفع بهذا الاعتراض
 بأن الصلاة غير ممكنة في حال الحمد لا اشتغال مودها حيث نبأ الحمد وقيل أنه حيث لا يكون مصليا بالفعل لأن نية
 الصلاة ليست صلاة فالأولى أنها مقارنة والمقارنة في كل شيء محسبة فمقارنة لفظ لفظ وقوعه عقبه فاندفع
 الاعتراض ودفعه بعضهم بحمل الحمد بناء على خبرية جملة على العرف لكن برده عليه أن المأمور بالابتداء به
 الحمد اللغوي لا العرفي لحدوثه بعد زمنه صلى الله عليه وسلم وتوجيه كونه مقارنة بأن المعنى أحمده بلساني وأصلي
 بقلبي برده عليه أن الصلاة بالقلب من غير تلفظ لا ثواب فيها (قوله من الصفة) كذا بالناء في نسخ وعلمه انتدكير
 الضمير في قوله وهو الخلو من الكدر كما قاله ابن الحاجب من أن كل لفظتين وضعنا شيئا واحدا واحدا
 مؤنثة والآخرى مذكورة وتوسطها ضمير جاز تأنيث الضمير وتذكيره وفي نسخ من الصفة بلاتاء وتذكير الضمير
 به مظهر عليها (قوله وهو الخلو من الكدر) هذا يفيد أن معنى المصطفى في الأصل الخلو من الكدر فقوله
 ومعناه المختار أي معناه المراد هنا (قوله لمجاورة الصاد) أي لأنها من حروف الطباق الأربعة الصاد والضاد

نصب أيضا بدل أو حال
 على حذف عوث الله سميعا
 وموضع الجملة نصب
 مفعول لقول ولفظها خبر
 ومعناها الانشاء أي أنشي
 الحمد (مصليا) أي طابا
 من الله صلواته أي رحمته
 (على النبي) بتشديد الياء
 من النبوة أي الرفعة لرفعة
 رتبته على غيره من الخلق
 أو بالهمز من النبأ وهو
 الخبر لأنه مخبر عن الله
 تعالى فعلى الأول هو فعيل
 بمعنى مفعول وعلى الثاني
 بمعنى فاعل ومصليا حال
 من فاعل أحمده منوبة
 لا اشتغال مود الصلاة
 بالحمد أي ناويا الصلاة
 على النبي (المصطفى)
 مفعول من الصفة وهو
 الخلو من الكدر قلت
 تأوّه طاء لمجاورة الصاد
 ولا مسه ألفا لا افتتاح ما
 قبلها ومعناه المختار
 (والله)

والطاعة والطاعة والتأذوا وقعت بعد أحدها تقاب طاء (قوله أى أقاربه) الانسب هنا تفسيره باتباعه في العمل الصالح وحينئذ يدخل المحب فلا يلزم على المصنف احكامهم بل يكون فيه من أنواع التبعية التورية لخصوص الاقارب ولا عموم الاتباع ولوفى أصل الاعان لعدم ملائمة لقوله المستكلمين الشرفا وما اشهر من أن اللائق في مقام الدعاء تفسير الال بعموم الاتباع لست أقول باطلا لاقبل المتجه عندي التفصيل فان كان في العبارة المدعوب بها ما يستدعي تفسير الال بأهل بيته حمل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين أذهب عنهم الرجس وطهرتهم تطهيرا أو ما يستدعي تفسير الال بالاتقياء حمل عليهم نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الذين ملأت قلوبهم بنورك وكشفت لهم حجب أسرارك فان خلت مما ذكر حمل على الاتباع نحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد ونحو اللهم صل على محمد وعلى آل محمد سكان جنتك وأهل دارك رامتك (قوله المستكلمين) صفة لازمة لآل والسبب والتاء اما للطلب والمطلوب كمال زائد على الكمال الحاصل عندهم فالشرف بفتح الشين مفعول المستكلمين أو زائد ثان للثأ كد والمفعول المستكلمين فهو منصوب على التشبيه بالمفعول به أو على نزع الخافض بناء على القول بانه قياسي ومما يدل على أن ثم قولا بقياسية قول الشمس الشورى في حواشيه على التحرير للفقهى الرابع أن النصب بنزع الخافض سمعى اه أو يقال ان المصنفين نزوله منزلة القياسى لكثرة ما سمع منه فاعرف ذلك أول الصيرورة كاستحجر الطين أى الذين صاروا كاملين فهو كذلك واستشكل كلامه بانهم لم يبلغوا شرف الانبياء فكيف تصح دعوى استكمالهم الشرف وقد يقال المراد الشرف اللائق بهم أو الكلام محمول على المبالغة إشارة الى أنهم لم يلقوا مراتبهم في الشرف كأنهم استكملوه ومنهم من ضبطه بضم الشين فيكون جمع شريف صفة ثانية ويكون معمول المستكلمين محذوف أى كل شرف أو كل مجد مثلا وجعل البعض هذا أولى لما في الحذف من الايدان بالعموم الانسب بمقام المدح وفيه نظر لان ذكر المعمول هنا مساو لحذفه لان المعمول المذكور والشرف بالالاسنة غرافية فهو مساو للمحذوف مع أن ذكر الشرف بالانضم بعد المستكلمين ليس فيه كبير فائدة لان فهم الثاني من الاول (قوله قلبت الهاء همزة) أى توصلا لهما ألفا فلا يرد أن همزة أثقل من الهاء مع أنها قلبت همزة باقية في ماء وشاء ولعل وجهه أنهم قصروا بقلب هاءهما همزة جبر ضعفهما الحاصل بقلب عيهم ألفا لان الهمزة أقوى من الهاء فتأمل ولم تقلب الهاء ابتداء ألفا لعدم مجئها في موضع آخر حتى يقاس عليه (قوله كما قلبت الهمزة هاء) أشار بهذا التنظير الى أن الحرفين تقارضا (قوله كما فى آدم وآمن) مثل بمثابة من الاسم والفعل (قوله وقد صغروا على أهيل) ضمه باحتمال أنه تصغير أهيل لآل فلا يشهد للاول وأجيب بان حسن الظن بالنقل يقتضى أنهم لا يقدمون على التعمين الابدليل (قوله وهو يشهد للاول) ان قيل الاستدلال بالتصغير فيه دور لأن المصغر فرع المكبر فهو متوقف عليه وقد توقف العلم باصل ذلك الحرف في المكبر على وجود الأصل في المصغر * أجيب بأن توقف المصغر على المكبر توقف وجوده وهو غير توقف العلم بالاصالة لجهة التوقف مختلفة فلا دور (قوله ولا يضاف الا الى ذى شرف) لا ينافى هذا تصغير آل المقتضى الحقايرة لان شرف المضاف اليه لا ينافى تصغير المضاف ولو سلم أن شرف المضاف اليه يقتضى شرف المضاف نقول الشرف باعتبار مجامع الحقايرة باعتبار آخر وقوله الى ذى شرف أى معرف مذ كمرناطى ومع آل المدينة وآل البيت وآل الصليب وآل فلانة (قوله الاسكاف) يكسر الهمزة اسم جنس لمن يصلح النعال والاسكاف لغته فيه والجمع أساكفة (قوله فذمه الاسكاف والنحاس) لعل شبهتهم أن الال اغنا يضاف الى الاشراف والمفصيح عنه هو الظاهر لا الضمير والجواب منع المصغر لان الضمير كرجعة في الدلالة اه نجارى على المحلى (قوله أنه) أى المذكور من الاضافة (قوله قال عبد المطلب) أى حين قدم أبرهة بالغفل الى مكة لتخريب الكعبة (قوله وانصر على آل الصليب) يدل نظاره على جواز اضافته الى غير الناطق فيمنافى ما تقدم ويجاب بأنه بمنزلة الناطق عند أهله أو شأذارتكيب للشاكلة (قوله واستعين الله) أى اطلب منه الاعانة والمراد بالاعانة هنا الاقدار وسماء اعانة لانه بصورة الاعانة من حيث كونه المقدور بين قدرتين قدرة العبد كسبا بلا تأثير وقدرة الله تعالى ايجادا وتأثيرا لا يصدق على هذه الاعانة الحقيقية التى هي المشاركة فى الفعل ليسهل أفاده الشيخ بخي في

أى أقاربه من بنى هاشم والمطلب (المستكلمين) باتباعه (الشرفا) أى أهلو * (نبيه) * أصل آل أهل قلبت الهاء همزة كما قلبت الهمزة هاء فى هراق الاصل أراق ثم قلبت الهمزة ألفا لسكونها وانفتاح ما قبلها كما فى آدم وآمن هذا مذهب سيبويه وقال الكسائى أصله أول كجمل من آل يؤول فحركات الواو وانفتاح ما قبلها قلبت ألفا وقد صغروا على أهيل وهو يشهد للاول وعلى أويل وهو يشهد للثاني ولا يضاف الا الى ذى شرف بخلاف أهيل فلا يقال آل الاسكاف ولا يثبت دبا آل فرعون فان له شرفا باعتبار الدنيا واختلف فى جواز اضافته الى المصغر فذمه الكسائى والنحاس وزعم أبو بكر الزبيدي أنه من لحن العوام والصحيح جوازه قال عبد المطلب وانصر على آل الصليب بوعايديه اليوم ألك وفى الحديث اللهم صل على محمد وآله (واستعين الله

حواسيه على المرادى وأصل أستعين أستعون بكسر الواو ونقلت كسرتها الى ما قبلها فقلت الواو بياء لسكونها وانكسار ما قبلها وانما لم يقدم اسم الجلالة على أستعين ليعيد الحصر مع صحة الوزن على تقديمه أيضا للاهتمام بالاستعانة في نحو هذا المقام كما قالوه في اقرار باسم ربك على بعض التقادير (قوله في نظم قصيدة) قدر نظم لان الاستعانة انما تكون على الفعل وقصيدة لتجربى عليه الصفة اعني الفية لسكن في تسمية هذه الالفية قصيدة ماستعرفه (قوله ألف) نقل شيخنا السيد ان بعضهم أخبر بانها تنقص عن الالف ستة أبيات فليظرفان جماعة ممن أثق بهم أخبروني بعد التحري في عددها بانها ألف (قوله أو ألفان) لا يخفى بعده ولا يرد عليه أنه كان عليه حينئذ أن يقول ألفينيه لان علامة التثنية والجمع يجب حذفها عند النسبة (قوله بناء على أنها الخ) فيه ألف ونشر مرتب (قوله من كامل الرجز) وزنه مستفعلن ست مرات والشطر حذف النصف بأن يكون البيت على مستفعلن ثلاث مرات فعلى أنها من كامله يكون مثلاً

قال محمد هو ابن مالك * أجد ربى الله خير مالك

بيتا مصرعا أعني جمعة لعر وضه موافقة لضربه و يكون كل بيت شعرا مستقلا وعلى أنها من مشطوره يكون مثلاً قال محمد هو ابن مالك بيتا وأجد ربى الله خير مالك بيتا و يكون كل بيتين شعرا مزدوجا مستقلا على كل لا يسمي مثل هذه الأرجوزة قصيدة لانهم لا يلتزمون ببناء قوافيها على حرف واحد ولا على حركة واحدة فلو جعلنا مجموع الأبيات قصيدة للزم وجود الالف والأجزاء والأقواء والأصناف في القصيدة الواحدة وتلك عيوب يجب اجتنابها وهم لا يعدون ذلك في هذه الأراجيز عيبا ولا يخذلوا ذلك من العلماء كذا في الدماميني على الخرز جمة ومنه يعلم ما في قول الشارح قصيدة ويمكن أن يقال سماها قصيدة من حيث مشابهتها للقصيدة في تعلق بعضها ببعض وفي كونها من بحر واحد فتدبر (قوله والظاهر أن في معنى على) فتسكون لفظة في استعارة تنبيه لمعنى على كافي ولا صلته في جذوع النخل ومقابل الظاهر قوله وأنه ضمن الخ فهو معطوف على قوله والظاهر وانما كان الأول ظاهرا لان الاستخارة قبل الفعل للتردد والمصنف جازم لشروعه في الفعل ولان ارتكاب التجوز في الحرف أخف منه في الفعل لا على قوله ان في معنى على اذ ليس ثم غيره هذين الوجهين حتى يكون مقابل الظاهر لا يقال المتبادر من كلامه التضمن النحوى وهو اشتراب كلمة معنى أخرى بحيث تؤدي المعنيين فيكون مقابل الظاهر التضمن البياني وهو تقدير حال تناسب الحرف * لانا منع كون التضمن النحوى ظاهرا عن البياني للخلاف في كون النحوى قياسا وان كان الاكثرون على أنه قاسمى كافي ارتشاف أبي حيان دون البياني فاعرفه (قوله لان الاستعانة) أى أصل هذه المادة فلا يرد أن أعانه في الآية من تصاريف الاعانة لا الاستعانة (قوله انما جاءت) لم يشن الضمير مراعاة ما في ماوهو المتصرفات بعد مراعاة لفظها في تصرف أو الضمير للاستعانة وخبر ما محذوف اعلمه من هذا وقوله متعدية أى الى المستعان عليه لا المستعان لتعديها اليه بنفسها كما هنا وبأبائها كما في قوله تعالى يا قوم استعينوا بالله (قوله قال تعالى الخ) استشهدا على التعدية على الاستدلال على المدعى من الحصر المذكور لان الآية لا تدل عليه (قوله معنى استخبر ونحوه) أحسن منه معنى أرجو ونحوه لما عرفت من أن الاستخارة قبل الفعل للتردد (قوله أى أغراضه) هذا تفسير بحسب اللغة وقوله وجل مهماته عطف تفسير للمراد أشار به الى أن مراده بالمقاصد المهمات التي عبر بها في آخر الكتاب وأن في كلامه حذف مضاف ودفع بذلك التناهي بين ما هنا وقوله آخر الكتاب * نظما على جعل المهمات اشتمل * وقد أوجب بأجوبة غير هذا منها أن ما هنا في حيز الطالب وما يأتي اخبر بما تبسره وأما الجواب بأن المقاصد اسم كتاب للمصنف فباطل من وجوه ذكرها السيوطي في آخر كتابه وصرفوا ما هنا الى ما يأتي دون انعكس لأن ما يأتي هو المطابق للواقع لانه ترك من المقاصد باب القسم وباب التقاء الساكنين وغيرها (قوله بها أى فيها) من طريقة المبدول في الدال لان الالفية اسم للالفاظ المخصوصة الدالة على المعاني المخصوصة والمقاصد تلك المعاني ويصح أن تكون الباسمية وصلة محوطة بمحذوفة أى محوطة لمتعاطيا بسببها (قوله محوطة) اسم مفعول وأصله محو وية اجتمعت الواو والثانية والياء وسبقت احداها بالساكنون قلبت الواو بياء وأدغمت الياء

في نظم قصيدة (الفية)
أى عدة أبياتها ألف أو
ألفان بناء على أنها من
كامل الرجز أو مشطوره
ومحل هذه الجملة أيضا
نصب عطف على جملة
أجد والظاهر أن في
معنى على لان الاستعانة
وماتصرف منها انما
جاءت متعدية فعلى قال
تعالى وأعانه عليه قوم
آخرون والله المستعان
على ما تصفون وأنه ضمن
استعين معنى استخبر
ونحوه مما تعدى بى أى
واستخبر الله في الفية
(مقاصد النحر) أى
أغراضه وجل مهماته
(بها) أى فيها (محوطة)

في الياء وكسرت الواو الاولى التي قبل الياء المدغمة للناسبة (قوله الخوفي الاصلاح الخ) تعريف الفن أحد
 الامور التي يتوقف الشروع فيه على بصيرة عليها ومنها موضوعه وغايته وفائده * فوضوع هذا الفن
 الكلمات العربية من حيث عروض الاحوال لها حال افرادها كالاعلال والادغام والحدف والابدال أو حال
 تركيب الحركات الاعراب والبناء * وغايته الاستعانة على فهم كلام الله ورسوله والاحتراز عن الخطأ في الكلام
 * وفائده معرفة صواب الكلام من خطئه كذا في شرح الخطيب على المتن وفي كلام البعض جعل الاحتراز
 عن الخطأ هو الفائدة وله أيضا وجه وفي الاصطلاح امام مستقر متعلق بمقدار معرفته لصفة النحو أو منه كحال منه
 على تجويز بعض النحاة مجيء الحال من المبتدأ والعموم متعلق بمعنى النسبة التي اشتملت عليها الجملة (قوله العلم)
 أي القواعد المعلومه أي التي من شأنها أن تعلم لا ما علم بالفعل لأن النحول حقيقة في نفسه سواء علم أو لم يعلم فهو
 مجاز على مجاز بحسب اللغة والعلاقة في الاول التعلق بين المصدر وما اشتمل منه وفي الثاني الأول وإن كان مجازا
 فقط بحسب العرف علاقته الأول لأن اطلاقه على القواعد المعلومه بالفعل حقيقة عرفية كاطلاقه على
 الملائكة أي الكيفية الرائحة في النفس التي يقتدر بها على استحضار ما كانت علمته واستحصال ما لم تعلمه
 وأما اطلاقه على الادراك حقيقة لغة وعرفا وأما اطلاقه في موضوع القواعد أي المسائل الجزئية المستخرجة منها
 يجعل القاعدة كبرى لصغرى سهولة الحصول هكذا زيد من قام زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فزيد من قام
 زيد مرفوع فمجاز عند الحكماء حقيقة عرفية عند علماء الشريعة والادب كما نقله البعض عن سري الدين
 والمجاز على المجاز جاز عن البانيين والاصوليين الان لا بد من كفاي البحر المحيط في الاصول للزركشي فنقل
 شيخنا السيد المنع عن الاصوليين فيه نظرا واليه في قوله بالمقاييس للتصوير وما ذكرناه من أن العلم هنا معنى
 القواعد والياء التصویر هو الاطلاق هنا لا الادراك ولا الملائكة سواء جعلنا الياء السببية متعلقة بالمستخرج
 اذ لا يستخرج بان بالمقاييس المذكورة أو جعلناها الملتصویر اذ لا يصح أن بها ولا الفروع وإن قال به البعض
 لأنه يلزم عليه كما قاله شيخنا أن لا تسمى تلك القواعد نحوا وفيه ما فيه بل الظاهر أنها هي الخوف فتأمل وخرج
 بالمستخرج العلم المنصوص في الكتاب أو السنة (قوله بالمقاييس) بغير هزل لصاله الياء الاولى كفاي ما عايش
 جمع مقاييس وهو ما يقاس عليه الشيء ويوافق به من القواعد الكلية (قوله من استقرأ كلام العرب) من
 اضافة الصفة الى الموصوف أي من كلام العرب المستقرأ أي من احوال اجزائه ففي العبارة حذف مضافين
 وإن أولت الكلام بالامكانات كان فيها حذف مضاف واحد وخروج به عن المقيد المستخرج من الكتاب
 والسنة والطب ونحوه (قوله الموصلة) صفة للمقاييس وتوصيلها الى معرفة تلك الاحوال كما أن استنباطها من
 الصدر الاول فاندفع ما يقال استنباط المقاييس من احوال اجزاء كلامهم يقتضي سبق معرفة تلك الاحوال
 على استنباط المقاييس وتوصيلها الى معرفة تلك الاحوال يقتضي تأخرها عنه وفي هذا تناقض وهو ظاهر
 ودور اتوقف المعرفة على المقاييس المتوقفة على المعرفة مع أن هذا انما يرد اذا جعل الضمير في قوله اجزائه
 راجعا الى عين كلام العرب أما اذا جعل راجعا الى جنس كلامهم لان احكام ما تكموا به عرفت بنطقهم فلا
 تناقض ولا دور أصلا لان السابق معرفة غير المتأخر معرفة حينئذ وحاصل الدفع الاول اختلاف المعرفة
 باختلاف العارف وحاصل الثاني اختلافها باختلاف المعروف وخروج بهذا القيد علم المعاني والبيان ونحوهما
 (قوله احكام اجزائه) المراد بالاحكام ما يشمل الاحكام التصريفية والاحكام الخوية (قوله التي اختلف منها)
 صفة للاجزاء والضمير في اختلف يرجع الى الكلام فالصلة جرت على غير ما هي له ولم يبرز الضمير جريا على مذهب
 الكوفيين من جواز عدم ابرازه عند أمن اللبس وقال البعض نقل الراعي في باب المبتدأ والخبر كما افاده البيهقي
 أن البصر بين فصلوا في وجوب ابراز الضمير بين ما اذا كان المتكلم للضمير وصفا أو فعلا فأوجبوه في الاول
 دون الثاني اه وهو مخالف لما في الطمع والتصریح من أن الفعل كالوصف في الخلاف المذكور (قوله فاعلم)
 أي من تعريف الخوفا يشمل التصريف (قوله ما يرادف قولنا علم العربية) أي المراد به ما يشمل
 النحو والصرف فقط لتخصيص غلبة الاستعمال علم العربية بها وإن أطلق على ما يشمل اثني عشر
 علما للغة والصرف والاشتقاق والنحو والمعاني والبيان والعروض والقافية وقرض الشعر والخط وانشاء

أي محوذة (تنبيهه)
 الخوفي الاصطلاح هو
 العلم المستخرج
 بالمقاييس المستنبطة من
 استقراء كلام العرب
 الموصلة الى معرفة احكام
 اجزائه التي اختلف منها
 قاله صاحب المقرب فاعلم
 أن المراد هنا بالنحو
 ما يرادف قولنا علم
 العربية

لا قسم الصرف وهو

مصـذر أريد به اسم
المفعول أى المخو كخلق
بمعنى الخلق وخصته
غلبة الاستعمال بهذا العلم
وان كان كل علم مخو أى
مقصودا كما خصت الفقه
بعلم الاحكام الشرعية
الفرعية وان كان كل علم
فقه أى مقصودا أى
مفهوما و جاء فى اللغة
لمعان خمسة المقصود يقال
نحوك نحوك أى قصدت
قصدا والمثل نحو مررت
برجل نحوك أى مثلك
والجهة نحو توجهت نحو
البيت أى جهة البيت
والمقدار نحو له عندى نحو
ألف أى مقدار ألف
والقسم نحو هذا على
أربعة أنحاء أى أقسام
وسبب تسمية هذا العلم
بذلك ما روى أن عليا
رضى الله تعالى عنه لما
أشار على أبى الاسود
الديلى أن يضعه وعلمه
الاسم والقسم والحرف
وشيا من الاعراب قال
انج هذا النحو بأبى الاسود
(تقرب) هذه الالفية
للا فهم (الاقصى) أى
الابعد من المعانى (بلفظ
موجز) الباعث على مع
أى تفعل ذلك مع وجزة
اللفظ أى اختصاره
(وتبسط) أى توسع
(البذل) بالمعجزة أى
الاعطاء وهو إشارة الى
ما تحفه لقارنها من كثرة
الفوائد (بوعدهم) أى

الخطب والرسائل والمحاضرات ومنه التوارىخ وجعلوا البدع ذبلا لا قسم بأمره وإضافة علم الى العربية
من إضافة العام الى الخاص (قوله لا قسم الصرف) هذا اصطلاح القدماء واصطلاح المتأخرين تخصيصه
بفن الاعراب والبناء وجعله قسم الصرف وعليه فيعرف بأنه علم يبحث فيه عن أحوال وأحوال الكلام اعربا
وبناء وموضوعه الكلام العربية من حيث ما يعرض لها من الاعراب والبناء (قوله وهو مصـذر) قال
الهيولى انظر هل يجوز استعمال اسم المصدر بمعنى اسم المفعول كما استعمالوا المصدر كذلك أولا قال البعض
لأمانع من الجواز فكان عليه أن يقول هل وقع استعماله كذلك أولا اه وأقول وقع فى قوله تعالى هذا
عطائنا كما يفيد كلام البيضاوى (قوله وخصته غلبة الاستعمال بهذا العلم) أى صار علما بالغلبة عليه والبناء
داخلة على المقصور عليه (قوله وجاء فى اللغة لمان خمسة) زاد شيخ الاسلام سادسا وهو البعض كما كنت نحو
السمة وذكر أن أظهر معانيه وأكثرها تداولا القصد ولهذا صدر به الشارح قبل لما كان اللغوى متعبدا
أخره عن الاصطلاحى وان كان الانسب تقديم اللغوى (قوله وسبب تسمية هذا العلم بذلك) أى سبب إطلاقه
عليه بالغلبة لبالوضع فلا ينافى ما مر (قوله الديلى) ضبطه بعضهم بكسر الدال وسكون التحتية وبعضهم بضم
الدال وفتح الهمزة واسمه ظالم بن عمرو قال فى التصريح وقد تضافرت الروايات على أن أول من وضع النحو
أبو الاسود وأنه أخذه أولاً عن علي بن أبى طالب رضى الله عنه وكان أبو الاسود كوفى الدار بصرى المنشأ ومات
وقد أسن وانفقوا على أن أول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراة ففتح الهاء وتشديد الدال راء نسبة الى بيع
التياب الحر وبه (قوله وشيا من الاعراب) أى حيث قال الاشياء ظاهراً ومضمراً وغيرهما وهو الذى يتفاوت
فى معرفته قال السيرافى يعنى اسم الإشارة (قوله أخرج هذا النحو بأبى الاسود) روى أن معاذ كره أبو الاسود حكم
ان وأن كان وليت ولعل ولم يذكر لكن فأمره الامام كرم الله وجهه أن يزيد ما فزادها (قوله تقرب الخ)
استناد التقريب اليها مجازة على من باب الاستناد الى الآلة اذا الفاعل فى الحقيقة الله تعالى وفى الظاهر المصنف
(قوله أى الابعد من المعانى) تفسير بحسب ظاهر اللفظ فلا ينافى أن المناسب جعل أفعال التفضيل هنا على
غير بابيه ليشمل بالمطابقة الابدال لان البعد مقول بالتشكيك وما قيل من أنه على ظاهره وتقريب
البعيد بهم بالأولى ضعف بأنه لا يلزم ذلك لأنها قد تهم بالابعد لشدة خفائه ولا تقرب البعيد (قوله الباعث على
مع) لم يجعلها سببية لان المعهود سببا للتقريب البسط لا اليجاز قال سم ويصح كونها السببية ويكون فيه غاية
المدح للمصنف حيث اقتص بالمقدرة على توضيح المعانى بالالفاظ الوجيزة التى من شأنها تبعية ما ولا اشكال فى
كون الاليجاز قد يكون سببا لا يوضح اذا بولغ فى تهذيب الوجيزة فتعقبت وترتبه اه وقد يقال السبب حينئذ
هذه المبالغة لا اليجاز (قوله مع وجزة اللفظ) دفع بقدر المضاف اتحاد المصاحب والمصاحب وعليه ففى
الكلام وضع الظاهر موضع المضمرة والاصل مع وجازتها وانت خبير بأن الاتحاد انما يأتى اذا جعلت المعجزة
حالا من فاعل تقرب و يصح أن تكون من الاقصى فيكون أحد المتصاحبين المعنى والآخر اللفظ فلا اتحاد
وما نقله البعض هنا عن ابن قاسم فيه ما فيه فانظره (قوله أى اختصاره) ظاهره ترادف الاليجاز والاختصار وهو
ما عليه جماعة وفى المصباح أن الاليجاز تقليل اللفظ مع عذو به وسهولة معناه فهو أخص من الاختصار على
هذا (قوله وتبسط البذل) فسره الشارح بتوسع العطاء أى الاعطاء يعنى تكرار فائدة المعانى ففیه استعارة
امتنانية بأن يكون شبه حال الالفية فى كثرة فادتها المعانى بسرعة عند سماعها بحال الكريم فى كثرة
اعطائه وفائه بما بعد أو مصرحة حيث شبه فائدة المعانى بذل المال والوعد ترشيع أو مكينة حيث شبه الالفية
بكرم والبذل تخييل والوعد ترشيع (قوله وهو) أى البذل إشارة الى ما تحفه أى الى مخ ما تحفه ليوافق تفسيره
أولا البذل باعطاء أى الاعطاء ويحتمل أن هذا إشارة الى أن المراد بالبذل المذلول وأن نفسه به أولا باعطاء
بالنظر الى معناه الأصلى وقوله من كثرة الفوائد أى من الفوائد الكثيرة (قوله بوعدهم) أى
سببية فان قلت الاعطاء بدون وعد أبلغ فى المدح فلم يقد بالوعد فقلت كانه لانه الواقع لان فهم المعانى منها
لا يحصل بمجرد وجودها بل لابد من الالتفات اليها وتصور ألفاظها فكأنها تهيئها للفهم منها وتوقف الفهم منها
على ذلك تعد وعد انما جاز قاله سم ويمكن أن يوجه أيضا التعميد بالوعد بأنه لا إشارة الى عزة معانيه لان الموعدود

موفى سريه ما تنبيهه قال الجوهرى أو عند الإطلاق يكون للث

به تشوف اليه النفس فتكون أحرص عليه ويكون هو أعز عليهم وبين موجز ومخبر الجناس اللاحق وان قال بعضهم مضارع (قوله ووعدا لخير) أي عند الإطلاق وحذفه اكتفاء (قوله لمخلف أيعادى الخ) فيه انف ونشر مرتب (قوله وتقتضي أي تطالب) أي من الله أو من قارئها أو منهما معا واستاد الطالب اليها مجاز عقلي من الاسناد إلى السبب إذا طالب في الحقيقة ناظمها ويحتمل أنه شبه الالفية بعادل تشبيها مضمر في النفس على طريق الاستعارة المكنية وأثبت الطالب تخييل ويحتمل أنه أراد بالافتضاء الاستعلاء على التحوز (قوله رضا) كسر راءه سماعي كضم سين سخط وسكون خائه والقياس الفتحة لأن فعلهما كفتح يفتح (قوله محضنا) كأنه زاده تهديد القول به غير سخط يشوبه ليقع قوله بغير سخط يشوبه تفسيرا لمحضنا وقوله يشوبه أي يتخلل بين أزمنة الرضا أو المراد يشوبه من وجه آخر غير وجه الرضا وعلى كل علم أن قوله وتقتضي رضا لا يعني عن قوله بغير سخط والسخط تغير النفس وانقباضها لاخذ الشار والمراد منه في حقه تعالى لازمه وهو ارادة الانتقام أو الانتقام (قوله فائقة) أي عالية في الشرف وانما فاقتها لانها من بحر واحد والفيه ابن معطى من بحرين فان بعضهما من السريخ وبعضها من الرجز ولانها أكثر أحكاما من الفية ابن معطى (قوله الخفي) في حواشي السبغ يحيى أنه كان ماله كيا وفتقه بالخزائر على أبي موسى الجزولي ثم تشفع كابن مالك أو أي حيان حين انخر وج من الغرب اه ويمكن أنه تخفف بعد أن تشفع (قوله الملقب زين الدين) يؤخذ منه مع قوله في الدباجة وقد اقبلته بمنهج السالك أن لقب بتعدي بنفسه وبالحرف حكيمى (قوله بالجامع العتيق) هو جامع عمرو بن العاص (قوله لأقراء الادب) اسم لما ينشمل الاثنى عشر علما المتقدمة فهو مرادف للعربية بالمعنى الشامل لها (قوله في سلع) أي آخر (قوله على شفير الخندق) أي حرف الخليج الذي حفره عمرو بن العاص بأمر عمر بن الخطاب ليحمل على السفن فيه الغلال إلى الحرمين متصلا بالبحر المسالخ (قوله ومولده سنة) ينصب سنة على الظرفية متعلق بمحذوف أن جعل مولده مصدر اميما بمعنى الولادة أي كائن في سنة ويرفعها على الخبر به أن جعل اسم زمان (قوله في فائقة) أي في هذا اللفظ بقطع النظر عن حركة آخره (قوله من فاعل تقتضي) لم يجعلها من الفية لانها وان كانت تكرة تخصصت بالوصف أو من فاعل تقرب أو تبسط تقرب تقتضي (قوله خبر المبتدأ محذوف) أي والجملة حالية أو استئنائية (قوله بالجملة) أي جنسها فيصدق بما زاد على واحدة كما في المتن (قوله وأوجه بعضهم) قال شيخنا والبعض لعل أنقائل بالوجوب يجعل مبارك في الآية خبر مبتدأ محذوف اه وأحسن منه أن يجعله خبرا ثانيا لهذا (قوله بسبق) أي على في الزمن والافادة وفي تقديم المفعول إشارة إلى أنه لم يحجز الفضل على المصنف إلا بالسبق والجار والمجرور مرتبط بكل من حائر ومستوجب (قوله حائر تفضيلا) أي فضلا من إطلاق المسبب على السبب أو هو مصدر المبني للفعول فاندفع الاعتراض بأن التفضيل صفة المفضل بالكسر فكيف يجوز التفضيل بالفتح ويمكن أن يدفع أيضا بان الحيازة في كل شئ بحسبه فعنى حيازة التفضيل تعلقه به على وجه التعظيم له ولا يرد على الجواب الثاني والثالث أنه لا يلزم من التفضيل له على غيره أنه فاضل في نفسه عليه حتى يكون فيه كبير مدح لأن المراد التفضيل عن يعتد بتفضيله (قوله مستوجب) قال مسم أي مستحق اه ويحتمل أن السين والفاء للتعمير أي مصير الثناء واجبا على (قوله لما يستحقه السالف الخ) لا يظهر أنه عليه مستوجب لتقديم المصنف عليه وهى السبق بناء على ارتباط قوله بسبق بقوله مستوجب أيضا بل هو عليه له له أي يكون السبق عليه للاستحباب لكن لا يظهر التعليل إلا بتقديمه مضاف أي لوجوب ما يستحقه الخ ووقال لا يستحقاق السلف ثناء الخلف لكان أخضر وأوضح (قوله مفضل) فيه مساححة لأن الثناء اسم مصدر أثنى ويمكن أن يجعل كلامه على حذف المضاف (قوله اما صفة) أي لازمة أو خصصة على القولين في الثناء وعلى الوصفية يحتاج إلى تعليق قول الشارح عليه بمحذوف حال من ثنائى أو بدل منه أي كأنه عليه أو ثنائى عليه لا ثنائى المذكور ولا سلفا له وصف المصنف قبل تمام عمله وقوله أو معمول له أي على أنه صفة لمفعول مطلق لهذا المصدر حذف وأنب هو منابه أي ثنائى الثناء الجليل أو على أنه مفعول به على التوسيع باسقاط الخافض والأول أولى لأن الثاني سماعي على الأصح (قوله أي يحكم) فسر القضاء في كلامه بالحكم كما هو معناه لغة لأن معناه عند الاشاعة كما في شرح المواظ ارادته الازلية المتعلقة

(رضا) محضنا (بغير سخط) يشوبه (فائقة الفية) الامام العلامة أبي الحسن يحيى (بن معطى) بن عمدا النور الزاوى الخفي الملقب زين الدين سكن دمشق طويلا واشتغل عليه خلق كثير ثم سافر إلى مصر وتصدر بالجامع العتيق لأقراء الادب إلى أن توفى بالقاهرة في سنة ذى القعدة سنة ثمان وعشرين وستائة ودفن من الغد على شفير الخندق بقرب تربة الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه ومولده سنة أربع وستين وخمسائة وتنبه بجوزي فائقة والنصب على الحال من فاعل تقتضي والرفع خبر المبتدأ محذوف والجار تعنالا لافية على حدوهذا كتاب أثر لنا مبارك في المنع بالفرد بعد انعت بالجملة والغالب العكس وأوجه بعضهم (وهو) أي ابن معطى (سبق) الباء للسببية أي بسبب سبقه أي (حائر تفضيلا) على (مستوجب) على (ثنائى الجليل) عليه بما يستحقه السلف من ثناء الخلف وثنائى مصدر مضاف إلى فاعله وهو الباء والجميل اما صفة للمصدر أو معمول له (والله يقتضي) أي يحكم (بهيات) جمع به وهو

هى الطبقات من المراتب
وقال أبو عبيدة الدرج الى
أعلى والدرج الى أسفل
والمراد مراتب السعادة فى
الدار الآخرة وألفظ الجملة
خبر ومعناها الطلب
وتنبه به وصف هيات
وهو جمع بوافرة وهو
مفرد لتأوله بجماعة وان
كان الافصح واقرات لان
هيات جمع قلة والافصح
فى جمع القلة مما لا يعقل
وفى جمع العاقل مطلق
المطابقة نحو والاجتماع
انكسرت ومنكسرات
والهندات والهندات انطلة
ومنطلفات والافصح فى
جمع الكثرة مما لا يعقل
الافراد نحو الجندود
انكسرت ومنكسرت
خاتمة بدأ بنفسه
لحديث كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا د
بدأ بنفسه رواه أبو داود
وقال تعالى حكاية عن
نوح عليه السلام رب
اغفر لى ولوالدى وعن
موسى عليه السلام رب
اغفر لى ولاخى وكان
الاحسن أن يقول رحمة
الله تعالى
والله يقضى بالرضا والرحمة
لى وله وجميع الام
لما عرفت ولان التعميم
مطلوب

الكلام وما يتألف منه

الاصل هذا باب شرع
الكلام وشرح ما يتألف
الكلام منه واختصار لافضول

بالاشياء على ما هى عليه فى الازل وهذا لا يناسب الطلب قال وتقدر به ايجادها بماها فى الازل على ما هى
عليه فيه اه والمراد بالجملة هنا التعلق التخيلى فىرجع الى التقدير (قوله أى عطيات) أى به مع علمه من
تفسير المفرد تحسبنا السبل قول المصنف وافرة مع مقبله من كلام الشارح (قوله أى تامة) أفاد به أن وافرة
اسم فاعل وفرا لا يزم لا المتعدي بقول وفرا الشئ بفرا وفرا أى تم وفرة أو فرة وفرا أى تامة (قوله لى وله فى
درجات الآخرة) الظرفان صفتان لهيات وخص درجات الآخرة بالذكر لهما المهم عند العاقل ولان الدعاء
لابن معطى بعد موته انما يتأتى به سادون درجات الدنيا (قوله قال فى الصحاح) بفتح الصاد ومعناه فى الاصل
الصحيح ومنهم من يكسر على صيغة الجمع (قوله هى الطبقات من المراتب) أى عليه أو دنبة فهو أعم من تفسير
أبى عبيدة قاله البعض ورد جعل بعضهم كلام أبى عبيدة بياناً لما فى الصحاح (قوله والمراد) أى من درجات
الآخرة وأشار بهذا الى أن الاضافة فى درجات الآخرة على معنى فى (قوله وصف هيات الخ) هذا تصحيح
لوصف الجمع بالمفرد وحاصله أن المطابقة فى الافراد حاصلة تأويله لانه بجماعة أى وهو مفرد لفظاً
وان كان بجماعة معنى (قوله وان كان الافصح واقرات) أى محافظة على المطابقة اللفظية والوالمحال وأن زائدة
ويظهر لى فى الجواب عن المصنف أن الافراد لا تستعمله جمع القلة فى الكثرة كما هو المناسب لمقام الدعاء
فهو جمع كثره بحسب المعنى فاحفظه فانه نفيس (قوله لان هيات جمع قلة) أى بناء على مذهب سيبويه
أن جمع السلامة للقلة والذى ارتضاه السعدى التفتازانى والدماينى أن جمعى القلة والكثرة مبتدؤها ثلاثة
ومنتهى جمع القلة عشرة ولا منتهى لجمع الكثرة فهما مشتركان فى المبدأ مختلفان فى المنتهى والمشهور أن
مبدأ جمع الكثرة أحد عشر فيكونان مختلفين فى المبدأ والمنتهى وعلى هذا ما أتى استشكل القراف الذى
ذكر أن له عشرين سنة بطلب جوابه ولم يجده وهو أنه اذا قال له على دراهم كان اقراراً بثلاثة اجزاء وحقه
بأحد عشر لانه أقل جمع الكثرة فلم قدم المجاز مع امكان الحقيقة وأن أجيب عنه ببناء الافراد على العرف وأما
على ما رعن السعدى والدماينى فلا محذور ولا استشكل (قوله والافصح فى جمع القلة الخ) وحده ذلك بأن
انعاقل منظور اليه فاعتنى بشأنه فى المطابقة بخلاف غيره وطريق جمع القلة لغير العاقل جبر القلة وقال شيخنا
السيد المطابقة فى جمعى العاقل وجمع القلة لغيره على الاصل وعدمها فى جمع الكثرة فغيره لانه لا يخطأه
عن العاقل فى حكم المفرد بالنسبة اليه ولم يراع ذلك فى جمع القلة - بر القلة (قوله مما لا يعقل) أى من
جوع مما لا يعقل (قوله وقال تعالى الخ) لما لم يصلح دية لاله كونه شرع من قبله وهو ليس شرعاً لنا وان
ورد فى شرعنا ما يقرر على ما رجوه فى مذهبه من الما عشر السابعة لم يقل وقوله عطف على مجرور اللام وانما ذكره
استثناساً (قوله لما عرفت) أى من ارتكاب خلاف الافصح (قوله ولان التعميم مطلوب) قال سم
لعله عم فى اللفظ دون الكتابة ويبقى الكلام فى أنه هل بطلب التعميم فى الكتابة أيضاً وهو محل نظر اه
أقول الاقرب الطلب قياساً على طلب كتابة البسملة والحمد لله والصلاة والسلام فتم

الكلام وما يتألف منه

أى والكلام بمعنى الكلمات العربية الثلاث التى يتألف الكلام منها وذكر الضمير مراعاة لفظها (قوله أى
هذا باب شرح الكلام الخ) لاشئ أنه شرح الكلام وما يتألف منه على هذا الترتيب فشرح الكلام أولاً
بتعريفه والكلام الثلاث التى يتألف منها ثانياً وذكر اسمائها وعلاماتها فالشرح مختلف والاشارة الى اختلافه
شرح بلفظ شرح فى المعطوف على انه كما قال لودانى تقديره معنى لا تقدير اعراب وان أوهمه صريح الشارح
لان شرح المضاف الى المعطوف عليه متسلط على المعطوف أيضاً عند عدم اعادته معه لان الصحيح ان العامل
فى المعطوف نفس العامل فى المعطوف عليه لا مقدرمثله وما أشار اليه من أن الكلام خبر مبتدأ محذوف تبعاً
للموضع غير متعين اذ يجوز كما قاله الشنوائى رفعه على أنه مبتدأ محذوف خبره أى باب الكلام هذا الآتى ونصبه
على المفعولية بنحو خذم مقدراً لاهالك كما وقع لبعضهم لان اسم الفعل لا يعمل محذوفاً وفى قوله ما يتألف الكلام
اشارة الى رجوع ضمير يتألف فى كلام المصنف الى الكلام فالصلة جارية على غير ما هى له ولم يبرز الضمير لامن
اللبس المحذور لعدم ابرازه عند الكوفيين (قوله اختصاراً وضوح) قيل على لندرج لانه أنسب بالقواعد

بالحاجب أو الهدب أو الشفة كما في المصباح فطفف الإشارة عليه عطف عام على خاص (قوله وبالنفيد الخ)
 أخرجه أمورا خمسة وكان الأحسن ذكر المركب التقيدي والمترجي مع الإضافي (قوله والمركب الاسنادي
 المعلوم الخ) جرى في إخراج الضروري وغير المقصود من الكلام على ما ذهب إليه المصنف ونقله في شرح
 التسهيل عن سيبويه والراح خلافة كما ذهب إليه أبو حيان وغيره فالمراد بإفادة اللفظ فائدة بحسن السكوت
 عليها دلالة على النسبة الإيجابية أو السلبية سواء كانت حاصلة عند السامع قبل أو لا قصد به المتكلم الكلام
 أو لا طابق كلامه الواقع أولا (قوله مصدر أراد به اسم المفعول) أي لا اسم جنس حتى للفظه حتى يرد
 اعتراض أبي حيان على التعريف باستلزامه أن الكلام المركب من كلمتين لا يسمى كلاما لأن مدلول اسم
 الجنس الجمعي ثلاثة فأكثريكون التعريف غير جامع ولا باق على مصدر يته حتى يرد أن اللفظ فعل اللافظ
 والكلام النحوي ليس فعلا فإن قلت إطلاق المصدر بمعنى اسم المفعول مجاز فلا يحسن دخول في التعريف
 قلت صار حقيقة عرفية في الملفوظ به لغير النجاة معناه الأصلي وهو الرمي مطلقا أو من الفم في الاشكال
 فتظهره بالخلق يعني المخلوق الباقي على مجازيته لعدم هجر معناه الأصلي وهو الإيجاد وانما هو في مجرد إطلاق
 المصدر ورادة المفعول (قوله أن يكون تمثيلا) أي فقط وعلمه فهو خير ما يتبادر في ذهنك من ذلك كما ستعلم
 (قوله وهو الظاهر) أي من البارة فلا ينافي أن كونه تمثيلا وتقيما كما أشار إليه ابن النظم أولى وانما كان
 ظاهرا للتمثيل فقط لما ذكره الشارح بقوله فانه اقتصر الخ لأن عاداتهم بعد إيراد تعريف الشيء إيراد الكاف
 ومجرورها للتمثيل (قوله فانه اقتصر في شرح الكافية) أي والالفية خلاصة الكافية (قوله نظر إلى أن
 الافادة تستلزمهما) أي لأن المفيد الفائدة المذكورة لا يكون الاسر كبا ولا ترد الأعداد المسروقة فلما تقدم من
 أن المراد بالافادة الدلالة على النسبة الإيجابية أو السلبية وحسن سكوت المتكلم يستدعي أن يكون قاصدا
 لما تكلم به (قوله لكنه الخ) استدراك على قوله فانه اقتصر الخ لدفع توهم اقتصاره على ذلك في بقية كتبه
 أيضا (قوله صرح بهما) أما نصريحه بالقصد فظاهر وأما بالتركيب فلذلك منه بدله الاسناد المفسر كما في شروح
 التلخيص بضم كلمة أو ما يجري مجراها إلى أخرى أو ما يجري مجراها بحيث يفيد أن مفهوم أحدهما ثابت
 للمدلول الأخرى وقسمه شيخنا السيد بن الغيرة بالنسبة بين الركنين وأرجع بعضهم الأول إلى الثاني بتأويل
 انضم بالانضمام وتقدر مضاف أي لازم انضمام كلمة الخ ثم قال نخذا السيد فهو شرط في تحقق الكلام لاجز
 منه وان اقتضاء كلام ابن الحاجب وصرح به الرضى فقد استشهد كله السيد الصفوى قاله الشيخ بس والشيخ
 يحيى ووقع الخلاف أيضا في الفضلات هل هي خارجة عن الكلام أو داخلية فيه قولان والثالث التفسير فان
 كان حذفها مضرا كنسأوه وطوالق الأهندا وعبيده أحرار لا يزيد دخلت والأفلا ه وسبأني هذا من بدعي
 (قوله من الكلام) أي الكلمات ومن تبعية هي وهي مجرور بها في موضع الحال من ضمير تضمن (قوله
 فزاد لذاته) زاد بعضهم أيضا من ناطق واحد آخر من أن يصطلح اثنان على أن يذكر أحدهما فعلا
 والآخر فعلا وأجيب بان هذه الزيادة غير محتاج اليها لأن كل واحد من المصطلحين متكلم بكلام وانما
 اقتصر على التصريح بأحدى الكلمتين أنه كالأعلى نصريح الآخر بالآخرى فهو مقدر ما صرح به الآخر
 فلا يتصور تركيب كلام واحد من متكلمين ولو سلم فلما اتحد الناطق غير شرط في الكلام كما أن اتحاد
 الكاتب غير شرط في الخط أفاده في الجمع (قوله لإخراج نحو قام أبوه الخ) أي لأن الاسناد فيه ليس
 مقصودا لذاته بل لتعين الوصول وتوضيحه ومثله الجملة الخبرية والحالية والنعمية (قوله وهذا السنيع)
 أي التصريح بأجزاء الماهية في الحد (قوله لأن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام) انترضه شيخنا السيد بان
 الظاهر أن التركيب والقصد داخلان في مفهوم المفيد دلالة عليه ما تضمنه لا انتزاعية والضمومية غير
 مهجورة في الحدود ولو سلم أنها انتزاعية فهجرتها وانما هو في الحدود الحقيقية التي بالذاتيات ومثل هذا
 التعريف ليس منها بل من الرسوم وقد ينشأ عن فهم الاستظهار وفي قوله ومثل هذا التعريف ليس منها بل من
 الرسوم فإن الأمور الاصطلاحية حصلت مفهوماتها ووضعت أسمائها وهما بازاها فليس لها معان غير تلك
 المفهومات فتكون هي حدود أفاده شيخ الإسلام في آخر بحث الكليات من شرحه على إيساغوجي نقلا عن

وبالمفيد المفرد نحو
 والمركب الإضافي نحو
 غلام زيد والمركب
 الاسنادي المعلوم مدلول
 ضرورة كالتأخر حارة وفي
 المستقل كجملة الله
 نحو وان قام زيد وغـ
 المقصود كاتصا درهم
 الساهـ سـيـيـيـيـيـيـي
 تنبيهات * الأول
 مصدر أراد به اسم المفعول
 أي الملفوظ به كالتأخر
 بمعنى الخلف * الثاني
 يجوز في قوله كاستقيم
 يكون تمثيلا وهو الظاهر
 فانه اقتصر في شرح الكافية
 على ذلك في حد الكلام
 ولم يذكر التركيب والاف
 نظر إلى أن الاف
 تستلزمهما ما لکنه
 التسهيل صرح بهما وز
 فقال الكلام ما تضمنه
 من الكلام اسنادا مفيدا
 مقصودا لذاته فزاد لذاته
 قال لإخراج نحو قام أر
 من قولك جاءني الذي في
 أبوه وهذا الصنيع أو
 لأن الحدود لا تتم بدلا
 الالتزام

الامام الرازي (قوله ومن ثم) أي من هنا أي من أجل أن الحدود لا تتم بدلالة الالتزام (قوله جعل
 الشارح) يعني ابن الناطم (قوله تميم بالحد) أي من جهة الدلالة به على أمرين يتضمنهما تبيين في
 الكلام أي وتمثيلاً بضم من جهة الإيضاح به للحدود ولا تمثيلاً فقط ولا ينافي ذلك قول ابن الناطم في آخر كلامه
 فاكنتي عن تميم الحد بالتمثيل لأن معناه أنه اكنتي عن تميم الحد بذكر التركيب والقصد صريحاً بتميمه
 بالمثل المتضمن لهما على أنه لو منع مانع كونه تميمًا أو تمثيلاً أو سلمنا له ذلك والتمزنا أن المراد تميم بالحد فقط
 فالتمزنا مدفوع بمحل ما قاله في آخر كلامه على المعنى الذي ذكرناه وأن تسمية قول المصنف كاستم ثانياً
 باعتبار الصورة وعلى كلا الوجهين سقط ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من الاعتراض على الشارح بأن
 في آخر كلام ابن الناطم ما ينافي ما أسنده إليه الشارح وإن كان في أول كلامه ما يشير إليه فتأمل والظاهر
 على كونه تميم بالحد أن كاستم طرف مستقر نعت ثان للفظ وقول البعض هو في موضع النعت لم يندلزم
 عليه نعت النعت مع وجود المنعوت من غير مقتض مع أنه يضار به قوله بعد ذلك ومجرور والكاف محذوف
 والتقدير كفاً تامة استم اه لان مقتضى هذا أن يكون كاستم نعتاً للمفعول مفيد محذوف والأصل مفيد
 فائدة كفاً تامة استم فعلى ذلك بالانصاف (قوله اغايداً بتعريف الكلام الخ) جواب عما يقال لم بدأ
 بالكلام مع أن الكلمات أجزاؤه والجزء مقدم على الكل ولهذا بدأ بكثير بالكلمة وحاصل الجواب أنه راعى
 كون المقصود بالذات الكلام وأما قصد الكلمات فلما ألف الكلام منها والكلمات لا تتراحم (قوله لان
 التأليف الخ) وقال السيد هبائي واحد وقال البعض وهو معنى التأليف (قوله وقوع الالف) المراد
 بها الارتباط بين الكلمتين باسناد أحدهما إلى الأخرى أو اضافتها إليها أو وصفها بها أو نحو ذلك بخلاف
 ضمها إليها دون شيء من ذلك كقاف جاء قاله الشافعي وأي وأيس المراد بها تناسبهما في المعنى لئلا يخرج
 نحو الحجر ما كقول (قوله الكلام مبتدأ الخ) أي كما يقتضيه قولهم إذا اجتمعت معرفة ونسكرة فالمعرفة مبتدأ
 والنسكرة خبر واعلم أن الشارح حل الكلام في عبارة المصنف على الكلام الاصطلاحي كما يدل عليه كلامه
 الآتي في غير موضع وإن كان قوله أي الكلام الذي يتألف منه الكلام يفيد حل الكلام على الكلمات لان تألف
 الكلام منها لا من الكلام الاصطلاحي فيقول بقدر مضاف ليوافق أكثر كلامه أي من أجزائه التي
 يتركب من مجموعها وقوله باعتبار واحد محتمل أن المراد بواحد مفردة الاصطلاح الذي هو لفظ كلمة
 ويحتمل أن المراد به جزؤه أي جزءاً صادق عليه وعلى كل ففي عبارة حذف مضاف تقديره على الأول مفهوم
 واحد لان الانقسام إلى الثلاثة باعتبار مفهوم كلمة لا لفظها أو تقديره على الثاني جنس واحد لان جزأه فرد
 من أفراد الكلمة والانقسام إلى الثلاثة باعتبار جنس الكلمة لا فرد من أفرادها ثم انقسام الشيء باعتبار شيء
 آخر انقسام للآخر في الحقيقة فأنصح قول الشارح لان المقسم وهو الكلمة الخ وبقريرنا كلام الشارح
 على هذا الوجه تلتزم عبارة ويسقط ما اعترض به البعض وغيره عليه هنا وفيما يأتي فتنبه ولك أن تستغنى عن
 اعتبار واحد الكلام في تقسيم المصنف الكلام إلى اسم وفعل وحرف بأن تجعل الكلام في كلامه بمعنى الكلمات
 وترجع الضمير في واحد إلى الكلام بمعنى الكلام الاصطلاح على الاستحسان لا على النكت في الكلمات والالانت
 الضمير في ضمير المعنى واسم وفعل ثم حرف الكلمات أي الأنواع الثلاثة لكلمة واحد الكلام الاصطلاح كلمة
 وهذا أولى لعدم احتواجه إلى تقدير (قوله لان المقسم) أي محل القسمة يعني المقسوم (قوله صادق الخ)
 قال ليس الصديق في المفردات بمعنى الحمل ويستعمل بمعنى فيقال صدق الحيوان على الإنسان وفي القضايا بمعنى
 التحقق ويستعمل في فيقال هذه القضية صادقة في نفس الأمر أي متحققة (قوله من تقسيم الكل الخ) تقسيم
 الكل إلى أجزائه تحليل المركب إلى أجزائه التي تتركب منها وتقسيم الكل إلى جزئياته ضم قيود إلى أمر مشترك
 لتفصل أمور متعددة بعد القيود والتقسيم حقيقي أن تباينت أقسامه والافاعباري (قوله ليس مخصوصاً
 بهذه الثلاثة) أي باجتماعها أي تحققه بدون اجتماعها نحو زيد أبوه قائم والماء داخله على المقصود عليه
 وقوله بل هو مقول على كل ثلاث كلمات فصاعداً أي وإن كانت من نوع الاسم فقط أو من نوع الاسم والفعل
 فقط أو الحرف فقط والظاهر من كلامهم أن المراد بالكلمات في الكلام الاصطلاحية فلا يطلق

ومن ثم جعل الشارح قوله
 كاستم تميم بالحد *
 الثالث اغايداً بتعريف
 الكلام لانه المقصود
 بالذات اذ يقع التقاف
 * الرابع اغايداً وما
 يتألف منه ولم يقل وما
 يتركب لان التأليف كما
 قيل أخص اذ هو تركيب
 وزبادة وهي وقوع الالف
 بين الحزأين (واسم وفعل
 ثم حرف الكلام) الكلام
 مبتدأ أخبره ما قبله أي
 الكلام الذي يتألف منه
 الكلام ينقسم باعتبار
 واحد إلى ثلاثة أنواع
 نوع الاسم ونوع الفعل
 ونوع الحرف فهو من
 تقسيم الكل إلى جزئياته
 لان المقسم وهو الكلمة
 صادق على كل واحد من
 الانقسام الثلاثة أعني
 الاسم والفعل والحرف
 وليس الكلام منقسماً
 إليها باعتبار ذاته لانه
 لا جائز حينئذ أن يكون
 من تقسيم الكل إلى
 أجزائه لان الكلام ليس
 مخصوصاً بهذه الثلاثة
 بل هو مقول على كل ثلاث
 كلمات فصاعداً ولا من
 تقسيم الكل

الكلم على ما تركب من ثلاثة ألفاظ مهملة كاهأ أو بعضها ويمكن اختيار كونه من تقسيم الكل إلى أجزائه
ويكون جعل الثلاثة أجزأه باعتبار تركبها من مجموعها وإن لم يتركب من جميعها (قوله وهو ظاهر) للزوم
تحقق الكلام في الاسم الواحد والفعل الواحد والحرف الواحد مع أنه باطل (قوله ودليل انحصار الخ) أخذ
الانحصار من تقديم الخبر في قوله واسم الخ وإنما يتم هذا الدليل بمعونة الاستقراء والافيمكن أن يقال لا نسلم أن
ما لا يصلح ركناً للاستناد هو الحرف فقط وما يقبله بطرفيه هو الاسم فقط وما يقبله بطرف هو الفعل فقط
(قوله أن الكلمة) أظهر مع تقدم المرجع لئلا يتوهم عود الضمير إلى الثلاثة (قوله أمان أن تصلح الخ) أما حرف
تفصيل وأن تصلح في تأويل مصدر خبر أن على تقدير مضاف أي ذات صلوح أو تأويل المصدر باسم الفاعل
أي صالحة لأن الكلمة ليست الصلوح وهذا أحسن من تقدير مضاف قبل اسم أن أي حال الكلمة لأنه المناسـب
للقام إذا الكلام في تقسيم نفس الكلمة لا في تقسيم حالها ولأنه في وقت الحاجة لافيلها ولأن التقدير قبل اسم
أن يحتاج معه في صحة قوله الثاني الحرف إلى تقدير أي ذات الثاني الحرف أو الثاني حال الحرف ولأن الحصر
لا يصح عليه لأن حال الكلمة لا ينحصر في الصلوح وعدمه وقرئ السيد بن صريح المصدر وأن والفعل حيث
قال من رجوع إلى المعنى يعرف أن الأول لا يرتبط بالذات من غير تقدير أو تأويل بخلاف الثاني قال شيخنا
السيد ويؤيده صحة عيسى زيد أن يقوم دون عيسى زيد بما وسيا في هذا من زيديان في آخر الموصول (قوله
وبطرف) ليس المراد الطرف الدائر الصادق بأن تكون الكلمة مسندة وبأن تكون مسنداً إليها بل الطرف
المعنى وهو أن تكون الكلمة مسندة بقرينة قوله والثاني الفعل (قوله الأول الاسم) أو رده عليه أن من
الاسماء ما لا يقبله أصلاً كالظروف التي لا تنصرف وما لا يقع الاسمنداً كاسماء الأفعال وما لا يقع الاسمنداً
اليه كالضمائر المتصلة وأجيب بأن الكلام باعتبار الغالب أعاد في الأشباه (قوله على هذا) أي انحصار
الكلمة في الثلاثة (قوله الأمن لا يعتد بخلافه) هو أبو جعفر بن صابر فإنه زاد اسم الفعل مطلقاً وسماه خاتمة
والحق أنه من أفراد الاسم (قوله إلى كيفية تألف) الإضافة للبيان أي كيفية وحالة هي تألف وقوله بأنه
في موضع الحال من التألف والباء للتصوير والمراد بالضم الانضمام من إطلاق اسم الملزوم على اللازم ووجه
الارشاد أنه ذكر في التعريف الإفادة المستلزمة للتركيب فعلم أن التألف يكون بالضم والإفادة وقوله
على وجه حال من الضم والمراد بهذا الوجه الحكم بأحدى الكلمتين على الأخرى وقوله الفائدة المذكورة
أي التي يحسن السكوت عليها (قوله وأقل ما يكون منه ذلك) أي التألف وظاهره أن الكلام يتركب من
أكثر من اسمين أو اسم وقيل وهو ما اعتمد من هشام وفصله في شرح القطر مع الإشارة إلى رد ما دل عليه
قول ابن الحاجب لأنه لا يتأتى الأمن اسمين أو اسم وفعل وبوافقه قول الرضي وكان على المصنف يعني ابن
الحاجب أن يقول كلمتين أو أكثر اهـ لكن قال السيد قيل الإسناد نسبة فلا يقوم البشيشين مسند ومسنده إليه
لأكثر وهما أما كلمتان أو ما في حكمهما في قبول اسناد أو الاسناد إليه فلذلك اقتصر على كلمتين اهـ وقال
في محل آخر أن الكلام إنما يتحقق بالإسناد الذي يتحقق بالمسند إليه والمسند فقط وهما كلمتان أو ما يجري
مجراها وما عداها من الكلمات التي ذكرت في الكلام خارجة عن حقيقة الكلام عارضة لها اهـ نقله
سم (قوله اسمان) أي حقيقة كما مثل به أو حكماً كزيد قائم فإن الضمير المستتر في الوصف كالعدم لأنه لا يبرز
في تنبيه ولا في جمع فلا يقال زيد قائم ثلاثة أسماء لا اسمان فقط (قوله نحو زائد) اعترض بأن الأولى نحوذا
أحمد لأن التنوين حرف معني ورد منع أنه حرف معني لا سمي على مذهب من زاد في تعريف الكلمة قيد
الاستقلال لإخراج مثل ألف المفاعلة وباء التصغير وباء التثنية وحروف المضارعة وتاء التانيث كالمصنف
في تسهيله والمراد بالمستقل ما يسوغ النطق به وحده بنفسه أو عراده فلا ترد الضمائر المتصلة
(قوله أو فعل واسم) قدم الفعل على الاسم لأن المؤثر من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه في الذكر
اهـ يس (قوله وقام زيد) انما مثل بالماضي وفاعل الظاهر لأن الماضي على تقدير أن فيه ضميراً
لا يسمى كلاماً على الأصح لأن شرط حصوله ثمة مع الفعل والضمير المنوي أن يكون انضمام واجب
الاستقرار فأداه في التصريح وناقشه يس بأنه لا شك في أن قام في جواب هل قام زيد ونحوه كلام فكيف

إلى جزئياته وهو ظاهر
ودليل انحصار الكلمة
في الثلاثة أن الكلمة
أمان تصلح ركناً للاستناد
أو لا الثاني الحرف
والأول أمان أن يقبل
الاستناد بطرفيه أو
بطرف الأول الاسم
والثاني الفعل والنحويون
مجمعون على هذا الأمن
لا يعتد بخلافه وقد أرشد
بمعرفته إلى كيفية تألف
الكلام من الكلام بأنه
ضم كلمة إلى كلمة فكثر
على وجه تحصل منه
الفائدة المذكورة
لا مطلق الضم وأقل
ما يكون منه ذلك اسمان
فزيد أو زيد وهما
فزيد أو فعل واسم نحو
استقم وقام زيد بشهادة
الاستقراء

يشترط وجوب الاستتار ويمكن جملة على غير الواقع جواب سؤال (قوله ولا نقض بالنداء) أي الجملة الندائية
قائه أي عند الجملة ومن الثاني أي المركب من فعل واسم لأن يائنة عن أدعو وهو فعل واسم وأما المندى فهو
فضله زائدة على حقيقة الكلام لأنه حتى يقال إن يازيد مركب من فعل واسمين لأن الثاني فإن قلت قد
أسلفت أن ظاهر قوله وأقل ما يكون الخ أن الكلام يتركب من أكثر من اسمين أو اسم وفعل ومقتضاه عند
المندى من أجزاء حقيقة الكلام فيكون منافيا لقوله هنا فإنه من الثاني قلت له يشترط في الأكثر الذي
يتألف منه الكلام أن تتوقف عليه الافادة فتجوز يدأوه قائم وإن قام زيدت فلا يلزم عدم المندى من الأجزاء
حتى يتألف ماسلف لعدم توقف افادة أدعو على ذكر المندى فلا يلزم من نيابة لفظ عن لفظ أن يعطى جميع
أحكامه حتى يرد أن النداء إنشاء وأدعو اخبار على أنه لا مانع من أن يقال إنما ثابت بأدعو بعد نقله إلى
الإنشاء فتأمل وأورد أيضا الأما لأنه كلام مركب من حرف واسم لأن الثاني للتمييز لا خبرها لاظهار ولا مقدرا
ويمكن دفعه بما قيل في يازيد (قوله ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو) قال الدماميني في قول المغني الباب الثاني
من الكتاب في تفسير الجملة وذكر أقسامها وأحكامها ما نصه الباب مبتدأ والثاني صفة له وفي تفسير الجملة خبر
ومن الكتاب ما حال من الضمير المستكن في الخبر ولا يضر هنا تقديم الحال على عاملها المعنوي لأنها ظرف
وقد صرح ابن برهان بجوازها لتوسعهم في الظروف وما حال من المبتدأ على حد ما أجاز سيبويه في قول الشاعر
* لمية موحشاطل * إذ صاحب الحال عنده هو المتكثرة وهو عنده مرفوع بالابتداء وليس فاعلا للظرف
كما يقول الأخفش والكوفيون والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف فكذلك ما نحن فيه وغاية
ما يلزم كون العامل في الحال غير العامل في صاحبها وهذا ليس بمحذور عنده وأما صفة المبتدأ بأن يقدر متعلقه
معرفة أي الباب الثاني الكتاب على القول بجواز حذف الموصول مع بعض صلته وقد اعتد هذه
الطريقة كثير من الأعاجم المتأخرين اه وما ذكره في قول المغني من الكتاب رأيي مثله في قول الشارح
في قوله ثم حرف (قوله إذ لا معنى للتراخي بين الأقسام) فيه أن هذا من حيث الانقسام لأن حيث ذواتها فإن
بين الأقسام التراخي الرتب من حيث ذواتها فتكون ثم التراخي الرتب بينهما من حيث ذواتها وقوله ويكفي في
الاشعار الخ فيه أن ثم أدل على ذلك لأن المتأخر ذكره فيكون أشرف كما في آية لا يستوي أصحاب النار وأصحاب
الجنة فالأولى ببقاء ثم على حالها وجهها التراخي الرتب بين الأقسام من حيث ذواتها لأن حيث الانقسام (قوله
أن الكلام اسم جنس على المختار) أي لدلالة وضعه على المساهية من حيث هي ولا يهون في اعتراض بقائه كلام
الشارح فله البعض وأقره وقد عرفت سقوطه مما قررناه سابقا عند قوله الكلام مبتدأ فلا تغفل (قوله
وقيل جمع) رد بأن الغالب تذكية والغالب على الجمع تأنيده وقوله وقيل اسم جمع زبدان له واحد من لفظه
والغالب على اسم الجمع خلافه وقوله فالمختار أنه اسم جنس جمعي الجمعي صفة لاسم الجنس على الصواب قاله
بس وعلم أن الجمع مادل على أحاده دلالة تكرار الواحد بالعطف واسم الجمع مادل على أحاده دلالة الكل على
على أجزائه والغالب أن لا واحد له من لفظه كقوم ورهط وطائفة وجماعة وقد يكون كركب ومحب واسم
الجنس الافرادى مادل على المساهية لا بقدرة أو كثرة كماء وتراب والجمعي مادل على أكثر من اثنين وفرق
بينه وبين واحد بالتاء غالبا كتمر وكلم قال اللقاني اسم الجنس موضوع للمساهية من حيث هي ولا يخفى أن ذلك
مناف له كونه جمعيًا وجوابه ما في الرضى في باب الجمع من أنه وضع للمساهية واستعمل في الجمع فهو واسم جنس
وضعا جمعي استعمل في الافرادي ودانى لكن يلزم كونه مجزأا زائدا والظاهر أنه غير مجاز وقد يقال أنه مستعمل في
الجنس في ضمن أفراده كذا قيل وفيه أنه لا يدفع التميز ما قال المحققون من أن استعمال رجل في زيدان كان من
حيث الرجولية مع قطع النظر عن خصوص الشخص حقيقة وإن كان مع لفظه خصوصه فجاز فالأولى التزام
لزم المجزأ ولا يفرق فيه اه وأقول الأولى أن يقال أنه غلب استعماله في ثلاثة أفراد فأكثرت حتى صار حقيقة عرفية في
ذلك فاندفع التجوز من أصله ولا يبعد جعل كلام الرضى على ما قلنا بأن يكون معنى قوله واستعمل في الجمع وغلب
استعماله في الجمع بحيث صار حقيقة عرفية فيه فاحفظه ثم أقول بقي أن تقسم اسم الجنس إلى افرادى وجمعي
غير حاصر أذنه ما ليس جمعيًا ولا افراديا كما سدم رأيت بعض المحققين زاده وسماه أحاديا (قوله وقيل لا يقال)

ولا نقض بالنداء فإنه من
الثاني (تبيينه) ثم
في قوله ثم حرف بمعنى الواو
إذ لا معنى للتراخي بين
الأقسام ويكفي في الأشعار
بالخطاط درجة الحرف
عن قسميه ترتيب النظم
لهما في الذكر على حسب
ترتيبهما في الشرف ووقوعه
طرفا وعلم أن الكلام
اسم جنس على المختار
وقيل جمع وقيل اسم
جمع وعلى الأول فالمختار
أنه اسم جنس جمعي لأنه
لا يقال إلا على ثلاث
كلمات فأكثروا التحد
نوعها أولم يتحد أفادت أم
لم تعد وقيل لا يقال إلا
على ما فوق العشرة وقيل
افرادى

أى يقال على الكثير والقليل كما وتراب وعلى الثاني فقل جمع كثيرة وقيل جمع قلة ٢٣ ويجرى هذا الخلاف في كل ما يفرق بينه

وبين واحده بالهاء وعلى المختار يجوز في ضميره التأنيث ملاحظة للجمعة والتذكير على الأصل وهو الأكثر نحو واليه بصعد الكلم الطيب يحرفون الكلم عن مواضعه وقد أنه ابن معطي في ألفيته فقال واحدها كلمة وذكره الناطم فقال (واحدة كلمة) وتظهر كلم وكلمة من المصنوعات لبن ولبنة ومن المخلوقات نبق ونبقة قاسم الجنس الجمعي هو الذي يفرق بينه وبين واحده بالهاء غالبا بأن يكون واحده بالهاء غالبا والاختراز غالبا عما جاء منه على العكس من ذلك أى يكون بالهاء الاعلى الجمعة واذا تجرد منها يكون لاواحد نحوكم وكما قد يفرق بينه وبين واحده بالياء نحو روم ورومى وزنج وزنجى وحده الكلمة قول مفرد وتطلق في الاصطلاح مجازا على أحد جزأى العلم المركب نحو امرئ القيس فجمعوهما كلمة حقيقة وكل منهما كلمة مجازا وفيها ثلاث لغات كلمة على وزن نبقة وتجمع على كلم كنبق وكلمة على وزن سدره وتجمع على كلم كسدر وكلمة على وزن نيرة وتجمع على كلم

أى الكلم لانه المحدث عنه لا مطلق اسم الجنس الجمعي (قوله أى يقال على الكثير والقليل) هذا ابتداء على أنه مادل على المماهية من حيث هي وأما على أنه مادل عليها بقيد الوحدة الشائعة فلا يستقيم إطلاقه على الكثير الامن أم مثلا ولذا تدخل عليه مجردا عن الوحدة على هذا قاله يس (قوله يجوز في ضميره) أى الكلم لا مطلق اسم الجنس الجمعي لان المحدث عنه الكلم ولان من اسم الجنس الجمعي ما يجب تذكير ضميره كنم وما يجب تأنيث ضميره كبط وما يجوز في ضميره الامران كبقروكلم وكذا اسم الجمع منه واجب التذكير كقوم ورهط وواجب التأنيث كابل وخيل وجائر الامر بن كركب كذا قال أرباب الحواشي وفي غالبه خلاف تذكيره ان شاء الله تعالى في باب العدد (قوله واحدة كلمة) قال سمى أى واحده معنى الكلم يسمى كلمة اه مراده واحده معناه جزء ماضى عليه ويصح أن يكون مراد المصنف بواحدة مفردة الاصطلاحى كما مر (قوله ومن المخلوقات) أى ما ليس للعدد دخل فيه والا فالعدد وصفته مخلوقا لله تعالى (قوله قاسم الجنس الجمعي) قال البعض تفريع على قول المصنف واحدة كلمة اه وفيه أنه لا تعرض في كلام المصنف لكون الكلم اسم جنس جمعي حتى يتفرع عليه أن اسم الجنس الجمعي يفرق الخ فالوجه أنه تفريع على قول الشارح سابقا فاختار أنه اسم جنس جمعي مع قول المصنف واحدة كلمة لكن ما سيذكره من الغلبة غير داخل في التفريع ولك أن تحمل الغاء نصيحة أى اذا أردت معرفة اسم الجنس الجمعي قاسم الخ والجمعي صفة لاسم كالم (قوله هو الذى يفرق الخ) أى ولم يغلب تأنيثه اخرج نحو تخم مما فرق بينه وبين واحده بالهاء وهو جسم (واعلم) أن فرق بالتضعيف والتخفيف في الاجرام والمعانى وما نقل عن القرافى من تخصيص المصنف بالاجرام والتخفيف بالمعانى لعله أراده الاولوية لان الفرق لما كان أظهر في الاجرام ناسبه التضعيف عكس المعانى والافاهل اللقمة متواطون على أن مثل كسرتة وكسرتة في المعانى والاجرام مطلعا أفاده الروداني فان قلت يرد على التخصيص وان حمل على الاولوية قوله تعالى ان الذين فرقوا دينهم وان فرقوا بينكم البحر قلت أريد في الآية الاولى افادة التكثر وانما يوثق بالتخفيف اذا لم ترد تلك الافادة وفي الثانية لما كان الماء جسما لطيفا شاففا فهو كالمعانى أتى فيه بالتخفيف (قوله والاختراز غالبا) أى الثانية وأما محترز غالبا الاولى فقد ذكره بقوله وقد يفرق الخ (قوله وزنج) بكسر الزاى وفصحى طائفة من السودان (قوله قول) خبر عن حدود نظرية هما ظاهر وقول البعض لم يثبت الخبر مع أن شرط التطابق موجودا لكونه في الأصل مصدرا لا شئ ولا يجمع وان أراده هذا المقول لان اعتبارا للأصل جائز في مثله انما يستقيم لوقال الشارح والكلمة قول مفرد لكنه لم يقل ذلك فليس يستقيم والتأني في الكلمة للوحدة الراجعة للوحدة الافراد بحيث لا تطلق الكلمة على قوانين مفردين معاذلاتا في كاية الجنس المدلول عليه بال الدخلة على المحدود ووزاد في التسهيل في حدود الكلمة قد الاستقلال لتخرج ألف المغالعة وأخرف المضارعة وباء التصغير وباء النسب وتاء التأنيث ونحو ذلك فانها ليست بكلمات على مذهب المصنف وذهب الرضى الى أنها كلمات (قوله وتطلق في الاصطلاح مجازا) وكذا في اللغة وخص الاصطلاح بالذكى كرهانه أهم لان وضع الكتاب ايمانه فسقط قول البعض ان الصواب اسقاط قوله في الاصطلاح اتوافق اللغة والاصطلاح في ذلك والمجاز المذكور ومرسل علاقته الكلمة وما ذكره الشارح من أن هذا الاطلاق مجازا أحد قوانين والثاني انه حقيقة عند النحاة وأن المفرد عندهم اللفظة الواحدة بدليل اعراب كل منهما باعراب مستقل والاعراب انما يكون على آخر الكلمة وأن نفسه بما لا يدل جزؤه على جزء معناه اصطلاح المناطق فذكره في العربية من خلط اصطلاح باصطلاح (قوله وتجمع) أى جمعا لغويا لا اصطلاحيا فلا ينافى ما سبق من اختياره أنه اسم جنس جمعي لا جمع (قوله كسدر) أى يسكون الدال وأما بقبحها كمنب لجمع سدره كقربة وقرب وتجمع أيضا على سدر وسدرات يسكون الدال وكسرها لا يتباع وقبحها التخفيف كقاف القاموس وغيره (قوله في كل ما كان على وزن فعل) أى من الاسماء فقط كما يشعر به التمثيل وقوله فان كان وسطه أى وسط ما كان على وزن فعل لا بقيد كونه من الاسماء فقط بدليل بقية كلامه

كتمر وهذه اللغات في كل ما كان على وزن فعل كبدوكتف فان كان وسطه حرف حلقى جازية لغة رابعة وهي اتباع فائه لعينه في الكسر اسميا كان نحو نخذ أو فعلا نحو شهد

وقوله جاز فيه لغة أربعة أي زيادة على جواز الثلاثة فتجزأ الأربعة فيما على وزن فعل وسطه حرف حلق اسمها
كان أو فاعلا لا تسمية اللغة الأخيرة بأربعة ليست بالنسبة إلى الأسماء فقط وإن توجهه البعض بل بالنسبة إلى
الأفعال التي وسطها حرف حلق أيضا قال السعد في شرح تصريف العزى في نحو نيم وشهد أربع لغات كسر
إما مع سكون العين وكسر ها وفتح الفاء مع سكون العين وكسر ها وهذه اللغات جارية في كل اسم أو فعل
على فعل مذكور العين وعينه حرف حلق اهـ ومثله للشارح في باب نيم وبئس فإن لم يكن وسط الفعل
الذي على فعل حلقيا كعلم فليس فيه الافتح فائه وكسر عينه أو سكونها تخفيفا (قوله وأقول) أي المقول
(قوله على الصحيح) مقابلة أربعة أقوال ذكرها الشارح منها فيما يأتي قولين والثالث أنه مرادف للكلمة
والرابع أنه مرادف للفظ حكاه السبوطي في جمیع الجوامع (قوله لفظ دال) المراد باللفظ ما يشمل الحقيقي
كالكمات القرآنية لأنها محفوظة بالفعل بالنسبة لغیره تعالى والحكي كالضمير المستتر والمراد بالدال ما يدل
بالوضع الشخصي كزيد ورجل أو النحوي كالمرکبات والمجزآت ومن هذا علم سقوط تشكيل صاحب التصريح
لذلك في تصريحه فانظره (قوله على معنى) أي أحد أو أكثر فدخل المشترك والمعنى مصدر ميمي بمعنى
المفعول أي المقصود من اللفظ (قوله عم الكلام والكلمة وعموما مطلقا) أي عم كلام من الثلاثة وعموما
مطلقا يجتمع مع كل وينفرد عنه لوضعه للقدرا المشترك لهما ونحو غلام زيد وليس مراده عم مجموع
الثلاثة بدليل قوله عاطفيا أو فاعلا أو كلاً أو كلمة الخ وبدليل قوله أما كونه الخ ووجه الشارح عم على أنه
فعل ماضٍ لتبادره وعدم احواجه إلى تكافؤ وقرره على وجه يستفاد منه ما يستفاد على جعل عم أفعل
تفضيل حذفته ضروره من كونه عم كلامها وزاد بشموله نحو غلام زيد لشموله العموم على العموم
المطابق فلم يكن جعله أفعل تفضيل أكثر فائدة من جعله فعلا كما ينبغي تقرير عبارة الشارح وبه
يعلم ما في كلام البعض فانظره ومثله جعله أفعل تفضيل في البعد بل أبعد جعله اسم فاعل حذفته ألفه
ضروره (واعلم) أن عم كثير من الألفاظ المشبهة بالموقوف عليها في الشعر يجب تخفيفه أملا بنفسه
الوزن (قوله ولا عكس) أي بالاسم في اللغوي (قوله وقد بان لك) أي من تعريف المصنف الكلام وتعريف
الشارح الكلام بقوله سابقا بل هو موقوف على كل ثلاث كلمات فصاعدا وليس مراده بان لك من تكلم المصنف
على الكلام والكلمة إذ لا قرينة على هذه الإرادة فسقط ما نقله البعض عن البهوتي وأقره من اعتراضه بقوله
هذا أي قول الشارح وقد بان لك الخ ظاهر أن أعرب الكلام مبتدأ خبره ما بعده لأنه حينئذ مفعول في معناه
الاصطلاحي وهو المركب من ثلاث كلمات فصاعدا فإن أعرب مبتدأ خبره ما قبله كما مشى عليه الشارح
أشکل لأنه حينئذ بمعنى الكلمات الخفية وهي الاسم والفعل والحرف اهـ مع أن دعواه ظهور ذلك البيان
على جعل الكلام في عبارة المصنف معناه الاصطلاحي غير مسلمة لأن كون الكلام والكلمة بينهما عموم من
وجه أغما يقين بقدر يفهمه لا بتعريف الكلام ومجرد أن واحداً من الكلام كلمة ومع أن دعواه كون الكلام بمعنى
الكلمات الخفية على إعرابه مبتدأ خبره ما قبله كما مشى عليه الشارح غير مسلمة أيضا لجواز كونه على هذا
الإعراب بمعنى الاصطلاحي كما بيناه سابقا فتنبه ولا تكن أسير التقليد (قوله بينهما عموم وخصوص من
وجه) الجار والمجرور راجع الكل من عموم وخصوص فائدة قال ابن جماعة لا بد في الذين بينهما عموم
وجه من معرفة أمور معروضة وعارضة وثلاث ماصدقات ومادة متعلی وبيان ذلك هنا ليقاس
عليه غيره أن المعروض الكلام والكلمة وعارضيه العموم والخصوص والمصادقات الثلاث ماصدقات
اجتماعهما وانفراد كل والمادة الأم والفعل والحرف والمنعني الصورة الحاصلة من اجتماع كلمتين أو
أكثر وفي عدم الاستغناء عن معرفة هذا المتعلق نظرا إذا الظاهر أنه يستغنى عن معرفته (قوله قد عرفت)
أي من تعريف القول (قوله على الصحيح) أحد ترزقه قوله على الصحيح من بعض الأقوال المقابلة له وهو القول
بمرادفته للفظ وإن لم يحكه الشارح سابقا فلا ينبغي أنه أخص من اللفظ على بعض الأقوال غير الصحيحة أيضا
كالكلامين اللذين حكاهما الشارح سابقا في مقابلة الصحيح والخاص أن في مفهوم قوله على الصحيح
تفصيلا فلا يعترض به فائترض البعض تعاضلا على قوله على الصحيح غير وجه فافهم (قوله نكان

(والقول) وهو على الصحيح لفظ دال على معنى (عم) الكلام والكلمة وعموما مطلقا لكل كلام أو كلمة أو كلمة قول ولا عكس أما كونه أعم من الكلام فلا تلاقه على المفيد وغيره والكلام مختص بالمفيد وأما كونه أعم من الكلام فلا تلاقه على المفرد وعلى المركب من كلمتين وعلى المركب من أكثر والكلمة مختص بهذا الثالث وأما كونه أعم من الكلمة فلا تلاقه على المركب والمفرد وهي مختصة بالمفرد وقيل القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد فيكون مرادف للكلام وقيل هو عبارة عن المركب خاصة مفيدة كان أو غير مفيدة فيكون أعم مطلقا من الكلام والكلمة ومما بينا للكلمة وقد بان لك أن الكلام والكلمة بينهما عموم وخصوص من وجه فالكلام أعم من جهة التركيب وأخص من جهة الفائدة والكلمة بالعكس فيجتمعان في الصدق في نحو زيد أبوه قائم ويتفرد الكلام في نحو قائم زيد وينفرد الكلام في نحو قائم زيد تنبيه قد عرفت أن القول على الصحيح أخص من اللفظ مطلقا فكان

من حقه) أى القول أى مما يستحقه أو المصنف أى من الحق المطلوب منه أى على وجه الأولوية والأناخذ
 البعده فى التعريف جائز (قوله أقرب من اللفظ) أى إلى الكلام لأنه أقل عموماً من اللفظ (قوله حتى
 صار كانه حقيقة عرفية) يفيد أنه لم يصح بالفعل وهو كذلك لعدم هجر المعنى الأصلي وقال الفاعل كفى يطلق
 على غير اللفظ من الرأى والاعتقاد بطريق الاشتراك لكن لا يعترض بهذا على من أخذ القول فى
 التعريف لوضوح القرينة على المراد (قوله وكلمة بها كلام قديم) مجموع هذا الكلام جملة كبرى لأن
 الخبر فيها جملة وجملة قديم صغرى لوقوعها خبراً وجملة كلام قديم كبرى وصغرى بالاعتبارين (قوله خبره
 الجملة بعده) أى جملة كلام قديم التى هى اسمية مركبة من مبتدأ ثان وخبر وقد فصل بين المبتدأ الأول وخبره
 بعمل خبر المبتدأ الثانى وهو بالضرورة (قوله للتنويع) قال سمى جمل الكلمة على التنويع يقتضى
 أنه أراد بها ههنا معانها دون لفظها وهو غير صحيح لأن المراد بها هنا نفس اللفظ أى ولفظ كلمة الخ حيث
 يساق له المكودى لا يصح لأنه غير محتاج إليه فقط وعكس أن يحاجب باللفظ كلمة فرد من أفراد مسمى كلمة
 إذ يصدق مسمى كلمة على لفظ كلمة كما يصدق على لفظ زيد وعمر ومثلاً فانه قال وفرد من مسمى كلمة به كلام
 قديم فصح ما قاله المكودى اه بعض تصرف (قوله احدى الكلم) لوقال واحد الكلم لكان أوفق
 (قوله وهو معرفة) أى بالعلمية لأن كل كلمة أو يدبها لفظها فهى علم عليه بناء على مذهب السمدون تبعه
 أن الألفاظ موضوعات لأنفسها تميزها بالوضع المعاني لا قصد احدى بصير به اللفظ مشتركاً فتتويعها مع وجود
 العلمية والتأنيث للضرورة وقال السمد دلالة الألفاظ على أنفسها أن سلمت فلم يست بالوضع اه والظاهر أن
 العلمية المذكورة شخصية كما يعلم مما قررناه فى أسماء المكتبة عند قول الشارح تنبيه أوقع الماضى موقع
 المسئلة قبل الخ وان قال شيخنا السيد علمية جنسية كما هو ظنى (قوله بطلان لغة) أى إطلاقاً مجازياً كما فى
 التصريح وغيره ويشير إليه الشارح بذكر العلاقة بقوله وهو من باب الخ فساقله البعض عن بعضهم من أن
 هذا الإطلاق حقيقة عند اللغويين فيه نظر (قوله على الجمل) أى جنسها الصادق بالجملة الواحدة
 والاكثر (قوله المفيدة) قال ليس ليس بقيد فان العلاقة الآتية تفيد أن إطلاقها على الجمل لا يختص
 بالمفيدة وان اشترى كلامهم التقييد بها اه وقد يقال كلامهم فى الإطلاق بالفضل والذى تفيد العلاقة
 جواز إطلاقها على الجمل غير المفيدة لا إطلاقها بالفعل (قوله انها) أى جملة رب ارجعون الخ (قوله قالها
 الشاعر) أُل للجنس (قوله كلمة لبيد) هو ابن ربيعة العامرى الصحابى توفى فى خلافة عثمان عن مائة
 وأربعين سنة وقيل فى أول خلافة معاوية عن مائة وسبع وخمسين سنة قيل انه لم يقل شعراً منذ أسلم وهو الصحيح
 عند الأخباريين وقد عرفت فى الاسلام دهر ادا كان يقول أبدانى الله يا أشعر القرآن حتى قال له عمر بن الخطاب
 رضى الله تعالى عنه فى مدة خلافته بالبيد أشدنى شيأ من شعرك فقال ما كنت لأقول الشعر بعد أن علمنى
 الله البقرة وآل عمران فزاده عرفت عطائه خمس مائة درهم وقيل بل قال فى الاسلام هذا البيت
 ما عاتب المرء الكريم كنفه * والماء يصلحه القرين الصالح
 وقيل بل هذا البيت الحمد لله اذ لم يأتى أجلى * حتى اكتسبت من الاسلام مراً بالاً
 (قوله الأكل شئ ما خلا الله باطل) أى ذاهب فان أى جائز عليه ذلك فلا يرد نحو الجنة والنار والأرواح والظواهر
 من اراد العلماء هذا الشطر فقط أنه الواقع فى الحديث والخبر عن أصدق دون تمام البيت وهو * وكل نعيم
 لا محالة زائل * واعتراض بان نعيم الجنة لا يزول واجيب بأنه قاله قبل اسلامه وكان يعتقد أن لاجنة أولادوام لها
 وبأن المراد جائز عليه الزوال وبأن المراد هنا نعيم الدنيا لأن سياق القصيدة لدم الدنيا وقوله لا محالة بفتح الميم
 أى لا بد وقيل لا حيلة (قوله وهو) أى الإطلاق المذكور من باب الخ أى فيكون مجازاً من إطلاق اسم
 الجزء على الكل واعتراضه شيخنا السيد بأن السمد نص على أنه يجب أن يكون الجزء الذى يطلق اسمه على الكل
 له من بين الأجزاء مزيد اختصاص بالمعنى الذى قصد بالكل فلا يجوز إطلاق البدأ والأصبع على البيئة والأمر
 هنا ليس كذلك قال ألا أن يحمل كلام السمد على الجزء الخاص وما هنا جزء عام لأن الكلمة تميم سائر أجزاء
 الكلام هذا ويصح أن يكون من باب الاستعارة لأن الكلام لما ارتبط ببعضه ببعض وحصلت له بذلك وحدة أشبه

من حقه أن يأخذ جنساً
 فى تعريف الكلام كما
 فعل فى الكافى لأنه
 أقرب من اللفظ ولعله
 اتعا عدل عنه لما شاع
 من استعماله فى الرأى
 والاعتقاد حتى صار
 كانه حقيقة عرفية
 واللفظ ليس كذلك
 (وكلمة بها كلام قد
 يؤم) أى يقصد كلمة مبتدأ
 خبرها الجملة بعده قال
 المكودى وجازاً لا ابتداء
 بكلمة للتنويع لأنه نوعها
 إلى كونها احدى الكلم
 وإلى كونها بقصد مدحها
 الكلام انتهى ولا حاجة
 إلى ذلك فان المقصود
 اللفظ وهو معرفة أى
 هذا اللفظ وهو لفظ كلمة
 يطلق لغة على الجمل المفيدة
 قال تعالى كالانها كلمة
 هو قائمها إشارة إلى رب
 ارجعون لمى أعمل صالحاً
 فيما تركت وقال عليه
 الصلاة والسلام أصدق
 كلمة قالها الشاعر كلمة
 لبيد
 ألا كل شئ ما خلا الله
 باطل
 وهو من باب تسمية الشئ
 باسم بعضه

الكامة (قوله ربيعة القوم) كذا في بعض النسخ بالوحدة فحتمية ساكنة فهمز وفي بعضها بالهمزة فالتحتمية المشددة وهو من يجلس على مكان عال لينظر القوم (قوله والبيت من الشعر قافية) لأنها أشرف أجزائه (قوله وقد يسمون القصيدة الخ) من ذلك قول معن بن أوس في ابن أخته

أعلمه الرماية كل يوم * فلما استدساعده رماني

وكم علمته نظم القوافي * فلما قال قافية هجاني

واستد بالسين المهملة أي قوى كما في شيخ الاسلام (قوله وهو مجاز مهمل في عرف النحاة) أي أنهم لا يستعملون الكامة بمعنى الكلام أصلاً ومن هنا عارض على المصنف في ذكره حتى قيل أنه من أمراض الالفية التي لا دواعي لها وقد أطال سم في دفعه بما حاصله أن إهمال المعنى المجازي في عرفهم بتقدير تسليم حصوله من جميعهم لا يمنع من ذكره بل يؤكده لأن إهماله يؤهم انتفاءه فيتم كذا التنبيه عليه ويكون قد في عبارته لا توقع فإن استعمال اللفظ في المعنى المجازي يستد أن تدعو حاجة إليه فيرتكب أو أنه أراد بيان المعنى اللغوي المجازي لكثرته في نفسه وإن كان قليلاً بالنسبة إلى المعنى الحقيقي (قوله وهذا) أي الشروع في الكلام الآتي ليصح الجمل ويصح رجوع الإشارة لنفس الكلام ويقدّمه مضاف في الخبر أي ذو شروع (قوله في العلامات) العلامة يجب إطرادها أي وجودها لا يعلم عند وجودها ولا يجب أنعكاسها أي انتفاؤها عند انتفاءها بخلاف التعريف فإنه يجب إطراده وإنعكاسه إذا كان أو رسمه لا عند من جواز التعريف بالأعم والأخص (قوله أشرفه) أي لوقوعه محكوماً عليه وبه ولأنه لا غنى للكلام عنه (قوله بالجر) هو على أن الأعراب لفظي الكسرة وما ناب عنها وتعرف بها بالكسرة التي يحدثها عامل الجرف فيه قصوراً لعدم تناوله نائب الكسرة كالبناء والفحة ودور لاخذها المعرف فيه وإن أجيب عن الثاني أنه تعريف لفظي لمن عرف الطرفين وجهل النسبة بينهما وبأن الجرايس من أجزاء التعريف وانما ذكر لتعيين العامل وعلى أنه معنوى تغيير مخصوص علامته الكسرة وما ناب عنها وتقدم الجار والمجرور للاهتمام بالاحصر فإن العلامات تر يدعى ما ذكره المصنف (قوله وهو أولى) قد يقال لأولوية لأن التعبيرين لم يتوارد على أمر واحد بل على علامتين مختلفتين ويجب أن الأولوية بالنظر لمن أراد أن يقتصر على أحد التعبيرين (قوله من التعبير بحرف الجر) ربح التعبير به ابن هشام من جهة أن عن وعلى والكاف الاسميّات ونحوها يستدل على اسميتها بحرف الجر لا بالجر لعدم ظهوره فيها ولا يرد عليه نحو عجبت من أن تقوم ويوم ينفع لأن المدخول اسم تأويل لا تأويل أن تقوم بالقيام وينفع بالنفع (قوله والاضافة) أي المضاف ليجري على الصحيح أن عامل الجر هو المضاف ولم يقل والتبعية لأن الصحيح أن التبعية ليست عاملة بل العامل في المتبوع والمقبول والمجاورة والنوهم لندرتهم (قوله وهو في الأصل) أي اللغة (قوله أي أدخلت نونا) أي أوصوت بالتنوين وطلق لغة على إدخال النون وعلى التصويت (قوله ثم غلب الخ) في العبارة اختصاراً والتقدير ثم نقل إلى النون المدخلة مطلقاً ثم غلب الخ لأن العلم بالغلبة ما وضع لمعنى كلي وغلب استعماله في بعض جزئياته والنون التي غلب استعمال التنوين فيها فرد من مطلق النون المدخلة لأن إدخال النون أذهى مبالغة وباعتبار النقل والغلبة اندفع اعتراض السهلي بأن التنوين فعل المنون فلا يصح حمل النون عليه (قوله تلحق الآخر) لم يأخذ الشارح محترزه وسأيتك عن الورداني وقوله لفظاً قال بس بيان للواقع لا للاحتراز وقوله لا خطأ أي لأن الكتابة مبنية على الابتداء والوقف وهو يسقط وقفاً وقفاً وما ثبت عوضه وهو الألف في الوقف نصيباً كثبت الألف والمراد بالحق خطأ المنس في حقوقها بنفسها أو عوضها حتى يرد أن المنون المنصوب في الدرج لا يصدق عليه لفظاً لا خطأ لأن عوضها وهو الألف لاحق خطأ وحتى يكون قوله لغیر توكيد مستدر كالمخرج نون لنفسه حينئذ بقوله لا خطأ لكن يرد على طرده نون إذا على الصحيح من أنها تكتب ألفاً في الدرج تلحق لفظاً لا خطأ وليست تنويناً ولو زاد قد زاد في زيادة في التعريف كغيره لخرجت ويجب أنبأ آخر الكامة لأنها المحققة الآخر فتخرج بقيد الحقوق الآخر كذا في الورداني (قوله يخرج للنون) أي الأولى المتحركة المزبلة في آخر ضيف وأخرجه الورداني بقيد تلحق الآخر نظراً إلى أنها آخر ضيف لأنها المحققة آخره

كتسميتهم زينة القوم
عينوا البيت من الشعر
قافية وقد يسمون القصيدة
قافية لا شتماً لها عليها
وهو مجاز مهمل في عرف
النحاة لا تنبيهه قد قد في
قوله قد يؤم التقليل ومراده
التقليل النسبي أي
استعمال الكامة في الجمل
قليل بالنسبة إلى استعمالها
في المفرد لا قليل في نفسه
فانه كثير وهذا شروغ في
العلامات التي يماز بها
كل من الاسم والفعل
والحرف عن أخويه وبدأ
بالاسم لشرفه فقال (بالجر)
ويراد فيه المنفص قال في
شرح الكافية وهو أولى
من التعبير بحرف الجر
لقتاولة الجر بالحرف
والاضافة (والتنوين)
وهو في الأصل مصدر تنوين
أي أدخلت نونا ثم غلب
حتى صار اسم النون تلحق
الآخر لفظاً لا خطأ لغیر
توكيد فقيد لا خطأ فصل

والشارح ومن وافقه نظر والى أنه لما حقت أخريف كما فهم مما قدمته ولحقته آخره لا لحاق بجعفر وأما
 الثانية فتنبين (قوله في نحو ضيفن) كرسن للرعش اليد (قوله مع الضيف) الضيف يطلق على
 الواحد والواحدة والاثنتين والجماعة ويجوز ضيف وضيفة وضيفان وأضيف والأول أفصح قال تعالى هؤلاء
 ضيفي فلا تفضحون قاله الدونشري (قوله للقوافي) جميع قافية وقد اختلف فيها العرب وضيفون على اثني عشر قولاً
 أشهرها قولان قول الخليل بأنها من المتحرك قبل الساكنين إلى انتهاء البيت وقول الأخفش بأنها الكلمة
 الأخيرة واعترض قوله للقوافي المطلقة بأنه يلحق الأعرابض المصرية أيضاً وبأن المراد آخر القوافي وآخرها
 مدة والتنوين بدل منها لأنه لحقها وأجيب عن الأول بأن المراد بالقوافي ما يشتمل الأعرابض المصرية على
 الجمع بين الحقيقة والمجاز وعموم المجاز وعن الثاني يمنع أن المراد آخرها بل ما يصح حمل الكلام عليه وذلك
 روى القافية كذا في الروداني ولا يرد عليه ما إذا وصل الروي بالهاء نحو مقامه لأن المراد لحق التنوين روي
 ولو مع فصل بينهما ما نعم بردها إذا كان الروي مدة أصالة فإن الظاهر حينئذ حذفها والبيان بالتنوين
 بدلهما فليس التنوين لاحقاً لروى القافية في هذه الصورة فتدبر (قوله عوضاً) مفعول لاحق له عامله اللاحقة
 وعليه فاعوض بمعنى التعويض أو حال من ضمير اللاحقة (قوله في لغة) متعلق باللاحقة وقوله تميم وقيس
 عبارة التصريح في لغة تميم أكثرهم أو جميعهم وكثير من قيس وأما في لغة المجازيين فلا تلحق (قوله كقوله) أي
 الشاعر المفهوم من السياق وإن لم يفهم بخصوص اسمه كجربها والناطقة فيما بعده (قوله عادل) منادى
 مرخم وأصبت بضم التاء كما في التصريح وهو الأقرب وبكسرهما كما في الشئني أي أن أردت النطق بالصواب
 بدل اللوم وجملة لقد أصاب من قول القول وجواب الشرط محذوف بفسره قولي (قوله أقد) في رواية أزد
 وكلاهما بوزن فهم وبمعنى قرب والركاب الأبل التي يسار عليها الواحدة راحلة ولا واحد لها من لفظها كما في
 الصحاح وبما نافية وتزل مضارع زال التامة وال حال جمع رجل وهو الساكن وكان قدن أي كأن قدن زالت
 وذهبت والاستثناء منقطع أي لا يمكن رحالنا لم تزل بالفعل مع غزنا على الترحل (قوله على حذف مضاف
 الخ) وقيل لا حذف لأن الترخيم يحصل بالنون نفسها لأنها حرف أغن نقله في التصريح عن ابن يعين وغيره
 وعليه لا يكون الترخيم خصوص هذا الصوت مدة تجانس الروي (قوله تجانس الروي) أي حركة الروي
 والروى الحرف الذي تنسب إليه القصيدة (قوله أحرالخ) حار منادى مرخم حارث وخبره فتح فكسر أي
 محمور أي مستورا العقل مغلوبه ويعمد بسطو والواو استثنائية أو تعليلية على مذهب مجوز ذلك ولا حاجة
 إلى زيادة البعض كونها زائدة على مذهب الأخفش والكوفيين ما تأخرن ما مصدرية أي أئتماره لا مرغير
 رشيد قال في التصريح والمشهور تحريك ما قبله أي ما قبل التنوين العالي بالكسرة كما في صه ويومئذ
 واختار ابن الحاجب الفتح جلا على فتح ما قبل نون التوكيد الخفيفة قال الموضح وسمعت بعض العصرين
 يسكن ما قبله ويقول الساكن يجتمعان في الوقف وهذا خلاف ما أجوع عليه اه ويظهر لي جواز
 تحريكه بضمته الثابتة قبل لحق التنوين فيكون رجوعاً إلى الأصل (قوله وقاتم) أي ورب مكان قائم
 وإقام المظالم والإعاق جميع عمى بفتح العين وضما ما بعده من أطراف المقازة مستعار من عمى البصر
 والحاوي الخالي والمخترق الأمر الواسع لأن المسار يخترقه أي يقطعه وخبر مجرور رب محذوف أي قطعة (قوله
 قالت بنات العم الخ) ضمير كان يرجع إلى البعل أي الزوج وجواب الشرط الأول محذوف تقديره ترضين
 به والثاني حذف فعله وجوابه وتقديرها وإن كان فقير أريض به (قوله فان هاتين النونين) أي اللاحقة
 للقوافي المطلقة واللاحقة للقوافي المقيدة وقوله فان هاتين النونين الخ حذف لئلا يخرج قبل لا خطا
 هاتين النونين وجعل قوله كما زيدت الخ تنظيراً في الثبوت ووقفاً في قوة التعليل لإخراجه نون ضيفن التبع
 عليه أنه كان الصواب حينئذ أن يقول فان هاتين النونين لحقنا خطا كما لحقت نون ضيفن خطا لأن القيد
 المذكور في التعريف المخرج به ما ذكر قولنا لا خطا لا قولنا وقفاً فلما نسب أن يكون نفر بعالي الشاهد
 المتقدمه لفهمهم من زيادة النونين وقفاً قصده الشارح بيان حاله زيادة هاتين القوافي فيكون قوله كما زيدت
 الخ تنظيراً في مطلق المخالفة للتنوين الحقيقي وهذا كان الأولى أن يؤخر هذه الجملة والتي بعدها أعني
 قوله وليست الخ عن قوله ويسمى التنوين العالي الخ كما فعل الموضح متعلق بما ذكره ثانياً بالنون الثانية المتكلم

مخرج للنون في نحو
 ضيفن اسم للطف على وهو
 الذي يحيى مع الضيف
 متطفاً ولانون اللاحقة
 للقوافي المطلقة أي التي
 آخرها حرف مد عوضاً
 عن مدة الإطلاق في لغة
 تميم وقيس كقوله * أقل
 اللوم عادل والعتاب
 وقولي أن أصبت لقد
 أصاب

الأصل العتاب وأصابا
 وقوله

أقد الترحل غير أن
 ركاباً

لما تزل برحالتنا وكان
 قدن * الأصل قدى ويسمى

تنوين الترخيم على حذف
 مضاف أي قطع الترخيم

لأن الترخيم مد الصوت
 بمدة تجانس الروي

ومخرج أيضاً للنون
 اللاحقة للقوافي المقيدة

وهي التي رويها ساكن
 غير مد كقوله أحاربن عمرو

كأنى خرن
 ويعمد على المرء ما تأخرن

الأصل خبر وبأمر وقوله
 وقاتم الإعاق حاوي

المخترق
 الأصل المخترق وقوله

قالت بنات العم يا سلمى
 وإن

كان فقيراً مد ما قالت
 وإن * فان هاتين النونين

زيدت في الوقف كما زيدت
 نون ضيفن في الوصل

والوقف

فيم اقبل قوله فان هاتين الح وتعلق ما ذكره أولا بالنونين معا ببقى ان الدمامي نقل عن الرخشري ان تنوين
الترخم لا يوثق به وقفا (قوله وليست امن انواع التنوين حقيقة) ذكره مع علمه من تعريف التنوين نوطه ثم ذكر
ما لم يعلم من التعريف وهو تعليل خروجهما بغير ثبوتهما في الخط لان تعليل خروجهما بثبوتهما في الخط
يعلم ايضا من التعريف (قوله وهو زيادة على الوزن) فهو في آخر البيت كالترخم بمهمتين في اوله وهو زيادة
اربعة احرف فاقل اول البيت (قوله وزعم ابن الحاجب) لعل وجه تعبيره بالترخم ان ورود التعليل لغيره بمعنى
القلة غير معروف كما يشعر بذلك عدم ذكر صاحب القاموس له او ان التنوين العالي ليس قليلا وان امكن
دفع ما بان قلته بالنسبة لترخم واختلاف في فائدة فقيل الترخم فلا يصح ان يكون قسما للتنوين الترخم وهذا انما
يتجه على القول الثاني الذي لم يجر عليه الشارح في قولهم تنوين الترخم وقيل الايدان بالوقف اذ لا يعلم في الشعر
المسكن آخره للوزن او اصل أنت أم واقف (قوله وقد عرفت) أي من خروجهما من تعريف التنوين
(قوله مجاز) أي بالاستعارة علاقه المشاكلة التي هي المشابهة في الشكل والصورة كما بين في محله ومن هذا
يعلم ما في كلام شيخنا والعض وشيخنا السيد من الخط (قوله مخرج لنون التوكيد الثابتة في اللفظ دون
الخط) وهي نون التوكيد الخفيفة التي قبلها افتحة على مذهب الكوفيين من رسمها ألفا لا نونا ما على مذهب
المصريين من كتابتها نونا فهي خارجة بقيد لا خطا كما خرج به التي قبلها ضمة أو كسرة فيستغنى عن قيد غير
توكيد أفاده شيخ الاسلام (قوله وهي أربعة) أي المشهور منها الكثير الوقوع أربعة فلا يرد أنه بقي من أنواع
التنوين الحقيقي المختصة بالاسم تنوين الحكاية كتنوين عاقلة على امرأة حكاية لما قبل العلمية وتنوين
الضرورة كتنوين ما لا يصرف في قوله * ويوم دخلت الحدر خدر عذيرة * وكتنوين المنادي المضموم في
قوله * سلام الله يا مظهر عليا * وتنوين الشذوذ حكى هؤلاء قومك تنوين هؤلاء لكثير اللفظ وتنوين
المناسبة كما في قراءة بعضهم سلا مع أن بعضهم أدخل الأولين في تنوين التمكنين زاعما في القسم الأول أن
تنوينهما كان قبل العلمية تنوين صرف وحكى بعدهما بقي على كونه تنوين صرف وورده الدمامي بأنه
ليس في لفظ الحكاية تنوين صرف قطعا وكيف يحامع تنوين الصرف ما فيه علنا ما نفتنا من الصرف
ولا ينافي ذلك كونه في المحكي تنوين صرف ألا ترى أن الحركة في مثل من زيد بالانصب حكاية زيد في قول
القاتل رأيت زيدا حركة حكاية مع أنها في المحكي حركة اعراب وزاعما في النوع الأول من القسم الثاني أن
الضرورة أباحت الصرف ورده الدمامي بأن تنوين الصرف هو التنوين الذي يدل على امكانية الاسم
وسلامته من شبه الحرف والفعل والاسم الموحود فيه مقتضى منع الصرف قد ثبت شبه الفعل قطعا كما
ستعرفه ودخول التنوين فيه عند الضرورة لا يرفع ما ثبت له من شبه الفعل غاية أن أثر العاتين قد يختلف
للضرورة فالتحقيق أنه ليس تنوين صرف ولا يرد قولهم يجوز صرف غير المنصرف للضرورة لانه منتقد
على أنهم قد يطلعون الصرف ويريدون به ما هو اعم من تنوين الامكانية وزاعما في النوع الثاني من القسم
الثاني أن الضرورة لما أباحت التنوين أباحت الاعراب وريداً بسبب البناء قائم ولا ضرورة الى الاعراب
بل الى مجرد التنوين فاعرف ذلك (قوله تنوين الامكانية) من اضافة الدال الى المدلول وكذا يقال فيما بعد
وتنوين الامكانية هو الاطلاق للاسم المعرب المنصرف (قوله ويقال تنوين الخ) ويقال له تنوين الصرف أيضا
(قوله وتنوين التمكن) أي التنوين الدال على تمكين الواضع الاسم في باب الاسمية أو المراد بالتمكن التمكن
(قوله كرجل وقاض) أي وزيد لانه يدخل المعرفة والنكرة وانما مثل رجل رداعلى من زعم أن تنوين المنكر
للتنكير فقد رداه لانه لو كان كذلك لزال بزوال التنكير حيث سمي به واللازم باطل وقد منع بط لانه بان تنوين
التنكير زال وخلفه تنوين التمكن ولا يخفى نفسه وجوز بعضهم كون تنوين المنكر للتمكن لكون
الاسم منصرفا وللتنكير لكونه موضوعا لشي لا بعينه ومثل بقاض دفعوا توهم أن التنوين عوض عن البناء
المحذوفه لفساده بثبوت التنوين مع البناء في النصب (قوله لانه خلق الخ) هذا التعديل أنسب بالاسم الأول
(قوله أي انه) بيان للشدة (قوله فيني) منصوب بان مضمرة وجوبا بدفع السببية في جواب النفي (قوله
لبعض المبنيات) يعني العلم المختوم بويه قياسا واسم الفعل واسم الصوت سمعا كما في التصريح ولم يبين البعض

وليست امن انواع التنوين
حقيقة لثبوتها مع ال
وفي الفعل والحرف وفي
الخط والوقف وحذفهما
في الوصل ويسمى التنوين
العالي زاده الاخفش
وسماه بذلك لان الغلو
الزيادة وهو زيادة على
الوزن وزعم ابن الحاجب
انه انما سمى غاليا لقلته وقد
عرفت أن اطلاق اسم
التنوين على هذين مجاز
فلا يرد ان على الناظم
وقيد غير توكيد فصل
آخر مخرج لنون التوكيد
الثابتة في اللفظ دون الخط
فخولنا هذا التعريف
منطبق على أنواع
التنوين وهي أربعة الأول
تنوين الامكانية ويقال له
تنوين التمكن وتنوين
التمكن كرجل وقاض
سمى بذلك لانه خلق الاسم
لمدل على شدة تمكنه في
باب الاسمية أي انه لم يشبه
الحرف فينبى ولا الفعل
فيمع من الصرف والثاني
تنوين التنكير وهو
اللاحق لبعض المبنيات
في حالة تنكيره ليدل على
التنكير

بصرح العبارة انكالا على ظهور المراد فلم تدخل هؤلاء في البعض حتى يرد أن تنوينها ليس للتنكير (قوله
تقول سيمويه بغير تنوين اذا أردت معينا) أي فهو حينئذ معرفة بالعلمية (قوله وايه بغير تنوين اذا
استزدت مخاطبك من حديث معين) قال في التصريح فهو معرفة من قبيل المعرف بأل العهدية أي
الحديث المعهود كذا قالوا وهو مبنى على أن مدلول اسم الفعل المصدر وأما على القول بأن مدلوله الفعل فلا لأن
جميع الأفعال نسكات اه وقوله أي الحديث المعهود المناسب أي الزيادة المعهودة أي التي هي من حديث
معين وقوله المصدر أي مدلوله وهو الحديث كما عبر به غيره وقال محشي به الروداني قوله لأن جميع الأفعال
نسكات فيه أنه اسم للفظ الفعل لا المعناه الذي هو نسكة حتى يكون نسكة بل مسماه لفظ مخصوص فلا يشك
في أنه علم اه أي علم مخصص لما أسلفناه عن العصام أن اللفظ لا يتعدى تعدد اللفظ والتعدد بتعدد
تدقيق فلسفي لا يعتبره أرباب العربية وعبارة الشارح صالحة لجمعها على هذا القول أيضا ولا يخفى أن ما ذكر
من علمية اسم الفاعل جار في المنون وغيره لأنه على كلا الحالين اسم للفظ مخصوص كما مر فكيف
جعل المنون نسكة على القول بأنه اسم للفظ الفاعل يظهر لي في التخصيص عن ذلك أن المنون اسم للفظ الفعل
المراد به أي فرد من أفراد حديثه وغير المنون اسم للفظ الفعل المراد به فرد مخصوص من أفراد حديثه فإيه
مثلا غير منون اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة من حديث معين وايه منون اسم للفظ زد المراد به طلب الزيادة
من أي حديث وأن معنى كون الثاني نسكة أنه في حكم النسكة ومثبه طارعا لم يعتبره والتعريف والتنكير
في الفعل بالطريق الذي اعتبر وايه التعريف والتنكير في اسم الفعل لأنه لا ضرورة تدعو إلى مثل ذلك
في الفعل بخلاف اسم الفعل فإنه من جملة الأسماء الفاعلة ويجزأها ويعتبر مثل ذلك في اسم الصوت فغاق
بالتنوين لحكاية صوت مخصوص لغراب مخصوص وبالتنوين لحكاية صوت الغراب من غير ملاحظة
خصوص وفي كلام البعض هنا نظير يعلم وجهه مما ذكرناه فامل (قوله استزدت) السين والتاء للطلب
(قوله بإضافة بيانية) لأن بين المتضامين عموما وجهيا (قوله وهو أولي) لعلمه لأن البيانية أشهر من
إضافة المسبب إلى السبب وقيل الأول أولي لأن الإضافة عليه حقيقة على معنى اللام (قوله نحو جوار
وغواش) أي من كل اسم ممنوع الصرف منقوص كعواد وأعميم تصغير أعمى (قوله عوضا عن الياء
المحذوفة) أي لالتقاء الساكنين بناء على الرابع من حل مذهب سيمويه والجمهور على تقديم الأعرال على
منع الصرف لتعلق الأعرال بجوهر الكلمة بخلاف منع الصرف فإنه حال لا سكة فاصل جوار جوارى بالضم
والتنوين استثقلت الضمة على الياء المحذوفة ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين ثم حذفت التنوين لوجود
صيغة منتهى الجموع تقدرا لأن المحذوف لعله كالنائب فخفف رجوع الياء والساكنين في غير
المنصرف المستقل لفظا بكونه منقوصا ومعنى بكونه فرعا ففوضوا التنوين من الياء لينة قطع طمع رجوعها
أو للتخفيف بناء على حل مذهبهم على تقديم منع الصرف على الأعرال فاصله بعد منع صرفه جوارى بالاسقاط
التنوين استثقلت الضمة على الياء المحذوفة ثم حذفت الياء تخفيفا وعوضا عن التنوين لئلا يكون في
اللفظ أخلال بالصيغة ومقابل مذهب سيمويه والجمهور ما قاله المسيرد والراجح أنه عوض عن حركة الياء ومنع
الصرف مقدم على الأعرال فاصله بعد منع صرفه جوارى بالاسقاط التنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت
وأقن ما تنوين عوضا عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وكذا يقال في حالة الجر على الأقوال الثلاثة وإنما
كانت الفتحه حال الجر على تقديم منع الصرف ثقيلة لتسايقها عن ثقل و هو الكسرة ومن عوض عن حرف
تنوين جنس دل فإنه عوض عن ألف والاصل جنس دل على ما قاله ابن مالك واختار في المغني أنه لا صرف أفاده في
التصريح ببعض زيادة (قوله لا ذى نحو يومئذ) قال المصنف إضافة يوم إلى اذ من إضافة أحد
الترادفين إلى الآخر وقال الدماميني للبيان كشجر أركوك أن الأول لم يعتبر تقييدا لتضاف اليه والثاني
اعتبره وما ذكرناه ظاهر أن المراد من اليوم مطلق الوقت هو أحد معانيه مع إطلاق اذ عن تقييدها بالزمن
الماضي أو كان المراد منه ما بين طلوع الفجر وغروب الشمس مع كون الوقت المستعمل فيه اذ كذلك فإن كان
المراد من اليوم مطلق الوقت وكانت اذ باقية على تقييدها بالزمن الماضي فالإضافة البيان مطلقا لعموم المضاف

تقول سيمويه بغير
تنوين اذا أردت معينا
وايه بغير تنوين اذا
استزدت مخاطبك من
حديث معين فاذا أردت
غير معين قلت سيمويه
وايه بالتنوين والثالث
تنوين التعويض ويقال
له تنوين العوض بإضافة
بيانية وبه غير في المغني
وهو أول وهو أما عوض
عن حرف وذلك تنوين
نحو جوار وغواش عوضا
عن الياء المحذوفة في الرفع
والجر هذا مذهب سيمويه
والجمهور وسيأتي التمسك
على ذلك في باب ما لا
ينصرف مبسوطا ان شاء
الله تعالى وأما عوض
عن جملة وهو التنوين
اللاحق لا ذى نحو يومئذ
وحينئذ فإنه عوض عن
الحملة التي تضاف إذا إليها
فإن الأصل

النهار بترك تنوين سابق ونصب النهار ليمائل ما قبل العاطف في ترك التنوين وفي الحركة اه بايضا
والاصل في تحريكه ليسا كن بليبه الكسر ومن العرب من يضعه اذاولي السا كن ضم لازم فحو هذا زيد اخرج
اليه فان لم يكن لازما فليس الا الكسر فحو زيد ابتك جمع (قوله والنداء) قال في المصباح النداء الدعاء وكسر
النون أكثر من ضمها والمدغم ما أكثر من القصر اه فعلم ان لغاته أربع وان القصر في عبارة المصنف
ليس للضمة ورة بل على لغة لكن المكسور الممدود مصدر قياسي وغيره سماه لان قياس مصدر فاعل
ككادى الفعل والمفاعة له وجه الورداني لغة الضم في المدبانه لما انتفت المشاركة في نادى كما لا يخفى في كان في
معنى فعل بلا ألف فن ضم ومدلم براع جهة اللفظ المقتضية للكسر والمبدل راعي جهة المعنى لان المصدر
المقيس لفعل الدال على الصوت ففعال كصراخ ونباح وصرح كثير كالجوهرى والمرادى بان المضموم اسم
لامصدر (قوله وهو الدعاء الخ) أى طلب اقبال مدخول الاداء بها (قوله فلا يرد) تفريع على تفسيره النداء بما
ذكر لا بدخول حرف النداء الوارد عليه ما ذكر (قوله يارب سار) أى عازم على السرى لتحصيل غرضه بان
ما توسد أى لم يضع رأسه على وسادة بل على نحو كفه لئلا يغلب عليه النوم فيفوت مقصوده (قوله فانها مجرد
التنبيه) أى وحرف التنبيه لا يختص بالاسم ولا ببنائه كونه يستمدى منها والمنه لا يكون الامعنى اسم اذ
يكفى في ذلك ملاحظة المنه عقلا من غير تقدير له في نظم الكلام لانه لا يذكّر بعد أداة التنبيه لفظا أصلا
بخلاف النداء فاندفع ما عترض به هنا (قوله تقدره يا هؤلاء) أى فى الآتين وأما فى البيت فتقدر ما يناسب
(قوله وهو مقيس) أى حذف المنادى مع كون حرف النداء باخاصة (قوله أيا سار) تقدر المنادى باهذه
ومى قيل ترخيم مية للضمة ورة وقيل مى اسم آخر لا ترخيم مية وعلى معنى من (قوله وأل) المراد لفظا آل فهو
حقيقة اسم هزتها هززة قطع كهمزات الاسماء غير المستثناة كما فى شرح الجامع وهذا التعبير هو اللائق على
القول بان حرف التعريف ثنائى الوضع وهزته قطع وصلت لكثرة الاستعمال والاقبى على القول بانه ثنائى
وهزته وصل زائدة معتد بها فى الوضع كالاغتناد بهززة فحو واستمع حيث لا بعدد راياعا انظر الى الاعتداد
بالهمزة ويجوز على الثانى التعبير بالالف واللام نظرا الى زيادة الهمزة أ ما على القول بان المعرفة باللام وحدها
فلا لائق التعبير بالالف واللام أفاده المرادى (قوله ويقال فيها أم فى لغة طي) يمكن جعل فى الاولى بدلية
كالباقى أو أمثله الذين اشتروا الحياة الدنيا بالآخرة وفى الثانية ظرفية أى ويقال بدل آل أم فى لغة طي فلم يلزم
تعلق حرف جر بلفظ واحد بمعنى واحد بعامل واحد (قوله ومنه ليس الخ) محمول كما قاله السيوطى على صوم
النفل فلا يخالف قوله تعالى وان تصوموا خيرا لكم والخديث ورد بلفظ آل ولفظ أم كلاهما بسند رجال
الصحيح كما قاله المناوى (قوله وسيأتى الكلام على الموصولة) حاصلة أن الجهور على اختصاصها بالاسم وأن
دخولها على الفعل ضرورة والنظام جواز دخولها على المضارع اختيارا فلا تختص بالاسم عنده (قوله تدخل
على الفعل) أى الماضى كما فى التصريح (قوله لندرتها) أى والتادركا لعدم (قوله ومستمداً أى محكوم به) فلا
يسند الى الاسم لكن تارة يراد من الاسم المستند اليه معناه وهو الاكثر نحو زيد قائم وتارة يراد منه لفظه
الواقع فى تركيب آخر غير هذا التركيب الذى وقع فيه الاسناد الى اللفظ نحو زيد ثلاثى وضرب فعل ماضى
ومن حرف جر لان الكلمة اذا أريد لفظها كانت اسماءها لفظها الواقع فى التركيب المستعمل فى معناه وهو أعنى
معناها المذكور وهو المحكوم عليه فى الأمثلة الثلاثة وليس المحكوم عليه فيها اللفظ الواقع فيها حتى يعترض بان
جعل ضرب ومن فى ضرب فعل ماضى ومن حرف جراسمى بنا فى الاخبار عن الاول بفعل ماض وعن الثانى
بحرف جرويصح تسمية الاسناد فى نحو الأمثلة الثلاثة بالاسناد المعنوى لان المحكوم عليه فيها معنى اللفظ
الواقع فيها مما عرفت السعد التفتازانى أن الالفاظ موضوعة لانفسها تبع الوضع معانها كما صرح تسميته
بالاسناد اللفظى لان المحكوم عليه فيها اللفظ كما عرفت هذا والتحقيق وان كان المشهور تسميتهما بالثنائى
فإنه إذا أسندت الى الاسم مراد منه لفظه وكان لفظه مبنيا جازلك أن تعربه اعرابا ظاهرا
بحسب العوامل كان تقول ضرب بالرفع والتنوين ومن بالرفع والتنوين ما لم يمنع من الظهور رمانع ككون
آخر الاسم ألفا كما فى على حرف جر واذا كان ثنائى الكلمة الثنائية المراد لفظها حرف لسين ضاعفته فتقول

والنداء) وهو الدعاء سار أو
أحدى أخواتها فلا يرد نحو
بالت قوى يعلمون *
يأرب سار يات ما توسدا *
أيا سار يد وفى قراءة
الكسائى لخلف الدعاء
عن يافنها المجرد التنبيه
وقيل انها النداء والمنادى
محذوف تقديره يا هؤلاء
وهو مقيس فى الأمر كالأية
وفى الدعاء كقوله

* أيا سار يادارى على
البلا * (وال) معرفة كانت
كالفرس والعلام أوزائدة
كالحرث وطبت النفس
ويقال فيها أم فى لغة طي
ومنه ليس من أمير
امصيام فى امسفر وسياق
الكلام على الموصولة
وتستثنى الاستفهامية
فانها تدخل على الفعل
نحوال فعلت بمعنى هل
فعلت حكاه قطرب واغالم
يستثنى لندرتها (ومستند)
أى محكوم به من اسم أو
فعل أو جملة نحو أنت قائم
وقت وان نحن نزلنا الذكر
* تنبيه * حمل الشارح
لفظ مستند فى

ومستند أى اسناد إليه
فأقام اسم المفعول مقام
المصدر وحذف صلته
اعتمادا على التوقيف ولا
حاجة إلى هذا التكلف
فإن تركه على ظاهره كاف
أى من علامات اسمية
الكلمة أن يوجد معها
مستند فتكون هى مستندا
إليها ولا يستند إلا إلى الاسم
وأما تسميع بالمعنى خير
من أن تراه فتسميع منسبك
مع أن المحذوف منه مصدر
والأصل أن تسمع أى
سماعك المحذوف أن
وحسن حذفها وجودها
فى أن تراه وقد روى أن
تسمع على الأصل وأما قوله
زعموا مطية الكذب فعلى
ارادة اللفظ مثل من
حرف جرو ضرب فعلى
ماض فكل من زعموا
ومن ضرب اسم للفظ
مبتدا وما بعده خبر
(للاسم تمييز) عن قسميه
(حصول) تمييز مبتدا
والجملة بعده صفة له
وللاسم خبر وبالجر متعلق
بحصول وقد تم معمول
الصفة على الموصوف
المنوع اختيارا للضرورة
وسهلا كما أنه جار
ومجرور وأغما مبرز
هذه الجملة الاسم لأنها
خواص له أما الجرف لأن
المجرور مخبر عنه فى المعنى
ولا يخبر إلا عن الاسم وأما
التنوين فلأن معانيه
الأربعة

لوروفى فى وفى ماماء قلب الالف الثانية الحادثة بالضعيف هزلة لا متناع اجتماع الفين وجاز ذلك أن
تحكيه بحالة لفظه وهو ألا أكثر فيكون اعرابه مقدرامنع من ظهوره حركة الحكيمة أو سدونها ولا يبعد إذا كان
لفظه حرفا أن يبنى للشبه اللفظى بالحرف وجعل الرضى وتبعه الدمامينى التفصيل بين حرف اللين والحرف
الصحيح فيما جعل من ذلك علما لغير اللفظ أماما جعل علما للفظ وقصد اعرابه فيضعف ثانياه مطلقا صححا كان
أو حرف لين وسبأى مزيد كلام فى هذا المقام فى بابى الحكيمة والنسب (قوله على اسناد) هو كما مر ضم كلمة إلى
أخرى على وجه الانشاء أو الاخبار فهو أعم من كل منهما (قوله فأقام اسم المفعول مقام المصدر) فيه أن
صيغة مفعول كسند تأتى مصدر ميميا لأفعل كاسند كما تأتى اسم مفعول واسم زمان واسم مكان فهلا جعل
مستند من أول الامر مصدر واستغنى عن تكلف هذه الاقامة (قوله وحذف صلته) أى الجار والمجرور
المتعلقين به وهما إليه واحتاج إلى تقديرها لأن الاسناد يقطع النظر عنها لا يختص بالاسم بل يشاركه فيه الفعل
اذكل منهما يكون مستندا (قوله اعتمادا على التوقيف) أى التعليم اعترضه المرادى بان الاعتماد على
التوقيف لا يحسن فى مقام التعريف وروى ذكر بابان الاعتماد عليه فى مثل ذلك لا يؤثر (قوله ولا حاجة إلى
هذا التكلف) مثله جعل اللام فى الاسم بمعنى إلى متعلقة بمستند للاحتياج مع ذلك إلى تقدير صلة التمييز
وقول البعض لاحذف فى الكلام على هذا غير صحيح إلا أن يردنى حذف متعلق مستند فقط (قوله ولا يستند
إلا إلى الاسم) أى على الصحيح وقيل يجوز الاسناد إلى الجملة مطلقا وقيل يجوز بشرط كون المستند قلبيا واقتراحه
بمعنى نحو ظهر لى أقام زيد وجعلوا منه قوله تعالى ثم بدأهم من بعدهم أروا آيات ليسجننه وهو على الأول
مؤول بان فى بداضه ايعود على البداء المفهوم من الفعل وليسجننه معمول لقول المحذوف أى قالوا ليسجننه
وقيل بشرط ذلك وكون المتعلق استفهاما وما يأتى بسطه فى باب الفاعل (قوله تسمع بالمعنى) تصغير معدى
منسوب إلى مع تدب عن عدنان وأغما خففت الدال استثقالا للجمع بين التشديد بين مع بناء الضمير وهو مثل
للرجل الذى له صيت فى الناس لكنه محقر المنظر (قوله المحذوف أن) أى ورفع الفعل قال التميمي وحذف
أن مع رفع الفعل انس قياسا على المختار اه وجزم الروادى بأنه قياسى وأما راية نصبه فعلى ضمها رها
لأن المضمير فى قوة المذكو ربح خلاف المحذوف لكان نصبه على ضمها رها فى مثل ذلك شاذ كما ستره فى باب
اعراب الفعل (قوله وأما قولهم الخ) هذا وارد على قوله ولا يستند إلا إلى الاسم (قوله زعموا مطية الكذب) أى
مطية الحماكى قول غيره إلى نسبة الكذب إلى القول الذى يحكيه على ما قاله شيخنا ويحتمل أن المراد مطية
الكذب إلى حكاية القول الكذب الذى يحكيه أى كالمطية فى التوصيل إلى المقصود ويرى مطانة بالظاء
المشالة والنون (قوله اسم للفظ) أى علم شخصى للفظ الواقع فى غير هذا التركيب من التراكيب المستعمل
فيها اللفظ فى معناه كما فى سرت من البصرة وضرب زيد كما مر فضلا (قوله تمييز) أى تميز لانه الثابت للاسم
لا التمييز الذى هو فعل الفاعل فهو من اطلاق المصدر على الحاصل به (قوله تمييز مبتدا والجملة بعده صفة الخ)
هذا أحد الأوجه فى اعراب البيت والمعنى عليه التمييز الحاصل بالجر وماعطف عليه كاش للاسم ومنها أن
يكون الخبر الجملة وللأسم متعلق بتمييز وبالجر متعلق بحصول ومنها أن يكون الخبر بالجر والجملة صفة لتمييز
وللاسم متعلق بحصول وأوصلها أرباب الخواشي إلى سبعين وجهها أو أكثر وفى كثير منها انظر يعلم بالتأمل فيما
كتبوه (قوله المنوع) صفة لمعمول الصفة فنائب فاعله ضمير عائد عليه لا على قوله الموصوف وأن أوجه كلام
البعض على حذف مضاف أى المنوع تقديمه لأن الصفة متأخرة فى الرتبة عن الموصوف فكيف يقدم ما
هو فرعه عليه هو يحتمل أن المنوع صفة للموصوف فنائب فاعله ضمير عائد عليه على حذف ثلاث
مضافات وجار ومجرور رأى المنوع تقديم معمول صفة عليه وفى هذا تكلف كثير وفى الذى قبله
الفصل بين المنعوت والنعت بالجنى وأحسن منها جعل المنوع صفة لمفعول مطلق محذوف أى التقديم
المنوع (قوله مخبر عنه فى المعنى) فزيد فى مرتب زيد أو جاء غلام زيد مخبر عنه فى المعنى على
الأول لأنه ممرور به وعلى الثانى بأن له غلاما وأغما يكفوا عن التمييز بالجر بالتمييز بالأخبار عنه لوضوح
الجر فى المجرور بخلاف كونه مخبرا عنه (قوله معانيه الأربعة) أى الحكم الأربعة لأنواعه الأربعة

وهي دلالة على أمكنية الاسم ودلالته على تنكيره وكونه في جمع المؤنث السالم مقابلا للثلاث في جمع المذكر السالم وكونه عوضا فلاضافة على تقدير مضاف أو هي لا دنى ملازمة وإطلاق معنى الشيء على حكمته لأنها غرض مقصود منه كثرة في كلامهم (قوله لا تتأني في غير الاسم) أما الدلالة على أمكنية الاسم والدلالة على تنكيره فظاهران وأما كونه في جمع المؤنث السالم مقابلا للثلاث في جمع المذكر السالم فلا أن الفعل والحرف لا يجزمان جمع مذكر ولا جمع مؤنث حتى يتصور فيه ما ذلك وأما كونه عوضا فلا أن العوضية أن كانت عن جملة فالفعل والحرف لا يعقبن ما جملة أو عن مضاف إليه فالمضاف لا يكون إلا اسما أو عن حرف فالحرف المعوض عنه اسما هو آخر الاسم المنوع من الصرف (قوله فلا أن المنادى مفعول به) قال شيخنا السيد طاهر لفظا ومعنى وهو مذهب سيبويه والجمهور وقالوا المنادى مفعول به الفعل واجب الحذف تقديره أنادى وقال ابن كيسان وابن الطراوة قبل هو مفعول به معنى ولا تقدير اه وفي حاشية السيبوي على المعنى أن بعضهم ذهب إلى أن أحرف النداء أسماء أفعال محمولة لضمير المتكلم (قوله والمفعول به لا يكون إلا اسما) أو رد عليه أمران الأول أنه كان ينبغي حينئذ التعريف بطلاق المفعولية لا بخصوص النداء وأجاب ابن هشام بأن تلك علامة خفية لا يدركها المبتدئ بخلاف كون الكلمة مناداة وبحث فيه سم بأنه إن أراد بكون الكلمة مناداة مجرد دخول حرف النداء عليها لم يصح علامة لدخوله على غير الاسم أو كون مدلولها مطعما لبقائه في ادراك المبتدئ أياد دون المفعولية نظر ظاهر * الثاني أن المفعول به قد يكون جملة نحو أنظر زيدا أو قائم ونحو قال زيد حسبي الله وأجيب بأنهم مفرد في المعنى لأن المعنى أنظر زيدا قائم الأب وقال زيد هذا اللفظ أو هذا المفعول وبدل هذا ما سنقله أن التحقيق أن الحرف في نحو نطق الله حسبي من قبيل الخبر المفرد فاستبعد عاد البعض كون مفعول القول مفرد في المعنى غير متحبه (قوله وهو لا يكون إلا اسما) لأن وضع الفعل على التنكير والابهام والحرف غير مستعمل (قوله بناء الفاعل) أشار المصنف إلى أنه ليس المقصود بقول المصنف بتأ فعملت خصوص التأ المضمومة أو خصوص التأ المفتوحة مثلا بل تأ الفاعل مطلقا من ذكر المزموم وإرادة اللازم على طريق الكناية أو المجاز المرسل ومثل ذلك يقال في قوله وبأفعلى وفون أقبلن وقوله نحو الخ يقتضي ضم التأ وفي عبارة المصنف مع أن الرواية الفتح وتعلمه أثر الاعرف وهو ضمير المتكلم والاشرف وهو الضم أو أشار إلى صحة غير المروي ثم المراد ببناء الفاعل التأ الدالة بالمطابقة على من وجد منه الفعل أو قام به أو نفي عنه ذلك كضربت ومضربت ومات وميت وهذا علم أنه ليس المراد الفاعل الاصطلاحي للزم القصور عليه بخروج التأ اللاحقة له كان وأخواتها وزوم الدو حيث عرف الفعل هنا بقبول تأ الفاعل وعرف الفاعل في بابيه بأنه الاسم المسند إليه فعل ولا الفاعل اللغوي وهو من حصل منه الفعل لخروج التأ في نحو مضربت وميت وعلم أيضا سقوط اعتراض جماعة كالبعض بدخول التأ في نحو ما قام إلا أنت لأنها ليست دالة بالمطابقة على نفس الفاعل بل الدال عليه أن التأ حرف خطاب فقط يمكن أن يبقا أنه لم تدخل التأ اللاحقة لا ليس حتى ينهض ماسيا في من رد زعم حرقتهما بالحق تأ الفاعل إذ لا يصدق عليها أنها تأ من وجد منه الفعل أو قام به أو نفي عنه لعدم دلالة ليس على الحدث وإن دلت بقية أخواتها عليه نص على ذلك المصنف في تسهيله بل هي تأ من نفي عنه الخبر اللهم إلا أن يراد بالفعل ما يشمل مدلول الخبر وأما دخول اللاحقة لعمى فظاها راذي تأ من قام به الرجاء أو انتفى عنه ويعين القصر في قول الناظم بتلا وزن وإن كان في نحو الباء والتاء والتاء المد والقصر كما في الجمع (قوله وأنت) عطف على تأ فعلت بتقدير مضاف أي وتأ أنت أو على فعلت مع جعل التأ في قوله بتأمن استعمال المشترك في معنييه كما إذا دسم فلا اعتراض بأن كلام المصنف يقتضي اتحاد تأ فعلت وتأ أنت مع أنهم أنواع متباينان (قوله التأنيث) أي تأنيث الفاعل فلا يرتفع بتأنيث وتث على لغة سكونها نفي بردها لم تدخل التأ اللاحقة ليس حتى ينهض ماسيا في من رد زعم حرقتهما بالحق تأ التأنيث إذ ليست التأ في نحو ليست هندا قائم تأ تأنيث الفاعل بالمعنى المتقدم لما مر إلا أن يجاب بما مر من الاعتراض بليس هنا وفيما مر أقامني على ما شئت أنها لا نفي لا على ما يأتي عن السيد فتنبه ويرد أيضا أنه لم تدخل اللاحقة لعمى حتى

لا تتأني في غير الاسم وأما
النداء فلأن المنادى
مفعول به والمفعول به لا
يكون إلا اسما وأما
فلأن أصل معناها
التعريف وهو لا يكون
إلا للاسم وأما المسند فلأن
المسند إليه لا يكون إلا
اسما لا يشترط
لتمييز هذه العلامات
وجودها بالفعل بل يكفي
أن يكون في الكلمة
صلاحية لقبولها (تأ)
الفاعل متكاملا كان نحو
(فعلت) يضم التأ أو
مخاطبة نحو وتباركت
يا الله بفحها أو مخاطبة نحو
فت يا هندا بكسر ها (و)
تأ التأنيث

الساكنة أصله نحو (أنت) هندا والاحترار بالاصالة عن الحركة المعارضة نحو قالت أمة لغة بنقل ضمة الهزلة إلى التاء وقالت امرأة العزيز
بكسر التاء لا لتقاء الساكنين وقالتنا ٣٤
بفتحها لذلك أماناء التائب المتحركة أصالة فلا تختص بالفعل بل إن كانت حركتها

ينقض ذلك إذ ليست التاء في نحو عست هندا أن تقوم تاء المتصفة بالرجاء إذا المتصف به المتكلم الآن يجاب
بما مر أو بأن معنى عسى في الأصل قارب كما يأتي وهندمة لاهي المتصفة بالمقاربة وكذا تاء نعمت وبشت فان
معناها أن كان أمدح وأذم ففاعلهما المتكلم والتاء ليست له أو حسن وفتح فاعله الجنس وهو لا يتصف
بذكورة ولا أنوثة ويمكن اختيار الثاني ويقال لما كان ممدح الجنس لأجل تلك المؤنثة كان كأن الجنس
مؤنث فتأمل (قوله الساكنة) هذا القيد للأعراج وقوله أصالة قيد لهذا القيد فيكون للأدخال فقوله بعد
والاحترار بالاصالة عن الحركة المعارضة أي عن خروج ذي الحركة المعارضة وأما ساكنة تاء الفعل للفريقين
تائه وتاء الاسم ولم يكس للثاني ضم ثقل الحركة إلى نقل الفعل (قوله قالت أمة بنقل الخ) هو رواية ورش
عن نافع فهي سميعة (قوله لا لتقاء الساكنين) أي لا لخاص من التقاء ما (قوله بفتحها ذلك) أي
للتخلص من التقاء الساكنين * وأعلم أن لفتح التاء جهتين جهه عموم وهي جهه كونه حركة وجهه خصوص
وهي جهه كونه فتحا فله جهه العموم التخلص وعله جهه الخصوص مناسبة الالف والكلام هنا في فتح التاء
من جهه العموم بدليل قوله والاحترار بالاصالة عن الحركة المعارضة وقوله أماناء التائب المتحركة أصالة فلهذا
قال المشرح لذلك ولم يقل لمناسبة الالف فسد ما عترض به البعض وغيره على قوله لذلك فلا تكن من الغافلين
(قوله وإن كانت غير أعراب) بأن كانت حركة بناء كما في قوة أو حركة بنية كما في تقوم فلا اعتراض على تمثيله
(قوله نحو ربت وعت) أي على لغة تحريك تاء مهم ما وولات ولعلت على لغة من الحق لعل تاء ساكنة وليس
من الحروف ما أنث بالتاء الإلهي كما نقله شيخنا السيد عن الشيخ إبراهيم اللقاني (قوله ردت على من زعم من
البصريين الخ) أجاب الفارسي بأن لحاق التاء ليس لشبهها بالفعل في كونه على ثلاثة أحرف ومعنى ما كان
ورافعا ناصدا كذا في الدماميني ومثله يجري في عسى (قوله حرفية ليس) أي قياسا على ما للناقبة نقل الروداني
أن السيد ذكر في العباب أن ليس عنده من جعله فعلا معناه ثبت انتفاؤه أي انتفاء وصف ما أسندت إليه
وعليه الجمهور وأن القول بأن التاء في قول بحر فيتها لأن النفي معنى في الاسناد اه (قوله حرفية عسى) أي قياسا
على لعل نقل الروداني أن السيد ذكر في العباب أن عسى زيد أن يخرج معناه الأصلي قارب زيد الخروج ثم
صارا نشاء للرجاء اه ومأقوله أنما يظهر على أنها فعل كما هو الصحيح أما على كونها حرفا فهي للترجي (قوله في
لحاق) بفتح الهم مصدر لحق بكسر الحاء (قوله وتباركت أسماء الله) قال في التصريح هذا إن كان مسبوغا فذلك
والألف لا تثبت بالقياس اه ورد بان هذا ليس من أثبات اللغة بالقياس لانه وضع اسم معنى على معنى آخر
لجامع بينهما وما هو ليس كذلك لأن غاية ما فيه ادخال علامة في فعل يصلح لدخولها (قوله وبالفعل) بقصر
بالوزن ولم يقل وباء الضمير أو بياء المتكلم لاجتماع الاسم والفعل والحرف نحو مربي أخى فأكرمني وهذه العلامة
رد على من قال كالتحسري بأن هات بكسر التاء وتعال بفتح اللام اسم فاعلى أرفهات بمعنى ناولي وتعال بمعنى
أقبل والصحيح أنهم فاعلا أمر صنيان على حذف حرف العلة أن خطوب بهم ما مذكروا على حذف النون أن خطوب
بهم مؤنث (قوله يعني بياء الخطابة) أي لا خصوص إلا حقيقة الأمر وإن أوهمته العبارة وانظر لم يقل كسابقه
ولاحقه وباء الخطابة في الأمر نحو فاعلى والمضارع نحو أنت يا هند تقومين ولعله للفتن (قوله ليسبحن وليكونا)
قيل أكدت في الأول بالثقلية لقوة قصدها سبحانه وشدة رغبته فيه وفي الثاني بالخفيفة لعدم قوة قصدها تحقيره
وأهانتها وعدم شدة رغبته في ذلك لما عندها من المحبة له (قوله وأما لحاقها اسم الفاعل) وكذا الماضي في قوله
دامن سعدك إن رحمت متيما * لولاك لم يكن للصبيابة جانحا
(قوله أشاهرن) هو جمع كما يفيد صدر البيت * يا ليت شعري منكم حنيفا * أي باليتنى أعلم حال كوني حنيفا
منكم أجواب هذا الاستفهام * وأما جعل البعض تبع العيني حنيفا فمقول شعري فيلزم عليه عدم ارتباط
قوله أشاهرن الخ بما قبله على أن الرضى قال التزم حذف الخبر في ليت شعري مردفا باستفهام نحو ليت شعري

أعربا اختصت بالاسم
نحو فاطمة وقائمة وان
كانت غير أعراب فلا
تختص بالفعل بل
تكون في الاسم نحو
لأحول ولا قوة إلا بالله
وفي الفعل نحو هندا
تقوم وفي الحرف نحو
ربت وعت وبهاتين
العلامتين وهما تاء
الفاعل وتاء التائب
الساكنة رد على من زعم
من البصريين كالفارسي
حرفية ليس وعلى من زعم
من الكوفيين حرفية
عسى وبالثانية رد على
من زعم من الكوفيين
كالفرغاني نعم وبئس
* تنبيه * اشترك
التا آن في لحاق ليس
وعسى وانفردت الساكنة
بنعم وبئس وانفردت
تاء الفاعل بتبارك
هكذا مشى عليه الناظم
فانه قال في شرح الكافية
وقد انفردت يعني تاء
التائب بلحاقها ناعم
وبئس كما انفردت تاء
الفاعل بلحاقها تبارك
وفي شرح الآجرومية
للشهاب الجاني أن تبارك
تقبل التائين تقول
تباركت يا الله وتباركت
أسماء الله (وبالفعل)
وهي تاء الخطابة ويشترك
في لحاقها الأمر والمضارع
نحو قومي يا هند وأنت
يا هند تقومين (ونون) التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة نحو (أقبلن) ونحو لنسفا وقد اجتمعتا كحكاية في قوله ليسبحن
وليكونا وأما لحاقها اسم الفاعل في قوله * أشاهرن بعدنا السيوف * وقوله

أتائيني يا هند تقومين (ونون) التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة نحو (أقبلن) ونحو لنسفا وقد اجتمعتا كحكاية في قوله ليسبحن
وليكونا وأما لحاقها اسم الفاعل في قوله * أشاهرن بعدنا السيوف * وقوله

أنا تبنى أم لا فهذا الاستفهام مفعول شعري والخبر محذوف وجوابه بلا ساد مسدده لكثرة الاستعمال اه فاصله
 اشهر رن فادخلت فون التوكيد فحذفت فون الجمع لتوالي الامثال ثم الواو لانتقاء الساكنين وكذا أقائلن كما
 يفيد كلام العيسى وروى أقائلون وقوله الشهود أى على أن الولد الذى حملت به تلك المرأة من حملها كما قاله
 السبوطى فالاسم معرب بالواو ولو كان مفردا لأعرب مع النون بالحركة ولم يبن معها كما مضارع لأن الأصل
 فى الاسم الاعراب بخلاف الفعل وبحث الدمامينى فى الاسمشهاد بالآخر بأنه يجوز أن يكون الأصل أقائل
 أنا فحذفت هزة أنا اعتباطا وادغم التنوين فى النون وفى هذا الاحتمال من البدل والمخالفة لرواية أقائلون
 ما يصحح الاستشهاد المبني على الظاهر فتدبر (قوله فشاذ) وسهل شذوذه مشابهاً للمضارع لفظاً ومعنى (قوله
 قصده الجنس) أى فى ضمن أفراد بعض أنواعه من غير تعيين لهذا البعض قبل اعتبار خصوص علامة من
 العلامات الأربع ومع تعيينه بعد اعتبار خصوص العلامة أتى بقوله فان اعتبر خصوص تاء الفاعل أو تاء
 التأنيث الساكنة تعين هذا البعض بكونه الماضى أو خصوص فون التوكيد تعين بكونه المضارع أو لاسر
 أو خصوص باء المخاطبة فكذلك فسقط بقولنا فى ضمن أفراد ما قيل من أن الجنس الماهية الذهنية وهى
 لا تلحقها العلامات لعدم خصوصها فى الخارج وبقولنا بعض أنواعه الخ ما قيل ان الجنس يوحذف فى ضمن جميع
 أفراد وجنس الفعل فى ضمن جميع أفراد لا ينجى بواحدة من العلامات الأربع إذ لا شئ منها يلقى الأنواع
 الثلاثة جميعاً وجعل المعرب المسوغ كونه فعل قسم المعرفة أى الاسم والحرف (قوله وبتمامه لى ينجى)
 أن قلت يلزم عليه تقديم مفعول الخبر الفعلى على المبتدأ وهو ممنوع قلت هذا التقديم معتقدها للضرورة
 أول كون المفعول جاراً ومجروراً والظروف يتوسع فيها مع أن منع هذا التقديم أحد مذهبين وثانيهما جواز وهو
 الأصح (قوله فلا توجده مع غيره) فيه إشارة إلى أن الباء فى قوله لا اختصاصاً به داخلية على المقصور عليه (قوله
 من باب الحكم بالجميع) أى بكل فرد قال شيخنا السيد ولا حاجة لكون الباء بمعنى على لأن العلامات متعلقة
 بالحكم به لأن المعنى الفعل ينجى بكل مما ذكر وقوله لا بالجموع أى الأفراد معترافاً بالهيئة الاجتماعية
 أى الحاصلة من اجتماع هذه العلامات وقوله أى كل واحد الخ بيان الحاصل المعنى ولو قال أى الفعل ينجى بكل
 واحد مما ذكر لكان أوفق كما يعلم مما قدمناه عن شيخنا السيد (قوله سواهما) خبر مقدم والحرف مبتدأ
 مؤخر لانه المحدث عنه فهو المبتدأ وأوان قاناً بتصرف سوى كما هو الراجح (قوله أى سوى قابلي العلامات) شار
 بذلك إلى ما قاله ابن هشام من أن فى كلام المصنف حذف مضافين والتقدير والحرف سوى قابلي علاماتها
 ولم يحمل على ذلك اختل فانه قد علم من قوله وأسم وفعل ثم حرف الكمال أن كلاماً من الثلاثة غير الآخرين قطعاً
 وأورد عليه سم فى نكتته أنه علم من قوله وأسم الخ أيضاً قطعاً أن الحرف سوى قابلي علامات الاسم والفعل
 للقطع بأن مقابل الشئ لا يقبل علاماته فاذا كره من التقدير محتمل أيضاً لأن يقال أن فى هذا التقدير إشارة
 إلى أن علامة الحرف مجرد عدم قبول علاماتها ولهذا قال الشارح بعد أى علامة الحرفية الخ فهو بيان للقصور
 من التقدير ومنهم من جعل فائدة قوله سواهما الحرف التمهيد لتقسيمه إلى أقسام الثلاثة لا يقال هذا شامل
 للجملة لأنها لا تقبل شيئاً من علامات الاسم والفعل لانا نقول جنس تعريفه الحرف بقوله سواهما الحرف كلمة
 مقصورة بقرينة أن الحرف من أقسام الكلمة والتقدير الحرف كلمة سواهما (قوله التسع المذكورة) هى
 وإن كان بعضها حروفاً فى الواقع لأنهم لم يجعلوا علامات بعنوان كونها حروفاً حتى يعترض بلزوم الدورى
 جعل عدم قبولها علامة الحرف بل بعنوان كونها ألفاظاً معينة بقطع النظر عن كونها حروفاً أو لا وإنما قال
 الشارح التسع المذكورة لأنه لو عم فى العلامات وجعلها شاملة للعلامات التى لم تذكر هنا لكان فى الكلام
 إحالة على مجهول وأورد على كلامه أن من الأسماء ما لا يقبل شيئاً من هذه التسع كقط وعوض وحيث
 وبعض اسم الفعل وأجيب بأن هذا تعريف بالاعم وهو جائز عند المتقدمين لأنه أدنى التمييز فى الجملة ومقابل من
 أنه يؤدى إلى خطأ المبتدئ إذ يعتقد حرفية بعض الأسماء دفعه بان التوقيف الذى لا يستغنى عنه المبتدئ كافى
 ببيان اسمية ما تنفقت عنه العلامات المذكورة وقد يجاب عن أصل اليراد بان لا نسلم أن ما ذكر لا يقبل

* أقائلن أحضروا
 الشهود * فشاذ (فعل
 ينجى) مبتدأ وخبر
 وسوغ الابتداء بفعل قصده
 الجنس مثل قولهم ترة خبر
 من جرادة وتمامه لى
 ينجى أى بتوضيح الفعل
 وتمامه عن قسميه به
 العلامات لا اختصاصها
 به فلا توجده مع غيره لافى
 شذوذاً كما تقدم (قوله
 قولهم فى علامات الاسم
 والفعل يعرف بكذا وكذا
 هو من باب الحكم بالجميع
 لا بالجموع أى كل واحد
 علامة مفردة لاجزء علامة
 (سواهما) أى سوى
 قابلي العلامات التسع
 المذكورة (الحرف) لما
 علم من انحصار أنواع
 الكلمة

مشترك (كهل) فانك تقول هل زيد قائم وهل بقعد (و) مختص بالاسماء نحو (فو) مختص بالأفعال نحو (لم) (تنبيهان) الأول انما عدت هل من المشترك نظرا الى ما عارض لها في الاستعمال من دخولها على الجملتين نحو هل أنتم شاكرون وهل يستطيع ربك لا نظر الى أصلها من الاختصاص بالفعل ألا ترى كيف وجب النصب وامتنع الرفع بالابتداء في نحو هل زيد أكرمته كما سيجي في بابها ووجب كون زيد فاعلا لا مبتدأ في هل زيد قام التقدير هل قام زيد فقام وذلك لانها اذا لم تر الفعل في خبرها تسامت عنه ذاهلة وان رأت في خبرها حانت اليه لسابق الالفة فلم ترض حينئذ الا بمعانقته * الثاني حق الحرف المشترك الاهمال وحق المختص بقبيل أن يعمل العمل الخاص بذلك القبيل وانما عملت ما ولا وان النافيات مع عدم الاختصاص لعارض الجمل على ليس على أن من العرب من يهملون على الأصل كما سيأتي وانما لم يعملها التنبيه وال المعرفة مع اختصاصها بالاسماء ولا قدوالسين وسوف وأحرف المضارع مع اختصاصها بالأفعال

الاسناد اليه لان المراد بقبول الاسم ذلك ما هو أعم من أن يقبل بنفسه أو بغيره أو بمعنى معناه وقط وعوض وحيث تقبله بغيره أو هو الوقت الماضي والوقت المستقبل والمكان واسم الفاعل يقبله اما بغيره وهو المصدر بناء على أن مدلوله الحدث أو بمعنى معناه بناء على أن مدلوله لفظ الفعل ونعني بمعنى معناه المعنى التضمني لمعناه فتنبه (قوله أي علامة الحرفية أن لا تقبل الخ) أورد عليه أن عدم قبول ما ذكر لا يصلح علامة للحرف لتعريفهم بان عدمه لا يصلح علامة للوجودي وأجيب بان ذلك في عدم المطلق وما هنا عدم مقيم (قوله ثم الحرف على ثلاثة أنواع) إشارة الى نكتة تعدد المصنف الامثلة ولك أن تجعل نكتته الإشارة الى أن الحرف مهمل وعامل العمل الخاص بالاسماء وعامل العمل الخاص بالأفعال لكن يرد على هذا ترك العامل العمل المشترك و مراد الشارح بالأنواع الأنواع اللغوية وهي الأصناف من الشيء بالمنطقية لان الحرف نوع من جنس الكلمة والكليات المندرجة تحت النوع ليست أنواعا بل هي أصناف ثم الأنواع الثلاثة التي ذكرها الشارح بالاسم ثمانية لان المشترك امام مهمل لا عمل له وهو الأصل فيه كهل وبل او عامل على خلاف الأصل كما ولا وان المشبهات وليس والمختص بالاسماء اما عامل العمل الخاص بها وهو الأصل كفي أو غير الخاص كان وأخواتها أو مهمل كلام التعريف والمختص بالأفعال كذلك كالم ولان وقد وما جاء على الأصل لا يمثل عنه وما جاء على خلافه يمثل عن حكمة مخافتها الأصل وسيد ذكر الشارح ذلك (قوله لا نظر الى أصلها من الاختصاص بالفعل) انما كان أصلها ما ذكر لانها في الأصل بمعنى قد كما في هل أتى على الانسان وقد مختصة بالفعل لا كنهها لما تطلعت على هزة الاستفهام انحطت رتبة عن الاختصاص (قوله لا ترى) استدلال على اختصاصها بحسب الأصل بالفعل والاستفهام للتعريف بالرؤية كهو في ألم نشرح لان الاستفهام التقريري محل الخطاب على الاقرار بالحكم الذي يعرفه من اثبات كما في ألم نشرح لك صدرك أليس الله بكاف عبده أوفني كما في أنت قلت للناس اتخذوني وأخي الهين من دون الله لاجل الخطاب على الاقرار بما يلي الهمة دائما والاورد مثل هذه الآيات وانما أولى الهمة ضد المقرر به في مثل هذه الآيات لنكتة كسكون ايراد الكلام على صورة ما يزعمه الخصم أبعث له على اصغائه الله واذعانه للحق الذي هو المقرر به فاعرفه وقال شيخنا السيد الاستفهام لانكار رأي لا تارك في الرؤية (قوله كيف وجب) الجملة في محل نصب لسدها مدمغة على نرى المعلق بالاستفهام وكيف في محل نصب على الحالية من فاعل وجب (قوله في نحو هل زيد أكرمته) هذا والمثال بعده يدلان على أن هل يجوز أن يليها اللفظ اسم بعده فعل اختيارا مرفوعا كان أو منصوبا وأنه يكفي في هذه الصورة أن يليها التقدير فاعل وهو مذهب الكسائي ومذهب سيبويه أن الفعل متى وجد في خبرها لا يجوز أن يليها اللفظ اسم في الاختيار وأنه لا يكفي حينئذ أن يليها التقدير فاعل (قوله وذلك) أي المذكور ومن وجوب النصب على المفوضية لمخذوف في هل زيد أكرمته و وجوب الرفع على الفاعلية لمخذوف في هل زيد قام ثابت لانها الخ هكذا ينبغي فهم العبارة ومقالة البعض في حملها غير ظاهر (قوله في خبرها) أي قرب خبرها للاستغفال خبرها بما أو المراد بخبرها تركيب أي التركيب التي هي فيه (قوله ذاهلة) أي غافلة عنه تركاله في مقابلة تركها (قوله حنت) بالتشديد والتخفيف (قوله لسابق الالفة) أي للالفة السابقة (قوله الاعناققة) أي ولوتقدير اعلى ما مشى عليه الشارح قبل من مذهب الكسائي أما على مذهب سيبويه فلا ترضى الاعناققة لفظا (قوله حق الحرف المشترك الاهمال) استظهر ربعهم أن حقه عدم العمل الخاص لعدم العمل مطلقا (قوله أن يعمل العمل الخاص) لتظهر مزية الاختصاص الدال على قوة تأثير الحرف في القبيل المختص به (قوله لعارض الجمل) أي لعارض هو الجمل فالإضافة لليسان أو للجمل على ليس لعارض فالإضافة من إضافة الصفة الى الموصوف والجمل القياس والجامع فيه أفادة كل النفي (قوله ها التنبيه) بالقصر ولا يجوز المذلة لانه علم على الكلمة المركبة من ها وألف فتذكر وأضيف الى التنبيه إضافة الدال الى المدلول ليمضح المراد به ولو لم يمتد اقتضى أن لها ها مفردة تكون للتنبيه وليس كذلك أفاده يس (قوله وال المعرفة) قيد بالمعرفة مراعاة لمذهب المصنف من عدم اختصاص الموصولة بالاسماء ولا ترد الزائدة لانها في الأصل المعرفة فهي داخلية في عبارته فاندفع ما عترض به البعض (قوله

لا تنزلهن من منزلة الجزم من مدخولهن وخبر الشئ لا يعمل فيه وانما لم يعمل ان واخواتها واحرف النداء الجزم لا يذ كر في موضعه وانما علمت
 ان النصب دون الجزم جلا على لا النافية للجنس لانها بمنزلة ما على ان بعضهم جزم بها ٣٧ كما سيأتي ولما كانت انواع الفعل ثلاثة

مضارع وماض وامرأخذ
 في تمييز كل منهم ما عن
 أخويه مبتدأ بالمضارع
 لشرفه بمضارعه الاسم
 أي بمشابهته كما سيأتي
 بيانه فقال (فعل مضارع
 يلي أي يتبع (لم) النافية
 أي ينفي بها (كشم)
 بفتح الشين مضارع
 شمت الطيب ونحوه
 بالكسر من باب علم يعلم
 هذه اللفظة الفصحى وجاء
 أيضا من باب نصر ينصر
 حكى هذه اللفظة القراء
 وابن الاعرابي ويعقوب
 وغيرهم ولا عبرة بخطئة
 ابن درستويه العامة في
 النطق بها (وماضي
 الافعال بالثاء) المذكور
 أي ثاء فعلت واثت (مز)
 لاختصاص كل منهما به
 ومز امر من مازة بميزه
 يقال مزته فامتاز وميزته
 فميز (وسم) أي علم
 (بالنون) المذكورة أي
 نون التوكيد (فعل الامراء
 امر) أي طلب (فهم)
 من اللفظ أي علامة
 فعل الامر مجموع شيئين
 افهام الكلمة الامر
 اللغوي وهو الطلب
 وقبولها نون التوكيد
 فالذور متنتف فان قبلت
 الكلمة النون ولم تنفتح
 الامر فهي مضارع نحو
 هل تفعلن أو فعل تعجب

لتنزيلهن) أي الستمو وجه التنزيل في هال التنبية وأل واحرف المضارعة أن العامل يتخطاها ويرى مل فيما
 ردها ووجهه في قد والسين وسوف أن قد تنقيد قرب الفعل من الحال أو تحقيقه أو تقليده ومقابلها بيمينان
 تآخره فجاء مع الفعل واحد الثلاثة بمنزلة كلمة دالة وضعها على الحدث وقربة أو تحقيقه أو تقليده أو تأخره ولكن
 في كون أحرف المضارعة بمنزلة الجزم نظر فانها اجزاء من المضارع حقيقة لا تنزلا وقوله لتنزيلهن الخ أورد
 عليه بعضهم أن وكى المصدرين لعملهما في المضارع مع كونهما بمنزلة الجزم لانها موصولتان وعلى عدم عمل
 تلك الحروف بانها مخصوصة بمدخولها والمخصص للشئ كالوصف له والوصف لا يعمل مل في الموصوف فتأمل
 (قوله لما يذ كر في موضعه) أي من شبهه ان واخواتها بالافعال في المعنى فان وان يشبهان أو كد وليت أتمنى
 ولعل أترجى وكان أشبه ولكن استدرك ومن نيابة أحرف النداء عن أدعو (قوله وانما علمت ان النصب
 الخ) هذا السؤال يحرى في أن وكى واذن الناصبات للمضارع أيضا دون الجواب فتدبر (قوله لانها بمنزلة
 أي ملاسة معناها أي الجنس معناها وهو مطلق النفي فلا يرد أن لانفي الجنس ولن مطلق النفي (قوله لشرفه)
 واسبق الاستقبال على الماضي فان الغد المستقبل يصير ماضيا هذا اذا كان الزمان المنتصف بالاستقبال والماضي
 واحدا فان كان متعديا كامس وغدا لماضي سابق كذا قال الشافعي وبه يجمع بين القولين (قوله بمضارعه
 الاسم) أي المصوغ للفاعل لفظا موافقة له في السككات والحركات وعدد الحروف بقطع النظر عن
 خصوص الحركة والحرف ومعنى دلالة كل منهم ما على الحال والاستقبال (قوله لم النافية) الصفة لازمة
 (قوله وماضي الافعال) الاضافة على معننى من التبعيضية (قوله بالثاء المذكورة) أي قال للعهذ الذي كرى
 والمعهود والثناء المتقدمة بنوعها على أنها من باب استعمال المشترك في معنييه كما مر ولا يجوز ان تكون للجنس
 لدخول التاء الخاصة بالاسماء فيه كما قاله الراعي (قوله ففهم من اللفظ) أي باعتبار وضعه فلا يرد الأمر المستعمل
 في غير الطلب مجازا لان عدم فهم الطلب منه باعتبار القرينة لا الوضع على أن القرينة انما تمنع ارادة المعنى
 الحقيقي لانهم أي تصورهم عند سماع اللفظ والمراد بقوله من اللفظ من صيغته فلا يرد المضارع المقرون بلام
 الأمر لان انقضاء الطلب ليس من صيغة المضارع بل من اللام (قوله وقبولها نون التوكيد) صريح في قبول
 هات وتعال على الصحيح من فعليته مانون التوكيد وان لم يسمعاها قاله الورداني فيجوزها تين وتعالين باعادة
 اللام مفتوحة كما تقول ارمين واخشين (قوله فالذور) أي الحاصل من أخذ الامر في تعريف فعل الأمر متنتف
 وهذا تفرع على نفس الامر في قوله ان أمر فهم بالامر اللغوي الذي هو الطلب فالعلم الامر الاصطلاحي
 والمعلم به اللغوي (قوله فان قبلت الكلمة الخ) لما لم يتكلم المصنف على مفهوم هذا القيد كما تكلم على مفهوم
 قبول النون تكلم الشارح على مفهومه بقوله فان قبلت الكلمة الخ لكان كان الانسب ذكره بعد قول
 المصنف الآتي والامر الخ (قوله أو فعل تعجب) فيه أن دخول النون على فعل التعجب شان والكلام في قبول
 الكلمة النون قياسا والا كان عليه ذكر اسم الفاعل والماضي لور ودنا كيدهما بها شذوذ فالمناسب ترك
 فعل التعجب (قوله كما ستعرفه) أي في باب (قوله والامر) مبتدأ خبره هو اسم وجواب الشرط محذوف دل
 عليه الخبر وكان قول الشارح فليس بفعل أمر إشارة الى تقديره ومن جعل هو اسم جزاء الشرط حذف منه
 الفاء للضرورة هاعن قولهم متى اجتمع مبتدأ وشرط وكان المبتدأ مقدا فان لم يفت ترن ما وقع بعد الفاء ولم
 يصلح لمباشرة الاداء كان خبرا والجزء المحذوف وان اقترن بالفاء وصلح لمباشرة الاداء كان جواب الشرط
 والخبر محذوف كذا قال البعض ونقل شيخنا السيد عن شيخه ابن الفقيه أن الخبر في الحالة الثانية مجموع الشرط
 والجواب وهو الوجه عندي ثم رأيت صاحب المغني في خاتمة الباب الخامس منه جزم بهذا وجوز ما جوز
 البعض وما منعه في قول ابن معطي * اللفظ ان يفد هو الكلام * فيحمل ما نقله البعض في الحالة الاولى على
 السعة وبقي حالة ثالثة وهي أن يكون المبتدأ اسم الشرط وفي خبره حينئذ ثلاثة أقوال قيل فعل الشرط وقيل

نحو أحسن بن زيد فان أحسن لفظ الامر وليس بأمر على الصحيح كما ستعرفه (والامر)

أى اللفظ الدال على الطلب (ان لم يك النون محل فيه) فليس بفعل أمر بل (هو اسم) الخاص به ونحوه فلا زرق المال أى اندل وامال اسم فعل أمر (مخوصه) فان معناه اسكت (وحيل) ٣٨ معناه أقبل أو قدم أو عجل ولا محل للنون فيه ما (تسبيحات) الأول كما ينتفى كون

الكلمة الدالة على الطلب فعل أمر عند انتفاء قبول النون كذلك ينتفى كون الكلمة الدالة على معنى المضارع فعلا مضارعا عند انتفاء قبول لم كونه معنى أوجع وأب يعنى أنضج وينتفى كون الكلمة الدالة على معنى الماضى فعلا ماضيا عند انتفاء قبول التاء كهيأت بمعنى بعد وشتان معنى افترق فهذه أيضا أسماء أفعال فكان الأولى أن يقول وما يرى كأن فعل معنى وانحزل

عن شرطه انم مخصوصه وحيل * ليشمل أسماء الأفعال الثلاثة وله انما اقتصر في ذلك على فعل الأمر كثره محي اسم الفعل بمعنى الأمر وقلة مجيئه بمعنى الماضى والمضارع كما ستعرفه * الثانى انما يكون انتفاء قبول التاء الدال على انتفاء الفعلية اذا كان للذات فان كان لعارض فلا وذلك كما في أفعل في التعجب وما عدا وما لا وحاشا في الاستثناء وحيد في المدح فانها لا تقبل احدى التاءين مع أنها أفعال ماضية لان عدم قبولها التاء عارض نشأ من

جوابه وقبل مجموعهما ولا يصح الأول فيكون من الخبر المفيد بتابعه فافهم (قوله أى اللفظ الدال) أى بنفسه نخرج لام الأمر لان دلالة الحرف بغيره في كلامه إشارة الى أن في كلام المصنف حذف مضاف أى دال الأمر وأن المراد بالامر الأمر اللغوى لا الاصطلاحى فلا منافاة بين المبتدأ والخبر وفي عبارته ميل الى أن مدلول اسم الفعل معنى الفعل لا لفظه ويوافقه قوله بعد الدالة على معنى المضارع وقوله الدالة على معنى الماضى وفي قوله الآتى فان معناه اسكت وقوله معناه قبل الخ ميل الى أن مدلوله لفظ الفعل وهو الراجح قال سـ مدالين في حاشيته على الكشف كل لفظ وضع بارزاً معنى اسمها كان أو فعلاً أو حرفاً فله اسم عـ لم هو نفس ذلك اللفظ من حيث دلالة على ذلك الاسم أو الفعل أو الحرف كما تقول في قولنا خرج زيد من البصرة خرج فعل وزيد اسم ومن حرف فجعل كلاماً من الثلاثة محكوما عليه لـ كن هذا وضع غير قصدى لا يصير به اللفظ مشتركاً ولا يفهم منه معنى مسمى وقد اتفق لبعض الأفعال أن وضع لها أسماء أخرى غير ألفاظها تطلق ويراد بها الأفعال من حيث دلالتها على معانيها وموهبها أسماء الأفعال فـ مثلاً اسم موضوع بارزاً لفظ اسكت لكن لا يطلق ويقصده نفس اللفظ كما في الاعلام المذكورة بل يقصده اسكت الدال على طابى السكوت حتى يكون صـ مع أنه اسم لا سكوت كلاماً تاماً بخلاف اسكت الذى هو اسم لا سكوت الذى هو فعل أمر فى قولك اسكت فعل أمر اهـ وبقى قولان آخران كون مدلوله الحدث وكون اسم الفعل فعلاً قالوا أربعة كما فى الرواى (قوله محل) مصدر مسمى بمعنى حلول (قوله امام مصدر) فيه أن المصدر لم يدل على الأمر بل تاب من باب الدال عليه وهو فعل الأمر قاله الرواى ويمكن دفعه بان يراد بالدلالة الدالة ولو باعتماد النية عن الدال (قوله مخصوصه وحيل) لو مثل بنزاع ودراك كما فعل صاحب التوضيح لكن أحسن لأن اسمية صـ وحيل علمت مما تقدم لقبولهما التنوين وفي حيل ثلاث لغات تكون اللام وفحها مبنية وبلا تنوين وكلام المصنف يحتمل الأولى والأخيرة وكذا الثانية بناء على اللغة القليلة من الوقف على المنصوب المنون بالسكون كما في فروع والمجروح ونقل شيخنا السيد لغة رابعة هي ابدال الحاء عينا وانظر ضبط اللام على هذه اللغة (قوله معناه أقبل أو قدم أو عجل) يتعدى على الأول بعلى وعلى الثانى بنفسه وعلى الثالث بالباء (قوله ولا محل) أى مدلول كما مر (قوله كذلك) تأكيده لقوله كما (قوله فكان الأولى أن يقول) قال ابن غازى ولو شاء التصريح بالثلاثة لقال

وما يكن منها الذى غير محل * فاسم كهيأت ووى وحيل أى وما يكن من الكلمات الدالة على معاني الأفعال الثلاثة غير محل لهذه العلامات المذكورة للـ فهو واسم الخ (قوله عن شرطه) أى علامته (قوله أسماء الأفعال الثلاثة) يصح جـ الثلاثة ونصبها (قوله كما ستعرفه) أى من قول الناظم في باب اسم الفعل

وما يعنى أفعـ كما تـ كثر * وغيره كوى وهيأت نـ (قوله اذا كان) أى هذا الانتفاء لذات أى ذاب الكلمة (قوله وما عدا الخ) أى عدا وما عدا وما عدا وما عدا (قوله لان عدم قبولها التاء عارض الخ) أى كما عارض اسجيان ولم يزل ونحوهما عدم قبول خواص الاسماء من التزام طريقة واحدة (قوله نشأ من استعجابها في التعجب الخ) أى من استعجابها فيما ذكر استعمال الامثال التى تلزم طريقة واحدة (قوله والعلامة ملزمة لا لازمة) أى الغالب فيها ذلك كما يعلم مما بعده أى وانتفاء المزموم وهو العلامة لا يوجب انتفاء اللازم وهو المعلم لحواز كون اللازم أهم كالمشهور للمعنى والاعم ينفع عن الاختص (قوله فهي مطردة الخ) اطراد الشيء استلزام وجوده وجوده وشئ آخر وانعكاسه استلزام عدمه عدمه شئ آخر فنقول الشارح أى يلزم من وجودها الوجود تفسير لقوله مطردة وقوله ولا يلزم من عدمها العدم تفسير لقوله ولا يلزم انعكاسها على ألف والنشر المرتب لـ كن في قوله لا يلزم انعكاسها حراز ولو قال ولا ينعكس لكان مستقيماً لما علمت من أن الانعكاس استلزام العدم للعدم (قوله لكونها) علة

استعمالها في التعجب والاستثناء والمدح بخلاف أسماء الأفعال فأنها غير قابلة للتأنيدها * الثالث اعاد انتفاء قبول لم والتاء والنون على انتفاء الفعلية مع كون هذه الأحرف علامات والعلامة ملزمة لا لازمة فهي مطردة ولا يلزم انعكاسها أى يلزم من وجودها الوجود ولا يلزم من عدمها العدم لكونها

لقوله دل (قوله مساوية للآدم) أي لازمة لها وهو العلم أي والمزوم المساوي للآدمه مظهره كس تقوى
العلامة غير منعكسة محله اذالم تكن مساوية للعلم وأجاب ابن قاسم في نكتته بأن قبول ذلك مع كونه علامة
هو شرط لازم يلزم من عدم القبول لعدم من جهة كونه شرطاً لازماً من جهة كونه علامة اذ الشرط يلزم
من عدمه لعدم (قوله وهي أخص) لم يرد بالأخص ما هو المتبادر منه وهو ما يصح حمل الاعم عليه بل
ما يلزم من وجوده وجود الاعم من غير عكس (قوله وهذا هو الاصل) أي الغالب

المعرب والمبني

أي من الاسم والفعل لذكره هنا المعرب والمبني من الفعل أيضاً بقوله وفعل أمر ومضى بنينا * وأعربرا
مضارع الخ والقصر على الاسم وجعل ذكر الفعل هنا استطرادياً تعسف لا حاجة اليه وان سلم كنه شيخنا وتبعه
البعض (قوله المعرب والمبني اسما مفصول الخ) لم يضر لان الترجمة للمعرب والمبني المصطلح عليهم ما
والاشتقاق لما يجمع الاصطلاح واللعوى ولا نهما في الترجمة بمعنى المعنى وفي قوله المعرب والمبني اسما مفصول
بمعنى اللفظ (قوله فوجب أن يقدم الخ) أي عكس ما فعل المصنف حيث أخرج بيان الأعراب بقوله
والرفع والنسب الخ ففي كلامه تلميح إلى اعتراض ابن هشام على المصنف وأجاب عنه ستم بأنه ليس المراد هنا
بيان المعرب والمبني من حيث اتصافهما بالأعراب والبناء بالفعل حتى يقال معرفة المشتق منه مساوية
على معرفة المشتق بل من حيث قبولهما بالأعراب والبناء وبيان سبب القبول وضابطه وذلك لا يتوقف
على بيان المشتق منه وعلى هذا في تقديم بيان المعرب والمبني على بيان الأعراب والبناء توطئة لاجرائها
على الكلمة لان من عرف أولاً قابل الأعراب وغير قابل له أتى له اجراء الأعراب على قابله ونفيه عن غير قابله
لان اجراء الأعراب على الكلمة وعدم اجرائه عليها فاعرفا قبولها وعدم قبولها فلذا بين أولاً القابل وغير القابل
ثم بين الأعراب وغيره قال ستم فتأمل له فانه في غاية الدقة والنفاسة غفل عنه المعترض بذكر وقيل
انما قدم المعرب على الأعراب نظر إلى تقدم المحمل على الحمال وفي حواشي البعض أن كلام الشارح
يؤهم أن المصنف أغفل الكلام على الأعراب مع أنه سياتي في قوله والرفع والنسب الخ اه ودعواه
الايهام ممنوعة كما علم من صدر القولة (قوله أي أبان) هذا أنسب بالمعنى الاصطلاحي على أن الأعراب
لفظي كما هو الصحيح ولهذا قدم معنى الابانة والانسب به على أنه معنوي التغيير (قوله أي أظهر) أتى به لان
أبأر يأتي بمعنى فصل ولازم معنى ظهر (قوله أو أجال) يقال أعرب زيداً بته أي أجالها ونقاهها من مكان
في مرعاها إلى آخر (قوله أو أزال عرب الشيء) بفحيتين يقال أعرب عرباً من باب فرح أي فسد كذا في
القاموس (قوله أو أعطى العربون) بفحيتين وبضم فسكون ويقال عربان بضم فاسكان وبابدال العين هزة
في الثلاثة ففيه ست لغات (قوله أولم يلحن في الكلام) هذا لازم للتكلم بالعربية لأن براد بانه تكلم بها التكلم
بألفاظه بقطع النظر عن أحوال أو آخرها (قوله ما جئ به) أي شئ نطق به وان لم يكن طارئاً ليصدق على الواو
من جاء أبوك لوجودها قبل دخول عامل الرفع أفاده الدو شري (قوله ليمان مقتضى العامل) أي مطلوبه
فالعامل كجاء رأى والباء والمقتضى الفاعلية والمفعولية والاضافة العامة لما في الحذف والأعراب الذي يبين
هذا المقتضى الرفع والنسب والجر لكان هذا التعريف يقتضي اطراد وجود الثلاثة أعني المقتضى والأعراب
والعامل مع كل معرب وليس كذلك بل هو أعلى فقط لعدم تحقق المقتضى في نحو لم يضرب زيد وخرج بهذا
القيود حركة البناء والنقل والاتباع والمناسبة والتخلص من التقاء الساكنين وسكون البناء وحرفه وحذفه
وسكون الوقف والادغام والتخفيف ثم انفسر العامل بما فسر به ابن الحاجب رحمه الله تعالى وهو ما به يتصور
المعنى المقتضى للأعراب لزوم الدور كما قاله ستم لاخذ الأعراب في تعريف العامل وأخذ العامل في تعريف
الأعراب قال الآن يجعل التعريف افظياً ولزم القصور أيضاً لعدم دخول نحو لم اذ لم يتقوم بهما في يقتضى الجزم
كما عرفان فسر باطالب لاثراً مخصوص لم يلزم الدور ولا القصور (قوله من حركة) بيان لما (قوله أو سكون أو
حذف) قال الزوداني كونهما لفظيين أعماهم من حيث اشعار اللفظ بهما لان من سمعه بنقص حركة أو حرف علم
بهما أو من حيث ان اللفظ متعلقهما محل لهما (قوله والحركات) أي وجودها وعدمها ليدخل السكون وكان

مساوية للآدم فهي
كالإنسان وقابل الكتابة
يستلزم نفي كل منهما نفي
الآخر بخلاف الاسم
وقبول النداء فان قبول
النداء علامة للاسم
مازومة له وهي أخص
منه اذ يقال كل قابل
لنداء اسم ولا عكس وهذا
هو الاصل في العلامة

المعرب والمبني

المعرب والمبني اسمان
مفعول مشتقان من
الأعراب والبناء فوجب
ان يقدم بيان الأعراب
والبناء فالأعراب في اللغة
مصدر أعرب أي أبان أي
أظهر أو أجال أو حسن أو
غيره أو أزال عرب الشيء
وهو فساد أو تكلم
بالعربية أو أعطى
العربون أو ولد له ولد
عربي أو لم يلحن في
الكلام أو صار له خيل
عرب أو تحجب إلى غيره
ومنه العروبة المتحبة
إلى زوجها وأما في
الاصطلاح ففيه مذهبان
أحدهما أنه لفظي واختار
الناظم ونسبه إلى المحققين
وعرفه في التسهيل بقوله
ما جئ به لبيان مقتضى
العامل من حركة أو حرف
أو سكون أو حذف والثاني
أنه معنوي والحركات

الاحسن أن يزيد والحروف أي وجودا وعدمه بالدخول الحذف وتوجيه جماعة كشيخنا والبعض الاقتصار على الحركات بأنها الأصل أي في الجملة والافتقد تكون فرعا كفتحة ما لا ينصرف وكسرة جمع المؤنث السالم لا يدفع أحسنية زيادة الحروف (قوله تغيير أو آخر الكلام) أو رد عليه أن التغيير فعل الفاعل فهو وصف له فلا يصح حمله على الأعراب الذي هو وصف للكلمة وأجيب بأن المراد به المعنى الحاصل بالمصدر وهو التغيير أو هو مصدر المبنى للمفعول واستشكل البعض قول الموردين الأعراب وصف للكلمة وتأويل المحجب التغيير بما يصح وصف الكلمة به بأن الأعراب مصدر أعرب أي غير لغة واصطلاحا فهو وصف للفاعل لا للكلمة يدل ذلك على هذا قول النحاة هذا اللفظ معرب بصيغة المفعول وقد صرحوا بأن الأصل في المعاني الاصطلاحية كونها أخص من اللغوية لا مباينة لها فالذي ينبغي إبقاء المصدر على ظاهره وعدم ارتكاب التأويل فيه وأنا أقول برد على هذا البعض قول النحاة هذا اللفظ مبني بصيغة المفعول فانهم اشتقوه من البناء وهو مفسر اصطلاحا على القول بأنه معنوي بلزوم آخر الكلمة حالة واحدة الذي هو وصف للكلمة قطعا بالالزام آخر الكلمة حالة واحدة فحيث لم يدل قولهم مبني على أن البناء وصف للفاعل لم يدل قولهم معرب على أن الأعراب وصف للفاعل وحيث كان البناء اصطلاحا وصف للكلمة بدليل تعريفهم له كان مقابله وهو الأعراب كذلك وحيثئذ يكون التغيير بمعنى التغير ويكون الأعراب اصطلاحا معنويا من وصف الفاعل إلى وصف الكلمة بقرينة أن مقابله وهو البناء كذلك والجرى على الأصل من أخصية المعاني الاصطلاحية إذا لم تقم قرينة على خلافه كما هنا ويكون قولهم معرب ومبني باعتبار حال ما قبل النقل كما نقول بالنقل وباعتبارهم في قولهم معرب ومبني حال ما قبل النقل على القول بأن الأعراب والبناء لفظيان ولذلك نظرنا أثر قولهم هذه الكلمة معنوية مع أن التنوين اصطلاحا الذنون الخصوصية نعم أن أول اللزوم في تعريف البناء بالالزام اندفع عن هذا البعض الإيراد وكان كل من الأعراب والبناء وصفا للفاعل وكان قولهم معرب ومبني باعتبار ما بعد النقل أيضا لا يمكن برجح ما قدمناه تناسب القوابل عليه وتواردهما على محل واحد أعني القول بأن الأعراب والبناء لفظيان والقول بأنهما معنويان لتوافقهما عليه على أن كلامنا من الأعراب والبناء وصف للكلمة نعم قد يطلق الأعراب على فعل الفاعل كما في قولك أعربت الكلمة لكن ليس هذا هو المعنوي له الباب بقرينة اختلافاهم في أنه معنوي أو لفظي إذ فعل الفاعل معنوي قطعا هذا هو تحقيق المقام والسلام ثم المراد بالتغيير الانتقال ولو من الوقف إلى الرفع أو غيره فلا يرد أن التعريف لا يشمل نحو سبحان اللازم النصب على المصدرية والاضافة في أو آخر الكلام للجنس فاندفع الاعتراض بأن العبارة تقتضي توقف تحقق الأعراب على تغيير ثلاث أو آخر مع أنه ليس كذلك وفي العبارة مقابلة الجمع بالجمع المقتضية للقسمه أحادا فاندفع الاعتراض بأن العبارة تفيد أن لكل كلمة أو آخر مع أن الكلمة الواحدة ليس لها إلا آخر واحد والمراد بالآخر حقيقة أو تنزيلا للدخول الانفعال الخمسة فإن أعرابها بالذنون وحذفها وهي ليست إلا حقيقة لأنها بعد الفاعل وهو ما يأتي بعد الفعل لكن لما كان الفاعل الضمير بمنزلة الجزء من الكلمة كانت الذنون بمنزلة الآخر والمراد بتغيير الآخر ما يعم تغييره ذاتا بأن يبدل حرف بحرف حقيقة كما في الأسماء الستة والمثنى المرفوع والمنصوب أو حكميا كما في المثنى المنصوب والجرور وأوصفتان تبدل حركة بحركة حقيقة كما في جمع المؤنث السالم المرفوع والمنصوب أو حكميا كما في جمعه المنصوب والجرور وإنما جعل الأعراب والبناء في الآخر لأنهما وصفان للكلمة والوصف متأخر عن الموصوف (قوله لاختلاف العوالم الداخلية عليها) المراد بالاختلاف لاف لازمه وهو الوجود ليدخل المعرب في أول أحواله أفاده الشنواني ومنه يؤخذ جواب اعتراض الشارح الآتي وأل في العوالم للجنس والمراد بدخول العامل على الكلمة طلبه أيها ليشمل العامل المعنوي كالابتداء والعامل المتأخر وخروج قوله لاختلاف الخ التغيير لا تباع أو نقل أو تحوّلها (قوله لفظا أو تقديرا) الأولى أنهم أراجعت إلى تغيير واختلاف العوالم ليدخل التغيير لفظا كما في زيد وتقديرا كما في الفتي ووجود العامل لفظا كما في جاء زيد وتقديرا كما في بداضرت وجه التغيير لفظيا أو تقديرا باعتبار أنه من الحركة ونحوها والظاهر من جهة المعنى أنهما منصوبان بنزع الخافض وإن ضعف من جهة اللفظ بسبب أن النصب به مما يحى أي على الراجح ويصح أن يكون

دلائل عليه واختاره
الأعلم وكثيرون وهو ظاهر
مذهب سيبويه وعرفوه
بأنه تغيبير أو آخر الكلام
لاختلاف العوالم
الداخلية عليها لفظا أو
تقديرا والمذهب الأول

مفعول مطلقا على تقدير أي تغيير واختلاف لفظ أو تقدير (قوله أقرب إلى الصواب) يقتضي أنه ليس بصواب لأن الأقرب إلى الشيء غير ذلك الشيء ويمكن دفعه بأن المغايرة هنا اعتبارية والمعنى أن الأول الذي هو الصواب باعتبارنا أقرب إلى الصواب باعتبار نفس الأمر يقتضي أن الثاني قريب إلى الصواب وهو كذلك على تأويل الاختلاف بالتأويل جود لا ندفاع اعترض الشارح عليه بهذا التأويل فاعترض الشارح عليه المقتضي فساد الثاني لأقربه إلى الصواب انما هو باعتبار الظاهر وقطع النظر عن التأويل ولا إشارة إلى إمكان الجواب عبر بأقرب فاندفع ما أشار إليه البعض من تنافي كلام الشارح ولا حاجة إلى دفعه بأن أقل التفضيل ليس على ما به فان قلت بعد التأويل السابق كانا متساويين لأقربيه لاحدهما على الآخر قلت أقربيه الأول حينئذ باعتبار عدم أحواجه إلى تأويل بخلاف الثاني (قوله لأن المذهب الثاني) أي لأن تعريف أهل المذهب الثاني أو المراد لأن المذهب الثاني يقتضي باعتبار التعريف علمه فافهم (قوله التغيير الأول) أي الانتقال من الوقف إلى الرقع (قوله لم يختلف بعد) أي الآن أي حين التغيير الأول أي لأن حقيقة اختلاف الأشياء أن يختلف كل منها الآخر (قوله على صفة) أي حال الجار والمجرور حال من وضع واحد رز بقوله على صفة الخ عن الوضع لا على تلك الصفة فلا يسمى بناء لغة كوضع ثوب على ثوب وقوله الثبوت أي مدة طويلة قال للعهد ولم يعب بالثبات المشهور واستعماله في الدوام لا يراه الدوام الخفي فان قلت التعيين بالثبوت يوهن أن المراد به ما يقابل الانتفاء قلت القرينة الظاهرة مانعة من ذلك وهي لزوم عدم الفائدة في قوله على صفة الخ على فرض أن يراد من الثبوت ما يقابل الانتفاء لفهم الثبوت بمعنى مقابل الانتفاء من قوله وضع شيء على شيء فاندفع ما اعترض به البعض (قوله لا لبيان الخ) خرج به الأعراب (قوله من شبه الأعراب) بكسر فسكون أو بفتحين أي مشابهة في كون كل حركة أو سكونا أو حرفا أو حذفًا ومن بيان لما (قوله وليس) أي ما جئ به وقوله حكايه الخ أي لأجل الحكايه كما في من زيد احكايه من قال رايت زيدا أو الاتباع كما في الحمد لله بكسر الدال اتباعا لكسر اللام أو النقل كما في فن أوفى بنقل ضمة الهزلة إلى النون أو التخاص من التقاء الساكنين كما في ضرب الرجل فهذه الحركات ليست أعرابا ولا يعبل الأعراب والبناء مقدران منع من ظهورهما هذه الحركات ولا ينافي هذا ما سأتى من عدم الاتباع والتخاص من أسمايات البناء على حركة لأن ما هنا فيما إذا كان التابع والمتبوع والساكن في كلمتين وما سأتى فيما إذا كان ذلك في كلمة وكان عليه أن يقول ولا مناسبة ولا وقف ولا تخفيفا ولا ادغامًا ولا كسر درج على التعريف بالاعم (قوله لزوم آخر الكلمة) كان الأولى إسقاط آخر لان المبنى قد يكون حرفا واحدا ككس الفاعل والمراد بالزوم عدم التغيير ما مل فلا يرد أن في آخر حيث أغات الضم والفتح والكسر (قوله حركة أو سكونا) كان عليه أن يزيد أو حرفا وحذفًا وأمثلة الأربعة هؤلاء لم لا راجلين أرم فدخل في تعريف البناء اسم لا والمضاد للزوم هو محالة واحدة ماداما منادى واسم لا ويحتمل تخصيص التعريف بالبناء الأصلي فلا يرد أن تعرضا عنهما (قوله لغير عامل) متعلق بلزوم وخرج به نحو سجدوا ونظر غير المنصرف كسبى بناء على أعرابها كما سيأتى في الإضافة والأسم الواقعة بعد لولا الامتناع فان لزومها حالة واحدة للعامل وهو أسج في الأول ومتعلق الظرف في الثاني والابتداء في الثالث (قوله أو اعتلال) خرج به نحو أفتى وأورد عليه أن المراد للزوم لفظا وتقديرا والفتى غير لازم تقدير بل هو متغير تقدير فهو خارج من قولنا لزوم فلا حاجة إلى قوله أو اعتلال في إخراج ما ذكر ويمكن الاعتذار عنه بأنه لما كان لازما بحسب الظاهر ودخل بحسب في اللزوم أتى بما يخرج حصره صريحا هذا وفي كلام الشارح لف وتشر مرتب فقوله لغير عامل راجع لقوله حركة وقوله أو اعتلال راجع لقوله سكونا كما قاله شيخنا السيد عن الشيخ يحيى والأولى رجوع قوله لغير عامل إلى الأمرين (قوله والمناسبة في التسمية) أي تسمية الأعراب والبناء باللفظي على المذهب الأول وتسميتهما بالمعنوي على المذهب الثاني (قوله ظاهرة) لأن ما جئ به للبيان أو للبيان من الحركات أو غيرها أمر موقوف به والتغيير واللزم من بيان من المعاني المعقولة (قوله أي بعضه) تفسير من بعض أقرب إلى مذهب الزمخشري الجاعل من التبعية اسمها بمعنى بعض وعليه فن مبتدأ ومعرّب خبر وهذا أحسن في المعنى وأما على مذهب الجمهور من حرفيته فأقرب مبتدأ

أقرب إلى الصواب لأن المذهب الثاني يقتضي أن التغيير الأول ليس أعرابا لأن العوامل لم تختلف بعد وليس كذلك والبناء في اللغة وضع شيء على شيء على صفة يراد بها الثبوت وأما في الاصطلاح فقال في التسهيل ما جئ به للبيان مقتضى العامل من شبه الأعراب وليس حكايه أو اتباعا أو نقلًا أو تحللا من سكونين فعلى هذا هو لفظي وقيل هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل أو اعتلال وعلى هذا هو معنوي والمناسبة في التسمية على المذهبين فيهما ظاهرة (والاسم) منه أي بعضه

ثان مؤخر ومنه خبر مقدم ويكون تفسيره المذكور بيانا لخاصة المعنى (قوله على الأصل) أى الراجح والغالب (قوله ويسمى متمكنا) فان كان منصرفا يسمى متمكنا أمكن (قوله ومنه أى وبعضه) دفعتم بتقدير ذلك ما يؤيده ظاهر العبارة من انه باب المعرب والمبنى على شئ واحد ومن أن المعرب والمبنى معا بعض وقوله الآخر أفاد به أن هذا التقسيم للحصر وان لم تغد العبارة والدليل على ذلك ما سيذكر من أن علة البناء شبه الحرف شبه اقرب ما وأن المعرب ما سلم من هذا الشبهة قال السندوبي وكما لا تقتضى عبارة الحصر لا تقتضى ثبوت الوساطة خلافا لبعض الشراح فان قلت ما تصنع في من التبعيض فانه يقتضى ذلك قلت هي هنا على حد قوله تعالى فيهم من آمن ومنهم من كفر وقولهم مناظرون ومنا أقام ادليس في الآية والشاهد الاقسامان فكذلك قول الناظم والاسم الخ اه وحاصل الجواب أن من التبعيضية أغما تقتضى بعضية مدخولها وكل من المعرب والمبنى على حدته مدخول لها لا مجموعهما الماعرف من أن التقدير منه معرب ومنه مبنى فالذى تقتضيه العبارة أن كلا بعض من الاسم وهو صحيح (قوله ولا واسطة) كان المناسب التفريع لأنه رأى قوله على الأصح فقط فترك التفريع (قوله على الأصح) وقيل المضاف إلى بناء الكلمة لا معرب ولا مبنى والصحيح أنه معرب وذهب بعضهم إلى أن الأسماء قبل التركيب لا معربة ولا مبينة وسينقل الشارح هذا قبيل قوله ومعرب الأسماء (قوله و يعلم ذلك) أى عدم الوساطة (قوله من قوله ومعرب الأسماء الخ) أى مع قوله هنا ومبنى شبه الخ (قوله و بذوه) أى الواجب فلا يرد على الناظم ما سيأتى في باب الاضافة أن من أسباب البناء الاضافة إلى مبنى لانها مجوزة وانما قدر الشارح ذلك مع أنه يصح تعلق قوله لشبهه بقوله مبنى ليتوافق قسمي التقسيم في الاطلاق فيقتضى اسماء اولية فيدا انحصر البناء في كونه لشبه الحرف على حد الكرم في العرب لان الاضافة تأتي لما تاتي له اللام ولهذا قال الشارح يعنى أن علة بناء الاسم مختصة بالخ (قوله لشبهه من الحروف مدنى) اعترض على التعليل بأنه يقتضى تقدم وضع الحرف على وضع الاسم والالزام حمل الاسم الموقوف على الحرف المعدوم ولا معنى لذلك مع أن اللائق تقدم وضع الاسم لشرفه وأجيب باننا لم نعلم ذلك الاقتضاء فانه يمكن مع تقدم وضع الاسم الحاقه بالحرف مع تأخر وضعه بان يوضع الاسم أولا من غير نظر إلى حكمه من اعراب أو بناء ثم الحرف ثانياً يحكم للاسم بحكم الحرف لو جردا مشابهة وأيضاً يجوز أن يكون بناء الاسم لشبه الحرف باعتبار تعقل الواضع ومارتبه في عقله بان يكون تعقل أولاً الأنواع الثلاثة عند ارادة وضعها ولا حظ معانيها ومقتضاها وحكم باستحقاق بعضها الحمل على بعض فيما يقتضيه من الحكم أو انما كفى في بناء الاسم بشبهه للحرف من وجه واحد ولم يكتف في منع الحرف بشبه الفعل الامن جهتين جهة اللفظ وجهة المعنى لان الشبه الواحد بالحرف يبعده عن الاسمية ويقر به من الحرف الذى ليس بينه وبينه مناسبة الا إلى الجنس الأعم وهو الكلمة والفعل آدمس كالحرف في المعدن الاسم لان كلاهما له معنى في نفسه بخلاف الحرف وانما لم يعرب الحرف اذا شبه الاسم كبنى الاسم اذا شبه الحرف لعدم فائدة اعراب في الحرف وهي تمييز المعاني المتواردة على اللفظ المنفردة إلى اعراب لان الحرف لا تتوارد عليه تلك المعاني (قوله مختصة في مشابهته الحرف الخ) أى خلافاً لمن يجعل البناء بعينه الحرف أيضاً كشبه الفعل كفى نزال المشابهة لانزل وشبهه الفعل كفى حذام المشابهة لانزال المشابهة لانزل والوقوف موقع الضمير كفى المنادى والتركيب كفى اسم لا وكل هذه في التحقيق ترجع لشبه الحرف (قوله وهو الذى عارضه الخ) كفى أى فانها سواء كانت موصولة أو شرطية أو استهلامية مشابهة للحرف ولكن عارض شبه الحرف لزم ومنها الاضافة التي هي من خواص الأسماء (قوله كالشبه الوضعي) نسبة الشبه إلى الوضع نسبة إلى وجهه فان قلت قال سيبويه اذا سميت بباء اضرب قلت اب باحتلاب همزة الوصل وبالأعراب وقال غيره قلت رب بالاتيان عاقبة ل الحرف وبالأعراب وهذا يناقى اقتضاء الشبه الوضعى للبناء قلت لا منافاة لان شرط تأثير هذا الشبه كونه باصل وضع اللغة بخلاف وضع التسمية فانه عارض فمضغ عن تأثير البناء ولما كان التعبير بالوضعي منها على شرط تأثير هذا الشبه اختصاره على التعبير باللفظي الانسب في مقابلة المعنوي والعلل الاتيان بهمزة الوصل أو بما قبل الحرف لتكون الكلمة ثنائية فيكون لها نظير بحسب الظاهر في الاعراب بالحر كات كيد ودم فاندفع ما نقله البعض

(معرب) على الأصل فيه ويسمى متمكنا (و) منه أى وبعضه الآخر (مبنى) على خلاف الأصل فيه ويسمى غير متمكنا ولا واسطة بينهما على الأصح الذى ذهب إليه الناظم و يعلم ذلك من قوله ومعرب الأسماء ما قد سلمنا من شبه الحرف وبنائه (لشبهه من الحروف مدنى) أى مقرب لقوته يعنى أن علة بناء الاسم مختصة في مشابهته الحرف شبه اقرب ما يقربه منه والاحتراز بذلك من الشبه الضعيف وهو الذى عارضه شئ من خواص الاسم (كالشبه الوضعي) وهو أن يكون الاسم موضوعا

على صورة وضع الحرف بأن يكون قد وضع على حرف أو حرفي هجاء كما (في اسمي) فواك ٤٣ (جئنا) وهما التاء وإذا الأول على

حرف والثاني على حرفين فشا به الأول الحرف الواحد كياء الجرو شا به الثاني الحرف الثنائي كهن والاصل في وضع الحروف أن تكون على حرف أو حرفي هجاء وما وضع على أكثر فعلى حرف الاصل وأصل الاسم أن يوضع على ثلاثة فصاعداً فما وضع على أقل منها فقد شا به الحرف في وضعه واستحق البناء وأعرب نحو يدوم لأنهما ثلاثيان وضعاً فنيهما كما قال الشاطبي في قوله جئنا موضوعة على حرفين ثانيهما حرف لين وضعاً أولياً كما لو كان شيمان الأسماء على هذا الوضع غير موحدة ونص عليه سيمويه والخبزويون بخلاف ما هو على حرفين وليس ثانيهما حرف لين فليس ذلك من وضع الحرف المختص به ثم قال وبهذا بعينه اعترض ابن جني على من اعتل لبناهم ومن بانهم ما وضعوا على حرفين فاشبهاهل ويل ثم قال فعلى الجملة وضع الحرف المختص به انما هو وإذا كان ثاني الحرفين حرف لين على حد ما مثل به الناظم فما أشار إليه هو التحقيق ومن أطلق الوضع على حرفين وأثبت به شبه الحرف فليس إطلاقه

عن الطبري وسكت عليه من استشكل الاثنيان بالهمزة مع تحريك الآخر بحركات الاعراب وانما قدم الوضع مع انكار كثيرين له فقد عالج حسياً وأهتم ما به ليكون في مظنة المنع (قوله على صورة وضع الحرف) المصدر عن المفعول والاضافة بيانية أي موضوع هو الحرف قاله شيخنا السيد (قوله قد وضع على حرف الخ) بالتنوين والاضافة على حذف قطع الله يدور رجل من قالها (قوله في اسمي جئنا) الاضافة على معنى من واشترط صحة الاخبار بالانصاف اليه عن الانصاف في الاضافة التي على معنى من فيما إذا كان الانصاف اليه حسناً للانصاف أفاده الروداني (قوله فواك) ذكره لزيادة الانصاف لا لما قيل من أنه لو لم يذكره لم يصح التمثيل لان المراد حينئذ لفظ جئنا والذي يراد لفظه علم كما سلف فتكون التاء ونافه كالأزى من زيد لا اسمين لان المراد اسمي معنى جئنا التي نطق بها المصنف وهو جئنا المستعمل في معناه كما في قولك جئنا باز بدو التاء ونافه اسمان لانفس جئنا التي نطق بها المصنف حتى يلزم ما ذكره على أن ارادة لفظ جئنا ثابتة مع تقدير القول أيضاً فلو تم ما قيل لم يخص منه تقدير القول فتأمل (قوله كهن) وهذا على مذهب غير الشاطبي ولو جرى عليه لقال كالأزى (قوله والاصل في وضع الحروف الخ) أراد بالاصل الغالب فلا يرد قول الصرفين الاصل في كل كلمة أن توضع على ثلاثة أحرف حرف يندأ به وحرف يوقف عليه وحرف يتوسط بينهما لان مرادهم بالاصل الملائم للطبع (قوله أو حرفي هجاء) ظاهره ولو كان ثانيهما غير حرف لين وهو مذهب غير الشاطبي وقيد الشاطبي بكون الثاني حرف لين كما سيذكره الشارح (قوله وأعرب نحو يدوم الخ) جواب سؤال مقدر وورد على قوله فيما وضع على أقل منها الخ وحاصله أنهم أعربوا ذلك مراعاة لاصله كما راعوه في التصغير والنسب فأعادوا الياء مع قلبه أو أوا في النسب على ما سيأتي فقالوا في التصغير بدية ودحى وفي النسب يدوى ودموى وكذا راعوه في التنثنية على شذوذ فقد جاء شذوذ ايدان ودميان ودموان قاله السيوطي في جمع الجوامع قال البعض قد يقال حكمة عدم مراعاتهم الاصل في التنثنية أي على اللغة غير الشاذة انه لم يطال تلك الكلمة بحرف في التنثنية لم تعد الياء لئلا يتزايد الثقل ولغة العرب مبنية على التخفيف ما أمكن اهـ وهذا غير صحيح لوجود الطول بحرفين في النسب الى يدوم لان ياء النسب بحرفين وفي تصغير يد لان المؤنث بلا تاء اذا صغر لحقه التاء كما سيأتي مع أنهم أعادوا الياء فيهما فاعل ترك أعادتها في التنثنية على اللغة الكثرة للتخفيف لان استعمال تنثنية يدوم أكثر من استعمال تصغير هـ ونسبهما فتنثنه (قوله قال الشاطبي) هو أبو اسحق في شارح المتن وأما القارئ صاحب حرز الأمان في هو أبو القاسم ومأقوله الشاطبي قال ليس هو الحق لكن رجح الشيخ يحيى في حواشيه على المرادى ما لغير الشاطبي (قوله وضعاً أولياً) احتراز عن نحو شربت ما بالاعمر والوقف لأن وضعه على حرفين ثانوي عرض بالتغيير لا أولى فلا يعتد به (قوله فان شياً) علة للتخفيف تقديره وهذا الوضع خاص بالحرف لان شيئاً الخ (قوله من الأسماء) أي المعربة لوجود أسماء مبنية على هذا الوضع كما الموصولة والشرطية والاستفهامية وقال الدماميني المراد الأسماء البعثة أي التي لا تؤد مع المعنى الاسمي معنى الحرف فلا يرد نحو ما المذكورة (قوله فليس ذلك من وضع الحرف المختص به) لوجوده في الاسم مع بال نحو مع بناء على القول بانها اثنا عشر موضعاً وقيل ثلاثة وضعاً وأصلها معي ونحو قد الاسمية التي معني حسب بناء على لغة اعرابها وان كان الغالب بناءها (قوله وبهذا بعينه) أي كون الوضع على حرفين المختص بالحرف ان يكون الثاني حرف لين (قوله على من اعتل الخ) أي فالصحيح على ما ذكره الشاطبي أن علة بناءكم الشبه المعنوي لتضمنها معنى همزة الاستفهام ان كانت استفهامية ومعنى رب التذكير به ان كانت خبرية وعلة بناءكم الشبه المعنوي ان كانت استفهامية أو شرطية والافتقار الى ان كانت موصولة وجملة الذكر الموصوفة على الموصولة فلا اشكال (قوله فعلى الجملة) أي أقول قولاً مشتملاً على الجملة أي الاجمال أو جملة الاحوال وجمعها قال المنوفي وكان حكمة الاختصاص كون الحرف آتياً لا غير تخفيف في وضعه (قوله قد تضمن معنى) أي زيادة على معناه الاصل الموضوع له أولاً وبالذات وله كون وضعه له أولاً وبالذات ووضع معني الحرف ثانياً وبالعرض جعل اسماء لم يجعل حرفاً ولذا قال تضمن ولم يقل وضع لثلاثتهم منه الوضع الاول وانما راعينا تضمنه معنى الحرف فبنينا وفاء بحق المعنى الثانوي أيضاً والحاصل ان راعينا ما وضع له أولاً لجعلناه اسماً وما وضع له ثانياً

بسد يد انتهى (و) كالشبه (المعنوي) وهو أن يكون الاسم قد تضمن معنى

فبينما هو فاعحق المعنيين (قوله من معاني الحروف) أي من المعاني التي حقها أن تؤدي بالحروف وهي
 النسب الجزئية الغير المستقلة بالمفهومية على ما اختاره العضد السيد الجرجاني ونقله شيخنا السيد في باب
 التكررة والمعرفة عن الشاطبي عن جميع النحاة إلا أبا حيان من أن معاني الحروف جزئيات وضعا واستعمالا
 فمل هذا يكون المتبادر من عبارة أشرح أن المعنى الذي تضمنه الاسم المبني النسبة الجزئية وقال الر وداني
 المراد بالمعنى هنا متعلق المعنى لا النسبة الجزئية التي حق السيد اسم معنى الحرف اه والظاهر أن مراده
 بمتعلق المعنى كونه كما في فن البیان ولعل وجه ما ذكره أنه المتبادر من مثل قولهم تضمنت من الاستفهامية
 الاستفهام والشرطية الشرط وغير ذلك (قوله لا بمعنى أنه حل محلا هو للحرف) أي بحيث يكون الحرف منظورا
 إليه جازئ لذكر لكون الأصل في الموضوع ظهوره وانما في التضمن بهذا المعنى لأنه بهذا المعنى لا يقتضي البناء
 (قوله خلف حرفا في معناه) أي في أفهام معناه أي بحيث صار الحرف مطروحا غير منظورا إليه وغير جازئ لذكر
 مع الاسم (قوله سواء تضمن الخ) تعميم في قوله وهو أن يكون الاسم قد تضمن معنى الخ (قوله أو غير موجود)
 معطوف على قوله موجود من قوله سواء تضمن معنى حرف موجود (قوله فافعلوا) قال بس توزع فيه بانهم
 قد صرحوا بأن اللام العهدية يشار بها إلى معهود ههنا أو خارجا وهي حرف فقد وضعوا الإشارة حرفا اه
 وأجيب بأن المراد بالإشارة التي لم يضعوها حرفا الإشارة الحسية وهي ما كانت بشئ من المحسوسات كاليد
 والرأس والإشارة بال ليست كذلك هذا وقد نقل ابن فلاح عن أبي علي كما في نسكت السيوطي أن هنا يثبت
 لتضمنها معنى ال كأمس وعلى هذا فقد تضمنت معنى حرف موجود (قوله حقه أن يؤدي الخ) لكونه
 نسبة مخصوصة بين المشير والمشار إليه كما أن الخطاب مثل نسبة مخصوصة بين المخاطب والمخاطبة والتنبية
 نسبة مخصوصة بين المنبه والمنبه (قوله وكنياية) أي وكشبه نسبة أي شبه في نيابة كما يفيد عطفه على قوله
 كالشبه الوضعي ومثله يقال في قوله وكافتقار أصلا (قوله في العمل) زاد في التصریح والمعنى (قوله بلا تأثر)
 التأثر قبول الأثر الذي هو الأعراب فالعنى يبنى الاسم لشبهه بالحرف في مجموع شبيهين النيبانية وعدم قبول
 الأعراب بحسب وضعه ومعناه بان يابى وضعه ومعناه الأعراب وبقولنا بحسب وضعه ومعناه اندفع عن
 المصنف ما أورده عليه من أن التأثر قبول الأثر الذي هو الأعراب فكأنه قال يبنى الاسم لعدم قبوله الأعراب
 وهو غير مستقيم لما فيه من التهاافت ولأن عدم التأثر مسبب عن البناء فهو متاخر عنه وجعله سببا له يقتضى
 تقدمه وهذا تناف وأجيب أيضا بأن المراد بعدم التأثر سببه وهو عدم تسلط العمل عليه ونظر فيه بان عدم
 تسلط العامل فرع البناء فهو متاخر عنه فلا يصلح سببا له لتقدم السبب ولك أن تمنع الفرعية فتأمل فان قلت وجه
 الشبه ينبغي أن يكون في المشبه به أصلا وهل وجه الشبه هنا وهو مجموع النيبانية عن الفعل وعدم التأثر بالعامل
 أصل في الحرف قلت لاشك أن عدم التأثر بالعامل أصل في الحرف دون الاسم لأن الأصل في الاسم الأعراب
 فتسليم أن النيبانية عن الفعل أصل في كل من الاسم والحرف لا في الحرف فقط تكون أصالة وجه الشبه
 في المشبه به باعتبار أحد جزأى وجه الشبه وهو عدم التأثر هكذا ينبغي تقزير السؤال والجواب ومنه يعرف
 ما في صنيع البعض (قائده) قال الشيخ خالد بلا تأثر متعلق بحذف نعت لنيابة ولا هنا اسم بمعنى غير نقل
 أعرابها إلى ما بعدها لكونها على صورة الحرف وتأثر مصدر حذف متعلقه والتقدير وكنياية كائنة بغير تأثر
 بعامل اه أقول لم قبل بنقل أعراب لا إلى تأثر وتقدر أعراب تأثر مع أن ذلك خلاف الظاهر ولم نقل بان
 لامعربة محلا أو تقديرا وإنما مضافة إلى تأثر وان جرت أعراب له لا لا الآن يستأنس لما مر باقيا على
 نقل أعراب الابعنى غير إلى ما بعدها كما في لو كان فيه ما آلهة الا الله لفسد تأفامل (قوله ويسمى الشبه
 الاستعمال) الضمير يعود إلى معلوم من السياق أي يسمى الشبه في النيبانية ولا تأثر الشبه الاستعمال ومثله يقال
 في قوله ويسمى الشبه الافتقاري (قوله وذلك موجود في أسماء الأفعال) كلها مبنية للشبه الاستعمال وفتح نحو
 وراءك فتحة حكاية لما قبل نقله من الظرفية إلى اسمية الفعل خلافا لابن خروف في جعله معربا بالفتحة منصوبا
 بما ناب عنه كمنصب المصدر (قوله ولا يعمل غير هافيا) أي لعدم دخول عامل عليها ولو قال ولا يدخل عليها عامل
 لكان أوضح لايهام ما عبر به أن العامل قد يدخل عليها ولا يعمل مع أن العامل لا يدخل عليها اتفاقا ولا بد قول

من معاني الحروف لا معنى
 أنه حل محلا هو للحرف
 كتضمن الظرف معنى في
 والتميز معنى من بل معنى
 أنه خلف حرفا في معناه
 أي أدى به معنى حقه أن
 يؤدي بالحرف لا بالاسم
 سواء تضمن معنى حرف
 موجود كما (في متى) فانها
 تستعمل للاستفهام نحو
 متى تقوم وللشروط نحو
 متى تقم أقم فهي مبنية
 لتضمنها معنى الظرفية في
 الأول ومعنى أن في الثاني
 وكلاهما موجود أو غير
 موجود (و) ذلك كما (في
 هنا) أي أسماء الإشارة
 فانها مبنية لانها تضمنت
 معنى حرف كان من حقه
 أن يضعوه فافعلوا لأن
 الإشارة معنى حقه أن
 يؤدي بالحرف كالخطاب
 والتنبية (وكنياية عن
 الفعل) في العمل (بلا تأثر)
 بالعوامل ويسمى الشبه
 الاستعمال وذلك موجود
 في أسماء الأفعال فانها
 تعمل نيابة عن الأفعال
 ولا يعمل

بناء على الصحيح من أن أسماء الأفعال لا محل لها من الأعراب كما سمي أني فاشبهت ليت ولعل مثلا الأثرى أنهم انما ثبتان عن أنثى وأنثى جنى
ولا يدخل عليهما عامل والاحتراز بانتفاء التأثير عما تاب عن الفعل في العمل ولكنه ٤٥ يتأثر بالعوامل كالمصدر النائب عن

فعله فانه معرب لعدم كمال
مشابهته للعرف (وكافقاز
أصلا) ويسمى الشبه
الافتقاري وهو أن يفقر
الاسم الى الجملة افتقارا
مؤصلا لا يلزم كالحرف
كما في اذا واذا وحيت
والموصولات الاسمية أما
ما افتقر الى مفرد كسبحان
اولى جملة لكن افتقارا
غير مؤصل اي غير لازم
كافتقار المضاف في نحو
هذا يوم ينفع الصادقين
صدقهم الى الجملة بعده
فلا يبنى لان افتقار يوم الى
الجملة بعده ليس لذاته
وانما هو لعارض
كونه مضافا اليها
والمضاف من حيث هو
مضاف مفتقر الى
المضاف اليه الأثرى
أن يوما في غير هذا
التركيب لا يفتقر اليها
نحو هذا يوم مبارك
ومثله النكرة الموصوفة
بالجملة فانها مفتقرة اليها
لكن افتقارا غير مؤصل
لانه ليس لذات النكرة
وانما هو لعارض كونها
موصوفة بها والموصوف
من حيث هو موصوف
مفتقر الى صفته وعند
زوال عارض الموصوفية
يزول الافتقار (تبيينان)
* الاول انما أعربت

زهر فلتنع حشوا الدرع انت اذا * دعيت نزال ولج في الذعر
لانه من الاسناد الى اللفظ (قوله بناء على الصحيح) مقابلة انها مبتدأ أغنى فاعلمها عن الخبر كما لجماعة أو مفعول
مطلق لمخذوف وجوابا موافقا لها في المعنى بناء على انها موضوعة للحدث كجماعة منهم المازني وانظما
علة البناء على هذين القواين (قوله ثابتان عن أنثى وأنثى) لعل معنى نيابة ما عن الفعلين فادتهما
معناهما لان الأصل ذكر الفعلين فتركا وأقيم مقامهما الحرفان كما في نيابة حرف الذراع عن ادعو (قوله
كالمصدر النائب الخ) مبني على أحد مذهبهين ثانيهما ان المنصوب بعده مفعول للفعل المخذوف لاله وعليه
فهو نائب عن الفعل بمعنى لا عملا وانما قد بنا النائب لانه العامل لزوما وغیره وان كان ايضا أثر بالعوامل
تأثره بعمل وتأثره لا (قوله أصلا) انه للاطلاق ولو جعلها ضمير تنشئة عائدا على نيابة وافتقار لصح واستغنى
عن قوله بلا تأثر المسوق لخراج المصدر النائب عن فعله لان نيابته عنه عارضة في بعض التراكيب بخلاف
اسم الفعل فان نيابته عنه متصلة حقيقة في المرحل كما من وتزولا في المنقول كورائل (قوله وهو) أي
الشبه الافتقاري أن يفقر الاسم أي ذوا أن يفقر الاسم أو الضمير راجع الى افتقار (قوله الى الجملة) أي
أو مقام مقامها كالوصف في أن الموصولة أو عوض عنها كما تنوين في اذا هو دوشري ولعله أخذ من التقييد
بالجملة من جعل تنوين افتقار للتعظيم وهو أولى من جعل شيخنا الباء للتنوين لان النوع كما يتحقق بالافتقار الى
الجملة يتحقق بغيره ولا يرد على كلامه القول المقصود منه الحكاية لعدم افتقاره دائما الى الجملة أو المفرد القائم
مقامها كالفائدة والشعر لانه قد نصب المفرد به المراد لفظه كقلت زيدا أي قلت هذا اللفظ والمفرد الواقع
على مفرد كقلت كلمة اذا كنت تلفظت بزيدا مثلا وقد يغزل منزلة الفعل اللازم فلا ينصب شيئا كذا ينبغي تقرير
المقام ومنه يعلم ما في كلام البعض (قوله أي لازما) تفسير مراد اذا المؤصل غير المعارض لكن لما كان من شأنه
اللزوم أطلق وأرديه اللازم فهو من اطلاق المزموم وأرادة اللازم بحسب الشأن (قوله كالحرف) انما افتقر
الحرف في افادة معناه الى الجملة لانه وضع لتأدية معنى الأفعال أو شبه الأفعال الى الاسماء (قوله كسبحان) أي
على المشهور من مذهبهين ثانيهما أنه يستعمل مضافا وغير مضاف كقوله * سبحان من علمه الفاعل * أي براءة
منه قال عبد الحكيم في حواشيه على شرح المواقف سبحان نصب على المصدر بمعنى التثنية والتثنية يد من السوء
الأصل سجدت بتشديد الباء سبحانا حذف الفعل وجوب بالقصد الدوام وأقيم المصدر مقامه وأضيف الى المفعول
فهو مصدر من الثلاثي استعمل بمعنى مصدر الرابح كما في أنبت الله الشيء نباتا ويحوز أن يكون مصدر سجد في
الارض والماء كنع اذا ذهب وأبعد أي أبعده من السوء بعدا أو من ادراك العقول وحاططه فيكون مضافا الى
الفعل ولا يحوز أن يكون من سج سبحانا كنع أو سجد سبحانا اذا قال سبحان الله فيهما للزوم الدور اجمع بعض
ايضا حوزا زيادة من القاموس وفي كونه علم جنس على التثنية أو غير علم خلاف (قوله فلا يبنى) جواب أما أي
فلا يبنى وجوبا أعم من أن لا يبنى أصلا كما في سبحان أو يبنى جوازا كما في يوم وبينائه على الفتح قرأ نافع (قوله
وعند زوال عارض الموصوفية) كذا في نسخ وهو المناسب لقوله قبل لعارض كونها موصوفة وفي نسخ الوصفية
وهو لا يناسب ما قبله الا أن يجعل المصدر من المبني للمفعول فيكون بمعنى ما في النسخ الاولى (قوله انما أعربت
الخ) جواب سؤال واردا بالنظر الى أي الشرطية والاستفهامية وذان وتان على الشبه المعنوي وبالنظر الى أي
الموصولة واللذان والثلاثان على الشبه الافتقاري (قوله من لزوم الاضائة) أي الى المفرد تخرج بالزوم كم فانها
قد تضاف الى المفرد وقد لا تضاف أصلا بالمفرد اذا واذا وحيت فانها تضاف الى الجملة ولذا فانها قد تضاف
الى المفرد وقد تضاف الى الجملة فلم يوجدها لعارض ولو سلم وجوده في لدن فاعراب لدن لغة والمعارض قد لا يمنع
الاتحتم البناء وبهذا الأخير يجاب عن ايراد قد الاسمية لان فيها ايضا الفتى الاعراب والبناء (قوله من وجود
صورة التثنية) اعترض بأن من قال بالاعراب حكم بأن التثنية حقيقة ومن قال بالبناء لا شرطه

أي الشرطية والاستفهامية والموصولة وذان وتان والذان لتضعف الشبهة بما عارضه في أي من لزوم الاضائة وفي البراق من
وجود صورة التثنية

وهما من خواص الاسماء
وانما بنيت اى الموصولة
وهي مضافة لفظا اذا كان
صدر صلتها ضميرا محذوفا
نحو وم لتزعم من كل
شعبة ايهام اشد قري بضم
اى بناء وبضمها لانها لما
حذفت صدر صلتها نزل
ماهى مضافة اليه منزلة
فصار كانهما قطعة
عن الاضافة لفظا وبني مع
قيام موجب البناء مع
لا حذفت ذلك بنى ومن لاحظ
الحقيقة اعرب فلوحذف
ما تضاف اليه اعرب
ايضا لقيام التنوين
مقامه كفى كل وزعم ابن
الطراوة ان ايهام مقطوعة
عن الاضافة فلذلك بنيت
وان هم اشد مبتدأ وخبر
وزد برسم المحذف الضمير
متصلا والاجماع على انها
اذ لم تضاف كانت معربة
وانما بنى الذين وان كان
الجمع من خواص
الاسماء لانه لم يجز على
سنتين الجموع لانه
أخص من الذى وشأن
الجمع أن يكون أعم من
مفردة ومن أعربه نظرا لى
مجرد الصورة وقيل هو
على هذه اللغة مبنى جى
به على صورة العرب ومن
أعرب ذو وذات
الطائفتين حملهما على
ذى وذات بمعنى صاحب
وصاحبة (الثاني) عدنى
شرح السكاكية من أنواع
الشبه الشبه الالهالى
ومثل له بفواتح السور

في اعراب التثنية اعراب المفرد وقبوله التنكير وهو الاصح حكم بانها صورية لان مفرد ما ذكر مبنى لا يقبل
التنكير والشارح افاق بين القولين حكم اولا بالاعراب وثانيا بان التثنية صورية والجواب منع التلقيق بل
هو جار على القول بالاعراب ولا ينافيه التعمير بالصورة لانه لم يتجى هذه التثنية على قياس التثنية لان
قياس تثنية ما كان كذا وتا والذى والذين واللتان كان كانهما غير حقيقة فلذلك قال
صورة (قوله وهما) اى الاضافة والتثنية (قوله وانما بنيت اى الموصولة) دفع لما ردد على قوله لضعف الشبه بما
عارضه الخ وكذا قوله فيما باقى وانما بنى الذى الخ (قوله وبضمها) ذكره زيادة فائدة ولا دخل له فى الاراد
وهذه القراءة شاذة (قوله كانهما قطعة عن الاضافة لفظا وبني) اما الاول فللتنزيل المذكور واما الثانى فلانه
لامعنى لتقدير المضاف اليه مع وجوده لفظا ومصبا كأن مجموع قوله لفظا وبني لا كل واحد على حدته حتى
يردنا على هذا التنزيل منقطعة عن الاضافة تبه تحقيقا فتأمل (قوله مع قيام موجب البناء) وهو شمه
الحرف فى الافتقار للالزم الى جملة (قوله فى لاحظ ذلك) اى التنزيل المذكور مع قيام موجب البناء (قوله
ومن لاحظ الحقيقة) اى وجودها لارض للشبه من الاضافة (قوله فلوحذف ما تضاف اليه) اى سواء ذكر
صدر الصلة أو حذف اعرب أى كما اعربت حال الاضافة وحذف صدر الصلة على لغة (قوله لقيام
التنوين مقامه) اى مقام ما تضاف اليه ولم يحسن تنزيل هذا التنوين منزلة صدر الصلة لانه يكون كانهما
منقطعة عن الاضافة فتبنى اتفاق على اعرابها (قوله وزعم ابن الطراوة) هذا ما قبل لقوله سابقا وهى
مضافة لفظا اذا كان صدر صلتها ضميرا محذوفا الخ وحاصل ما زعمه ابن الطراوة شيئا أن ردها الشارح على
طريق اللغ والشر المشوش (قوله وان كان الجمع) اى اللغوى فلا ينافى أنه اسم جمع والاول للعمال (قوله
لانه لم يجز على سنتين الجموع) يرد عليه أن التثنية فى ذان وتان واللتان لم تجز ايضا على سنتين التثنية
لما مزو يمكن دفعه بان جهة عدم جريان التثنية لفظية وجهة عدم جريان الجمع فى
الذين على سنتين الجموع مع معنوية والجهة المعنوية أقوى فلهذا اعتبرت دون الجهة اللفظية فاحفظه فانه نفيس
(قوله لانه أخص من الذى) لان الذى يستعمل فى العاقل وغيره حقيقة والذين لا يستعمل حقيقة الا فى العاقل
(قوله ومن أعربه) اى بالواو رفعوا وبالياء نصبوا وجرنا نظرا الى مجرد الصورة أى الى صورة الجمع المجردة عن
النظر الى المعنى من كونه أخص من مفردة (قوله على هذه اللغة) اسم الاشارة يرجع الى لغة الاعراب
لا بقيد كونه حقيقة فلا ينافى قوله بعدم مبنى الخ اولى لغة من ينطق بالواو فى حال الرفع المعلوم من المقام (قوله
ومن أعرب ذو وذات) جواب سؤال وارد على الشبه الافتقارى (قوله الشبه الالهالى) اى شبه الاسم
الحرف المهمل فى افعالها عن العمل اى كونه لاعمالا ولا معمولا قال فى التصريح وأدخله ابن مالك فى الشبه
المعنوى وأدخله غيره فى الاستعمال اه وانما يظهر القولان اللذان ذكرهما اذ لم يرد بالاعنوى والاستعمال الى
خصوص معناه السابق بل اريد الاعم الشامل للشبه الالهالى وعد بعضهم من أنواع الشبه الشبه الالهالى
والاقترب ارجاعه الى الشبه الاستعمالى بمعنى يشمله لاختصاص معناه السابق وبمعنهم الشبه اللفظى فقد
ذكر الناظم أن حاشا الاسمية بنيت لشبهها الحرفية فى اللفظ وكذا يقال فى على الاسمية وكلا بمعنى حقا وقد
الاسمية ونقل شيخنا السيد أن الشبه اللفظى مجوز للبناء لا محتم له فعلية يجوز أن يكون حاشا وعلى وكلا
الاسمييات معربة تقدير كالفى وقد الاسمية معربة لفظا وقد مر هذا (قوله ومثل له) اى لشملة عليه بفواتح
السور اى نحو ووق والم وهذا مبنى على أنها المحمل لها السكونها متشابهة لا يعرف معناها ولم يحجبها عامل
أما على أنها أسماء للسور مثلا وأن محلها رفع بالابتداء والخبرية أو نصب على المفعولية المحذوف اى اقرا أو جر
بجرف القسم المقدر فليست من هذا النوع بل ما كان منها مفردا كص او موازن مفرد حكم موازن كليل
جازا عرابه لفظا والتقدير ان يسكن حكمه لخاله قبل العملية وما عدا ذلك كالم وكيعبص يتعين فيه الثانى كذا
فى تفسير البضاوى وخواشيه وفى الجمع ان المفرد اذا اعرب يصرف ويمنع من الصرف باعتبار ذلك كبر المسمى
وتأنيته وان موازنه اذا اعرب يمنع موازنته الاسم الاجمى وان عالم يكن مفردا ولا موازنه وامكن جعله
مركبا مزجيا كطسم يجوز فيه الحكاية وبناء الجزأين على الفتح كخمسة عشر والاعراب على التميم مع فتح

النون أو على النون مع إضافة أول الجزأين لثانيتها وعلى هذا في ميم الصرف وعدمه بناء على تذكير الحرف وتأنثه اهـ يتصرف ويقولنا ولم يحجبها عامل سقط ما للبعض من الاعتراض على التعليل بكونها متشابهة بان كونها متشابهة لا يقتضي عدم المحل وعدم الاعراب لثبوت ذلك في غيرهما من التشابه (قوله والمراد) أي عابني للشبه الأهلالي وقوله الأسماء أي التي لم تكن مبنية قبل التركيب وبعده لا كمتى وأين وقوله مطلقا أي فواتج السور أولا والمراد بالتركيب كما قاله الغنيمي ما يشمل الأسنادي والاضافي (قوله) وبعضهم إلى أنها معرفة بحكم (أي قابلية الاعراب فالتخلاف بينهما وبين ما قبله لفظي لأن الأول لا يبنى قبولها بالاعراب والثاني لا يبنى كونها غير معرفة ولا مبنية بالفعل فالتخلاف بينهما انما هو في التسمية وعدمها كذا قال البعض وهو يدل على أن القولين متفقان على أنها معرفة بالمعنى المصطلح عليه في المغرب وهو ما سلم من شبه الحرف فراجع الخلاف إلى قولين فقط كونها مبنية لشبهها بالحرف وكونها معرفة بسلاستها من شبهه وقال في شرح الجامع وعلى أنها معرفة بحكم فله معرفة معينان أحدهما المتصف بالتخلاف بالفعل والثاني مقابل المبنى فيبن المبنى والمغرب بالمعنى الثاني مقابل العدم والمملكة وبين المبنى والمغرب بالمعنى الأول تعادل التضاد ولذا أجاز ارتفاعهما اهـ ببعض تلخيص وقال الجاهلي في شرح قول ابن الخاسب في كافيته فالمغرب أي من الأسماء المركب الذي لم يشبهه مبنى الأصل أي المبنى الذي هو أصل في البناء مانصه اعلم أن صاحب الكشف جعل الأسماء المدودة العارية عن المشابهة المدورة معرفة وليس النزاع في المغرب الذي هو اسم مفعول من قولك أعربت فان ذلك لا يحصل إلا بإجراء الاعراب على آخر الكلمة بعد التركيب بل في المغرب اصطلاحا فاعتبر العلامة مجرد الصلاحية لا مستحقا لالاعراب بعد التركيب وهو الظاهر من كلام الامام عبد القاهر واعتبر المصنف مع الصلاحية حصول الاستحقاق بالفعل ولهذا أخذ التركيب في تعريفه وأما وجود الاعراب بالفعل في كون الاسم معرفة بان لم يعتبره أحد ولذلك يقال لم يعرف الكلمة وهي معرفة اهـ وهو حسن ينبغي أن يحمل عليه موهم خلافه (قوله ولأجل سكوتة عن هذا النوع) أي وعن غيره كالشبه الجمودي وإن أوهم تقديم الظرف خلافه (قوله بكاف التشبيه) الأولى بكاف التمثيل (قوله ومغرب الأسماء) قال ليس الإضافة على معنى من وضابطها موجود وهو أن يكون بين المضاف والمضاف إليه عموم وخصوص من وجه اهـ واعتراض البعض عليه بأن شرط هذه الإضافة صحة جعل الثاني على الأول تحكم جديد مدفوع بما مر عن الروداني من أن صحة الجمل أغلبي لا شرط لازم وانما صرح المصنف بتعريف مغرب الأسماء مع انفهامه من قوله ومبنى لشبهه من الحروف مدني توطئة لتقسيمه إلى ظاهرا لالاعراب ومقدرة (قوله ما قد سلمنا من شبه الحرف) ما واقعة على اسم فاندفع الاعتراض بأن التعريف صادق على الحرف إذ الشيء لا يشبه نفسه (قوله التشبيه المذكور) أشار به إلى أن الإضافة في شبه الحرف للعهد الذي كرى والمعهود شبه الحرف المتقدم أعني المدني أي الذي لم يعارضه معارض ويجعل الإضافة عهدية دخلت أي ونحوها من المعربات التي أشبهت الحرف شبها ضعيفا فلا يقال التعريف غير جامع لخروج أي ونحوها لأن فيها شبه بالحرف (قوله يظهر أعرابه) أي أن لم يمنع من ظهوره مانع كوقف وأدغام وحكاية وتخفيف واتباع (قوله وفيه عشر لغات) بل ثمانية عشر جمعت في هذا البيت

سم سمة اسم سمة كذا سمى * سماء تثنيث لأول كلها

(قوله في الذكر) أي ذكر قسمي الاسم ولو قال في التقسيم إسكان أوضح إذا ذكر لا يخص التقسيم (قوله وفي التعليل) المراد بالتعليل ما يشمل الصريح كافي المبنى والضمي كافي المغرب لأن قوله ومغرب الأسماء ما قد سلمنا من شبه الحرف يتضمن تعليل الاعراب بسلامة الاسم من شبه الحرف لأن تعليل الحكم بالمشتق يؤذن بالعلية فلا يرد أن المصنف لم يعمل أعراب الاسم والمراد أيضا ما يشمل التعليل بعلة تامة كافي المبنى والتعليل بعلة ناقصة كافي المغرب فلا يرد أن علة أعراب الاسم ليست السلامة فقط بل توارد المعاني التركيبية المختلفة عليه مع السلامة (قوله فلان) القاء زائدة وهذا تعليل ثان لتقديم المبنى في التعليل (قوله أفراد معلول علة البناء) أي أفراد موصوف معلول علة البناء لأن علة البناء شبه الحرف ومعلوم البناء موصوفه المبنى وأفراده النوعية

والمراد بالأسماء مطلقا
قبل التركيب فانها مبنية
لشبهها بالحروف المهمة في
كونها لا عاملة ولا معلولة
وذهب بعضهم إلى أنها
موقوفة أي لا معرفة ولا
مبنية وبعضهم إلى أنها
معرفة بحكم ولأجل سكوتة
عن هذا النوع أشار إلى
عدم الحصر فيما ذكره
بكاف التشبيه (ومغرب
الأسماء ما قد سلمنا من
شبه الحرف) التشبيه
المذكور وهذا على قسمين
صحح يظهر أعرابه
(كأرض) معتل يقدر
أعرابه نحو (سما) بالقصر
لغة في الاسم وفيه عشر
لغات مفعولة عن المغرب
اسم وسم وسما مثلثة
والعاشرة سماء وقد جعلتها
في قولي لغات الاسم قد
حواها الحصر
في بيت شعر وهو هذا
الشعر
اسم وحذف همزة
والقصر
مثلثات مع سماء عشر
تنبية * بدأ في الذكر
بالمغرب لشرفه وفي
التعليل بالمعنى ليكون غلطة
وجودية وعلة المغرب
عدمية والاهتمام
بالوجودي أولى من
الاهتمام بالعدمي وأيضا
فلان أفراد معلول علة
البناء محصورة

فانها سابقة على الالف فتستحب بعدها هكذا ينبغي تقرير الفرق (قوله أو جها مناسبة الواو) لا يرد عليه نحو غز وواقض وواحيث لم يضم ما قبل الواو لو جود الضم قبلها تقديرا اذا اصل غزو وواقض وواقض الواو في الاول والياء في الثاني انما التحركهما وافتتاح ما قبلهما ما تم حذف الالف لالتقاء الساكنين (قوله فذهب الكوفيون) قال شيخنا السيد أي والاخفش ومما ضعف به مذهبهم أن حذف الجازم وبقاء عمله ضعيف بحذف الجازم ولهم منع ذلك في لام الامر (قوله وتبعها حرف المضارعة) أي دفعه اللبس بالمضارع الخبري الصحيح العين واللام في الوقف وحمل المعتل العين أو اللام كقم وارم والصحيح في الوصل عليه (قوله لان الامر معنى) أي نسي بين الامر والمأمور فلا يستقل بالمفهومية وانما حذف النعت لاخذ منه قوله فحقه الخ فانضح قوله فحقه الخ وان دفع الاعراض بانه ليس كل معنى يؤدي بالحرف فان الماضي معنى والاستقبال معنى وقد ادب بغير الحرف (قوله ولانه أخواله) أي نظيره في مطلق الطلب وان كان الامر طلب فعل والنهي طلب ترك على كلام بين في محله وبحيث شيخنا السيد في هذا التعليل فقال قد يقال الامر الذي هو أخواله أي ما كان معنى غير مستقل كما هو معنى الحرف وأما الامر الذي هو مدلول فعل الامر فمعنى مستقل لا يكون مع الحذف (قوله وأعرابوا) أي العرب بمعنى نطقوا به معربا أو النحاة بمعنى حكموا بأعرابه (قوله على الاسم) أي مطلق الاسم لا خصوص اسم الفاعل كما يؤخذ من قوله والجريان على لفظ اسم الفاعل حيث لم يقل والجريان عليه (قوله في الإيهام الخ) ذكر أشبه المضارع بالاسم أربعة وجوه أما الأول والثاني فلا احتمال المضارع الحال والاستقبال وتخصيصه بأحدهما باقرينه كالآن وعندهما مثل رجل فانه مبهم ويتخصص بقرينة كالوصف وال وأما الثالث والرابع فظاهران فان قلت ذكر وافي باب الاضافة أن المضاف لا يكون الاسم لانه يستفيد من المضاف اليه تعريفا أو تخصيصا وهو ما لا يكونان الا في الاسم فيشكل على قولهم هذا الفعل المضارع يشبه الاسم في التخصيص * قلت المراد بالتخصيص المذكور في باب الاضافة التخصيص الحاصل بالحرف المقدر كاللام أو من وتقديره لا يكون في الفعل أو يقال ما هنالك بالنظر للامر من معاني التعريف والتخصيص لا يكونان معا الا في الاسم والمراد أن ذلك لا يكون بالاصالة الا فیه ثم ظاهر ما مر من احتمال المضارع الحال والاستقبال أنه مشترك بينهما وهو أحد الأقوال ثانيا أنه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال واعتمده جماعة كالدمايني والسيوطي لترجح كونه للحال عند التجرد عن القرائن كما هو شأن الحقيقة وللأول أن يقول قد كثرت استعمالات المشترك في أحد معنييه بحيث يتبادر منه عند الإطلاق فيترجح الجمل عليه ولان المناسب أن يكون للحال صيغة تخصه كما أن للماضى صيغة الفعل الماضى والمستقبل صيغة فعل الامر ثالثا عكسه وليس المراد بالحال عند أهل العربية الآن وهو الزمان الفاصل بين الزمان الماضى والمستقبل بل أجزاء من أواخر الماضى وأوائل المستقبل مع ما بينهما من الآن ولهذا قسمهم يقولون يصلي من قول القائل زيد يصلي حال مع أن بعض أفعال صلاته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة الواقعة في الآتات المتتالية واقعة في الحال قاله الدمايني وما ذكرنا من أن زمن فعل الامر مستقبلي هو باعتبار الحدوث المأمور به أما باعتبار الامر والطلب الحال (قوله والجريان) أي ولو باعتبار الأصل لا يدخل يقوم فانه جار على لفظ قائم باعتبار الأصل لان أصله يقوم نقلت حركة الواو الى ما قبلها للنقل (قوله في الحركات) أي مطلقا من غير نظر الى خصوص الحركة (قوله وتعين الحروف الاصول والزوائد) أي تعيين مقدار كل منهما وان اختلف محل الزائد أو تخصه كما في ضرب وضارب وينطلق ومنطلق (قوله وقال الناظم في التسهيل) أي لعدم ارتضاؤه التعليل السابق فقد رده في شرحه بان الوجه الاول والثاني بآتيان في الماضى فان زمانه يحتمل القرب والبعد فاذا دخلت عليه قد تخصص بالاقرب والثالث أيضا يأتي في الماضى فانه يقبل اللام اذا كان جـ ويا لـ والرابع ليس بمطرده فقد لا يجرى المضارع على اسم الفاعل في جميع ما ذكر ولو سلم فالماضى قد يجرى على الاسم كفرح فهو فرح وأشر فهو أشر وغلب غالبا وجلب جلبا فالوجه الاربعة ليست تامة في نفسها وبقدرة تمامها لا تغيد لانها ليست على حكم الأصل وهو الاسم حتى يترتب على ثبوتها في الفسر وهو المضارع حكم الأصل مع أن شرط القياس ذلك واجب عن قوله وبقدرة تمامها لا تغيد الخ بان وجوده حكم الأصل في الفرع انما يشترط

عارضة أو جها مناسبة
الواو (تنبيه) ببناء
الماضي مجمع عليه وأما
الامر فذهب الكوفيون
الى أنه معرب مجزوم
بلام الامر مقدرة وهو
عندهم مقتطع من
المضارع فأصل قم لتقم
فحذف اللام لتخفيف
وتبعها حرف المضارعة
قال في المغني وبقولهم
أقول لان الامر معنى
لحقه أن يؤدي بالحرف
ولانه أخواله انتهى وقد دل
عليه بالحرف انتهى
(وأعرابوا مضارعا)
بطريق الجمل على الاسم
لشابهته إياه في الإيهام
والتخصيص وقبول لام
الابتداء والجريان على
لفظ اسم الفاعل في
الحركات والسككات وعدد
الحروف وتعين الحروف
الاصول والزوائد وقال
الناظم في التسهيل

تسبب الاعراب واجب
للأسم وجائز للمضارع
لأن الاسم ليس له ما
يغنيبه عن الاعراب
لأن معانيه مقصورة
عليه والمضارع يغنيه
عن الاعراب وضع اسم
مكانه كما في نحو لاتمن
بالجفاء وتمدح عمرا
فانه يحتمل المعاني الثلاثة
في لاتنا كل السهل وتشرب
اللين أو يفتني عن
الاعراب في ذلك وضع
الاسم مكان كل مسن
المجزوم والمنصوب
والمرفوع فيقال لاتمن
بالجفاء ومدح عمر ولا
تعن بالجفاء مادح عمرا
ولاتمن بالجفاء ولك
مدح عمر ومن ثم كان
الاسم أصلا والمضارع
فرعا خلافا للذكوفيين
فانهم ذهبوا الى أن
الاعراب أصل في
الأفعال كما هو أصل في
الاسماء قالوا لأن اللبس
الذي أوجب الاعراب
في الاسماء موجود في
الأفعال في بعض المواضع
كما في نحو لاتناكل السهل
وتشرب اللبن كما تقدم
وأوجب بأن اللبس في
المضارع كان يمكن إزالته
بغير الاعراب كما تقدم
وانما يعرب المضارع
(أن عربا * من نون
توكيد مباشر) له نحو
ليسجنن وليكونا (ومن
نون اناث كبير عن)

في قياس العلة ويصح أن يكون ما هنا من قياس الشبه وقد صرح جوابه بأنه يصح الالتحاق فيه بسبب المشابهة ولو في
غير علة الحكم لكن يرد عليه أن قياس الشبه لا يصار اليه مع إمكان قياس العلة وهو ممكن هنا بأن يقاس
المضارع على الاسم في الاعراب بجماع توارده في المعاني التركيبية التي يميزها الاعراب على كل وان أمكن تمييزها في
الفرع بغير الاعراب كما سياتي ودعوى أن قياس العلة متعذر هنا لأن علة اعراب الاسم تواردها في المعاني التي
لا يميزها الاعراب لا مطلقا وهذا غير موجود في المضارع لا يسلمها المصنف (قوله يجوز شبه) أي مشابهة والماء
سببية متعلقة بشابه في كلام التسهيل حيث قال شبه الاسم بجواز الخ أي بسبب جواز قبول المضارع المعاني
المختلفة المشابهة لما وجب للاسم من قبوله المعاني المختلفة ومعنى كون قبوله واجبا أن معانيه الواردة عليه التي
يقبلها كالفاعلية والمفعولية والاضافة في نحو ما أحسن زيدا مقصورة عليه لا تتعدى الى غيره ومعنى كون قبول
المضارع جائزا أن معانيه الواردة عليه التي يقبلها كالنهي عن كل من الفعلين في المثالين اللذين ذكرهما الشارح
والنهي عن المصاحبة والنهي عن الأول وبأداة الثاني غير مقصورة عليه بل تستفاد بوضع اسم مكانه وانما قال
شبه لاختلاف القويين كما عرفت باعتبار الصفة لأن أحدهما واجب والآخر جائز وباعتبار المعاني المقبولة أيضا
فسقط اعتراض الدماميني على ذكر شبه بانه فاسد وسقط ما قد يقال المتصف بالوجوب والجواز الاعراب
لا قبول المعاني نعم يرد على المصنف أن الماضي أيضا قابل للمعاني التركيبية المختلفة فخر ما صام واعتكف فانه
يحتمل كون المعنى ما صام وما اعتكف وما صام معتكفا وما صام ولو كان اعتكف واجبا بانه نادر فلا يفتن به
وفيه بحث تأمل (قوله لا التثبت) أي في بعض الاحيان وانما قيدنا ببعض الاحيان لأن الاعراب قد يدخل
فيها الالباس فيه نحو يشرب زيدا الماء جملا على ما فيه الالباس ليجري الباب على سنن واحد اهداميني بقي
له بحث وهو أن اللازم على فرض عدم الاعراب هو الاجمال لا الالباس لاحتمال المعاني حيث قد على السواء من
غير تبادل خلاف المراد وقد قالوا الاجمال من مقاصد البلغاء وجوابه أنه ليس من مقاصد بلدهم في مقام البيان
كفان بيان الفاعلية والمفعولية والاضافة بل يتحاشون عنه فيه فاعرفه (قوله لان معانيه) أي المعاني المتواردة
عليه كالفاعلية والمفعولية والاضافة (قوله مقصورة عليه) أي لا تحصل الابلغة فتميز اعرابه طر يقا ليها
(قوله لاتمن) بصيغة المجهول على المشهور ولا معنى تميم بخلاف الذي بمعنى تفصيلا للمعاني (قوله فيقال
لاتمن بالجفاء ومدح عمر والخ) ومثل ذلك يقال في لاتنا كل السهل وتشرب اللبن (قوله ومن ثم) أي من أجل
أن الاسم ليس له ما يغنيه عن الاعراب بخلاف الفعل (قوله كان الاسم) أي اعرابه أصلا والمضارع أي
اعرابه فرعا (قوله خلافا للذكوفيين) أي وان ذهب الى أن الاعراب أصل في الفعل فرع في الاسم لوجوده في
الفعل من غير سبب فهو لذاته بخلاف الاسم وهو باطل لما علمت من أن سبب الاعراب في ما تواردها في المعاني (قوله
ان عربا) بكسر الراء ما ضي يعزى كرضي برضى أي خلافا ما عرابه وكعلايه ولو فني معنى عرض (قوله مباشر)
أي ولو قدبرا كقوله لاتمن الفقير علك أن * تركع يوما والدهر قد رقه
أصله تهين بنون التوكيد الخلفه فتحدثت لالتقاء الساكنين أناده يس وغيره (قوله ومن نون اناث) أي
نون موضوعه للاناث وان استعملت مجازا في الذكور كما في قوله

عمرون بالدهنا خافا عياهم * ويرجعن من دارين بجراح قائب

(قوله لم يعرب) أي لفظا وهو معرب محلا لأن دخل عليه ناصب أو جازم كما في يس وسكت عن محليته الرفع
بالتجرد والقياس أنها كذلك الآن يقال التجرد ضعيف لانه عامل معنوي كذا قال شيخنا السيد ثم رأيت شيخنا
في باب اعراب الفعل نقل عن ميم أن له محل رفع في حال التجرد من الناصب والجازم ونظريه وجزم بانه ليس له
في حال التجرد محل رفع ناقل ذلك عن القليوبي وغيره (قوله لمعارضه الخ) فيه أن عدم اعرابه هو الأصل فلا يحتاج
الى التعليل ويجاب بأن المضارع لما شبه الاسم في الامر المتقدمه كان كان اعراب متاصل فيه فاذا خرج عنه
فكانه خرج عن الأصل فلها ذكر وجه البناء (قوله بما هو من خصائص الأفعال) أي القوى بمنزله
منزلة الجزاء الختم للحكمة فاندفع الاعتراض بلزوم بناء المضارع المقر ونيل أو قد أوحرف التنفيس أو ياء

فرجع الى أصله من البناء فيبقى مع الأولى على الفتح وتركيبه مع آخر خمسة عشر ومع الثانية على السكون جملا على الماضي المتصل بها
لأنهم مستويان في أصالة السكون وعروض الحركة كما قاله في شرح الكافية والاحتراز ٥١ بالمباشر عن غير المباشر وهو الذي فصل

بين الفعل وبينه فاصل
ملفوظ به كأنف الاثنين
أرمقدر كواو الجماعة
وباء الواحدة المخاطبة
نحو هل تضر بن يا زيدان
وهل تضر بن يا يدون
وهل تضر بن يا هند الأصل
تضر بنون وتضر بنون
وتضر بنين حذف نون
الرفع لتوالي الأمثال
ولم تحذف نون التوكيد
لقوات المنة مود منها
بحذفهم حذف الواو
والماء لانتقاء الساكنين
وبقيت الضمة والكسرة
دالة على المحذوف ولم
تتحذف الألف لثلاثين
بفعل الواحد وسبق في
الكلام على ذلك في
موضع مستوفى فهذا
ونحو معرب والضابط
أن ما كان رفعه بالضمة
إذا كد بالنون بنى
تركبه معها وما كان رفعه
بالنون إذا كد بالنون
لم يبن لعدم تركبه معها
لأن العرب لم تركب ثلاثة
أشياء **تنبيه** ما
ذكرناه من التفرقة بين
المباشرة وغيرها هو
المشهور والمنصور وذهب
الاحتراز وطائفة الى
البناء مطلقا وطائفة الى
الأعراب مطلقا وأما نون
الاناث فتقال في شرح
التسهيل ان المتصل بها
مبنى بلا خلاف وليس كما

الفاعله لما رضة الشبه فيه مما هو من خصائص الأفعال لكن هذا الاندفاع لا يظهر بالنسبة الى افعال الفاعله
لاتصالها بالآخر وتفرقا منزلة الجزء من الفعل الآن يقال تنزل نون التوكيد أقوى وأتم (قوله لتركيبه
معها الخ) لتعليل لكون البناء على الفتح كما قاله غير واحد لأصل البناء لأنه ذكره لأن التركيب لا يصلح علته
لبناء بتدليل بعلمك كما قيل لأن المراد هنا خصوص التركيب العددى كما صرح به قول الشارح تركيب
خمس عشر لا مطلق التركيب المزجي والتركيب العددى يصلح علته للبناء كما ستعرفه في باب ما اقتضى
التركيب الفتح لأنه يحصل به ثقل فيحتاج معه الى التخفيف بالفتح وقال شيخنا السيد ما ذكره الشارح علته
لكون البناء على الفتح مع نون التوكيد وعلى السكون مع نون الاناث عاز بالشرح الكافية ما ذكره
المصنف في شرح الكافية علته لأصل البناء لأنه كونه على الفتح أو السكون ففي عزوه الى شرح الكافية نظر
(قوله جملا على الماضي المتصل بها) أى فى كون كل ساكن آخر لفظا لا فى البناء على السكون لثلاثين فى
ما سبق من كون الماضي المتصل بنون الاناث مبنى على فتح مقدر وان درج شيخنا على المتألفه أخذنا بظاهر
العمارة وأما على سكونه مع أن الأصل فى المبنى السكون لأنه لما استحق الأعراب الذى أصله الحركة وبنى
مع نون التوكيد على حركة دل على أن المنظور إليه فيه هو الحركة فاحتج به فى خروجه عنها مع نون الاناث الى
وجهه (قوله لانها) أى الماضي والمضارع وهذا لتعليل للجمل على الماضي فى سكون الآخر لفظا لا فى البناء
على السكون لما عرفت (قوله مستويان فى أصالة السكون وعروض الحركة) لما مر من أن الأصل
الأصل فى الأفعال البناء وفى المبنى السكون فان قلت اذا كان الماضي والمضارع مستويين فى أصالة
السكون فلامعنى لجل المضارع على الماضي قلت المراد بالاستواء الاشتراك ولو مع التفاوت فى القوة ولما خرج
المضارع عن أصله وأعرّب ضعفت أصالة السكون فيه فعمل على الماضي الذى لم يخرج فلم تضعف أصالة
السكون فيه (قوله اتوا الى الأمثال) أى المنوع وذلك اذا كانت كلها زوائد فلا يرد نحو الفسوة جئت لان
الزائد المثل الأخير فقط (قوله لقوات المقصود منها بحذفها) أى لعدم ما يدل عليها بخلاف نون الرفع فاعلم
وان أتى به المعنى مقصود لكن لا يفوت بحذفها لوجود الدليل عليها وهو أن الفعل معرب لم يدخل عليه ناصب
ولاجازم للعلم حينئذ بأن نون الرفع مقدرة (قوله لانتقاء الساكنين) أى لدفعه وفيه أن التقاء الساكنين
هنا على حذفه فحذف الواو والماء لاختصاص منه ويمكن دفعه بانه وان كان جائزا لا يتخلو
عن ثقل ما قاله حذف للتخلص من الثقل الحاصل به (قوله لثلاثين بفعل الواحد) لا يقال كسر النون يدفع
اللبس لانا نقول لو حذف لم تكسر النون لان سبب الكسر وقوعها بعد ألف تشبه ألف المثني على أن اللبس
حاصل حال الوقف (قوله بنى تركبه معها) عال الشارح هنا أصل البناء بالتركيب مخالف لما أسلفه وقد
أسلفنا أن هذا ما درج عليه الناطم فى شرح الكافية فيكون الشارح هنا موافقا له فانهم (قوله لم تركب
ثلاثة أشياء) اعترض بانهم تركبوها فى قولهم لا ما عاردا ببناء الوصف معها على الفتح كما سيأتى فى باب لا وأجيب
هناك بأن لا عاردا دخلت بعد تركيب الموصوف والوصف وجعلها كالشيء الواحد ولا يقاس على باب لا غيره
فلا يدعى هنا تركيب الفعل مع الفاعل ثم ادخل نون التوكيد (قوله بين المباشرة) أى بين نون التوكيد
المباشرة لان نون الاناث لا تكون الا مباشرة ولذا لم يقيدها الناطم بالمباشرة (قوله الى البناء) أى على الفتح
حتى فى المسند الى واو الجماعة أو ياء المخاطبة لكنه فيه مقدر منع من ظهوره حركة المناسبة هذا والاقترب وان
توقف فيه البعض (قوله الى الأعراب مطلقا) لكنه فى المباشرة مقدر منع من ظهوره حركة التمييز بين المسند
للواحد والمسند للجماعة والمسند للواحدة (قوله ما) أى سكون ومن فى قوله من الشبه بالماضى تعليمية
وجعل السكون هنا عارضا للمضارع باعتبار ما صار كالمأصل فيه من الأعراب لانه فى ما أسلفه الشارح من
استواء المضارع والماضى فى أصالة السكون لانه باعتبار الأصل الأصل فتنبيه (قوله الذى به) أشار به الى
الجواب عن الاعتراض بأن كلام المصنف لا يفيد بناء الحروف بالفعل أذ لا يلزم من الاستحقاق الحصول

قال فقد ذهب قوم منهم ابن درستويه وابن طه والسهيل الى أنه معرب بأعراب مقدر منع من ظهوره ما عرض فيه من الشبه بالماضى (وكل
حرف مستحق للبناء) الذى به بالاجماع اذا لبس فيه مقتضى الأعراب

وحاصل ما أشار إليه من الجواب أن ال في البناء له مد الحضور أي البناء الحاضر في الحرف فيكون كلام
المصنف مفيد البناء كل حرف واستحقاقه بناءه الحاصل له ويحجب أيضا بان حصول البناء للحرف علم من قوله
لشبه من الحروف مدني والقصد الآن بيان استحقاق الحرف ببناءه الحاصل له (قوله لا يتورده) أي لا يتوارد
عليه (قوله ما يحتاج) أي معان تركيبية يحتاج التمييز بينهما إلى الاعراب وأما المعاني الأفرادية كالابتداء
والتمعيض والبيان بالنسبة إلى من فتمتور الحرف لكن لا يميز بينهما بالاعراب (قوله والاصل في المبنى) أي
الراجح فيه أو المستحب لا الغالب إذ ليس غالب الممنيات سأكذا (قوله أي السكون) فسر أن يسكن
بالسكون لأنه عبارة النخلة الأولى بالسكن والتمكين فعل الفاعل فهو وصف له لا الكلمة وإن توجه شيخنا
والبعض لأن المصدر المثلث به أن يسكن مبنى للمفعول أي كونه مسكنا وهو وصف لا كلمة قطعا فلا تغفل بقي
شي آخر اردده السيموطي في ذلك أنه وهو أن المصنف لم يذكّر أن غير السكون والفتح والكسر والضم بنوب
عنها كما ذكر نظير ذلك في الاعراب فر بما توهم عدم ذلك هنا وليس كذلك فيمنوب عن السكون الحذف
في الأمر المعتل والأمر لا يبين أو جماعة أو مخاطبة وعن الفتح الكسر في نحو لا مسلمات لك والياء في نحو
لا مسلمين ولا مسلمين لك والألف في نحو لا وتران في ليله وعن الكسر الفتح في نحو مهر على رأي من يقول
ببنائه وعن الضم الواو والألف في نحو يازيدون ويازيدان اه وفيما ذكره من نسبة الفتح عن الكسر
في نحو مهر نظر فتأمل (قوله والمبنى ثقيل) لازمه حالة واحدة ولافتقار الحرف إلى ضميمه وتركيب
معنى الفعل ومشاكلة الاسم المبنى الحرف الثقيل وأما تعليل ثقله بكونه مدلوله مركبا لتضمنه معنى الحرف
زيادة على معناه الأصلي كما اقتصر عليه البعض فقاصر كما قاله شيخنا على المبنى من الأسماء الشبيهة المعنوية
كقنى (قوله ومنه) أشار به إلى عدم الانحصار فيما ذكره لأن من المبنى ما بني على حرف كيازيدان
ويازيدون ولا يربحان وما بني على حذف كغزو واخس وارم واضربوا واضربي (قوله ذو فتح) قدمه
لأن الفتح أخف الحركات وبله الكسر (قوله وذو الضم نحو حيث) فان قلت من أين يعلم أن الناظم أتى بها
مثالا للضم مع أن فيها الفتح والكسر أيضا قلت لأن أين تعينت مثالا للفتح وأمس تعينت مثالا للكسر فيكون
حيث مثالا للضم وأيضا الضم أشهر والجل على الأشهر أرجح (قوله لا الفعل) وأما نحو ضربوا فبني على فتح
مقدر والضمه للنسبة كما مر وأما رد بضم الدال فبني على سكون مقدر وضمته للاتباع وأما نحو ع و ق
فبني على الحذف والكسرة كسرة بنية وأما رد بكسر الدال فبني على سكون مقدر والكسرة للتخلص من النقاء
الساكنين (قوله لثقلها ونقل الفعل) أما الأول فلأن الضم اغما يحصل بأعمال العضلتين معا والكسر بأعمال
العضلة السفلى بخلاف الفتح فإنه يحصل بمجرد فتح الفم وأما الثاني فلتربك معناه من حدث وزمان قبل
ونسبة على ما بين في محله (قوله وهو الهزلة) الضمير يرجع إلى الحرف (قوله وبني أمس عند الجازيين)
أي بشرط خمسة ذكرها الشارح في باب ما لا ينصرف أن يراد به معنى وأن لا يضاف ولا يصغر ولا يكسر ولا
يعرف بأل وأما التعميمون فبعضهم يعر به أعراب ما لا ينصرف في الأحوال الثلاثة العلمية والعدل عن أمس
وأكثرهم يخص ذلك بحالة الرفع وينسبه على الكسر في غيرها فان فقد شرط من الشرط المتقدمة فلا خلاف
في اعرابه وصرفه (قوله لتضمنه معنى حرف التعريف) معناه التعيين وبيان ذلك أنه اسم معين وهو اليوم الذي
يليه يومك وأما المقرون بال العهدية فهو اليوم الماضي المعهود بين المخاطبين ويليّه يومك أم لا وأذا نون كان
صادقا على كل أمس وفيها الغراب عباد السلام بقوله ما كلمة اذا عرفت تكررت واذا تكررت عرفت ومراده
بالأول حالة اقترانه بال والثاني حالة بنيائه فاعرفه فان قلت العلة التي ذكرها الشارح موجودة في جميع المعارف
لتضمنها التعيين فيلزم بناؤها قالت التعيين الذي هو معنى النسبة جزئية غير مستقلة بالمفهومية كما هو شأن معنى
الحرف بخلاف التعيين الاسمي الموجود في العلم مثلا فاقم قال الشنواني والفرق بين العدل والتضمين أن العدل
يجوز معهما اظهار ال بخلاف التضمين اه فعلى بنيائه لتضمنه معنى ال تكون أمس مؤدبه معنى ال مع طرحها
وعدم النظر إليها امتناع ذكرها وعلى اعرابه اعراب ما لا ينصرف للعلمية أو العدل يكون أمس حال المحل
الأمس مع النظر إلى ال وجواز ذكرها (قوله لأنه معرفة بغير أداة ظاهرة) بدليل وصفها بالمعرفة في نحو قولهم

لأنه لا يتورده من المعاني
ما يحتاج إلى الاعراب
(والأصل في المبنى) اسما
كان أوقع لا أوحشا (أن
يسكنا) أي السكون لثقله
وثقل الحركة والمبنى ثقيل
فلوحرك اجتمع ثقلان
(ومنه) أي من المبنى
ما حرك لعارض اقتضى
تحريكه والمحرك (ذو فتح
وذو كسر) ذو (ضم)
فـ ذو الفتح (كان)
وضرب ورب وذو الكسر
نحو (أمس) وجـ برودو
الضم نحو (حيث) ومنذ
(والساكن) نحو (كم)
واضرب وهل فالبناء على
السكون يكون في الاسم
والفعل والحرف لكونه
الأصل وكذلك الفتح
لكونه أخف الحركات
وأقر بها إلى السكون وأما
الضم والكسر فيكونان في
الاسم والحرف لا الفعل
لثقلها ونقل الفعل وبني
أين لشبهه بالحرف في المعنى
وهو الهزلة أن كان
استغها ما وان كان شرطا
وبني أمس عند الجازيين
لتضمنه معنى حرف
التعريف لأنه معرفة بغير
أداة ظاهرة وبني حيث
للافتقار اللازم إلى جملة

أما الدابر لا يعود وكان ينبغي حذف قوله ظاهرة لايها أنه الاداءة مقدرة مع أن من يعمل البناء بالتضمن
 المذكور يقول بتأدية أمس معنى حرف التعريف مع طرح الحرف وقطع النظر عنه وبعد ذلك فاعلمة ناقصة
 ولو قال لأنه معرفة وأيس من أنواع المعرفة الآتية لثم التعليل فافهم (قوله وبني كم للشبهه الوضعي) أي على
 مذهب غير الشاطبي وقوله أول لتضمن الخ أي على مذهب الشاطبي أيضا (قوله وما بني من الأفعال) أي غير
 المضارع لأن المضارع لما استحق الأعراب بسبب المشابهة السابقة حتى كان أصل فيه استحق أن يسئل عنه إذا
 بني على السكون سؤالان لم يبن ولم يكن كما يدل على ذلك قول الشارح سابقا لمعارضة شبه الاسم الخ وقوله ومع
 الثانية على السكون حملا على الماضي المتصل بها قاله البعض أقول يؤخذ منه أن قول الشارح وما بني
 منها على حركة الخ محله أيضا في غير المضارع وأن سؤال المضارع المبني على حركة لم يبن ولم كانت الحركة كذا
 وأنه لا يسئل عن تحريكه موافقة ما يستحقه المضارع من الأعراب الذي الأصل فيه الحركة ويرد على ما ذكر
 أنه لا يسئل عن سكون المبني من الأسماء ويسئل عن تحريكه مع أنها أشد أصالة من المضارع في الأعراب
 الذي الأصل فيه الحركة اللهم إلا أن يقال لما ضعفت أصالة المضارع في الأعراب لسكون الأصل الأصل
 فيه البناء فربما توهم عدم ناصله في الأعراب بالكلمة احتيج إلى دفع هذا التوهم بالسؤال عند سكونه عن
 سبب سكونه وعدم السؤال عند تحريكه عن سبب تحريكه لاشعار ذلك بأن له أصالة في الأعراب الذي
 الأصل فيه الحركة بخلاف أصالة الاسم في الأعراب فانها اقوية غير محتاجة إلى ذلك فتأمل (قوله وأسباب
 البناء على الحركة) المقصود بالذات قوله على الحركة لا قوله البناء ووافقا وأسباب تحريك المبني لكان أوضح
 ونظير ذلك يقال في قوله وأسباب البناء على الفتح وما بعده (قوله التقاء الساكنين) أي دفعه أو وردها
 إيراد أسلفناه مع جوابه عند الكلام على تعريف البناء على أنه لغظى (قوله وكون الكلمة على حرف واحد)
 برده عليه أن السبب ما يلزم من وجوده الوجود والكون المذكور ليس كذلك فقد يوجد بوحده ولا توجد الحركة كما
 في تاء التانيث الساكنة وبعض الضمائر كوا والجماعة وألف الاثنين وباء المخاطبة ويحاجب بأن المراد بالسبب
 هنا أعم من ذلك (قوله أو عرضة لأن يبتدأ بها) اعترض بأنه يعني عنه ما قبله لأنه من أفراد ما قبله ويحاجب بأنه
 بعدد التنصيص على ما يصلح سببا للبناء على حركة وكون الكلمة عرضة لأن يبتدأ بها يصلح سببا لبعثاله ولو مع
 الذهول عن كون الكلمة على حرف واحد كما أن كون الكلمة على حرف واحد يصلح سببا للبناء على حركة وأن
 لم تكن عرضة لأن يبتدأ بها كناء الفاعل هكذا ينبغي تقرير الاعتراض والجواب (قوله أو لها أصل
 في التمكن) أي حالة في التمكن أي أنها تعرب في بعض الأحوال وليس المراد أنها متحركة أصالة حتى يعترض
 بما فاته حكمهم بأن المبني غير متمكن (قوله كقول) أي إذا حذف ما تضاف إليه ونوى معناه كابدأ بزمان أول
 بالضم (قوله أو شابهت المعرب كالمضارع) لأن بناءها على الحركة أقرب إلى الأعراب من بنائها على السكون
 (قوله بامضارع) أي على لغة من ينتظر ونظيره السنوي بأن هذه الفتحة ليست فتحة البناء التي الكلام فيها بل
 هي فتحة بنيت وحركة البناء على هذه اللغة انما هي الضمة على الحرف المحذوف للترخيم وكذا يقال في الموضوعين
 الآتين (قوله والفرق بين معينين) أي كالمستغاث به والمستغاث له في المثال المذكور وقوله بأداة واحدة متعلق
 بمحذوف صفة لمعينين أي منه عليهم بأداة واحدة لا طرف لغو متعلق بالفرق لأن الفرق باختلاف الحركة لا
 بالأداة الواحدة (قوله نحو بالزبد لعمرو) بفتح لام المستغاث به للفرق بينهما وبين لام المستغاث له وأورد عليه أن
 الفرق يحصل بالعكس وأجيب بأن المراد بالفرق المحصور بالمانسة وهي هنا أن المستغاث منادى والمنادى
 كضمة المخاطب واللام الداخلة عليه مفتوحة (قوله نحو كيف) أن قلت لم مثل للفتح اتباعا وكيف وللفتح
 تخفيفا بأن مع أنه يصح العكس وكون الفتح في كل اللامتين معا لأن الأسباب قد تتعدد أجيب بأن وجه ما
 صنعه أن الهمزة لما كانت ثقبلة ناسب أن يمثل بآين اطلب الخفة بخلاف الكاف فانها خفيفة فتناسب أن يمثل
 بكيف للاتباع (قوله التقاء الساكنين) فيه أن التقاء الساكنين انما هو بسبب البناء على حركة والمعنى مدود من
 أسباب الكسر كونه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين لأن الكسرة لا تلتبس بحركة الأعراب إذ لا تكون
 حركة أعراب الاعم التثوين أو ال أو الاضافة قاله يس وعبارة الدمايني على المعنى قالوا وانما كان الأصل في

وبني كم للشبهه الوضعي أو
 لتضمن الاستفهامية معنى
 الهمزة والخبرية معنى رب
 التي للتكثير (تنبيهه)
 ما بني من الأسماء على
 السكون فيه سؤال واحد لم
 يبن وما بني منها على الحركة
 فيه ثلاثة أسئلة لم يبن ولم
 حرك ولم كانت الحركة
 كذا وما بني من الأفعال
 أو الحروف على السكون
 لا يسئل عنه وما بني منها
 على حركة فيه سؤالان لم يبن
 ولم كانت الحركة كذا
 وأسباب البناء على الحركة
 خمسة التقاء الساكنين
 كاي وكون الكلمة على حرف
 واحد كعض المضمرات
 أو عرضة لأن يبتدأ بها كياء
 الحر أو لها أصل في التمكن
 كقول أو شابهت المعرب
 كالمضارع فانه أشبه المضارع
 في وقوعه صفة وصلته وحالا
 وخيرا كما تقدم وأسباب
 البناء على الفتح طاب
 الخفة كاي وبجواردة
 الألف كايان وكونها حركة
 الأصل نحو بامضارع
 ترخيم مضارع اسم مفعول
 والفرق بين معينين بأداة
 واحدة نحو بالزبد لعمرو
 والاتباع نحو كيف بنيت
 على الفتح انما على الحركة
 الكاف لأن الياء بينهما
 ساكنة والساكن حاجز
 غير حصين وأسباب البناء
 على الكسر التقاء
 الساكنين كاي

و نظيرهما قل ادعوا والاتباع كمنذوقد بان لك أن القاب البناء ضم وفتح وكسر وسكون ٥٥ ويستى أيضا وقفا وهذا مرفوع في ذكر

ألقاب الاعراب وهي أيضا أربعة رفع ونصب وجزم وعن المازني أن الجزم ليس بأعراب فمن هذه الأربعة أهو مشترك بين الأسماء والأفعال ومناه ومختص بقبيل منهما وقد أشار إلى الأول بقوله (والرفع والنصب اجعلان اعرابا * لاسم وقول) فالاسم نحو وان زيد قائم والفعل (نحو) أقوم (لأن أهابا) وإلى الثاني أشار بقوله (والاسم قد خصص بالجر) أي فلا يوجد في الفعل قال في التسهيل لأن عامله لا يستقل فحمل غيره عليه بخلاف الرفع والنصب (كما قد خصص الفعل بان يجزم) أي بالجرم لكونه فيه حينئذ كالعوض من الجر قال في التسهيل وأعلم أن الأصل في كل معرب أن يكون أعرابه بالحرركات أو السكون والأصل في كل معرب بالحرركات أن يكون رفعة بالضمة ونصبه بالفحة وجزمه بالكسرة وإلى ذلك الإشارة بقوله (فأرفع بضم وانصب فتحاو جزم كسرا كذا كذا الله عهده يسر) فذكر مبدأ وهو مرفوع بالضم والاسم المسمى بالضم والاسم محروور بالكسرة وعنده مفعول به وهو منصوب بالفتحة ثم أشار إلى ما بقى وهو الجزم به (والجزم تسكين) نحو لم

وسمع كسرهما وقفا كما سمع الضم في غير أو الجمع نحو لو انطلقنا كذا في الجمع (قوله وقد بان لك) أي من قوله والأصل في المبنى أن يسكتا ومنه الخ (قوله أن ألقاب البناء) أي ألقاب أنواع البناء الأصلية فاندفع بأنواع الاعتراض بأن هذه الألقاب ليست للبناء الذي هو جنس كل لأن حق القاب الشيء اتحادها معني والامر هنا ليس كذلك بل لأنواعه المخصوصة بمعنى أن كل نوع منها له لقب من هذه الألفاظ ويجري الاعتراض والجواب في قولهم ألقاب الأعراب أيضا وبالأصلية الاعتراض بأن أنواع البناء لا تخص في الأربعة فأن منه البناء على حرف كما في يازيدان ويازيدون ولا رجليه والبناء على حذف كما في أغزو وأخش وارم واضربا واضربوا واضربي (ويعلم) أن أنواع البناء وأنواع الأعراب وان اتحادها في الصورة مختلفة في الحقيقة كما اختلفت في الأسماء فان الأولى لازمة غير مجتلية لعمل والثانية متغيرة مجتلية لعمل واصطلاحها على تسمية الضمة والفحة والكسرة والسكون في الأعراب رفعاً ونصباً وجراً أو خفضاً وجماً وفي البناء ضمّاً وفتحاً وكسراً وسكوناً فلا يطلق اسم نوع من أنواع أحدهما على نوع من أنواع الآخر وهل حركات البناء أصل لعدم تغييرها أو حركات الأعراب لذاتها على المعاني كالفاعلية والمفعولية والإضافة وتغييرها لأنها لو لم تكن أصل أو كل أصل أقوال (قوله رفع الخ) بدأ بالرفع لأنه أشرف أذهوا عراب الهمد ولا يخفى لموصيه كلام وثني بالنصب لأنه أوسع مجازاً فان أنواعه أكثر قال أبو حيان ولو بدأ بالجر لأنه مختص بالاسم الذي الأعراب فيه أصل لانه أيضا أهو دما ميني (قوله وعن المازني أن الجزم ليس بأعراب) وجهه أن الجزم ليس في الاسم حتى يحتمل عليه المضارع قاله الشيخ يحيى (قوله والرفع والنصب اجعلان اعرابا) اعترضه السيبوطي بأن الفعل المؤكد بالثبوت لا يثبوت مقدم معموله عليه والناظم مشي على ذلك في عدة مواضع كقوله * والفاعل المعنى انصبين بفاعل * وقوله * وبه الكاف صلا * وعلمه بعض شراح الجزوامة بان تأكيد الفعل يقتضي اهتماماً به فيقدم أفاده الشيخ يحيى وينبغي حمل امتناع التقدم ان سـ لم على حالة الاختيار دون الضرورة كما هنا وحينئذ يندفع الاعتراض (قوله والاسم قد خصص بالجر) البناء داخل على المقصور كما هو لاكثر الأفعال هـ ذاك تكرر مع قوله سابقاً بالجر والتنوين الخ * لانا نقول ذكر الجزم هنا لبيان علامة الاسم وهنالك بيان أنه نوع من أنواع الأعراب خاص بالاسم (قوله لأن عامله) أي عامل الجزم أصله وهو الحرف لا يستقل لأفكاره إلى ما يتعلق به وقوله فيحمل بالنصب لو فوعه بعد فاء جواب النفي باضمار أن وقوله غيره عليه أي غير الجرم في الاسم وهو الجرم في الفعل لو كان على الجرم في الاسم وقوله بخلاف الرفع والنصب أي في الاسم فانما القوة عاملهم أصالة بالاستقلال بقبول أن يحتمل عليهم رفع المضارع ونصبه (قوله كما قد خصص الخ) الكاف قد تأتي للجر دالة على غير اعتبار كون المشبه به أقوى كما هنا (قوله أي بالجرم) فسر أن يجزم بالجرم لأنه الواقع في عبارة الكسرة المناسبة للرفع والنصب والخفض فيكون المصنف أطلق اللازم وأراد الملتزم باعتبار المعنى الأصلي للجرم (قوله لكونه فيه حينئذ) أي حين انحصر الاسم بالجر والفعل بالجرم كالعوض من الجزم ليحصل لسكن من الاسم والفعل ثلاثة أوجه من الأعراب اثنان مشتركان وواحد مختص ولا يخفى أن عامل الجزم أصالة الحرف فهو كالجرم في عدم استقلال العامل أصالة لأن الحرف غير مستقل جازاً كان أو جازماً وغيرهما فلا شرف للجرم على الجرم باستقلال عامله أصالة حتى يرد ما ذكره البعض من لزوم اختصاص الألفاظ وهو الاسم بالمرجوح وهو الجزم لعدم استقلال عامله فيجيب بان له جهة رجحان وهو كونه ثبوتياً فائدة لا فالسؤال من أصله باطل وان اعتبر به المذكور * فان قلت كان القياس خفض المضارع إذا أضيف إليه أسماء الزمان نحو هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم لاقتضاء الإضافة جر المضاف إليه وجزم الاسم الذي لا ينصرف لشبهه بالفعل فلم يخفض المضارع المذكور ولم يجزم الاسم المذكور * قلت أما الأول بلان الإضافة في المعنى للصدر والمفعول من الفعل لا الفعل وأما الثاني فلما يلزم من الإيجاف لو حذف الحركة أيضا به حذف التنوين إذ ليس في كلامهم حذف شيئين من جهة واحدة (قوله وأعلم أن الأصل الخ) توطئة للثبوت (قوله فأرفع بضم) الدالة على تصوير من تصور النوع بصنفه ليوافق مذهب الناظم من أن الأعراب لفظي وسماوي للشارح كلام آخر (قوله وانصبين فتحاو جزم كسرا) الأقرب أن فتحاو كسرا منصوبان بنزع الخافض ليتوافقا مع قوله بضم وقوله بتسكين وان كان النصب به سماعياً على الراجح لأنه لا يبعد

بالفتح ثم أشار إلى ما بقى وهو الجزم به (والجزم تسكين) نحو لم

عندي أن محل كونه سماعيا على هذا القول اذ لم يصرح بالخافض في نظير المنصوب بحذفه (قوله تنبيهه لا منافاة الخ) قصده الجواب عن منافاة ظاهر قول المصنف فافزع بضم الخ من كون الاعراب معنويا لا هو مذهب من كونه لفظيا (قوله لا منافاة بين جعل هذه الاشياء) يعني الضم وأخواته اعرابا كما هو مذهب المصنف لا كما هو مقتضى قوله اجعل اعرابا لان جعل الرفع والنصب اعرابا جار على المذهبين والخلاف انما يظهر في الضمة وأخواتها فاعلم انه افطى هي نفس الاعراب وعلى أنه معنوي علامات اعراب وقوله وجعلها علامات اعراب أى كما هو ظاهر قوله فافزع بضم الخ لان المتبادر منه أن الضم وأخواته علامات اعراب والمعنى فافزع معلما بضم الخ وان احتمل أن تكون الباء المنصوبة فتنفذ منافاة من أصلها كما مر وكلامه يقتضى أن القائل بان الاعراب لفظي يجوز جعل هذه الاشياء علامات من حيث خصوصها بمعنى أن وجودها علامة على وجود الاعراب من تعليم وجودها الكلي بوجود جزئيه ولا مانع من ذلك وان كان المشبه هو أن القائل بان الاعراب لفظي يقول مرفوع ورفعه كذا والقائل بانه معنوي يقول مرفوع وعلامة رفعه كذا * بقی شیء آخر وهو انه تقدم أن الضم وأخواته أنواع البناء فكيف جعلت اعرابا وعلامات اعراب ويمكن أن يقال في عبارة المصنف ومن غير مثل تعبيره مساحته والاصل فافزع بضمه وانصب بفتحه واجز بكسرة فتكون الضمة والفحة والكسرة مشتركة بين الاعراب والبناء وكذا السكون وقال شيخنا السيد البصر بون بطلقون القاب البناء على علامات الاعراب فاحفظه (قوله من الاعراب بالحركات والسكون) بيان لما وقوله مما سياتي بيان لغير (قوله فرع عماد كراخ) أى على طريق التوزيع فالواو والالف والنون فروع الضمة والالف والياء والكسرة وحذف النون فروع الفحة وهكذا وليس المعنى أن كل واحد من غير ما ذكر فروع عن كل واحد مما ذكر وليس هذا محل اعراب بل هو دخول على قول المصنف ينوب مناسبه له إلى به الشارح لانه المقابل مريح بالقوله سابقا والاصل في كل معرب أن يكون اعرابه إلى قوله رفعه بالضمة الخ وبتنوين بقول الشارح فرع عماد كراخ على هذا الوجه يسقط ما نقله البعض عن المهورق وسكت عليه من الاعتراض (قوله نحو جاحو بنى غر) بقصر جاحو لا ضم ورة بل الكثرة حيث حذف إحدى الهمزتين من كلمتين اذا اجتمعا وغر بفتح فكسر أو قبيلة من العرب (قوله والياء فيه نائبة عن الكسرة) لانه ملحق بجمع المذكر السالم (قوله وهى هذا الحذف) يعنى القياس من حذفه يحذفه اذا تبعه وهو مرفوع بالابتداء خبره الظرف قبله أو مجرور بدلا من اسم الإشارة ومتعلق الظرف محذوف أى واجر على هذا الحذف أو منصوب مفعولا محذوف أى احذف هذا الحذف (قوله والجمع على حده) أى حده المثنى وطريقه من الاعراب بالحروف واحد تبرز به عن جمع التفسير فان اعرابه بالحركات (قوله قيدا) أى اذا علمت ذلك فبدأ بالواو قاله شيخنا أى لعدم احتياجها إلى تقدير بخلاف الفاء القصيدة (قوله ولان اعرابه على الأصل الخ) أى لان الأصل في المعرب بالرفع وهو الحرف أن يكون رفعا بالواو ونصبه بالالف وجره بالياء ليجانس الفرع الأصل ويؤخذ من هذه العلة الثانية وجه تقديم ما ناب فيه حرف عن حركة على ما ناب فيه حركة عن حركة لانه لم يجز على الأصل ولان بعض الوجوه بخلاف ما ناب فيه حرف عن حركة فان بعضه جاء على الأصل في الاعراب بالرفع من كل وجه كالاسماء الستة وبعضه جاء على الأصل من بعض الوجوه كالمتنى والجمع على حده فان الاول جاء على الأصل في الجر والثاني جاء على الرفع والجر (قوله وارفعوا) المناسب للفاء لان هذا تفصيل لقوله وغير ما ذكر ينوب الخ والواو توهم أنه اجنبى منه (قوله نيابة عن الحركات الثلاث) مفعول مطلق محذوف أى تنوب هذه الحروف نيابة ولا يصح أن يكون مفعولا لاجله تنازعه العوامل الثلاثة لعدم صحة انفراد أحدها بالعمل فيه نظر إلى متعلقه أعنى قوله عن الحركات الثلاث الا أن تجعل ال للجنس (قوله ما من الاسماء) تنازعه العوامل الثلاثة فأعلمنا الأخير وأضمرنا فيما قبله ضميره وحذفناه لكونه فضلا ولا يجوز كون العامل غير الأخير لوجوب ابراز الضمير حيث شذفيا بعد وان كان فضيلة (قوله ذو) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمة مقدرة لان اعرابه بالحروف اذا كانت مستعملة في معناها وهى هذا المراد باللفظ (قوله ان صحبة أبانا) صحبة مفعول

وعلامات اعراب من حيث الخصوص (وغير ما ذكر) من الاعراب بالحركات والسكون مما سياتي فرع عماد كراخ (ينوب) عنه فينوب عن الضمة والواو والالف والنون وعن الفحة والالف والياء والكسرة وحذف النون وعن الكسرة الفحة والياء وعن السكون حذف الحرف فلما رفع أربع علامات وللنصب خمس علامات وللجر ثلاث علامات وللجزم علامتان فهذه أربع عشرة علامة منها أربعة أصول وعشرة فروع لها تنوب عنها فالاعراب بالرفع النائب (نحو جاحو بنى غر) فأخوفا على والواو فيه نائبة عن الضمة وبني مضاف اليه والياء فيه نائبة عن الكسرة وعلى هذا الحذف واعلم أن النائب في الاسم اما حرف واما حركة وفي الفعل اما حرف واما حذف فنيابة الحرف عن الحركة في الاسم تكون في ثلاثة مواضع الاسماء الستة والمثنى والجمع على حده فبدأ بالاسماء الستة لانها أسماء مفردة والمفرد سابق للمثنى والجمع ولان اعرابه على الأصل في الاعراب بالرفع من كل وجه فقال (وارفعوا) وانصب بالالف واجر

الظاهرة عليه وفيه حينئذ
عشر لغات نصفه وقصره
ونصفه فيه مثلث النفا
فهن والعاشره اتباع
قائه ايميه وفصحاهن فتح
قائه منقوصا و (أب)
و (أخ) و (حم كذاك)
مما اصف (وهن) وهي
كله يكئي بهاعن أسماء
الاجناس وقيل عما
يستعجذ كره وقيل عن
الفرج خاصة فهذه
الاسماء الستة تعرب
بالواو رفعاً وبالألف نصباً
وبالياء جراً وهذا
الاعراب متعين في الأول
منها وهو ذو ولهذا يدا به
وفي الثاني منها وهو والقم
في حاله عدم الميم ولهذا
ثني به وغير متعين في الثلاثة
التي تليها ما هي أب وأخ
وحم لكنه الاشهر
والاحسن فيها (والنقص
في هذا الأخير) وهو هن
(أحسن) من الاتمام وهو
الاعراب بالاحرف
الثلاثة ولذلك أخره
والنقص أن تحذف لامه
ويعرب بالحركات
الظاهرة على اليمين وهي
النون وفي الحديث من
تعزى بعزاء الجاهلية
فأعضوه بهن أي به ولا
تكنوا وقللة الاتمام في
هن أنكر القراء جوازه
وهو محجوج بحكاية
سبويه الاتمام عن

* ٨ - (صبان) - اول * العرب ومن حفظ حجة على من لم يحفظ (وفي أب وتال
أي ينقل النقص ومنه قوله بأبه اقتدى عدى الكرم * ومن يشابه أبه فما ظلم

[illegible]

الى ان وزنه فعل بضم الفاء واب واخ وحم وهن وزنها عند البصريين
فعل بالتخريك ولاعاتها وا واقت بدليل تنبيهها بالواو وذهب بعضهم الى ان لام حم ياء من الجنسية لان اعضاء المرأة مجمة ومنها وهو مردود بقولهم

أفعال وأما هن فاستدل
الشارح على أن أصله
التحرريك بقولهم هنة
وهنوت وقد استدل
بذلك بعض شراح
الحزولية واعترضه ابن
أثير بأن فحة النون في
هنة يحتمل أن تكون هاء
التأنيث وفي هنوت
لكنه مثل جففات فتخ
لأجل جمعها بالالف والتاء
وان كانت العين ساكنة
في الواحد وقد حكى
بعضهم في جمعه أهناه
فيه يستدل على أن وزنه
فعل بالتحرريك (وشرط
ذا الاعراب) بالأحرف
الثلاثة في الكلمات
الست (أن يصفن لا *
ليلا) مع ما هن عليه من
الأفراد والتكبير
(كأخوابيلك ذا اعتلا)
فكل واحد من هذه
الاسماء مفرد مكبر
مضاف وإضافته لغير
الماء وقد احتوت هذه
الأمثلة على أنواع غير
الياء فان غير الياء أما
ظاهر أو مضمرة والظاهر
أما معرفة أو نكرة
والاحتراز بالاضافة عما
اذالم تضاف فانها تكون
منقوصة معرفة بالحركات
الظاهرة فتح وجاء أب
ورأت أخا ومررت بحم
وكلمات فرد الاذ وفانها
ملازمة للاضافة واذا
أفرد فوك عوض من

ثم تارة عوض عن واوه الميم لانها من مخرجها وأخف من الياء وتارة لا فتقل حركة الاعراب الى الواو وفعل
بالكلمة ما تقدم (قوله لامه هاء) بدليل قولهم في الجمع أفواه وفي التصغير فويه (قوله بسماع قصرها) لأن
قصرها هو واجب فتح العين اذ لا مقتضى لقلب اللام ألف الا تحركها مع انفتاح ما قبلها (قوله يجمعها على
أفعال) أي لأن ما على فعل الصحيح العين الساكنة لا يجمع على أفعال بل على أفعل كما سيأتي في قول الناظم
* لفعل اسمها صغينا أفعل * لكن هذا لا ينض على الفراء الا في حم لا في أب وأخ لأن مذهبه أن ما على فعل
بالسكون وفاؤه هزة يجوز جمعها على أفعال وأفعول ومقادير كلام الشارح جواز جمع أخ على آخاء ووقوف شيخنا
في سماعه (قوله فيه يستدل) أي لا بما ذكره الشارح كما يفيد تقديم الجمول لما علمت من رده (قوله وشرط
ذا الاعراب بالأحرف الثلاثة) أخذه الشارح من كون المقام مقام الاعراب بالنائب ومن المثال ويكفي هذان
في صرف اسم الإشارة عن رجوعه الى أقرب مذكور فلا اعتراض على المصنف (قوله أن يصفن) أي ولو نية في
فانصبا كما في التسهيل وجمع الجوامع للسيوطي كقول الجحاج * خالط من سلمى خياشيم وفا * أي خياشيمها
وفانها قال في الهـ مع خص البصريون ذلك بالضرورة وجوزوا الأخفش والكوفيون وتابعهم ابن مالك في
الاختيار تحريكها على أنه حذف المضاف اليه ونوى ثبوته فابق المضاف على حاله ورأيت بخط الشنوافي عن
سهم أنه لا يقاس على ذلك عند المصنف أيضا غير فأن قو وفي وبقية الاسماء الستة وأورد عليه أن هذا
الاشتراط في ذور الفم بلامهم تحصيل الحاصل لانهم ملازمان للاضافة وأحسب بان الشرط ينصرف الى ما هو
محتاج اليه بدلالة العقل والمحتاج اليه ههنا هو ما عداها فقول الشارح في الكلمات الست فيه ما فيه ولا يرد
على اشتراط الاضافة لا بالاك لأنه مضاف الى الضمير واللام مقحمة على مذهب الجمهور فالشرط موجود فيه في
الحقيقة نعم الجواز ما بعد اللام بها لا بالمضاف كما قاله في المتن وعلمه بان اللام أقرب بيان الجواز لا بملق فيكون
مستثنى من عمل المضاف في المضاف اليه فان قلت لو كان مضافا الى الضمير كان معرفة فيجب الرفع وتكرار لا كما
سيأتي في باب لا النافية للجنس قلت تركوا الرفع والتكرار نظر الى عدم الاضافة بحسب الظاهر والحاصل أنا
راعي الحقيقة تارة فاعر بنا ما بعد لا بالحرف والظاهر تارة فأعلمنا لافيه ولم نكرها * أقول بقي أن يقال لم أعربنا
لا بأبالي بالحرف مع اضافته في الحقيقة للياء وعدم اضافته أصلا في الظاهر والقاطع للاشكال من أصله ما ذكره
بعضهم من حمل ما ذكر على لغة القصر وانما ترك التنوين للياء وسيأتي بسط ذلك في باب لا (قوله لا للياء)
معطوف على متعلق بصفن المحذوف والتقدير أن يصفن لا ي اسم لا للياء ولم يقيدها بسماء المتكلم لان الاضافة
لا تكون لياء المخاطبة أصلا لا اختصاصا بالالفعل (قوله مع ما هن عليه الخ) إشارة الى دفع اعتراض على
المصنف في سكوتة عن الشرطين المذكورين وحاصل الدفع أنه استغنى عن النصريح به ما يكونه ذكرها
كذلك (قوله ذا اعتلا) حال من المضاف لامن المضاف اليه لعدم شرطه والاعتلاء العلو (قوله أنواع غير الياء)
أي أنواع المضاف اليه المغاير للياء (قوله عما اذالم تضاف) أي تلك الاسماء أي القابل منها لعدم الاضافة فلا
يرد أن ذو والفم بلامهم ملازمان للاضافة (قوله فانها تكون منقوصة معرفة بالحركات الظاهرة) يظهر لي أنه
ليس بقديم بالنسبة الى أب وأخ وحم لا طلاقهم جواز قصرها مثلا ففطن ولا يرد عليه قوله
* خانظمن سلمى خياشيم وفا * لان لفظ المضاف اليه منوى الثبوت فهو كالمذكور صراحة أي خياشيمها وفاها
ولا يرد عليه أيضا أن من لغات الفم الفمى كالفى وهو مقصور معرب بالحركات المقصورة مع الاضافة وعدمها
لان الكلام ليس في الفم بالميم بل ليس في ذى والفم مطلقا لما ذكرناه عند قول المصنف أن يصفن وما ذكرناه
عند قول الشارح عما اذالم تضاف فافهم (قوله عوض من عينه وهى الواو ميم) وجه التعويض أن الاضافة اذا
زالت بأبى التنوين فيدخل على واوهى ساكنة فتحذف للساكنين فعوضوا الميم عنها التبقى وعند الاضافة
لا يحتاج الى الميم لامن من ذلك لفقد التنوين أفاده الدماميني وتقدم وجه ايشار الميم دون غيرها (قوله وقد
ثبت) أي على قلة اجراء الحال الاضافة مجرى حال عدمها (قوله يصح) أي الحوت المذكور قبل وجهه وفي البحر
فيه حاله (قوله الخلف فم الصائم) بضم الخاء وقد تفتح لكن الفتح لغة شاذة كما في تحفة ابن حجر بل قيل خطأ

عينه وهى الواو ميم وقد تثبت الميم مع الاضافة كقوله يصبح ظمآن وفي البحر فقه ولا يختص بالضرورة خلافا لابي على لقوله صلى الله عليه
وسلم خلف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك والاحتراز بقوله لا للياء عما اذا اضيفت للياء

فانها تعرب بحركات مقدرة كسائر الاسماء المضافة للماء وكلها انضاف للماء الاذوق فانها لا تنضاف لاسم جنس ظاهر غير مضافة
وما خالف ذلك فهو وناذر ويكونها مفردة عما اذا كانت مثناة او مجموعة جمع سلامة فانها تعرب اعرابها وان جمعت جمع تكسيرا عربت
بالحركات الظاهرة ويكونها مكبرة عما اذا صغرت ٦٠ فانها تعرب ايضا بالحركات الظاهرة ولا واعلم ان ما ذكره الناظم من ان اعراب

هذه الاسماء بالاحرف
هو مذهب طائفة من
النحويين منهم الزجاجي
وقطرب والزابدي من
المصريين وهشام من
الكوفيين في أحد قوليه
قال في شرح التسهيل
وهذا أسهل المذاهب
وأبعدها عن التشكك
ومذهب سيبويه والفارسي
وجهور البصريين أنها
معربة بحركات مقدرة
على الحروف وأتبع فيها
ما قبل الآخر لا آخر فاذا
قلت قام أبوزيد فأصله
أبوزيد ثم أتت حركة
الباء لحركة الواو فصارت أبوزيد
فأصله فاستثقلت الضمة
على الواو وحذفت واذا
قلت رأيت أبازيد فأصله
أبوزيد فقبل تحركت
الواو وانفتحت ما قبلها فقلت
ألفا وقبل ذهبت حركة
الماء ثم حركات اتباعا
لحركة الواو ثم انقلبت الواو
ألفا قبل وهذا أولى
ليتوافق النصب مع الرفع
والجس في الاتباع واذا
قلت مررت بأبي زيد
فأصله بأبوزيد فأتت
حركة الباء لحركة الواو
فصار بأبوزيد فاستثقلت
الكسرة على الواو وحذفت
كما حذفت الضمة ثم

أى تغير رائحته بعد الزوال ومعنى أطيبيته عند الله أحقيته فمناء الله على صاحبه ورضاه به ولا تختص أطيبيته
بيوم القيامة على المعتمد وذكره في رواية مسلم لم لكونه وقت الجزاء (قوله فانها تعرب بحركات مقدرة) أى
على ما قبل بقاء المتكلم منع من ظهورها كسرة المناسبة في أبى وأخى وحى وهى بالرد لا لامتثالها المحذوفة كما هو
الشائع أو منع من ظهورها ساكون ما قبل الماء لا لدغام في الأربعة برز لا مانتها وقلها بقاء وادغامها في بقاء المتكلم
وفي فيجب قلب عين في بقاء وادغامها في بقاء المتكلم معربا بحركات مقدرة على ما قبل بقاء المتكلم منع من ظهورها
ساكونه لا لدغام كما صرح به الرضى (قوله لاسم جنس ظاهر) أراد باسم الجنس ما وضع للمعنى كلى معروفا أو
منكرا أو أراد بالصفة المشتقة للدلالة على معنى وذات لا المعنى القائم بالموصوف وخرج بقوله اسم جنس العلم
والجمله فلا يقال أنت ذو محمد أو ذو تقوم وبقوله ظاهر الضمير الرجوع الى بعض الأجفاس فلا يقال الفضل ذو
أنت وبقوله غير صفة الصفة فلا يقال أنت ذو فاضل هكذا ينبغي تقرير عبارة الشارح ووجه ما ذكره الشارح
من الحصر أن ذو وصلة للموصوف والضمير والعلم لا يوصف بهما والمشتق غنى عنها الصلاحية بنفسه لا بوصف
وكذا الجملة (قوله وما خالف ذلك فهو وناذر) كاضافته الى العلم في نحو أنا الله ذو بكة وإلى الجملة في نحو اذهب
بذى تسلم أى اذهب في وقت صاحب سلامة وفى نكت السيوطى أن اضافته الى العلم قليلة وإلى الجملة شاذة وفى
يس أنه أضيف الى الضمير شذوذا (قوله أو مجموعة جمع سلامة) أى بالواو والنون أو بالياء والنون أن أريد بها
من يعقل أو بالالف والتاء أن أريد بها ما لا يعقل كأن يقال ابواب وأخوات وقد سمع جمع أب وأخ وذى جمع
مذكر سالم قبل وهن وحم وفم بلاميم أيضا (قوله وأبعدها عن التشكك) بخلاف مذهب سيبويه فان فيه تكلف
حركات مقدرة مع الاستغناء عنها بنفس الحروف لحصول فائدة الاعراب بها وهى بيان مقتضى العامل ولا
محدور فى جعل الاعراب حرفا من نفس الكلمة اذا صلح له كما جعلوه فى المثنى والمجموع على حده من نفسها
(قوله وأتبع فيها ما قبل الآخر لا آخر) ان قلت لم أتبعوا فى هذه الاسماء دون نظائرها من الاسماء المعتلة نحو
عصاك ورحاك قلت الفرق أن للاتباع فى هذه الاسماء فائدة وهى الاشعار بان ما قبل الآخر كان فى غير حالة
الاضافة حرف اعراب نحو ان له أباشيخا كبيرا فقد سرق أخ له بخلاف النظائر ومن المقرر أن الشئ اذا لزم
شئ آمن باب أجرى جميع الباب على وتيرة فلا يرد فوك وذومال (قوله ثم انقلبت الواو ألفا) أى التحرك بها
وانفتاح ما قبلها (قوله وهذا أولى) أورد عليه أن حركة الماء على هذا عارضة لا لا تتبع فلا تصلح موجبا لقلب
الواو المتحركة ألفا لما سبى أنى فى محله من أنه يشترط أصالة الفتح واجب بأن حركتها فى الحقيقة غير عارضة
والحكم بهذا بحركته الأصلية والاتباع بحركة أخرى لا لا تتبع أمر تقديري ارتكبهناه اجراء للباب على وتيرة
واحدة وعلى تسليم عروضها فى الحقيقة يقال لما حلت محل الأصلية ونابت عنها واتحدت معها نوعا أعطيت
حكمها أفاده الدمامينى (قوله وذكر فى التسهيل أن هذا المذهب أصح) أى لأن الأصل فى الاعراب أن يكون
بالحركات الظاهرة أو مقدرة فى أمكن تقديرها لم يعدل عنه ولا يمكن تمشية كلام المصنف هنا عليه لأنه فى
الاعراب بالانابة كما قال سابقا وغير ما ذكر ينبو الخ (قوله من جملة عشرة مذاهب) بل من جملة اثني
عشر مذهباً سابقا السيوطى فى هجاء الهوامع فراجع (قوله انما عربت هذه الاسماء بالاحرف) الاولى
والمناسبة لقوله فى السؤال الثانى وانما اختبرت هذه الاسماء أن يقول هذا انما عربت بعض المفردات
بالاحرف الخ ثم يقول وكان ذلك البعض الاسماء الستة لانها تشبه المثنى الخ وتصحح كلام الشارح أن يقال
المنظور إليه فى السؤال الاول جهة عموم الاسماء الستة وهى كونها بعضا من الاسماء المفردة لاجهة
خصوصها وهى كونها هذه الاسماء أشخاصا (قوله للفرق بينهما الخ) ولم يعكس ليكون الأصل للأصل

والفرع
قلت الواو ياء الساكنة بعد كسرة كما فى نحو ميزان وذكر
فى التسهيل أن هذا المذهب أصح وهذا المذهبان من جملة عشرة مذاهب فى اعراب هذه الاسماء وهما أقواها وتنبه انما عربت
هذه الاسماء بالاحرف قوطئة لاعراب المثنى والمجموع على حده بها وذلك انهم أرادوا أن يعربوا المثنى والمجموع بالاحرف للفرق بينهما وبين
المفرد فاعربوا بعض المفردات بها لئلا يسها الطبع فاذا انتقل الاعراب بها الى المثنى والمجموع لم يفرق بينهما لسانى الالفه وانما اختبرت هذه

والفرع للفرع (قوله وكذا المواق) فالحكم لكونه اقارب الزوج أو الزوجة يستلزم واحدا منهما وذو لكونه
 بمعنى صاحب يستلزم محو أو الفهم يستلزم صاحبه وكذا المن (قوله ارفع المثنى) سيأتي شروط المثنى (قوله
 والمثنى) أى اصطلاحا ما لفة فهو والمعطوف كثيرا (قوله اسم) أى معرب بدليل أن الكلام فى المعرب فلا يرد
 على التعريف انما (قوله ناب عن اثنين) أى اسمين اثنين أعظم من أن يكونا مذكرا أو مؤنثين مفردين
 كالزبدى أو جى تكسيرا كالجماين أو اسمى جمع كالركبىين أو اسمى جنس كالغنمين والمراد ناب عنهم مافى
 الحالة الزاهية لان معنى الفعل غير معتبر فى التعريف فلا يرد أن التعريف غير مانع لدخول المثنى المسمى به
 والمراد النيابة عنهم بطريق الوضع فلا يرد أن التعريف غير جامع لخروج نحو ثمار جمع البصر كرتين مما
 استعمل فى الكثرة لان نيابته عن أكثر من اثنين ليست بطريق الوضع على أن منهم من جعله ملحقا بالمثنى
 لا مثنى حقيقة (قوله فى الوزن والحروف) لم يقل والمعنى مراعاة المذهب الناظم الذى يجوز تثنية المشترك مراد
 بهامعنيهما المتخالفان وجهه كذلك عند أمن اللبس بتثنيته مراد بهما فردان لاحد معنييه نحو عندى عيمان
 منقودة ومورودة وبجمعه كذلك ويجوز تثنية اللفظ مراد بهما حقيقة ومجازه وجهه كذلك عند ذلك معللا
 ذلك بان الاصل فى التثنية والجمع العطف وهو فى المتفقة والمختلفين جائز بالاتفاق والعدول عنه اختصار
 فاذا جاز فى أحدهما فليجوز فى الآخر قياسا قال فى شرح الجامع وبمضمون بنى المسئلة على جواز استعمال المشترك
 فى معنييه أى واللفظ فى حقيقة ومجازه فان قلنا به جاز والأفلا اه وهو ظاهر (قوله بزيادة) الباء سببية
 متعلقة بناب (قوله أغنت عن العاطف والمعطوف) فلا يقال جاز يدوز يد مثلا فى غير ضرورة أو شدوذ
 لان كنهه كنهه تدكير نحو أعطيتك مائة ومائة وكفصل ظاهر نحو جاء رجل طويل ورجل قصير أو مقدر
 نحو قول الحجاج ان الله محمد ومحمد فى يوم أى محمد ابني ومحمد أخى وأل فى العاطف للمعهود والمعهود الوالو خاصة وفى
 كتاب العسكري لا يجوز فى قام زيد فى قام زيدان بخلاف قام زيدوز يد قال ولهذا لا يجوز قام زيد فى زيد
 النظر بيقان لان النعت كالمفعول فى كمال لا يجتمع المنهوتان فى لفظ واحد كذلك نهتاها كذا فى الدمامين
 وعلى هذا لا يجوز بالطريق الأولى جاز يدفعم والظرفان وعندي أنه يجوز جاز يدوز يد النظر بيقان
 وجاء زيد دفعم والظرفان لان تنفاه اللبس المانع من جواز جاء زيدان فى جاز يدوز يد أو وقع مروولاه
 يغتفر فى التابع ما لا يغتفر فى المتبوع فعليك بالانصاف وأل فى المعطوف أيضا للمعهود والمعهود والمعطوف من
 لفظ المثنى فلا يرد أن التعريف يدخل فيه اثنتان لنيابته عن رجل ورجل واثنتان لنيابته عن امرأة وامرأة
 لان المعطوف ليس من لفظ المثنى (قوله فامم ناب عن اثنين يشمل الخ) يتبادر من هذا معسكوتة عن اخراج
 قوله ناب عن اثنين لادل على أقل من اثنين كرجلان أى ماش ولادل على أكثر كصنوان جمع صنو ولما
 أعرب كالمثنى والمراد به مفرد اسم جنس ككلمتى الحداد أو ع لم كالحجرين لكان وجهه اتفاقا فى الوزن قيلا
 أول أنه جعل مجموع قوله اسم ناب عن اثنين جنسا وهو خلاف المألوف والموافق للمألوف جعل اسم جنسا وناب
 عن اثنين فصلا أول محرجا لاسم (قوله كالأقمرين) للشمس والقمر تملأ لئلا ذكر ولم يغلبوا المؤنث الا فى
 مسائلتين قولهم ضبعان بضبع فضم فى تثنية ضبع للمؤنث وضبعان بكسر فسكون لئلا ذكر ونحو قولك كتبت
 لثلاث بين يوم وليلة وضابطه أن يكون معك عدد مبرز عن كرمؤنث كلاهما مما لا يعقل وفصله لامن العدد
 بين كذا فى المثنى قال الدمامين ومن أمثلة المسئلة الثانية اشترى ثوبين عشرتين عشرتين وناقته ثم قال ووقع تغليب
 المؤنث فى غير تملك المسئلتين فى التنزيل والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة
 أشهر وعشرا والمزاد عشرة أيام بلياليهن لكن أثبت العدة لتغليب الإلالي وقوله تعالى ان ليشتم الا بوابعد
 قوله ان ليشتم الا عشرة أشهر فربان المرادنا عشرة الايام فأنث تغليب الإلالي وزعم زاعم أنه عليه الصلاة والسلام
 غلب المؤنث فى قوله حبب الى من دنياكم ثلاث النساء والطيب وجعلت قرعة عيني فى الصلاة اهتماما بالنساء
 وهذا الحديث رواه النسائي عن أنس وليس فيه ذكر الثلاث ولا أعلم ثابتة من طريق صحيح اه أقول عد
 فى آخر المثنى من أمثلة التغليب قولهم المروتين فى الصفا والمروءة وهذا من تغليب المؤنث فائدة كذا فى
 ذكر القمرين قول القائل رأيت قر السماء فاذا كرتنى * ليالى وصلها بالرقعتين

الاسماء لانها تشبه المثنى فى
 لفظا ومعنى أما لفظا
 لانها لا تستعمل كذلك
 الامضافة والمضاف مع
 المضاف اليه اثنان وأما
 معنى فلا يستلزم كل
 واحد منها آخر فلا ب
 يستلزم اثنان والاخ يستلزم
 أحدا وكذا المواق وانما
 اختيرت هذه لأحرف لما
 بينها وبين الحركات
 الثلاث من المناسبة
 الظاهرة (بالألف ارفع
 المثنى) نيابة عن الضمة
 والمثنى اسم ناب عن
 اثنين اتفاقا فى الوزن
 والحروف بزيادة أغنت
 عن العاطف والمعطوف
 فامم ناب عن اثنين
 يشمل المثنى الحقيقى
 كالزبدى وغسيرة
 كالقمرين واثنين واثنين
 وكلا وكلا واثنين
 الموضوعات للاثنتين

الله على اذننا
 زيادة بين
 الله

كلا ناناظره قراولكن * رأيت بعينها ورأت بعيني

قال الدماميني هذا من المبالغة حيث ادعى أن القمر الحقيقي هو وجهها وأن قرا السماء قرحا جزا لمساهمة
وجهها وقوله رأيت بعينها ورأت بعيني يرشد إليه أنه أي لأن معنى رأيت بعينها الخ أني رأيت القمر الحقيقي
وهي رأيت القمر المجازي لأني رأيت وجهها وهو القمر الحقيقي وهي رأيت قرا السماء وهو القمر المجازي
قال الصلاح الصفدي وهذا أحسن ما يقال في معنى البيتين وذهب بعضهم إلى أن نحو القمرين منثني حقيقة
وأن التثنية إنما حصلت بعد تسمية المذهب عليه باسم المذهب مجازا وهو منثني على جواز تنقيح اللفظ مراد بها
حقيقته ومجازه (قوله كزوج وشفع) فيه أنهم لم يوضعوا لاثنتين خاصة بل لأعم من اثنتين وهو ما انقسم
عنه سابون ومثلهما زكا يقال خسا أوز كأي فردا أوزوجا قاله الروداني (قوله نخرج بالقييد الأول نحو
العمرين) يصح ضبطه بالفتح فلا سكون تغليبا للاخف وبالضم فالفتح إشارة إلى قوله صلى الله عليه وسلم
اللهم أعز الإسلام بأحب العمرين إليك يعني عمر بن الخطاب وعمر بن هشام الذي هو أبو جهل تغليبا
للاشرف الذي سبق له السعادة فيكون في الحديث رمز إلى أنه الذي يسلم قال الدماميني يغلب الأخف
لفظا ما لم يكن غير الأخف مذكرا أقول أو اقتضى تغليبه سبب غير التذكير كما قررناه في العمرين بالضم
فالفتح وما نقلناه عن الدماميني فله الشئ عن التثنية لأنني ثم نقل الدماميني عن ابن الحاجب أن شرط
التغليب تغليب الأدنى على الأعلى وضعه وعن غيره أن شرطه تغليب الأعلى على الأدنى وضعه (قوله
وبالثاني نحو العمرين) كان الأولى أن يقول نحو الزيد بن زيد وعمر ولأن المثال الذي ذكره خارج بالقييد
الأول لاختلاف الوزن أيضا فيه (قوله وبالثالث كلا وكلتا الخ) قال شيخنا أي خرج بالثالث ما لا زيادة فيه
أغنت عن العاطف والمعطوف بأن لا يكون فيه زيادة أصلا أو يكون فيه زيادة لا تغني عن العاطف والمعطوف
بأن لا يكون له مفرد من لفظه أه فالأول نحو كلا وزوج وشفع والثاني نحو كلتا واثنان واثنان اذ لم يسمع
كلت واثنان واثنان وثنت ومن هذا يعلم أنه كان ينبغي للشارح ذكر زوج وشفع مع اللفاظ الخمسة ونحو وجهها
أيضا بالقييد الثالث لأن يقال تركها للمقايسة وأنه كان ينبغي له تعليل خروج كلا بعدم الزيادة فيها أصلا
لعدم سماع مفرد لها لايها ما أن فيها زيادة لا تغني عن العاطف والمعطوف لعدم سماع مفرد لها
فتأمل واعلم أن إخراج زوج وشفع بالقييد الثالث إنما هو على التنزل مع الشارح في دخول شفع وزوج في
قولنا اسم ناب عن اثنتين وتقدم ما فيه فائدة قال في التصريح بشرط في كل ما يشئ عندنا أكثر من
ثمانية شروط * أحدها الأفراد لا يشئ المثنى ولا الجمع على حده ولا الجمع الذي لا نظير له في الأحاد
ولاجتماع المؤنث السالم وأن ثني غير ذلك من جمع التكسير واسم الجمع واسم الجنس كما مر * الثاني الأعراب
فلا يشئ المثنى وأماذان وتان واللدان واللدان فصيغ موضوعه للثنتين وليس من المثنى حقيقة على الأصح
عند جمهور البصريين وأما قولهم مئان ومئين فليست الزيادة فيهما لالتثنية بل للحكاية بدليل حذفها وصلا
ولا يرد نحو باز يدان ولا رجليان لأن البناء وارد على المثنى فلهما من بناء التثنية لأن ثنية المثنى * الثالث
عدم التركيب فلا يشئ المركب تركيبا سادسا ناديا باتفاق ولا من جبا على الأصح فإن أراد الدلالة على اثنتين أو
اثنتين مما معنى بهما أضيف إليهما ذوا أو ذواتا ونحو زون ثنية المزجي قال بعضهم يقال معديكر بان وسهمويهان
وقال بعضهم يحذف عجزا المختوم بويه ويثنى صدره فيقال سيمان وأما العلم الإضافي فإثني جزؤه الأول
على الصحيح وانظر حكم المركب التقييدي العلم * الرابع التثنية كبر فلا يشئ العلم باقيا على علميته بل ينكر ثم
يشئ مقرر وبالأول أو ما يفيد فائدتها ليكون كالعرض من العلمية فيقال جاء الزيدان وباز يدان مثلا ولهذا
لا تشئ كنيات الأعلام كفلان وفلانة لأنها لا تقبل التثنية * الخامس اتفاق اللفظ وأما نحو الابوين للاب
والأم فتغليب وتقدم بيانه * السادس اتفاق المعنى فلا يشئ اللفظ مراد به حقيقة ومجازه أو مراد به معناه
المختلفان المشترك هو بينهما عند الجمهور وأما قولهم اقلما أحد اللسانين نشاذ أو رد عليهم جواز ثنية
العلم اذ نسبة العلم المشترك إلى مسمياته كنسبة المشترك إلى مسمياته وأجاب ابن الحاجب بوجهين أقواهما أنه
لا يلزم من جواز ثنية العلم المشترك جواز ثنية المشترك لأن ثنية المشترك باعتبار معنيته تلتبس بثنيته باعتبار

كزوج وشفع نخرج
بالقييد الأول نحو العمرين
في عمر وعمر وبالثاني نحو
العمرين في أبي بكر وعمر
وبالثالث كلا وكلتا واثنان
واثنان وثنتان إذ لم يسمع
كل ولا كلت ولاثن ولا
اثنته ولا ثنت وأما قوله

* في كملت رحليم اسلاحي واحدة * فانما اراد كلنا حذف الالف للضرورة فهذه المخرجات ملحقات بالمشي في اعرابه وليست منه (وكلا اذا بضمهم مضافا وصل) الالف للاطلاق أي وارفعا بالالف كلا اذا وصل بضمهم حال ٦٣ كونه مضافا الى ذلك المضمير جملا على المثني الحقيقي و (كلنا كذلك) أي كذلك في ذلك تقول

خامني الى حبلان كلاهما والمرأتان كلتاها فان اضيفنا الى ظاهر اعرابا بحركات مقدرة على الالف رفعوا ونسبوا وجرأ وبضمهم يعربهم اعراب المشي في هذه الحالة أيضا وبضمهم يعربهم اعراب المقصود مطلقا ومنه قوله نعم الفتي عمدت اليه مطبقي في حين جد بنا المسير كلانا تنبيهه كلا وكلنا ايمان ملازمان للاضافة ولفظهما مفرد ومعناها مشي ولذلك اجيز في ضميرها اعتبار المعنى فيشني واعتبار اللفظ فيفرد وقد اجتمع في قوله كلاهما حين جد الجري بينهما قد أفلما وكلا أنفسهما رابي الآن اعتبر رابي اللفظ أكثر وبه جاء القرآن قال تعالى كلنا الجنين أتت أكلها ولم يقل أتت أفلما كان كلا وكلنا حظ من الافراد وحظ من التثنية اجريا في اعرابها مجرى المفرد تارة ومجرى المشي تارة وخص اجراءها مجرى المشي بحالة الاضافة الى المضمير لان الاعراب

فردى أحدهم فنيه وهذا مفقود في تثنية العلم اذ ليس شيء من معانيه جنسا وقد دمر ان المصنف يشترط أمن اللبس فلا يراد عليه ما ذكر * السابع أن لا يستغنى عن تثنية تثنية غيره نحو سواء فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية بي فقالوا سياتي لاسوا أن أي قياسا فلا ينافي أنه شذسوا آن وبعض فانهم استغنوا عن تثنيته بتثنية جزء أو ملحق بالمشي نحو أجمع وجمعاء فانهم استغنوا عن تثنيته ما بكلا وكلنا أو بغير ذلك نحو ثلاثة وأربعة فانهم استغنوا عن تثنيته ما بستة وسمانية * الثامن أن يكون له ثاني في الوجود فلا يشي الشمس والقمر وأما قولهم القمران فتعليب وقد مر بيانه اه مع زيادة من الجمع وغيره ويظهر أن المركب التقيدي العلم كالمزجي وزاد بعضهم كالسيوطي في الجمع أن يكون لتثنيته فائدة فلا يشي كل واحد وعرب وديار لأفاداة الجميع العموم وورد يادته بأنه يعني عنه الاتفاق في المعنى غير ظاهر وأن لا يشبه الفعل فلا يشي أفضل من ورد بعضهم زيادة هذان مانع التثنية في أفضل من عرض من التركيب أي مع من فلا يشبه اذهو في حد ذاته يصح أن يشي (قوله سلاحي) هي بضم السين المهملة وتخفيف اللام وفتح الميم العظم بين المفصلين من مفصل أصابع اليد أو رجل قاله العيني (قوله وكلا) هذا مروي في ذكر بعض ما جعل على المثني والالف كلا قبل بدل عن واو وقيل عن باء والالف كالتأنيث والتاء بدل عن واو وقيل عن باء وقيل الالف أصلية لام الكلمة والتاء زائدة للحاق وقيل للتأنيث فان قلت اذا كانت ألف كلا أصلية والالف كالتأنيث أو أصلية فالالف في ما غير محتملة لعمال فكيف تكون اعرابا اجيب بأن الاعراب قد يكون حرفان نفس الكلمة كما في الاسماء الستة والمثني والجمع على حده لكن ذلك الحرف قبل دخول العامل ليس اعرابا بل هو دال على التثنية أو الجمع أو غير دال على شيء كما في الاسماء الستة ويعد دخوله اعراب فقد تغير الآخر بدخول العامل عما كان عليه قبل دخوله تغير صفة فقد بر (قوله بضمهم) متعلق بوصول مقدرة لدلالة وصل المذكورة لان أداة الشرط لا يليها الا أفضل ظاهر أو مقدر كذا قيل وفيه ما مر وقوله مضافا حال من الضمير المستتر في وصل العائد الى كلام مؤسسة احترز به عما اذا اتصلت بالضمير غير مضافا اليه نحو زيد وعمر وهما كلا الرجلين لان الاتصال يشمل القلي والبعدي فعلم ما في كلام شيخنا (قوله أي وارفعا الخ) أشار الى أن كلاما معطوف على المثني وأن مضافا حال من نائب فاعل وصل وأن متعلق مضافا محذوف لدلالة الكلام عليه (قوله كذلك) مبتدأ وخبر هذا هو الظاهر (قوله في هذه الحالة) أي حالة الاضافة الى ظاهر (قوله مطلقا) أي سواء أضيفا الى مضمير أو ظاهر (قوله عمدت) أي قصدت وبانه ضرب كإي المختار والاسناد في جد بنا المسير مجاز على والاصل جدنا في المسير (قوله ملازمان للاضافة) أي الى المعرف الذي يدل على اثنين بلافترق ولو كان بحسب اللفظ مفردا أو جمعا كما سيأتي في الاضافة (قوله كلاهما) أي الفرسين وقوله جد الجري مجاز على والاصل جد في الجري وقوله قد أفلما أي كفا عن الجري وقوله رابي أي منتفخ والشاهد في أفلما ورابي (قوله وبه جاء القرآن) أي نصا أو ما اعتبار المعنى فلم يجيء في نفسه نصا لان الضمير في قوله تعالى وجرنا خلاهما نهر الا يتعين رجوعه الى كلنا الجنين أنت أكلها بل يحتمل رجوعه الى الجنيتين وأن كان رجوع الضمير الى المضاف أكثر من رجوعه الى المضاف اليه ولهذا مشي في شرح الجامع على رجوع الضمير الى كلنا قال الدماميني ويتعين الافراد مراعاة لفظ في نحو كلانا غني عن أخيه وضابطه أن ينسب الى كل منهم ما حكم الآخر بالنسبة اليه لا بالنسبة الى ثالث اذا مراد كل واحد منا غني عن أخيه قال في المعنى وقد سئل قديما عن قول القائل زيد وعمر وكلاهما قائم وكلاهما قائمان أيهما الصواب فكتب ان قدر كلاهما توكيدا قيل قائمان لانه خبر عن زيد وعمر وان قدر مبتدأ فالوجهان والمختار الافراد وعلى هذا فاذا قيل ان زيدا وعمران قيل كلهم ما قيل قائمان أو كلاهما فالوجهان اه (قوله اثنين واثنان) نحو اضافة فيهما الى ما يدل على اثنين لكن لا بد أن يكون الاثنين الواقع عليهما المضاف غير الاثنين الواقع عليهما المضاف اليه لئلا يلزم اضافة الشيء الى نفسه لا يفرق في ذلك بين الظاهر والضمير على المرضي عندى ويؤيده تصريح بعضهم كإي

بالجر وف فرع الاعراب بالحركات والاضافة الى المضمير فرع الاضافة الى الظاهر لان الظاهر اصل المضمير فجعل الفرع مع الفرع والاصل مع الاصل مراعاة للمناسبة (اثنان واثنان) بالمثلثة

(بحر بيان) مطلقا
غير فاعل بالالف ومثله
اثنين ثنيتان في لغة تميم
(وتخلف الياء في هذه
الالفاظ جميعها) أي
المثنى وما ألحق به (الالف
بحر انصباء) بدفع قد
ألف (الياء فاعل تخلف
قصره للضرورة والالف
مفعول به بحر انصباء
نصب على الحال من
المجرور بسفي أي
مجرورة ومنصوبة
وسبب فتح ما قبل الياء
الاشارة بانها تخلف عن
الالف والالف لا يكون
ما قبلها الا مفتوحا وحاصل
ما قاله أن المثنى وما ألحق
به يرفع بالالف وبحر
ونصب بالياء المفتوح
ما قبلها في تنبيهان
الاول في المثنى وما ألحق
به لغة أخرى وهي لزوم
الالف رفعها ونصبها وجرها
وهي لغة بني الحارث بن
كعب وقبائل أخرى
وأكثرها المبرد وهو
محجوج بنقل الأئمة قال
الشاعر فاطرق اطراق
الشجاع ولورأى مساعا
لناباه الشجاع لصهما
وجعل منه أن هـ ذان
لساحران ولا وتران في
أيلة الثاني لوسى بالمثنى
ففي اعرابه وجهان
أحدهما اعرابه قبل
التسمية والثاني يجعل
كـ مران فيلزم الالف
ويمنع الصرف وقيدته في

الرواقي يجوز اثنا كما إذا ريد الاثنان أمران غير المخاطبين مضافان اليهما كـ مدين لهما وأما ما نقله في
التصريح عن الموضوع في شرح المجعة وتبعه البعض من امتناع إضافة ثنتين واثنين إلى ضمير تثنية لانها
إضافة الشيء إلى نفسه فغير ظاهري على إطلاقه (قوله من اسماء التثنية) أي من الاسماء الدالة وضعا على اثنين
(قوله كابنين وابنتين الخ) قال بعضهم لم يترك له أن يقول مثل المثنى أي عثاين منه وأقام ذلك مقام قوله
كالمثنى وقال آخر كان يمكنه أن يقول مثل المثنى فيه بحر بيان أي في الرفع بالالف أفاده في النسك (قوله
مطلقا) أي سواء أفردا كقوله تعالى حين الوصية اثنتان أي شهادة اثنتين ليسمع الاخبار به عن شهادة بينكم
أور كاخوفا نفجرت منه اثنتا عشرة عينا أو أضيفا نحو اثنا كم واثننا كم (قوله وتخلف الياء) أي تقوم مقامها
في بيان مقتضى العامل لافي النوع الخاص بالالف وهو الرفع والمراد الخلف ولو تقدرا أي تدخل نحو ليلك
مما لم يستعمل مرفوعا (قوله في هذه الالفاظ جميعها) جعل الشارح جميعها تاء كيد المحذوف وهو ممنوع عند
غير الخليل إلا أن يقال هو وحل معنى لأجل اعراب (قوله بعد فتح قد ألف) ذكره وان كان يؤخذ الفتح
من السكوت على ما قبل الالف الذي هو مفتوح لان التصريح أقوى في البيان ولا فائدة علة فتح ما قبل باء
المثنى وهي الفة الفتح مع الالف كما في نكت السيوطي فقوله قد ألف في معنى التعليل (قوله للضرورة)
فيه أن قصر ذي الالف من اسماء حروف التهيى لغة للضرورة إلا أن يقال المراد أن القصر هنا متعين للضرورة
الوزن (قوله نصب على الحال) فيه أن مجيء المصدر حالا وان كان كثيرا مقصورا على السماع فالأولى كونه
منصوبا على الظرفية بمقدور مضاف حذف وأقيم المضاف إليه مقامه والأصل وقت جرو نصب كما في آتيل
طلوع الشمس (قوله أي مجرورة ومنصوبة) لم يقل أي مجرورة ومنصوبة مع أن المجرور بفي وهو لفظ جميع
مذكر لان الغالب مراعاة ما أضيف إليه كل وجميع المجردا كتساب التأنيت من المضاف إليه وان اقتضاه
كلام شيخنا وبعض (قوله وسبب فتح) أي ابقاء فتح والسبب الذي ذكره غير السبب المستفاد من كلام
المصنف كما مر (قوله تخلف عن الالف) إنما كانت الالف أصلا لان الرفع أول أحوال الاعراب ومثلها
الواو في الجمع (قوله والالف لا يكون ما قبلها الا مفتوحا) في معنى التعليل للاشارة (قوله لزوم الالف) أي
والاعراب بحركات مقدرة عليها كالمقصود وبعض من يلزمه الالف يصر به بحركات ظاهرة على النون كالمفرد
الصحيف فيقول جاء الزيدان بضم النون ورأيت الزيدان بفتحها ومررت بالزيدان بكسرها وهي لغة قليلة جدا
كذلك الدمايني وغيره والظاهر على هذه اللغة مع صرف المثنى إذا انضم إلى زيادة الالف والنون علة
أخرى كالوصفية في نحو صالحان فتأمل (قوله لصهما) أي عض ونيب (قوله وجعل منه أن هـ ذان لساحران)
وقيل اسمان ضمير الشأن وهـ ذان مبتدأ وساحران خبر مبتدأ محذوف دخلت عليه لام الابتداء أي لهما
ساحران والجملة خبر هـ ذان والجملة خبران واعترض بان حذف ضمير الشأن شاذ لا مع أن المفتوحة الخفيفة
وكان الخفيفة فانه لم يستعملوه معهما السكون في كلام بني على التحفيف لحذفه تنوع حذف النون ورب شيء
يحذف تفعلا ولا يحذف استقلالا كالفاعل يحذف مع الفعل ولا يحذف وحده وإنما كان مع غيرها شاذ لان
فائدة ضمير الشأن تمكين ما يعقبه في ذهن السامع لانه موضوع لهم يفسر ما بعده فاذا لم يعين للسامع منه
معنى انتظر ما بعده ولهذا اشترط أن يكون مضمون الجملة مهما وهذا الفائدة مفقودة عند حذفه وبان حذف
المبتدأ ينافي التأكيد لان تأكيد الشيء يقتضي الاعتناء به وحذفه يقتضي خلافه وأجيب عن هذا بجمع تناهيا
لعدم تواردها على محل واحد لان التأكيد للنسبة والحذف للمبتدأ ولان المحذوف للدليل كالشاهد وقد صرح
الخليل وسيبويه بجواز حذف المؤكد وبقاء التأكيد في نحو مررت بزيد وجاءني أخوه أنفسهم بالرفع على
تقديرهما صاحباي أنفسهما بالانصب على تقدير أعنيهما أنفسهما قاله الدمايني وقيل هـ ذان مثنى لنفسه
معنى الإشارة كقوله وجهه وكذا هـ ذان لما ذكره لكن هـ ذان أنفس لان الأصل في المثنى أن لا يختلف معنى
لاختلاف العامل مع أن فيه مناسبة لالف ساحران وإنما قال الأكثر هـ ذان جروا ونصبا نظرا للصورة التثنية (قوله
ويمنع الصرف) للعلمية وزيادة الالف والنون (قوله كاشهيباين) تشبيه باب وهي السنة المجيدة التي
لامطرفها (قوله وارفع بواو) أي ظاهرة كافي الزيدون أو مقدرة كما في صالحوا القوم أو منقلبة إلى الياء كما

في مسلمي على التحقيق (قوله وبياجر وانصب) ليس المجزوء متنازعاً فيه لاجزائه وانصب على الاصح لناخر
 العالمين فلا يصح عمل المتأخر المظوف فيما قبل المعطوف عليه للفصل به بل يقدّر له معمول آخر وعلى القول
 الثاني يصح كونه من باب التنازع لطلب المعمول في الجملة قاله الشيخ يحيى وبه يعرف ما في كلام البعض
 وعلى هذا القول فالذي أعلنه هو الثاني اذ لو كان القول لوحده الاضمار في الثاني بلا حذف للضمير وقصر يا
 مع حذف تنوينه للضرورة كما قاله الشنواني (قوله نيابة عن الكسرة والفتحة) يحتمل أن يكون مفعولاً
 مطلقاً محذوف وجوباً أي نابت الباء فيما ذكر نيابة ويحتمل أن يكون قوله نيابة عن الكسرة مفعولاً لاجله
 لقوله اجزء وقوله والفتحة أي نيابة عن الفتحة مفعولاً لاجله لقوله وانصب فيكون كلامه على التوزيع
 والم حذف من الثاني لدلالة الاول (قوله سالم) تنازعه العوامل الثلاثة قبله واعمل الاخير واظهر في الاولين
 ضميره وحذفه واضافته الى جمع من اضافة الصفة الى الموصوف والصفة ايمان الواقع النسبة لهامر ومذهب
 اذ لا جمع له ما غير سالم ومخصصة بالنسبة لشبهه ذين ويشترط في هذا الجمع زيادة على ما يأتي شروط التثنية كما
 قاله الروداني وغيره وسياق الكلام على جمع التكسير في بابه (قوله وجمع مذهب) دفع بتقدير جمع هذا الهمام
 كلام المصنف اشتهر العامر ومذهب في جمع واحد وانما لم يمال المصنف بهذا الهمام اضافة جداوله انما
 الاشتراك فلا لبس والمضاف الى متعدد انما تجب فيه المطابقة اذ خفيف اللبس (قوله جمع المذكر السالم)
 أي المذكر باعتبار معناه لا لفظه فدخل نحو زينب وحبلى لمذكرين فانهم ما يقال فيهم ما زينبون وحبلاون
 وخرج زيد وعمر وعلمين مؤنثين فلا يجمعان هذا الجمع ويصح نصب السالم نعمتا الجمع وحدهما المذكر والارجح
 الثاني لان السلامة في الحقيقة للمذكر عند جمعه كما يفهم من قوله لسلامة بناء واحدة فقله شيخنا السيد عن
 الشنواني (قوله لسلامة بناء واحدة) أي بنية أي لغير اعلان فدخل في جمع السلامة نحو قاضون ومضطفون
 (قوله اسم وصفة) جمع الوصف بالواو اتسكون الواو فيه كواو الجماعة في الفعل يجمع الدلالة على الجمعية
 وكانت واو الفعل أصلاً لانها اسم وواو الوصف حرف والعلم لتأويله بالاسم كان وصفاً نقله الشيخ يحيى عن
 السهيلي (قوله علماء) أي شخصيات لا يجمع العلم الجنسي بالواو والنون أو الباء والنون الا ما كان علماً على
 الشمول التوكيدي نحو اجمع فانه يقال فيه اجمعون واجمعين لانه صفة في أصله لانه أفعل تفضيل أصله قاله
 الروداني ثم اشتراط العلمية للاقدام على الجمعية واشترط عدمها المصريح به في قولهم لا يثنى العلم ولا يجمع
 الا بعد قصد تنكيره لتحقيق الجمعية بالفعل فلا منافاة بين الاشتراطين أو يقال العلمية من الشروط المعتمدة بكسر
 العين أي المهينة لقبول الجمعية وهي لا توجد مع المشروط وبهذين الجوابين يحل لغز الدماميني المشهور
 الذي ذكره شيخنا والبعض (قوله لمذكر عاقل) أي مذكر باعتبار المعنى لا لفظ فدخل زينب وسعدى علمين
 لمذكرين وخرج زيد وعمر وعلمين مؤنثين وانما لم يعتبر والمعنى في طححة واعتبر واللفظ حيث لم يجمعوه بالواو
 والنون والباء والواو بل جمعوه بالالف والتاء لوجوب المانع من مراعاة المعنى وهو تاء التانيث كذا نقل عن
 لغزى والمراد لمذكر عاقل ولو تنزلاً لؤمته في الصفة قوله تعالى قالتا أنينا طائعتين رأيتهم لى ساجدين والمراد
 اما شأن حسنه العقل فدخل الصبي غير المميز والمجنون هذا وقد ذكر في التسهيل أنه يكفي ذكرورة بعض أفراد
 المثنى والمجموع وعقله مع اتحاد المادة أي لا مع اختلافها فلا يقال رجلان في رجل وامرأة ولا عالمون في عالم
 وقائمين قال سيبويه قضية عبارة اشتراط العقل والتذكير في التثنية أيضاً فليجرب اه أقول في الدماميني على
 التسهيل ان ادخال المثنى في هذا الحكم سهو وأنه لا حاجة الى اشتراط اتحاد المادة هنا لان الاتفاق في اللفظ
 ما أخذ في تعريف كل من التثنية والجمع وتقديم الكلام على التغليب (قوله خاليما من تاء التانيث) ما لم تكن
 عوض فاء أو لام كما سيذكره الشارح أما ألف التانيث فلا يشترط الخلو منها مقصورة أو مدودة فلو سمي
 مذكر بسلي أو صخر اجمع هذا الجمع بحذف المقصورة وقطب حمزة المدودة واو انما لا يشترط ان تحذف
 من تاء التانيث لانها ان حذف في الجمع التيسر بجمع ما لا تاء فيه وان بقيت لزم الجمع بين علامتين
 متضادتين بحسب الظاهر ووقوع تاء التانيث حشوا وانما اغتفر ووقوعها حشوا في التثنية لانه ليس
 لتثنية ذي التاء صيغة تخصها فلو حذفوا التاء من تثنية ما لا تاء فيه بخلاف جمعه

(وبياجر وانصب)
 نيابة عن الكسرة
 والفتحة (سالم جمع عامر
 و) جمع (مذهب) وهما
 عامرون ومذهبون
 ويسمى هذا الجمع جمع
 المذكر السالم لسلامة بناء
 واحدة ويقال له جمع
 السلامة لمذكر والجمع
 على حد المثنى لان كلا
 منهما يعرب بحرف علة
 بعدهن تسقط لاضافة
 وأشار بقوله (وشبه ذين)
 الى أن الذي يجمع هذا
 الجمع اسم وصفة فالاسم
 ما كان كعامر علماً للمذكر
 عاقل خاليما من تاء
 التانيث

ومن التركيب ومن الاعراب بحرفين فلا يجمع هذا المجمع ما كان من الاءاء غير علم كرجل أو علم المؤنث كزينة أو غير عاقل كلاحق علم فرس أو فيه ناء التأنيث كطلحة أو التركيب المزجي كعدي كرب وأجازه بعضهم أو الاءاء نادى كبرق نحره بالاء اتفاق أو الاءاء بحرفين كالزبدن أو الزبدن علماء واصفة ٦٦ ما كان كذنب صفة لذكور عاقل خالية من ناء التأنيث ليست من باب

(قوله ومن التركيب ومن الاعراب بحرفين) قال البعض الاولى حذفها الاءاء - ما عاقل مطلق الجمع معجرا أو مكسرا أو كلاما في شروط جمع السلامة بخصوصه اهـ ولك ان تقول لادليل على أن كلامنا في شروط جمع السلامة بخصوصه بل الظاهر أن كلامنا في شرطه أعم من أن يخصه أو لا لكن يعكز عليه أنه لم يستوف مطلق شرطه (قوله بحرفين) فيه مسامحة إذا اعراب بحرف فقط ولا دخل للنون فيه لكن لما كانت النون قرينة حرف الاعراب قال ذلك تسميها أو يقال أراد بالحرفين الواو والياء على سبيل التوزيع أي الواو في حال الرفع والياء في حال النصب والجر (قوله وأجازه بعضهم) أي مطلقا وقيل ان ختم بويه جاز والاء ولاو على الجواز في المختار بويه قبل تحقق العلامة بخبره فيقال سيبريهون وقيل لتحقيق بالجزء الاول ويحذف الثاني فيقال سيبريون (قوله أو الاءاء نادى) فإذا أراد الدلالة على اثنين أو أكثر تسمى بأحد هذين المركبين قبل ذكرا وذو كذا من اضافة المسمى الى الاسم كذات مرة وذات يوم وسكت عن الاضالة بثني ويجمع جزؤه الاول وجزو الكوفيين ثنية الجزأين وجمعهما قال الر وداني لأن أن أحدا يجترئ على مثل ذلك فيما فيه الاضافة الى الله تعالى انما الله واحد اهـ (قوله كالزبدن أو الزبدن علماء) أي ان اعرابا اعرابهما قبل التسمية لاستلزامه اجتماع اعرابين في كلمة واحدة فان اعرابا بالحرركات جاز جمعهما (قوله صفة لذكور عاقل) لا يرد عليه الجمع المطلق عليه تعالى كأي وانا موسعون فمنهم الماهدون ونحن الوارثون لانه سماح لان الاءاء تعالى توقيفية والاءاء في الكلام في الجمع المقدس قال الدماميني معنى الجمعية في الاءاء الله تعالى ممنوع وما ورد منها بلفظ الجمع فهو لانة عظيم يقتصر فيه على محل وروده ولا يتعدى فلا يقال الله رحيمون قياسا على ما ورد كوارثون اهـ (قوله خالية من ناء التأنيث) أي من الناء الموضوعة له وان استعملت في غيره ليصح اخراج علامة فان ناء لئنا كيدا لما لئنا لئنا (قوله أفعال فعلاء) بالاضافة التي لادنى ملاسة أي ليست من باب أفعال الذي له مؤنث على فعلاء وكذا يقال في نظيره وعبارته صادقة بان لا يكون من باب أفعال أصلا كقائم وبان يكون من باب أفعال الذي ليس له مؤنث أصلا ككبر كبر كبر وبان يكون له مؤنث على غير فعلاء كفعلي بالضم نحو الافضل فهذان القسمان يجمعان هذا الجمع كالقسم الاول وكذا قوله ولا من باب فعلاء فعلى كفعلي بالضم نحو الافضل فهذان القسمان يجمعان هذا الجمع كالقسم الاول وكذا قوله ولا من باب فعلاء فعلى صادقة بان لا يكون من باب فعلاء أصلا كقائم وبان يكون من باب فعلاء لان الذي ليس له مؤنث أصلا ككلمة لاطويل اللحية وبان يكون له مؤنث على غيره فعلى كفعلة لانة نحو ندمان وندمانة من المدامة لان الندم وقوله ليست من باب أفعال فعلاء ولا من باب فعلاء فعلى ولا بما الخ هو بمعنى قول الموضح قابله للاء أو تدل على التفضيل وانما اعتبر في الصفة قبول الناء لان قبولها يدل على شبه الفعل لانه يقبلها وجمع الصفة هذا الجمع انما هو كون الواو فيها كالواو في الفعل الذي هو آخرها في الاءاء اتفاق في الدلالة على الجمعية كما مر وانما جمع الافضل للترام التعريف فيه عند جمعه فأشبهه الفعل اللازم للتذكير (قوله كصبور وجرج) محال اسماء المذكور والمؤنث باطراد في فعل اذا كان بمعنى فاعل وأجرى على موصوف مذكور وفي فاعل اذا كان بمعنى مفعول وأجرى على موصوف مذكور فان جعل نحو صبور وجرج علماء جمع هذا الجمع (قوله يستثنى مما فيه التاء ما جعل علماء الخ) لا يخفى أن هذا لا ينافيه ما سياتي من عد جمع الثلاثي المذكور من المحققات بجمع السلامة لأنه جمع سلامة حقيقة لان ما هنا فيما اذا جعل علماء وما سياتي فيما اذا لم يجعل علماء (قوله فانه يجوز جمعه هذا الجمع) أي عند الجمعه ورومعه المبرد وأوجب جمعه على نحو عدات (قوله التصغير) لدلالته على التحقير ونحوه مما يناسب المقام (قوله الشرط الاخير) يعني أن لا يستوى في الوصف به المذكر والمؤنث وهذا الذي يتضمه صنيع الشارح بعدوان خالف السكوفيين في اشتراط أن لا يكون من باب أفعال فعلاء أو فعلاء فعلى أيضا كافي الهمع (قوله ما ان طر) مانافية

أفعل فعلاء ولا من باب فعلاء فعلى ولا مما يستوى في الوصف به المذكور والمؤنث فلا يجمع هذا الجمع ما كان من الصفات المؤنث كحائض أو مذكر غير عاقل كسابق صفة فرس أو فيه ناء التأنيث كعلامه زفساة أو كان من باب أفعل فعلاء كاجر وشذوقه

فما وجدت نساء بنى نعيم حلائل أسودين واجربنا أو من باب فعلاء فعلى كسكران فان مؤنثه سكرى أو يستوى في الوصف به المذكور والمؤنث كصبور وجرج فانه يقال فيه رجل صبور وجرج وامرأة صبور وجرج * تنبيهات * الاول اجاز الكوفيين أن يجمع نحو طلحة هذا الجمع * الثاني يستثنى مما فيه التاء ما جعل علماء من الثلاثي الموضع من فانه ناء التأنيث نحو عدته أو من لاءه نحو ثبته فانه يجوز جمعه هذا الجمع * الثالث يقوم مقام الصفة التصغير فنحو رجل يقال فيه رجيلون * الرابع لم يشترط الكوفيين الشرط الاخير مستدلين بقوله منا الذي هو مان

وان

طرشاره * والعانسون ومنا المدر والشيب فالعانس من الصفات المشتركة التي لا تقبل التاء عند قصد التأنيث لانهما تقع لذكور والمؤنث بلفظ واحد ولا جهة لهم في البيت لشذوذ

وان زائدة وطريقة الطاء من باب مرأى ثبت وتضم به هذا المعنى أيضا ومعنى قطع والعانس من بلغ أو ان
 انتزوج ولم يتزوج ذكر اكان أو أنى والأمر من لم يبلغ أو ان الانبات وليس مكر رافع قوله ما ان طرشار به
 لان المراد لم يثبت شار به مع بلوغه أو ان الانبات وتخلص ابن السكيت من التكرار بجعله ما به معني حين زيدت
 بعدها ان لشبهها في اللفظ عما الناقصة انتهى عني بتلخيص وزيادة ويرد على البيت به ذلك أن العانس
 صادق على الشائب فلا يكون قسمة له ودفعه الدمامني بقدر صفة للشيب أى والشيب غير العانسين
 (قوله وبه عشرون الخ) شروع في ذكر ما الحق بالجمع وهو أربعة أنواع أسماء جوع كعشرين وأولى
 وجوع لم يستوف شروط الجمع كاهلين وعالمين وجوع معي بها كعلمين وجمع تكسير كارضين وسنتين (قوله
 وبه) أى نظيره وقوله الى التسعين الغاية داخلية (قوله الحق) أفرد ولم يشن على ارادة المذكور (قوله
 بالخرق) أى الواو والياء على التوزيع أو المراد الواو والنون أو الياء والنون على المسامحة السابقة (قوله
 وليس بجمع) بل هو اسم جمع لا واحد له من افظه ولا من معناه كما قاله الدوشري والرداني (قوله وعشرين)
 أى وانطلاق عشرين (قوله وهو) أى اللازم باطل أى فكذلك الم لازم (قوله وان كان جمعا) أى غير
 مستوف لشروط الجمع (قوله فاهل ليس به لم ولا صفة) بل هو اسم جنس جامد للقريب بمعنى ذى
 القرابة وأورد عليه الوصف به في قولهم الحمد لله أهـ ل الحمد وأجيب بان الكلام فى الاهـ ل بمعنى القريب
 لا المستحق فان هذا وصف وجمعه على أهـ لين حقيقى لا ملحق كذا قالوا لى فيه بحث لانه ان كان المعنى المستحق
 فهو جامد مطاوعا والمعنى فهو فى معنى المشتق مطاوعا فالفرق الدامى الى كون الذى بمعنى القريب غير صفة
 والذى بمعنى المستحق صفة الا أن يختار الثانى ويقال القريب بمعنى ذى القرابة ملحق بالجامد لغاية التسمية
 عليه فتأمل ثم رأيت الرداني ذكر أن أهـ ل الوصف لم يستوف جمعه الشرط لانه لا يقبل التاء ولا بدل على
 التفضيل (قوله لانه اسم جمع) أى لذى ويكتب بالواو بعد الهزة لفرق بينه وبين الى الحارة فى الرسم
 نصبا وجرا وحل عليهم ما الرفع (قوله اما أن لا يكون جمعا عالم) أى بل يكون اسم جمع له (قوله على كل
 ماسوى الله) أى على مجموع ماسوى الله تعالى وهذا أحد اطلاقيه والاطلاق الثانى اطلاقه على كل صنف
 من أصناف المخلوقات على حدته (قوله ويجب كون الجمع الخ) من تمام العلة والمخبر عنده أن هذا كلى
 لأغلبى وأنه لا يجوز أن يكون مساويا لمفرده وان ذكره شيخنا والبعض اذ لو جاز كونه مساويا لم يكن فى الجمع
 فائدة ولم يتم قولهم أقل مراتب الجمع أن يشمل ثلاثة من مفردة أو اثنين على الخلاف لانهم ما اذا تساوا يافين
 الشمول وما استند اليه من حصول المساواة على الاحتمال الثانى فى كلام الشارح سيظهر لك رده فتنه
 وانصف (قوله أو يكون جمعا له) أى غير مستوف للشرط كما يفيد قوله فهو جمع غير علم ولا صفة (قوله
 باعتبار تغليب من يعقل) اندفع باعتبار التغليب الاعـ تراص بان الجمع بالواو والنون والياء والنون من
 خواص العقلاء وكان عليه أن يزيد وباعتبار اطلاق العالم على كل صنف من أصناف الخلق على حدته
 ليندفع بهذا الاعتبار لزوم عدم كون الجمع أعم من مفردة لانه اذا جعلنا على هذا الاحتمال الثانى مفرد
 العالمين عالما بمعنى صنف من الأصناف على حدته لم يلزم كون المفرد أعم ولا مساويا لان مدلول المفرد حينئذ
 صنف من أصناف العالم ومدلول الجمع جميع تلك الأصناف فلم يكن المفرد أعم ولا مساويا بل الأعم الجمع فإ
 ذكره شيخنا والبعض من لزوم كون المفرد مساويا لجمعه على الاحتمال الثانى وأنه لا محذور فى ذلك لان كون
 الجمع أعم أغلبى غير مسلم كما انكشف لك لا يقال المساواة من حيث صدق عالم المفرد على أى عالم كان وصدق
 الجمع على أى عالم كان * لانا نقول فرق بين الصديقين لأن صدق عالم المفرد عموم بدلى وصدق الجمع عموم شمولى
 والمعتبر هنا عموم الشمولى والالزم أن غالب الجوع وهو كل جمع غير علم كالرجال والصالحين مساوية لمفردها
 فيبطل قولهم ان كون الجمع أعم أغلبى هذا تحقيق المقام فاحفظ عليه والسلام (قوله لغير علم ولا صفة) بل
 اسم جنس لكل صنف من أصناف المخلوقات أى فهو جمع لم يستوف شروط جمع السلامة المذكور وقال الرضى
 العالم الذى يعلم منه ذات موحدة تعالى ويكون دليلا عليه فهو بمعنى الدال اهـ وبالنظر الى هذا يكون صفة
 فيكون جمعه مستوفيا للشرط كما قاله شيخنا (قوله لانه ليس بجمع) أى فى هذه الحالة فلا ينافى ما قيل انه فى

(وبه) أى وبالجمع السالم
 المذكور (عشرون وبه)
 الى التسعين (الحق) فى
 الاعراب بالخرقين وليس
 بجمع والالزم صحة انطلاق
 ثلاثين مثلا على تسعة
 وعشرين غلى ثلاثين
 وهو باطل (و) الحق به
 أيضا (الاهلونا) لانه وان
 كان جمعا لاهل فاهل ليس
 به لم ولا صفة والحق به
 (أولو) لانه اسم جمع
 لا جمع (و) الحق به أيضا
 (عالمون) لانه اما ان لا يكون
 جمعا لعالم لانه أخص منه
 اذ لا يقال الاعلى العقلاء
 والعالم يقال على كل
 ماسوى الله ويجب كون
 الجمع أعم من مفردة
 أو يكون جمعا باعتبار
 تغليب من يعقل فهو
 جمع لغير علم ولا صفة
 والحق به (عليونا) لانه
 ليس بجمع

(قوله الشائب) صوابه
 الاشيب اهـ

والاصل جمع على كسبت من العلوث سمي به اعلى الجنة او المكاب الموضوع فيه (قوله اسم لاعلى الجنة) وعلى هذا التفسير يحتاج الى تقدير مضاف في قوله تعالى كتاب مرقوم أى محمل كتاب وفي الكشف انه اسم لدنوان الخير الذى دقن فيه كل ما علمته الملائكة وصلاح الثقلين وعلى هذا يكون كتاب في قوله ان كتاب الارام صدرا بمعنى كتابة مع تقدير مضاف أى كتابة أعمال الاراد (قوله وارضون) مبتدأ وشذبه وقوله والسنون مبتدأ خبره محذوف أى كذلك هذا ما درج عليه الشارح (قوله بفتح الراء) وحكى اسكانه قاله الدماميني وقال شيخنا تسكينها ضرورية (قوله شد قياسا) أى الاستعمال أما كونه شد قياسا فاعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم وأما كونه لم يشذ استعجالا فلكثرة استعماله والشاذ استعمالا ماندر وقوعه وانما خص ارضين وباب سنين بالانصبص على شذوذهما قياسا مع أن جميع المحققات شاذة قياسا ولهذا كانت ملحقة بجمع المذكر السالم لانه حقيقة لشذوذها وكونه من ثلاثة أوجه ذكرها الشارح لان كلا منهما جمع تكسير ومفردة مؤنث وغير عاقل بل أربعة لان مفرد كل غير علم وغير صفة ويدل على ما ذكرناه قول المصنف في شرحه على العمدة ما ملخصه ان عالمين وأهلين مستويان في الشذوذ وأن ارضين وسنين أشد منهما اه وقولنا مع أن جميع المحققات شاذة شامل لعلمين وعلى شذوذهم درجة التسهيل ونادى فيه الدماميني بأنه اذا جعل اسم الاعلى الجنة كان علما منقولا عن جميع والعلم المنقول عن جميع ولو كان المسمى به غير عاقل ولو كان مفردة فى الأصل غير علم ولا صفة يستحق هذا الاعراب ألا ترى الى قنشرين ونصيبين بل صرح المصنف بأنه اذا سمي بالجمع على سبيل النقل بمعنى عن الجميع أو على سبيل الارتجال بمعنى لصيغة تشبه صيغة الجمع ففيه تلك الغتات بمعنى اتى سيد كرها الشارح فى الجمع المسمى به ثم قال الدماميني نعم لو قيل ان علمين غير علم بل هو جمع على وصفت به الأما كن المرتفعه كان شذذا لعدم العقل (قوله بدليل ارضنة) وبدليل يا عبادى ان ارضى وأسمة (قوله كذلك) أى مثل ارضين فى الشذوذ قياسا فى قوله بعد شذقياسا بيان لوجه الشبه (قوله كل كلمة ثلاثية) ذكر سنة قيود كون الكلمة ثلاثية والحذف منها وكون المحذوف اللام وانما هو بض عنها كون العوض هاء التأنيث وعدم التكسير واسكن من تأمل كلام الشارح الآتى فى اخذ المختبرات عرف أن الشارح اتى القيد الاول فلم يخرج به وجعل ما يخرج به نحو او زون خارجا بقيد الحذف وهذا يقتضى أنه جعل قوله ثلاثية لبيان الواقع لا للاحتراز وكل جائز (قوله ولم تكسر) أى تكسيرا تعرب معه بالحركات والافسنون جمع تكسير وانما اشترط انتفاء التكسير لانه اذا كسر ردت لامة المحذوفة والحاصل على جمعه بالواو والياء والنون جبر حذف لامة وشروط بعضهم شرط آخر وهو أن لا يكون له مذكر جمع بالواو والياء والنون ليخرج نحو هنة فان مذكروه وهون جمع به فلو جمع هو أيضا به بالنسب المؤنث بالمذكر (قوله اطرد فيه الجمع) أى كثر وشاع استعماله لان فى قوله آذفا شذقياسا (قوله سنواؤسنة) أو للتخفيف لالاشك كما عزم شيخنا الشبوت اصالة كل منهم بدليل (قوله اعطوهم فى الجمع الخ) اعترض بأن فيه دورا توقف الجمع على المفرد لانه فرع المفرد وتوقف الحكم بأصالة الحرف فى المفرد على ثبوته فى الجمع ودفع بأن توقف الجمع على المفرد توقف وجوده وتوقف الحكم بأصالة الحرف فى المفرد على الجمع توقف علم فلم تتجدد جهة التوقف (قوله وفى الفعل سائيت) أى والفعل المسند الى التاء مرد الاشياء الى أصولها (قوله وأصل سائيت) جواب عما يقال ما ذكرت من الفعل يدل على أن الأصل الباء لا الواو (قوله عضو) بدليل ما أتى وبدليل جمعه على عضوات (قوله أعضاء) أى كالأعضاء فى التفرقة فقوله أى مفردا لبيان الحاصل المعنى (قوله أى مفردا) أى مفردا فيه أى مفردة أقوالهم فى شأنه (قوله يقال عضوية وعضوته) الاول بالتشديد والثانى بالتخفيف اذ لو كان مشددا لقلت واوه يا مجاوزتها متفرقة ثلاثة أحرف فقوله تعضيه مصدر الاول ومصدر الثالث فى عضو بفتح فسكون وقوله أى فرقة تفرقة تفسيرا لما وان كان بالاول أنسب (قوله لانهم فرقا أقوالهم فيه) علة لقوله جعلوا القرآن أعضاء أى ففهم من قال محروم منهم من قال شعروا منهم من قال أساطير الاولين (قوله أعضته) ويدل له تصغيره على عضوية (قوله من النافثات) جمع نافثة من النفث وهو البصق اليسير والعضاة السحر والعضه بمبالغة العاضه والبيت يعطى أن النافثات غير السهرة إلا أن يكون من

وغير عاقل (و) كذلك (السنونا) بكسر السين جمع سنة بفتحها (و) بابه كذلك شد قياسا والمراد بابه كل كلمة ثلاثية حذف لامة واو وضمت منها هاء التأنيث ولم تكسر فهذا الباب اطرد فيه الجمع بالواو والنون رفعا وبالياء والنون جوازا ونحو عضه وعضين وعضرة وعضرين وارة وارين وثبة وثبين وقلة وقالين قال الله تعالى كم لستم فى الارض عددا سنين الذين جعلوا القرآن عضين عن المسمى وعن الشمال عرين وأصل سنة سنواؤسنة لقولهم فى الجمع سنوات وسنات وفى الفعل سائيت وسائيت وأصل سائيت سائوت قلبه والواو ياء حين جاوزت منطرفة ثلاثة أحرف وأصل عضه عضو من العضو واحد الاعضاء أى ان الكفار جعلوا القرآن أعضاء أى مفسرقا يقال عضيته وعضوته تعضيه أى فرقة تفرقة قال ذو الرمة وليس دين الله بالمعضى أى بالمفرق لانهم فرقوا أقوالهم فيه أو عضه من العضه وهو البهتان والعضه أيضا السحر فى لغة قريش قال الشاعر أعوذ بربى من النافثا فى عقد الأعضاء العضه

الاطهار في مقام الاضمار (قوله عزو) في النصريح عزى فلامه يا، (قوله وهي الجماعة) أي لا وسط الحوض لان ثبه بمعنى وسط الحوض ليست مما نحن فيه على الصحيح لانها محذوفة العين لا اللام من ثاب يشوب اذا رجع وقيل بل هي أيضا محذوفة اللام من ثبيت فعلى الأول لا تجمع بالواو والنون وعلى الثاني تجمعهما (قوله ولا يجوز ذلك الخ) شروع في محترقات ضابط باب سنة ولو عبر بالفاء لكان احسن (قوله وشذأهضون) بكسر الهمزة أي شذأهضوا واستعملوا وكذا يقال فيما رأتى فلا اعتراض بان الباب كله شاذ (قوله واخرون) بكسر الهمزة وحكى فتحه او بفتح الحاء وتشديد الراء وقوله جمع احرة بكسر الهمزة وفي النصريح ان آخرين أيضا جمع حرة وان اصل حرة احرة حذفته وانه هذا الاصل ترك وصار نسيما أي فالمستعمل حرة بلا همزة وعلى هذا يكون قول الشارح جمع احرة بالنظر الى الاصل لا المستعمل الآن (قوله ولا في نحو عدة الخ) اصل عدة وزنة ورقة ولدة وحشة وعدو وزن وورق وولدو وحش بكسر الواو في الكل فاستثقلت الكسرة على الواو فنقلت الى ما بعدها وحذفت الواو وعوض عنها هاء التانيث (قوله وهي الغضة) ظاهره مطلقا وقيدها صاحب القاموس وغيره بالمضروبة (قوله وهي التربة) أي المساوى في السن (قوله لعدم التعويض) أي من لاهما المخذوفة وأصلهما يدي ودي بسكون الدال والميم اه نصريح وحكى في المصباح قولاً بفتح الدال وقولاً بفتح الميم وقولاً بان لام دم واو (قوله وشذأهضون واخرون) أي وهنوت وحوت وذوون وقون على القول بسماع الكل كما مر قال الدماميني نحو ابون يحتمل وجهين الأول ان يكون الاصل ابون أي برد اللام ثم اتبعوا كما اتبعوا في المفرد المضاف ثم استعملوا ضمة اللام لحذفوا ثم حذفوا اللام للساكنين والثاني انهم لم يردوا اللام بل استعملوه ناقصا كما كان في حالة افرادهم وعدم اضافته (قوله اسم وأخت) اصل الأول هو بكسر السين اوضعهما وسكون الميم حذفته لانه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وسكنت السين واصل أخت أخو بضم الهمزة وسكون الحاء كما استظهره الرواداني وحذفت اللام وعوض عنها تاء التانيث لاهائه وكذا اصل بنت بنو بكسر فسكون كما استظهره الرواداني وداني فعل به ما روي في أصل الكلمة بفتحين كذا ذكره ما هو مفاد كلام الشارح في النسب قال في النصريح والفرق بين تاء التانيث وهائه ان تاء التانيث لا تبدل في الوقف هاء وتكتب بحروف وهاء التانيث يوقف عليها بالهاء وتكتب مربوطة اه (قوله وشذأهضون في جمع ابن) قال في النصريح وقياس جمعه جميع السلامة ابنون كما يقال في تثنية ابدان ولاكن خالف في تحريكه تثنية له لانه تصريفية أدت الى حذف الهمزة اه قال الرواداني ان اصل ابن بنو حذفته لانه تخفيفا وعوض عنها الهمزة وتثنيته وجهه بنوان وبنوون لانهم يردان الاشياء الى أصولها فأرادوا مناسبتها لغيرها وواحدة فعل بهم ما فعل بالافرد من حذف اللام وتعويض الهمزة لكن استتقال الالتهقال من كسرة الهمزة في الجمع الى ضمة النون اوجب حذف الهمزة والفاصل بينهما السكون لسكونه خارجا غير حصين كالفواصل ثم ان جمع ابن هذا الجمع خاص بما اذا اراد به من يعقل قال في التفسير هيل يقال في المراد به من يعقل من ابن واب وأخ وذي بنون وابون وأخون وهنوت وذوون اه أي وأما المراد به ما لا يعقل فيجمع بالالف والتاء (قوله شاء وشغة) أما شاة فاصلها شوهة قال في النصريح بسكون الواو وحذفت لامها وهي الهاء وقصد تعويض هاء التانيث منها فقلت الواو هاء التانيث فلزم انفتاحها فقلت الفافصار شاة و بردها عليه أن حركة الواو عارضة فلا توجب قلبها الفاء وقال الرواداني لو قيل أصله شوهة كرقبة لكان أقرب مسافة لان اعلا لا واحدا أولى من اعلاين ولكن كشفه اذا أصله شفهة اه وأما شفة فاصلها شفهة بالتحريك كما يفيد كلام الرواداني وحذفت لامها وهي الهاء وقصد تعويض هاء التانيث منها (قوله على شياه) أصله شواه فقلت الواو لانه كسار ما قبلها (قوله في جمع ظبية) بكسر الظاء كما في النصريح وبضمها كما في القاموس ولاهما واو كما في النصريح قال لقولهم ظبية اذا أصبته بالظبية (قوله واظب) أصله أظب وكارجل (قوله كسرت فائوه في الجمع) أي ما لم يكن مضعف العين فيبقى فتحه كحرون في حرة أو يقال الكلام في المطرد وحرون ونحوه مما شذ على أن الكلام في باب سنة وحرة ليست من باب سنة كما علم من الضابط المتقدم (قوله على الافصح) راجع لكل من قوله كسرت وقوله لم يغير بدليل قوله وحكى الخ في استفاد

جمعت والاول أقوى وعليه الاكثر لان ما حذف من اللامات أكثره واو وأصل قد له وهي عودان يلعب بهما المصبيان قلو ولا يجوز ذلك في نحو حمرة لعدم الحذف وشذأهضون جمع أضاءة كقناة وهي الفدير وحرون جمع حرة وأخرون جمع احرة والاحرة والحرة الارض ذات الحجارة السوداء واو وزن جمع أو زو وهي البطة ولا في نحو عدة وزنة لان المحذوف الفاء وشذ رقرن في جمع رقة وهي الغضة ولدون في جمع لدة وهي التربة وحشون في جمع حشة وهي الارض الموحشة ولا في نحو يدوم لعدم التعويض وشذأهضون واخون ولا في نحو واسم وأخت لان التعويض غير الهاء اذ هو في الأول الهمزة وفي الثاني التاء وشذأهضون في جمع ابن وهو مثل اسم ولا في نحو شاة وشفة لانهما كسرا على شياه وشفاء وشذأهضون في جمع ظبية وهي حداسهم والسيف فانهم كسروه على ظبي بالضم وأظب ومع ذلك جمعوه على ظبيين تنبيهه ما كان من باب سنة مفتوح الفاء كسرت فائوه في الجمع نحو سنين وما كان مكسورا الفاء لم يغير في الجمع على الافصح

* هذا الباب) فيكون معربا بالحركات الظاهرة على النون مع لزوم الياء كقوله دعاني من نجد فان سميته * اعم بن بناسيا وشيئا مردا وفي الحديث اللهم اجعله اعليهم سنيئا كسنتين يوسف في احدى الروايتين (وهو) أى مجىء الجمع مثل حين (عند قوم) من النجاة منهم الفراء (يطرد) في جمع المذكر السالم وما حمل عليه وخرجوا عليه قوله رب حى عرندس ذى طلال * لايزالون ضاربين القباب وقوله وقد جاوزت حد الاربعين والصحیح انه لا يطر دبل يقتصر فيه على السماع تنبيهان * الاول وقد عرفت أن اعراب المثنى والمجموع على حده مخالف للقياس من وجهين الاول من حيث الاعراب بالحروف والثاني من حيث ان رفع المثنى ليس بالواو ونصبه ليس بالالف وكذا نصب المجموع أما العلة في مخالفتهم ما القياس في الوجه الاول فلان المثنى والمجموع فرعان عن الآحاد والاعراب بالحروف فرع عن الاعراب بالحركات فجعل الرفع للفرع طلبا للمناسبة وايضا فقد

من كلام الشارح أن في جمع مفتوح الفاء ومكسورها ومضمومها الغتين اكن الأفتح في الأولين الكسر وهل هما في الثالثة على حد سواء ولا والذي يؤخذ من عبارة جمع الجوامع للسيوطي أنهم مساو حيث قال وكسرفاء كسرت أو فتحت في مفرد أشهر من ضمها وساغان ضمت اه وكذا يؤخذ من الشارح وأما عبارة النصير بح فلفظها وما كان مضموم الفاء في جمع وجهان الضم والكسر نحو ثنين بضم الثاء وكسرها وهو الأكثر اه وهي ليست نصافي أكثر به كسر جمع المضموم مطلقا لا احتمال أن حكمه بالأكثرية على الكسر في ثنين فقط في نقل البهوتي عن شرح التوضيح أكثر به الكسر فيما مفرد مضموم تساهل وان نقله عنه البعض وسكت عليه اللهم إلا أن يريد بشرح التوضيح شرحا آخر غير النصير بح وهو في غاية البعد والذي يتجه عندي رجحان الضم في حال الرفع لمنااسبة الواو وللفرار من الانتقال من كسر الى ضم ورجحان الكسر في حال النصب والجر لمنااسبة الياء وللفرار من الانتقال من ضم الى كسر (قوله نحو مثنى) قضيته أنه من باب سنيين وبه صرح في التكملة ولأمها المحذوفة المعوض عنها هاء التأنيث ياء كما صرح به في المصباح فزال توقف البعض فيها (قوله ومثل حين) حال من ذا أوصفه لمحذوف أى وروداه مثل ورود حين أى في الاعراب بالحركات الظاهرة على النون ولزوم الياء ولزوم النون فلا تسقط للاضافة اكن في باب سنيين حينئذ لغتان التثنية وسنينة كما في النصير بح وكان تركه مراعاة لصورة الجمع ثم رأيت المرادى قال في شرحه على التسهيل علل المصنف ترك التثنية بان وجوده مع هذه النون كوجود تنوينين في كلمة واحدة وظاهر كلامه أن من لم يثنون يحرك بالكسرة اظاهرة وظاهر كلام الفراء أنه يمنع الصرف فيجرب بالفتحة اه وانظر ما علة منع الصرف وبقي في باب سنيين لغتان آخرتان ذكرهما السيوطي في جمع الجوامع أحدهما أن يلزم الواو فتخرج النون والظاهر أن اعرابه على هذه اللفظ بحركات مقدرة على الواو كما يستفصح قبيل الكلام على قوله وجر بالفتحة الخ ثانياً ما أن يلزم الواو ويعرب على النون بالحركات (قوله دعاني) أى تركاني وعادتهم يخاطبون الواحد بلفظ الاثنين تعظيما والشاهد في قوله فان سنيته لانه لو كان معربا بالجر وف لحذفت النون للاضافة (قوله في احدى الروايتين) والرواية الأخرى سنيين كسني يوسف باسكان الياء وحذف النون (قوله أى مجىء) لوقال أى ورود لكان أحسن لانه المتقدم ضمنا في قوله برد إلا أن يقال أشار بذلك الى أن الور ودعني المجىء وقوله الجمع بمعنى جمع سنيته وبابه واطرافه مجىء الى الجمع بمعنى اللام والمعنى المجىء مثل حين الثابت لسنيين وبابه يطر د في جمع المذكر السالم فلا ركاكة في حل الشارح لانها انما تكون اذا أريد بالجمع في قوله أى مجىء الجمع جمع المذكر السالم القياسي (قوله عرندس) أى قوى شديد والطلال بالفتح الحالة الحسنه وفي قوله لايزالون مراعاة معنى الحى بعد مراعاة لفظه والقباب جمع قبة وهي التى تتخذ من الاديم والخشب واللبد ونحوها وقد نطقت على ما يتخذ من البناء والشاهد في ضاربين حيث أثبت النون ولم يحذفها للاضافة فعلم أنه معرب بالحركات وقيل الاصل ضاربين ضاربى القباب على الابدال أو ضاربين للقباب فحذف المضاف أو اللام وأبقى القباب على جره (قوله مخالف للقياس) أى الاصل (قوله من حيث ان رفع المثنى) بكسر الحمزة أو بفتحه على أنها مع معمولها فى تاويل مبتدا والخبر محذوف أى من حيث ذلك موجود هذا ان جر ينال على مذهب الجمهور ومن اختصاص حيث بالجر فان جر ينال على مذهب الكسائي من عدم الاختصاص جازا لفتح من غير تقدير خبر (قوله وايضا فقد أعرب بعض الآحاد الخ) هذا التوجيه يقتضى أن سبب اعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف اعراب بعض الآحاد بانها لو أعربا بالحركات لزم مزية الفرع على الاصل وقد سبق عنه أن سبب اعراب بعض الآحاد بان ارادة اعراب المثنى والمجموع بهما لكون توطئة لاعرابهما بما هو في هذا دور فافهم (قوله لزم أن يكون للفرع مزية على الاصل) اعترض بان التثنية والجمع ليسا فرعين لكل مفرد بل مفرداهما وان هذا يقتضى اعراب كل جمع بالحروف لوجود الفرعية وليس كذلك ويجاب عن الاول بانهم ما فرعان عن المفرد في الجملة وبان من جملة المثنى أبوان وأخوان ونحوها ومن جملة الجمع أبون وأخون وحمون فلو أعربت بالحركات لزم مزيتها على مفرداتها المعربة بالحروف وعن الثاني بان ما ذكر حكمه فلا يلزم اطرادها (قوله لما كان) أى وجد

أعرب بعض الآحاد وهى الاسماء الستة بالحروف فلزم يحمل اعرابها بالحروف لزم أن يكون للفرع مزية على الاصل ولأنهم لما كان في آخرها حروف وهى علامة التثنية والجمع تصح أن تكون اعرابا

في الوجه الثاني فلان حروف الاعراب ثلثة الاعراب ستة ثلثة للمثنى وثلاثة للمجموع فلو جعل اعرابها على حد اعراب الاسماء الستة لالتبس المثنى بالمجموع في نحو ورأيت زيداً ولو جعل اعراب احدهما كذلك دون الآخر بقي الآخر بلا اعراب فوزعت عليهما وأعطى المثنى الالف لكونها مدلولاً بها على التثنية مع الفعل اسمها في نحو واضربوا حرقاً في نحو واضربوا أخواك وأعطى المجموع الواو لكونها مدلولاً بها على الجمعية في الفعل اسمها في نحو واضربوا حرقاً نحواً كلوني البراغيث وجربا ليلاء على الاصل وجعل النصب على الجر فيهما ولم يحمل على الرفع لمنااسبة النصب للجر دون الرفع لان كلامهما فضلة ومن حيث المخرج لان الفتح مسن أنصى الحلق والكسر من وسط الفم والضم من الشفتين * الثاني ما أذهمه النظم وصرح به في شرح التسهيل من أن اعراب المثنى والمجموع على حده بالحروف هو مذهب قطرب وطائفة من المتأخرين ونسب الى

و جواب لما قوله فجعل والفاء زائدة وفي بعض النسخ باسقاط ما هو ظاهره (قوله بقلب بعضها الى بعض) أي خلف بعضها عن بعض (قوله بغير حركة) أي بغير اعتبار حركة الاعراب ظاهرة أو مقدرة وقوله أخف منها أي أخف من وجودها لبقاء وهي صالحة للاعراب بها وقوله مع الحركة أي مع اعتبار الحركة هكذا ينبغي تقرير هذا المحل (قوله فلان حروف الاعراب) أي في الاسم فلا يرد النون في الافعال الخمسة (قوله والاعراب ستة) أي رفع ونصب وجر في المثنى ومثلها في الجمع (قوله في نحو رأيت زيداً) أي من كل مثنى أو مجموع أضيف سواء كان مع الالف في حال النصب أو مع الواو في حال الرفع لا لبيان التميز بينهما بل بفتح ما قبلها في المثنى وكسره في الجمع فقول البعض أو الياء سهو (قوله بقي الآخر بلا اعراب) ان كان المراد بقي الآخر بلا اعراب أصلاً ورد عليه أن المقدم لا يستلزم التالي حيث تلزم الأعراب الآخر بحرفين فقط وان كان المراد بلا اعراب على حد اعراب الاسماء الستة ورد عليه أن لزوم هذا لا يضر فلا يتم التوجيه اذ لفظ أن يقول فلا أعرب الآخر بغير اعراب الاسماء الستة بان يرب بحرفين وان كان المراد بلا اعراب رافع للالتباس ولو أعرب الآخر بحرفين لم يرب بالياء في الجمع في الرفع والنصب ورد عليه أن لنا احتمالين لا التباس فيهما بان يعرب المجموع بالآخر الثلاثة والمثنى بالالف والياء والعكس الأهم لأن يقال المثنى سابق على المجموع فهو الأحق بأن يعطى الحرف الثلاثة ويعطى المجموع حرفين والمناسب أن يكون أحدهما الواو رفعاً والآخر لالتباس الجمعية وحيث يحصل الالتباس ولا بد فيه كون المراد بلا اعراب رافع للالتباس لا نقيس اكن هذا يؤدي الى أن المراد باحدهما في كلام الشارح المثنى وبالآخر المجموع لا احداً للدائر والآخر الدائر فتأمل (قوله اسمها) حال من الضمير فيهما العائد على الالف (قوله لان كلامهما فضلة) أي اعراب فضلة أو التقدير لان محل كل منهما فضلة (قوله ومن حيث المخرج) عطف على قوله لان كلامهما فضلة فهو علة ثانية للمنااسبة أي ولتقارب المخرج (قوله لان الفتح الخ) اعترضه البعض كشخصاً بأنه غير ظاهر لان الحركة تابعة للحرف في المخرج فان كان الحرف حلقاً كالمزة فحركته مطلقاً كذلك وقس على ذلك وهو مدفوع بأن الحركة في حد ذاتها ان كانت فتحة فلها ميل الى أقصى الحلق وان كانت كسرة فلها ميل الى وسط الفم وان كانت ضمة فلها ميل الى الشفتين والحس شاهد صدق على ذلك فانك اذا نظمت بالهمزة مفتوحة ورجمت الى حسل وجدت لها ميلاً الى أقصى الحلق أو كسورة وجدت لها ميلاً الى وسط الفم أو مضمومة وجدت لها ميلاً الى الشفتين (قوله بحركات مقدرة) رده النظم بلزوم ظهور النصب في الياء خلفه وبلزوم تشديد المنصوب بالالف لتحرك الياء وافتتاح ما قبلها وأجاب أبو حيان عن الاول بأنهم لما جعلوا النصب على الجر جعلوا الحكم واحداً فقدروا الفتح كما قدروا الكسرة فتحققا لا يحمل وعن الثاني بأن المنع من قلبه اقصد الفرق بين المثنى وغيره (قوله ونون مجموع) الاقرب نصبه على المفعولية لافتح والفاء زائدة لتزوين اللفظ ورفع مبتدأ يحوج الى تقدير رابط في الخبر فائدة كتحذف نون الجمع ونون المثنى للاضافة والضرورة ولتقصير الفصلة نحو

خيل لي ما انما الصادقاهوى * اذا خفتما فمه عذولاواشيا

ونحو قراءة الحسن والمقبى الصلاة بنصب الصلاة وقد تحذف نون الجمع اختياراً قبل لام ساكنة كقراءة بعضهم غير مجزئ الله بنصب الله وقراءة بعضهم انكم لذاتة والعذاب بنصب العذاب وهو أكثر من حذفها لا قبل لام ساكنة كقراءة الحسن وما هم بضاري به من أحد كذا في التسهيل وشرحه للدمامي وفي المفتي يحذف النون ان شبه الاضافة نحو لا غلاي لزيد ولا مكرمي العمر واذا قدر الجار والمجرور صفة والخبر محذوفاً وسياً في سطر اعرابها في باب لا (قوله فافتح) أي ضاماً ما قبل الواو ولو تقدير في نحو وأتم الاعلون اذا صله الاعلون وكما مر ما قبل الياء ولو تقدير في نحو وانهم عندنا لمن المصطفين اذا صله المصطفين (قوله من ثقل الجمع) من تعليله متعلقة بطلياً (قوله وفرقا) أي وزيادة فرق اذا صل الفرق حاصل في نحو المصطفين يحذف ألف الجمع وقلب ألف المثنى ياء في غير بحركة ما قبل الياء (قوله وقل من بكسره نطق) أي مع الياء قال في التصريح ولم تكسر

الزجاج والزجاجي تيل وهو مذهب الكوفيين وذهب سيمويه ومن وافقه الى أن اعرابها بحركات مقدرة على الحرف (ونون مجموع وما به التحق) في اعرابه (فافتح) طلباً بالهنة من ثقل الجمع وفرقا بينه وبين نون المثنى (وقل من بكسره نطق) من العرب قال في شرح التسهيل يجوز

وأنكرنا زعانف آخرين
وقوله وقد تجاوزت حد
الاربعةين * (ونون مائتي
والخ بقه) وهو اثنتان
واثنتان وثنتان (بمكس
ذلك) النون (استعملوه)
فكسروه كثيرا على
الاصل في التقاء الساكنين
وهو قليل لا يعد الياء
(فانتبه) لذلك وهذه اللغة
حكاها الكسائي والفراء
كقوله
ع-لى أخوذني استقلت
عشية
قاهي اللمحة وتغيب وقيل
لا تختص هذه اللغة بالياء
بل تكون مع الالف أيضا
وهو ظاهر كلام الناظم
وبه صرح السيرافي
كقوله
أعرف منها الجيد
والعينانا ومخيرين أشبه
طبيانا وحكي الشيباني
ضمها مع الالف كقول
بعض العرب هما خيلان
وقوله يا أبتا أرقى القذان
فالنون لا تألفه العينان
(تنبه) قيل لحقت
النون المثني والجمع مع
عوضا عما فاتهما من
الاعراب بالحركات ومن
دخول التنوين وحذفت
مع الإضافة نظر إلى
التعويض به عن التنوين
ولم تحذف مع الالف
واللام وإن كان التنوين
يحذف معهما فانظر إلى
التعويض به عن
الحركة أيضا وقيل لحقت
لدفع توهم الإضافة في نحو جاءني خليلان موسى وعيسى ومررت ببنتين كرام ودفع توهم الأفراد

النون بعد الواو في نثر ولا شعر لعدم التجانس (قوله لغة) أي لا ضرورة كما قيل به (قوله وجزءه) أي يكون لغة
وهذا هو الراجح (قوله زعانف) جمع زعنفة بكسر الزاي والنون وهو القصير وأراد بهم الأدعياء الذين ليس
أصلهم واحدا (قوله حد الاربعين) استشهد به هنا على أن كسرون الجمع والمحق به لغة لبعض من يور بها
بالحروف وسابقا على أن أعرابه بالحركة على النون لغة نظر إلى أن كلا محتمل ويرد عليه أن الشاهد لا يكفي
فيه الاحتمال كما صرحوا به وأن زعم البعض خلافه ويمكن أن يجعل مثالا (قوله وهو اثنتان واثنتان وثنتان)
الحصر بانفسه لما ذكره المصنف من المحركات المحسوبة بالنون وإن كان الحق المحسوب بالنون لا ينحصر
في الالفاظ الثلاثة لأن منه المذروين والثمايين وما سمي به من المثني كالبحرين وباب التقلب كالممرين
على قول الجمهور فاندفع ما عترض به شيخنا والبعض (قوله بمكس ذلك) أي بخلافه لأن الكثير هنا قليل
هناك وقليل هنا كثير هناك فالكس لغوي قطعا فحكاها البعض من أنه لا لغوي ولا منطقي غير صحيح
(قوله على الأصل في التقاء الساكنين) قد يقال هذا خلاف الأصل لأن قياس التقاء الساكنين إذا كان الأول
حرف لين أن يحذف كما قال ان ساكنان التقيا كسر ما سبق * وإن يكن أينما حذف استحق
وبجواب بأن محل الحذف ما لم يمنع مانع من حذفه ولو حذف هنا لزم فوات الأعراب والتثنية ووجه كون
النون ساكنة أنها عوض عما هو ساكن وهو التنوين أو أنها زائدة والزايد ينفي فيه التخفيف والساكن أخف
(قوله على أخوذني) تثنية أخوذني وهو خفيف المثني لحذفه وأراد به ما هنا حتى قطاعة بفتحها بالخفة
والضمير في استقلت أي ارتفعت برجع اليها وقوله فاهي اللمحة أي فامسافة رويها الامعة دار الحرق وقوله
وتغيب أي بعد تلك اللمحة جملة فعلية عطفت على الجملة الاسمية قبلها (قوله أعرف منها) الضمير يرجع
إلى سبلي في البيت قبله كما قاله العيني والجيد العتيق وقوله ومخيرين أن كان بفتح النون الأخيرة فالأمر ظاهر
بكسر ما في البيت تالف من اغتسين وفي البيت تالف من آخر من لغتين لأنه جرى في قوله والعينانا على لغة من
يلزم المثني الالف وفي قوله ومخيرين على لغة من ينصبه ويجر به بالياء وقال الدماميني في قوله ومخيرين بالياء
دلالة على أن أصحاب تلك اللغة لا يوجبون الالف بل تارة يستعملون المثني بالالف مطاوعة تارة يستعملونه
كالجماعة اه وعلى هذا ينبغي التلقيق الثاني والمخير بفتح الميم وكسر الخاء وبفتحهم ما رطب
اسم رجل على ما صوبه العيني رادا على من جعله تثنية طي كالدماميني وعلى ما قاله العيني فانظر هل المراد
أشبهامخير طيبان في الكبير أو أشبهانفس الرجل في المظلم أو القبح (قوله أرقى) أي أسهر في
والقذان بكسر القاف وتشديد الذال المحجمة جمع قذوه بضم فتشديد أو قذو كطل والقذو والقذو
السبر غوث مثل الباء والضم أفصح (قوله عما فاتهما من الأعراب بالحركات الخ) هذا مذهب
سبيويه والصحيح الذي اختاره المحقق الرضي وغيره أن النون عوض عن التنوين في المفرد فقط لقيام
الحروف مقام حركات الأعراب على الراجح ولأن سبيويه يقول إن أعراب المثني والجمع مع حركات مقدرة
والمقدرة ثابتة فلا يصح التفويض عنها الآن يقال المراد أنها عوض عن ظهور الحركات * فان قلت إذا كانت
النون عوضا عن التنوين فقط فلم تثبت مع ال مع أن المعوض عنه لا تثبت مع ال قلت قال الرضي انما سقط
التنوين مع لام التعريف لأنه يلزم عليه اجتماع حرف التعريف وحرف يكون في بعض المواضع علامة التكثير
وفي ذلك فبح لا يخفى والنون لا تكون للتكثير أصلا بل تثبت معها اه (قوله ومن دخول التنوين) أي
الظاهر أو المقدر كما في المنوع من الصرف (قوله وحذفت مع الإضافة الخ) حاصله أنه تارة خرج جانب التعويض
به عن التنوين لحذف مع الإضافة كما يحذف التنوين معها تارة جانب التعويض به عن التنوين بالحركة فثبتت
مع ال كما ثبتت الحركة معها ولم يكس لم يمسح الفصل بين المضاف والمضاف إليه بالنون والفصل بينهما ممنوع
بغير الامور الآتية في قول الناظم فصل مضاف الخ (قوله فنظر إلى التعويض به عن الحركة أيضا) لوجه
أقوله أيضا لأن المنظر راليه في عدم الحذف مع ال هو كونها عوضا عن الحركة فقط الآن يكون المراد كما نظر
إلى التعويض به عن التنوين في الحذف مع الإضافة (قوله وقيل لدفع الخ) هذا هو الذي اختاره الناظم
(قوله لدفع توهم الإضافة) أي وحل ما توهم فيه على ما فيه توهم وكذا يقال فيما بعده (قوله ودفع توهم الأفراد)

أورد عليه أنه لو اعتبر دفع هذا التوهم لا تمتعت إضافة جمع المنقوص حرا نحو مررت بقاضيل لا لتباسه بالمفرد
حينئذ واجب بالفرق بأنه في الجمع المذكور يمكن دفع الالتباس بالوقف على المضاف لعود النون حينئذ ولا
كذلك ما نحن فيه على تقدير عدم النون واقتصرنا في الإيراد على الجر لأنه لا لتباس حال النصب لأن باء المفرد
تفتح نصبا وباء الجمع تسكن فإثقله شيخنا عن سم وأقره هو والبعض من زيادة النصب سهو (قوله في نحو
جاءني هذان) مبنى على أنه مثنى حقيقة والراجح خلافه أو يراد بالمثنى في أول التنبيه هو وما ألحق به (قوله
طلبه للفرق) أي بين نوني المثنى والجمع وكلامه هذا يقتضي أن طلب الفرق علة اختلاف الحركة وهو مختلف
لما قدمه من جعل الفرق علة للفتح الآن يحمل ما مر على تعليل الفتح من جهة عمومه وهو كونه حركة غير
كسرة لأن جهة خصوصه وحاصل ما استفيد من كلامه هنا أن تحرير النون فيها التخلص من التقاء
الساكنين وأن الكسرة في المثنى لا تكونه الأصل في التخلص وأن مخالفة حركة نون الجمع لحركة نون المثنى
للفرق وأن خصوص فتحها الطلب الخفة فافهم (قوله وقد مر ذلك) أي مر أن علة الفتح طلب الخفة (قوله
لخفته في نحو المصطفين) فيه كما قال سم أن هذا التخلف لا يصير لحصول الفرق بحذف الألف في الجمع
وقام بقاء في التنبيه كما مر على أنه لو كان الفرق بحركة النون للتخلف المذكور لورد عليه أن النون الحاصل
بحركتها الفرق تسقط في حل إضافة نحو المصطفين ولو قال وانما لم يكف بحركة ما قبل الياء فارقا ما علة
في الفرق لكان أتم (قوله من الأسماء) بيان لما مشوب بنبع بعض (قوله ما بابت فيه حركة عن حركة) لم يقل
من الأسماء لعدم الاحتياج إلى التقييده هنا لأن ما ناب فيه حركة عن حركة لا يكون إلا من الأسماء بخلاف
ما ناب فيه حرف عن حركة (قوله والأول أكثر) لأنه أفراد ثلاثة أنواع هي المثنى والجمع وعلى حده والجمع
بالألف والتاء وأما الثاني فافراد نوع واحد هو ما لا ينصرف (قوله وما) أي جمع وقوله قد جمع أي تحققت
وحصلت جميعته فاندفع ما قبل يلزم تحصيل الحاصل أن وقعت ما على جمع وأعراب المفرد في حالة النصب
والجر بالكسرة مع أن المعرب به الجمع أن وقعت ما على مفرد (قوله واعلم) أن الجمع بالألف والتاء يطرد في خمسة
أنواع ما يبه تاء التأنيث مطبقا وما يبه ألف التأنيث مطبقا وما يبه كسر ما لا يعقل كدريهم وعلم مؤنث
لأعلامه فيه كزئبق ووصف مذكر غير عاقل كأيام معدودات ونظامها الشاطبي فقال

وقسه في ذى التاء نحو ذكري * ودرهم مصغر وصحرا

وزئبق ووصف غير العاقل * وغير ذام سلم للتأنيث

في نحو جاءني هذان
ومررت بالمهتين
وكسرت مع المثنى على
الأصل في التقاء
الساكنين لأنه قبل
الجمع ثم خواف بالحركة
في الجمع طلبا للفرق
وجعلت فتحه طلبا للخفة
وقد مر ذلك وانما لم
يكف بحركة ما قبل
الياء فارقا للتخلف في نحو
المصطفين * ولما فرغ
من بيان ما ناب فيه
حرف عن حركة من
الأسماء أخذني بيان
ما ناب فيه حركة عن
حركة وهو شيآن ما جمع
بألف وتاء وما لا ينصرف
وبدأ بالأول لأن فيه حمل
النصب على غيره والثاني
فيه حمل الجر على غيره
والأول أكثر فقال
(وما بابتا ألف قد جمعا)
الماء متعلقة بجمع أي
ما كان جمعا بسبب ملاسته
للألف والتاء أي كان لهما
مدخل في الدلالة على
جميعته (يكسر في الجر وفي
النصب معا) كسر
أعراب خلافا للاختلاف
في زعمه أنه مبنى في حالة
النصب وهو فاسد إذ
لا موجب لبنائه وانما

فيمتص في ماء الخمسة على السماع كسموات وأرضات وسجلات وحمامات وثنيات وشمالات وأمهات
ويستثنى من الأول خمسة ألفاظ لا تجمع بالألف والتاء امرأة وأمة وشافوشة وقلة زائد الروداني وأمة
بالضم والفتحة يدوملة وقيل تجمع شفة على شفهات أو شفوات وأمة على أموات أو أميات ومن الثاني
فلاء أول وفعل فعلان غير منقولين إلى العلمية لما لم يجمع مذكرا بها بالواو والنون لم يجمع مؤنثهما
بالألف والتاء واختلف في فعلاء الذي لا يفعل له كجزء ورتقاء فقال ابن ماث يجمع بألف وتاء لأن المنع في
جرهما تابع منع جمع التكميل وهو موقوف وهذا ومنعه غيره ويستثنى من الرابع باب حذف في لغة من بناء قاله
الروداني وغيره (قوله بئنا) بالتثنية لأنه مقصور للضرورة على مامرو المقصور إذا لم تدخل عليه أل
ولم يصف ولم يوقف عليه بنون فاعرابه مقدر على الألف المحذوفة لأعلى الهمزة المحذوفة لأن حذف
الألف علة تصريفية والمحذوف له تصريفية كالثبات بخلاف الهمزة فهي أحق من الهمزة
بجعلها حرف الأعراب ويجوز ترك تنوينه للوصول بنية الوقف (قوله بسبب ملاسته) أشار بقوله
بسبب إلى أن الماء سمي به بقوله ملاسته إلى أن في عبارة المصنف تقدير مضاف لأن السبب ليس وجود
الألف والتاء ولو من غير ملاسته مالا كلمة بل السبب ملاسته تمها لها وبها يستغنى عما أطال به الهروني
هنا من التعسف ويجعل الماء سمي به يستغنى عن تقييد الألف والتاء بالزيادة لأنهما إنما يكونان سميما
في الجمعية إذا كانتا زيتين (قوله في الجر) انما ذكره مع أنه جاء على الأصل والكلام في التباينة ولهذا لم
يذكر الرفع للإشارة إلى أن النصب حمل على الجر (قوله وما) منصوب على الحال وهي تعني جميعا عند الناظم

فلا تقتضي اتحاد الوقت فلا اشكال على مذهبه أما عند ثعلب وابن خالويه فتقتضي اتحاد الوقت بخلاف جميعا
وعلى هذا تكون مع هذا محازا في مطلق الاجتماع بقريته استحالة اجتماع النصب والجرف في وقت واحد (قوله
يجري على سنن اصله) ولأنه لو لم يحمل نصبه على جوه لم يميزه الفرع على الاصل فازالت قد تمكنت من به
كون جمع المؤنث مبر بابالـ ركات فـ لا تمكنت تلك المزية أيضا قلت فـ كما انهم لغرض فقد هنا وهو دفع
النقل الناشئ من اجتماع الحرف والحركة ولا يلزم من تحمل المحذور لغرض تحمله لا لغرض قاله شيخ الاسلام
وقوله من اجتماع الحرف والحركة أي في جمع المذكور السالم لواء عرب بحركة على الواو والياء (قوله مطلقا) أي
حذفت لامه أولا (قوله وهشام فيما حذفت لامه) لمشايمته المفرد حيث لم يجز على سنن الجمع في رد الاشياء
الى اصولها وـ بالحذف لامه (قوله سمعت لغاتهم) أي بفتح التاء وهو جمع لغة اصلها الغواو لغني حذفت
اللام و عوض عنها هاء التانيث (قوله فان رد اليه نصب بالكسرة) لانتهاء العلتين المذكورتين (قوله انما
لم يعبر بجمع المؤنث السالم الخ) اُجيب عن عبر به بانه صار علما في اصطلاحهم على ما جمع بالف وتاء من يدين
(قوله وسرادات) جمع سرادق وهو ما يفرق بين البيت كافي القاموس (قوله نحو بنات واخوات) لم يرد
اللام في بنات وردت في اخوات جـ لالكل على جمع مذكوره وهو ابنة واخوة لعدم الرد في ابنة الرد في
اخوة قاله البعض وفيه نظر لانهم ردوا اللام في ابنة ايضا لكنهم قلبوها هـ كما هو شأن الواو بعد الالف
الرائدة كما في كساء الا ان يقال لم تغيرت عن اصلها كان كما لم يزد (قوله لا دخل له ما في الدلالة على
الجمعية) بل الدلالة على الجمعية فيها بالصيغة (قوله كذا أولات) أي مثل ما جمع بالف وتاء في اعرابه
السابق أولات فقول اُشارح بعرب هذا الاعراب بيان لوجه انشبه ولا يخفى ار المقصود لفظ أولات
فيكون معرفة بالعلمية فان اعتبر مؤنثة لتأولها بالكامة أو للفظه منعت الصرف لاجتماع العلمية والتانيث
المعنوي وان اعتبرت مذكرة لتأولها باللفظ أو الاسم صرفت وانما لم تكن مؤنثة لفظا لان ما فيها تاء التانيث
والمانع للصرف هو هاء التانيث كما سننقه عن شيخنا وهذا يعرف ما في كلام البعض وأصل أولات الى بضم
الهـ مرة وفتح اللام قايت الياء الفاعل حذفت لاجتماع هـ مع الالف والتاء المزدتين فوزنه فعات قاله
في التصريح قال الرواد في فيه أنه يلزم من زيادته ما أن يكون جمعا حقيقيا لا ملحقا به وهو لاف المفروض
فالصواب أن وزنه فعات بلا حذف اللام وما قيل لا يلزم من زيادته ما أن يكون جمعا يندفعه أن لم يجد
زيادته ما في غير المفرد معني الا وهو جمع بخلاف المفرد نحو أرطاة وسلاة وبهامة فلو كانت زائدة لكان جمعا
له (قوله لا واحد له من لفظه) بل من معناه وهو ذات فهو في المؤنث نظـ برأوى في المذكور الا أن أولى
مختص بالماثلين بخلاف أولات (قوله وان كن) أصله كون بفتح الواو ثم نقل الى فعل بالضم توصلا لما يأتي
ثم نقات ضمة الواو الى الكاف فسكنت الواو فاجتمع ساكنان فحذفت الواو لالتقاء الساكنين (قوله والذي ١٥٠١)
أي علم المذكر أو مؤنث كما في شرح القسـ هـ يل لابن عقيل لكن محل جـ وزنه التثنية كافي اللغتين
الاخرين اذا سمى به مؤنث فان سمي به مذكرا لم يمنع التنوين لفقد التانيث كما في التصريح وغيره قال شيخنا
وانما لم يجعل من التانيث اللفظي لان ما فيه تاء التانيث والمانع من الصرف هو هاء التانيث كما سيأتي (قوله
كاذرات) بكسر الراء وقد فتح قاموس (قوله أيضا) أي كما قيل في أولات كذا قيل ويبيده عدم وقوعه
عقب قوله فيه مع ان جملة على هذا المعنى تؤدي الى عدم فائدة له والمفيدة الذي يقتضيه وقوعه عقب قوله
ذاحله على أن المعنى كما قيل فيه غير هذا الاعراب من الوجهين اللذين سيذكرهما اُشارح (قوله قبل)
أراد القول القياسي لانه اغايتكم في الاصول القياسية اهـ يس (قوله على اللغة الفصحى) المراد
فيها الحلة الاصلية فقط وقال المرادى انما بقي تنوينه مع أن حقه منع الصرف للتانيث والعلمية أي اذا كان
علما على مؤنث لان تنوينه ليس للصرف بل للمقابلة اهـ أي وتنوين المقابلة ليجامع على منع الصرف (قوله
من يعمه التنوين) أي مراعاة للحالة الراهنة المتضمنة منع تنوينه لاجتماع العلمية والتانيث المعنوي
وان لم يكن تنوينه تنوين صرف بل مقابلة كما مر لانه مشبه بالتنوين الصرف في الصورة كما قاله شيخنا وغيره
وبه وجه ترك التنوين في الوجه الثالث وقوله ويجز به بالنصب بالكسرة أي مراعاة للحالة الاصلية ففي هذه

نصب بالكسرة مع تأتي
الفحة الجري على سنن
أصله وهو جمع المذكر
السالم في حل نصبه على
جوه وجوز الكوفيون
نصبه بالنسبة مطلقا
وهشام فيما حذفت لامه
ومنه قول بعض العرب
سمعت لغاتهم ومحل هذا
القول ما لم يرد اليه المحذوف
فان رد اليه نصب
بالكسرة كسنوات
وعضوات تنبيه كما انما
لم يعبر بجمع المؤنث السالم
كما عبر به غيره ليتناول ما كان
منه مذكرا كحكما مات
وسرادات وما لم يسلم فيه
بناء الواو واحد نحو بنات
واخوات ولا يرد عليه
نحو وبنات وقضاة لان
الالف والتاء فيهما لا دخل
لهما في الدلالة على الجمعية
(كذا أولات) وهو اسم
جمع لا واحد له من لفظه
يعرب هذا الاعراب
الحا قاله بالجمع المذكور
قال تعالى وان كن أولات
حمل (والذي اسمها قد
جعل) من هذا الجمع
(كاذرات) اسم قريته
بالشام وذاله مجمعة اصله
جميع اذ ردة التي هي جمع
ذراع (فيها) الاعراب
(ايضا قبل) على اللغة
الفصحى ومن العرب من
عنه التنوين ويجز به

وينصبه بالكسرة ومنهم من يجعله كـارطة علما فلا ينونه ويحذف وينصبه بالفتحة ٧٥ واذا وقف عليه قلب التاء هاء وقد روي بالوجه

الثلاثة قوله تنويرها من
اذرعات وأهلها يثرب
أدنى دارها نظـر عالى
والوجه الثالث منوع
عند المصريين جائر عند
الكوفيين لا تنبيه
تقدم بيان حكم اعراب
المثنى اذا سمي به وأما
المجموع على حده ففيه
خمسـة أوجه الاول
كاعرابه قبل التسمية به
والثاني أن يكون كغسلين
في لزوم الياء والاعراب
بالحركات الثلاث على
النون منونة والثالث أن
يجرى مجرى عربون في
لزوم الواو والاعراب
بالحركات على النون
منونة والرابع أن يجرى
مجرى هرون في لزوم
الواو والاعراب على
النون غير مصروف
للعلمية وشبهه الجمة
والخامس أن تلزمه الواو
وفتح النون ذكره السبكي
وهذه الأوجه مترتبة
كل واحد منها دون
ما قبله وشرط جعله كغسلين
وما بعده أن لا يتجاوز
سبعة أحرف فان تجاوزها
كشهيابين تعين الوجه
الاول قاله في التسهيل
(وجرا الفتحة) نيابة عن
الكسرة (مالا ينصرف)
وهو ما ليس علمتان من
علمل تسع كاحسن أو
واحدة منها تقوم
مقامهما كـاجد وصحراء
كـاسياتي في بابها لانه شبه

اللغة مراعاة الحالين ومن كون المرعى في جره ونصبه بالكسرة الحالة الأصلية يعلم أن الكسرة في حال النصب
ناثبة عن الفتحة لآلى حال الجر وان ذكره شيخنا والبعث تبعاً للتصريح (قوله ومنهم من يجعله كـارطة)
والمرعى في هذه اللغة الحالة الراهنة فقط (قوله واذا وقف عليه قلب التاء هاء) يعني فلا يرد أن المنع اغناها ومع
هاء التانيث لامع تائه على أن التانيث المعنوي موجود أيضاً (قوله تنو رتها) أى نظرت بعقلي لا بعيني إلى
نارها الشدة شوق اليها وجملة وأهلها يثرب حالية وكذا جملة أدنى دارها الخ ويثرب اسم لمدينة النبي صلى الله
عليه وسلم سميت باسم من تزها من العماليق وقد ورد انتهى عن تسميته يثرب لانه من التثريب وهو
الخروج وأما قوله تعالى بأهل يثرب فـ كما به عن قتالة من المنافقين وأدنى دارها مبتدأ أو نظار على خبر
والكلام على حذف مضاف إمامن المبتدأ أى نظار أدنى دارها أو انظر أى ذو نظر عالى والمثنى أن نظار الأقرب
من دارها إلى نظار عظيم فكيف ينظر نفس دارها (قوله جائر عند الكوفيين) هو الحق لوجود العاليتين
فيه وورد السماع به فلا وجه لثبته (قوله قد تقدم) أى في الشرح أى وقد تقدم حكم اعراب المسمى بما جمع
بالف وتاء في المثنى وأورد عليه أنه تقدم في المثنى حكم اعراب المسمى بجمع المذكر السالم حيث قال عليون
ومقتضى كلام الشارح أنه لم يتقدم والجواب أن مراده أنه لم يتقدم بسائر أوجه بل بوجه واحد وهو اعرابه
كاعرابه قبل التسمية به (قوله كغسلين) هو ما يسيل من جلود أهل النار وشبهه بغسلين دون حين لشبهه الجمع
بغسلين في كونه ذار يادتين الياء والنون (قوله منونة) أى أن لم يكن أعجمياً فان كان أعجمياً امتنع التنوين
وأعرب اعراب ما لا ينصرف نحو قنسرين اهـ تصريح قال شيخنا ومثله يقال فيما بعده والجمعة ليست بغير
بل مدار عدم التنوين على أن ينضم إلى العلمية مانع آخر كالجمعة والتانيث المعنوي أفاده البعض وقد كتب
الروادى على قول المصريح فان كان أعجمياً الخ مانعه هذا كلام ظاهري فان ضمير كان عائد إلى ما سمي به من
الجمع وما الحق به وقنسر ونسائر الأعجميات ليس واحد منها بل هي أسماء من تجلات لمسمياتها فلا بد
من زيادة نوع في أنواع المحركات بالجمع تركه الموضع وزاده لتمام معنى في شرح التسهيل وهو كل اسم وافق
لفظه لفظ الجمع فكرة كان يكسرين أو علمنا كـهـ فين ونصبيين وقنسرين وفلسطين فانه يعرب اعراب الجمع
لشابهة اللفظية كما في مواضع من الـ من الصرف تلك المشابهة والاولى جعل عليين من هذا النوع اهـ بعض
تغيير وهو حسن جداً لما كان يلوح بـالى (قوله وشبهه الجمة) لان وجود الواو والنون في الاسماء المفردة
من خواص الاسماء الأعجمية وقد نص بعضهم على أن نحو جمدون ومحمودون يجوز فيه الصرف والمنع للعلمية
وشبهه الجمة كفى الشيخ يحيى (قوله أن تلزمه الواو وفتح النون) والاعراب بحركات مقدرة على الواو
لأن النون كما يفيد كـلام التصريح حيث قاله على المثنى عند من يلزمه الـ والـ في كسرتونه وقد راد اعراب على
الـ لـ النون ويؤيده أنه لا معنى لتقدير الحركات على النون مع سهولة ظهورها علمها ما اعترض به من أنه
يلزم تقدير اعراب في وسط الكلمة يمكن دفعه بان النون لما كانت في الأصل أعني في حالة الجمعية قبل
التسمية عوضاً عن التنوين وهو انما الحق الآخر استصح ذلك بعد التسمية فتكون الواو آخر الكلمة (قوله
وجر) يحتمل كونه فعل أمر ناصباً ما لا ينصرف على المعنوية فيكون مثلث الآخر وكونه ماضياً مجزئاً ولا رافعا
له بالنيابة عن الفاعل فيكون مفتوح الآخر يؤيد الاول لاحقه والثاني سابقه والمراد بالفتحة ما يشمل الظاهرة
كاحمد والمقدرة كمرسى وأورد اللقاني على قوله وجر بالفتحة الخ أنه منقوض بما سمي به مؤنث من الجمع بألف
وتاء والحق به بناء على أنه معرب باعراب أصله ويمكن دفعه بأنه علم استثنائه من قوله سابقة والذي استماقد
جعل الخ فافهم (قوله وهو ما فيه علمتان) العلم اصطلاحاً ما يثرب عليه الحكم والحكم هنا هو منع الصرف انما
يترتب على اثنتين من التسع أو واحدة منها تقوم مقام اثنتين فالعلم في الحقيقة على الأول مجموع الـ اثنتين
فتسمية كل منهما علمة من تسمية الجزء باسم الكل أو أراد بالعلمة ما يشمل العلمة الدافضة (قوله لانه شبهه
الفعل) أى في اجتماع علمتين فرعيتين احدهما اللفظية والآخرى معنوية كما سمي بـالى بسط ذلك وهذا علم لـ
لفول المصنف وجر الخ ومحط التعليل قوله فامتنع الجر بالكسرة مانع التنوين (قوله فامتنع الجر
بالكسرة مانع التنوين) فاذا نون للضرورة عاد الجر بالكسرة لانه انما امتنع به لانه وقد عاد فيعود وهذا ظاهر

الفعل فثقل فلم يدخله التنوين لانه علامة الاخف عليهم والامكن عندهم فامتنع الجر بالكسرة مانع التنوين انما خفيما

فخوفوا بأحسن منها وهذا (ما لم يصف * أولئك) بعد ال (ردف) أي تبع فان أضيف أو تبع ال ضعف شبه الفعل فرجع الى أصله من الجرح بالكسرة نحو في أحسن تقويم وأنتم عا كفون في المساجد ولا فرق في ال بين المعرفة ككامل والموصولة نحو وكالاعى والاصم وقوله وما أنت باليقظان ناظره اذا

* نسبت عن تهو اذكر العواقب بناء على أن ال توصل بالصفة المشبهة فيه ماسيا في الزائدة كقوله زابت الوليد بن السيزيد مباركا ومثل ال أم في لغة طي كقوله

أعن شمت من نجد يرقا نالقا * بيت بيل أم أرمم اعتاد ألقا * تنبيهان * الاول في ما الاولى موصولة والثانية حرفية وهي ظرفية مصدرية أي مدة كونه غير مضاف ولا تابع لال * الثاني ظاهر كلامه أن ما لا ينصرف اذا أضيف أو تبع ال يكون باقيا على منعه من الصرف وهو اختيار جماعة وذهب جماعة منهم المبرد والسمرقاني وابن السراج الى أنه يكون منصرفا مطلقا وهو

على القول بان تنوين الضرورة تنوين صرف أما على القول بأنه تنوين آخر أي به لجر الضرورة وهو الراجح فقبل لا يجر بالكسرة بل بالفتحة مع التنوين الضروري وقيل يجر بالكسرة نظر الى أنه بصورة تنوين الصرف (قوله واتعاقبها) أي تناوبها على معنى واحد وهو مطلق التمييز أعظم من أن يكون نصا واحتمالا وذلك أنك اذا قلت عندي راقود دخلا كان القصد المظهر ف نصا لان التمييز المنصوب على معنى من نصا واذا قلت عندي راقود دخل احتمل أن يكون دخل تمييزا على معنى من فيكون القصد المظهر وف وأن تكون إضافة راقود اليه على معنى اللام فيكون القصد الظرف ووجه تعاقبها أن راقودا نون لم يجر دخل بل ينصب تمييزا والاجر بإضافة راقود اليه إضافة تمييز الى التمييز والراقود نون يبطى داخله بالقار وهو عرب كما في ذكر يا (قوله نحو خفيوا بأحسن منها) تمثيل للجر بالفتحة وقوله سابقا كاحسن وكساجد وصحراء تمثيل لذي العاتين وذى العلة (قوله ما لم يصف الخ) أي مدة عدم الإضافة والردف لال لان النفي مع العطف بأو يفيد نفي كل نحو ما لم تسوهن أو تفرضوهن فريضة قاله سم فهو من عموم الساب (قوله ردف) ليس حشوا لان المعديه لا تقتضي الاتصال اه يس (قوله فان أضيف) أي الى ظاهر نحو مررت بأفضلكم أو مقدر نحو ابدا من أول في رواية الكسرة بلا تنوين على نية لفظ المضاف اليه شنواني (قوله ضعف شبه الفعل) أي لصاحبه خاصة الاسم المؤثرة في معناه وهي ال أو الإضافة لاختصاصها بالاسم وتأثيرها في معناه التعريف أي في الجملة فلا ترد ال الزائدة والإضافة اللفظية وقوله المؤثرة في معناه يندفع الاعتراض بأن مقتضى التعليل جرمالا ينصرف بالكسرة اذا صح حرف الجر لانه من خصائص الاسم (قوله وما أنت) في بعض النسخ ما أنت فيكون في البيت الحرم بجاء معجمة فراء وهو حذف أول البيت والمظهر بطلق كثيرا على انسان العين والمراد به هنا انقلاب بدليل الشرط (قوله بناء) بالنصب مفعول لأجله لمحذوف أي ومثلنا بالأعشى والاصم واليقظان لانا بنينا على الخ أو مفعول مطلق لمحذوف أي والتمثيل به بنى بناء أو الرفع خبر محذوف أي والتمثيل به بناء على الخ أي مبنى (قوله أعن شمت الخ) يحتمل أن تكون أن مصدرية محذوفت قبلها لام التمهيد وأن تكون شرطية أتى بجوابها امر فوعا لان فعل الشرط ماض والاستفهام للقرير وشمت بكسر الشين المعجمة أي نظرت وبرقنا صغير برق وتأق باع والواو الخنوز وجهلة اعتمادا ولفظا حال من المضاف اليه أو نعت له لانه نكرة في المعنى كما في كثير الجار محمل أسفار اكذا قال العيني وتبعه غيره وفي الحالية نظر لعدم شرط محيى الحال من المضاف اليه (قوله ظاهر كلامه) انما كان ظاهرا كلامه البقاء على المنع لان الضعيف في يصف وما بعده يرجع الى ما لا ينصرف وهو فهو أنه اذا أضيف ما لا ينصرف أو تبع الجربا بالكسرة ولا شك أن المحكوم عليه في هذا المفهوم ما لا ينصرف (قوله وهو اختيار جماعة) هو مبنى على أن الصرف هو التنوين فقط وهو مفقود مع ال والإضافة وانما جربا بالكسرة لأن دخول التنوين فيه قاله في الجمع وظاهره مع الشارح أن هؤلاء يقولون بالمنع وان زالت منه علة ولا وجه له الا الاستحباب (قوله وذهب جماعة الخ) يحتمل أن القائل بهذا المذهب يقول الصرف هو التنوين ولم يظهر لوجود ال أو الإضافة ويحتمل أن يقول هو الجربا بالكسرة فقول شيخنا والبعض انه مبنى على أن الصرف هو الجربا بالكسرة ان كان مستنده أن الواقع أن هؤلاء يقولون ان الصرف هو الجربا بالكسرة فسلم وان كان استنباطا فلا (قوله مطلقا) أي زالت منه علة أولا (قوله وهو الاقوى) التحقيق تفصيل النظم (قوله اذا زالت منه علة) أي بان كانت إحدى علمية العلمية لان العلم لا يضاف ولا تدخل عليه ال حتى ينكر (قوله فنصرف) أي ولم يظهر التنوين لوجود ال أو الإضافة (قوله واجمل نحو يفعلا الخ) انما أعربت هذه الامثلة بالحرف لمشابهة فعل الاثنين مثني الاسم وفعل الجماعة مجموع فاجر بجرها في الاعراب بالحرف وحمل على الفعلين فعل الخطا لمشابهة لم ما ولا انها ألغيت بالحركات لكانت امام مقدرة على الضمائر أوعلى ما قبلها لاسبيل الى الاول لان الضمائر كلمات في ذاتها ولا يقدر اعراب كلمة على كلمة أخرى ولا الى الثاني لان ضمائر الرفع المنصلة شديدة الاتصال بالأفعال فكانت ما قبلها حشوا والاعراب لا تقع حشوا وان يعربها بحركات مقبلة على ما قبل الضمائر أن يقول ان سلم أن ما قبلها كالحشوا لا يسلم أن الاعراب لا يكون على ما هو كالحشوا بدليل

أن البناء الذي هو نظير الاعراب يكون على ما هو كالحش ونحوه بوضوح وواضح لم يكن حرف اعرابها
الالف والواو والياء المجرودات لأنها أسماء والأسماء لا تكون حروف اعراب وأيضاً لو كانت اعراباً لأذهمها
الجزم كما في سائر حروف الهجاء ولا حرف علة آخر لجوب حذفه لانتفاء ساكنها مع الضمائر الساكنة وكان
حرف اعرابها النون لمشايتها حروف الهجاء لأنها تندغم في الواو ونحوه والواو في الياء ونحوه ومن يقتضيه وتبدل
ألفا في الوقف على المنصور والمنون في اللغة المشهورة وفي الوقف على المؤكد بنون التوكيد الخفيفة النسالية
فتجاوز في الوقف على اذن وجاز وقوع علامة الاعراب بعد الفاعل لأنه هنا ضمير رفع متصل وهو كالجزء وقد
تحذف هذه النون في حالة الرفع وجوباً بقدر كفاي نحو هل تضر بن هل تضر بن يازيدون هل تضر بن ياهند
وجوازاً بكثرة في الفعل المتصل بنون الوقاية نحو تأمر وفي بناء على الصحيح من أن المحذوف نون الرفع لأنون
الوقاية وإذا لم تحذف جاز الفك والادغام وبالأوجه الثلاثة فترى تأمر وفي وقلة في غير ذلك نحو

أبيت أسرى وتبقي تدل على * وجهه كالعنبر والمسك الذكي

وفي الحديث والذي نفس محمد بيده لا تدخل الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنوا حتى تحابوا الاصل لا تدخلون ولا
تؤمنون وقرئ بالواو ساخران بظاهر أي بظاهر ان فادغم التاء في الظاهر وحذف النون كذا في التصريح
وغيره لكن قال الدماميني وشارح الجامع أنه شاذ وقال في المجمع لا يقاس عليه في الاختيار (قوله ألف
اثنين) أي شخصين سواء كانا مخاطبين أو مخاطبتين أو غائبين أو غائبتين (قوله أسماء) بأن كانت ضميراً فاعلاً
نحو الزيدان يفعلان وقوله أو حرفاً أي دالاً على التثنية نحو يفعلان الزيدان على لغة أكلوني البراغيث (قوله
الاصول علامة رفع) دفع به تقدير المضاف عدم تناسب كلامي المصنف لأنه جعل أول النون اعراباً وثانياً الحذف
علامة اعراب والمناسب جعلهما معاً اعراباً أو علامة اعراب وأرجع ما هنا إلى ما سأتى من قوله وحذفها الخ
ولم يعكس مع أن في العكس التأويل وقت الحاجة لا قباه البعد التأويل في الثاني يحمل الجزم والنصب على
المعنى المصدرى الذي هو فعل الفاعل لأنه لا يطلغان اصطلاحاً لهما هذا المعنى دون التأويل في الأول ولا ينافي
التأويل في الأول مذهب المصنف من كون الاعراب لفظياً كما قيل لما قدمه الشارح من أنه لا منافاة بين
جعل الشيء اعراباً وجعله علامة اعراب لأن جعله اعراباً من حيث عموم كونه أثر اجمله عامل وجعله علامة
اعراب من حيث خصوصه فاندفع ما أطال به البعض (قوله اتصل به ياء المخاطبة) ترك التعميم هنا لأنها
لا تكون إلا أسماء (قوله وأوالجمع) المراد الجمع بالمعنى اللغوي وهو الجماعة ليدخل نحو زيد وعمر ووبكر
بفعلون وفي نسخ وأوالجماعة وهي ظاهرة (قوله فالامثلة خمسة) تفرع على ما يفيد تجميع الشارح
في الفعل حيث قال من كل فعل الخ ويشعر به بدء المصنف الفعل تارة بالياء وتارة بانهاء من ثبوت الامر
لاعلى نعيمه في ألف الاثنين وأوالجماعة بقوله أسماء أو حرفاً لان المعروف أن عمله خمسة باعتبار
بدء بفعلان وبفعلون تارة بالياء وتارة بالهاء لا باعتبار اسماء الألف والواو وحرفيها ما ويبدل على ما ذكرناه
قوله وهي بفعلان وفعلان الخ فقوله خمسة على اللغتين أي جارياً على كل من اللغتين وإن كان الاختلاف
بين اللغتين في غير تفعلون بالفوقية وتفعلين ومراده باللغتين لغة من يجرد الفعل المسند إلى اثنين أو جماعة
من العلامة واحدة من يلحقها به وهذه الخمسة بالتفصيل عشرة باعتبار أن تضر بن بالفوقية يصلح للمخاطبين
والمخاطبتين والغائبين والألف في الأولين اسم فقط وفي الثالث تكون أسماء وحرفاً وتضر بن بالتحية للغائبين
فقط أسماء أو حرفاً فهذه ستة وتضر بن بالتحية للغائبين أسماء أو حرفاً وتضر بن بالفوقية للمخاطبتين
أسماء فقط والعاشرة تضر بن وإن نظرت إلى تغليب المذكر على المؤنث أو الحاضر على الغائب والعكس
والى كون المؤنث حقيق التانيث أو مجازيه زاد العدد وسمى بفعلان وتفعلان وبفعلون وتفعلون وتفعلين
أمثلة لأنه ليس المقصود هي بخصوصها بل هي وما مثلها في اتصال الألف والواو والياء فائدة كما إذا قلت
هما تفعلان تعني امرأتين فهل يفتتح الفعل بناءً فوقية جلالاً لضمير على المظهر وربما ليعني أو يباء تحتية ربما
للفظ فإن هذا اللفظ يكون للذكرين الأول قول ابن أبي العافية تليد الاعلم وهو الراجح الذي ورد به السماع
والثاني قول البادشاه الدماميني (قوله بثبات النون) أي بثبوتها أي بالثبات الثابتة لكن غير بذلك

كل فعل مضارع اتصل
به ألف اثنين اسماً أو حرفاً
(الفوناء رفعاً) الاصل
علامة رفع تحذف
المضاف وأقيم المضاف
اليه مقامه يدل على ذلك
ما بعده والتقدير اجمل
النون علامة الرفع نحو
يفعلان (و) لنحو
(تدعين) من كل
مضارع اتصل به ياء
المخاطبة (وتسألونا) من
كل مضارع اتصل به
واو الجمع اسماً أو حرفاً
فالامثلة خمسة على اللغتين
وهي بفعلان وتفعلان
وبفعلون وتفعلون
وتفعلين فهذه الامثلة
رفعها بثبات النون نيابة
عن الضمة

(وحذفها) أي النون (للجزم والنصب ٧٨ ٤٤٣) أي علامة نيابة عن السكون في الأول وعن الفتح في الثاني (كلم تكون في الترومي

مظلمة) الأصل تكونين
وترومين فحذفت النون
للجزم في الأول وهو لم
وللنصب في الثاني وهو
أن المضمرة بعد لام
المحذوف تنبيهان * الأول
قدم الحذف للجزم لأنه
الأصل والحذف للنصب
محمول عليه وهذا مذهب
الجمهور وذهب بعضهم
إلى أن أعراب هذه
الأمثلة بحركات مقدرة
على لام الفعل * الثاني
انما ثبتت النون مع
النصب في قوله تعالى إلا
أن يعفون لأنه ليس من
هذه الأمثلة إذا الواو فيه
لام الفعل والنون ضمير
النسوة والفعل مبهامتي
مثل يتر بصن ووزنه يعفان
بحذف الالف إلى حال يعفون
فانه من هذه الأمثلة إذ
واوه ضمير الفاعل ونونه
علامة الرفع تحذف
للجزم والنصب نحو وأن
تعفوا أقرب للتفوي
ووزنه تعفوا وأصله تعفورا
* وما فرغ من بيان
أعراب الصحيح من
القبيلين شرع في بيان
أعراب المعتل منهم ما بدأ
بالاسم فقال (وسم معتلا
من الأسماء ما) أي الاسم
المعرب الذي حرف أعرابه
ألف لينية لازمة
(كالمصطفي) وموسى
والعصا وأبواب لازمة قبلها
كسرة كالداعي (والمرتقي

لتسكون المقابلة بقوله وحذفها الخ أتم هذه النون تسكيرا مع الألف وتفتح مع الواو والياء تشبيها بنون المثني
والجمع وقد تفتح مع الألف أيضا قرئ أنعدا نني أن أخرج بفتحها واذكر ابن فلاح في المعنى أنها تفتح مع الواو والياء تشبيها بنون المثني
شاذ إلا أن تسكت مع ما رزقته بضمها قاله الروادني (قوله وحذفها للجزم الخ) وقد تحذف حيث لا ناصب ولا جازم
كأمر (قوله مظلمة) بفتح اللام على القياس وكسرها على الكثير (قوله لأنه الأصل) أي الحذف للجزم أصل
للحذف للنصب وانما كان أصلا لمناسبة الحذف للسكون الذي هو الأصل الأصل في الجزم ووجه المناسبة
كون كل عدم شيء فالسكون عدم الحركة والحذف عدم الحذف تأمل (قوله والحذف للنصب محمول عليه)
كما حمل النصب على الجرف المثني والجمع على حده لأن الجزم نظير الجرف في الاختصاص (قوله وهذا) أي
أعراب تلك الأمثلة بشبوت النون رفعها وحذفها جزمها ونصبها مذهب الجمهور الخ ولو قدمه الشارح على التنبيه
لكان أليق (قوله بحركات مقدرة على لام الفعل) منع من ظهورها حركة المناسبة أي وثبتت النون أو حذفها
دليل على ذلك المقدرة اه دما ميني فالحذف عند الجزم فرقا بين صورتين الجزم والمرفوع لانه والجازم انما
حذف الحركة المقدرة وكالجازم الناصب والمراد بالحركات وجود أو عدم ما يدخل السكون (قوله بخلاف
الرجال يعفون) أي في الأمور الأربعة المذكورة لم يصح بكون الفعل في هذا معر بالاكتمال بدلالة
قوله علامة الرفع على الأعراب (قوله تعفوا) أي يواو بين الأولى لام الفعل والثانية ضمير الفاعل استعملت
الفظة على الأولى فحذفت ثم الأولى لا لانتفاء الساكنين وخصت بالحذف لكونها جزء كلمة بحذف الألف الثانية
وكلمة عمدة (قوله وبداء بالاسم) لكن في ابتدائه بالاسم فصل بين الظاهر وهي أبواب النيابة ولهذا قدم الموضع
الفعل المعتل (قوله معتلا) مفعول ثان وما مفعول أول والمعتل عند الحاجة ما آخره حرف علة وعند الصرفين
ما فيه حرف علة أو لاو وسطا أو آخر كالوعود وعدو كالببيع وباع وكالفتى والرمي ويفزرو ويسمى الأول مثالا
لما ثلثة الصحيح في عدم إعمال الماضي واسمى الفاعل والمفعول والثاني أجوف وهذا الثلاثة لأنه في الحكاية
عن النفس بالماضي على ثلاثة أحرف كقلت وبعت الثالث ناقصا ومفعول ناقص حرفه الآخر وقفا وخزما
من بعض أفرادها كغزولم يغزو ونقص الأعراب كالأوبعضا من بعض آخر كالفتى ويفزو وهذا الأربعة لأنه
في الحكاية على أربعة كدعوت والمعتل بالفاء والهمزة ولا يكون في الفعل أو بالعين واللام لفيف مقرون
أو بالفاء واللام لفيف مفروق ومعتل الثلاثة نادر كالواو والصحيح ان سلم من النقص والحذف والهمزة فسلم والالف لا
فكل سلم صحيح ولا عكس (قوله الذي حرف أعرابه ألف الخ) دخل فيه المثني على لغة من يلزمه الألف (قوله
زينة) لم يكتب بكون الألف عند الإطلاق تنصرف إلى اللينة لأن توهم الشمول قائم والمطلوب في التعاريف
الابتناع (قوله لازمة) أي في الأحوال الثلاثة لفظا أو تنقيدا كما في المقصود والمنون واعترض بأنه لا يشمل
الألف المنقلبة عن الهمزة كما قرأ اسم مفعول من أقرأه الكتاب لعدم لزومها الذي يجوز النطق بدلها بالهمزة أي
التي هي الأصل وأجيب بأن أبدال الهمزة المتحركة من جنس حركة ما قبلها شاذ ولا يعترض به ومثل
هذا الاعتراض والجواب يجري في قوله ياء لازمة (قوله كالمصطفي وموسى والعصا) أشار بتعداد الأمثلة إلى
أنه لا فرق بين المعرب والمجهول ولا بين العاقل وغيره (قوله كالداعي والمرقي) أشار بزيادة الداعي إلى أنه لا فرق
بين الثلاثي والمزيد أو إلى أنه لا فرق بين ما بدأ أصلية كالمرتقي أو منقلبة عن واد كالداعي ولم يذكر المصنف في
معتل الأسماء ما آخره واو كما ذكره في معتل الأفعال لأنه لا يوجد اسم معرب عربي آخره أصالة أو لازمة
فلا يرد الاسم المبني كذا والطائفة والألجج قل في الجمع كهندو ورأيت بخط ابن هشام السهندو
اه وماو وعارضة لتطرف نحو ياتومر خم ثم دأو غير لازمة كالاسماء الستة حالة الرفع (قوله مكارما)
منصوب على المفعولية أو التمييز المحول عن الفاعل أو انظر فية الجازية (قوله بعمل) أي بغير آخره بالقلب
أي دائما فلا يرد أن الثاني قد يعمل آخره بالقلب كالداعي فان ما به منقلبة عن واد ككأمر (قوله
والثاني يعمل آخره بالحذف) أي حذف ياءه للتثنية وفيه أن الأول يعمل آخره بحذف الألف للتثنية
أيضا (قوله تخرج بالمعرب) لم يخرج من معتل الأسماء بالاسم الفعل والحرف كخشى وعلى ويرمى ونظرا

مكارما) تنبيه على أن اسمي كل من هذين الاسمين معتلا لأن آخره حرف
علة أو لأن الأول يعمل آخره بالقلب ما عن ياء نحو الفتى أو عن واو نحو المصطفي والثاني يعمل آخره بالحذف تخرج بالمعرب نحو متى والذي

مضرورات الشرائع حمل حالة النصب على حاقى الرفع والجذر (وأي فعل) كان (أخر منه ألف) نحو يخشى (أو واو) نحو يدعو (أو ياء) نحو يرى (فإنه لا عرف) أى شرط وهو مبتدأ مضاف وفعل مضاف إليه وكان بعده مقدر فهو إما شائبة وأخر منه ألف جملة من مبتدأ وخبر خبرها مفسرة للضمير المستتر في الأناقصة وأخرها ألف خبرها أو وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة وعرف جواب الشرط وفيه ضمير مستكن نأثب عن الفاعل عائدا على فعل وخبر المبتدأ جملة

الشرط وقيل هي وجوب الجواب معا وتيل جملة الجواب فقة طوم معتلا حال منه مقدم على عامله والمعنى أى فعل كان آخره حرفا من الاحرف المذكورة فانه يسمى معتلا (فالالف التوفيه غير الجزم) ٨٠ وهو الرفع والنصب نحو زيد يسعى وان يخشى لتعذر الحركة على الالف

والألف نصب بفعل
مضارع يفسره الفعل الذي
بعده (وأبد) أي أظهر
(نصب ما) آخره واو
(كيدعو) أو ياء نحو
(برجى) خلفه النصب
وأما قوله
أبى الله أن أسمي ويا مولا
أب * وقوله
ما أقدر الله أن يبدى على
شخط

من داره الحزن ممن داره
 صول * فضرورة (والرفع
 فيهما) أى الواو والياء
 (أنو) لثقله عليه — ما
 واحد حذف إجازا *
 (ثلاثهن) وأبقى الحركة
 التى قبل المحذوف دالة
 عليه (نقض حكما لازما)
 نحو لم يحس ولم يغز ولم يرم
 قال رفع نصب بالمفعولية
 لا زعيم — ما متعلق به
 واحد حذف عطف على أنو
 وفى كل منهما ضمير مستتر
 وهو فاعله وجازا محال
 من فاعل احذف
 وثلاثهن مفعول به أما
 لا حذف والضمير فى
 ثلاثهن لأحرف العلة
 الثلاثة ومفعول الحال
 محذوف وهى الأفعال
 الثلاثة المعتلة والتقدير
 حذف أحرف العلة ثلاثهن
 حال ككونك جازما
 الأفعال الثلاثة المذكورة
 أو يكون معمو لا محال
 والضمير للأفعال ومفعول

(الشرط) وهذا هو الراجح رتوقف الغائنة على الجواب من حيث التعليل لأن حيث الخبرية قاله في المعنى (قوله حال منه) أي من الضمير المستكن في عرف وهذا على المتبادر من عدم جعل عرف بمعنى علم فإن جعل بمعنى علم فهو مفعول الثاني وهذا أولى لأن الفسدة علم كونه معتلا لا معرفة ذات مقبلة به (قوله والمعنى الخ) لا يخفى أنه حل معنى لاجل اعراب فلا يقال مقتضى حله أن كان غير شائبة وأن معتلا مفعول عرف بمعنى معنى (قوله والالف نصب الخ) ويجوز رفعه لكنه خلاف المختار كما سيعلم من باب الاشتغال (قوله يفسره) أي معنى لا لفظا وانما تقدير اقصا الفاء اعتبارا ولا بس (قوله أبي الله الخ) يعني أن علوه وسبب باده من نفسه لا تصان به بالوصف الجميدة لأنها ورائته من آباءه (قوله ما أقدر الله أن يبدى على شحط * من داره الحزن من داره صول) ما تعجبية وعلى معنى مع والشحط بشين معجمة تخاهم ملة متفوحين البعد والحزن بفتح المهملة فسكن الرأى موضع ببلاد العرب وصول بضم الصاد المهملة ضيعة من ضياع جرجان كذا في شرح الشواهد للمعنى والذي في القاموس أنه قرية بصعيد مصر وهذا الشاهد ساقط في كثير من النسخ (قوله نالهن) من ضافة الفسدة الى الموصوف وانما جاز حذف الآخر في الجزم وليس علامة الرفع قال الرضى لأن شأن الجازم عندهم حذف الرفع الذي في الآخر والرفع الذي فيه محذوف للاستثقال أو لتعذر قبيل دخول الجازم فلما دخل لم يجد في الآخر الحرف العلة مشابها للمحركة فحذفه ومنه ذهب سيبويه أن الجازم حذف الحركة المقدرة وحرف العلة حذف عند الجازم لابه فرقاب بين صورة الجزم والمرفوع وكلام المصنف محتمل لهذا المذهب أيضا وانما لم يلحق النصب بالجزم في الفعل المعتل كما الحق به في الافعال الخمسة لانه انما الحق به ثم انما نذر الاعراب بالحركة بخلافه هنا فأعرب نصبا بالحركة على الاصل وقولنا بخلافه هنا هو باعتبار الغالب فلا ينافي أن ما آخره ألف من المعتل متعذر الحركة فتأمل وقال بعضهم انما ثبتت ألف نحو نحو نصبا لآخر ما لان الجزم ذهبا بالحركات واذا ذهبت فلا فائدة لثبوت حرفها الذي هو الالف بخلاف النصب فان الحركة فيه موجودة لانها تغيرت من ضمة الى فتحة فلو حذف الالف بقيت الحركة التي هي الفتحة بلا حرف نحو واعلم * أنه لا يحذف حرف العلة الا اذا كان متصلا مان كان بدلا من همزة كيقرا وبقري ويوضا فان كان الابدال بعد دخول الجازم فهو قياسي اسكون الهمزة ويمتنع الحذف لان العامل أحد مقتضاه وان كان قبله فهو شاذ والاكثر حينئذ عدم الحذف بناء على عدم الاعتداد بالعارض (قوله أو يكون معمولا للحال) لو قال أو للحال كان أخصرا وانسب بالاعطف على قوله اما لا حذف (قوله ان كان نقص الخ) والحكم على هذا بمعنى المحكوم * واعلم * أنه لا ينحصر تقدير الاعراب في الاسم المعتل والفعل اذ منه في الاسم ما سكن آخره لا ادغام نحو وقتل داود جالوت بادغام لدال في الجيم أو لوقوف أو التخفيف أو المحكي فتح ومن زيد الممن قول ضربت زيدا ومنه ما جعل عالما من المركب الاسنادي على مختار السيدوس ما في في العلم والمشتغل آخره بحركة الهمزة والمضارع لانه كالمفعول أو تقديره كالياء بدها نحو يا غلاما يا ابنيا ويا أمنا ومنه في الفعل ما سكن لا ادغام نحو زيد يضرب بكر أو لوقوف أو التخفيف نحو يا مكرم بسكون الراء ولا يختص ذلك بالشعر بل يجوز في النثر على الصحيح وما حرك لانهاء الساكنين كمن يكن الذين كفو واوما ادغم في آخره كما يشهد وما حرك من الفواتي نحو * وأنتك مهم ما تأمرى القلب يفعل * وكما تقدر الحركات تقدر الحروف كما في الائمةاء السبعة أو المثنى أو الجمع اذا أضيف الى كلمة ولها ساكن (قوله ثبت حرف العلة) أي وجد وليس المراد خصوص حرف العلة الموجود قبل دخول الجازم الذي هو لام الكلمة بل الاعم منه ومن المزيد للاشباع فظهر قول الشارح بعد فقبل ضرورة وقيل بل حذف الخ أي فقبل حرف العلة الموجود هو الاصل وثبت مع الجازم ضرورة وقيل ليس هو الاصل بل الاصل حذف ثم اشبهت الفتحه الخ فلا حاجة الى ما تكلفه البعض هذا في الجمع ان ثبوت حرف العلة مع الجازم لغة فيكون اهل هذه اللغة قد اكتفوا عند دخول الجازم

محذوف

الفعل المحذوف وهو الحرف الثلاثة والتقدير احذف احرف العلة حال كونك جازما الافعال الثلاثة وتقص

بجزوم جواب اذنی و حکم مفعول به ان کان تعیض یعنی تود و مفعول مطابق ان کان یعنی تحکم
 و خاتمه که قد ثبت عرف العلة مع الجازم

بحذف الحركة المقدرة (قوله في قوله وتضحك الخ) وأما قراءة قنبل أنه من يتقى وبصير بآيات الاء وتسكين الراء فقبل من موصولة وتسكين بصير للتخفيف أو الوصل بنية الوقف وقيل شرطية والاء اشباع أو لأجر المعتل مجرى الصحيح فجزم بحذف الحركة المقدرة (قوله شجرة عيشية) أي يحجز منسوبه إلى عبد شمس وعائيا أصله عنيا حذفت إحدى ياء النسب وعوض عنها الالف (قوله والانباء تنبي) بفتح الفوقية أي الأخبار تزداد وتنشر يقال غما الشيء ينمو وينمي ازداد ونمي الحديث ينمي ارتفع ونما بالتخفيف ينمي به رفعه كذا في القاموس قال العيني والجملة معترضة بين الفعل والفاعل وهو مالاقت والباء زائدة ويحتمل أنه تنازع يأتي وتتمى في مالاقت وأعمل الثاني وأضمر الفاعل في الأول وحينئذ فلا اعتراض ولا زيادة والباء على هذا اللفظية قال في المغني والمعنى على الأول يعني زيادة الباء واعتراض الجملة أو جزمه إذا انبأ من شأنها أن تتمى بهذا وبغيره وقوله لبون هي الناقة ذات اللبن ويروي قلوس بفتح القاف وضم اللام وهي الناقة الشابة (قوله هجوت زبان) أمم رجل واقصدا لا تنكار عليه في الهجوتم الاعتذار حديث لم يثبت على حالة واحدة (قوله فقبل ضرورة) وعليه جزم الفعل باسقاط الضمة المقدرة

❖ النكرة والمعرفة ❖

هما في الأصل اسمان مصدرين لنكر وعرف ثم جعل اسمي الجنس للاسم المنكر والاسم المعروف لاعلمين وان وقع في كلام شيخنا قيل تقسيم الاسم إلى النكرة والمعرفة على سبيل منع الجنس لولا منع الجمع لأن المعروف بالاسم الجنس نكرة معني والتعريف معني أيضا لأنه الماهية المشخصة بقيد ظهورها في فرد ما فاشيوع انما جاء من انتشار الفرد وهذا لا يقدح في كون الاسم معرفة معني لتعين الموضوع له وهو الماهية غاية الأمر أن انتشار الفرد جعله كالنكرة أفاده الروداني (قوله فائدة) الجملة وشبهها من الظرف والجار والمجرور وبعد النكرة المحضة صفتان فحورأيت طائرأصبح أوفوق غصن أو على غصن وبعد المعرفة المحضة حالان فحورأيت الهلال يضئ أو بين السحاب أو في الأفق وبعد النكرة التي كالعرف أو المعرفة التي كالنكرة محتملان للوصفية والخالبة نحو هذا ثم يانع يحجب الناظر أوفوق أغصانه أو على أغصانه لأن النكرة الموصوفة كالعرفه ونحوه يعين الزهريه ونحوه أوفوق أغصانه لأن المعروف الجنسي كالنكرة فقول المعروف بين الجمل وشبهها بعد النكرات صفات وبعد المعارف أحوال ليس على إطلاقه كذا في المغني وأسلمنا عن الدماميني جواز كون الظرف بعد المعرفة المحضة صفة بتقدير متعلقة معرفة (قوله فائدة ثانية) قال في المغني قالوا إن النكرة إذا هيئت نكرة كانت غير الأولى وإن أعيدت معرفة أو أعيدت المعرفة معرفة أو نكرة كانت نفس الأولى وجمعا أو على ذلك ما روي أن يغلب عسر يسرين ثم نقض الأحكام الأربعة بخلافها ثم دفع النقض بحمل كلامهم على الإطلاق وعدم القرينة فامام القرينة فالنحويل عليها وجه حمل أن يغلب عسر يسرين على ذلك أن قوله ان مع العسر يسرا وان احتمل التأكيدي فيكون أخذ اليسرين من جعل تنوين يسرا الذي كانوا فيه وباليسرين من تأيسر لهم من الفتوح في زمنه عليه الصلاة والسلام وما تأيسر في أيام الخلفاء أو يسرا الدنيا أو يسرا الآخرة وقال التفتازاني في تلويحه المذكور رأوا أمانا نكرة أو معرفة وعلى كل أمان أن يعاد نكرة أو معرفة فالأقسام أربعة وحكمها أن الثاني أن كان نكرة فهو مغاير للأول والا كان المناسب التعريف لكونه معهودا سابقا للذكر وان كان معرفة فهو الأول لجلاله على المعهود الذي هو الأصل في اللام والاضافة اه وكلامه مخالف لكلام المغني في صورة إعادة المعرفة نكرة وقد حكى البهاين السبكي فيها قولين يكافي الشئ في فكل منهما مشى على قول ثم قال التفتازاني واعلم أن المراد أن هذا هو الأصل عند الإطلاق وخلصوا مقام من القرائن والأفقد تعداد النكرة نكرة مع عدم مغايرة نحو وهو الذي في السماء له وفي الأرض له وقد تعدد النكرة معرفة مع المغايرة نحو وهذا كتاب أنزلناه المبارك إلى قوله تعالى أن تقولوا انما أنزل الكتاب على طائفة من وقد تعدد المعرفة معرفة مع المغايرة نحو وأنزلنا إليك الكتاب بالحق مصدقا لما بين يديه من الكتاب وقد تعدد المعرفة نكرة مع عدم المغايرة نحو وانما الحكم اله واحد اه ومثال تخالف الحكم الرابع على ما مشى عليه المعنى بسألك أهل الكتاب أن تنزل عليهم كتابا

في قوله
وتضحك معنى شجعة
عيشية
كان لم ترى قبلي أسيرا
عائيا وقوله
ألم يأتيك والانباء تنبي
بمالات لبون بن زياد
وقوله
هجوت زبان ثم جئت
معتذرا
من هجو زبان لم تهجو
ولم تدع
فقبل ضرورة وقيل بل
حذف حرف العلة ثم
أشبهت الفقهة في تر
فنشأت ألف والكسرة في
بأتمك فنشأت ياء والضممة
في تخرج فنشأت واو وأما
سنة قرئك فلا تنسى فلا
ناحية لانا هية أي فاست
تنسى

❖ النكرة والمعرفة ❖

(قوله نكرة قابل ال الخ) أو رد عليه أنه غير جامع لخروج الاسماء المتنوعة في الابهام كاحدا الملازم للنفي وهو ما هيته أصلية بمعنى انسان لا ما يقع في الاثبات والنفي وهو ما هيته بدل من واو شد واو بمعنى واحد فالفرق بينهما من جهة الاستعمال وجهة اللفظ وجهة المعنى وكعريب وديار وغيره وشبهه لانها لا تقبل ال وخروج أسماء الفاعلين والمفعولين لان ال الداخلة عليها موصولة وخروج الحال والتمييز واسم لا التبرئة ومجرور رب وأفعل من لانها لا تقبل ال وغير مانع لدخول ضمير الغائب العائد الى نكرة لجاء في رجل فأكرمته لوقوعه موقع ما يقبل ال وهو ر جل ودخول يهودو مجوس فانهم ما يقبلان ال مع أنهم ما عرفنا انهم ما عرفنا الصريف للعلمية والتأنيث والحواسب عن الاول بمنع الخروج لان كلام المتنوعة وأسماء الفاعلين والمفعولين واقع موقع ما يقبل ال كاتسان وكذات ثبت لها الضرب أو وقع عليها الضرب مثلا والحال وما به ادها قابلة لال في حالة الافراد ولا يضر عدم قبولها ال في تلك التراكيب وعن الثاني يمنع وقوع الضمير المذكور موقع ما يقبل ال لان معناه ال جل المتقدم ذكره فليس واقعا موقع ر جل بل موقع ال جل وال جل لا يقبل ال افاده سم ومنع أن يهودو مجوس يقبلان ال حال كونهم ما عرفنا بالعلمية على القبيلتين وانما يقبلان ال حال كونهما جميعا يهودي ومجوسي كروم ورومي وهما حينئذ نكرتان (قوله ر جل وفرس الخ) لا يخفى على النبيه حكمة تعداد الامثلة (قوله أو واقع الخ) اولها تنويع أى لتنويع مفهوم النكرة الى نوعين فهى موضوعة لقدر مشترك بين النوعين وهو ما دل على شائع في جنسه كما قاله ابن هشام (قوله كذى بمعنى صاحب) أو رد عليه أن صاحب الذي يقع موقعه ذوصفة من باب اسم الفاعل وان كان صاحب يستعمل كثيرا استعمال الاسماء الجامدة وال الداخلة على الصفة التى من باب اسم الفاعل موصولة لا معرفة وأجيب بان المراد واقع موقع ما يقبل ال ولو في الجملة وصاحب يقبل ال المعرفة باعتبار معناه الاسمي وان لم يكن معناه عند وقوع كذى موقعه قاله سم أو يقال صاحب الذى هو معنى ذو واقع موقع ذات ثبت لها الصفة فذو واقع موقع ما يقبل ال بواسطة وقال ال ودانى تحز بر هذا المحل أن ذوامه فيه معنى الوصف وضع لأن يوصف به كما يوصف بالصفات المشبهة وهو محتمل للضمير كالصفة وان صاحب لا يشك في أنه يجوز أن يستعمل مراد به الحدوث من محبة فهو صاحب أى صاحب وعليه يقال مررت بر جل صاحب أخوه عمرا وان كان ذلك مكابرة لا واضح ويجوز أن يستعمل صفة مشبهة بأن يراد به الثبوت والدوام وهو بهذا المعنى مرادف للذوق كون ال الداخلة عليه معرفة لا موصولة فلا يتجه التزام كون ال فى صاحب الواقع موقعه ذوصولة والجواب بما مر اه ملخصا وهو حسن (قوله فانهم ما عندهم معرفتان) لان جواب ما معرفة تحوز بدوا قاءك في جواب من عندك ومادعا الى كذا وشرط الجواب مطابقة السؤال ورد بجواز أن يقال في الجواب ر جل من بنى فلان وأمر مهم كذا فى شرح الجامع (قوله ولا يؤثر خلوها) جواب عن ابراد على قوله ومن وما يقعان الخ (قوله موصوفتين) أى بغير ذلك كما مثل أو بجملة كمررت بن قام وسررت بما رأيت أى بانسان قام وبشي رأيت وانما مثل بما وصف بالمفرد اهدم احتماله كون من وما موصولتين لان الصلة لا تكون مفردا (قوله وهو سكونا وانكفا) أى النائبين عن اسكت وانكفا أى اسكت سكونا تارة انكفا أى انكفا فاما ويجعل المراد المصدرين النائبين عن الفعلين المراد بهما طلب سكوت فاما انكفا أى انكفا فاما كانا النائبين على الطلب والتذكير كصومه فاندفع اعتراض اللقانى بأنه ان اريد المصدر النائب عن فعله فات التذكير لان اسكت انما يدل على طلب السكوت من حيث هو أو غير النائب فاما الطلب على ان قولهم الفعل من قبيل النكرات يقتضى دلالة اسكت على طلب سكوت ما لكان قيل ما ذكره الشارح معنى على ان مدلول اسم الفعل هو المصدر والذى عليه الجمهور أن مدلوله الفعل قال ال ودانى والذي نفهمه أنه يصح كلامه على المذهبين فيكون صه واقعا وقع سكونا بواسطة وقوعه موقع اسكت عند الجمهور وبلا واسطة عند غيرهم (قوله ونكرة مبتدأ) منع البعض فيما يأتى كون نكرة مبتدأ حتى يحتاج الى مستور وعمل ذلك بان التعريف غير مجبول على المعرفة لاحمل مواطاة ولا حمل اشتقاق بل هو تصور ساذج أى لا حكم معه كما صرح به الميرانيون وفيه نظر لا يخفى في اذالتصور الساذج مجرد التعريف لا مجموع القضية المركبة من المعرفة والتعريف اذ لا تحل

(نكرة قابل ال مؤثرا) فيه التعريف كرجل وفرس وشمس وقمر (أو واقع موقع ما قد ذكرنا) أى ما يقبل ال وذلك كذى بمعنى صاحب ومن وما فى الشرط والاستفهام خـ لا فالابن كيسان فى الاستفهام بيتي فانهما عندهم معرفتان فهذه لا تقبل ال اسكنها تقع موقع ما يقبلها اذا الاولى تقع موقع صاحب ومن وما يقعان موقع انسان وشئ ولا يؤثر خلوها من تضمن معنى الشرط والاستفهام فان ذلك طارئ على من وما اذ لم يوضع على الاصل له ومن ذلك أيضا من وما نكرتين موصوفتين كما فى مررت بن محب لك وبما محب لك فانهم لا يقبلان ال لاسكنهما واقعا موقع انسان وشئ وكلاهما يقبل ال وكذلك صه ومه بالتقوين لا يقبلان ال لاسكنهما يقعا موقع ما يقبلها وهو سكونا وانكفا فاما أشبه ذلك ونكرة مبتدأ والمتوغل

قضية عن الحكم ودعوى ان التعريف غير محمول على المعروف أصلا ينبغي حملها على معنى أن المقصود من
 التعريف تصوريهماية المعرفة لاجله عليه وان كان جملة عليه جعل مواطأة لازمة تأمل (قوله قصد
 الجنس) أي في ضمن الافراد اذ الحقيقة المختصة لا تنصف بقبول ال ولا الوقوع موقع ما يقبلها وقبل المسوخ
 الوقوع في معرض التقسيم وقيل غير ذلك (قوله وقابل ال خبر) ولا يعترض بتد كبير الخبر وتأنيث المبتدأ لان
 قابل صفة لمخدوف أي اسم قابل والاسم يقع على المذكر والمؤنث ويحتمل أن يكون قابل مبتدأ مؤخر أو نكرة
 خبرا مقدما وهو أناسم بقول المصنف وغيره معرفة لكن يصفه أن المحدث عنه النكرة فهي الأولى بالابتداء
 (قوله أواع وصف) لو قال أواع أصل لكان أولى ليدخل نحو النعمان فانه في الأصل اسم عين الدم (قوله لانها
 الأصل) أي الغالب والسابق يدل على الغلبة العلة الأولى وعلى السبق العلة الثانية ولا بد أن المعرفة أشرف
 لان النكبات لا تنزاحم ولان الانسب اعتباره كون السبق في الوجود هو السابق في الذكر (قوله الأولى) أي
 لمذلوله (قوله ويوجد كثير من النكرات) كاحد وعرب وديار وقول البعض وحائط وحصير وحصاة يرده ان
 الثلاثة لها معرفة بال (قوله والمستقل الخ) من تمام علة الاصله ومراده بالاستقلال ما يفرد في بعض الصور ويلزمه
 الاكثرية ولو عبر ببدله بالاكثر لكان أوضح (قوله الاسم العلم واللقب والكنية) العلم عطف بيان على الاسم لدفع
 توهم أن المراد بالاسم ما قابل الفعل والحرف وقوله واللقب والكنية معطوفان على الاسم لكان قد يقال دفع
 التوهم حاصل بعطف الكنية واللقب فكان الأولى تقديم العلم على الاسم ليكون لذكر المتأخر كبير فائدة وليكون
 ما بعد العلم تفصيلا بعد اجمال (قوله مذكور ثم موجود الخ) ليس المقصود من هذا المحصر بل التقريب اذا ما شبه
 هذه الاشياء كهي فكذلك كور أي ماشائه أن يذكر معلوم أي ماشائه ان يعلم وكوجود معدوم وتخيوان شجير
 وكناسان فرس وكرجل امرأ وكعالم جاهل بقي النظر في المشئين اللذين ينبغي فهم المجموع والخصوص الوجهي
 والظاهر أنهم في مرتبة واحدة اسقوط عموم كل بخصوصه (قوله ثم نام ثم حيوان) كذا في بعض النسخ وفي بعضها
 اسقاط ثم نام والأولى أولى (قوله ثم عالم) أو رد عليه أن عالما يطلق على الله تعالى وعلى الملك والجنى فهو أعم
 من رجل من هذا الوجه واجيب بان المراد ثم عالم من بنى آدم وفيه ما فيه (قوله وأخص مما فوقه) هذا باعتبار
 غالب ما ذكره من الاطراف الاعلى ليس فرق شي فنأمل (قوله وغيره معرفة) في الاخبار قلب كما يقتضيه
 صنيع نظيره السابق وجعلهم المحدث عنه هو المبتدأ وانما أفرد الضمير مع أن المرجع اثنان لتأوله
 بالمذكور وقول البعض لكون العطف بأوسهوعن المنصوص عليه من ان افراد الضمير انما هو بعد أو التي
 للشك ونحوها بما يكون الحكم من الاحد الامر من أو الامور لا التي للتدوير لانها بمنزلة الواو (قوله اذلا
 واسطة) وأثبتها بعضهم في الجرد من ال والتنوين كن وما ومتى وأين وكيف (قوله بمحدث النكرة) أي تعريفها
 الصادق بالرسم فأن دفع ما يقال ان ما ذكره رسم لاحد على أن أقدم مزاردة في بحث الكلام وقوله عن حد المعرفة
 اعترض بأن قوله وغيره معرفة في قوة قولك المعرفة ما لا يقبل ال ولا يقع موقع ما يقبلها فافقد ذكر لاحدا وأجيب
 بان المراد عن حد ما مضر حابه فلا ينبغي أنه يفهم من كلامه ضمنا (قوله دون استدراك) أي اعتراض عليه
 الضمير الى من أوجد ومن جملة ما غلط به المصنف أن من الاسماء ما هو معرفة معنى نكرة لفظا كما في قولك كان
 ذلك عامأول وعكسه كاسامة قال الدماميني وهو كلام ظاهري خال عن التحقيق أي لان الاول في الأصل مبهم
 وتعيينه عارض من الوصف فهو نكرة لفظا ومعنى بحسب الاصل والثاني مدلوله عند غير الناطم معين وهو
 المساهية فهو معرفة معنى ولفظا وقد عرف غير واحد المعرفة بما وضع شيء بعينه ولا استدراك (قوله والمضاف
 الى معرفة) أي اضافة محضة كما يشير اليه المثال (قوله المنادى المقصود) أي المنكر المقصود نداءؤه بعينه وانما
 سكنت عنه هنالك كره له في باب النداء كما سكنت عن اسم الفعل غير المنون وأجمع ونحوه من ألفاظ التوكيد
 وسحر المراد به سحر يوم بعينه وأمس المراد به يوم بعينه لذكره الاول في باب والتثاني في باب التوكيد والثالث
 والرابع فيما لا ينصرف على أن منهم من يراد بالربعة الى الستة أما المنكر كره المراد المقصود نداءؤه بعينه فهو
 باق على تكبيره وأما المعروف قبل النداء فالصحيح بقاؤه على تعريفه وانما زاده النداء وضو حاقيل

وصاحبها واحترز مؤثرا
 عما يدخله ال من الاعلام
 لضرورة أواع وصف على
 ماسياقي بيانه فانها لا تؤثر
 فيه تعريفها فليس بنكرة
 بتأنيثه قد قدم النكرة
 لانها الأصل اذ لا يوجد
 معرفة الاولى اسم نكرة
 ويوجد كثير من النكرات
 لا معرفة له والمستقل
 أولى بالاصالة وأيضا
 فالشيء أول وجوده تلزمه
 الاسماء العامة ثم يعرض
 له بعد ذلك الاسماء
 الخاصة كالآدمي اذا ولد
 فانه يسمى انسانا أو مولودا
 أو موجودا ثم بعد ذلك
 يوضع له الاسم العلم
 واللقب والكنية وأنكر
 النكرات المذكور ثم
 موجود ثم محدث ثم جوهر
 ثم جسم ثم نام ثم حيوان ثم
 انسان ثم رجل ثم عالم فكل
 واحد من هذه أعم مما
 تحته وأخص مما فوقه
 فتقول كل عالم رجل
 ولا عكس وهكذا كل رجل
 انسان الى آخره (وغيره)
 أي غير ما يقبل ال
 المذكورة أو يقع موقع
 ما يقبلها (معرفة) اذلا
 واسطة واستغنى بحد
 النكرة عن حد المعرفة
 قال في شرح التسهيل
 من تعرض لحد المعرفة
 يحجز عن الوصول اليه
 دون استدراك وأنواع
 المعرفة على ما ذكره هنا

سنة المضمرة (كهم) اسم الإشارة نحو (ذو) العلم نحو (هندو) المضاف الى معرفة نحو (ابني و) المحلى بال نحو (الغلام و) الموصول نحو (الذي) وزاد في شرح الكافية المنادى المقصود كيارجل

تعرف بالبناء بعد ذلك وال تعريف العلمية (قوله واختار الخ) بيان لوجه زيادته وأنه ليس من المعارف الستة
 (قوله والمواجهة) يظهر أن العطف تفسيري (قوله بال) أي الحضورية وناب حرف النداء منها (قوله فأت
 على الناظم) كان عليه حذف على لأن فات يتعدى بنفسه ويمكن أنه ضمته بمعنى عسر (قوله فأعرفها) فيه
 صوغ أفضل التفضيل من الرأى المجهره ول هو شاذ من وجهين والسالم التعبير بأعلاها وأرفعها من رفع
 ككرم رفعة بكسر الراء شرف وعلا قدره كافي القاموس واعلم أنه قد يعرض للفتور ما يجعله مساويا لافاقه
 كما موصول والعلم في سلام على من أنزل عليه الكتاب أو فاقا عليه كالعلم والضمير في جواب طارق الباب
 للقائل من الباب نيه عليه الشارح في شرحه على التوضيح (قوله على الأصح) وقيل أعرفها العلم وقيل اسم
 الإشارة وقيل المحلى والخلاف في غير اسم الله تعالى فهو وأعرف المعارف أجماعا قال الشنواني ويلي ضميره (قوله
 ثم العلم) وأعرفه علم الممكن ثم علم الآدمي ثم علم غيره من الحيوانات وقيد المصنف في بعض نسخ التسهيل العلم
 بالخاص قال شارح الجامع ولا بد منه كما قاله أبو حيان لخرج بذلك نحو أسامة اه يعنى فليس بعد العلم وقيل
 اسم الإشارة وانظر مراتبه فتأمل (قوله ثم اسم الإشارة) وأعرفه مالا لقريب ثم مالا لبعيد (قوله ثم
 الموصول) قبل أعرفه ما كان محتصا ثم ما كان مشتركا و يظهر أن أعرف كل منه ماما كان معهودا معينا ثم
 مالا لاستغراق ثم مالا لجنس محلي الموصول الثلاثة كالأضافة (قوله ثم المحلى) وأعرفه مالا لعهده ثم
 مالا لاستغراق ثم مالا لجنس فان قلت مدار التعريف والتكبير على المعنى وقد شاع أن المعروف بلام الجنس نكرة
 معنى وان كان معرفة لفظا قلت التحقيق أنه معرفة معنى أيضا كما مر عن الروداني في أول الباب (قوله وقيل
 هي في مرتبة واحدة) اختاره الناظم وعلمه بان تعريف كل منه مالا لعهده وهو يقتضى أن الذى في مرتبة
 الموصول عنده هو المحلى بال العهدية كما أشار إليه الدماميني (قوله وقيل المحلى أعرف من الموصول) قائلها بن
 كيسان واستدل بقوله تعالى قل من أنزل الكتاب الذى جاءه موسى إذا لصفه لا تكون أعرف من
 الموصوف وأجاب المصنف بان الذى يدل أو مقطوع أو الكتاب علم بالغلبة على التوراة عند المقصودين
 بالخطاب وهم بنو إسرائيل ولأن تجيب أيضا بان الآية على تقدير وصفية الذى انما تقع أعرفية الموصول من
 المحلى لأنساويه الذى ذهب إليه المصنف وحيد فلا تدل الآية على أعرفية المحلى فافهم (قوله في رتبة العلم)
 أى لا الضمير لانه يقع صفة له لم في نحو مرتب بزيد صاحبك على أن اسم الفاعل للضمي والصفة لا تكون أعرف
 بل مساوية أو دون كذا قالوا والظاهر عندي أن المضاف دون المضاف إليه مطلقا كما ذهب إليه المبرد لا كتسا به
 التعريف منه وأن قولهم في علمه استثناء الضمير ان الصفة لا تكون أعرف ممنوع لانه اذا كان المقصود من
 الصفة ابضاح الموصوف فأي مانع من كونها أعرف لا يقال المانع أن التابع لا يفضل على المتبوع لانا نقول
 هذه مقعوض بجواز ابدال المعرفة من النكرة وقوى ذلك المنع أنه يقال جاء الرجل الذى قام أبوه والظاهر أن
 الموصول فيه نعت ثم رأيت الفارضى في باب النعت نقل عن ابن هشام جواز كون النعت أعرف من المنعوت
 وذكر أن اشتراط كون دونه أو مساويه مذهب الأكثر ورأيت الشارح أيضا في باب النعت نقل جواز ذلك
 عن القراء والشلوبين وأن الناظم رحمه وبما ذكر يعلم عدم انجاء رد القول بان المضاف دون المضاف إليه
 مطلقا بنحو واعدناكم جانب الطور الايمن لان النعت لا يكون أعرف فتأمل منصفنا (قوله ثم الغائب
 السالم عن الإبهام) فسرى التصريح السلامة من الإبهام بأن يتقدم اسم واحد معرفة أو نكرة فتأمل غير السالم
 * جاء في زيد وعمر وفا كرمته فهذا الضمير ناقص الاختصاص باحتمال عوده للأول والثانى لعدم ما يعين
 رجوعه الى أحد هما بخصوصه وان كان عوده للثانى راجحا فاندفع مانعنا من شيننا والبعض عن الدماميني
 من النظر ويحتمل تفسيرها بان يرجع الى معرفة أو نكرة معينة بالصفة فتأمل أما الذى لم يسلم منه فقبل مؤخر
 عن رتبة العلم وقيل في رتبته هذا وقد اختلف في ضمير الغائب العائد الى النكرة فالجهموز على أنه معرفة
 مطلقا وقيل ان خصصت قبل بحكم نحو جاءني رجل فأكرمته بخلاف ربه رجلا وبالحاقصة ورب رجلا وأخيه
 واختاره الدماميني وعلمه بان في الضمير في الأول من التعيين والإشارة الى المرجح ما ليس في المظهر النكرة ألا
 ترى أنك اذا أردت تفسير الضمير في جاءني رجل فأكرمته قلت هذا الرجل لا رجلا وقيل ان لم يجب تنكيرها

واختار في التسهيل أن
 تعريفه بالإشارة إليه
 والمواجهة ونقله في
 شرحه عن نص سيويه
 وذهب قوم الى أنه معرفة
 بال مقسدة وزاد
 ابن كيسان من وما
 الاستفهاميتين كما تقدم
 والمافات على الناظم
 ترتيب المعارف في الذكر
 على حسب ترتيبها في
 المعرفة لضيق النظم
 رتبها في التبعييب على
 ما سترافا عرفها المضممر
 على الأصح ثم العلم ثم اسم
 الإشارة ثم الموصول ثم
 المحلى وقيل هي في مرتبة
 واحدة وقيل المحلى أعرف
 من الموصول وأما
 المضاف فانه في رتبة
 ما أضيف إليه مطلقا عند
 الناظم وعند الأكثر أن
 المضاف الى المضممر في
 الرتبة العلم وأعرف
 الضمائر ضمير

بخلاف واجبه كالحال والتميز وقيل ليس معرفة بالكلية (قوله وجعل الناطم هذا) أي السالم عن الإيهام
 فغير السالم بالأولى وهذا من جملة مقابل الأصح المتقدم (قوله فإوضع) قدر متعلق الجار والمجرور خاصا
 للدلالة المقام عليه وما واقعة على جامد وقوله لذي غيبة أو حضوراً مع اعتباره دلالة على الغيبة أو الحضور
 فخرج عما أتى أو قعناها على جامد لفظ غائب وحاضر ومتكلم ومخاطب وبقوله لذي غيبة أو حضوراً ضمير
 الفصل وباء الغيبة لانها محرفان وضع أولهما للغيبة أو الحضور وللذي الغيبة أو الحضور وثانيهما للغيبة
 والذي الغيبة وكاف الخطاب وتأوه الحرفين لانهما أوضاع للخطاب والذي الخطاب وتون تكلم المتكلم مصاحباً
 لغيره أو مفعلاً بنفسه لانها أوضاع للخطاب والذي التكلم وكذا هزلة التكلم وبقولنا مع اعتباره دلالة على
 الغيبة أو الحضور والاسماء انما ظهرت المستعملة في غائب أو حاضر هكذا ينبغي تقريره هذا المحل وبه تندفع
 الايرادات هذا وكلام المصنف يحتمل جريانه على مذهب السعد والجهور من أن المضمرات ونحوها كليات
 وضع اجزئيات استعملت الاوالمعنى فإوضع لفهوم ذي غيبة أو حضور وعلى مذهب العبد والسيد من أنها
 جزئيات وضع واستعملت الاوالمعنى فإوضع لكل فرد ذي غيبة أو حضور على حدته بواسطة استحضار أركان
 تلك الافراد ثم المراد الغيبة والحضور حقيقة أو تارة (قوله تقدم ذكره الخ) بيان لما يجب لضمير الغائب
 وتقدم الذكر لفظاً أن يتقدم المرجع صريحاً نحو جاءني رجل فأكرمه وضرب يداً غلامه وتقدمه معنى
 أن يكون المرجع في قوة الماتقدم صريحاً لا مقدمه رتبة نحو ضرب غلامه زيداً واتضمن الكلام السابق إياه
 نحو وأعدوا هو أقرب للنفوس فان الفعل متضمن المرجع الضمير وأستلزام الكلام إياه استلزاماً ما قرى به في
 ولا يوبى لكل واحد منهما السدس أي انبث بقربة ذكر الارث أو بعيداً نحو حتى توارت بالحجاب أي الشمس
 على قول بقربة ذكر العشي وتقدمه حكماً أن يلحق بالماتقدم الحكم الواضع بتقدم المرجع وأن خوفاً انكسرت
 الاجال ثم التفصيل وهذا في المسائل الست التي يعود فيها الضمير على متأخر لفظاً ورتبة نحو زعم رجل زيد
 كذا في الخطأ وحفيد السعد وخرج بذلك نحو ضربته زيداً فان المرجع لم يتقدم فيه لفظاً ولا معنى ولا حكماً
 أما الأولان فظاهران وأما الثالث فلأنه لم يلحق بما تقدم فيه المرجع اذ ليس من المسائل الست وبتقرير
 المقام على هذا الوجه يسقط ما ذكره البعض هنا تدبر وتلك المسائل الست رفع الضمير بنعم وبإبه ورفع
 بأول المتنازعين وجوبه وبإبدال المفسر منه نحو اللهم صل عليه الرؤف الرحيم وضمير الشأن والأخبار عن
 الضمير بالمفسر نحو هي النفس تحمل ما حملت وهي العرب تقول ما شاءت وقيل الضمير فيه القصص وقيل ما بعده
 بدل مفسره ونحو ان هي الاحياء الدنيا وجوز الزخشي تفسير الضمير بالتميز بعده في غير بابي نعم ورب
 نحو فسواهن سبع سموات ففصاهن سبع سموات يجوز كون سبع ضميراً مفسراً للضمير وقولنا وان خولف
 انكسرت الاجال ثم التفصيل ايضا حده أنهم انما خالفوا في المسائل الست وضع الضمير بتأخير مفسره لانهم
 قصدوا التفتيح بذكر الشيء أولاً مبهماً ثم تفسيره لتضمن ذلك تشويق النفس الى التفسير فيكون أوقع فيها
 والذكر مرتين بالاجال والتفصيل فيكون آكد وفي الجمع أن الضمير قد يرجع الى نظير السابق نحو وما
 يعمر من معمر ولا ينقص من عمره أي عمره معمر آخر

قالت أليتها هذا الحسام لنا * الى حمايتها أو نصفه فقد

أي نصف حمام آخر بقدره عندي درهم ونصفه أي نصف درهم آخر اه قال الدماميني كذا قال ابن مالك وجماعة
 قال ابن الصانع وهو خطأ أذا مراد ومثل نصفه فالضمير عائذ على نفس ما قبله بخلافه في التسهيل
 ولا يكون أي مفسر ضمير الغائب غير الأقرب لا بدليل اه قال الدماميني وينبغي أن يكون المراد
 بالأقرب غير المضاف إليه أما اذا كان الأقرب مضافاً إليه فلا يكون الضمير له لا بدليل ثم قال فان قلت هذا أي
 ما ذكره المصنف اذ لم يمكن عود الضمير الا الى أحدهما أي الشئيين المتقدمين كما في قولك جاءني زيد وعمر
 وأكرمه وأما اذا لم يكن عوده الى أحدهما وعوده اليهما معاً كما في قولك جاءني زيدون والعمران أكرمهم فهل
 الحكم كذلك قلت لم أرفيه بخصوصه نصاً وينبغي أن يجري على مثله ما اذا تعقب الاستثناء أو انصفه مثلاً أشياء

المتكلم ثم المخاطب ثم
 الغائب السالم عن الإيهام
 وجعل الناطم هذا في
 التسهيل دون العلم (ق) ا
 وضع (لذي غيبة) تقدم
 ذكره لفظاً ومعنى
 أو حكماً على ما سيأتي في
 آخرياب الفاعل (أو)
 لذي (حضور) متكلم
 أو مخاطب

معدودة فن قال هناك بالعود الى الاخير يقول هنا كذلك ومن قال هناك بالعود الى الجميع وهو الصحيح يقول
 هنا الضمير عائدا لكل ما تقدم لا الى الاقرب فقط فنامله (قوله كانت وهو) ليس من جر الكاف للضمير المنفصل
 على حدهما انا كانت لان المراد هنا اللفظ لا معنى الضمير بس (قوله بالضمير) فعيل من الضمير وهو والهمز
 وقوله والمضمر مفصل من الاضمار وهو الاخفاء فاطلاق الاول على كثير الحروف كخن والثاني على البارز
 بتغليب غيرهما عليهم ما (قوله رفع ايهام الخ) أي رفع قوته وأضعفه والافتاتيميل ليس نصافي الرفع (قوله ما لا
 يتدأ به ولا يلى الا) أي ما لا يؤق به في افتتاح النطق ولا يقع بعد الاحتساب قانون اللغة العربية وان أمكن ذلك
 عقلا كما قاله حفيد الموضح وانما لم يتدأ به ولم يلى الا لان وضعه على أن يلى عامله نعم كان القياس ان يلى الاعلى
 القول بانها عاملة لكن رفض والمراد لا يتدأ به ولا يلى الا باقيا على حاله التي كان عليها قبل الابتداء وتولوا
 فاندفع ما أورده اللغاني من أن الضمير في ضربيهما وضربتهن متصل ويتدأ به ويقع بعد الانشوها
 ضرباوهم ضربواوهم ضربين وما ضرب الاها أوهم أو هن اصبر ورتبه متدأ أو فاعلا بعد أن كان مفعولا وانما ردد
 لوضح أن يقال لها ضربت مثالا على أنهما مفعول به لضربت وأما ما أجاب به هو نقلا عن الرضى وغيره من أن
 الضمير حال الاتصال الهاء فقط وحال الانفصال المجموع فلا يأتي على مذهب من يجعله الهاء فقط حال الانفصال
 ايضا مع أن فيه اعترافا بالانفصال حال الابتداء وتولوا (قوله الاستثنائية) قيل هو بيان للواقع وقيل احتراز
 عن الاوصفية التي بمعنى غير نحو مرت برجل الاك أي غيرك لكن في شرح الجامع مانصه ورعا اقتضى
 كلامه أي ابن هشام في متن الجامع أن اذا كانت لغير الاستثناء كالموصوف بها يجوز معها الاتصال وليس
 مراداه (قوله الاك) الكاف في محل نصب على الاستثناء لتقدمه على المستثنى منه وهو ديار (قوله كالياء
 والكاف الخ) أشار به عدد الامثلة الى أنواع الضمير الثلاثة المتكلم والمخاطب والغائب ومحاله الثلاثة الرفع
 والنصب والجر والمقصود بذكر ياء وهاء عليه التمثيل للرفع وللغائب لا المخاطب والمنصوب لخصوهما بالكاف
 من أكرم ومن المتصل المرفوع ناء ضم للتكلم وتفتح للمخاطب وتكسر للخطبة للفرق وخصوا المتكلم
 بالضممة لتقدم مرتبة فاعطى أشرف الحركات والمخاطب المذكر بالفتح لان خطابه أكثر من خطاب المؤنث
 فالتخفيف به أولى وايضا هو مقدم على المؤنث فاعطى التخفيف فلم يبق للمؤنث الا الكسر وحكى بعضهم أن
 وصل فتحة ناء الضمير وكافه بالف وكسرتها ما ياء لغة رديئة لم يبعه فيجوز عليها قتا ورأيت كواقي و رأيت كى
 وتوصل التاء المذكورة مضمومة بهم وأنف للمخاطبين والمخاطبتين وانما ضمت التاء اجراء للمجرى الواو
 لتقاربهما في المخرج وبهم ساكنة للمخاطبتين ويجوز ضم الميم موصولة بواو بول هو أكثر من التسين اذاولى الميم ضمير
 متصل كضمير بتموه وشذوها لا وصل وهو المسمى اختلاسا ويؤنون مشددة للمخاطبات وما ميني لمخاضا قال الرضى
 زيد لانثون مشددة لتكون باراء الميم والواو في الذكور واختاروا النون لمساكنتها بسبب الغنة الميم اه ولم
 تحذف النون الثانية كما تحذف الواو لانها غير مده (قوله والهاء) تضم هذه الهاء الا ان وليت كسرة أو ياء ساكنة
 فكسرها غير المخازين أمهم فيضمونها ويلغونها قرأ حفص وما أنسانيه وبما عاهد عليه الله وحز لا هله
 امكشوا وتشبع حركتها بعد متحرك ويختار الاختلاس بعد ساكن مطلقا عند المبرد والناظم وبقيد كونه حرف
 علة نحو عليه ورموه عند غيرهما والارجح الاول وقد تسكن أو تختلس حركتها بعد متحرك عند بني عقيل و بني
 كلاب اختصارا فيقولون له بالاختلاس وعند غيرهم اضطرابا وان فصل في الاصل الهاء المتحركة
 ساكن حذف جرما نحو لا يؤده اليك ونصله جهنم أو بناء نحو فالتة جازت الاوجه الثلاثة وكسرمم الجمع بعد
 الهاء الماكسورة باختلاس قبل ساكن نحو بهم الاسباب وباشباع دونه نحو فهم احسان أسهل من ضنها وان
 كان الضم أقيس لانه حركة والجماعة وضمها قبل ساكن واسكانها قبل متحرك أشهر فقد قرأ الاكثر بهم
 الاسباب بضم الميم وأنعمت عليهم اسكونها دما ميني لمخاضا (قوله مجرور) أي في محل جر وكذا يقال في
 فظائره (قوله وكل مضمر الخ) كان الاولى تقديمه على تقسيم الضمير الى المتصل وغيره بالكيفية أو تأخير عنه
 بالكيفية ولا يخفى أنه لا يستفاد بقاء الضمائر جميعها من قوله سابقا كالشبه الوضعي في اسمي جئت وان زعمه البعض

(كانت) وأنا (وهو)
 وفروعهما (سم) في
 اصطلاح البصريين
 (بالضمير) والمضمر وهما
 المكوفيون كناية ومكنيا
 (تنبيه) رفع ايهام
 دخول اسم الإشارة في
 ذى الحضور بالتمثيل
 (وذو اتصال منه ما لا
 يتدأ به ولا يلى الا)
 الاستثنائية (اختصارا
 أبدا) وقد يليها اضطرابا
 كقوله

وما نسالى اذا ما كنت
 جارتنا * أن لا يجاورنا
 الاك ديار وذلك كالياء
 والكاف من قولك (ابني
 أكرمك والباء والها من)
 قولك (سليه ماملاك*)
 فالاول وهو والياء ضمير
 متكلم مجرور والثاني
 وهو والكاف ضمير
 مخاطب منصوب والثالث
 وهو الياء ضمير مخاطبة
 مرفوع والرابع وهو الهاء
 ضمير الغائب منصوب
 وهي ضمائر متصلة لا
 تتأني الداء بها ولا تقع
 بعد الا (وكل مضمر)
 متصلا كان أو

حتى تلتبس فائدة ذلك هذا بعد قوله كالشبه الخ إذا استفاد من قوله كالشبه الخ بناء البناء وناقض (قوله يجب) أي يلزم فاندفع مانقوله البعض عن البهوق وأقره من أنه لا يلزم من الوجوب الحصول بالفعل وحينئذ لا يستفاد من كلامه أنه ما ينبىء بالفعل نظير ما قبل في قوله وكل حرف مستحق للبناء (قوله وهي من معاني الحروف) أي من المعاني التسمية التي حقها أن تؤدي بالحروف قال ابن غازي وقد أدبت بالفعل بالحرف المضارعة وبالواحق في نحو إياي إيانا إياك إياه بناء على أنها حروف لا ضمائر ومقتضى هذا أن مثل أحرف المضارعة كلمات اصطلاحية وهو قول الرضي كما قدمنا (قوله مشابهته في الافتقار) اعترض بأن الافتقار لا يوجب البناء إلا إذا كان إلى جملة (قوله في الجمود) أي عدم التصرف كما يدل عليه قوله فلا يتصرف الخ (قوله فلا يتصرف في لفظه) فلا يثنى ولا يجمع وأما هاء وهم ونحو فاسماء الاثنين والجماعة دما معنى (قوله الاستغناء عن الأعراب) أي مشابهة الحرف في الاستغناء الخ قال سمي فيه بحث أذ مقتضى كون البناء للاستغناء أن لا يكون لها محل من الأعراب فإنه إذا كان مستغنى عنه فلا معنى لاثباته في المحل ولا فائدة لذلك أنه وقد يجاب بأن اثباته في المحل لطرد أبواب الفاعل والمفعول والمضاف إليه ونحوها على وتيرة واحدة فتأمل (قوله باختلاف صيغة) الباء سببية متعلقة بالاستغناء واللام في قوله لا اختلاف المعاني لتعديل اختلاف الصيغ قال البعض المراد باختلاف صيغة اختلاف ألفاظه أعم من أن يكون اختلاف مادة كما بين هو ونحو وبين أنت وإياه أو هيته كما بين بناء المتكلم وناه المخاطب وناه المخاطبة والمراد باختلاف المعاني اختلافها حقيقة كانا لهما كالم وأنت للمخاطب وهو للغائب أو باختلاف محالهما من الأعراب كما تكلم له في الرفع بناء مضمومة وفي النصب والجر بناء والمخاطب له في الرفع مع التذكير بناء مفتوحة ومع التأنيث بناء مكسورة وفي النصب والجر مع التذكير كاف مفتوحة ومع التأنيث كاف مكسورة فأغنى ذلك عن أعراب الضمير لأن المقصود من الأعراب الامتياز وهو حاصل اهـ بإيضاح ولا يخفى أنه لا دخل لاختلاف بعض المواد فهو ونحو واختلاف الهيئة واختلاف المعاني حقيقة في سبب الاستغناء عن الأعراب فالانصب حمل اختلاف اللفاظ على اختلاف بعض موادها كانت وإياه ونحو وإياك وحمل المعاني على المعاني التي تقتضيها العوامل كالفاعلية والمفعولية لأن ما ذكر هو الذي له دخل في استغناء الضمير عن الأعراب فتأمل هذا ولا يضري كون اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني سببا في استغناء الضمير عن الأعراب اشتباه صيغ المنصوب بصيغ المجرور ولا صلاحية نال الأحوال الثلاثة كما لم يضرب اشتباه النصب بالجر في جمع المؤنث السالم وما لا ينصرف وغاية ذلك أن يكون اختلاف الصيغ لاختلاف المعاني أغلبا (قوله وأهل هذا الخ) قال الشنواي يعارضه قوله السابق كالشبه الوضعي في اسمي جئت (قوله عقبه بتقسيمها) أي إلى صيغ مختلفة وقوله بحسب الأعراب أي المحلى فلا اعتراض بأن المضمير معنى وبأن تقسيمها بحسب الأعراب يقتضي أنها مربية فكيف يتضمن عللة البناء نعم يرد على ابن الناطم أنه اغماصا بصلاحيته ضمير الجر المتصل للنصب وصلاحية نال الأحوال الثلاثة وصلاحية الألف والواو والنون للغائب والمخاطب وليس هذا سببا للبناء بل ينبغي أن يكون سببا للأعراب الآن يقال لمحط التعقيب قوله وذو ارتفاع الخ (قوله) كأنه قصد بذلك إظهار عللة البناء لأنه إذا ذكر أن صيغة الضمير الذي يقع في محل رفع غير صيغة الضمير الذي يقع في محل نصب وهكذا علم أنها تتميز باختلاف الصيغ فتستغنى عن الأعراب فتنبى (قوله ولفظ ماجر) الإضافة للبيان والمراد بالجر محلا والنصب محلا والرفع محلا فلا يرد أن المضمرات واجبة البناء والجر والنصب والرفع أنواع للأعراب وإنما قال ولفظ ماجر كلفظ ما نصب ولم يقل ولفظ ما نصب كلفظ ما نصب من أول وهلة على أن كلامه في المتصل إذا مجرور ومن خواصه فالعنى ولفظ ماجر من الضمائر المتصلة كلفظ ما نصب منها فاندفع اعتراض ابن هشام بأن مشابهة ضمير الجر لضمير النصب خاصة بالمتصل فكيف يطلق (قوله) كلفظ ما نصب ولو مع اختلاف الحركة نحو به وضربته (قوله نحوانه وله) ونحوي وإني (قوله للرفع) متعلق بصح وقد دم معمول الخبر الف على على المبتدأ لجواز تقدمه عند البصريين إذا كان الخبر الف على متصفا كما هذا وان لم يجز تقدم عامه الذي هو الخبر الف على وقولهم جواز تقدم المجهول يؤذن بجواز تقدم العامل أغلبي (قوله وجر) عطف النكرة على المعرفة كما عطف المعرفة على النكرة في قوله بعد دوالف

منفصلا (له البناء يجب) باتفاق النحاة واختلف في سبب بناءه ف قيل أشباهته الحرف في المعنى لأن كل مضمير مضمون معنى التكم أو الخطاب أو الغيبة وهي من معاني الحروف وذكر في التسهيل أنها أربعة أسباب * الأول مشابهة الحرف في الوضع لأن أكثرها على حرف أو حرفين وحمل الباقي على الأكثر * والثاني مشابهته في الافتقار لأن المضمير لا يتم دلالة على مسماه إلا بصيغة من مشاهدته أو غيرها * والثالث مشابهته له في الجمود فلا يتصرف في لفظه بوجه من الوجوه حتى بالنصب ولا بان يوصف أو يوصف به * الرابع الاستغناء عن الأعراب باختلاف صيغة لاختلاف المعاني قال السارح وأهل هذا هو المعتبر عند الشيخ في بناء المضمرات ولذلك عقبه بتقسيمها بحسب الأعراب كأنه قصد بذلك إظهار عللة البناء فقال (ولفظ ماجر كلفظ ما نصب) نحوانه وله ورأيتك ومررت بك (لرفع والنصب وجرنا) الدال على المتكلم

المشارك أو المعظم نفسه (صلح) مع الاتحاد المعنى والاتصال (كأعرف بنافنا اننا المنح) فننا في بناف موضع جريا الباء وفي فاننا في موضع نصب بان
وفي ثلثا في موضع رفع بالفاعلية وأما الباء ٨٨ وهم فانهم ما يستعملان للرفع والنصب والجر لا يمكن لا يشبهان نامن كل وجه فان

والواو الخ اشارة الى جواز ذلك ولقد أحسن المصنف حيث اكتب في هذه الاشارة هنا عن التصريح بالمسئلة في
باب العطف (قوله أو المعظم نفسه) ظاهر عبارة اشارة وغيره أن استعمال نا ونون المضارعة في المعظم نفسه
حقيقة وفي الدماميني أن بعضهم قال انما يستعمل المعظم لنفسه نون المضارعة في نفسه وحدها حيث ينزل
نفسه منزلة الجماعة مجازا اه ومثلها نا (قوله صلح) بفتح اللام وضمها والفتح أو في بالقافية لعدم اختلاف
ما قبل الروى عليه (قوله كأعرف بنا) أى اعترف بقدرنا (قوله بالفاعلية) أى بسبب الفاعلية أو الباء بمعنى
على ولو قال بالرفع لكان أوضح (قوله وأما الباء وهم الخ) جواب عن سؤال تقديره لم يخص المصنف نأيد كـ
الصلاحية للأحوال الثلاثة مع أن الباء وهم أيضا الصالحان لها (قوله لكن لا يشبهان نامن كل وجه الخ)
اعتراض بان هذا ظاهر بالنسبة لما مثل به ونحوه لا مطا لقان الباء تكون بمعنى واحد في الاحوال الثلاثة في
نحو أعجبنى كوفى مسافرا الى أى فانها في الجميع للثمة كالم ومحلها نصب في الأول ورفع في الثانى وجرى الثالث
وهم يكون ضمير امتصافى الاحوال الثلاثة في نحو أعجبتهم كوفىهم مسافرا من الى أيانهم فانها ضمير متصلة في
الجميع ومحلها نصب في الأول ورفع في الثانى وجرى الثالث والجواب أن وقوع الباء وهم فيما ذكر في محل
رفع عارض نشأ من كون المضاف كالفعل يطلب مرفوعا والكلام فيما هو مشترك بين الثلاثة بطريق الاصلالة
(قوله والواو) ندر حذفها والاستعانة عنها بالاضمة قبلها كقوله

فلو أن الاطباء كان حولى * وكان مع الاطباء الاساة

كقراء طلبة نذ أفلح المؤمنون بعضهم الحاء والجرى على لغة كأوفى البر اغيث كما في الكشف وهذه القراءة ترد
على قول أبى حيان أن ذلك ضرورة ومع ذلك مع الامر أيضا أفاده الدماميني (قوله ضمائر رفع بارزة) أى اذا
انصلت بالانفعال كما في مثاله فالالف والواو في نحو الضاربان والضاربون حرفان والفاعل مستتر (قوله ماله وجود
في اللفظ) أى ولو بالقوة فيدخل الضمير المحذوف فان له وجودا في اللفظ بالقوة لا مكان النطق به بخلاف المستتر
وفانه لا وجود له في اللفظ لا با الفعل ولا بالقوة لعدم امكان النطق به بل هو امر عقلى فحصل الفرق بين المستتر
والمحذوف قال اللقاني فان قلت فالمحذوف أحسن حالا من المستتر والأمر بالعكس ولذا اختص المستتر بالجمدة
قلت المستتر متصف بدلالة العقل واللفظ والمحذوف زالت عنه دلالاتها ولذا احتاج الى قرينة ودلائلها الضعف
من دلالاتها اه ومن ثم كان المستتر في حكم الموجد بخلاف المحذوف ولهذا اذا سمي بضرب من زيد يضرب
حكى كما تحكى الجمل واذا سمي بقائم من أيهم قائم محذوف صدر الصلة أعرب ولا يحكى اذا سمي بـ جـ له كما قاله
الروادى (قوله والمستتر) نهر صريح بأن المستتر قسم من المتصل وهو أصح أقوال ثلاثة ثانياً منفصل ثالثاً واسطة
(قوله أى لا النصب والجر) أخذ من تقديم الخبر وقوله وجوبا أو جوازا أى استتارا اذا وجوب أو اذا جواز
(قوله لا يخلفه ظاهر) أى لا يحل محله بان لا يرتفع بعامله (قوله بامر الواحد) خرج امر الواحد والاثنتين والجمع
فالضمير فيها بارز وقوله المخاطب بيان للواقع وأمانتهى الواحد المخاطب فهو داخل في الفعل المبدوء بـاء
المخاطب وبهذا يعرف ما في كلام البعض (قوله أو المضارع) أى مذكور لانه اذا حذف المضارع برز الضمير
منفصلا كما سيأتى (قوله أو بناء المخاطب نحو اذ تشكر) لا يخفى أنه يحتمل أن تكون البناء في مثل المثنى
للتأنيث كهند تشكر بل هو أولى امكون النظام مما لا يستتر جوازا أيضا وخرج باضافة تاء الى المخاطب الضمائر
المرفوعة بمضارع مبدوء بـاء المخاطبة والمخاطبين والمخاطبين والمخاطبات فانها بارزة (قوله
أو بفعل استثناء) لانه لكثرة استعماله أجزوه مجرى الامثال التى تلزم طريقة واحدة (قوله أو بفعل
التفضيل) أى في غير مسئلة السكمل وبدون نذر فلا يرد أن أفعل التفضيل يرفع الظاهر باطراد في مسئلة
السكمل ويندور في غير هذا محمورت برجل أفضل منه ابوه (قوله أو باسم فعل) زاد بعضهم الصفة الجارية

الباء وان استعملت للثلاثة
وكانت ضمير امتصافيا
الأنها ليست فيها معنى
واحد لانها في حالة الرفع
للمخاطبة نحو اضرى وفي
حالة الجر والنصب للثمة
نحو لى وانى وهم تستعمل
لثلاثة وتكون فيها
بمعنى واحد لانها في حالة
الرفع ضمير منفصل وفي
الجر والنصب ضمير
متصل (وألف والواو
والنون) ضمائر رفع
بارزة متصلة (لما غاب
وغیره) أى المخاطب
فالغائب (كقاما) وقاما
وقن (و) المخاطب نحو
(اعلم) واعلموا واعلمن
تنبه برفع توهم شمول
قوله وغيره المتكلم بالتمثيل
وبما كان الضمير المتصل
على نوعين بارز وهو ماله
وجود في اللفظ ومستتر
وهو ما ليس كذلك وقدم
الكلام على الاول شرع
في بيان الثانى بقوله
(ومن ضمير الرفع) أى
لا النصب ولا الجر
(ما يستتر) وجوبا أو
جوازا فالاول هو الذى
لا يخلفه ظاهر ولا ضمير
منفصل وهو المرفوع
بامر الواحد المخاطب
(كأفعل) يازيد أو
بمضارع مبدوء بـاء

المتكلم مثل (أوافق) أو بنون المتكلم المشارك أو المعظم نفسه مثل (نقبط) أو بناء المخاطب نحو
(اذ تشكر) أو بفعل استثناء تخطا وعدا ولا يكون في نحو قاموا ما خلا زيدا وما عدا عمر أو لا يكون بـ كـ أو بأفعل التعجب نحو ما أحسن الزيد
أو بأفعل التفضيل نحو هم أحسن أنا أو باسم فعل

على من هي له فعلا أو غيره لان بر وزه لوهم جربانها على غير من هي له وزاد في التصريح المرفوع بالمصدر
 انما تب عن فعله نحو فضررت القاب واما زيادة فاعل نعم وبئس اذا كان ضمير افعير محكية كما لم من ضابطي
 واجب الاستتار وجائزه (قوله ليس بمعنى الماضي) اما الذي بعناه فرفوعه جائز الاستتار لانه يخلفه ان ظاهر
 ويجمع رفعه الظاهر والضمير قولك هيئات العقيق هيئات على أنه من تأكيد الجمل (قوله كنزال ومه)
 فالضمير فيهما مستتر وجوباً سواء كانا مفرداً مذكراً أو غيرهما فنحو نزال يازيد ويا زيدان ويا زيدون ويا هند
 ويا هندان ويا هندات وكذا كل اسم فعل أمر (قوله يخلفه الظاهر) أي محل محله بان يرتفع بعامله (قوله
 بفعل الغائب أو الغائبة) أي غير ما تقدم من فعل الاستثناء والتعجب (قوله المحضة) أي التي لم يعلب عليها
 الاسمية ومثلها الظرف والجار والمجرور أما غير المحضة كالابطح والأجرع فغير محمولة للضمير أصلاً وكان عليه
 أن يقول أو باسم فعل ماض نحو هيئات العقيق هيئات بناء على أنه من تأكيد الجمل كما مر وأما تثني المصريح
 بزدهيئات فانما يصح على القول بان اسم الفعل يتأثر بالعمل وهو خلاف المشهور على ما قاله الروداني وفيه
 نظر لان الاختلاف انما هو في تأثر اسم الفعل نفسه أما تأثر الجملة المركبة منه ومن فاعله بخلافه لأن أحد أعني
 فتأمل ولعل الشارح لم يزد لقصصه عن فعل الغيبة والصفات المحضة بعدم رفعه الضمير البار زوا الظاهر
 المحصور كما نقله شارح الجامع عن ارتشاف أبي حيان (قوله وفيه نظر) قال سم حيث فسر المستتر جوازاً بما
 يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل في الرفع بعامله لم يرد هذا الاعتراض وإنما يرد لو فسر بما يجوز ابرازاً على
 الفاعلية ولا مشاحة في الاصطلاح فمعنى وجوب الاستتار وجوازاً عندهم وجوب كون المرفوع بالعمل
 ضميراً مستتراً وعدم وجوب ذلك لا وجوب استتار الضمير المستتر بان لا يجوز بر وزه وعدم وجوبه بان
 يجوز بر وزه اذ ليس لضمير مستتر يجوز بر وزه فقول الموضح اذا الاستتار الخ ان أراد وجوب الاستتار بعناه
 عندهم منع وان أراد بعناه عنده كان مشاحة في الاصطلاح على أن تقسيم الاستتار بالمعنى الذي بيناه هو
 عين التقسيم الذي جعله التحقيق لافرق بينه وبينه الا باعتبار أن المقسم في تقسيمهم هو الضمير المستتر باعتبار
 العامل وفي تقسيمه عكسه اهـ مع بعض تلخيص (قوله فانه لا يقال قام هو على الفاعلية) أي حتى يلزم بر وز
 الضمير المستتر فيكون استناره جائزاً ومبحث في هذا الذي بان سيمويه أجاز في قوله تعالى أن هل هو وقولك
 مررت برجل مكرم هو كون الضمير فاعلاً وكونه تأكيداً وان استشكل بان القاعدة أن لا فصل مع امكان
 الوصول الا فيما استثنى واما سيمويه فعلى قياس ما ذكره سيمويه فيجوز أن يقال قام هو على الفاعلية
 (قوله فتركيب آخر) فيه أن هذا لا يضرهم أصلاً اذ لم يشترطوا في الخلفية اتحاد التركيبي وكلامهم
 في الضابط لا يدل على اشتراطه أصلاً وتحقيق المقام على هذا الوجه به لم يأت تأييداً لبعض النظر من النظر
 (قوله الى ما لا يرفع الا الضمير) أي المستتر كما يؤخذ من المقام أي بطريق الاضالة فلا يرد أن أقوم مثلاً يرفع
 البار زاماً كذا مستتر بناء على أن العامل في التابع هو العامل في المتبوع لانه بطريق التسمية المستتر
 (قوله والى ما يرفعهما) أي الضمير والظاهر وعبرة التوضيح والى ما يرفعهما وغيره ولو أتى بها كان
 أحسن (قوله يجب ذكره) أي لفظاً أو تقدير أو المراد بذكره اعتباره (قوله والتقدير) قال شيخنا عطف
 نفسه (قوله ولا داعي الى تقدير وجودها) أي غالياً فلا يعترض بانه قد يكون هذا داعي الى تقديرها
 كبطالة أو الصلة أو الخبر أو الحال بهما (قوله وذو ارتفاع) أي محلاً وكذا يقال فيما بعد يقال
 الروداني ينبغي تقيمه ما ذكره المصنف بكونه على وجه الكثرة والاصالة والاطراد حتى لا ينقض
 بنحو أنا كانت فانه قليل ولا يما كدبه المنصوب أو المجرور كما يأتي في باب التوكيد فانه بطريق الغيبة
 ولا بنحو أنا أنت لانه في محل نصب فان ذلك شاذ لا مطرداه (قوله أنا الخ) وقد تنوب الثلاثة عن ضمير الجبر
 فتحذف ربانكاف نحو أنا كانت وأنت كأننا وأنت كهو (قوله هو) قل في التسهيل وتسكين هاء هو وهي
 بهد الواو والفاء اللام ومجرور وتساكن بعدهم زه الاستفهام وكاف الجبراض طرارة وقد حذف
 الواو والياء اضطراراً وتسكنهما قيس وأسود وشدهما هـ دان ام بزيادة كلمه من الدمامية (قوله
 والغرور عليها) أي المتفرعة عليها (قوله في انفصال) أي مع انفصال والظاهر أن قوله هنا في انفصال

ليس بمعنى الماضي كنزال
 ومه وأف وأوه والثاني
 هو الذي يخلفه الظاهر
 أو الضمير المنفصل وهو
 المرفوع بفعل الغائب
 أو الغائبة أو الصفات
 المحضة قال في التوضيح
 هذا تقسيم ابن مالك وإن
 يعيش وغيرهما وفيه نظر
 اذ الاستتار في نحو زيد
 قام واجب فانه لا يقال قام
 هو على الفاعلية واما زيد
 قام أبوه أو ما قام الاهـ
 فتركيب آخر والتحقيق
 ان يقال يتقسم العامل
 الى ما لا يرفع الا الضمير
 كما قد مر والى ما يرفعهما
 كقام انتبهى (تنبيه)
 انما يخص ضمير الرفع
 بالاستتار لانه عدمه يجب
 ذكره فان وجد في اللفظ
 فذلك والا فهو موجود
 في النية والتقدير
 بخلاف ضمير النصب
 والجبر فانها فضلة ولا
 داعي الى تقدير وجودها
 اذا عدمها من اللفظ
 وذكر ارتفاع وانفصال
 انا للكامو (هو)
 لغائب (وانت للمخاطب)
 والفروع عليها وانحة
 (لا تشبه) عليك
 (وذو انتصاب في
 انفصال

وجعلنا إياي) وفروعه (والفروع ليس مشكلا) فتلخص أن الضمير على خمسة أنواع مرفوع متصل ومرفوع منفصل ومنسوب متصل ومنسوب منفصل ومجرور ولا يكون ٩٠ الامتصلا (تنبية) مذهب البصريين أن ألف انا زائدة والاسم هو الهمزة والنون

ومذهب الكوفيين
واختاره الناظم أن
الاسم مجموع الحرف
الثلاثة وفيه خمس لغات
ذكرها في التسهيل
* فصاح من اثبات ألفه
ونفا وحذفه أو صلا
والثانية اثباتها أو صلا
ووقفها وهي لغة تميم *
والثالثة هذه بأبدال
همزة هاء * والرابعة
أن عدة بعد الهـ مرة قال
الناظم من قال أن فانه
لقاب أنا كما قال بعض العرب
راء في رأي * والخامسة
أن كمن - كما هـ اقرب
رأما هو فذهب البصريين
لنه بحمالة ضمير وكذلك
هي وأما هـ او هـ - م وهن
- كذلك عند أبي علي
هو ظاهر كلام الناظم
لنه أوفى التسهيل وقيل
ع - يرد ذلك وأما أنت
الضمير عند البصريين
ن والتاء حرف خطاب
فلا اسم لفظا وتحرفا
أما إياي فذهب سيبويه
لأن إياه والضمير
لواحقه وهي الياء من
إياي والكاف من إياك
إياه من إياه حروف
دل على المراد به - من
كلم أو خطاب أو غيبة
فذهب الخليل إلى أنها
ماثر

[illegible]

٢ (قوله وأما اضربوا ضرباً) أي وكذلك يضرب بان وتضرب بان وقوله وكذا اضربوا أي ويضرب بان
وتضرب بان وقوله واضرب بان أي ويضرب بان وتضرب بان وبقي عليه أن يزيد على ما ذكره يضرب بان وتضرب بان لان

انما هو الاختصار
والمتصل أخصر من
المتصل فلا عدول عنه
الاحتياط لم يأت الاتصال
لضرورة نظم كقوله
وما أصاب من قوم
فأذكرهم
الايديهم حبالي هم
وقوله
بالباعث الوارث الاموات
قد ضمنت
اباهم الارض في دهر
الدهار بر
الاصل الايزيدونهم وقد
ضمنتهم أو تقدم الضمير
على عامله نحو اياك فعد
أو كونه محصورا بالأو
انما نحو أمر أن لا تميدوا
الاياء ونحو قوله
أنا الذائد الحامي الذمار
واغما
يدافع عن أحسابهم أنا
أو مثلي
لان المعنى لا يدافع الا
أنا أو كون العامل محذوفا
أو معنوا بنحو اياك والشر
وأناز بدلت عن الاتصال
بالحذف والمعنوي
(وصل أرفصل هاء
سليته وما * أشبهه)
أي وما أشبهه هاء سليته
من كل ثاني ضمير بين
أولهما أخص وغير
مرفوع والعامل فيه ما
غير ناسخ للابتداء سواء
كان فعلا محسوسا أو سائيا
اياء والدرهم أعطيتكه
وأعطيتك اياء والاتصال
حينئذ أرجح قال تسمال
نفسه كيف يكهم الله

لان ابا مستركة كما وردت له ذلك لو حب اعربها لان المبني اذا لم يضافه أعرب وما استدل به شاذ
وانشأ لا تقوم به حجة (قوله واختاره الناظم) وجعل اضافته مع أنه معروف قل زيادة الوصلح ثاني
* علاز يدنا يوم النفار أس زبدكم * (قوله وفي اختيار) مفهومه أنه في حال الضرورة يجيء المتصل مع امكان
المتصل وهو صحيح على قول الجمهور وان الضرورة ما يقع في الشعور وان كان للشاعر عنه مذوحة اما على قول
الناظم انها ما ليس للشاعر عنه مذوحة فشكل الا أن يراد بما كان الاتصال عدم المانع الصغرى غير الوزن أو
أن لا مفهوم لقوله وفي اختياره يدل على هذا صريح الشارح فانه لم يأت به مفهومه وما وجعل الضرورة من
أسباب عدم تأني الاتصال حيث قال لم يأت الاتصال لضرورة نظم الخ (قوله لضرورة نظم الخ) ذكر من
أسباب عدم تأني الاتصال خمسة وبقي علمه أسباب أخرى هاء في التصريح منها أن يرفع الضمير مصدر مضاف
الى منصوب نحو ينصر كم نحن كنتم ظافرين أو يرفع بصفة جار يرفع على غير من هي له مطلقا عند اله مرتين
وبشرط خوف اللبس عند الكوفيين نحو زبدكم وضرار به هو وان يكون عامله حرف نفى نحو ما هن أمهاتهم
وان يفصله متبوع نحو يخرجون الرسول وياكم وأن يلي واو المصاحبة كقوله
فأيت لا أنفلأخذ وقصيدة * تذكرون وياها ياها مثل ما بعدى

وان يلي اما المكسورة نحو ما انا واما أنت ومن الأسباب التي عدها في التصريح أن ينصب مصدر مضاف الى
المرفوع نحو عجب من ضرب الامير اياك وردة الدماميني بجواز اتصاله فاصلا بين المتضارفين كان يقال عجب
من ضربك الامير يربح الامير (قوله فاذكرهم) بالنصب جوابا للثاني وبالرفع عطفا على أصاحب والضمير
يرجع الى قومه لا الى القوم الذين صاحبهم وكذا ضمير يزيدهم بخلاف الضمير المتصل آخر البيت والمعنى وما
أصاحب قوما فاذكرهم قومي الايزيدون قومي حبالي الاثرة ثنائهم على قومي والشاهد في هم الاخير الذي
هو فاعل يزيد كذا في المعنى واستقر الدماميني أن الذي ذكر قلبي يعني التذكر وان زيادتهم قومه حبالي اليه كونه
براهم محظون رتبة عن قومه وجوز الشفهي أن يكون فاعل يزيد ضمير يرجع الى الذي ذكر قلبي المفهوم من
فاذكرهم والضمير المتصل تأكيد للتصل لانه يؤكد بضمير الرفع المتصل كل ضمير متصل ولا شاهد على
هذا (قوله بالباعث) الباعث معلقة بخلف في بيت قبله والباعث هو الذي يبعث الاموات ويحييهم
والوارث هو الذي يرجع اليه الاملاك بعد دفن الاملاك والاموات اما مجرور وبإضافة الباعث أو الوارث اليه
على حد قوله * بين ذراعي وجهه الاسد *

أو منصوب بالوارث على أن الوصفين تناسلوا وأعمال الثاني رضى عنه في تضمة أي اشتملت
عليه م أو بمعنى تكفلت بإبدانهم والدهار يراد في التضرع في الشدائد وتبعه شيخنا والبرص والذي
في القاموس الدهار يراد الدهر في الزمن الماضي بلا واحد والسالف وهو رد هار يراد مختلفه اه وقال
العين وقولهم دهر دهار يراد شديد كيلة ليلا ويوم أو يوم وساعة وسواء والاضافة فيه مثل جرد قطيفة اها والموافق
لصدر بارتة أن يقول والاضافة فيه مثل مسجد الجامع فافهم (قوله أو كونه محصورا) أي فيه قد يقال ما قبله
محصور فيه أيضا وأجاب شيخ الاسلام بان هذا مصطلح علماء المعاني اما النجاة فانما تكون المحصر عندهم بانما أو
ما والا (قوله أنا الذائد) بالذال المججمة أي المانع والحامي من الحماية وهي الوقاية والذمار ما لزم الشخص حفظه
مما يتعلق به والحسب الفعل الحسن للشخص ولا يات به مأخوذ من الحساب لانهم يحسبونونه وبعدونه عند المفاخرة
قال السعد المتقار أني لما كان غرضه أن يخص المدافع لا المدافع عنه فصل الضمير وأخره اذ لو قال وانما أذافع
عن أحسابهم لصار المعنى انما أذافع عن أحسابهم لا عن أحساب غيرهم وهو ليس بقصود (قوله اياك
والشر) أصله احذر تلافيك والشر (قوله وصل أرفصل الخ) استثنى هذه الابواب الثلاثة من القاعدة
المتقدمة في قوله وفي اختياره وقوله أو فصل أي اثبت بالضمير المتصل بدلها لان هاء سليته لا يمكن فصلها
لأنها لا وجود لها مع الانفصال والهاء الموجودة مع حرف غيبة وتقدم الوصل اشارة الى رجحانته مع الفعل الذي
صرح به في عبارته (قوله أولهما أخص) أي أعرف فلن يمكن أعرف وجب الوصل في نحو ضربونا والفصل
في نحو أعطاك اياك أو اياه وأعطاك اياك أو اياه (قوله وغير مرفوع) أي فقط فلا يراد نحو

آن-لزم کے موہا ان

يسألكموها اذ يريكم
الله في منامك فليلا ولو
اراهم كثيرا ومن الفصل
ان الله ما يترككم اياهم ولو
شاء لم يترككم اياكم او اسما
نحو والدرهم اننا عطيكه
ومعطيك اياه والانفصال
حينئذ اخرج وممن
الانفصال قوله
لئن كان حملك لي كاذبا
لقد كان حميك حقا يقينا
وقوله

ومنكم، انشيء استطاع و
(في) هاء (كنته) وبابه
(انحلاف) الآتي ذكره
(اتتمى) أى انتسب
(وكذلك) في هاء
(خاتمة) وما أشبهه من
كل ثانی ضميرين أولهما
أخص وغیر مرفوع
والعامل فيهما ما ناسخ
للآية داء (واتصالاً *
أختار) في البابين لانه
الأصل ومن الاتصال في
باب كان قوله صلى الله
عليه وسلم في ابن صياد
ان يكنه فان تسلط عليه
والاي يكنه فلا خير لك في
قتله وقول الشاعر فان لا
يكنها أو تكنه فانه * أخوها
غذته أمه بلبانها وأما
الاتصال في باب حال
فلمشابهة خاتمة وطننتك
لسانته وأعطيتك وهو

ظاهر ومنه قوله

بَلَّغْتُ صُنْعَ أَمْرِى بِرَأْسِ الْكَافَّةِ
أَذَلُّمُ تَزَلُّ لَا كُنْتُ سَابِ الْجَدِّ
مُبْتَدِرًا وَأَمَّا (غَيْرِ)
سَيُؤَيِّدُهُ وَالْأَكْثَرُ فَرَانَهُ
(أَخْتَارَ الْأَنْفَصَالَ) فَعَمَّا

حيث في البيت الآتي لانه وان كان في محل رفع هو في محل جر ايضا بالاضافة فلو كان مرفوعا وجب الوصول ان كان العامل فعلا نحو ضربه اما اذا كان اسما ولا يكون حيثئذ الضمير الاول المرفوع الامسترا فيجوز اتصال الثاني وانفصاله نحو انا الضارب بك والضارب اياك عنده من يعرب الضمير مفعولا لامضا فاليه اما عنده من يعرب مفعولا اليه فيتعين الوصول اذ الضمير المنفصل لا يكون مجرورا (قوله انزلكموها ان يسألكموها) الواو فيهما تؤولدت من اسماع الضمة اه شنواني (قوله اذيريكهم الله الخ) هذا التمثيل لا يناسب هنا لان الكلام مما اذا كان عامل في الضمير بن غير ناسخ لا ابتداء ويرى في الآية حلية وهي من نواسخ الابتداء فكان ينبغي ذكرها في أمثلة باب خلتنيه وأجيب بان النسخ في الآية انما هو للمفعول الثاني والثالث لا الاول والثاني اذ الاول فاعل في الاصل فالنسخ ليس للضمير بن مسائل لثانها مافقط فالآية داخله فيما نحن فيه لان المراد بالنسخ المنفي في قولنا غير ناسخ لا ابتداء نسخ المفعولين معا فتأمل وفي الجمع اذا وردت مفاعيل أعلم الثلاثة ضمائر في حكم الاول والثاني حكم باب أعطيت وان كان بعضها ظاهرا فان كان المضمير واحدا وجب اتصاله او اثنين اول وثان وثالث فاعطيت أو ثان وثالث فكخطنت (قوله ان الله مالم يكلم اياهم الخ) ساقه في التصريح حد ثنا والشاهد في هذه الجلة فقط وضمير الغيبة لا لرقاء (قوله والانفصال حيثئذ أخرج) لان عمل الاسم لمشابهة. فعمل لآلذاته فهو نازل الدرحة عنه في اتصال الضمير به (قوله لئن كان الخ) لام لئن موطئة للقسم كما قاله العيني والشيخ خالد زاد العيني وتسمى المؤذنة ايضا لانها تؤذن بان الجواب بعد اداء الشرط التي دخلت عليها يعني على قسم قبلها لا على الشرط اه وبذلك يعلم بطلان ما ذكره البعض في البيت الآتي أعني قول الشاعر لئن كان اياه الخ من ان الموطئة هي لام نقد فغنيه ولام لقد جواب القسم كما قاله الشيخ خالد وقول العيني انه جواب الشرط واللام للتأكيد مردود كما يعلم من صدر عبارته وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه والشاهد في الشرط الثاني فقط وقول العيني الشاهد فيه وفي الاول لا يلقف اليه كما نبه الشيخ خالد عليه (قوله ومنه كها) مصدر مضاف لفاعله كما قاله العيني وغیره لا لمفعوله الاول به حذف الفاعل وها مفعول ثان أي ومنه كها لانه لا يناسب سياق القصيدة وضمير الغيبة راجع الى فرس تسمى سكاب المذكورة في الايات قبله كان ظاهرا بعض الملوك من الشعراء فاستعطفه ليرجع عن طلبه اياه والباء انما صلة المنع ويستطاع خبير منع أي منعك اياه ما نبي بأي شئ أردت مستطاع لك هين عليك فلا ينبغي أن توجه ههنا العلمانية اياه او اما زائدة في خبر منع ويستطاع صفة وصدر البيت * فلا تطمع أبيت اللعن فيها * وأبيت اللعن كانت تحية الملوك في الجاهلية أي أبيت أسباب لعن الناس لك والواو في ومنه كها اللحن من فاعل تطمع أو مجرور في لا لمطف لما يلزم عليه من عطف الخبير على الانشاء من شرح شواهدها المعنى للسيوطي وشرح الشواهد للعيني وغيره (قوله وبابه) أي أخوات كان سواء كان الاسم ضميرا كالمثل أم لا نحو الصديق كانه زيد ومحل جواز الوجهين في كان وأخواتها في غير الاستثناء أما فيه فيجب الفصل نحو زيد قام القوم ليس اياه ولا يكون اياه فلا يجوز زيده ولا يكونه كما لا يجوز الالف فكما لا يقع المتصل بعد الا لا يقع بعدهما وبعدها والظاهرا كانا وأخواتها لا تدخل في باب كان لان خبرها يجب كونه فعلا مضارعا لا في ندو وجر في شرح التسهيل بان ذلك خاص بكان وأن الفصل متعين في أخواتها وأن توهم ليسى وليسك شاذ (قوله الخلف) أي في الرابع من الوجهين كما يشير اليه قول الشارح لآتي ذكره فلا خلاف في جوازهما (قوله قوله صلى الله عليه وسلم) أي لجر ابن الخطاب حين أراد قتل ابن صياد ظننا منه أنه الدجال وعل هذا التردد منه عليه الصلاة والسلام قبل أن يعرف تفصيل حال الدجال (قوله فان لا يكتم الخ) قبله

دع الجمر بشرها العواقة فاني * رأيت أخاها مغنياً كانها

يخاطب غلاماً له ينهه عن الخردون نبيذ الزبيب وهو المراد بأخيه واللبان بالكسر اللبن والضمير المستتر في يكفها يرجع إلى أخيه والبارز إليها قوله أو تكتنه بالعكس والمراد بامه شجرة الكرم (قوله وأما الاتصال الخ) لا موقع لأمهنا ولو قال عطفاً على قوله لأنه الأصل ومشابهة حلقته الخ لكان حسناً (قوله وهو ظاهر) أي ماذكر من المشابهة لأن كلامه الضميرين في البابين منصوب وأولهما المخصوص (قوله بلغت) الظاهر أنه يتساء

لان الضمير في البابين خبر في الاصل وحق الخبر الانفصال وكلاهما مسموع فن الاول قوله لئن كان اباه لقد حال بعده ناسا عن العهد والانسان
قد يتغير ومن الثاني قوله اخي حسبتك اباه وقد ملئت * ارجاء صدرك بالاضغان والاحن * وتنبية * وافق الناظم في التسهيل سيمويه على
اختيار الانفصال في باب خلتيه قال لانه خبر مبتدأ في الاصل وقد حجزه عن الفعل منصوب آخر بخلاف هاء كتنه فانه خبر مبتدأ في الاصل
ولكنه شبه بهاء ضميرته في أنه لم يحجزه الا ضمير مرفوع والمرفوع كجزء من الفعل ٩٣ وما اختاره الناظم هنا هو مختار الرمانى وابن

الطراوة (وقدم الاخص)

من الضميرين في

الابواب الثلاثة على غير

الاخص منه ما وجوباً

(في حال اتصال) فقدم

ضمير المتكلم على ضمير

المخاطب وضـ

المخاطب على ضمير الغائب

كافى سائنه وأعطيتك

وكنته وخلتيه ووظفتك

وحسبتك ولا يجوز تقديم

الهاء على الكاف ولا

الهاء ولا الكاف على الياء

في الاتصال (وقدم من

ما شئت) من الاخص وغير

الاخص (في انفصال)

نحو سئنى اباه وسئله اباه

والدرهم أعطيتك اباه

وأعطيتك اباه والصدق

كنت اباه وكان اباه

وهكذا الى آخره ومنه ان

الله ملككم اباهم ولوشاء

ملككم اباهم * وتنبية *
حاصل ما ذكره ان

الضمير الذى يجوز

اتصاله وانفصاله هو

ما كان خبراً كان أو

احدى أخواتها أو نانى

ضميرين أو لم الأخص

وغير مرفوع فخرج مثل

الكاف من نحو

المتكلم أى أخبرت بصنع امرئ بر بفتح الباء أى بحسن أخالكه بكسر الهمزة على الافصح وفتحها على القياس
(قوله لان الضمير الخ) رده الناظم في شرح الكافية بأنه يقتضى جواز انفصال الضمير الاول بل رجحانه لانه
مبتدأ في الاصل وهو مجتمع بالاجماع وأجاب الرضى بأن قرب الاول من الفعل منع من رعاية الاصل (قوله
وكلاهما) أى البابين أى فصليهما مسموع (قوله لئن كان اباه) نظرم جمع الضمير وقوله حال أى تحول
(قوله اخي حسبتك اباه) الظاهر أن اخي مبتدأ وحسبتك اباه خبر أو أن الكلام من باب الاشتغال لأن اخي
منادى حذف منه حرف النداء كما زعمه العيني ثم رأيت اللطفي قال ما قلته وقوله وقد ملئت الخ جملة حالية
والارجاء جمع رجاء بالقصر وهو الناحية والاضغان والاحن جمعاً ضغيناً واحدة بكسر أولهما وهما الحقة (قوله
والمرفوع كجزء من الفعل) أى فالفعل به كلاً فصل (قوله وقدم الاخص الخ) من فرائده التمهيد على
تقديم جواز الان في باب سلميه بتقديم الاخص وأنه اذا قدم غير الاخص تبين الانفصال وأما مجرد قوله وما
أشبهه فلا يفيد صريحاً الجواز أن لا يعتبر في الشبه تقديم الأعراف فاده سم وانما وجب تقديم الاخص في
حال الاتصال كراهية تقديم المقص على القوى فيما هو كالجملة الواحدة وانما قدمه على القوى في نحو
ضميرته لقوى به بتوغل في الجزئية بكونه فاعلاً بخلاف ما نحن فيه من الضميرين اللذين ليس أولهما مرفوعاً
(قوله في الابواب الثلاثة) فلا يجب تقديم الاخص في غيرها كضمير لونا (قوله وحسبتك) كذا في بعض
النسخ بياء المتكلم قبل الكاف وفي بعضها وحسبتك بلاء متكلم بل بكاف بعدها هاء والاول المناسب لقول
الشارح بعدد ولا الكاف على الياء وأما على الثاني فيكون قوله ولا الكاف على الياء أى في مثال آخر غير ما تقدم
فتأمل (قوله ولا يجوز تقديم الهاء على الكاف الخ) أى الاما ندر من قول عثمان أراهنى الباطل شيطاناً
وقاسه المبرود وكثير من القدماء ولكن الانفصال عندهم أرجح كذا في زكريا (قوله وقدم من ما شئت في انفصال)
أى في حال انفصال نانى الضميرين وشرط ذلك أمن اللبس فان خيف وجب تقديم الفاعل منهم ما في المعنى نحو
زيد أعطيتك اباه ومن هذا تعلم أن الحديث الذى ذكره الشارح ليس من باب التخيير بل تقديم الاخص في
الجملة الاولى منه واجب وتقديم غيره في الجملة الاخيرة منه واجب فافهم (قوله أو نانى ضميرين الخ) أى سواء كان
الفاعل فيهما ناسخاً أو لا تدخل بياساً وخال (قوله وفي اتحاد الرتبة) متعلق باب سلميه وخلتيه لان من
فيودها كون احد الضميرين أعرف فذكر في هذا البيت مفهوم هذا القيد فاده سم (قوله الزم فصلاً) أى
على الصحيح كما يصرح به قول المرادى أجاز بعضهم الاتصال مع اتحاد الضميرين في التكلم أو الخطاب أو
الغيبة مطلقاً وهو ضعيف اه وقوله مطلقاً أى سواء اختلف ضمير الغيبة فيما يأتى أو اتفقا (قوله وخلته
اباه) وانعقاداً للمبتدأ والخبر من مفعولى حال هنا على حد شعري شتى كما قاله زكريا (قوله أى كونها الغيبة)
كان الظاهر أن نقول أى وجود ضمير غيبة ليكون لقول المصنف فيه فائدة اذ على نفس الشارح بصيرضاً
اعلم اتحاد الرتبة من كونها ضمير غيبة (قوله وأنضم هوها) الضمير الثاني لا رجوه وهى تميز فيه لزم وقوع
الضمير تميزاً فاما أن يجرى على القول بان الضمير العائد على النكرة نكرة أو على المذهب الكوفي أنه لا يشترط
في التمييز أن يكون نكرة (قوله لوجهك في الاحسان) أى في وقت الاحسان واللبس والبشاشة والبهجة الحسن
والقفو والاتباع والمراد أن ذلك ورائته من آباءه وليس عارضاً فيه (قوله وقد جمعت نفسى الخ) هذا البيت

أكرمك ودخل مثل الهاء من نحو قوله * ومنه كهاشئ يستطاع * فان الهاء نانى ضميرين أو لم أو كاف أو غير مرفوع
لانه مجرور بإضافة المصدر اليه (وفي اتحاد الرتبة) وهو أن لا يكون فيهما أخص بان يكونا ضميرين أو خطاب أو غيبة (الزم
فصلاً) نحو سئنى اباه وأعطيتك اباه ولا يجوز سلمني ولا أعطيتك ولا خاتمه (وقد يبلغ الغيب) أى كونها الغيبة (فيه) أى
في الاتحاد (وصلاً) من ذلك ما رواه الكسائى من قول بعض العرب هم أحسن الناس وجهاً وأنضم هوها وقوله لوجهك في الاحسان
بسطاً وبهجة * أنا له ما وقفوا كرم والد وقوله وقد جمعت نفسى تطيب لضعمة * اضغمة ماها بقرع اعظم نابها وشرط الناظم جواز ذلك

أن يختلف لفظها كما في هذه الشواهد قال فان اتفقا في الغيبة وفي التذكير أو التانيث وفي الأفراد أو التثنية أو الجمع ولم يكن الأول مرفوعا
وجب كون الثاني بلفظ الانفصال نحو فاعطاه إياه ولو قال فاعطاه وهو بالانصاف لم يحرزنا في ذلك من استثنى قولنا المثليين مع إيهام كون
الثاني تأكيد الأول وكذا الو ٩٤ اتفقا في الأفراد والتانيث نحو أعطها إياها أو في التثنية أو الجمع نحو أعطها إياها أو أعطاهم

من قصيدة يرثي بها الشاعر أخاه ويشتمكي من قريبين له يؤذيانه والضعفة العضدة يكتبي بها عن الشدة لبعض
الإنسان عندها على يده واللام في الضعفة بمعنى البناء وفي الضعفة ما لها التمليل والضمير ان مفعولان الضم
الأول مفعول به والثاني مفعول مطلق فهو مصدر - فاعله أي لأجل ضم الدهر القريبين إياها أي مثل
الضعفة التي ضعفت بها أو قرع العظم نابها ضعة ضعة أفاده ذكر بأول الضافة في نابها الذي ملاسمة (قوله
أن يختلف لفظها) بأن يكون أحدهما مذكرا والآخر مؤنثا أو مفردا أو آخر مؤنثي أو جمعا أو مؤنثي والآخر
جمعا كما يفيد ما بعد (قوله ولم يكن الأول مرفوعا) أحد ترزبه عن نحو الدرهم زيد أعطاه والز يدون العجرون
أعطاهم فلا يجب الفصل هنا لأن استتار الضمير الأول في الأول ومخالفة التثنية في الثاني مانع من قولنا
المثليين المدة مثل واختلاف المحل مانع من إيهام التأكيد ومن مثل كالبعض بنحور يذير به عمر وقد أخطأ
من وجهين لأنه خروج عما الكلام فيه وهو باب سألني وخلتني ولأنه ليس في هذا المثال الا ضمير واحد
(قوله لم يحرز) في كلام سيديوه ما يدل على الجواز حيث قال والكثير في كلامهم أعطاه إياه وينبغي أن جواز
ذلك عند الفصل بين إياه بنوا والاشباع كما في عبارة الشارح وأنه إذا لم يؤت بها تعين الانفصال (قوله وكذا)
أي كاتفاقهما في الأفراد والتذكير في نحو أعطاه إياه (قوله وتقاربت إياه آن) وبالأولى إذا توافقا نحو
أعطاهما (قوله ازداد الانفصال الخ) يقتضي أن الانفصال عند تباعد إياه عن حال الاتحاد حسن وجيد
وهو كذلك كما يستفاد من كلام الناطم (قوله على معنى نوع الخ) أي وكل بيان ذلك النوع إلى الموقف (قوله
مطلقا) أي ماضيا أو مضارعا أو امرأ متصرفا أو جامدا كما مثل (قوله نون وقاية) نقل يس عن بعضهم أنه
عدها في حروف المعاني وأن المعنى الموضوع له الوقاية واسطة شكها الروداني بأن الوقاية ليست مدلول النون بل
حاصلة به كما تحصل بأي حرف لو فرض الخبز وقال الدنو شري الظاهر أنها حرف مبني وذكر المعنى لها في أوجه
النون المفردة يفيد أنها حرف معني (قوله مكسورة) أي مناسبة لباء المتكلم (قوله إن قدرتهن أفعالا) فإن
قدرتهن حروفا أسقطت نون الوقاية وفيه أن تقدير الحرف لا يظهر في ما خلا وما عدل وجود ما مصدرية التي
لا توصل إلا بالفعل ولا يظهر جعل ما زائدة فقوله إن قدرتهن أفعالا لا يظهر إلا في حشا كذا في يس عن اللغاني
ولهذا قال في المعنى وحاشا أن قدرته لا وعك دقمه يجعل المفهوم بها النسبة لغير حاشا باعتبار غير هذا التركيب
بما ليس فيه ما تنامل (قوله وعليه رجلا يسني) في المعنى أنه قاله بعضهم وقد بلغه أن أنسانا تدهده أي يلزم
رجلا غيري اه فدل على اسم الفعل هنا ليس فعلا موضوعا للامر بل فعل مضارع مقرون بلام الامر وهذا شأن
الفعل والحرف مختلفا الجنس فينبغي أن لا ينوب عنهما الاسم (قوله ونذر ليسى بغير نون) وإنما جاز حذف النون
فيها لأنها لا تنصرف فاشبهت الحروف الآتي ببيانها كذا (قوله اذهب الخ) صدره * عدت قومي كعدديد
الطيس * بفتح الطاء أي الرمل الكثير وفي قوله ليسى شذوذ آخر من جهة الوصل لما تقدم من وجوب الفصل مع
فعل الاستثناء (قوله نحو تأمروني) بنون واحدة مخففة (قوله فالصحح أن المحذوفة الخ) لأنها نائية عن الضمة
وقد حذف تخفيفا في قراءة السوسي وما يشعركم بسكون الراء لحذف الذائبة عنها للتخفيف أولى ولا احتياج إلى
تغيير حركة النون بالكسر لو كانت الماقية نون الرفع بخلاف ما إذا كانت نون الوقاية وقبل نون الوقاية لأنها منشأ
التقل فهي أولى بالحذف ولأنها لا مرأستحسني ولا دلالة لها على شيء بخلاف نون الرفع وعليه يستثنى هذا الموضع
من وجوب لحاق نون الوقاية بالفعل بقي ما إذا اجتمع نون الوقاية ونون الأناث فالمحذوف نون الوقاية قال في البسيط
اجماعا وقال المصنف في شرح التسهيل على الصحيح لأن نون الأناث فاعل والفاعل لا يجوز حذفه أفاده الدماميني
(قوله لانه اتقى الفعل الكسر) أي الذي يدخل مثله في الاسم وهو الكسر بسبب بقاء المتكلم أي والكسر

إياه - م أو أعطاه - ن
أنه ن فالانصاف في هذا
وأه ناله يمتنع هذه عبارة
في بعض كتبه ثم قال فإن
اختلفا وتقاربت إياه آن
نحو أعطاه وهو أعطاه
ازداد الانفصال حسنا
وجوده لأن فيه تخصا من
قرب إياه من إياه إذ
ليس بينهما فصل إلا بالواو
في نحو وأعطاه وهو
وبالالف في نحو أعطاه
يختلف أنضرم هو وأنا
لهما وشبهه بوقتيه قد
اعتذر الشارح عن
الناظم في عدم ذكره
الشرط المذكور بأن قوله
وصلا بلفظ التذكير على
معنى نوع من الوصل
نعم يصح بأنه لا يستباح
الاتصال مع الاتحاد في
الغيبة مطلقا بل بقيد
وهو الاختلاف في اللفظ
(وقبل بالنفس) دون
غيرها من المضمرات (مع
الفعل) مطلقا (الترزبون
وقاية) مكسورة نحو دعاني
ويكرمني وأعطني وقام
القوم ما خلا في وما عداني
وحاشا أن قدرتهن
أفعالا وما أحسنه نني أن
اتقيت الله وعليه رجلا
ليسنى ونذر ليسى بغير
نون كما أشار إليه بقوله

(وليسى قد نظم) أي في قوله * اذهب القوم الكرام ليسى * وجوز
الكوفيون ما أحسن بناء على ما عندهم من أنه اسم لافعل وأما نحو تأمروني فالصحح أن المحذوفة نون الرفع بوقتيه مذهب الجمهور رأينا
إنما سميت نون الوقاية لأنها اتقى الفعل الكسر

وقال الناظم بل لانها تاتي الفـعل اللبس في ا كـر مـنى في الامر فلولا النون لالتبس بـاء المتكلم بـاء المخاطبة وامر المذكر بامر المؤنث ففعل الامر
أحق بهامن غيره ثم حل الماضي والمضارع على الامر (وايتنى) بشوت نون الوقاية (نشا) ٩٥ حلا على الفعل لمشابهة مع عدم المعارض

(وليتنى) يحذفها (ندرا)

ومنه قوله * كنية جابر

اذ قال ليتنى * وهو ضرورة

وقال الفراء يجوز ليتنى

وليتنى وظاهرة الجواز في

الاختيار (ومع اصل

عكس) هذا الحكم

فالاكثر امل بلانون

والاقل لعلى ومنه قوله

فقلت أعيراني القيد

لعلى

أخط بها قبر الابيض

ماجد ومع قلته هو أكثر

من ليتنى نبيه على ذلك في

الكناية وانما ضعف

لعل عن أخواتها لاسها

تستعمل جارة نحو

* لعل أبي المغوار منك

قريب * وفي بعض لغاتها

لعن بالنون فيجتمع ثلاث

نونات (وكن مخيرة في)

أخوات ليت ولعل

(البقيات) على السواء

فتقول لي وانـي وكاني

وكاني واكني ولاكني

فشبهتها لوجود المشابهة

المذكورة وحذفها

لكراهة توالي الامثال

(واضطرا راخفقا

منى وعنى بعض من قد

سلفا)

من العرب فقال

أيها السائل عنـمـm

لست من قيس ولا قيس

منى

وهو في غاية الندرة

أخوال الجر فحين عنه الفعل كما صين عن الجر ما الكسر الذي ليس بهذه المثابة فلا حاجة الى صوته عنه كالكسر
قيل بـاء المخاطبة والكسر المختص من التثنية الساكنين كذا في شرح الجامع قال زكريا والتعليل المذکور
ظاهر في غير الممثل أما فيه فمجرد عاو رمي فلا فكان ينبغي أن يزداد الحق المعتل بغيره طرد الباب اهـ وكان
ينبغي أن يزداد ايضا وتقي ما اتصل به غير الفعل من تغيير آخره ليشمل التعليل نون الوقاية في غير الفعل (قوله
ثم حل الماضي الخ) قال البعض ظاهره أنه لا لبس مع الماضي وليس كذلك لوجوده في نحو ضرب بنى اذ لولا
النون لالتبس الماضي بالاسم فان الضرب نوع من العسل اهـ وفيه أنه انما يتجه اذا كان مراده مطلق اللبس
أما اذا ارد خصوص التباس فعل أمر الواحد بفعل أمر الواحد كما يؤخذ من قوله في نحو اكرمنى الخ
فلا فندبر (قوله لمشابهة له) أى في المعنى والعمل وقوله مع عدم المعارض هو الجواز وتوالى الامثال قال للجنس
(قوله وهو ضرورة) يفيد ظاهره أن قول الناظم يندم عنه وقوع ضرورة والناسب حله على المتبادر أنه قليل
في صدق بوقوعه نثرا كما هو أحد قول الناظم وان كان قوله الثاني انه ضرورة وانما قلنا ظاهره لاحتمال أن
أن يكون الشارح أشار بقوله وهو ضرورة الى قول آخره مقابل لما في المتن ثم أشار الى ما في المتن مؤيد له بواقفة
الفراء فقال وقال الفراء الخ حل هذا الاحتمال هو المناسب لتفسير الشارح العكس مع لعل بقوله فالأكثر لعل بلا
نون والاقل لعلى ولو جرى على ما يوافق ذلك الظاهر لقال فالكثير لعل بلا نون والضرورة لعلى ويمكن تطبيق
قوله فالأكثر الخ على ذلك الظاهر بان يراد بالقل الضرورة لئلا يكون قد توقف في كون لعلى ضرورة ثم رأيت
إن الناظم صرح بانه ضرورة لئلا يكون رده الموضح وغيره فتأمل (قوله فالأكثر لعل بلا نون والاقل لعلى)
أقول انفضيل في الموضعين على غير بابه (قوله فقلت أعيراني الخ) القيد أعيراني الخ وأخطأ تحت والقيد
الغلاف والابيض السيف والمجاد العظيم (قوله لانها تاتى) وتعدد المعارض فيها أقوى على المشابهة
بجـ لاف أخواتها الآتية فان المعارض فيها توالى الامثال فقط (قوله وحذف الكراهة توالى الامثال) مبنى
على أن المحذوفة في اني نون الوقاية لانها منشأ الثقل وقيل الاولى المدغمة لانها ساكنة والساكن يسرع اليه
الاعلال وقيل الوسطى المدغمة فيها لانها في محل اللامات التي يلحقها التغيير وبعض هذا الخلاف يجري في انا
فتميل المحذوفة الاولى وقيل الثانية ولم يقل أحد بمتدبه انما الثالثة لانها اسم كذا في الر ودانى (قوله لست من
قيس الخ يجوز في قيس المصروف على ارادة ابي القبيلة والمنع على ارادتها نفسه او منع الثاني أوفق بالنقابة (قوله
لحفظ البناء على السكون) انما حافظوا عليه دون غيره كالبناء على الفتح والضم لانه الاصل ولهذا قال سيبويه
يقال في لبا الضم لى بغير نون وفي لبا السكون لى بالنون (قوله ومنه قراءة نافع) قيل يجوز أن تكون
المذكورة نون الوقاية لانـمـm

والكثير منى وعنى بشوت نون الوقاية وانما لحقت نون الوقاية من وعن لحفظ البناء على السكون (وفي لى) بانثـمـمـمـمـm

(قوله) أى لى بغير نون الوقاية تل لى بشموتها ومنه قراءة نافع قد بلغت من لى عذرا بخفيف النون وضم الدال وقرأ الجمهور بالشد

(وفي لى وقطنى) بمعنى حسبي (الحذف) للنون (ايضا قدينى) أي لا ومنه قوله جامع بين اللغتين في قدينى * قدينى من نصر الخبيبين قدينى *

الله كان يكتفى بأخيب وقيل خبيب بن عبد الله بن الزبير وأباه عبد الله قيل على التغليب أيضا وفيه نظر
ويروي الخليل بن بصيغة الجمع على أرادته خبيب بن عبد الله وأبيه وعمره مصعب بن الزبير وقيل على أرادته أبي
خبيب عبد الله ومن كان على رأيه وأعرض الاستشهاد على حذف النون نحو أزان الأصل قد بالسكون
وحركت بالكسر لاجل الروي فنهكون الياء للاشباع لا للتكلم قال الزدائي أو أن الشاعر جرى فيه على لغة
من ربه على الكسر والياء للاشباع اه وقيل يقال مشاكلة اللاحق للسابق ترجيح احتمال الاضافة ليماء
المتكلم (قوله وفي الحديث قط قط) في صحيح البخاري مرفوعا لا تزال جهنم تقول هل من مز يد حتى يضع رب
العزة قد فيها فتقول قط قط وعزتك ويروي بعضها إلى بعض (قوله وانون أشهر) راجع إلى قول المصنف
وفي قدني وقطني الخ (قوله مهلا) اسم مصدر أمهل وروى بدم صغرار واداع في أمهالا تصغيرا لترخيم كما
سمي ذكره انشراح في باب أسماء الأفعال والأصوات فهو تاء كيدمهالا لاصفة كإزعه العيني وتبعه غيره
كشيخنا والبعض وملائت بفتح التاء كما قاله شيخنا السيد وشيخنا والمصم الذي جوزه البعض يحوج إلى تجوز
(قوله بمعنى اكتفى) كان الصواب بمعنى اكتفى كما في المغني أو كنى كما في الجني الداني لابن أم قاسم واستقر به
الدماغي لأن مجي عاسم الفعل بمعنى المضارع فيه خلاف وفي كلام التفنازي مجي قط بمعنى أنه فيكون اسم
فعل أمر وانما قلنا الصواب ذلك ليكون متعديا (قوله كغيرهما من أسماء الأفعال) أي التي تتصل بها الأفعال المتكلم
وهي المتعدية لكون مدلولاتها أفعالا متعدية كدرا كنى وعليه كنى وسمع القراءة مكانة كنى أي انتظرنى وانما
اتصلت بها نون الوقاية لحلاها على مدلولاتها وهي الأفعال المتعدية وما ذكره الشارح من وجوب الحذف نون
الوقاية أسماء الأفعال هو ما صرح به في التوضيح واقتضاه صنيع التسهيل لكن عبارة سبيل المنظوم أشهر
بقوله لحاقها فانه قال وروى ما حقت اسم الفعل اختيارا واسم الفاعل اضطرارا اه قال شيخنا وصرح بكلام
الرضي أن لحاقها اسم الفعل جائز لا واجب وفي المغني وشرحه للدماغي أن يحل يأتي حرفا في نعم واسم فعل
عني يكفي فليزعم نون الوقاية فهو نادر واسم الفاعل لا تلحقه نون الوقاية إلا قليلا (قوله وقعت نون الوقاية)
أي شدوذا (قوله ايرقد) بالياء للجهول أي يعطى (قوله للتنبيه على أصل متروك) اعترض بأنه لو كان للتنبيه
لأدخلوه على ما لم يشابه الفعل من نحو غلامى فالأولى أنه مشابهة الفعل كدخول نون التوكيد في اسم الفاعل
ولأن أن تقول الدخول للتنبيه وتخصيص اسم الفاعل ونحوه مشابهة الفعل فتأمل (قوله فلما منعوها) أي
للزوم الفصل بالنون بين المضاف والمضاف إليه (قوله غير الدجال أخوفنى عليكم) روي بحذف النون أيضا
أي أخوف مخوفاتى عليكم فاندفع ما قال الحديث بقضى أن الدجال وغيره خائفان لمخوف منهما لأن حتى
أفعل التفضيل أن يصاغ من الثلاثي وهو هنا خاف لا أخاف وأن غير الدجال الواقع عليه أخوف بعض النبي
صلى الله عليه وسلم لأن أفعل التفضيل هو ما يضاف إليه فعمى ببق صوغ أفعل من المبني للجهول وهو شاد
عند الجهور (قوله فائدة) حيث قيل بالجواز والامتناع في أحكام العربية فأنما يعنى بالنسبة إلى اللغة ولا يلزم من
التكلم بما لا يجوز زلفه الاسم الشرعى فنحن في غير التنزيل والحديث كأن نصب الفاعل ورفع المفعول
لا نقول أنه يأنم إلا أن يقصد إيقاع السامع في غلط يؤدي إلى نوع ضرر فعليه حينئذ أن هذا القصد المحرم قال
الشيخ بهاء الدين السبكي في شرح المختصر

✽ العلم ✽

يطابق على الجمل والراية والعلامة والظاهر أن النقل إلى المعنى الاصطلاحي من الثالث بدليل قولهم لانه علامة
على مسماه (قوله يعين المسمى) أي خارجا كعلم الشخص الخارجى أو ذهنا كعلم الجنس بناء على التحقيق الآتى أما
على مذهب المصنف فعلم الجنس غير داخل في هذا التعريف لخروجه بقوله يعين فيكون خاصا بعلم الشخص
وعلم الشخص الذهني أعني الموضوع لمعين ذهنا متوهم وجوده خارجا كعلم الذي يضعه والدلائل بأنه المتوهم
وجوده خارجا في المستقبل وكعلم القبيلة فإنه موضوع لمجموع أبناء الابل الموجودين حين الوضع وغير الموجودين
حينئذ فان المجموع لا وجود له إلا في ذهن الواضع فقوله شخص العلم الشخصي خارجي أعني أفاده يس والمراد

والنون أشهر ومنه قوله
امتلا الحوض وقال قطني
مهلا رويدا قدمه لآت
بطني وكون قد وقطعني
حسب في اللغتين هو
مذهب الخليل وسبويه
وزهد الكوفيون إلى أن
من جعلهما بمعنى حسب
قال قدني وقطني بغير نون
كما تقول حسبى ومن
جعلهما اسم فعل بمعنى
أكتفى قال قدني وقطني
بالنون كغيرهما من
أسماء الأفعال فاختاره
وقعت نون الوقاية قبل ياء
النفس مع الاسم المعرب
في قوله صلى الله عليه وسلم
للهم ود فهل أنتم صادقون
وقول الشاعر
وليس بمنينى وفي الناس
مجمع صديق إذا أعيا على
صديق وقوله
ليس الموافينى ايرقد خائبا
فأنله أضعاف ما كان
آملا للتنبيه على أصل
متروك وذلك لأن الأصل
أن تصحب نون الوقاية
الاسماء المعربة المضافة
إلى باء المتكلم لتقيها إخفاء
الأعراب فلما منعوها
ذلك نهوا عليه في بعض
الاسماء المعربة المشابهة
للفعل ومما لحقته هذه
النون من الاسماء المعربة
المشابهة للفعل أفعل
التفضيل في قوله صلى الله
عليه وسلم غير الدجال
أخوفنى عليكم تشابهة

بقوله

✽ العلم ✽ (اسم يعين المسمى) به (مطلقا علمه) أي علم ذلك المسمى فاسم مبتدأ ويعين المسمى جملة في موضع رفع صفة له ومطلقا

أفعل التفضيل لفعل التجب فحوما أحسننى أن اتقيت الله والله أعلم

بقوله يعين المسمى أنه يدل على مسمى معين لأنه يحصل له التعيين لأنه معين في نفسه فيلزم تحصيل الحاصل (قوله حال) أوصفة مفعول مطلق محذوف أي يعين تعييناً مطلقاً (قوله ويجوز أن يكون الخ) هذا أولى بل متعين لان المعروف هو الذي يجعل مبتدأ أو التعريف هو الذي يجعل خبراً ولان علمه معرفة ولا يخبر بالمعرفة عن النكرة على ماسياً (قوله بضميره) أي ضمير ما ليس به كيدل عليه قوله والتقدير علم المسمى الخ (قوله مجرداً عن القرائن الخارجية) أي الخارج جية عن ذات الاسم كما سيصرح به والمراد غير الوضع اذ لا بد منه وهو من القرائن كما في الروايات (قوله التكرات) كرجل و فرس فانهما لا تعين فيهما أصلاً وكثير وقرفانه ما وان عينا فريدين لكن ذلك التعيين لا معرض بعد الوضع وهو عدم وجود غيرهما من أفراد المسمى وأما بحسب الوضع فلا تعين فيهما وادخل نحو زيد مسمى به جماعة فانه باعتبار كل وضع يعين مسمى والشروع انما جاء من تعدد الأوضاع وهو أمر عارض ولا يخرج بقوله مطلقاً لانه وان احتاج في تعيين مسمى الى قرينة من وصف أو إضافة أو نحوه لكن ذلك الاحتياج عارض لا بالنسبة الى أصل الوضع كبقية المعارف (قوله كأل) ولولا هذه الذنبي لان المراد عند دخولها الحقيقة وهي معينة وكونها مرادة في ضمن فرد مسمى لا يخرج عنها عن التعيين (قوله كالخضور) أي في ضميري المتكلم والمخاطب وقوله والغيبة أي ومرجع الغيبة يعني أن تعين معنى ضمير الغيبة بواسطة مرجعه أما اذا كان المرجع معرفة فالتعيين ظاهر وأما اذا كان نكرة فلان معناه الشيء المتقدم فتعين معناه من حيث ان المراد به الشيء المتقدم بعينه وان كانت عين ذلك الشيء مهمة فسقط ما لمعنى هنا وكان عليه أن يقول أو حسمية كالأشارة الحسمية في اسم الإشارة لانهما القرينة التي بها تعين مدلول اسم الإشارة لا مجرد الخضور كما زعمه البعض مدخل القرينة اسم الإشارة في قوله أو الخضور ويمكن أن يقال أراد الشارح بالمعنوية ما قابل اللفظية فشمع الحسمية فافهم (قوله لرجل) أي مخصوص وكذا يقال فيما بعد وهو من قول عن اسم النهر الصغير (قوله وخرنقا) هو من قول عن اسم ولد الأرنب (قوله أخت طرفة) يقع الزاء كما في القاموس (قوله وعدن ابلد) أي بساحل اليمن تصریح (قوله ولاحق فرس) أي لمعاوية بن أبي سفيان رضي الله تعالى عنهما تصریح (قوله وشذقم) ضبطه بعضهم بالذال المججمة وبعضهم بالهمزة ملة وهو الذي يفتقه صنيع القاموس ونذكر شيخنا فقه الوجهين وقوله لجل أي لانعمان بن المنذر (قوله وواشق لكتاب) قال في التصریح ذكر في النظم سبعة أعلام وثانها علم الكلب وفي ذلك موازاة لقوله تعالى ويقولون سبعة وثانهم كلهم (قوله والمراد هنا) أي بخلافه في تعريف العلم فان المراد به ما قابل الفعل والحرف ويطلق أيضا الاسم ويراد به ما قابل الصفة وقوله ما ليس أي علم ليس الخ (قوله وكنية) من كنية أي سترت واعلم أنه قد قصد بالكنية التعظيم والفرق بينهما حيث دلوا للقب المقصود به التعظيم أن التعظيم في اللقب بمعناه وفي الكنية لا بعناهما بل بعدم التصريح بالاسم لان بعض النفوس تأنف أن تخاطب باسمها وقد يعدها بها النفاؤل ككنية الصغيرة أو لابان يعيش حتى يصير له ولد أفاده الروايات (قوله وهي ماصدر) أي علم مركب تركيباً اضافياً ماصدر فلا تنقاض بخواريزمية وأب لز بد قائم مسمى بهما لان المركب الاضافي في الأول جزء العلم لاهو والثاني لا إضافة فيه أفاده الشنوائی (قوله باب أوام) أو ابن أو بنت أو أخ أو أخت أو عم أو عمة أو خال أو خالة كما ذكره سم (قوله وهو ما أشعر) أي بحسب وضعه الأصلي لا العلي اذ بحسب وضعه العلي لا أشعاره الا بالذات كذا قال جميع من أر باب الحواشي والمتحمة عندي أنه يشعر بحسبه أيضا وان كان المقصود بالذات الدلالة على الذات اذا أشعار الدلالة الخفية وهي لا تنافي كون المقصود بالذات ماذكر ولا مانع من قصد الواضع ذلك تبعاً لما رأيت في التصریح عن بعضهم وفي كلام السيد ماثو يده وأورد على تعريف اللقب أنه يشمل بعض الاسماء نحو محمد ومرة وبهض الكني نحو أبي الخير وأبي جهل وأجيب بان ما وضع للذات أولاً فهو الاسم أشعر أو لم يشعر صدر أو لم يصدر ثم ما وضع ثانياً وهو الكنية أشعر أو لم يشعر ثم ما وضع ثالثاً وأشعر فهو اللقب فالأشعار وعدمه والتعدير وعدمه غير منظور اليه في الموضوع أولاً والأشعار وعدمه غير منظور اليه في الموضوع ثانياً كذا نقل عن سم والأقرب عندي من هذا وجهان الأول أن الاسم هو الموضوع أولاً للذات واللقب الموضوع لاولها مشعر بالربعة أو الصفة فيبينهما التباين وان الكنية ماصدرت باب أوام

حال من فاعل يعين وهو الضمير المستتر وعلمه خبر ويجوز أن يكون علمه مبتدأ مؤخر وأسم يعين المسمى خبراً مقبلاً وهو حينئذ مما تقدم فيه الخبر وجوباً ليكون المبتدأ ما ليس بضمير والتقدير علم المسمى اسم يعين المسمى مطلقاً أي مجرداً عن القرائن الخارجية فخرج بقوله يعين المسمى التكرات وبقوله مطلقاً بقية المعارف فانها انما تعين مسميها بواسطة قرينة خارجية عن ذات الاسم اما لفظية كأل والصلة أو معنوية كالخضور والغيبة ثم العلم على نوعين جنسي وسياقي وشخصي ومسماء العاقل وغيره مما يتوفا من الحيوان وغيره (كجعفر) لرجل (وخرنقا) لامرأة وهي أخت طرفة بن العبد لاسمه (وقرن) لقبيلة ينسب اليها أويس القرني (وعدن) ابلد (ولاحق) لفرس (وشذقم) لجل (وهيلة) لشاة (وواشق) لكتاب (واسمائي) العلم والمراد به هنا ما ليس بكنية ولا بلقب (و) أي (كنية) وهي ماصدر باب أوام كابي بكر وأم هانئ (و) أي (لقباً) وهو ما أشعر برفعة

مسماء أو وضعه كزبن
العابدين وبطة (واخرن
ذا) أي آخر اللقب (ان
سواء) يعني الاسم (صحبا)
تقول جله زيد زين
العابدين ولا يجوز جازين
العابدين زيد لأن اللقب
في الأغلب منقول من
غير الإنسان كبطنة فلو
قدم لاوهم ارادة مسماء
الاول وذلك مأمون
بتأخيرها وقد ندر تقديمه
في قوله
أنا ابن مزيقيا عمرو
وحدي * أبوه منذر
ماء السماء
وقوله
بان ذالك كلب عمر اخبرهم
حسبا * بطن شربان
يعوى حوله المذنب
تنبية * لترتيب بين
الكنية وغيرها فن
تقدمها على الاسم قوله
أقسم بالله أبو حفص عمر
مامسها من نقب ولا دبر
ومن تقديم الاسم عليها
قوله
وما اهتز عرش الله من
أجل هالك
سمناه الالسعد أبي عمرو
وكذلك يفعل بهامع
اللقب اه وقد رفع توهم
دخول الكنية في قوله
سواء بقوله (وان يكونا)
أي الاسم واللقب (مفردين
فاضاف) الاسم الى اللقب
(حكما) ان لم يمنع من
الاضافة مانع على ما سياتي
بيانه هذا ما ذهب اليه
جهـ ور البصر بين نحو
هذا سعيد

سواء وضعت أولا ولا اشعرت أولا فتجامع كلامهما وتنفرد فيما وضع لا أولا ولم يشعر وانما كان هذا أقرب
من ذلك لشول اللقب عليه ما وضع ثانيا وأشعر وشمول الكنية عليه ما وضع ثالثا وصدر وعدم شموله ما على
ذاك ما ذكر فيلزم عليه كون ما ذكر واسطة وهو خلاف المقرر ولان اشتراط كون وضع الكنية ثانيا واللقب
ثالثا مع كونه لا وجه له بخلاف الكلام المحدثين وغيرهم حيث جعلوا بعض الكنى من الاسماء كما في أم كلثوم
فقد قالوا اسمها كنية الثانية في مقابل انه يصح اجتماع الثلاثة والفرق بينهما بالحيشية وانما كان هذا أيضا أقرب
من ذلك لما روي في الروايات أن المفهوم من كلام المتقدمين أن الاسم ما وضع أول مرة كائنا ما كان والكنية ما وضع
بعد ذلك وصدر باب أو أم دل على المدح أو الذم أولا واللقب ما وضع بعد ذلك أيضا أي بعد الاسم وأشعر عذح أو ذم
ولم يصدر باب أو أم فهي متباينة اه ويرد عليه أيضا أنه مخالف لما نقلناه عن المحدثين وغيرهم فتأمل (قوله
أوضعه) بفتح الصاد أو كسر ها أي خسته وهما ودعوض عن الواو (قوله يعني الاسم) تنفسه يرأسوى وأبقاه
كثير على عمره مرشحين وجوب تأخيرها على الكنية أيضا ويؤيده تعلمه الآتي بقوله لان اللقب في الأغلب
الخ لاقتضائه وجوب تأخيرها عن الكنية أيضا لجر يانه فيها ولا يدل على التخصيص قول المصنف وان يكونا
مفردين كما سياتي للشارح لما يأتي عن سم ومحل وجوب تأخير اللقب عن الاسم اذ لم يكن اجتماعهما على
سبيل أسناد أحدهما الى الآخر والأخر منهما ما قصد المتكلم الحكيم به (قوله لان الأغلب الخ) وقيل لانه لو قدم
ضاعت فائدة الاسم لانه يفيد فائدة الاسم وزيادة ولانه يشبه الصفة وهي متأخرة عن الموصوف وقوله في الأغلب
احتراز عن نحو زين العابدين (قوله فلو قدم لأوهم) يؤخذ منه انه اذا انتفى ذلك الإيهام لاشتهار المسمى باللقب
جاز تقديمه وهو كذلك كما في قوله تعالى انما المسيح عيسى بن مريم أفاده يس (قوله أنا ابن الخ) الشاهد في
مزيقيا حيث قدم اللقب على الاسم وقصر مزيقيا للضرورة كما قاله الروايات وانما لقب به لانه كان يلبس كل
يوم خاتين فاذا أمسى مرقها كراهة أن يلبسها ثانيا وان يلبسها ما غيره وعمر وهذا من أجداد أوس بن
الصامت قاتل هذا البيت أخى عبادة بن الصامت وقوله وحدي أي من جهة الام وانما لقب بمنذر بماء السماء
لحسن وجهه وقيل هو في الاصل لقب أمه ثم استعمل فيه ومراد الشاعر انه نسيب الطرفين (قوله بان ذاك
الكلب) أي صاحب الكلب والماء معلقة بما بلغ في البيت قبله وهو

أبلغ هذا بلا وأبلغ من يبلغها * عني حديثا في بعض القول تكذيب
قالتما أخت عمر والمذكور من قصيدة ترتبها اولها

كل امرئ يحال الدهر مكروب * وكل من غالب الايام مغلوب

وقوله ببطن شربان بكسر الشين المحجمة وفتحها اسم موضع دفن فيه عمرو والشربان شجر يتخذ منه القسي
وبطن خبر ان اذا نصب خبر على النعتية لعمر وخبر ثان لان اذا رفع على الخبرية (قوله وغيرها) أي اسماء أو
لقبا كما سيذكره (قوله أقسم بالله أبو حفص عمر الخ) بعده * فاغفر له اللهم ان كان فجر *

أنشده بعض العرب حين قال له من الخطاب رضى الله تعالى عنه ان ناقتي قد نقيت فاجلسني فقال له عمر
كذبت وحلف على ذلك والنقب والدبر رقة الخف وبجر حنث في عينه كذا في التصريح (قوله هالك) أي
ميت وسعد أبو عمرو وهو سعد بن معاذ سيد الأوس رضى الله تعالى عنه (قوله كذلك يفعل بهامع النقب) ذهب
قوم كابن الصائغ والمرادى الى تأخير اللقب عن الكنية وأبقوا قوله سواء على ظاهره من العموم (قوله وقد
رفع الخ) قال سم الرفع ممنوع لصدق قوله وان يكونا مفردين مع عموم قوله سواء أي وان يكن اللقب وسواء
مفردين كما في الاسم واللقب ولا يمنع ذلك كون بعض أفراد سواء لا يكون الامر كما كالكنية (قوله مفردين)
المراد بان مفرد ههنا ما قابل المركب كما أن المراد به في باب الاعراب ما قابل المنى والمجوع والمحق بهما والاسماء
السمية وفي باب المبتدأ ما قابل الجملة وفي باب لا والنادى ما قابل المضاف والمشبه به وأما إطلاقه على ما لا يدل
خروءه على جزءه من فاصطلاح منطقي (قوله فاضف حتما) لا يخفى أن الاضافة بالتأويل الآتي في الشرح تخرج
عن اضافة الاسم الى اسم التخصيص في المعنى لانها على التأويل الآتي تكون من اضافة المسمى الى الاسم فعنى
الاسم الاول الذات دون الثاني لان المقصود منه لفظه فعناه اللفظ الواقع في التركيب المستعمل في الذات فلا

نحو هذا سعيد كرز
ورأيت سعيداً كرزاً
ومررت بسعيد كرز
والقطع الى المنصب
باضمار فعل والى الرفع
باضمار مبتدأ نحو
مررت بسعيد كرزاً
وكرزاً أعني كرزاً
وهو كرز (والا) أى وان
لم يكونا مفردين بان كانا
مركبين نحو عبد الله أنف
الناقصة أو الاسم نحو عبد
الله بطة أو اللقب نحو
زيد أنف الناقصة امتنع
الاضافة للطول وحينئذ
(أتبع الذى ردف) وهو
اللقب للاسم فى الاعراب
بياناً أو بدلاولك القطع
على ما تقدم وكذا ان
كانا مفردين ومنع من
الاضافة مانع كالنحو
الحسرت كرز (ومنه)
أى بعض العلم (منقول)
عن شئ سبق استعماله
فيه قبل العلمية وذلك
المنقول عنه مصدر
(كفضل و) اسم عين
مثل (أسد) واسم فاعل
كحسرت واسم مفعول
كسعود وصفة مشبهة
كسعيد وفعل ماض
كشمر علم فرس قال
الشاعر
أبوك حباب سارق
الضيف برده * وجدى
يا حجاج فارس شهرا
وفعل مضارع كيشكر
قال الشاعر

تنافى بين قوله هنا فاضف حتماً وقوله فيما سأتى ولا يضاف اسم لاسم لانه معنى وان ذكره شيخنا والبعض
(قوله كرز) هو فى الأصل خرج الرأى ويطلق على التثنية والحادى (قوله يتأولون الاول بالمسمى الخ) أى
غالبوا لافد يعكسون كما يكتبت سعيد كرز ونحوه من كل تركيب لا يناسب الحكم فيه الا ذلك (قوله وذهب
الكوفيون) أى وبعض البصريين كما يدل عليه ما قبله وهذا المذهب هو الحق وجرى عليه فى التسمييل
(قوله على أنه يدل منه) أى يدل كل من كل وجوز الدنو شى وجهاً ثالثاً وهو أن يكون تأكيداً بالمرادف
(قوله والقطع) يفيد أن البدل والبيان يقطعان وهو كذلك كما يفيد كلام الشنوائى ونقوله يس عن
بعضهم وصرح به الرودانى وقال بعضهم لا يقطعان الا شذوذاً (قوله باضمار فعل) أى جوازاً وكذا قوله
باضمار مبتدأ فيجوز اظهارها صريح به فى التصريح (قوله والا الخ) ظاهراً وصرح كلام الشارح امتناع
الاضافة اذا كان الاول مفرداً والثانى مركباً والوجه خلافه كما صرح به الرضى لجواز كون المضاف اليه مركباً
ككلام عبد الله بخلاف المضاف (قوله أتبع الذى ردف) أى تتبع الاتباع الاول اصطلاحى والثانى لغوى
فليس فى كلامه طلب تحصيل الحاصل الذى هو عبث وهذا الأمر كناية عن منع الاضافة فلا ينافى ما صرح
به الشارح من جواز القطع وأتبع جواب ان الشرطية المدغمه فى لا وحذف الفاء للضرورة (قوله بياناً) وهذا
أنسب بكون اللقب أوضح (قوله كال) وكما يكون اللقب وصفافى الأصل مقروناً بال كرون الرشيد ومحمد
المهدى قاله فى التصريح (قوله عن شئ) أى معنى وضيمير سبق استعماله راجع الى بعض العلم وضيمير فيه
راجع الى شئ فالمنقول عنه معنى لا لفظ هذا مفاد هذه العبارة وقوله وذلك المنقول عنه مصدر كفضل واسم
عين مثل أسد الخ يفيد أن المنقول عنه لفظ ويمكن ارجاع عبارته الثانية الى الاولى بتقدير مضاف فى الثانية
أى معنى مصدر الخ والعكس بتقدير مضاف فى الاولى أى عن لفظ شئ الخ ولا يرد على هذا اتحاد المنقول
والمنقول عنه لاختلافهما صفة فان لفظ فضل مثلاً متصف قبل العلمية بالمصدرية وبعدها بالعلمية وهذا
الاختلاف كاف بقاء أنه ردت الى الشارح أنه خالف ظاهر المتن بلا حاجة حيث جعل قوله كفضل الخ تمثيلاً
للمنقول عنه وظاهر المتن أنه تمثيل للمنقول فتدبر اه (قوله سبق استعماله فيه) الاولى سبق وضمه له ليدخل
فى المنقول ما وضع لشيء ولم يستعمل فيه ثم نقل غيره فانه من المنقول كما يفيد كلام الجامع وصرح به شارحه
(قوله قبل العلمية) الى العهد الحضورى أى قبل النوع الحاضر من العلمية فيتناول الحداست استعمال قبل نوع
العلمية الحاضرة فى نوع آخر من العلمية كاسماء علماء الشخص فهو من المنقول كما قاله الشنوائى وغيره وباعتبارنا
النوع دون الشخص ينفع مقاله الرودانى من أن جعل ال للعهد الحضورى يقتضى أن سعاد مسمى به امرأة
غير الاولى منقول وهو باطل فافهم (قوله أبوك حباب) أى حبان على ما قبل ولم أجده فى القاموس ولا غيره
وفى القاموس أنهم سمو بعضهم الحاء ناسا وشيطانا ويطلقونه على الحية وسموا عفة توحها ومكسورها ناسا وذكر
لثلاثة معنى آخر لا تناسب هنا وسارق الضيف من اضافة الوصف لفاعلوه برده مفعول له وقد يقال لاشاهد فى
البيت لاحتمال أن يكون منقولاً من جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر لأن يقال النقل من الجملة خلاف الغالب
والشئ يحتمل على الغالب ما لم يصرفه عنه صارف وكذا يقال فى الشاهد بعده (قوله وذوار تجل) من ارتجل
الخطبة والشعر أى ابتدأهم من غير تهوؤ لها قبل فغنى كون العلم مرتجلاً انه ابتدئ بالتسمية به من غير
سبق استعماله غير علم قاله الدمامينى (قوله اذلا واسطة الخ) علة لتقدير رأى وزدت لفظ الآخر المفضل للمحصن
مع أن عبارة الناظم لا تؤيد به لانه لا واسطة (قوله لا منقول ولا مرتجل) أما الاول فلان النقل يستدعى الوضع
للمعنى الثانى ولا وضع فيه له وأما الثانى فلانه سبق له استعمال فى غير العلمية والتحقيق أنه منقول بوضع تنزىلى
لان غلبة استعمال المستعملين بمنزلة الوضع منهم كاذكره سم فى الآيات البينات (قوله كلها منقولة) أى لان
الأصل فى الاسماء التذكير ولا يصح جعل المعنى الاصلى للاسم الذى يتوهم أنه مرتجل (قوله كلها مرتجلة)
مبنى على قوله ان المرتجل ما لم يتحقق عند وضعه قصد نقله من معنى أول وهذا القصد غير متحقق وموافقته

* ويشكر الله لا يشكره * وجملة وستأتى (و) بعرضه الآخر (ذوار تجل) اذلا واسطة على المشهور وذهب بعضهم الى أن الذى علميته بالعلمية
لا منقول ولا مرتجل وعن سيبويه أن الاعلام كلها منقولة وعن الزجاج كلها مرتجلة والمرتل هو

بعض الاعلام نكرة أو وصفا أو غيرها أمر اتفاقى لا بالقصد (قوله ما استعمل من أول الامر علما) أو رد عليه أنه غير جامع لعدم صدقه على ما وضع للذات ابتداء ولم يستعمل فيه مع أنه علم مرتبط لا يشترط في العلمية الاستعمال كما هو ظاهر قول النفاذ في العلم ما وضع لمسمى بمشخصاته وغير مانع لصدقه على علم الشخص المنقول من علم الجنس كاسماء علماء الشخص ويمكن دفع هذا بأن المراد العلمية الحاضرة كما هو قول البعض فكان الأولى أن يقول ما وضع لشيء لم يسبق وضعه لغيره اهـ وفيه أنه يخرج عن هذا العلم المرتبط بالمسمى به شخص به تسمية أخرى فيكون هذا أيضا غير جامع فتأمل (قوله وأد) نوزع بأنه جمع أدعى المرة من الود فالهمزة تبدل من واو كما في أقمت فهو مقول من جمع لا مرتبط (قوله ومن المنقول الخ) أشار بذلك لدفع ما يوجهه ظاهر المتن من عطفه على ما قبله المقتهضى كونه قسيما للمنقول والمرتبط وانما تكلم على المنقول من جملة والمنقول من مركب مزجي والمنقول من متضايين دون المنقول من بقية المركبات كالركب التقيدي المذكور هنا المسموعة عن العرب دون غيرها قاله يس (قوله قرناها) أى ذواتها (قوله على أطرقا باليات الخيام) يحتمل أنه خبر مقدم ومبتدأ مؤخر ويحتمل أن الجار والمجرور متعلق بقوله عرفت الدار في البيت السابق وباليات الخيام منصوب على الحال من الدار وسميت تلك المفارقة بأطرقا لأن السالك فيها يقول لصاحبه أطرقا أى اسكتا مخافة ومهابة قاله العيني (قوله نبئت) أى أخبرت بتعدى الى ثلاثة مفاعيل الأول التاء التي ثابت عن العاقل الثاني أخوالى وبني يزيد بدل أو بيان لأخوالى الثالث جملة لهم فزيد أى صياح وظلمات مفعول لأجله ناصبه محذوف تقديره يصحون وعائنا متعلق بهذا المحذوف لا فزيد لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه ولم يقل عليهم لأن المنكلم يغلب على غيره في إعادة الضمير تقول أنا وزيد فعلمنا ولا تقول فعلمنا كذا في التصريح وأنت خدعنا حيث كان العامل في ظلمنا وعلمنا مخدوعا فزيد به يصحون كان هو المدير بحمله المفعول الثالث فيكون جملة لهم فزيد حاله مؤكدة والشاهد في يزيد فانه علم منقول عن الجملة بدليل ضمنية الدال والمشهور في يزيد في البيت أنه بالياء التسمية وتصويبا بن يعيش أنه بالقاء الفوقية أبو قبيلة من العرب تنسب إليه البر ودانيزيدية زده ابن الحاجب كما في ذكر بابان الرواية انما صحت بالتحية وبان يزيد بالقوقية لم يسمع الامم فردا لاجلة ونظير يزيد في هذا البيت خلاف قوله * أنا بن جلا وطلاع الثنايا * على القول بأنه علم محكي منقول من نحو يزيد جلا لا من نحو جلاز بدو الا كان فردا منصرفا لان هذا الوزن لا يؤثر منع الصرف عند الجمهور وقيل الموصوف محذوف أى أنا بن رجل جلا الامور وكشفها كذا في المقتضى والدماميني (قوله ومنه اصممت) به - مزنة قطع وميم مكسورة تين واركان الامر من الصمت بهمزة وصل وميم مضمة وميتين على أنه من صممت بفتح الميم وبهمزة وصل مكسورة وميم مفتوحة على أنه من صممت بكسرهما لان الاعلام كثيرا ما يغير لفظها عند النقل كما في التصريح (قوله أشلى) أى أغرى الصائد سلوقية أى كلابا سلوقية نسبة الى سلوق قرية باليمن والباء فيهما بمعنى مع وقوله يوحش صلة أشلى وقوله في أصلها أوداى عوج جملة في محل نصب صفة لسلوقية وعندهى وقفه في الاستشهاد بهذا البيت على النقل من جملة فعل الامر وفاعله المستتر لان اصممت في البيت مجرور بالفتحة كما هو شأن المنة من الفعل وحده ولو كان منقولا من الجملة لوجب بقاء سكون الفعل كما وجب بقاء ضمة يزيد في البيت السابق وكون التحريك للضرورة بعيد ثم رأيت بعضهم نقل عن بعض شراح التسهيل الاستشهاد به على النقل من الفعل وحده وراى صاحب التصريح عدا صممت مما نقل من الفعل وحده كشمس و يشكر وهو يؤيد ما قلنا فاحفظه (قوله حكم العلم المركب تركيبا اسنادا) مثله المركب العبدى فانه يحكى وكذا المركب من حرفين كانما أو حرف وفعل كقد قام أو حرف وامم كياز يد فكل ذلك يحكى ولم ينص الشارح على ما ذكره لانه شبيه بالمركب الاسنادى فكأنه داخل فيه ويستثنى من المركب من حرف وامم المركب من جار فرفى حرف ومجرور فان الاجود فيه اعراب الجار مضافا لمجروره معطى ماله لوسمى به وحده بان يضاف آخره ان كان ليما كفى ولا يضاف بل يحذف كيد ودم ان كان صحيا كمن ويجوز حكاية وقيل يجب الاعراب والاضافة في ثلاثى أو ثنائى صحيح كرب ومن والحكاية في ثنائى متبدا كفى فان كان الجار حرفا أحاديا

ما استعمل من أول الامر علما (كسعاد) علم امرأة (وأد) علم رجل (و) من المنقول ما أصله الذي نقل عنه (جملة) فعلية والفاعل ظاهر كبرى مخدوعه وشاب قرناها أو ضمير بارزكا طررقا علم مقاراة قال الشاعر على أطرقا باليات الخيام أو مستتر كيزيد في قوله نبئت أخوالى بنى يزيد ظلمنا علمنا لهم فزيد ومنه اصممت علم مقاراة قال الشاعر أشلى سلوقية باتت وبات بها يوحش اصممت في أصلها أود تنبيه على حكم العلم المركب تركيبا اسنادا وهو المنقول من جملة

(ما عجز ركباً) وهو
كل اسمين جعل اسماً
واحداً منزلاً نائماً - ما من
الأول منزلة تاء التانيث
مما قبلها نحو - وبعليك
وحضرت موت ومعدنك رب
وسميويه (ذا) المركب
تركيب مزج (ان
بغيرويه تم) أى ختم
(أعرباً) أعرباً مالا
ينصرف على الجزء الثاني
والجزء الأول يبنى على
الفتح ما لم يكن آخره ياء
كـمديكرب فيبنى على
السكون وقد تبنى ما تم
بغيرويه على الفتح تشبيهاً
بخمسة عشر وقد يضاف
صدره إلى عجزه والأول
هو الأشهر أما المركب
المزجي المختوم بويه
كسيميويه وعمرويه فإنه
يبنى على الكسر لماسلف
وقد يعرب غير منصرف
كالمختوم بغيرويه
(وشاع في الأعلام ذو
الإضافة) وهو كل اسمين
جعل اسماً واحداً منزلاً
نائماً - ما من الأول منزلة
التنوين وهو على ضربين
غير كنية (كـمديشمس
و) كنية مثل (أبي
قماقة) وأعرابه أعراب
غيره من المتضافين
(ووضع هو البعض
الأجناس) التى لا تؤلف
غالباً كالسباع والوحوش
والأجناس (علم) عوضاً
عما فاتها من وضع
الأعلام لأشخاصها العدد

وجبت الحكاية عند الجمهور وأجاز المبرد والزجاج أعرابهم ما كمل أو لم يمتنع فحرف لين يجانس حركته كما لو
سمي به وحده فيقال في زيد جاني زيد كذا في الجمع وأما المركب من تابع ومتبوع فكالمفرد كما صرح به شيخ
الاسلام فيعرب بحسب العوامل وأما نحو قائم أبوه فيعرب قائم بحسب العوامل ويبقى مرفوعه بحاله ومثله
ضارب زيدا (قوله أن يحكى أصله) أى ويكون معرفاً بقدر إمكان نقله يس عن السيد واللباب وقيل مبنى
لما يحكى وذكر في التمهيد أنه ربما أضيف صدر ذى الاسم نادى إلى عجزه ان كان ظاهراً نحو جاء برف نخره
واحتز من المظهر نحو برقت وخرقت مسمى بهما فلا يجوز فيهما إلا الحكاية وأجاز بعضهم أعرابه تقول هذا
قفت ورأيت قننا ومررت بقمت أفاده اللدما مبنى (قوله ولم يرد عن العرب الخ) بيان لفهوم قوله سابقاً وأوجه فعلية
(قوله ومن العلم) الأولى ومن المنقول (قوله بمزج) أى مع مزج (قوله منزلاً نائماً) حال من ضمير جعله
الراجع إلى اسمين وقوله منزلة تاء التانيث مما قبلها أى في فتح مما قبلها وجريان حركات الأعراب عليها
واعترض اللغاني هذا الحد بأنه لا يشمل نحو معدنك رب ولا نحو سيميويه ومعدنك وجوه التنزيل فتح مما قبلها
وجريان حركات الأعراب غير المحلى عليها ولو جعل وجهه لزوم ما قبلها حالة واحدة في أحوال الأعراب
الثلاثة وجريان حركات الأعراب ولو محال لم يتجه هذا الاعتراض وقد روي ما قلنا التعمير بتاء التانيث التى
قد يكون ما قبلها اسماً كما في بنت وأخت دون هاء التانيث فتأمل (قوله ومعدنك رب) بكسر الدال شذوذاً
والقياس فتحها كرمى ومسمى قاله المصريح هنا لكان قال في باب النداء معنى معدنك رب عداها الكرب أى
تجاوزها وقضية أنه اسم مفعول أعل اعلال مرمى فلا شذوذ في كسر الدال لمفعول فإنه خلاف المسمى
المذكور قاله الروداني وبعد كونه اسم مفعول تخفيف يائه إذا القياس تشديدها كما في مرمى (قوله يبنى على
الفتح الخ) كان الأولى والأخصر يبنى على ما كان عليه من فتح أو سكون لأنه ما ليسا البناء (قوله تشبيهاً
بخمسة عشر) أى تشبيهاً بصنف آخر من المزجي وهو المركب العددى فلا يقتضى كلامه أن العددى ليس من
المزجي كما زعم البعض تبعاً لغيره ولا ينافيه تعريفة السابق لأن المراد بالأعراب فيه ما يشمل الأعراب المحلى كما
مرسكناً فاليس إذا كان العددى من المزجي ورد أنه إذا سمي به يحكى صرح به اللغاني والناظم لم يذكر الحكاية
في المزجي اه وهو مدفوع بأنه لا مانع من اختصاص صنف من نوع بحكم وأن المصنف لم يذكر الحكاية
في المزجي لأن كلامه في المزجي غير العددى (قوله وقد يضاف صدره إلى عجزه) فيخفض العجز ويهبط
ما يستحقه لو انفرد من صرف وغيره نحو هذا رام هرمز ويجرى الأول بوجود الأعراب الآن الفتح لا نظهر في
المعتل نحو معدنك رب وقد يمنع العجز من الصرف مطلقاً مع جريان الأول بوجود الأعراب اه دما مبنى
بإيضاح وزبادة من الجمع (قوله لماسلف) على أنه لكون البناء على الكسر لأن مراده بماسلف كون الكسر
الأصل في التخلص من التقاء الساكنين وأما أصل البناء بلان ويه اسم صوت وهو مبنى لماسلف ما تى في يائه
فيبنى سيميويه تغليماً بجانب الصوت لأنه الآخر (قوله وقد يعرب غير منصرف الخ) وقد يبنى على الفتح كخمسة
عشر قاله في الجمع (قوله وهو على ضربين الخ) نسبة على حكمه تعدد الأمثال ويحتمل أن تكون حكمته
الإشارة إلى أنه لا فرق في الجزء الأول بين أن يكون معرفاً بالحركات أو بالحروف وفي الثاني بين أن يكون
منصرفاً أو غير منصرف (قوله وأعرابه أعراب غيره من المتضافين) أى لأنهم هم أحرار على كلبته
أحكامهم ما قبل العلمية فأعربوا الجزأين وأعطوا جزاء الأخير حكم العلم فنعوا صرف أو بر وهريرة في نبات
أوبروا بى هريرة وقالوا جاء أبو بكر بن زيد بنترك تنوين بكر مع أن الموصوف بآب بن مجموع المركب قاله ابن
هشام وغيره (قوله ووضعوا) أى العرب واسناد الوضع إليهم مجازاً كونه ظهر على أسمائهم والألفوا وضع على
الأصح هو الله تعالى وفي كلامه إشارة إلى أن علم الجنس مسمى فلا يقاس على ما ورد منه (قوله غالباً) وقد
يوضع العلم الجنسى لجنس يؤلف كما سيذكره الشارح في الخاتمة (قوله والوحوش) عطف عام لشموله
ما لا يعدو نباته وقوله والأجناس بمجاء مهملة ثم شين محمودة آخره عطف مغاير لأن الجنس كما في القاموس
الذباب والحية وكل ما يصطاد من الطير والحوام وحشرات الأرض وهى صغار دوابها (قوله لعدم الداعي)
علة للفوات والداعي هو الألفه (قوله وهو كعلم الأشخاص) ظاهره أن كعلم خبر مبتدأ محذوف

الداعي إليه وهذا النوع الثاني من نوعي العلم وهو (كعلم الأشخاص لفظاً)

والاولى انه تمت اعلم (قوله فلا يضاف) أي مادامت علميته فان ذكر حازت اضافته وكذا يقال فيما بعده
 * (فائدة) * قد تنووا وجمعوا علم الجنس أيضا فقالوا الاسامتان والاسامات وينبغي أن يكون ذلك كقافي
 الارتشاف بالنظر الى الشخص الخارجى لا الكلى الذهى لاستحالة ذلك فيه اه شرح الجامع وتقدم في محث
 جمع المذكر السالم انه لا يجمع منه بالواو والياء والنون الا علم الشمول التوكيدي كاجمع فيقال اجمعون (قوله
 وينتدأ به) أي بلا مستوع وكذا يقال فيما بعده (قوله بعده) انما قيد به لان تقدم الحال مستوع لجيشها من
 النكرة (قوله في نبات أوبر) علم على ضرب ردى من الكثرة (قوله وابن آوى) علم على حيوان كربه
 الرائحة فوق الثعلب ودون الكباب فيه شبهة من الذئب وشبهه من الثعلب طويل الاطراف يشبه صياحه صياح
 الصبيان قاله النكاح الدميرى اه تصريح (قوله علم التسبيح) أي عند قطعه عن الاضافة كما عليه البهناوى
 أو مطلقا كما عليه غيره وضافته لا يضاف كخاتم طي وفعرون موسى فلا تطل العلمية لان المطلة لها
 مالة تعريف أو التخصيص ومنع كثير علمية قال الرضى لا دليل على علمية لان أكثر ما يستعمل مضافا فلا يكون
 علما واذا قطع فقد جاءه متونا في الشعر كقوله * سبحانه ثم سبحانا نعوذ به * وقد جاء باللام كقوله
 * سبحانك اللهم ذا سبحان * قالوا دليل علمية قوله * سبحان من علمه الفاعل * ولا منع من أن
 يقال حذف المضاف اليه ونوى ببق المضاف على حاله مراعاة لأغلب أحواله أعنى التجرد عن التنوين
 كقوله * خالط من سلمى خياشيم وفا * هذا وقول الشارح علم التسبيح كذا في بعض النسخ وفي بعضها علم
 على التسبيح وهو الماسبق لقوله وكيسان علم على الغدر ويتعين عليه رفع علم بالخبرة المحذوف أي وهو علم الخ
 ولا يصح جزم علم على النعمية لسبحان لان المقصود لفظه فيكون معرفة فلا يصح وصفه بالنكرة وهكذا قوله علم
 على الغدر (قوله عم) نزل ماض كما أشار اليه الشارح بالهطف لأفعل تفضيل حذفته ضرورة لاقضاءه
 العموم في المفضل عليه وهو علم الشخص وانس كذلك (قوله في أمته) أي جماعة وأفراده (قوله وانه في
 الشيعاء كاسد) أي الذي هو اسم جنس نكرة وهو من ذكر اللازم بعد المازوم (قوله بين اسم الجنس) أي
 الذي هو النكرة كما لا تسمى وابن الحاجب وجماعة وكما هو الظاهر من عبارات كثير من النحاة وسيصرح
 به الشارح نقلا عن بعضهم وأما في حواشي شيخنا السيد أن النحاة على أن اسم الجنس وضع للماهية لا قيد
 الاستحضار ففيه ما فيه (قوله تؤذن بالفرق الخ) اذ لو لم يكن بينهما فرق من جهة المعنى لزم التحكم (قوله
 الاشارة الى الفرق) أي بين علم الجنس واسم الجنس الذي هو النكرة على ما مر ولم يبين سميويه معنى
 اسم الجنس انه كالأعلى ظهوره عند فهم عبر بالاشارة واشتهر عن كثير من العلماء الفرق بين الثلاثة بما
 حاصله أن علم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنا باعتبار حضورها فيه معنى أن الحصة ورجوع مفهومه أو
 شرط على القولين والصحيح عندي منهما الثاني وان اقتصر البعض على الأول لان التميز سواء كان شخصا
 كافي علم الشخص أو ذهني كافي علم الجنس أمرا اعتباري كما صرح جوابه فلو كان جزا دخلا في مفهوم العلم لزم أن
 يكون مدلول العلم شخصا أو جنسيا أمرا اعتباريا لان المجموع المركب من الوجودى والاعتباري
 اعتباري وأن دلالة لفظه يمدح على مجرى الذات تضمن لا مطابقة وكل من اللازمين في غاية البعد أن لم
 يكن باطلا واسم الجنس موضوع للحقيقة المعينة ذهنا لا بهذا الاعتبار والنكرة موضوعة للفرد المذشر قال
 البعض ولى فيه وقفة لان اسم الجنس على تقدير كونه موضوعا للحقيقة يلزم أن يكون معرفة لان الحقيقة من
 حيث هي متعمدة معينة ذهنا وعدم اعتبار قيد الحضور معها لا يخرجها عن التعيين وحينئذ فالفرق
 المذكور من جهة المعنى لا يجزى نفعا في اجراء أحكام المعارف على علم الجنس دون اسمه ويؤيد ذلك حكمهم
 على دخول الال الجنسية في قولك الرجل خير من المرأة بأنه معرفة مع أن المراد مدخولها الحقيقة
 من حيث هي مع أن جعل اسم الجنس قسيما للنكرة ينافي حصر الجهور الاسم في المعرفة والنكرة ومنهم
 القائلون بهذا الفرق فالذى يختاره العقل وعمل اليه أن اسم الجنس كالنكرة موضوع للفرد المنتشر
 كما سيذكره الشارح هذا كلامه * وأنا أقول قال العلامة سم في الآيات البينات عند قول ابن السككي
 العلم ما وضع له بين الخ ما نصه فيه أي في تعريف العلم بما ذكر أن النكرة وضع لمعين أيضا اذ الواضع انما

فلا يضاف ولا يدخل
 عليه حرف التعريف
 ولا ينعت بالنكرة
 وينتدأ به وتنصب
 النكرة بعده على الحال
 وينع من الصرف مع
 سبب آخر غير العلمية
 كالتأنيث في أسامة
 ونعالة ووزن الفعل في
 نبات أوبر وابن آوى
 والزيادة في سبحان علم
 التسبيح وكيسان علم
 على الغدر وعلم مفعول
 بوضعوا ووقف عليه
 بالسكون على لغة ربيعة
 ولفظا تميز أي العلم
 الجنسى كالم الشخصى
 من حيث اللفظ (وهو)
 من جهة المعنى (عم)
 وشاع في أمته فلا يختص
 به واحد دون آخر ولا
 كذلك علم الشخص لما
 عرفت وهذا معنى
 ما ذكره الناظم في باب
 النكرة والمعرفة من
 شرح التسهيل من أن
 أسامة ونحوه نكرة معنى
 معترفة لفظا وأنه في
 الشيعاء كاسد وهو
 مذهب قوم من النحاة
 ليس تفرقة الواضع بين
 اسم الجنس وعلم الجنس
 في الأحكام اللفظية
 تؤذن بالفرق بينهما في
 المعنى أيضا وفي كلام
 سميويه الاشارة الى
 الفرق فان كلامه في
 في هذا حاصله

يضع لمعين فقوله أي المحلى خرج النكرة ممنوع ويجاب بأن المراد أنه وضع لمعين باعتبار تعيينه فخرج النكرة
فإنه وإن وضع لمعين لم يعتبر تعيينه اه وقد عرفت غير واحد من المحققين المعرفة بما وضع لمعين باعتبار تعيينه
فتبين أن تعين الموضوع له حاصل في النكرة أيضا وإن الفرق بين النكرة والمعرفة باعتبار التعين في المعرفة
وعدم اعتبارها في النكرة فوجود التعين المراد من الحضور في عبارة من عبر به في اسم الجنس من غير اعتبارها
لا يقتضي كونه معرفة واستناده إلى حكمهم على مدخول الالجنسية بأنه معرفة مع أن المراد بمدخولها الحقيقة
من حيث هي من باب الاشتباه لأن المراد بقولهم من حيث هي في كلامهم على مدخول الالجنسية عدم اعتبار
الفردية بالكلية لعدم اعتبار التعين لأنه معتبر في مدخولها كما صرح به السعد في مطوله ومختصره في
الكلام على تعريف المستند إليه بالوكذا سائر المعارف كما علمت ومن ثم فرقوا بين علم الجنس ومدخول الالجنسية
بأن دلالة الأول على اعتبار التعين بجوهره والثاني بقرينة الالمراد بقولهم من حيث هي في تعريف
اسم الجنس عدم اعتبار التعين فيه وتشبهه بأن جعل اسم الجنس قسما للنكرة ينافي حصر الجهور والاسم في
المعرفة والنكرة ومنهم القائلون بهذا الفرق لا ينض لان النكرة تطلق إطلاقين خاصا واما كما قاله يس وغيره
فتطابق تارة ويراد بها ما قابل المعرفة فتعلم اسم الجنس وتطابق تارة ويراد بها ما قابل اسم الجنس فتخص إذا
أشرفت في سماء بصير تلك شمس أنوار هذا التحقيق عرفت انحرال وقفة بمخالفات الله ولي التوفيق وكثيرا
ما يخطر ببال فرق بين علم الجنس واسمه قريب من الفرق السابق وهو أن الحقيقة الذهنية لها جهتان
جهة تعيينها ذهنا وجهة صدقها على كثير من فعلم الجنس هو ما وضع للحقيقة من حيث تعيينها ذهنا جهة
تعيينها ذهنا هو ما اعتبر المحوط في وضعه دون الصدق فيكون الصدق حاصل لا غير مقصود في وضعه ولهذا كان
معرفة واسم الجنس ما وضع لها من حيث صدقها على كثير من معنى أن الصدق هو الاعتبار المحوط في وضعه
دون التعين فيكون التعين حاصل لا غير مقصود في وضعه ولهذا كان نكرة عند تجرده من الالضافة وهو فرق
نفس وفي ظني أني رأيت ما يؤيد به في كلام بعضهم والذي استوجهه الشيخ الفخيم وتليده الشهاب الملسي أن
الفرق بين اسم الجنس والنكرة بأن اسم الجنس للحقيقة بلا قيد والنكرة للفرد اعتباري وأن كلاما من رجل
وأسد يصح أن يكون نكرة واسم جنس بالاعتبارين المذكورين ويمكن مثله في فرقنا أيضا هذا وفي حواشي
شعنا السيد أن المراد بالذهن في هذا المقام ذهن المخاطب لأن الاعتبار في جميع المعارف تعيينها وعهدا في ذهن
المخاطب وكان رحمه الله تعالى يقرر ذلك في دروسه ويذكر عليه أن بعض أصحاب الفرق الأول وهو المحقق
الخسرو وشاهي شيخ القرافي صرح بأنه ذهن الواضع فاعرف ذلك (قوله أن هذه الأسماء) أي أعلام الاجناس
(قوله للحقائق المتحدة في الذهن) أي المتحدة فيه وأنظر هل يقول سيبويه بأن اسم الجنس للحقيقة المتحدة
ذهنا فيكون الفرق بين علم الجنس واسمه عند عدم اعتبار التعين في علم الجنس دون اسمه كما هو المشهور وأبانه
للفرد المنتشر فيكون الفرق عند ظاهرا ولعل هذا أقرب إلى كلامه (قوله ومثله) أي نظيره وشبهه في اعتبار
المتعين فقط فلا يراد أن المثل ماهية والمثل به فرد والضمير يرجع إلى الحقائق المتحدة في الذهن وذكره لئلا يؤول
بالمذكور أو مدلول هذه الأسماء أي وتماثلها ما يقتضي أن ما ثبت لاحدهما ثبت هو وأنظيره لآخر فذلك
قال فكما صح أن يعرف ذلك المعهود باللام أي التي هي أحد طرق التعريف فلا يبعد أن يوضع له أي المذكور
من تلك الحقائق علم لأن العملية أحد طرق التعريف أيضا نظير الال (قوله قال بعضهم) هذا تأييدا وبإيضاح لما
قاله سيبويه في علم الجنس وتصريح بما سكت عنه من بيان اسم الجنس (قوله لا بعينه) أي حالة كون الواحد
غير ملتبس بعينه في أصل وضعه (قوله أطلقته على أصل وضعه) أي إطلاقا جاريا على أصل وضعه والمراد
بالوضع الموضوع له والظرف حيث نشد لغومه على باطلقة والاضافة على كل للبيان وهذا على ما قدمه من أنه
موضوع لواحد لا بعينه وأما على أنه موضوع للحقيقة فإذا أطلق على الفرد المبهم أو المعين من حيث وجودها
فيه وصدق عليه كان إطلاقا حقيقيا والال كان مجازا وكذا يقال في علم الجنس إذا أطلق على الفرد المبهم
أو المعين كما قاله الفاكهسي وما ذكر من التخصيص هو الذي قاله السعد في مطوله والذي قاله الكمال بن الهمام
ونقله عن المتقدمين أن إطلاق اسم الحقيقة على أفرادها حقيقة مطلقة (قوله وإذا أطلقت أسامة على واحد)

أن هذه الأسماء
موضوعة للحقائق
المتحدة في الذهن ومثله
بالمعهود بينه وبين
مخاطبه فكما صرح أن
يعرف ذلك المعهود باللام
فلا يبعد أن يوضع له علم
قال بعضهم والفرق بين
أسد وأسامة أن أسدا
موضوع لواحد من أفراد
الجنس لا بعينه في أصل
وضعه وأسامة موضوع
للحقيقة المتحدة في الذهن
فاذا أطلقت أسدا على
واحد أطلقته على أصل
وضعه وإذا أطلقت أسامة
على واحد

قال الاندلسي شارح
الجزولية وهي مسألة
مشكلة (من ذلك)
الموضوع علم للجنس
(أم عريضا) وشبهة
(للعقرب وهكذا) عالمة
وأول الخصمين (للملعب)
وأسماء وأبو الحارث للاسد
وذوالة وأبو حمدة
للدائب (ومثله برة) علم
(للبره) بمعنى البرو وكذا
لجبار بالكسر كذا
(علم للفجرة) بمعنى
الفجور وهو المييل عن
الحق وقد جعلها الشاعر
في قوله أنا اقتسمنا خطبتنا
بيننا فخطمت برة واحتمت
تجار ومثله كيسان علم
الغدر ومنه قوله
إذا ما دعوا كيسان كانت
كهوهم *

الى الغدر أدنى من
شبابهم المراد
وكذا أم قشعم الموت
وأم صبور للامر الشديد
فقد عرفت أن العلم
الجنسي يكون للذوات
والمعاني ويكون اسمها
وكنية * (خاتمة) * قد
جاء علم الجنس لما يؤلف
كقولهم للجهول العين
والنسب هيمن بن بيان
وللفرس أبو المضاء
وللاحق أبو الدغفاء وهو
قليل * (اسم الإشارة) *

اسم الإشارة ما وضع لمشار
اليه وترك الناظم
تعريفه بالحد اكتفاء
بمحصر أفرادها بالمدوهي
شيء لانه إما يذكر أو مؤنث وكل منهما إما مفرد أو مثنى أو مجموع (هذا) مقصورا

أي معنى كما في هذا أسامة مقبلا أو مبهم كما في أن رأيت أسامة ففقر منه (قوله فأما أردت الحقيقة) أي
لاحقت حال إطلاقه على الفرد ما تضمنه من الحقيقة فالذي استعمل فيه اللفظ وأطلق عليه حقيقة هو
الحقيقة الموجودة في الفرد وبرد عليه أنه يجوز أن يريد بأسامة الفرد من غير ملاحظة الحقيقة فإذا كره
من الخصم منوع ويمكن دفعه بأن كلامه في الإطلاق الحقيقي أي وإذا أطلقت أسامة على واحد إطلاقا
حقيقيا فيتم المحصر (قوله باعتبار الوجود) أي وجودها في ضمن الأفراد المستعمل فيها اللفظ وقوله لجاء
التعدد أي تعدد معني أسامة تعدد ابدانها ضمن أي لزومها من الإطلاق والاستعمال إذ يلزم من إطلاقه على
الحقيقة التي توجد في ضمن أفراد متعددة التعدد وقوله لاعتبار أصل الوضع عطف على محذوف أي باعتبار
الإطلاق والاستعمال لاعتبار أصل الوضع فاندفع قول البعض كان المناسب إقوله لاعتبار أصل الوضع
أن يقول لجاء التعدد باعتبار الاستعمال (قوله وهي) أي مسألة الفرق (قوله للفجرة) لم يقل للجهول لأن
فعال من أعلام المؤنث (قوله بمعنى الفجور) أي لا بمعنى المرة من الفجور فالتاء لتأنيث الحقيقة لئلا يوحده
(قوله أنا اقتسمنا) بفتح هزة أو لوقوعها مفعولا لعلمت في البيت قبله والخطة بالضم الخمسة وأما بالكسر
فالارض التي يخط عليها التحار وتبني (قوله دعوا) بالبناء للمفعول كيسان أي الى كيسان (قوله يكون للذوات
والمعاني) هذا التقسيم على مذهب غير المصنف باعتبار الماصدق للمفهوم الذي هو دائما الماهية الذهنية
وكونه للذوات أكثر من كونه للمعاني (قوله قد جاء علم الجنس لما يؤلف) هو ما احتراز عنه بقوله فيما مر
غالبا (قوله كقولهم للجهول الخ) وكقولهم للجهول الخ والجهول بالوجه والجهول بالوجه أم
جمعهم وللشاة أم الأشعث وللنخلة أم الأموال (قوله هيمن بن بيان) هو من أسماء الأضداد لأن المعجولات
مستعصبة خفية لاهية بينة (قوله وهو قليل) لأن الأشياء المألوفة توضع الأعلام لأحاديها لا لاجناسها

اسم الإشارة

أي اسم تصحبه الإشارة الحسية وهي التي باحد الاعضاء (قوله لمشار اليه) أي إشارة حسية ولم يصرح بذلك لأن
الإشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية والمطلق يحمل على حقيقة فلا يرد ضمير الغائب وال ونحوهما لأن
الإشارة بذلك ذهنية ولا دور في التعريف لأن أخذ جزء المعرفة في التعريف لا يوجب جهلا وإن يكون معرفة
ذلك الجزء ضرورية أو مكتسبة بشئ آخر صرح بجميع ذلك الدماغي وأما الجواب بان الإشارة في التعريف
لغوية وفي المعرفة اصطلاحية ففيه أن المراد بالمعرفة اسم تصحبه الإشارة الحسية فالإشارة فيه لغوية كالتعريف
وكون الإشارة حسية يستلزم كون المشار اليه محسوسا بالابصار حاضرا فاستعماله في غيره مجاز بالاستعارة
التصريحية الأصلية أو التسمية على خلاف في ذلك بيناه في رسالتنا في الاستعارات وما يقتضيه كلام ابن
الناظم من أن استعماله في المنزل منزلة المحسوس الحاضر حقيقة خلاف المعروف (قوله بمحصر أفرادها)
أي أفراد اسم الإشارة وهي سبعة عشر ثلاثة للفرد المذكر وعشرة للفردة المؤنثة وذان وتان وأولى بالمد
والقصر فقوله وهي سبعة عشر ظاهرا لأن يقال جملة أفراد اسم الإشارة سبعة باعتبار المشار اليه وإن كانت
في نفسها أكثر من ستة وباعتبار المشار اليه سبعة فمما قيل كيف عد اسم الإشارة الجمع المذكر والمؤنث
فردين مع اتحاد اللفظ (قوله بهذا) تقديم الحار والحرور للحصر الإضافي أي بالنسبة الى الصيغ المذكورة
في المتن فالمتى بدأ بغيره من الصيغ الآتية فلا ينافي أنه يشار الى المفرد المذكر بغير هذا ما ذكره
الشارح وزاد في التسمية هيل للبعيد لك بهمة مدودة فلام قال الدماغي وينبغي أن يكون كل من الذال
والهمزة أصلا ليس أحدهما بدلا من الآخر باعتبار مدخر جهم أو يستل عن هذا في باب النداء عند ذكر آفي
حروف نداء البعيد فمما قيل في أي موضع يكون آفهما اه باختصار واعلم أن مذهب البصريين
أنه ثلاثي الأصل لاثنائي والهمزة زائدة ليسان حركة الذال كما يقول الكوفيون ولاثنائي والهمزة أصلية مثل
ما كما يقول السرياني فاعلم أنه أحكام الثلاثي عليه من الوصفية والموصوفية والتثنية والتثنية والتثنية من
الثنائي كذلك وأصله ذي بال تحريلك بدليل الانقلاب ألفا حذفت لامه اعتباطا وقلبت عينه ألفا فحذفها
وافتح ما قبلها وقيل ذوى لأن باب طوبى أكثر من باب حيث وقيل ذي بال سكان العين والمحذوف

وتبسكون الهاء وبكسرهما
أيضا باشباع وباختلاس
فيهما (و) (نا) وذات
(على الاثنى) المفردة
(اقصم) فلا يشار بهذه
العشرة لغيرها كما حكاهما
في التسميهيل (وذان)
(تان للثنى المرتفع)
الاول لمذكوره والثاني
لمؤنثه (وفي سواء) أي
سوى المرتفع وهو المحرور
والمنتصب (ذين) (نين)
بالياء (اذ كر طمع) وأما
ان هذان لساحران فقول
(وبأولى أشعر لمجسج
مطلقا) أي مذكر كان
أو مؤنثا (والمدأولى) فيه
من القصر لانه لغة الحجاز
وبه جاء التنزيل قل الله
تعالى ها أنتم أولاء تحبونهم
واقصم لغتهم (وتنبه)
استعمل أولاء في غير
العقل قليل ومنه قوله
ذم المنازل بعد منزلة الأولى
والعيش بعد أولئك الأيام
وما تقدم هو فيما اذا
كان المشار اليه قريبا
(ولدى البعد) وهي
المرتبة الثانية من مرتبة
المشار اليه على رأى الناظم
(انطلقا) مع اسم الإشارة
(بالكاف حرفا) ألف
انطقا بمسئلة من فون
التوكيد الخفيفة وحرفا
حال من الكاف أي
انطقن بالكاف محكما
عليه بالحرفية وهو اتفاق
وبه عليه لئلا يتوهم أنه
ضمير كما هو في نحو غلامك
ولحق الكاف للدلالة
على الخطاب وعلى حال

العين والمقلوب ألفا للام لان حذف الساكن أهون من حذف المتحرك ورد الاول بحكاية سيمويه امالة ألفه
ولاسب لها هنا الانقلاهما عن الياء مع كون الحذف اليق بالآخر فلا يقال يحتمل أن الحذف الواو والمقلوب
الياء والثاني بان الحذف اليق بالآخر (قوله لمفرد) قبل اللام يعني الى ومقتضاه ان الإشارة لا تنعدي باللام
وهو ما يفيد صنيع القاموس والمراد المفرد حقيقة أو حكما كالجمع والفريق قال في متن الجسام وقد يستعار
لغير المفرد ماله نحو عوان بين ذلك أي الفارض والبكر ولك أن تقول المرجع ما ذكره ومفرد حكما (قوله
مذكر) أي حقيقة أو حكما نحو فلما رأى الشمس بازغة قال هذاري وقيل التذكير لان الله تعالى حكى قول
ابراهيم ولا فرق في افته بين المذكر والمؤنث لان الفرق بينهما خاص بالعرب (قوله بعد الهَمْزة) أي المكسورة
أيضا وروى ضمهم مائة أيضا كما في التصريح (قوله بذى) بقلب ألف ذابا وزه بقلب ياء ذى هاء وتي بقلب
الذال تاء والالف ياء وعلى هذا قياس البقية نقله ال وادني (قوله وذات) بالياء على الضم وهي أغربها واسم
الإشارة ذوا والتاء للتأنيث شنواني (قوله على الاثنى) أي حقيقة أو حكما كما ذكرنا من قبل منزلة الاثنى وقوله
المفردة أي حقيقة أو حكما كالفردة والجماعة (قوله فلا يشار بهذه العشرة الخ) أشار الى أن الياء داخل على
المقصود ولا على المقصور وعليه وهذا اذا لوحظ كل واحد من العشرة على حدة فان لوحظ المجموع جاز الامران
(قوله للثنى المرتفع) اعترض بأنه ان أريد بالثنى اللفظ الذي هو صيغة التثنية ورد عليه أنه نفس ذان وتان
وحينئذ يحتمل الكلام وان أريد به المعنى الذي هو الاثنان ورد عليه أن الارتفاع وصف اللفظ لا المعنى ويجب
باختصار انما شق الثاني وتقدير مضاف عقب المرتفع أي المرتفع داله أو الاول وقد مر المضاف قبل المثنى أي
للمدلول المثنى المرتفع وهو الاثنان أو التقدير والنسبة المستفادة من اللام من نسبة الجزئي لسكليه والمراد المثنى
صوره المرتفع محلا فلا يقال اسم الإشارة مبني فلا يشي ولا يرفع هذا هو الاصح والظاهر أن الاسم مبني على
الألف والياء كما في بارجلان ولا رجلين واعلم أنه لا يشي من أسماء الإشارة الا اذا ونا (قوله الاول لمذكوره والثاني
لمؤنثه) أو رد عليه فذاتك برهانان لان المرجع اليه والعصا مؤنثان وأجيب بأن التذكير راعاه الخبير
ذكره في المعنى (قوله وفي سواء) أي في حال ارادة سواء (قوله فقول) من تأويلاته أنه على لغة من يلزم المثنى
الألف (قوله مطلقا) حال من جمع وهو مذكور بلا مسوغ من المسوغات الآتية في باب الحال فيكون مجيء الحال
منه من القليل (قوله والمدأولى فيه من القصر) فيه أن المدو القصر من خواص المعرب عند النفاة وأولى
مبنى والجواب أنه جرى على عرف اللغويين والقراء الذين لا يخصصون ما بالمعرب ووزن المدود فعال وقيل فعل
كهدي زيد في آخره ألف فانقلبت الثانية همزة ووزن المقصور فعمل اتفاقا وألها الأصل لعدم التمكن وقيل
منقلبة عن ياء لاما لتأنيثه وتنوين المدود لغة قال ابن مالك والجيد أن يقال ان صاحب هذه اللغة زاد نونا كنون
ضيقن وبتاء آخره على الضم لغة وكذا السباع الهَمْزة أوله وأبدال أوله هاء مضمومة وأبدال هاء مفتوحة تليها
واوسا كمة كذا في التسهيل وشرحه وتكتب مقصورة وممدودة واو قبل اللام ثلثا يلبس بالياء طارا ومحرورا
وتكتب ألف المقصورة ياء (قوله قليل) ومنه في القرآن ان السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه
مسؤلا (قوله ذم) بفتح آخره تخفيفا وكسره على الأصل وضمه اتباعا وهي على هذا الترتيب في الحسن على
ما يظهر لي والمراد بالعيش المعيشة (قوله قريبا) أي حقيقة أو حكما وكذا في البعد (قوله ولدى البعد) أي بعد
المشار اليه قليلا أو كثيرا على رأى الناظم أن له مرتبتين كما سيأتي (قوله على رأى الناظم) أي تيمم البعض النفاة
وعزى سيمويه وهو الراجح لانه سيأتي أن ترك اللام لغة التميميين والاتباع بها لغة الحجاز بين فلو كانت المراتب
ثلاثة كما عليه الجمهور ولزم أن التميميين لا يشيرون الى البعد والحجاز بين لا يشيرون الى المتوسط (قوله محكما
عليه بالحرفية) أشار الى أن هذه الحال وان كانت جامدة لفظا هي مشتقة تأويلا (قوله للدلالة على الخطاب)
أي بالمادة وقوله على حال الخطاب أي بهيئته أو ما يلحقه وأما داله على البعد فعارض نشأ من استعمالهم
ايها عند البعد فائدة في اتصال هذه الكاف الحرفية بأرأيت بمعنى أخبرني لا بمعنى أعلمت معناه الحاق علامات
الفرع بهما عن لحاقها بالتاء والتاء حيث نشأ اسم مجرد عن الخطاب ما تزم فيه الأفراد والتذكير هو الفاعل
وعكس القراء جعل التاء حرف خطاب والكاف فاعلا وقال الكسائي التاء فاعل والكاف مفعول والصحيح

الاول قال ابن هشام وأرايت هذه مئة مئة من أرايت بمعنى أعلمت لامن أرايت بمعنى أبصرت ألا ترى أنها
تتعدى الى مفعولين وهذا من الانشاء المنقول الى انشاء آخر يعني أن هذا الكلام كان أولاً لانشاء هو الاستفهام
ثم صار لانشاء هو الامر اذ هو بمعنى أخبر وقال الرضى أرايت بمعنى أخبر مئة مئة من أرايت بمعنى أبصرت أو
أعرفت ولا يستعمل الا في الاستخار عن حالة عجيبة وقد يؤتى بعده بال منصوب الذي كان مفعولاً به نحو أرايت
زيداً ما صنع وقد يحذف نحو أرايتكم أن أتاكم عذاب الله الآية ولم يكن مفعول بل حرف خطاب ولا بد سواء
أنتم بذلك المنصوب أولاً من استفهام ظاهر أو مقدر بين الحال المستخبر عنها فالظاهر نحو أرايت زيداً ما صنع
وأرايتكم أن أتاكم عذاب الله الآية والمقدّر نحو أرايتكم هذا الذي كرمتم على لئن أخرتني أي أرايتكم هذا
المكرم لم كرمته على وقوله اثن آخرتي كلام مستأنف ولا محل للجملة الاستفهام لانها مستأنفة لايمان الحال
المستخبر عنها كان المخاطب قال لما قلت أرايت زيداً عن أي شيء من حاله تستخبر فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك
أخبرني عنه ما صنع وليست الجملة المذكورة مفعولاً لآرايت كما ظن بعضهم اه يحذف وفيه مخالفة
لكلام ابن هشام من وجهين أحدهما جعله أرايت مفعولاً من أرايت بمعنى أبصرت أو أعرفت والثاني أنها
ليست متممة الى مفعولين وأن الجملة المذكورة بعد هام مستأنفة لا مفعول ثان ولم يبين وجه نصب زيد في مثل
أرايت زيداً ما صنع فإنه لا يصح أن يكون منصوباً على إسقاط الخافض أي أخبرني عن زيد وان كان في كلامه
ما يشير الى هذا الوجه وذلك لان النصب على إسقاط الخافض ليس بقياس في مثل هذا ولا مفعولاً به لآرايت
لان معنى الرؤية قد انسخ عن هذا اللفظ ونقل الى طلب الاخبار والذي يظهر لي أنه على حذف مضاف أي
خبر زيد اه دمايني ملخصاً وقد يختار ما أشار اليه الرضى ويجعل النصب بنزع الخافض هنا من موارد
السمع ومقادير عن ابن هشام أن زيداً مفعول به أول وجملة الاستفهام في موضع المفعول الثاني وبه صرح
غيره ويشكل عليه الانسلاخ المذكور اللهم الا أن ينظر الى المنقول عنه فتأمل (قوله فذلك ستة وثلاثون)
هذا العدد ملحوظ فيه المعنى لا اللفظ والا فثلاثة اشارة الى حالتان مشتملتان في اللفظ وهما الجمع المذكور
والجمع المؤنث ومن ستة المخاطب حالتان كذلك وهما المثنى المذكور والمثنى المؤنث فيما انظر الى اللفظ يكون
المضروب خمسة والمضروب فيه خمسة بخمسة وعشرين كما قاله شيخنا ومن هنا يظهر لك ما في كلام البعض
من السهو (واعلم) أنك اذا ضربت السنة والثلاثين في مرتبتي القرب والبعد كان الحاصل اثنان وسبعين وعلى
اعتبار النوسيط يكون المجموع مائة وثمانية المنة مئة مئة ثلاثون ولان اشارات القرب التي هي ستة باعتبار احوال
المشار اليه لا تعد بحسب احوال المخاطب اذ لا يلحقها كاف الخطاب فيسقط ثلاثون والممتنع منها اثنا عشر
وهي ما اجتمع فيها الكاف واللام والجار منها ست وستون فنجدونها منهم كالشارح لم يستوعب اقسامها
الجارثة ومن لم يجدوها كصاحب التفسير بل اكتفى بالتصوير العقلي لم يبين المنة مئة مئة والجارثة والممتنع
وهذا جدول كافل بجميع ذلك والصفر الموضوع في الاسطر الستة علامة على أنه ليس لذلك الاسم علامة تدل
على المخاطب بالاشارة وذلك في جميع صور القريب * انظر في الصحيفة التالية لهذه

المخاطب من كونه
مذكراً أو مؤنثاً مفرداً
أو مثنى أو جموعاً هذه
ستة احوال تضرب في
احوال المشار اليه وهي
ستة كما تقدم فذلك ستة
وثلاثون يجمعها هذان
الجدولان

انظر الجدولين اللذين
صنعهما الشارح في
صحيفة ١٠٨

وطريقة هذين الجدولين
المشار اليهما ما أنك تنظر
لاحوال الخطاب الستة
فتأخذ كل حال منها مع
احوال المشار اليه
الستة معثدا منها بالمفرد
بقسميه ثم بالثمنى كذلك
ثم المجموع كذلك وابتدئ
بالخطاب المذكور المفرد
ثم المثنى ثم الجمع ثم
الخطابة المؤنثة المفردة
ثم المثنى ثم الجمع وانما
قضى على هذه الكاف
بالحرفية على اختلاف
مواقفها لانها لو كانت
اسما لكان اسم الاشارة
مضافا واللازم باطل لان
اسم الاشارة لا يقبل
التنكير بحال وتلحق
هذه الكاف اسم الاشارة
(دون لام) كما رأيت

(قوله مبتدأ ثامنها) أى من أحوال المشار اليه (قوله بالمفرد بقسميه) المذكر والمؤنث وعلى هذا يقرأ السطر الاول من الجدول الايمن ثم السطر المقابل له من الجدول الايسر ثم السطر الثانى من الايمن ثم المقابل له من الايسر وهكذا (قوله وابتهدى) أى من أحوال المخاطب فترتيب أحواله على خلاف ترتيب أحوال المشار اليه (قوله على اختلاف الخ) أى مع اختلاف مواقعها كالاسمية قال فى التصريح هذه السكاف وإن كانت حرفية تنصرف تنصرف السكاف الاسمية فى غالب اللغات فتفتح للمخاطب وتسكسر للمخاطبة وتحققها علامة التنثية والجمعين ودون هذا أن تفتح فى التذكير وتسكسر فى التأنيث ولا تحققها علامة تنثية ولا جمع ودون هذا أن تفتح مطلقا ولا تحققها علامة تنثية ولا جمع (قوله لأن اسم الإشارة الخ) ولقولهم ذلك وذيلك ولو كان مضافا لحذفت النون (قوله لا يقبل التذكير بحال) لأنه لمصاحمته الإشارة الحسية لا يقبل شيئا أصلا (قوله وتحقق هذه السكاف اسم الإشارة) ظاهرة مطلقا قوى الدمامين والجمع وغيرها أنها لا تتحقق من اشارات مؤنث الاى وماوكذاذى على خلاف قالوا تيل وتلك وتيلك بكسر التاء فى الثلاثة وتيلك وتلك بفتح التاء فهما وتلك وذيلك وأنكر الاخيرة ثعلب وجعلها الجوهرى خطأ ولا يفتضى جواز فتح تيلك جوازا فى بفتح التاء

للقربب اذا بعد في اختصاص فتح التاء بالمتوسط والبعيد كاختصاص ذلك بالبعيد (قوله وهي لغة تميم) فلا
 يا تون باللام مطلقا لا في مفرد ولا في مثني ولا في جمع كما في التوضيح وشرحه للشيخ خالد فقول الشارح ومع اولي
 مقصورا أي عند غير بني تميم ممن يوافقهم في القصر كقوس واسدور ربيعة كما في التصريح فلا يقل القصر لغة
 بني تميم وهم لا يا تون باللام وفي شرح التوضيح للشارح أن بني تميم يا تون باللام مع الجمع مقصورا وهو مخالف لما
 مرفق تدبر (قوله أو معه) أول التخيير بالنسبة الى المفرد وأولى المقصور ولتتوابع اسم الإشارة بالنسبة الى المثني
 وأولاء المدود مع غيرها وظاهر عبارة الشارح أنها التتوابع خلاف للعرب فافهم (قوله بل مع المفرد مطلقا)
 أي منذ كرا أو وثنا على ما علم مما مر وهذه اللام لتأكيد بعد المشار اليه على ما يناسب مذهب المصنف وقيل
 له بعد المشار اليه وقيل له بعد مخاطب حكى الثلاثة يس وأصلها السكون وكسرت للخاص من النقاء الساكنين
 أو لفرق بينها وبين لام الجر في نحو ذلك اكن تارة يبقى سكونها ونحو ذلك الياء أو لاف قبلها للخاص من النقاء
 الساكنين كما في تلك بكسر الناء وتلك بفتحها وتارة تبقى الياء أو لاف قبلها وتحرك هي بالكسر كما مر في تلك
 وتلك وذات

السؤال	أسماء الإشارة	المرأة	الانطاف
كيف	ذاك	تلك	يا رجل
كيف	ذاتك	تالك	يا رجل
كيف	أولئك	أولئك	يا رجل
كيف	ذا كما	تلكا	يا رجلان
كيف	ذاتكما	تانكما	يا رجلان
كيف	أولئكما	أولئكما	يا رجلان
كيف	ذاكم	تبيكم	يا رجال
كيف	ذاتكم	تانكم	يا رجال
كيف	أولئكم	أولئكم	يا رجال
كيف	ذاك	تلك	يا امرأة
كيف	ذاتك	تانك	يا امرأة
كيف	أولئك	أولئك	يا امرأة
كيف	ذا كما	تبيكما	يا امرأتان
كيف	ذاتكما	تانكما	يا امرأتان
كيف	أولئكما	أولئكما	يا امرأتان
كيف	ذاكن	تبيكن	يا نساء
كيف	ذاتكن	تانكن	يا نساء
كيف	أولئكن	أولئكن	يا نساء

وهي لغة تميم (أو معه)
 وهي لغة الحجاز ولا تدخل
 اللام على السكاف مع
 جميع أسماء الإشارة بل
 مع المفرد مطلقا فذلك
 وتلك ومع أولى مقصورا
 نحو أولئك وأولى لك وأما
 المثني مطلقا وأولاء
 المدود فلا تدخل معها
 اللام

(واللام ان قدمت ها) التنبيه نهى (متممة) عند الكل فلا يجوز اتفاقا هذا لك ولا هاتك ولا ١٠٩ هؤلاء لك كراهة كثيرة الزوائد

في تنبيههم كراهة
أنها التنبيه تدخل على
المجرد من الكاف نحو
هذا وهذا وهذا
وهاتان وهؤلاء وعلى
المصاحب لها وحدها
نحو هذاك وهاتيك
وهاذانك وهاتانك
وهؤلاءك لكن هذا
الثاني قليل ومنه قول
طرفة رأيت بنى غبراء
لا تكرر تنبي * ولا أهل
هذا الطرف المدد

(وهنا) المجردة من
ها التنبيه (أوهنا)
المسبوقة بها (أشراى)
داني المكان) أي قريبه
نحو أنا ههنا قاعدون
(وبه الكاف صلا) في
البدن نحو ههناك وههناك
(أوبهم فسه) أي انطق
في البدن نحو وأزلفنا
ثم الآخرين (أوهنا) بالفتح
والتشديد (أوهناك)
أي زيادة اللام مع الكاف
(أنطقن) على لغة الحجاز
كما تقول ذلك نحو ههناك
ابنئ المؤمنين ولا يجوز
ههناك كما لا يجوز هذا
لك على اللغتين (أوهنا)
بالكسر والتشديد قال
الشاعر
هنا وهنا ومن هنا هن
بها * ذات الشماثل
والاعنان هينوم
تروى الاولى بالفتح
والثانية بالكسر والثالثة
بالضم بتشديد النون في

(قوله واللام) مبتدأ خبره متممة وجواب الشرط محذوف لدلالة الخبر المبتدأ عليه وما أشار إليه الشارح تبعاً
للكودي من أن متممة خبره مبتدأ محذوف مع الفاء والجملة جواب الشرط وجملة الشرط وجواب خبر المبتدأ
ممنوع كما تقدم بيانه في قول المصنف * والامران لم يك للنون محل الخ كذا قال البعض وهو مبنى على ما ذكره
هناك من الضابط وقد أسلفنا هناك أن صاحب المغنى جوز الزوال جهين في قول ابن معطي * اللفظ ان يفده هو
الكلام * وأن ذلك الضابط محمول على السعة فاعرفه (قوله وهاذانك وهاتانك وهؤلاءك) أي على الاصح
عند أبي حيان وغيره وقيل لا يجمع بين الكاف والتنبية في مثني أو جمع وعليه المصنف في شرح التسهيل
والقولان ذكرهما في المجمع فسقط اعتراض البعض كغيره على تمثيل الشارح بالأمثلة الثلاثة السابقة (قوله)
لكن هذا الثاني قليل) أي لأن المخاطب ربما لا يبصر المتوسط أو البعيد فلا يصح أن ينبه عليه إلا بنبه أحد
أبى ما ليس يبرئ له ولهذا لا يجمع اللام التي لا تصح البعد قاله في شرح الجامع (قوله بنى غبراء) قيل أراد
بهم اللصوص وقيل الفقراء والصعاليك وقيل الاضياف وقيل أهل الأرض لأن الغبراء اسم للأرض وأهل
عطف على الضمير المرفوع في لا تكرر تنبي وقيل وقع الفصل بالمفعول والطرف بكسر الطاء المهملة البت من
الأدم وأراد بأهل الطرف الاغنياء قاله العيني (قوله وبهنا الخ) تقديم المفعول المفيد لخصر الإشارة إلى
المكان في هذه الالفاظ انما هو من حيث كونه ظرفاً للفاعل فانه من هذه الحيشة لا يشار إليه إلا بالانسان في
صلاحية أسماء الإشارة المتقدمة لكل مشار إليه ولو لمكانا وقع غير ظرف أفاده يس * وعلم أن هذه اللازمة
للظرفية أو شبهها لكن شبه الظرفية فيها ليس خصوص الجرجين كما في عند ولدن وقيل وبه بدل الجرجين
أوالى كما في ابن قاله الدماميني ومثله هنا كما في شرح الجامع قال ولدن غلط من زعم أن ثم في قوله تعالى
وإذا رأيت ثم رأيت مفعولاً لأبت بل مفعوله محذوف أما اختصاراً أي وإذا رأيت ثم الموعودة أو اختصاراً أي
وإذا حصلت رؤيتك في ذلك المكان (قوله وبه الكاف صلا) ظاهره مساواة هذه الكاف الكاف ذلك في
التصريف وليس كذلك بل هذه تلزم الفتح والافراد كما نقله سم عن أبي حيان وابن هشام وغيرهما (قوله أو
بهم) وقد تلحقها رقفاهاء الكت وقد يجرى الوصل مجرى الوقف وقد تلحقها تاء التانيث كربت كذا رأيت في
غير موضع ومقتضى التشبيه بربت جواز فتح التاء واسكانها (قوله وأزلفنا ثم) أي في المسالك الذي سلكه
موسى وقومه وهو ما بين المساءين وسط البحر الآخرين أي فرعون وقومه أي قربناهم من بني اسرائيل وأدبنا
بعضهم من بعض حتى لا ينحسروا منهم أحد (قوله أوهنا) هي والمكسورة تصح بها والكاف كما في جمع الموامع
(قوله ههناك ابني المؤمنين) أي على انه ساقى الآية لا كان كما عليه أبو حيان وذهب ابن مالك إلى أنها في الآية
للازمان المذكور قبل في قوله إذ جاءكم الآية (قوله ههنا وههنا ومن هنا) روى البيت بفتح الثلاثة وفتح الاول
وكسر الثاني وضم الثالث فاستفيد منه لغة الضم مع التشديد قاله الروداني والضم يرفق لمن لجن وفيها أي
فيما لا دار جاء في البيت قبله وذات نصب على الظرفية في المعامل في بها المنذر والشماثل جميع شمال على غير
قياس والاعنان جمع عين والهيون الصوت الخفي (قوله وربما جاءت) ظاهره رجوع الضمير للاخيرة
وأرجعه بعضهم إلى الثلاثة وعبارة الجامع وقد يستعار غير ثم للزمان (قوله حنت نوار) بكسرة الناء كحزام
وضمة الاعراب قاله شيخنا وقوله ولات ههنا حنت لات ههنا مهملة وههنا خبر مقدم وحنت مبتدأ مؤخر على
تقدير عرف السبل كما عند الفارسي أي وليس في هذا الوقت حنين وقوله أجنبت بالجيم أي سترت والمرد بالذي
أجنبت محبته وأشوقها (قوله وبين اسم الإشارة) ظاهره مطلقاً وقيدته في التسهيل بالمجرد من الكاف قال
الدماميني وانما امتنع هنا ذلك مع أن التنبيه تدخل على ذلك لأن لماق هاله قليل فلم يحتمل التوسع اه
وأفهم كلام الشارح منع ادخال التنبيه على الضمير المنفصل الذي ليس خبره اسم الإشارة وبه صرح
الدماميني نقلاً عن ابن هشام فانه قال في حاشيته على المغنى وقع للمصنف ادخال التنبيه على ضمير الرفع المنفصل
مع أن خبره ليس اسم إشارة كقوله في ديباجة الكتاب وههنا نابعاً أمرته وقد صرح المصنف في حاشيته
على التسهيل بشدوذ ذلك شير إلى أن قول صاحب التسهيل وأكثر استعماله مع ضمير رفع منفصل أو اسم

الثلث وكما عني وهو الإشارة إلى المكان لكن الاوليان البعيد والآخر للقرى وبما جاءت للزمان ومنه قوله

حنت نوار ولات ههنا حنت * وبه الذي كانت نوار أجنبت * خاتمة * يفصل بين التنبيه وبين اسم الإشارة بضمير المشارة إليه

تَعَادِلُ بَعْدَ الْفَصْلِ تَوَكُّدًا
فِيهَا أَنْهُمْ هُوَ اللَّهُ أَعْلَمُ
(الموصول)

اشارة معترض بان ظاهره ان الاخبار عن الضمير المذكور باسم الاشارة غير شرط وادس كذلك فان تخلفه
اغمايقع شاذاً اه كلام الدماميني (قوله نحوها أناذا) ها للتنبيه وانما مبتدأ واذ خبر كما هو صريح الدماميني
وحاصل ما ذكره الشارح ثمانية عشر مثالا لان ضمير المشار اليه اما ضمير متكلم أو مخاطب أو غائب وكل اما
مذكر أو مؤنث وكل اما مفرد أو متثنى أو جمع (قوله وبغيره) أى غير الضمير المذكور فليلا يوستثنى من الغير
كاف التشبيه نحو هكذا واعم الله تعالى في القسم عند حذف الجار نحوها الله ذاب قطع الهمزة وصلها مع اثبات
الفها وحذفها قاله الدماميني (قوله ها ان ذى عذرة) بكسر العين أى معذرة وأما بالضم فالبكارة وهو صدر
شطر بيت من كلام النابغة (قوله تو كيدا) أى لتوكيد التنبيه

(الموصول)

بما ورد فيه الر بط
 بالظاهر وأراد بالواو لغة
 انظر في الجرو والصفة
 الصريحة على ما سيأتي
 بيانه وهذا الموصول على
 نوعين نص ومشتك
 فالنص ثمانية (الذي)
 المفرد المذكور عاقلا كان
 أو غيره و (الانثى) المفردة
 لها (انثى) عاقلة كانت
 أو غيرها وفيها ما ست
 لغات اثبات الماء وحذفها
 مع بقاء الكسرة وحذفها
 مع اسكان الذال أو التاء
 تشهد بها سورة

مضمومة والسادسة حذف الالف واللام وتخفيف الياء كما كنه (واليا) منهما

ادا

٢ (قوله معرفة) ان كان اسم جنس فظاهر وان كان منقولا مع ال فلا يكون معرفة بل كالجزء

(إذا ما ثبنا لا تثبت * بل ما ثبته) الياء وهو الذال من الذي والتاء من التي (أوله العلامة) الدالة على التثنية وهي الالف في حالة الرفع والياء في حالتي الجر والنصب تقول اللذان واللذان واللذان وكان القياس اللذان واللذان واللذان ١١١ وللتثنية اثبات الياء كما يقال الثنيتان والثنيتان والثنيتان في تثنية الشئ وما أشبهه إلا أن الذي والتي لم يكن لياهما حفظ في الضرب لثبتهما فاجتمعت ساكنة مع العلامة فحذفت لالتقاء الساكنين (والنون) من مثني الذي والتي (ان تشدد فلا ملامه) على مشددها وهو في الرفع متفق على جوازه وقد قرئ واللذان بابتائهما منكم وأما في النصب فتحذف البصري وأجازه الكوفي وهو الصحيح فقد قرئ في السبع ربنا أربنا اللذان أضلانا (والنون من ذين وتين) تثنية ذاوتا (شدداد) أيضا) مع الالف باتفاق ومع الياء على الصحيح وقد قرئ فذلنك برهانا واحد ذين اثنين هاتين بالتشديد فهما (وتعويض بذلك) التشديد من المحذوف وهو الياء من الذي والتي والالف من ذاوتا (قصدا) على الأصح وهذا التشديد المذكور لغة تميم وقيس وألف شدداد وقصد اللاطلاق انتهى حكم تثنية الذي والتي وأما (جمع الذي) فشيئا من الأول (الأي) مقصورا وقد عدهم الشاعر

إذا ما ثبنا) وكذا إذا جمع ولم يذكره لمجيئه في قوله جميع الذي الألى الذين ولان سقوط الياء إذا جمع على قياس جمع المنقوص كاقاضين فلا حاجة لذكره قبل كان عليه أن يقول في غير تصغير لئلا تقول في التصغير اللذان والثنيتان بإثبات الياء والجواب أنه إذا حكم على لفظ الذي والتي الكبيرين (قوله لا تثبت) بضم التاء الأولى على أنه مسند للضمير المخاطب ولا نهية والياء مفعول مقدم وهو المناسب لقوله أوله العلامة ولا يلزم عليه تقديم مفعول جواب الشرط على الشرط إذ ليس في كلامه ما يقتضي أن إذا شرطية وأما حمله بفتح التاء على أنه مسند إلى ضمير الياء والياء مبتدأ ففيه أنه مع عدم مناسبة كان الواجب حذفه فثبت لتجريد عن الناصب والجازم ولا ضرورة خصوصاً عند الناطم اه يس مع زيادة والمراد لا تحذفونها فلا يقتضي كلامه امتناع حذف الياء في حالة الأفراد (قوله بل ما ثبته) نصريح بما قبله وبإل لا انتقال للأضراب وما واقعة على ما قبل الياء وهو الذال والتاء والضمير المستتر في تليه عائداً على الماء كما أشار إليه الشارح بقوله الياء فهو بدل أو بيان لهذا الضمير لا على ما قاله جارية على غير ما هي له ولم يبرز لأ من اللبس وأما الضمير البارز في تليه فعمائد على ما (قوله وكان القياس اللذان الخ) ظاهر قول المصنف ثبنا وقول الشارح وكان القياس أي قياس التثنية أنها تثنية حقيقة واليه ذهب بعضهم غير مشترط في التثنية الحقيقية الأعراب وذهب بعضهم إلى أنها صيغتان مستألفتان للدلالة على اثنين وليس وضعهما مبنياً على واحد هو ممكن إجراء كلامهما على هذان أن يكون معنى قول المصنف إذا ما ثبنا إذا تقي بهما على صورة المثني ومعنى قول الشارح وكان القياس أي قياس صورة المثني والأصح أنهم مامبنيان والظاهر أن بناءهما على الالف والياء (قوله تحذف لالتقاء الساكنين) والقصد الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبنى سم (قوله والنون ان تشدد فلا ملامه) والنون المزيده قال الفارسي هي الثانية لئلا يلزم الفصل بين ألف التثنية ونونها وقال أبو حيان هي الأولى لئلا يكثر العمل بالسكان الأولى وادعاهما قال في التوضيح وشرحه وبلحارث وبعض ربيعة يحذفون اللذان واللذان في حالة الرفع تصغيراً لموصول أطوله بالفاء لئلا يكونهما كالشيء الواحد قال الفرزدق

أبني كليب ان عبي اللذان * قتلا الملوكة وفكك كالأغلا

الهمزة للتداء وبنى منادى والغل بالضم حديد يجعل في العنق اه مع حذف وبلحارث أصله بنو الحارث وبعضهم يستعمله هكذا ثم نحت من الحكامتين كلمة واحدة كما نحت من عبد القيس عبقسي في النسب وشاهد حذف نون اللذان وقوله

هما اللذان ولدت تميم * لقيت نحر لهما صميم

وفيهما لغة رابعة لذان ولتان محذوف أل (قوله وقد قرئ واللذان) هي قراءة سبعة وكذا فذلنك (قوله وأما في النصب) أي والجر وترك ذكره لعله بالمقايسة (قوله ربنا أربنا اللذان) ضبطه البعض بسكون الراء لان من شدد النون يسكن راء أربنا وهذا مستحسن لا واجب لان التلفيق من قراءتين جائزاً لم يحتل المعنى والأعراب كما هنا (قوله وتعويض) مبتدأ أخيره قصد وسوغ الابتداء به ما في الجملة من معنى المحصر لان المعنى ما قصد بذلك إلا التعويض فهو على حدشي جاء بك أي ما جاء بك الأشي وفائدة هذا المحصر الرد على القول الضعيف قال سم ينبغي على أن التشديد للتعويض أن لا يجوز التشديد في المصغر ادم الحذف منه فلا تعويض اه وأما لم يعوضوا في يدين ودين لان الحذف في ما ليس للتثنية بخلاف ما نحن فيه فحصل الفرق (قوله على الأصح) من جملة مقابلة أن التشديد لئلا كيد الفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبنى (قوله الألى) يلزمه أل فلا يشبهه بالي الجارة ولهذا يكتب بغير واو كما في التصريح عن ابن هشام بخلاف أولى الأشارية فتكتب بواو بعد الهمزة لعدم أل فيها فتشبهه بالي الجارة (قوله وتبلى) الضمير راجع إلى النون في البيت قبله وهو الموت ويستلهمون بلبسون اللامه وهي الذرع وعلى الألى حال أي حاله كونهم على انقياد الألى الخ والاروع بالفتح الفرع والمراد الحرب

وتبلى الألى يستلهمون على الألى * تراهن يوم الزوع كالمدا القبل وقال الآخر أبي الله للشيم الألاء كأنهم * سيوف أجاد القين يوماصفائها والكثير استعمله في جمع من بهل ويستعمل في غيره قليلاً وقد يستعمل أيضاً جملة التي كما في قوله البيت الأول على الألى تراهن وقوله بجاحبها حب الألى كن قبلها * والثاني (الذين) بالياء (مطلقاً) أي رفعاً ونصباً وجرّاً (وبعضهم) وهم هذيل

أوعقيل (بالواو رفعا
نطقا) قال

نحن اللذون صبحوا
الصباحا

يوم التخييل غارة لمحا
وتنبه به من المعلوم أن

اللى اسم جمع لا جمع
فاطلاق الجمع عليه مجاز

وأما الذين فانه خاص
بالعقلاء والذي عام في

العاقل وغيره فهما كالعالم
والعالمين انتهى (باللات

واللاء) بآيات الباء
وحذفها فيهما (التي قد

جمعا) التي مبتدأ وقد
جمع خبره وباللات

متعلق بجمع أي التي قد
جمع باللات واللاتي نحو

واللاتي بآيتين الفاحشة
من نسائكم واللاء يشن

من المحيض وقد تقدم
أنها تجمع على اللى

وتجمع أيضا على اللواتي
بآيات الباء وحذفها

وعلى اللواء محدودا
ومقصورا وعلى اللاء

بالقصر واللاء آت مبني
على الكسر أي معربا

اعراب أولات وليست
هذه بجموع حقيقة

وانما هي أسماء جموع
(واللاء كالذين نزاروقما)

واللاء مبتدأ ووقع خبره
وكالذين متعلق به ونزرا

أي قلبه لآل من فاعل
وقع وهو الضمير المستتر

والحد كعقب جمع حد أو كعقبه وهي الطائر المعروف والقبل يضم فسكون جمع قبل لاء كـ هاء وهي التي في
عينها قبل بفتحين أي حول قاله العيني (قوله للشم) قال العيني في محل نصب على المفعولية جمع أشم من الشم
وهو ارتفاع نصبة الأنف مع استواء أعلاه والقبين الحداد والصفال الجلاء اه وكأنه يشير إلى أن الشم مفعول
به دخلت عليه اللام لزيادة وحيد في الكلام حذف أي أبي الله ضمر الاسم الخ ويبحث الروداني في الاستشهاد
بالمبتدأ على أن المدلغة باحتمال أنه ضرورية وقد يقال الأصل عدم الضرورة (قوله أوعقيل) كذا بالشك
في التصريح أيضا وعقيل بالتصغير (قوله بالواو رفعا نطقا) رهل هو حينة لمعرب أو مبنى جى به على صورة
المعرب قولان الصحيح الثاني إذ هذا الجمع ليس حقيقة حتى يعارض شبه الحرف لاختصاص الذين بالعقلاء
وعوم الذي للعاقل وغيره ولأن الذي ليس علما ولا صفة ولهذا لم تنفق العرب على إجرائه مجرى المعرب
بخلاف التثنية ولعل وجه الأول أنه على صورة الجمع الذي هو من خصائص الأسماء فيعارض قوله صبحوا
الصباح أي صبحوهم أي أوتوهـم في الصباح وذكر الصباح تأكيد لآفته من صبحوا والتخييل بالتصغير
موضع بالشام والغارة اسم مصدر من الغارة على العيد ومفعول له أو بمعنى مغيرين حال والمحتاج بكسر الميم
الشديد الدائم هذا لمخص ما في التصريح والعيني يكتب اللذون على هذه اللغة بلامين لمشابهة المعرب
الذي تظهر معه ال كافي يس وقد مرت المسئلة عن الفري بتعليل آخر قريبا (قوله مجاز) أي بالحذف
والتقدير اسم جمع الذي أو بالاستعارة لعلاقة المشابهة بالجمع الحقيقي في إفادة كل التعدد ولك أن تجعل الجمع
بمعناه اللغوي وحيد لا تجوز (قوله فانه خاص بالعقلاء الخ) كذا في ابن الناطم ورد بأن عموم الذي لا يمنع
جرى جمعه على سنن الجوع بل إن كان للعاقل جمع على الذين وإن كان لغيره منع كسائر الأوصاف من نحو
قائم وداخل وخارج فلنعامه للعاقل وغيره وتجمع إن كانت للعاقل والأفلاو يكون جمعا على سنن الجوع
قطعا والحق أن الجمع غير جار على سنن الجوع لكن لا من الحيثية التي ذكرها الشارح بل من حيث إن
الذي ليس علما ولا صفة والتثنية جار به على ما حقه أن يكون على سنن تنبيه المبنيات فان المبنى لاحظ له
من الحركة فياؤسا كنه وحقق الحذف لاتقاء الساكنين كما تقدم واثبات الباء حتى المعربات لاحق
المبنيات كحذف الروداني ولك منع الردبان الذي ليس صفة كما اعترف به بعد فكيف يقاس على سائر
الأوصاف فتأمل وانما اختص الذين بالعقلاء لانه على صورة ما يختص بهم كالزبددين والعمرين والمـراد
بالعقلاء العقلاء حقيقة أو تفر بلا كافي شرح الجامع ومثل لثاني بقوله تعالى أن الذين تدعون من دون الله
عباد أمثالكم لتنزيل المشركين الأصنام منزلة من يعقل (قوله فهما كالعالم والعالمين) أي في اختصاص
الجمع بالعقلاء وعموم المفرد لهم ولغيرهم أي فيكون الذين اسم جمع كالعالمين وهو مبنى على خلاف التحقيق كما
مربياته (قوله باللات) الباء بمعنى على أو لآلة (قوله أي التي قد جمع باللاتي) لم يقل كالنظم باللات بلام
إشارة إلى أن آيات الباء هو الأصل ويشير إلى ذلك أيضا تقدمه إثباتها على حذفها في قوله بآيات الخ (قوله
على اللى) أي فتكون اللى مشتركة بين جمع الذي وجمع التي اه دما مبنى (قوله وتجمع أيضا على اللواتي)
هذا عطف على قوله وقد تقدم الخ قال الروداني والصحيح أن اللواتي واللواتي جمع اللواتي واللاتي كالأدى
والهوادي واللاء آت جمع اللاتى اه ويؤخذ من مجموع كلامه والشارح أنه يقال اللواتي بالمد والواثبات
الباء واللاء بالمد وحذف الباء والواو بالقصر وحذف الباء واللاء آت بآيتين بينهما همزة (قوله واللاء كالذين)
قال شيخنا يحتمل أن يراد أن اللاء وقع موقع الذين ويحتمل أن يراد أنه كالذين في أنه يزاد فيه الباء والنون
فيقال اللاتين كما قال الشاعر

وأنا من اللاتين أن قدر واعفوا * وإن أنزوا جادوا وإن تزوا عفوا

وسمع اللاؤن رفعا كما سمع اللذون رفعا اه وابتداء الرأول جرى عليه الشارح (قوله كالذين متعلق به) ظاهره
أنه ظرف لغو متعلق بوقع وهو غير ظاهر وعبارة المعرب متعلق بحال محذوفة من فاعل وقع ونزرا حال أخرى منه
اه وهذا هو الظاهر ويمكن أرجاع كلام الشارح إليه ومن هنا يعرف ما في كلام البعض فتأمل (قوله والمعنى
أن اللاء الخ) قال شيخنا فيكون اللاء مشتركا بين جمع الذي والتي كاللى اه وقد يدعى أن استعمال اللاء بمعنى

الذين مجازو يفرق بينه وبين استعمال الالاي بمعنى اللاتي بقلته التي صرح بها المصنف ويؤيده تقدمهم
احتمال المجاز على احتمال الاشتراك فتأمل (قوله وقع جمعا) أي اسم جمع وكذا يقال فيما بعد (قوله تأمن
منه) أي من هذا المدح واللاء الخ صفة لا بأثرنا وفيه الفصل بين النعت والمنعوت باجتناب وتجويزه قول (قوله
وال) نقل عن السعد وغيره أن اختلاف الجارية في آل المعرفة من أنما ال بجملة أو اللام فقط يجري في
الموصولة (قوله تساوى ماذ كر) أي تساوى كلاهما ماذ كر سابقا أي تستعمل فيما يستعمل فيه كل مجاز كر
(قوله في الموصولية) لو قال في الاستعمال أي استعمالها في المذ كر والمؤنث والمفرد وتسميه لكان أولى
اذ ليس الغرض مساواة هذه لما ذكر في مجرد كون كل موصولا لانه لا يفيد الاشتراك الذي هو المقصود
(قوله وهكذا الخ) هكذا أي كذا حال من الضمير في شهر وذو مئة وأشهر خبره أي ذو شهر حالة كونه كمن
وما وال وافراد اسم الإشارة بتأول المذ كر (قوله بهذا) أي بالمساواة التي تضمنها تساوى تضمن الفعل
حدثه الذي هو معنى مصدره وتذكر اسم الإشارة باعتبار المذ كر أو بالتساوى اللازم لتساوى فافهم (قوله
وتستعمل في غيره) أي مجازا بالاستعارة واليه أشار بقوله لعارض تشبيهه أو مرسل لانه لاقلة الجزئية واليه
أشار بقوله أو تغليب عليه لان التغليب مجاز مرسل علاقته الجزئية على ما قاله ابن كمال باشا أو لعلاقة المجاورة
واليه أشار بقوله أو اقترانه الخ هذا ما ظهر لي في تقرير عبارته والضمير في تستعمل عائدا على من لا يقيد كونها
موصولة فصح تمثيله بقوله أسرب القطا الخ مع أن من فيه ذكره لا موصولة (قوله أسرب القطا) الهمزة للنداء
والسرب القطيع من كل شيء وهو يت بكسر الواو من باب رضى وأما هوى يهوى كرمى يرمى فيه معنى سقط
فنداءه السرب وطلب اعارة الجناح منه يقتضى تشبيهه بالعالم (قوله الأعم صباحا) قيل أصل عم انعم من نعم
ينعم بكسر العين فيم ما أي تنعم حذفت الهمزة والنون تخفيفا على غير قياس ويصح أن يكون أمران وعم
نعم كوعدي بعد معنى نعم أي تنعم وكذا يصح الوجهان في قوله نعم ويقل عم بفتح العين من نعم نعم كعلم بعلم
أومن وعم نعم كوضع بضع وصباحا منصوب على الظرفية أو التمييز عن الفاعل والظائل ما شئخص من آثار
الديار والبالي المشرف على العدم والاستفهام انكارى والعصر بضمين لغة في العصر بفتح فسكون كالعصر
بضم فسكون وعم صباحا من تحية الجاهلية دما ميني ببعض زيادة (قوله في اختلاط) أي في حال اختلاط
العاقل بغيره قال في المعنى يغلبون على الشئ غيره لتناسب بينهما كما في الابوين للاب والام والمشرقين
والمغربين لأن براد مشرقا الصيف والشتاء ومغرباها وانما في الشرق والمغرب وانما الخافى المغرب ثم
تسميته خافقا مجازا لانه مخفوق فيه أي مغرب فيه والقمر من الشمس والقمر أول اختلاط كما في تغليب
المخاطبين على الغائبين في علمكم تنقون بعد قوله اعبدوا ربكم الذي خلقكم والذين من قبلكم لان علمكم
مرتبط بخلقكم لا بعبادوا والمذ كرين على المؤنث حتى عدت منهم في وكانت من القانتين بناء على أن من
تبعضته والملائكة على ابليس حتى استثنى منهم في فسجدوا الا ابليس ولهذا عدا جماعة الاستثناء متصلا
والذين آمنوا بشعب عليه في أولته ودين في ملتنا بعد قوله تعالى اخبر جنك بالشعب والذين آمنوا معك من
قريننا فانه عليه الصلاة والسلام لم يكن في ملتهم قط بخلاف الذين آمنوا معه والمخاطبين على الغيب والعقلاء
على غيرهم في بذروكم فيه بعد قوله تعالى جعل لكم من أنفسكم أزواجا ومن الانعام أزواجا والافتال بذروكم
واباها ومعنى بذروكم فيه يشكم ويكثر كم بهذا الجعل اه مع اختصار وبعض زيادة من الدماميني (قوله نحو
ولله يسجد) أي يخضع فلا أشكال في وصف غير العاقل به وما ذكره الشارح ليس لفظ الآية فاعلم لم ير بالآلة
فلا اعتراض عليه قال في التوضيح ونحو من عشي على رجلين فانه يشمل الأدعى والظائر اه قال شيخنا ومنه يعلم
أن ذكر الشارح له ليس للتمثيل به بل لتنظيم الآية لانه ليس من الثاني بل من الاول يعنى التغليب (قوله أو
اقتترانه) أي غير العاقل به أي العاقل ولم يعبر بالاختلاط بدل الاقتران تفننا لتعبر المعنى بالاختلاط في هذه
الآية الثانية أيضا أو لوجه العموم في صورة التغليب على الكل المجعوف وفي هذه الآية على الكل الانفرادي
فافهم (قوله فصل عن) أي الجارده هذا هو الوجه لانها المقدمة في الذ كر والاقرب الى عبارته لانه لو كان مراده
الموصولة لقال بها بالاضمار لان الكلام فيها وفي التعر يح عن الموصولة (قوله نحو ففهم من عشي الخ) فيه أنه

وقع جمعا للذي قلبه لا كما
وقع الالى جمعا لتي كما تقدم
ومن هذا قوله
فأبأوأبأ من منه
عائنا اللاء قدمه هدا والجورا
والمشترك ستة من وما
وأل وذو وذواوى على
ماسيا فى شرحه وقد أشار
اليه بقوله (ومن وما
وأل تساوى) أي في
الموصولية (ما ذكر) من
الموصولات (وهكذا
ذو عن دطى شهر) بهذا
فاما من فالأصل استعمالها
في العالم وتستعمل في
غيره لعارض تشبيهه
كقوله * أسرب القطا هل
من يعبر حناحه * لعل
الى من قد هويت أطير
* وقوله الأعم صباحا أيها
الظالم البالي * وهل
يعمن من كان في العصر
الخالى أو تغلبه عليه في
اختلاط نحو ولله يسجد
من في السموات ومن في
الارض أو اقترانه به في
عموم فصل عن نحو ففهم
من عشي على بطنه ومنهم
من عشي على رجلين
ومنهم من عشي على أربع
لاقتترانه بالعاقل في كل
دابة وتكون بلفظ واحد
هذ كر والمؤنث مفردا
كان أو مشنى أو مجموعا

يحتمل أن تكون من نكر موصوفة إلا أن يقال هذا مثال والمثال لا يضره الاحتمال ويظهر أن من الوسطى
للاقتراح والتغليب مع الشمول لسان والطائر واقتراحهما في العموم السابق (قوله والاكثر في ضميرها)
أي من لا يتبدل الموصولة بدليل التمثيل بقوله تعالى ومن يقنت وحمل كون الاكثر مراعاة اللفظ اذ لم يحصل
من مراعاته ليس نحو أعط من سألتك لأن سألتك أوقع نحو من هي جراء أمك فيجب مراعاة المعنى فلا يقال
أعط من سألتك ولا من هو جراء أمك لقع الاخبار بمؤث عن مذ كركه كسبه نحو من هي أجرامك ولا من هو
أجرامك لأن الموصول وصلته كشيء واحد فكأنك أخبرت عن مذ كركه بمؤث لكن القبح في الصورتين
الاوليين أشد لأن تخالف الخبر والخبر عنه قيم ما في الصلة وفي الموصول وخبره وفي الصورة الثالثة في
الموصول وخبره فقط ولم يعضد المعنى سابق فيختار مراعاته كقوله * وان من النسوان من هي روضة * فأنث
الضمير لانه قد ذكر النسوان كذا في النص يرجع مع زيادة من حاشية الرواداني عليه ومن الدما ميني ولي فيه
بحث لانه يلزم على مراعاة اللفظ في قوله من هي روضة أيضا الاخبار بمؤث عن مذ كركه فتعني التعليل به
لوحوب مراعاة المعنى في قوله من هي جراء أمك وجوب مراعاة المعنى في قوله من هي روضة أيضا اذ لا فرق
بين المؤنث بالهاء والمؤنث بالالف كما في الدما ميني ولا بين الصفات كسبه وجراء والأسماء كروضة وصجرا
بدليل ما مر من استقبح من هو جراء أمك فتدبر فائدة * يعتبر المعنى بعد اعتبار اللفظ كثيرا نحو ومن
الناس من يقول آمنا بالله وباليوم الآخر وما هم بمؤمنين وقد يعتبر اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ نحو ومن الناس
من يشترى وهو الحديث الى قوله واذا تلى عليه آياتنا وأما الاقتصار على اعتبار المعنى ثم اللفظ فمذموم كما نقله
الفارسي عن النحويين وعلموه بأنه يكون اليأس بعد البيان بخلاف اعتبار اللفظ ثم المعنى فانه يكون تفسيراً
وأقره ابن هشام وغيره اه دما ميني مخلصا لكن قال في الجمع ونحو زائدة بالمعنى كقولك من قامت وقعد
وشرط قوم لجوازه وقوع الفصل بين الجملتين فنحو من يقومون في غير شيء وينظر في أمرنا قومك اه وفي
الرضى مانصه وأما تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من أول الامر فنقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منه
والأولى الجواز على ضعف الافي اللام الموصولة فانه يمنع ذلك فيما فلا يقال انضار به جاء خلفاء موصوليتها اه
(قوله تعش) الخطاب لذئب وقوله لا تخونني أي على أن لا تخونني وقيل جواب القسم الذي تضمنه عاهدتني
(قوله فانها غير العالم) أي موضوعه غير العالم قال في التلويح ككون مانع غير العقلاء قول بعض أئمة اللغة
والأكثر على أنها للعقلاء وغيرهم اه قال في شرح الجامع روى ذلك أي كونه غير العقلاء عن النبي
صلى الله عليه وسلم كما في كثير من كتب الأصول وغيرها أن ابن الزبير لما سمع قوله تعالى انكم وما تعبدون
من دون الله حصب جهنم قال لا خصم محمد الخاء الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال أليس قد عبدت الملائكة
أليس قد عبد المسيح فيكون هؤلاء حصب جهنم فقال له النبي صلى الله عليه وسلم ما أجهلك بلغة قومك ما ما
لا عقل اه وهذا ان صح كان نصا في المسئلة (قوله نحو ما عندكم نفد) قيل أي ما عندكم من متاع الدنيا
ومتاع الدنيا يشمل الرقيق وهو عاقل فيكون من الاستعمال في غير العالم للاختلاط (قوله وتستعمل في غيره)
الضمير لغير العالم وغير غيره هو العالم واستعمالها فيه ما على طريق الاستعارة أو المجاز المرسل وان لم يشر
الشارح الا الى الثاني بقوله اذا خلط به أي بان غلب غير العالم على العالم (قوله في صفات العالم) أي في ذوات
العالم ملحوظ فيها الصفات غير المفهومة من الصلة كالبكارة والشبوبة في المثال الأول لانه لما كان الملحوظ فيها
الصفات وهي من غير العالم كان كأنها مستعملة في غير العالم وانما قلنا أي في ذوات الخ لانه ما في الأمثلة ليست
واقعة على الصفات نفسها اذ النكاح في المثال الأول لا يتعلق بالذات والتزويج في المثالين الآخرين بالذات
وانما قلنا غير المفهومة من الصلة لئلا يرد عليه أن كل موصول استعمل في العالم نحو جاءني من قام ملحوظ فيه
الصفة المفهومة من صلته لوجب ملاحظة الصلة وعبارة الكشف في نفسه بقوله تعالى فانكحوا ما طاب
لكم من النساء مانصه وقيل ما ذهابا الى الصفة ولأن الأناث من العقلاء يجرى غير العقلاء اه قال
السعد في حواشيه عليه التفرقة أي بين من وما اذا أريد الذات أي لامع ملاحظة الصفة أما اذا أريد الصفة
أي لوحظت مع الذات نحو ما زيد أفاضل أم كرم وفي الموصولة نحو أكرم ما شئت من هؤلاء الرجال القاسم

والاكثر في ضميرها اعتبار
اللفظ نحو ومنهم من
يؤمن به ومن يقنت
منه كنز ومجوز اعتبار
المعنى نحو ومنهم من
يستعملون اليك ومنه
قوله

تعش فان عاهدتني لا تخونني
نكن مثل من ياذئب
يصطحيان

وأما فانها غير العالم
نحو ما عندكم نفد
وتستعمل في غيره قايلا
اذا خلط به نحو يسبح
لله ما في السموات وما في
الارض وتستعمل أيضا
في صفات العالم نحو
فانكحوا ما طاب لكم
من النساء وحكي أبو
زيد سبحانه ما يسبح
الزبد بحمده وسبحان
ما خسر لنا وقيل

والقاعدة في كون محكم الوضع على ما ذكره المصنف أي الزنجشري والسكاكي وغيرهما وإن أنكره البعض
والمعنى ههنا أنسكو الموصوفة بأي صفة أردتم من المبكر والشيء إلى غير ذلك من الأوصاف اهـ ويوجد في بعض
نسخ الشارح بعد فأنسكو ما طاب لكم من النساء أي الطبيب والمتبادر منه أن المراد الصفة المفهومة من الصلة
وليس كذلك كما مر فالجيد صدق وطه كما في غالب النسخ (قوله لذوات من يعقل) أي أعم من أن يلاحظ
الصفات معها أو لا وكان الأولى يعلم بدل يعقل (قوله ونستعمل) أي حقيقة كما في يس وقوله في المذهب أمره
أي الذي لم يدرك الإنسان هو أو غير إنسان قال المصنف وكذا لو علمت إنسانته ولم يدرك هو أو أنثى كقوله تعالى
إني نذرت لك ما في بطني محررا (قوله وتكون بلفظ واحد كن) أي والأكثر في ضميرها اعتبار اللفظ ويجوز
اعتبار المعنى (قوله تقع من وما إلخ) ذكر خمسة معان تشترك فيها من وما وتنفرد معان من معان أخر ككونها
تجسيمية ونافية وكافة وزائدة ومصدرية نظرية وغير نظرية ومهيمنة كما في حيثما فان ما هيأت حيث للشرطية أو
مغيرة كما في لوماضرت بت زيدان ما غيرت لومن الشرطية إلى التخصيص قال في المصنف في التسهيل
ويوصف بها أي بما على رأى اهـ قال الدماميني نحو لا مرة أجدع قصير أنفه أي لا رأى أمر وهـ هذه التي يعبر
عنها بالابهامية وينفرد على الإبهام الحقايرة نحو أعطه شيئا ما أو الفخامة نحو لا مرة أجدع قصير أنفه والنوعية
نحو اضرب به ضربا ما قال المصنف والمشهور أنها زائدة منهية على وصف لائق بالحمل وهو أولى لأن زيادتها عوضا
عن المحذوف ناشئة في كلامهم نحو أما أنت منطلقا انطلقت فزادوها عوضا من كان وليس في كلامهم نكرة
موصوف بها جامدة لا وهي مردفة بمثل الموصوف نحو مرت برجل أي رجل وطعمه مناشاة كل شاة فالحكم على
ما المذكور بالاسمية وإقتضاء الوصفية حكم بما لا نظير له فوجب اجتنابه اهـ باختصار (قوله وما تفعلا لومان
خير يوف اليكم) المنجبه أن الشارح لم يقصد لفظ التلاوة حتى يرد اعتراض البعض كغيره بأنه لاقى من آيتين
فكان الصواب أن يقول أما وما تفعلا من خير يوف اليكم وأما وما تفعلا لومان خير يعلمه الله بل قصد ذكر مثال
من عنده (قوله رب ما تـ كره) يجب فصل رب من ما لأن الذي يوصل برب ما الكافة وما ههنا نكرة موصوفة
بالجمله بعد ها والرباط ضمير محذوف أي تكرمه وقوله فرجة ما الفتح أي انفراج وقال النحاس الفرجة بمعنى الفتح
في الأمر المعنوي وبالضم فيما يرى من الخائض ونحوه كذا في المعنى وفي القاموس أن الفرجة بمعنى الخلو
من الهم مثلثة وان فرجة نحو الخائض بالضم والعقال بالكسر الحمل الذي تشد به الدابة لئلا ينزعها من القيام ووجه
الشبه السهولة والسرعة قال في المعنى ويجوز أن تكون ما كافة والمفعول المحذوف اسم ظاهر أي قد تكرمه
النفوس من الأمر شيئا أي وصفه فيه أو الأصل من الأمور وأمر أو في هذا التابة المفرد عن الجمع وفيه وفي الأول
أنابة الصفة غير المفردة عن الموصوف إذ جملته فرجة إلخ عليهم ما صفة المحذوف اهـ وقوله أنابة الصفة إلخ
أي وهي لا تجوز اختيار الأداة كان الموصوف بعض اسم سابق مجرور وعن أو في نحو مناظرة ومن أقام وفيها
ظعن وفيها أقام (قوله فعلى رأى أبي على) متعلق بمحذوف أي فتكون نكرة تامة على رأى أبي على (قوله
والفاعل مستتر) أي يعود على التمييز كما سيأتي في قوله

ورفعان مضمرا يفسره * ميمز كنعم فوماه مشره

وسأيت أنه مما يغتفر عوده على متأخر لفظا ورتبة (قوله وهو والمخصوص) أي ولفظ هو هو والمخصوص فهو
إمامة تدأخبره متعلق الجار والمجرور المحذوف والمعنى هو المدح ومثلا في سر وعلان أو الجمله قبله والجار
والمجرور في محل نصب على الحال وأما خبر مبتدأ المحذوف على ما يأتي (قوله خبره هو آخر) أي والجمله صلة
الموصول والجار والمجرور متعلق به المحذوف لما فيه من معنى الفعل أي ونعم من هو الموصوف بالفضائل في
حالتى سر وعلان قال ابن هشام ويحتاج إلى تدبيره وثالث يكون مخصوصا خبره الجمله قبله قال الدماميني
ورابع على القول بأن المخصوص مبتدأ حذف خبره اهـ وفيه أنه لا يمتنع تقدير الخبر هو الجواز تقديره المدح
مثلا فان قيل هل لاجل الجار والمجرور خبره هو المدح كور أجيب بأنه لو كان كذلك لكان متعلقا بكون عام
والمراد تعلقه بخاص هو معنى هو المحذوف إذا المراد ونعم من هو الموصوف بالفضائل في سر وعلان وفيه أنه
يجوز تعلقه بخاص لقريضة المدح أي المدح في سر وعلان كما جري بنا عليه أنفا (قوله على حذفه شعري

بسل هي فيها لذوات من
يعقل ونستعمل في المذهب
أمره كقولك وقد رأيت
شخصا من بعد أنظر إلى
ما أرى وتكون بلفظ
واحد كن * تنبيه
تقع من وما موصولتين
كأمر واستفهاميتين نحو
من عندك وما عندك
وشرطيتين نحو من يهد
الله فهو والمهد وما تفعلا
من خير يوف اليكم
ونكرتين موصوفتين
كقوله
الأرب من نغشه لك ناصح
وقوله
رب من أنضجت غيظا
قلبه * قد غنى لى موتا
لم يطع
وقوله
لما نافع بسى الليب فلا
تكن * لشيئ بعيد
نفعه الدهر ساعيا
وقوله
رب ما تـ كره النفوس من
الامر له فرجة كحل
العقال
ومن ذلك فم ما قولهم
مررت بمن محبوبك
وبما محبوبك ويكرنان
أيضا نكرتين تامتين
أما من فعلى رأى أبي على
زعم أنها في قوله ونعم من
هو في سر وعلان تمييز
والفاعل مستتر وهو
هو المخصوص بالمدح
وقال غيره من موصول
فاعل وقوله هو مبتدأ
خبره هو آخر محذوف على
حذفه

شعري شعري وأما ما فعل رأى البصريين إلا الاخفش في نحو ما أحسن زيداً إذ المعنى شئ حسن زيداً على ما سألني بيانه في بابه وفي باب نعم وبئس عند كثير من النحويين المتأخرين منهم ١١٦ الزنجشري نحو غسلته غسلاً نعم أي نعم شيئاً فأنصب على التمييز وأما ال فلما قل وغيره

شعري) أي على طريقته في التأويل بما يخبر جهماً عن الاتحاد من كل وجه بان يراد به المبتدأ الذات بقطع النظر عن صفتها أو بهو الخبر الذات الموصوفة بالفضائل (قوله إلا الاخفش) اعترض بانه لا يمنع ذلك بل يجوز به ويجوز كون ما موصولة أو نكرة موصوفة والخبر عليها محذوف وجوباً تقديره شئ عظيم (قوله وفي باب نعم وبئس) عطف على قوله على رأى البصريين الخ وزاد بعضهم موضعاً ثالثاً وهو قوطم إذا أرادوا المبالغة في الاختيار عن أحد بالاكثار من فعل الكتابة مثلاً أن زيداً ما أن يكتب أي من شئ كتابة فبمعنى شئ وإن وصلتها في تأويل مصدر بدل من ما وعطف بيان والمعنى أنه لازم للكتابة حتى كأنه خلق منها أفاده الدماميني (قوله) فأنصب على التمييز اعترض بان ما ساوية لا تخفى في الإيهام فكيف تميزه وأجيب بنوع المساواة لأن معناه شئ عظيم وهذا الاعتبار يحصل التمييز اه شئني ثم الفاعل على هذا ضمير مستتر في نعم يعود على التمييز والمخصوص محذوف تقديره هو وما درج عليه الشارح أحد أقوال في ما هذه سألني في باب نعم وبئس وقد درج عليه في المعنى في موضع ودرج في موضع آخر على قول آخر منها وهو أنها معرفة تامة فاعل ومثلها للمعرفة التامة الخاصة أي المقدره من لفظ اسم تقدمها هي وعاملها صفة له في المعنى فتقديرها في المثال نعم الغسل ومثل للتامة العامة أي المقدره بالثبوت وهي مالم يتقدمها ذلك بخوان تبدوا الصدفات فنعما هي أي فنعم الشئ في الأصل فنعم الشئ ابتداءً لأن الكلام فيه محذوف المضاف وأنيب عنه المضاف إليه فانفصل وارتفع والحاصل أن ما الاسمية كما تكون نكرة ناقصة وهي الموصوفة وتامة وهي غير الموصوفة تكون معرفة ناقصة وهي الموصولة وتامة كما مر (قوله هو مذهب الجمهور) محل الخلاف حيث لا عهد أي في الخارج والانهى حرف تعريف اتفاقاً نحو جاء محسن فاكرمته المحسن قاله الرضي (قوله إلى أنها حرف موصول) رديانها لو كانت كذلك لا قلت مع ما بعده ما يصدر (قوله إلى أنها حرف تعريف) رديانها لو كانت كذلك لمعت من أعمال اسمي الفاعل والمفعول بمعنى الحال أو الاستقبال لا بعدا طمعا عن شبه الفعل كالنصغير ويدخولها على الجملة (قوله عود الضمير عليها) أي والضمير لا يعود إلى الأسماء (قوله بان الحذف الموصوف مظان) أي مواقع وهي ثلاثة كون النعت صالحاً لمباشرة العامل وكون المنعوت بعض اسم سابق مخفوض عن أوفى نحو أن عمل سابعات أي درو وعامناظن ومنها أقام أي فربق وفيه ناسم وفيه ناسم (قوله) (الضرورة) كقوله * ترمي بكفي كان من أرمى البشر * أي بكفي رجلاً (قوله وليس هذا منها) قد يقال هو من الأول لأن النعت صالح لمباشرة العامل (قوله نحو جاء الكرم) فيه أن كرم صفة مشبهة قال المتصلة بها حرف تعريف على الأصح فكان الأولى التمثيل بنحو جاء الضارب (قوله لكان منع اسم الفاعل) أي منع عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي حينئذ أي حين إذ كانت غير موصولة بل حرف تعريف وقوله أحق منه أي من منع عمل اسم الفاعل بمعنى الماضي بدونها أي والواقع أنه يعمل معها ويقتنع عمله بدونها ووجه الاحقية أن عمله بسبب شبهه الفعل المضارع وهي مبعدة عنه عن شبهه ومقربة له من الجوامد لأنها حينئذ من خصائص الأسماء التي الأصل فيها الجود لأن أصل وضعها للذوات وانتمز الاخفش كون اسم الفاعل بمعنى الماضي لا يعمل معها فلم ينقض عليه هذا الدليل (قوله على حرفيتها) أي في القوانين الأخيرة (قوله لكان لها موضع من الأعراب) أي واستحق مدخولها عدم لأعراب لكون العامل أخذ مقتضاه كما يؤخذ مما بعده (قوله قال الشلوبين) تقوية وإيضاح لما قبله (قوله واستحق قائم البناء) يعني عدم الأعراب بدليل ما بعده (قوله مهم) أي لا يتسلط عليه عامل (قوله لا يتسلط عليه عامل الموصول) أي لا أخذه مقتضاه من العمل في الموصول (قوله وأجاب) أي الناظم وقوله بان مقتضى الدليل أي القياس على جعل الأعراب على عجز المركب المزجي الشبيه بمجموع الموصول وصلته أخذاً بما يأتي قال الروداني وإنما يمنع مجموع ال وصلته من الصرف مع أنه شبيه بالمزجي لعدم العملية اه ويبحث الدماميني في الجواب بما حاصله الفرق بين

وما ذكره الناظم من أنها اسم موصول هو مذهب الجمهور وهو المذهب إلى أنها حرف موصول والاخفش إلى أنها حرف تعريف والدليل على أهميتها أشياء الأول عود الضمير عليها في نحو قد أفج المتقرب وقال المازني عائداً على موصوف محذوف ورديان لحذف الموصوف مظان لا يحذف في غيرها الا ضرورة وليس هذا منها الثاني استحسان دخول الصفة معها عن الموصوف نحو جاء الكرم فلو أنها اسم موصول قد اعتدت الصفة عليه كما تعتمد على الموصوف لقمع دخولها عن الموصوف الثالث أعمال اسم الفاعل معها بمعنى الماضي فلو أنها موصولة واسم الفاعل في تأويل الفعل لكان منع اسم الفاعل حينئذ معها أحق منه بدونها الرابع دخولها على الفعل في نحو * ما أنت بالحكم الترضى حكومتها * والمعرفة مختصة بالأسم واستدل على حرفيتها بأن العام لا يخطأ نحو مررت بالضارب فالحجور ضارب ولا موضع لال ولو كانت اسماً لكان لها

موضع من الأعراب قال الشلوبين الدليل على أن الالف واللام حرف قولك جاء القائم فلو كانت اسماً لكانت فاعلاً واستحق قائم البناء لأنه على هذا التقدير مهمل لأنه صفة والصفة لا يسقط عليها عامل الموصول وأجاب في شرح التسهيل بان مقتضى الدليل أن يظهر عمل عامل الموصول في آخر الصلة

لأن نسبتهم منه نسبة مجزأ المركب منه لكن منع من ذلك كون الصلة جملة والجل لا تتأثر بالعوامل فلما كانت صلة الاف واللام في اللفظ غير جملة جيء بها على مقتضى الدليل لعدم المنافع انتهى ويلزم في ضمير آل الخ ١١٧ نحو الضارب والضارب والضاربين والضاربات وأما ذواتها

للماقل وغيره قال الشاعر
ذاك خليلي وذو يواصلني
يرمي ورائي بأسمهم وأمسله
وقال الآخر

فقولا لهذا المرء ذوجاء
ساعيا

هلم فإن المشرفي الفرائض
وقال الآخر

فأما كرام مؤسرون
أقيمتهم

لخسبي من ذوعندهم
ما كفانيما * وقال الآخر

فإن الماء ماء أبي وحدى *
ويثري ذو حفرت وذو

طوبيت والمشهور فيها
البناء وأن تكون بلفظ

واحد كما في الشاهد
وبعضهم يعربها أعراب

ذي بمعنى صاحب وقد
روى بالوجهين قوله

لخسبي من ذي عندهم
ما كفانيما * (وكالتى أيضا

لديهم) أى عند طيب
(ذات) أى بعض طيب

الحق بذواته التائب مع
بقاء البناء على الضم

حكى الفراء بالفضل ذوا
فضلكم الله به والكرامة

ذات أكرمكم الله به
(وموضع اللاقى أنى

ذوات) جمعاً لذات قال
الراجز جمعها من أينق

موارق * ذوات نهضن
بغير سائق * (تنبيه)

ظاهر كلام الناظم أنه
إذاريد غير معنى التى

الموصول والمركب المزجي بأن المقصود الموصول وإنما جيء بها صلة لتوضيحه لحق الأعراب أن يدور عليه
بجلاف المركب المزجي والدليل على ذلك ظهور الأعراب في أى الموصولة والذين واللتين على القول بأعرابهما
والذين واللاتين على لغة وأجاب الرضى عن الدليل بأن ألسنا كانت على صورة الحرف نقل أعرابها إلى صلتها
عارية كما لا يتبعنى غير (قوله لأن نسبتها منه نسبة مجزأ المركب منه) ولهذا لا يتبع الموصول ولا يخبر عنه ولا
يستثنى منه قبل تمام الصلة (قوله ويلزم في ضمير آل الخ) أى خلفاء موصوليتها وحوزاً وحياً مراعاة اللفظ
أذا لم يقع خبراً أو نعتاً نحو جاء الضارب (قوله وذو يواصلني) عطف على خليلي وجملة يرمى الخ خبر ثان لذلك
وقوله وأمسله بكسر اللام وهى الجمر (قوله ساعياً) أى أخذ الصدقات الأموال والمشرف السيف المنسوب إلى
مشارف موضع بارض العرب والفرائض الزكوات (قوله وبعضهم يعربها الخ) استشكل الأعراب بقيام
سبب البناء وعدم معارضة له (قوله أعراب ذى بمعنى صاحب) أى بالواو رفعها بالالف نعتاً وبالياء جراً وخص
بعضهم الأعراب بحال الجر قال لأنه المسموع كما في التصريح (قوله الحق بذواته التائب) أى بعد قلب الواو
الفاو مقادعبارته أن ذات ليست صيغة مستقلة بل أصلها ذو ومقادعبارته غيره كالغزى أنها صيغة مستقلة
فتأمل وقوله مع بقاء البناء على الضم ينبغى حذف لفظ بقاء لاقتضائه أن ذو مبنية على الضم مع أنها مبنية على
السكون وفى التوضيح وحكى أعراب ذات وذوات أعراب ذات وذوات بمعنى صاحبة وصاحبات أى مع
التنوين لعدم الإضافة كما في التصريح وحكى أعراب ذات أعراب جمع المؤنث السالم كما في الجمع وشرح ابن
عقيل على النظم فيكون في ذات ثلاث لغات (قوله بالفضل الخ) ليس بشعر كما توهم أى أسألكم بالفضل وبه
الآخرة بفتح فسكون أصله بها نقلت حركة الهاء إلى الباء بعد سلب حركتها فسكنت الهاء وحذفت الف لا لتقاء
الساكنين (قوله جمعها) أى التوق المتقدمة في البيت قبله والابتغى جمع نافذة وأصلها نافذة قلبت الواو ألفاً
لتحركتها وانفتاح ما قبلها وأصل أينق أنوق قدمت الواو واتسلم من الضم وقلبت ياء بمبالغة في التخفيف والموارق
جمع مارقة أى سوابق وقوله ذوات نهضن يدل أو نعت على مذهب الكوفيين الجوز بن تحالف النعت
والمنعوت تعرباً وتذكيراً فى المدح والذم وأخبر لحذف أى هن ذوات الخ ويجوز كون ذوات بمعنى صاحبات
أضيف إلى الفعل بمعنى المصدر أى ذوات نهوض كقولهم أذهب بذى تسلم أى بوقت ذى سلامة وقوله بغير
سائق بالهمز من السوق (قوله إذا أريد) أى على لغة من يقول ذات وذوات وقوله غير معنى التى واللاقى بأن
أريد المفرد المذكور أو المثنى مطلقاً أو جمع الذكور أى مع أن مثنى المؤنث يقال له على هذه اللغة ذات لاذ وقال
الرضى في ذوات الطائفة أربع لغات أشهرها ما مر أعني عدم تصريفها أصلاً مع بنائها والثانية ذوا للمفرد المذكور
ومثناه ومجموعه في الأحوال الثلاثة وذات مضمومة للمفرد المؤنث ومثناه ومجموعه والثالثة كالثانية إلا أنه
يقال لجمع المؤنث ذوات مضمومة في الأحوال كلها والرابعة تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع أعراب
جميع تصريفاتها جلاء على التى بمعنى صاحب وكل هذه لغات طائفة اه والمصنف ذكر الأولى وكذا الثالثة
بنوع تأويل بل بان يجعل فى كلامه حذف والتقدير وكالتى واللتين لديهم الخ ولا مكان هذا التقدير قال الشارح
ظاهر كلام الناظم الخ فافهم (قوله وأطلق ابن عصفور القول فى تشبيه الخ) المتجه أن الجار والمجرور متعلق
بالقول ومعنى إطلاق القول فيه عدم تقييده ببعض طيب بل أسنده إليهم جملة فعليه مؤاخذه من هذه الجهة
أيضاً به عليها الشاطبي وغيره لم يكن الشارح لم يتعرض لها بل انما تعرض لمؤاخذه المصنف إياه من جهة
اثبات غير ذو وذوات وذوات وإنما لم يتعرض الشارح لتلك الجهة لأن فى نقل هذا الإطلاق عن ابن عصفور
نظراً قال ابن عصفور فى المقرب وذو وذات فى لغة طيب وتثنيتهما وجمعهما عند بعضهم وقال السيوطى
فى النكت لم يذكر ابن مالك فى جميع كتبه تشبيه ذو وجمعها فبان أن لا إطلاق فى عبارة ابن عصفور
لتصريحه بأن ذلك خاص ببعض طيب وأن ابن مالك إنما نازع فى الثبوت كذا فى الرواى وعلى هذا كان ينبغى
للشارح أن يقول وحكى ابن عصفور تشبيه الخ (قوله على ذلك) أى على قوله بتثنية ذو وذوات وجمعهما

واللاقى يقال ذو على الأصل وأطلق ابن عصفور القول فى تشبيه ذو وذوات وجمعهما قال الناظم وأظن أن الحامل له على ذلك قولهم ذات
وذوات بمعنى التى واللاقى فاضربت عنه

لذلك لكن نقل المروى وابن السراج عن العرب ما نقله ابن عصفور (ومثل ما) الموصولة فيما تقدم من أنها تستعمل بمعنى الذي وفروعه
بلفظ واحد (ذا) إذا وقعت (بعدها استفهام) ١١٨ باتفاق (أو) بعد (من) استفهام على الأصح وهذا (إذا لم تلغ) (ذا) في الكلام

(قوله لذلك) أي كونه قاله قياسا على ما قالوه (قوله ومثل ما) لعل التشبيه بعبادون من مثلاً لموازنتها
ونظمها باختتامها بالالف فتدبر (قوله من أنها الخ) انما قصر وجه الشبه على ذلك لان من جملة ما تقدم كون
ما غير العاقل مع أن ذاته تكون للعاقل بعد من وغيره بعد ما كما نقله ابن غازي (قوله من استفهام) ففي المتن
حذف من الثاني لدلالة الاول لكن في صنيع الشارع تحريك من مع سكونها في المتن (قوله على الأصح) وقيل
بعدها الاستفهامية فقط ورد بالسماع في كليهما (قوله اسما واحدا مستفهما) أي أو مع ما اسما واحدا
موصولا أو موصولة موصوفة فصورا التركيب ثلاثة ويقال له الانغاء الحكي والعاوها الحقيقي جعل ذا زائدة وما
استفهامية على رأى الناظم تعالى الكوفيين المجوزين زيادة الاسماء قالوا وذلك المجموع المجعول اسما واحدا
مستفهما به مخصوص بجواز عمل ما قبله فيه ونحو أقول ماذا كره الدماميني نقل عن المصنف وغيره وكذا في
الروايات وغيره فذا كره الله من عدم عمل ما قبله فيه توهم أنه كبقية أسماء الاستفهام غير صحيح ويظهر
أثر الانغاء في نحو سأله عما إذا تثبت الالف مع الجار على تقدير الانغاء الحكي وتحذف معه على تقدير
الحقيقي قاله الشيخ يحيى (قوله لانه مبتدأ وذا وصلته خبر) قال شيخنا انما ظاهر أنه يجوز عكسه بل هو أولى لان ذا
معرفة حينئذ فتأمل اهـ وبما زعمنا الاخبار معرفة عن زكرة لان هذا التركيب من قبيل كم مالك وقد قال
الناظم لا يخبر بمعرفة عن زكرة وان تخصصت الالف نحو كم مالك وخبر منك ز يد عند سيمويه وفي النسخ نحو فان
حسبك الله على أن ابن هشام اكتفى في الاخبار عن الذكر بالمعرفة بتخصيصها بموافق للصناعة أن الخبر أو
المبتدأ الموصول فقط لا بمجموع الموصول والصفة كما صنع الشارع فتدبر (قوله قال الشاعر الخ) قال الدماميني
يجوز في البيت كون ماذا اسما واحدا مبتدأ خبره بمحاول والربط محذوف أي يحاول الجواز مثل هذا في الشعر
أو مفعول يحاول ونحو خبر محذوف أي هو نحب (قوله بمحاول) أي يطلب والنحب في الأصل المدة يقال فلان
قضى نحبه أي مدة حياته وأراد به هنا النذر والمعنى الاتساع المرع ماذا يطلبه بأجتهاده في أمور الدنيا أنذر
أو حبه على نفسه فهو يسعى في فضائه أم هو ضلال وباطل (قوله وتقول عند جعلها اسما واحدا) يصح
أضاف في هذه الحالة تقدير ضمير منصوب بالفعل وجعل ماذا في موضع رفع مبتدأ خبره الجملة الفعلية والعائد
الضمير المقدر أو في موضع نصب محذوف بنفسه المذكور ولكن كل هذا تكلف مع أنه يرد على الأول أن
حذف رابط جملة الخبر مخصوص بالشعر كما يفيد ما مر عن الدماميني وعلى الثاني أن حذف الضمير الشاغل
قبيل كما سيأتي في باب الاشتغال (قوله وكذا تفعل في الجواب) أي استحسانا لان حق الجواب أن يطابق السؤال
اسمية وفعلية (قوله قل العفو) أي الزائد على قدر الحاجة (قوله وأجازة الكوفيين) أي كما أجازوا في بقية أسماء
الإشارة أن تكون موصولة تسكنا بقوله تعالى ثم أنتم هؤلاء تقتلون وقوله تعالى وماتلك يمينك أي الذين
تقتلون والتي يمينك وأجيب بجعل تقتلون ويمينك حالا لقاله الدماميني (قوله عدس) اسم صوت يترجر
به البغل وقد يسمى به البغل والامارة بالسكسر الحكم والبيت من قصيدة هجى بها الشاعر عبد بن زياد
ابن أبي سفيان وقد كتب هجوه على الحيطان فلما ظفر به ألزمه محو باظفاره ففسدت أنامله ثم أطال
نحوه فكاهه فمعاودة فوجه له بر يدأ أخرجه وقدمت له بغلة فنقرت فقال ذلك عيني باختصار (قوله
وتحملين حال) أي من ضمير طليق بقاء على الأصح من جواز تقديم الحال على عاملها الصيغة المشبهة كما
في شرح الجامع (قوله أن لا تكون مشاربا) زاد البعض تبعاً لشيخنا شرط آخر وهو أن لا يكون بعدها
اسم موصول نحو من ذا الذي يشفع عنده الأباذنه ولا حاجة إليه للاستغناء عنه بقوله إذا لم تلغ في الكلام
لأنها في هذه الحالة معالفة فتكون مع من مبتدأ والذي خبر وفي الدماميني أن الانغاء يخرج في هذه الحالة
أيضا ولا يتعين لانه يحتمل أن تكون ذا موصولة والذي تأكيده أو خبر لمبتدأ محذوف اهـ وفي الميضوي
أن من مبتدأ وذا خبر والذي بدل اهـ (قوله وكلها يلزم بعده صلة) قال في التسهيل وقد ترد صلة بعده موصول

والمراد بالغتها أن تجعل
مع ما أو من اسما واحدا
مستفهما به ويظهر أثر
الامر في في البدل من اسم
الاستفهام وفي الجواب
فتقول عند جعلك ذا
موصولا ماذا صنعت
أخبر أم شربا بالرفع على
البدلية من ما لانه مبتدأ
وذا وصلته خبر ومثله
من ذا أكرمت أزيد أم
عمر وقال الشاعر
الاتساع المبرر ماذا
يحاول
أنحب فيقضى أم ضلال
وباطل
وتقول عند جعلها اسما
واحدا ماذا صنعت أخيرا
أم شرا ومن ذا أكرمت
أزيد أم عمرا بالنصب
على البدلية من ماذا
أو من ذا لانه منصوب
بالمفعولية مقدما وكذا
تفعل في الجواب نحو
يسألونك ماذا ينفقون
قل العفو قرأ أبو عمرو
يرفع العفو على جعل ذا
موصولا والباقيون
بالنصب على جعلها معالفة
كما في قوله تعالى ماذا
أنزل ربك قالوا أخيرا فان
لم يتقدم على ذما ومن
الاستفهاميتان لم يجزان
تكون موصولة وأجازة
الكوفيين تسكنا بقوله
عدس ما لمعاد عليك اماره
نحو وت وهذا تحملين طليق

وخرج على أن هذا طليق جملة اسمية وتحملين حال أي وهذا طليق محمول (تنبية)
يشترط لاستعمال ذا موصولة مع ما سبق أن لا تكون مشاربا نحو وماذا التواني وماذا الوقوف وسكت عنه لوضوحه (وكلها) أي كل
الموضولات (يلزم) أن تكون (بعده صلة)

أو أكثر مشتركا في أومدولها على ما حذف اه فلاشتراك فيما إذا ناسبت الصلة جميع ما قبلها من
الموصولات والدلالة فيما إذا لم تناسب الا واحد منها والقسم الاول داخل تحت قول الشارح ملفوظة والثاني
داخل تحت قوله أومنوية (قوله بعده) ويجوز الفصل بينهما وبينها بالجملة التسمية والندائية والاعتراضية
كما في الجمع والدمامي (قوله تعرفه) اعترض بان الموصول لو كان معروفا بصلته لتعرفت النكرة الموصوفة
بصفة أو واجب بان تعين الموصول بصلته وضعي لوضعه معرفة مشاربه الى المعهود بكونه مضر وبالك فهو
والمخاطب فمضى قولك لقيت من ضربته إذا كانت موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضر وبالك فالتخصيص
موضوعه على أن تكون معرفة بصلتها أو أما إذا جعلتها موصوفة فالعنى لقيت انسانا مضر وبالك فالتخصيص
مضر وبالك للمخاطب وان حصل بقولك انسانا لكنه ليس بتخصيصا وضعا بل عارض لان انسانا موضوع
لانسان ما بخلاف الذي ومن مثله فانه ما وضعه المخصوص بضمون صلاته ما فالفرق بين المعرفة والنكرة
المخصصة أن تخصص المعرفة وضعي وهو المراد بالتعريف عندهم وليس المراد به مطلق التخصص الا ترى
أنك قد تخصص النكرة بوصف لا يشاركها فيه شيء آخر مع أنها لا تسمى بذلك معرفة لكونه غير وضعي كقولك
أعد لها من خلق السموات والارض اه دمايني به بعض تخصيص وسياق قريبساجواب آخر فتنبه (قوله ولا
شيء منها) أي ولو ظرفا أو جارا أو مجرورا (قوله على الموصول) وأما تقديم بعض أجزاء الصلة على بعض فجائز
فجاء الذي قائم أبوه قال في التسهيل وقد يلي معمول الصلة الموصول أن لم يكن حرفا أو أل وعلى في الشرح
المنع مع الحرف وأل بان امتزاج الحرف بصلته أشد من امتزاج الاسم بصلته فتقديم معمولها كإيقاع كلمة بين
جزأى مصدر وكذا استخدام امتزاج ال قال المرادى وفصل في الحرف قوم فاجاز وفي غير العامل نحو عجبتم مما
زبد انضرب ومنعوا في العامل كأن (قوله ففهمه متعلق الخ) اختار قوم كابن الحاجب جواز تقديم معمول صلة
أل إذا كان ظرفا كما في الآية وعلمه لا تقدير قال ابن الحاجب والفرق عندنا بين أل وغيره أن أل على صورة
الحرف المنزلة جزأ من الكلمة فكانت كغيرها من الأجزاء التي لا تمنع التقديم وقرنا بينهما وبين غيرها في ذلك
كالفرق بينهما وبين غيرهما اتفاقا في جعل صلتها اسم فاعل أو اسم معمول لانه يكون مع أل كالاسم الواحد واختار
السيوطي ما نقله في الجمع عن الكوفيين من جواز تقديم الظرف المتعلق بصلة الموصول اسميا كان أو حرفيا
(قوله بمحذوف تقديره وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين) وعلى هذا يكون من الزاهدين أما صفة مؤكدة نحو
عالم من العلماء أو مؤسسة على معنى ممن بلغهم الزهد إلى أن بعدوا من الزاهدين أو خبر نزل كان أفاده
الدمامي (قوله دلت عليه صلة أل) لا بد أن ما لا يعمل لا يفسر عاملا لأن ذلك في باب الاشتغال قاله بس (قوله
أن تكون معهود) بان يعلمها المخاطب ويعلم تعلقها بمن أما صفة النكرة فالشرط فيها علم المخاطب بها فقط
هذا هو الفرق بينهما وممن يعلم وجه تعرف الموصول بصلته دون النكرة بصفته اقبل محل اشتراط العهد إذا أريد
بالموصول معهود فان أريد به الجنس أو الاستغراق فالشرط كون صلاته كذلك وفي ال وداني بعد كلام والتحرير
أن المراد بكون الصلة معهودة أن تكون معروفة للسامع سواء كان تعريفها تعريف العهد الخارجي نحو وإذا
تقول للذي أنعم الله عليه أو تعريف الحقيقة أي من حيث هي نحو المعطى خير من الأخذ أو تعريف الحقيقة في
ضمن بعض الأفراد نحو كذا الذي ينبغي أو في جميع الأفراد نحو اقتلوا المشركين بناء على أن أل موصولة أو
الذي يشرك أو الذين يشركون أو من يشرك أو نحو ذلك فالصلة في الجميع معهودة والعهد خارجي في الاول
وذهني في غيره وأما نحو فغشهم من اليم ما غشهم فالظاهر أنه من تعريف الحقيقة في ضمن كل فرد ويحتمل
العهد الخارجي أي الذي يعرف في الخارج أنه غشهم فان العهد ودخار جائز أن يكون مجملا كما
يكون مفصلا لا فظهر أن العهد في الجميع وأن استثناء مقام ارادة الجنس أو الاستغراق أو التحويل
غير صحيح (قوله أومنزلة مستزلة المعهود) اجراء لدلالاتها بقرينة المقام على عظمة موصولها مجرى
العهد لتيعينها موصولها بهذا الاعتبار فاندفع قولهم وأقر شيخنا والبعض قد يقال ان عرفت
الصلة مع الإبهام فلا معنى لاشتراط العهد مطلقا على أنه قد يشكل الاكتفاء بالنزول في حصول
التعريف فليتأمل وعبارة التوضيح معهودة لا في مقام التفخيم والتحويل بل فيحسن إبهامها اه وعلى

تعرفه ويتم بها معناه أما
ملفوظة نحو جاء الذي
أكرمه أومنوية كقوله
نحن الاني فاجمع جـ و
* على ثم وجههم اليها
أي نحن الاني عرفوا
بالشجاعة بدلالة المقام
وأفهم بقوله بعده أنه
لا يجوز تقديم الصلة
ولاشئ منها على الموصول
وأما نحو وكانوا فيه من
الزاهدين ففيه متعلق
بمحذوف دلت عليه صلة
أل لا بصلتها والتقدير
وكانوا زاهدين فيه من
الزاهدين ويشترط في
الصلة أن تكون معهودة
أو منزلة منزلة المعهود
والألم تصلح للتعريف
فالمعهودة نحو جاء الذي
قام أبوه والمنزلة منزلة
المعهود هي الواقعة

في معرض التهويل والتفخيم نحو فخشيتهم من ايم ما غشيتهم فاوحى الى عبده ما اوحى وان تكون (على ضمير لائق) للوصول الى مطابق له في الافراد والتذكير وفروعهما ١٢٠ (مشتبهة) يحصل الرطب بينهم وهذا الضمير هو العائد على الموصول ودرعا خلفه ما ظهر كقوله

سعدا اتي أضناك حب
سعدا وقوله
وانت الذي في رحمة الله
أطمع
كما سمعت الاشارة اليه
وهو شاذ فلا يقاس عليه
(تنبيهه) * الموصول
ان طابق لفظه معناه
فلا اشكال في العائد
وان خالف لفظه معناه
فلك في العائد وجهان
مراعاة اللفظ وهو
الاكثر ومراعاة المعنى
كما سمعت الاشارة اليه
وهذا ما يلزم من مراعاة
اللفظ ايسر فان لم يسر
نحو أعط من سألنا لا
من سألنا وجبت مراعاة
المعنى (وجلة أو شبهها)
من ظرف ويجرور
نامين (الذي وصل به)
الموصول (كن عندي
الذي اياه كفل) فعندي
ظرف تام صلة من وابنه
كفل جملة اسمية صلة
الذي وانما كان الظرف
والجرور انما ان شبيهين
بالجملة لانها مبطيان
معناها الوجوب كونها
هنا متعلقين بفعل مسند
الى ضمير الموصول
تقديره الذي استقر
عندك والذي استقر في
الدار وخرج عن ذلك
مما لا يشبه الجملة منها
وهو الظرف والجرور

هذا الاحاطة الى التهويل والتفخيم (قوله في معرض التهويل) أي التحوير والتفخيم أي التعتيم أي
المجرد عن التحوير فلا يقال من لازم التهويل التفخيم وقوله نحو فخشيتهم الخ مثل التحوير وقوله فاوحى
الخ مثل التفخيم (قوله وان تكون الخ) يلزم على ضمة تغيير اعراب قول المصنف مشبهة (قوله أي
مطابق له الخ) المراد المطابقة أعم من أن تكون لفظا ومعنى كما في الموصولات الخاصة أو لفظا فقط أو معنى
فقط كما في المشتركة غير أن على ما مر هذا ويجوز مراعاة المعنى بعد مراعاة اللفظ كثيرا وعكسه فليلا بل قبل بعده
ومراعاة اللفظ ثم المعنى ثم اللفظ كما مر ذلك (قوله ودرعا خلفه اسم ظاهر) قال شيخنا الظاهر أن بقية الروابط
الآتية في الابداء تأتي هنا لا لفرق ومن خلف الظاهر قوله تعالى وإذا أخذنا الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من
كتاب وحكمة ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به فاللام الاولى للابتداء وما موصول بمعنى الذي مستندا
وآتيتكم صلة نداء محذوف أي آتيتكم وهو جاءكم عطف على آتيتكم عائدا ما معكم لانه اسم ظاهر
خلف عن الضمير والاصل مصدق له ولتؤمنن به جواب قسم محذوف ومجموع القسم والجواب خبر المبتدأ
وقيل غير ذلك (قوله في رحمة الله) لو اضمر لقال في رحمتك نظرا الى المبتدأ أو رحمة نظرا الى الخبر واعتبار
الخبر أكثر وأقرب كما في التسهيل وشرحه للدمامي ولا احتمال للضمير هنا وتعيينه في الشاهد قبله للغة عدد
الشاهد (قوله فلا اشكال في العائد) أي في مطابقة لفظه وحصول المطابقة لفظا ومعنى (قوله وهو
الاكثر) أي في غير ال على ما مر (قوله فان لم يسر الخ) اعترض بان اللازم في المثال اجمال لا ليس
ولاحذو في الاجمال بل قد يكون من مقاصد الالغاء ويمكن دفعه بان المراد باليس هنا الاجل في مقام
البيان وهو معيب وكاليس قبح الاخبار يؤثرت عن مسد كرفي نحو من هي جرأ أمك على ما تقدم بيانه فتنبه
(قوله وجملة) خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر لانه المعرفة ونحو يز البعض كضميره العكس غير صحيح على ما ذكره
الناظم كما مر وفي وصل ضمير يعود الى كلها هو نائب الفاعل وظاهر صريح الشارح عوده الى الموصول المعلوم
من المقام أو المتقدم في قوله موصول الاسماء ومنهم من جعل نائب فاعل وصل الضمير المحرور بعده (قوله من
ظرف ويجرور نامين) فيه أنها ما هنا متعلقان بفعل فتكون الصلة حينئذ جملة فلا حاجة لقوله أو شبهها الا
أن يقال مراده بالجملة في قوله وجملة الملفوظ بها وبشبهها الجملة المقدرة كما في الدمايني والمراد بالتمام ما يفهم
عند ذكره متعلقه العام وكذا الخاص اذا دللت عليه قرينة كما قاله الدمايني ومثل له بان يقال اعتكف زيد
في الجامع وعمر في المسجد فتقول بل زيد الذي في المسجد وعمر الذي في الجامع وبالنقص ما لا يفهم عند
ذكره متعلقه الخاص لعدم القرينة عليه وهذا التحقيق يعلم ما في كلام البعض (قوله يعطيان معناها) أي
يدلان عليه لانها ما يدلان على نفس الجملة ويلزم من ذلك دلالتها على معناها (قوله متعلقين بفعل) قال في
المعنى قال ابن يعيش وانما لم يجز في الصلة أن يقال ان نحو جاء الذي في الدار بتقدير مستقر على انه خبر
محذوف على حد ما على الذي أحسن بالرفع لقلة ذلك واطراد هذا ولي فيه بحث اذ مقتضى تعليله صحة تقدير
مستقر على انه خبر مبتدأ محذوف اذا طالت الصلة لفظا ونحو جاء الذي في الدار لنفسه لانتفاء العلة حينئذ
وظاهر اطلاقهم بخلافه ولعل هذا وجه عدول الدمايني عن تعليل المنع بما ذكره ابن يعيش الى تعليله بان
شرط الحذف من الصلة ان لا يصلح الباقي للوصول وهو مفقود هنا للاحتمال السابق وهو الجار والمجرور
لوصول فليتامل (قوله خبرية) اعترض بان شرط الخبرية قصد نسبتها بالذات كما أفاده السيد في شرح
المفتاح وجملة الصلة ليست كذلك وكذا جملة الصفة والحال والخبر ويمكن أن يجاب بان نسبتها خبرية
باعتبار الاصل قبل جعلها صلة ويجوز عدم موافقة الحاجة على هذا الشرط ومن الخبرية الجملة القسمية
عند من يسميها خبرية نظرا الى الجواب وأما من يسميها انشائية نظرا الى القسم فيستثنى من عدم
جواز الوصول بالانشائية والشرطية كالقسمية في جواز الوصول بها اذا كان جوابا لخبر لا فلا
كذا في الروايات وانما اشترط كون جملة الصلة خبرية لانه يجب أن يكون مضمونها معلوما لا انتساب

جاء الذي أضربه أوليته قائم أو ترجمه الله خلافاً للكسائي في السكك ولما زنى في الأخيرة وأما قوله
 له لي وإن شطت نواها أزورها وقوله وما ذاعسى الواشون أن يتحدثوا * سوى أن يقولوا اننى ١٢١ لك عاشق فخرج على اضممار

قوله في الأول أى قبل
 انى أقول فيها الى أزورها
 وأن ماذا في الشانى اسم
 واحد وليست ذام موصولة
 لموافقة عسى لعل في
 المعنى وأن تكون غير
 نجيبة فلا يجوز جاء الذى
 ما أحسنه وإن كانت
 عندهم خبرية وأجازه
 بعضهم وهو مذهب ابن
 خروف قياساً على جواز
 النعت بها وإن لا تستدعى
 كلاماً سابقاً فلا يجوز جاء
 الذى ولكنه قائم (وصفة
 صريحة) أى خالصة
 الوصفية (صلة أل)
 الموصولة والمراد بها هنا
 اسم الفاعل واسم المفعول
 وأمثلة المبالغة وفي الصفة
 المشبهة بخلاف وجه المنع
 أنها لا تؤول بالفعل لأنها
 للثبوت ومن ثم كانت أل
 لداخله على اسم التفضيل
 ليست موصولة بالاتفاق
 وخرج بالصرية للصفة
 التى غلبت عليها الأهمية
 نحو وأبطح وأجرع
 وصاحب فأن في مثلها
 حرف تعريف لا موصولة
 والصفة الصريحة مع أل
 اسم لفظاً فعل معنى ومن
 ثم حذف عطف الفعل
 عليها نحو فالغيرات صبحا
 فآثرن به نفعاً ان المصدقين
 والمصدقات وأقرضوا الله
 قرضاً حسناً وانما لم يثبت
 بها فعلاً كراهة أن

الى الموصول للخطاب قبل الخطاب والجل الانشائية ليست كذلك لان معونها لا يلزم الابداء ابراد صيغها
 أفاده لدما مبنى ولم يكتف عن قيد الخبرية بقيد العهد اذ يلزم من كونها مهودة كونها خبرية قل الروداني
 دفعنا التوهم أنهما في مقام التوبيخ قد تكون غير خبرية (قوله جاء الذى أضربه الخ) المثال الأول للانشائية
 لفظاً ومعنى الطليعية صراحة والثانى للانشائية لفظاً ومعنى الغير الطليعية صراحة والثالث للانشائية معنى
 لالفاظا (قوله شطت نواها) أى بعد بدوها وتأنيت الفعل لاكتساب الفاعل التأنيت من المضاف اليه وفسر
 الدما مبنى والشئ نواها بجهة قصد ما من السفر وعدى القاموس من معنى النوى الدار والتأنيث على هذين
 الوجهين ظاهر (قوله وأن ماذا في الشانى الخ) قال بعض المحققين المشهور أن عسى انشاء لكن دخول
 الاستفهام عليها نحو فهل عسىتم ووقوعها خبر الان نحو انى عسىت صائماً دليل على أنه فعل خبرى واذ ثبت
 كونها خبراً فينبغى أن يجوز وقوعها صلة بخلاف اه (قوله لموافقة عسى) علة لحدوف تقديره وانما
 كانت جملة عسى انشائية لموافقة الخ (قوله وإن كانت عندهم خبرية) أى بحسب الاصل لا بحسب الاستعمال
 وانما بحسب انشائية آتفاً لا تخفى ثم عدم استجماعها صلة لانها فى الاستعمال انشائية لا خبرية كذا فى الروداني وقيل
 لان التعجب انما يكون فيما خفى سببه ففسره ايهام منافع ما يقصد بالصلة من التبيين (قوله وإن لا تستدعى
 الخ) بقى من الشروط أن لا تكون معلومة لكل أحد نحو جاء الذى حاجباً فوق عينيه قاله يس نقلاً عن
 المصنف وعل وجه عدم تعيين مثل هذه الصلة للموصول لثبوتها لكل ذى حاجب وعينين وعلى هذا يتجه
 جواز نحو هذا المثال اذا قصد الاستغراق فاستفده فانه نفيس (قوله وصفه الخ) نقل يس عن الزمخشري
 فى الفصل والسعدى المطول أن الوصف مع رفوعه الواقع صلة أل جملة لاشبه جملة وجعله فى التوضيح شبه
 جملة وهو الظاهر وعل مراد القائل بانه جملة أنه جملة فى المعنى (قوله اسم الفاعل واسم المفعول) أى اللذان
 أريد بهما الحدوث فان أريد بهما الثبوت كما مؤمن والصانع كانت أل الداخلة عليهما معرفة لانها حينئذ صفة
 مشبهة اه يس (قوله وجه المنع) أى منع كونها صلة لال وجه الجواز شبه الفعل باعتبار رفعها الظاهر
 باطراد مطلقاً بخلاف أفعال التفضيل فانه لا يرفع الظاهر باطراد الا فى مسألة السكك (قوله لانها للثبوت)
 أى والفعل لا يتجدد والحدوث (قوله ومن ثم) أى من أجل أن منع وصل أل بالصفة المشبهة من حيث انها
 لا تؤول بالفعل وفيه أن هذا انما ينتج أصل المنع لا المنع باتفاق لأن يجعل كلامه من باب ذكر جزء العلة
 وحذف جزئها الثانى وهو عدم رفع فعل التفضيل الظاهر باطراد الا فى مسألة السكك بخلاف الصفة المشبهة
 فتدبر (قوله التى غلبت عليها الاسمية) أى بسبب كثرة استعمالها فى الذات بقطع النظر عن الصفة (قوله
 نحو أبطح وأجرع وصاحب) أما أبطح فهو فى الاصل وصف لكل مكان منبطح أى متسع من الوادى ثم صار
 اسماً للارض المتسعة وأما أجرع فهو فى الاصل وصف لكل مكان مستو ثم صار اسماً للارض المستوية ذات
 الرمل التى لا تنبت شيئاً وأما صاحب فهو فى الاصل وصف للفاعل ثم صار اسماً لصاحب الملك قال الشاطبي
 والدليل على أن هذه الاسماء انسلخ عنها معنى الوصفية انها لا تخبرى صفات على مرصوف ولا تعمل عمل
 الصفات ولا تحمل ضميراً (قوله فالغيرات صبحا) أى فالتحليل والمغيرات فى الصبح والنقع الغبار (قوله فراعوا
 الحقين) أى حق الموصولة فادخلوها على ما هو فى معنى الجملة وحق المشابهة الصورية فادخلوها على مفرد لفظاً
 (قوله وكونها) مصدر كان الناقصة وهو مبتدأ والضمير المضاف اليه اسم فى محل جر باعتبار الاضافة ومحل
 رفع باعتبار ارامية السكون والجار والمجرور خبره من حيث النقصان وقيل خبره من حيث الابتداء (قوله أى
 صلة أل) على هذا الحل تكون الباء بمعنى من ويصح عود الضمير على أل فالباء على ظاهرها أى وكون ال
 موصولة بضمير الخ (قوله بضمير الأفعال) بحث الدما مبنى أن ال اذا وصلت بجملة مضارعية او غير مضارعية
 كان لها محل من الاعراب وكان محلها بحسب ما يقتضيه العامل فى المفرد الذى يصح محلوله محلها من رفع أو نصب
 أو جر وأن قولهم جملة الصلة لا محل لها من الاعراب ليس على إطلاقه ورايت بخط الشنوائى عازياً لسم

ما نصه يمكن أن يرد هذا البحث بأن الجملة أنما يكون لها محل إن صح حمل المفرد محلها إذا كان ذلك المفرد
مفردا حقيقة أم إذا كان مفردا صورة فجملة حقيقة فلا يكون للجملة التي يصح حملها محل وقد بين
الرضي أن صلة الالمفرد بالصلة وأعراب الاسم بعد ال عارية منها كما مر (قوله الترضي) بادغام اللام وتركه
بخلاف لام ال الحرفية فأنها يجب ادغامها في التاء ونحوها تخفيفا لكثرة الاستعمال قاله مم (قوله وهو
مخصوص عند الجمهور وبالضرورة) بناء على قولهم أنها ما وقع في الشعر مما لا يقع مثله في النثر ومما قاله ابن
مالك بناء على قوله أنها ما اضطر إليه الشاعر ولم يجد عنه مندوحة ولهذا قال أنه كنهه من أن يقول المرضي
لكن ضعف مذهبه بأنه ما من ضرورة إلا ويمكن أن التها بضم تركيب آخر وأنت بخط الشنواني عازيا لسم
ما نصه قديقال مراد المصنف بما ليس عنه مندوحة ما هو كذلك بحسب العبارات المتبادرة التي يسهل
استحضارها في العادة فلا يرد عليه ما رده عليه فليتأمل اه وهو جواب حسن كان بخط كثير إياي (قوله
وفاقا لبعض الكوفيين) في التصريح أن ما عليه المصنف اختيار ثلث في المسئلة لأن بعض الكوفيين
يحييونه واختياروا الجمهور يخصونه بالضرورة فالقول بالجواز أي اختيارا على قلة قول ثالث اه وتبعه على
ذلك البعض فحمل قول الشارح وفاقا لبعض الكوفيين على أن المراد وفاقا لبعض الكوفيين في الجواز
اختيارا لا في القلة لعدم قولهم بها والذي يظهر لي أن بعضهم لم يذكر بقول بالغة أيضا وان لم يصرح بها
أذ بعد غاية البعد أن يقول بكثرة اختيارا فيكون الخلاف على قولين فقط ثم رأيت في كلام الروداني ما يؤيده
(قوله على المعه) أي الكائن معه فيجب تقدير المتعلق اسمها ما تقدم من أن الصلة مفردة في معنى الفعل
فيكون مستثنى من إطلاقهم أن الظرف إذا وقع صلة وجب تقديره متعلقه فعلا فإداه الاسقاطي وقوله حراي
حقيق (قوله تستعمل موصولة) مع قوله وتكون بلفظ واحد إشارة إلى وجه الشبه في قوله كما وأنه ناقص لأن
ما غير العاقل وأياهما مامنية دائمة وأيامينية في حالة فقط فعلم أن قوله وتكون الخ ليس دخولا على قول
المصنف كما وإن زعمه البعض بل قوله كما يرتبط بكل من قوله تستعمل الخ وقوله وتكون الخ فافهم (قوله خلافا
لاحمد بن يحيى) هو ثعلب ورد عليه بقوله * فلم على أيهم أفضل * لأن الاستفهامية والشرطية لا ينيان على
الضم ولا ينيان هنا اه تصریح بالمعنى وببحث فيه باحتمال أن تكون أي في البيت استفهامية هي
وخبرها مقول قول محذوف نعت مجرور على محذوف أي على شخص مقول فيه أيهم أفضل كما قالوا مثل ذلك
في ما هي بنعم الولد مالي بنام صاحبه وسياق جوابه قرى بيا فتقطن (قوله الاشرط أو استفهاما) أي لاموصولة
فالمصراصة إذا لا يني استفهاما نعتا وحالا ووصلة لتدعاء فيه ال (قوله يشنونها ويجمعونها) يقال أنان
وأيتان وأيون وأيات بالاعراب في جميع الأحوال أعراب المثنى والجمع ولك أن تصرح بالمضاف إليه كان
تقول أيهن وأياهم وأيتاهن وأيوهم وأياتهن وعلى هذه اللغة لا تكون أي من المشترك وفي صرف أية وأيات
ومنع صرفها ما لا يثبت والتعريف بنسبة الاضافة لمعرفة الذي هو شبه العملية خلاف قال الروداني والجمهور
على الصرف أي لأن التعريف بنسبة الاضافة لا يفس من علل منع الصرف عندهم (قوله ما لم تصنف) أي مدة
انتماء اضافتها المقيدة أخدامن وأوال بال حذف صدر صلتها بان ينشأ مع نحو أي هو قائم أو تنتفي الاضافة دون
الحذف نحو أي قائم أو ينتفي الحذف دون الاضافة نحو أيهم هو قائم فهذه الصور الثلاث منطوق عبارته على
قاعدة أن التي إذا توجه إلى مقيد بصدق بانتماء المقيد والقيدها وانتفاء المقيد فقط وانتفاء المقيد فقط
أما إذا ضمت ونذف الصدرف تبنى وهذه صورة المفهوم والاشارح قد علم بيان المفهوم على بيان المنطوق لقلمته
وجه البناء في الأخيرة قيام وجه وهو الشبه الافتقاري مع عدم المعارض لتنزيل المضاف إليه منزلة صدر
الصلة فكانه لا إضافة ومن أعرابها في هذه الصورة أيضا لم يقل بهذا التنزيل ووجهه أعراب الثلاث الأولى
وجود المعارض من الاضافة اللفظية في الثالثة والتقديرية في الأولى لقيام التنوين في مقام المضاف
اليه ولم ينزل التنوين في الثانية منزلة الصدر لضعفه عن ذلك ولأن قيام التنوين مقام المضاف إليه معهود
كافي كل وبعض وجهين بخلاف قيامه مقام المبتدأ (قوله وصدر وصلها ضمير) ظاهره التقييد بالضمير

ما أنت بالحكم الترضي
حكومتها
ولا الاصيل ولا ذى الرأى
والجدل
وهو مخصوص عند الجمهور
بالضرورة ومذهب
الناظم جوازه اختيارا
وفاقا لبعض الكوفيين
وقد سمع منه أبيات
في تنبيهه شذوصل ال
بالجملة الاسمية كقوله
من القوم الرسول الله
منهم * لهم دانت رقاب
بنى معد
وبالظرف كقوله
من لا يزال شاكرا على
المعه * فهو حريشة
ذات سمه
و (أي) تستعمل موصولة
خلاف لاحمد بن يحيى في
قوله أنها لا تستعمل الا
شرطا أو استفهاما وتكون
بلفظ واحد في الافراد
والثذكير وفروعها ما
(كما) وقال أبوهم ووسى
إذا أريد بها المؤنث لحقتها
التاء وحكى ابن كيسان
أن أهل هذه اللغة يشنونها
ويجمعونها (وأعربت)
دون أخواتها (ما لم تصنف
* وصدر وصلها ضمير
الحذف) فان أضيفت
وحذف صدر صلتها بنيت

لحملها الاستفهامية محكية بقول مقدر والتقدير ثم لنزعه عن من كل شعبة الذي يقال فيه أيهم أشد وأما يونس لحملها استفهامية أيضا لکنه حكم بتعليق الفعل قبلها عن العمل لأن التعليل عنده غدير مخصوص بأفعال القلوب واحتج عليهما بقوله إذا ما لقيت بني مالك فسلم على أيهم أفضل يضم أي لأن حروف الجر لا يضم إليها وبين معموها قول ولا تملق ويهنا يطل قول من زعم أن شرط بناء أن لا تكون مجرورة بل مرفوعة أو منصوبة ذكر هذا الشرط ابن أباز وقال نص عليه النقيب في الامالي ويحتمل أن يريد بقوله وبعضهم إلى آخره أن بعض العرب يعربها في الصور الأربع وقد قرئ شاذ أيهم أشد بالنصب على هذه اللغة وتبين أن لا أول لا تنصف أي لنكرة خلافا لابن عصفور ولا يعمل فيها الاستقبال

ويحتمل أن يقال إن الاسم الظاهر كذلك نحو جاء أيهم ضارب أي جاء أيهم زيد ضارب به في مقام عهد فيه أن زيد اضرب واحدا من الجماعة سم ويؤخذ مما ذكرنا من أن من أبي حيان أنها إذا وصلت بنظر أو مجرور أو جملة فعلية أعربت إجماعا (قوله على الضم) للإشارة به لكونه أقوى الحركات إلى أن لا كلمة حالة إعراب وأصل التحرك لا لتقاء الساكنين (قوله وان لم تنصف) أي سواء ذكر صدر الفعل أو حذف بقرينة تسميته (قوله وتا ولا الآية الخ) فالمفعول على قول الخليل محذوف وأي مبتدأ فتمت إعراب وأشد خبر والجملة نائب فاعل يقال وأما على قول يونس فسمت جملة أيهم أشد مفعول والمفعول وبقي رأى ثالث لا أخفش والكسائي وهو جعلها استفهامية والمفعول كل شعبة ومن زائدة بناء على قولها أنها تراد في الإيجاب وجملة الاستفهام ممتدة أنفة شرح الجامع (قوله لجعلها استفهامية أيضا) اعترض عليه بأن الاستفهام لا يقع بعد الفعل إلا إذا كان من أفعال العلم أو القول على الحكاية فلا يجوز ضربت أز يد عندك أم عمرو ونزعه ليس منها (قوله الذي يقال فيه) أي الفردي الذي الخ ويلزم على هذا الحل حذف الموصول وبعض الصلة وهو ممتنع فلو قال فرديا يقال فيه الخ كان أولى (قوله وبين معموها) اعترض بأنه على تقدير القول لا يكون معموها اسم الاستفهام بل شيئا آخر وأجيب بأن المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معموها ولا هو واسم الاستفهام المذكور وبكون المراد بالمعمول ما يليق أن يكون معموها ولا للحرف يندفع اعتراض آخر وهو أن ما قاله الشارح يناقضه تقديرهم القول في قولهم ما هي بنعم الولد وقولهم على بنس العير وحاصل الجواب أن ما بعد الحرف هنا يليق أن يكون معموها فلا ضرورة في تقدير القول بخلافه فيما ذكر لأن ما بعده فعل وبعبارة المعنى في قوله رديت الشاعر الأقوال الثلاثة السابقة فلهذا لا يجوز حذف الجور ودخول الجار على معموها صلتها وحرف الجر لا يعلق ولا يستأنف ما بعده الجار اه بتقديم وتأخير مراعاة لترتيب الأقوال كما سبق (قوله لا تنصف أي) أي الموصولة أتى الكلام فيها أما الواقعة نعمت أو حالا فلا تنصف إلا إلى مذكورة وأما الشرطية والاستفهامية فيضافان إلى المذكورة وكذا إلى المعرفة الدالة على متعد نحو أي الرجال أفضل أو المفردة المقدر قبلها دال على متعد نحو أي زيد أحسن أي أي أجزائه أحسن وأي الدينار دينار أي أي أفراده أو المفردة المعطوف عليها مثلها بالواو كقول الشاعر * أي رأيت فارس الأخراب * وهما مع المذكورة بمنزلة كل فبراعى في الضمير المضاف إليه ومع المعرفة بمنزلة بعض فبراعى المضاف فيقال أي غلامين أتيا أي غلامين أتيا أي الغلامين أتيا أي الغلامين أتيا كما تقول ذلك عند الاتيان بلفظ كل وبعض أن قبل الموصول معرفة بصلته فيلزم اجتماع معرفين على أي أجيب بأن أيا لوضعها على الإبهام محتاجة إلى تعريف جنس ما وقعت عليه وإلى تعريف عينه فالأول بالمضاف إليه والثاني بالصلة بخلاف غيرها فانه محتاج إلى الثاني فقط فأي معرفة بالاضافة والصلة من جهتين كذا قالوا ولي فيه بحث لأنه لا يأتي فيما إذا كانت أي الموصولة للجنس لأن صلتها حينئذ لا تعرف العين ويمكن دفعه بأن المراد بالعين التي تعرفها صلة أي ما يجمع قسم الجنس المعروف بالاضافة لا يقال تعريف العين بالصلة يستلزم تعريف الجنس لا نأمنع ذلك فقد يتميز الشيء ببعض صفاته مع الجهل بجنسه هذا وجوز أن يرضى اجتماع معرفين مختلفين وفتح عليه جواز اضافة العلم بقاء علميته وانما لم تجز اضافتها إلى المذكورة مع أن بيان جنس ما وقعت عليه يحصل بها لأن الموصول مراد تعيينه واطرافته إلى المذكورة تقتضي إبهامه فيحصل التدافع ظاهرا (قوله ولا يعمل فيها الخ) هذا مذهب الكوفيين وتبعهم الموضح وقال الناطم في التسهيل تبه بالبحر بين ولا يلزم استقبال عامله ولا تقديره خلافا للكوفيين (قوله والبيت) اعترض بأن أيا لم يعمل فيها في البيت فعمل فضلا عن كونه مستقبلا لأن العامل فيها حرف جر وأجيب بأن الجار والمجرور مطلق بالفعل فهو عامل في المجرور محلا (قوله وسئل الكسائي) أي في حلقه فونس تصريح (قوله أي كذا خلقت) أي وضعت ووجه ابن السراج ذلك كما في التصريح بأن أنا وضعت على الإبهام ولوليت أعجبني أيهم قام كان على التبيين وإيضاحه أن معنى أعجبني أيهم قام أعجبني الشخص الذي وقع منه القيام في الخارج فهو متعين في الخارج بوقوع القيام منه في

متقدم كما في الآية والبيت وسئل الكسائي لم لا يجوز أعجبني أيهم قام فقال أي كذا خلقت * الثاني تكون أي موصولة كما عرف وشرط نحو أيأما ندعو أهله الأسماء الحسنى واستفهاما نحو أي الفردي حق بالامن

ووصلة لنداء ما فيه أل
ونعتا لشكره الأعلى
الكامل نحو مرت رجل
أى رجل وتقع حالا بعد
المعرفة نحو هـ ناز يدأى
رجل ومنه قوله

فاوميت أسماء خفيا لحب
قلته عينا حبترا عافى
(وفى * ذا الحذف)

المذكور في صلة أى وهو

حذف العائد اذا كان

مبتدأ (أنا غير أى) من

الموصولات (يقضى) غير

أى مبتدأ أو يقضى خبره

وانما مفعول مقدم وأصل

التركيب غير أى من

الموصولات يقضى أى أى

يتبعها في جواز حذف

صدر الصلة (ان يستل)

وصل) نحو ما أنا بالذى

قائل لأى بالذى

هو قائل لك ومنه وهو

الذى فى السماء اله أى

هو فى السماء اله (وان لم

يستل) الوصل

(فالحذف نزل) لا يقاس

عليه وأجازه الكوفيون

ومنه قراءة يحيى بن يعمر

تماما على الذى أحسن

وقراءة مالك بن دينار

وابن السكك ما بعوضة

بالرفع وقوله

لاتنوا الذى خير فـ

شقيت * الانفوس

الآلى لشربنا ونا

وقوله

من يعن بالجد لا ينطق

بما سفه * ولا يجد عن

سبيل المجد والكرم

(وأبو ان يجتزل) العائد

المذكور

الماضى بالفعل واذا قلت يعجبني أيهم يقوم فمناه يعجبني الشخص الذى يقع منه القيام وهو مبهم لعدم تعيينه
بوقوع القيام منه خار جا ومثله قولك اضرب أنت أيهم يقوم فعلم ان الابهام فى يعجبني أيهم يقوم ليس من جهة
صلاحية المضارع للعمال والاستقبال حتى يرد اعتراض شيخنا على التوجيه بان الامر يعمل فيها ولا الابهام فيه
لانه للاستقبال فقط نعم يرد ان مفاد التوجيه ان سبب التعيين وعدمه مضى الصلة واستقامتها لا مضى
العمال واستقباله فافهم وانما اشترط التقدم لتمييز الموصولة عن الشرطية والاستفهامية لانها لا يعمل فيها
الامتاز (قوله) ووصلة لنداء ما فيه أل) قال الرضى وذلك لانهم استكروا الاجتماع الى التعريف لحالوا وان
يفصلوا بينهم باسم مبهم يحتاج الى ما يزيل الابهام فيصير المنادى فى الظاهر ذلك المبهم وفى الحقيقة ذلك
تخصص الذى يزيل الابهام ويعين المساهمة فوجدوا ذلك الاسم ايا اذا قطع عن الاضافة واسم الاشارة لوضعها
مبهمين مشروطا ازالة الابهام هو الا ان اسم الاشارة قد يزيل الابهام بالاشارة الحسية فلا يحتاج الى الوصف
بخلاف أى فكانت أدخل فى الابهام فلهذا جاز يا هذا ولم يحذف أى بل لزم أن يرد ما يزيل الابهام اه وبهذا
أيضا كان الفصل باى أكثر من الفصل باسم الاشارة (قوله) والاعلى السكك) أى فيما أضيفت اليه مشقة أو
جامدا والثناء على الموصوف فى الاول باعتبار الوصف المدلول عليه بالضاف اليه وفى الثانى باعتبار كل ما يمدح
به الموصوف من أوصاف السكك فيكون أبلغ كمررت بفارس أى فارس وبرجل أى رجل قال الفارسى ربح
الثانى غير الاول لان الاول واحد والثانى جنس لان أيا بعض ما تصاف (قوله) لخبير) اسم رجل ويلزم فى هذين
الوجهين أى كونها اعتما كونها حالا الاضافة الى مماثل الموصوف لفظا ومعنى أو معنى فقط نحو مرت رجل
أى انسان بخلاف مرت رجل أى عالم فلا يجوز كفى التسهيل والجمع (قوله) حذف العائد اذا كان مبتدأ
أخذ كونه عائدا من قوله ضمير وأخذ كونه مبتدأ من قوله وصدر وصاها (قوله) ان يستل) أى بعد طويلا
فالسين والثناء بعد الشئ كذا كما تحسنه أو يطل بالبناء للمجهول أى يطيل لها المتكلم فهم اراء تان فز يادتم ما
لاتوقف على بناءه للفاعل كما توجه البعض ولم يشترط طول الصلة فى أى ملازمها للاضافة لفظا أو نية فالطول
بالاضافة لازم لاى فكان مغنيا عن اشتراط طول الصلة لكن يقع يعجبني أى قائم وان جاز عدم الطول لفظا
نقله ابن خروف وغيره عن سيبويه (قوله) ومنه وهو الذى فى السماء اله) فانه خبر مبتدأ محذوف هو العائد وفى
السماء متعلق باله لانه معنى معبود ولا يجوز تقديره بمبتدأ مخبر عنه بالظرف أو فاعلا بالظرف لخلو الصلة
حينئذ من العائد على الموصول ولا يحسن جعل الظرف متعلقا بفعل هو صلة واله الاول والثانى بدلين من الضمير
المستتر فى وفى الارض معطوف على فى السماء لتضمنه الابدال مرتين مع اتحاد البدل منه وهو ضعيف بل قيل
بامتناعه ولا يجوز على هذا الوجه ان يكون وفى الارض اله مبتدأ وخبر اللذان يلزم فساد المعنى ان اسم مؤنث وخلو
الصلة من عائدا ن عطف كذا فى التصريح والر ودانى عليه والمعنى (قوله) فالحذف نزل) الا فى لاسيما يذف فانهم
جوزوا واذا رفع زيد أن تكون ماموصولة وزيد خبر مبتدأ محذوف وجوبا باطراد لتزليلهم لاسيما منزلة الا
الاستثنائية وهى لا يصح بعدها محذوف فاذا قيل لاسيما يذف الصالح فلا استثناء لطول الصلة بالاعتذار
ذلك فى المعنى (قوله) واسن السماء) بالكاف على وزن اعطار فان صدر باب فى اللام كذا نقل عن الفراء (قوله)
بالرفع) أى فى الآيتين أما ينصب أحسن فالذى اسم موصول حذف عائده أى على العلم الذى أحسنه وجوز
الكوفيون كونه موصولا حقيقيا فلا يحتاج اعائده أى على احسانه وكونه نكرة موصوفة فلا يحتاج لصلة ويكون
أحسن حينئذ اسم تفصيل لافلا ماضى او فتحته اعراب لانه وهى علامة الجركذا فى الر ودانى وأما ينصب
بموصوفة فيه موصوفة بدل من مثلا وما حرف زائد للتوكيد وقيل ما نكرة موصوفة وبموصوفة صفة لما ويجوز على قراءة
الرفع أن تكون ما حرفا زائدا بضمير المبتدأ تقديره مثلا هو بموصوفة كذا فى اعراب القرآن لابي البقاء (قوله)
من يعن) بالبناء للمجهول على اللغة المشهورة أى من يعنيه ويهمه حمد الناس له لرغبته فيه ويحمد
بفتح الداء التحية وكسر الحاء الملهمة من حاد اذ مال (قوله) العائد المذكور) أى الذى هو صدر الصلة
والاكثر فائدة جعل الضمير عائدا على العائد مطلقا سواء كان صدر صلة أولا كما صنع ابن عقيل فلا

أى يقتطع ويحذف (أن صلح الباقي) بعد حذفه (لوصل مكمل) بأن كان ذلك الباقي بعد حذفه جملة أو شبهة لانه والحالة هذه لا يذرى أهنالك محذوف أم لا عدم ما يدل عليه ولا فرق في ذلك بين صلة أو غير هاء فلا يجوز جاعى الذى يضرب أو أبوه قائم أو عندك أو فى الدار على أن المراد هو يضرب أو هو أبوه قائم أو عندك أو هو فى الدار ولا يجنبى أيهم يضرب أو أبوه قائم ١٢٥ أو عندك أو فى الدار كذلك أما إذا كان

الباقي غير صالح للوصل
بأن كان مفردا أو خاليا
عن العائد نحو أيهم -
أشدهم والذى فى السماء
اله حاز كما عرفت لا علم
بالمحذوف * تنبيهان *
الأول يهذ كر غير الناطم
لحذف العائد المتبدا
شرطا آخر أحدها أن
لا يكون معطوفاً نحو جاء
الذى زيد وهو فاضلان
ثانيها أن لا يكون معطوفاً
عليه نحو جاء الذى هو
وزيد قائمان نقل اشتراط
هذا الشرط عن
البصريين لكن أجاز
النسابة وابن السراج فى
هذا المثال حذفه ثالثها
أن لا يكون بعد لولا
نحو جاء الذى لولا هو
لا كرمك * الثانى
أفهم كلامه أن العائد
إذا كان مرفوعا غير
مبتدا لا يجوز حذفه فلا
يجوز جاء اللذان قام ولا
اللذان جن (والحذف
عندهم) أى عند الحاجة
أو العرب (كثير
منه) فى عائد متصل أن
انتصب * بفعل تام
(أو وصف) هو غير
صلة ال فالفعل (كن
نرجوهم) أى نرجوه
وأهذا الذى بعث الله
رسولا أى بشه ومما

يجوز حذف الهاء من ضربته فى قولك جاء الذى ضربته فى داره لأن الباقي بعد حذفه صالح للوصل (قوله
ويحذف) عطف تفسير (قوله مكمل) أى للوصول وهو صفة لازمة (قوله جملة أو شبهة) أى مشتملة على
العائد (قوله لانه والحالة هذه الخ) فيه أن غاية ذلك حصول الاجمال وهو ليس بعيب ولوقول لأن المتبادر
حينئذ إلى فهم السامى عدم الحذف لاستقام التعليل (قوله على أن المراد هو يضرب الخ) إما على قطع النظر
عن الضمير وجعل الباقي بعد حذفه صلة مستقلة فيجوز (قوله بأن كان مفردا) أى اسما واحدا (قوله نحو أيهم
أشد الخ) فى كلامه لف ونشر مرتب (قوله أن لا يكون معطوفا) اشتراط هذا الشرط مع أن الكلام فى حذف
العائد المتبدا لأن المعطوف على المتبدا مبتدا واشترطوه لأن حذفه وحده يؤدى إلى بقاء العاطف بدون
المعطوف ومع العاطف فيه صورة الاخبار عن مفرد مبتدئ (قوله أن لا يكون معطوفا عليه) لانه يؤدى إلى
وقوع حرف العطف صدرا أو الاخبار عن مفرد مبتدئ صورة (قوله أن لا يكون بعد لولا) لوجوب حذف الخبر
بعدها بقيد الآتى فلو حذف العائد لآدى إلى الاجفاف وبقي شرط أن آخر أن لا يكون بعد حرف نفي نحو
جاء الذى ما هو قائم وأن لا يكون بعد حصر نحو جاء الذى ما فى الدار اله واما فى الدار هو وأما شرط كونه
غير منسوخ احتراز عن نحو اللذان كانا قائمين فمعلوم من إطلاق لفظ المتبدا أن المنسوخ لا يسمى مبتداً على
الإطلاق (قوله أفهم كلامه) أى حيث أشار إلى حذف الصدر بقوله وفى هذا الحذف (قوله فلا يجوز جاء
اللذان قام الخ) لأن الفاعل ونائبه لا يجوز أن لا يكون فى موضع ليس هذا منها (قوله عندهم) متعلق بكثير وقوله
كثير منجلى خبران للحذف وقوله فى عائد متعلق بكثير ومنجلى على سبيل التنازع هذا هو الظاهر وفى كلامه
من عيوب القافية اتعنه من وهو متعلق بها بما بعدها إلا أن يخص بكون ما بعدها ركن الإسناد كما قاله بعضهم
(قوله متصل) فى مفهومه تفصيل فإن كان انفصال الضمير بمعنى يفوت بحذفه بأن كان للتقديم أو لكونه
بعد أداة الحصر امتنع حذفه وإن لم يكن لذلك جاز نحو ومما رزقناهم ينفقون بناء على تقدير العائد متصلة لانه
أخرج أى رزقناهم إياه على أنه سياتى عن الرودانى أن المراد بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال وعليه يخرج
القسم الأول ويدخل الثانى (قوله أن انتصب بفعل أو وصف) فإن قلت قد نهوا فى قوله تعالى أين شركائى
الذين كنتم تزعمون أنه يجوز أن يكون التقدير تزعمونهم شركائى وهذا لا إشكال فيه وأن يكون لتقدير تزعمون
أنهم شركائى وعلى هذا فقد صح حذف العائد المنصوب بغير فعل ولا وصف قلت الذى اعتمد بالحذف المعمول
المشتمل على الضمير ولم يعتمد الضمير بالحذف ورب شئ نحو زتبعا غيره ولا يجوز مستقلا مثاله حذف الفاعل
فى نحو زيد اضربه تعالى الفعل وحذف الفاعل فى نحو فاما الذين أسودت وجوههم أ كفرتم تبعا للقول اه
دما مبنى (قوله أو وصف) أى تام أيضا ليخرج نحو جاء الذى أنا كائنه (قوله هو غير صلة ال) أمانة منصوب صلة
ال فلا يجوز حذفه أى أن عاد اليه لا أنهم بذكر الضمير على اسميتها الخفية وعند حذفه يفوت الدليل فإن عاد
إلى غير هاجز حذفه نحو جاء الذى أنا الضارب أى الضارب به وبذلك يقدح إطلاقه الآتى أيضا أما جاء رجل أنا
الضارب أى الضارب به فلا حاجة إلى الاحتراز عنه بالبقاء لان المحذوف غير عائد الموصول والكلام فى حذف
عائد (قوله وما علمت أبدينا) ونحو قوله تعالى وما علمت أيديهم فى قراءة الكوفيين الأحفصا بالحذف أى
علمته كما فى قراءة الباقرين قال الأصم فى شارح الملح لم يأت فى القرآن اثبات العائد اتفاقا إلا فى ثلاث آيات
كالذى يقبضه الشيطان من المس كالذى استهوت الشياطين وأتل عليهم نبأ الذى آتيناهم شرح الجامع (قوله
أى الذى الله موليكه) قدر الضمير متصلا مع أن الراجح انفصاله لأن الكلام فى المتصل ومنه يعلم أن المراد
بالمتصل هنا ما ليس واجب الانفصال قاله الرودانى (قوله نحو جاء الذى إياه أكرمتم) أى وجاء الذى لم أكرم

علمت أبدينا أى علمته والوصف كقوله ما الله مواليك فضل فاحدثه * فالذى غيره نفع ولا ضرر أى الذى الله موليكه فضل
وخرج عن ذلك نحو جاء الذى إياه أكرمتم وجاء الذى انه فاضل وجاء الذى كائنه زيدوا الضاربها زيده فلا يجوز حذف العائد فى هذه
الأمثلة وشد قوله

ما المستفزا هو محجود عاقبة * ولوا تيج له صفو بلا كدز وقوله في المعقب البني أهل البني ما * تنهى امرأ حازما أن يسأما وقوله
أخ محض وأف صبور محافظ * على الود والعهد الذي كان مالك أي كأنه مالك * تنبيهات في عبارته أمور الأول ظاهرها أن حذف
المنصوب بالوصف كثير كأنه منصوب بالفعل وليس كذلك ولعله أنما لم ينبه عليه لعل بالصالة الفعل في ذلك وفرعية الوصف فيه مع ارشاده إلى ذلك
بتقديم الفعل وتأخير الوصف * الثاني ١٢٦ ظاهرها أيضا التسوية بين الوصف الذي هو غير صلة ال والذي هو صلة أو مذهب الجمهور

الأيام فلا يجوز حذف العائد لانه لو حذف في الأول لتبادر إلى ذهن تقديره مؤخر أضيفت الغرض من تقديره
وهو الحصر أو الاهتمام ولو حذف في الثاني لتبعه في الحذف الأتية وهم في الفعل عن المذكور والمراد تنبيه عن
غيره قاله ابن هشام في شرح بانت سعاد ويؤخذ من العلة ما قدمناه من أن محل منع حذف المنفصل إذا كان
انفصاله بسبب التقديم أو الحصر فلو كان لغرض إظلي جاز حذفه نحو فاكهن بما آتاهم ربهم أي آتاهم أيامه ولا
يقدر متصلا لما مر من أن انفصال ثاني الضميرين المتحدتين غيبة المختلفين في الأفراد والتذكير وفروعهما
مع الفصل بينهما بحرف أو حرفين أحسن من اتصاله فالمناسب حمل القرآن عليه وبهذا تعرف ما في كلام
البحر فتأمل (قوله ما المستفزا) أي المستغف والهو فاعل المستغف والهاء المحذوفة مفعوله أي المستغفزه وأتبع
بفوقية فحتمية لحاء مفعلة أي قدر كذا في العيني (قوله في المعقب البني الخ) أي في الشيء الذي يعقبه البني أهل
البني ما يمنع الرجل الصابط أن يسأما من سلوك طريق السداد فالنبي فاعل وأهل مفعوله الأول مؤخر والهاء
المحذوفة مفعوله الثاني مقدم أي المعقبة كذا في العيني واسناد انتهى إلى مدلول الضمير الرجوع إلى ما يجاز
(قوله كان مالك) علم لرجل والضمير في كانه ٣ إلى الأخ (قوله تنبيهات) وفي نسخ تنبيه وكل منهما غير
مناسب أما الأولى فلأن المعدود الأمور لا تنبيهات ما عدا الخامسة وأما الثانية فلأن الخامسة ليس من
الأمور الواردة على عبارة المنصف والمناسب تنبيهات بالثنية الأولى في عبارته أمور ثم يقول بدل قوله الخامسة
الثاني (قوله بالصالة الفعل في ذلك) أي في حذف المفعول الذي هو نوع من التصرف الذي الأصل فيه الفعل
(قوله وعبارة التسهيل الخ) مقابل لما قبله ويمكن حملها على منصوب صلة ال العائد إلى غيرها فلا ينافي كلام
الجمهور ولا يعارضه التعبير بقيد لأن التقابل نسبي فاندفع ما لعله من (قوله حذف هذا العائد) وحذف لفظ هذا
لأن أحسن لأن هذا الشرط عام كما سيأتي قاله سم (قوله لم يحذفه الخ) لأن الضمير المحرور يعني عنه
في الربط فيتماد إلى ذهن السامع أن لا حذف وأن المحرور هو رابط مع ملاحظة المتكلم المحذوف رابطا
ولأنه لا بد من مدلول الموصول هو المضروب أم غيره في داره مع أن المقصود إقادة أنه المضروب فلو قطع النظر
عن المحذوف ولو حظ المحرور رابطا ولم يقصد إقادة عين المضروب جاز الحذف (قوله أنما لم يقيد الفعل بكونه
تاما الخ) فيه أن الناظم لا يراه كما صرح بذلك قاله يس (قوله في نو كيده) نحو جاء الذي ضربت نفسه
والعطف عليه نحو جاء الذي ضربت وعمر (قوله أجاز الاخفش) تبس في المز ولا اخفش الشيخ المرادى والذي
لغيره المنع عنه كما في الغنى والاختفاشة ثلاثة لكن المراد عند الاطلاق أبو الحسن الاخفش شيخ سيديونية قاله
الشيخ يحيى (قوله فاجازها نعلب) هو الراجح (قوله ما يوصف فاعل) أي ناصب للعائد محلا باعتبار أنه في المعنى
مفعوله لاستيفائه شروط عمله وإن كان تجاراله محلا أيضا باعتبار الإضافة والمراد بالوصف هنا خصوص اسم
الفاعل فلا يجوز حذف العائد المخصوص باسم المفعول نحو جاء الذي أنت مضرب به قاله في التصريح وظاهره
ولو اسم مفعول المتعدي إلى اثنين نحو جاء الذي أنت معطاء والذي تميل إليه نفسه جواز حذف مخفوضه لا يقال
إذا اشترط في الوصف الخافض كونه ناصبا محلا كان هذا مكر راع قوله والحذف عندهم الخ * لا نأقول المراد
بالمنصوب فيما مر بالمنصوب فقط لا بالمنصوب والمحرور باعتبارين (قوله بعد أمر من قضا) أي بعد فعل أمر
مشتق من قضا بقصر المدد والضرور على تقدير المصدرية أو من مادة قضى فعلا ماضيا على تقدير العلية قاله

أنه منصوب صلة ال
لا يجوز حذفه وعبارة
التسهيل وقس على حذف
منصوب صلة ال
واللام * الثالث شرط
يجوز حذف هذا العائد
أن يكون متعينا للربط
قاله ابن عصفور فإن لم
يكن متعينا لم يحذفه
نحو جاء الذي ضربت
في داره الرابع أنما لم
يقيد الفعل بكونه تاما
أكتفاء بالتشكيل كما هي
عادته * الخامسة إذا
حذف العائد المنصوب
بشرطه ففي نو كيده
والعطف عليه خلاف
أجاز الاخفش والكسائي
ومعه ابن السراج
وأكثر المغاربة وافقوا
على محي الخال منه إذا
كانت متأخرة عنه نحو
هذه التي عانت مجردة
أي عانتها مجردة فان
كانت الخال متقدمة
نحو هذه التي مجردة
عانت فاجازها نعلب
ومنها هشام وهذا
شروع في حكم حذف
العائد المحرور وهو على
نوعين محرور بالإضافة
ومحرور بالحرف وبدأ

الشيخ

بالأول فقال (كذلك) أي مثل حذف العائد المنصوب المذكور

في جوازه وكثرته (حذف ما يوصف) عامل (خفضا * كانت قاض بعد) فعل (أمر من قضا) قال تعالى فافض ما أنت قاض أي قاضيه ٣ قوله
والضمير في كانه لا لا يجوز حذفه عن شئ فإنه على ذلك لم يكن عائدا على الموصول أن البيت مسوق للاستشهاد على حذف العائد المنصوب بالفعل
الناقص شذوذا فالأولى ما أفاده غيره من أن قوله أخ الخ خبر مقدم ومالك مبتدأ مؤخر وأسم كان ضمير مستتر يعود على مالك وخبرها هو
المحذوف العائد على الذي أي الذي كان مالك أيامه أي عليه تأمل اه

ومنه قوله ويصغر في عيني تلادي اذا انتنت * يعني يادرارك الذي كنت طالبا أي طالبه أما المجرور بإضافة غـ يروصف نحو جاء الذي وجهه حسن أو بإضافة ترصف غير عامل نحو جاء الذي أناضاره أمس فلا يجوز حذفه * تنبيه * انما لم يقيد الوصف بكونه عاملا اكتفاءا برشاد المثال اليه و (كذا) يجوز حذف العائد (الذي جر) وليس عمدة ولا محصورا ١٢٧ (بما الوصول جر) من الحروف مع

اتحاد متعلق الحرفين لفظا ومعنى (كبر بالذي مررت به) وير (أي مررت به) ومنه ويشرب مما تشربون أي منه وقوله لا تركنن إلى الامر الذي ركنت * أثناء يعصر حين اضطرها القدر

أي ركنت اليه وقوله لقد كنت تخفي حب سمرأحقبة * فيج لان منها بالذي أنت بائع أي بائع به وخرج عن ذلك نحو وجاء الذي مررت به ومررت بالذي مررت به ومررت بالذي ما مررت اليه ورغبت في الذي رغبت عنه وحملت في الذي حملت به ومررت بالذي مررت به تعني باحدى البسائين السبيية

والاخرى الاصاق وزهدت في الذي رغبت فيه وسمرت بالذي فرحت به ووقفت على الذي وقفت عليه تعني باحدى الفعلين الوقف والاخر الوقوف فلا يجوز حذف العائد في هذه الامثلة وأما قول حاتم

ومن حسد يجور على قومي وأى الدهر ولم يحسدوني أي فيه وقول الآخر

الشيخ خالد (قوله ويصغر في عيني تلادي) هو بكسر الفوقية ما ولد عندك من مالك كالتلاد والتلد بفتح التاء وضعها والتلد بفتحين والتلبد والتلد قاله في القاموس وخصه بالذكر لان النفس اضن به اذا انتنت أي نصرفت أي يحقر في عيني أعزأه والى اذا نظرت يادرارك ما كنت طالبه (قوله فلا يجوز حذفه) لان الحذف انما هو كون المجرور ومنه منصوب بالحواله وفيما ذكر غير منصوب محلا (قوله يجوز حذفه العائد) حل معنى أشار به الى وجه الشبه لاجل اعراب والاف كذا خبر مقدم والذي مبتدأ مؤخر (قوله وليس عمدة الخ) حاصله أن شروط حذف العائد المجرور بالحرف باطراد سبعة ثلاثة تؤخذ من قول المصنف بما الوصول جر وهي جر الموصول بالحرف وأن يكون الجار له موافقا لجار العائد لفظا ومعنى كما يدل على ذلك كلام الشارح الآتي وزاد الشارح أربعة تؤخذ من مثال المصنف وهي أن لا يكون العائد عمدة ولا محصورا وان يتحد متعلقا الحرفين لفظا ومعنى أما حذفه في نحو ذلك الذي يشر الله عباده أي به فسماعى (قوله لفظا) أي مادة لاهية فلو كان أحدهما ماضيا والآخر مضارعاً أو فعلاً والأخر اسم فاعل لم يضر (قوله أي منه) لم يقدر العائد منصوبا أي تشر بونه لان ما كان مشروبا لهم لا ينقلب مشروبا لغيرهم وتضيحه يحيل المعنى مما تشربون جنسه تكلف (قوله إلى الامر) أي القرار من القتال كما قاله بس ويعصر كينصر أبو قبيلة كما قاله العيني (قوله سمرأ) اسم امرأة حقة بمحامه ملة مكسورة فقف ساكنة فوحدة أي مدة طويلة وضبطه بعضهم بحاء مجمعة مع حومة فقامت فتحية من خفي الشيء اذا لم يظهر والاول أصح وقوله فيج بهم الموحدة جواب شرط محذوف تقديره اذا كان كذلك فيصح وقوله لان أصله الآن نقلت حركة الهززة إلى الساكن قبلها فالنق ساكنان فحذفت الهززة لالتقاء ما اه عيني ببعض زيادة وحذف (قوله ورغبت في الذي رغبت عنه) ظاهر صيغة أن المتعلقين في هذا المثال متحدان لفظا ومعنى لانه سيد كر أمثلة اختلافها مع انه ما مختلفان معنى لان معنى الاول المحبة والثاني الزهد وأجاب شيخنا بانهم متحدان معنى بقطع النظر عن الحرف قال وفيه بعد وأجاب غيره بان اختلاف معنى المتعلق في هذا المثال حاصل غير مقصود (قوله وسمرت بالذي فرحت به) استوجه شيخ الاسلام ما ذهب اليه بعضهم من جواز حذف العائد في هذه الصورة وخرج عليه قوله تعالى فاصدع بما تؤمر أي أومر بما تؤمر به وقال الاول الحذف تدريجي فالمحذوف في الآية عائد منصوب لا مجرور وله أن يقول التقدير تؤمره على لغة تعدية إلى الثاني بنفسه كقوله أمرتك الخبر أو ما موصول حرفي كما جوزه غير واحد كالبيضاوي واستظهره في المعنى أي اجهر بأمرك (قوله ومن حسد) من تعليلية (قوله شهدة) أي كالشهدة وكذا قوله علقم وهو بتشديد الواو كما هو واحد اللغات السابقة والشاهد في قوله على من صبه الله اذ فيه حذف العائد مع اختلاف متعلق الحرفين اذ متعلق الاول متعلق الكاف الداخلة تقديره على علقم كما مرأونفس علقم لأوله تعني المشتق أي شاق ومتعلق الثاني صب فعمل ما في كلام البعض من التسهيل (قوله فشاذا) رديان محل الشروط المتقدمة ما لم يتعين الحرف المحذوف كما في البيت فلا شاذوذ (قوله وحكم الموصوف بالموصول الخ) مثل ذلك المضاف للموصول كمررت بغلام الذي مررت أي به كما قاله المرادي والدماميني كلاهما في شرح التسهيل والمضاف للموصوف بالموصول كمررت بغلام الرجل الذي مررت أي به كما يحتمل الشنواني وغيره (قوله واختلف في المحذوف الخ) لا يخفى ان الخلاف ليس في المحذوف أولا لان القول الثاني انما هو بحذفه ما ما فلا أولية فكان الاولى أن يقول واختلف في كيفية الحذف (قوله فقال السكاسي الخ) تظهر فائدة الخلاف في نحو ذلك الذي يشر الله عباده أي به فعلى رأى السكاسي الحذف قياسي

وان لسانى شهدة شتى بها * وهو على من صبه الله علقم أي عليه فشاذا وحكم الموصوف بالموصول في ذلك حكم الموصول كما في قوله لا تركنن إلى الامر الذي ركنت البيت وقد أعطى الناظم ما أشرت اليه من القيود بالتثنية * ان * الاول بحذف العائد المنصوب هو الاصل وحل المجرور عليه لان كلامهما فضلة واختلف في المحذوف من الجار والمجرور ولا فقال السكاسي حذف الجار أولا ثم حذف العائد وقال غيره حذف ما عا وجوز سيبويه والاخفش الامر ين اه * الثاني قد يحذف ما علم

لأن المحذوف عائد منصوب وعلى رأى غيره مما عني لعدم جزم الموصول بل حذف كل عائد مجرور وعلى قول
الكسائي من حذف المنصوب بخلافه على قول غيره ويلزم حينئذ أن الكسائي ينكر حذف العائد المجرور ولا
يقول به اللهم إلا أن تجعل تسميته مجروراً على قوله باعتبار ما قبل الحذف فتأمل (قوله من موصول) أى اسمي
لأن الكلام فيه أما الحرف فلا يجوز حذفه إلا أن فيجوز حذفه بإطراد اجتماعاً في نحو يريد الله ليبين لكم وعلى
خلاف في نحو ومن آياته يريكم البرق وتسهم بالمدى خير من أن تراه ويجوز حذف صلة الحرفى أن يبقى
معمولها نحو وأما أنت منطلقاً انطلقت أى لأن كنت منطلقاً انطلقت فحذفت كان وبقي معمولها فان لم يبق معمولها
فلا كفى التسهيل (قوله كل حرف الخ) اعترض هذا الضابط بشموله همزة التسوية وأجيب بأن المؤول
بالمصدر ما بعدها لا هو معها أو يدعى عندها من الموصولات الحرفية وفى كل من الجوابين نظر وإن أقرها
البعض وغيره أما الأول فلأن المؤول بالمصدر فى الموصولات الحرفية أيضاً ما بعدها التصريح بهم بأنها آلف فى
السبيل والمسبوك ما بعدها وأما الثانى فنلاحظ بالرد والأقرب أن فيه حذفاً والتقدير كل حرف مصدرى هذا
ومقتضى كلامه حرفية الذى المصدرية وهو أيضاً مقتضى كلام التوضيح وهو الظاهر ونقل فى التصريح عن
الرضى أنه قال لا خلاف فى اسمية الذى المصدرية على القول بحديثه مصدرية (قوله أول) أى بالقوة والصلاحية
وان لم يؤد بالفعول (قوله مع صلته) أى ما اتصل به فالمراد الصلة اللغوية فلا يقال العـ لم بالصلة متأخر عن العلم
بالموصول فى التمرير ورد أفاده اللغوى (قوله ستة) الرابع خمسة باسقاط الذى وأما وخمسة ثم كالذى خاضوا
فأجيب عنه بأنه محتمل أن الأصل كالذين حذفت النون على لغة أو أن الأصل كالنحوض الذى خاضوه فحذف
الموصوف والعائد أو أن الأصل كالجميع الذى خاضوا فأفرد أولاً باعتبار لفظ الجمع وجمع ثانياً باعتبار معناه
واستشكل اللغوى القول بأنها تكون موصولة حرفياً باعتبارها بال لأنها بجميع أقسامها من خواص الاسم
وأقره شيخنا والبعض وله صاحب هذا القول دفع الإشكال بنوع أنها بجميع أقسامها من خواص الاسم بدليل
أن الـ الموصولة تدخل على غير الاسم فليكن مثلاً الـ فى الذى فتأمل (قوله أن) أى المشددة وتوصل بـ معمولها
وتؤول بـ مصدر من خبرها مضاف إلى اسمها أن كان خبرها مشتقاً أو بالكون المضاف إلى اسمها أن كان جامداً
ومثله المحذوفة منها (قوله وأن) أى الناصبة للفتار ع وتوصل بفعل متصرف ماضياً خلافاً لابن طاهر فى دعواه
أن الموصولة بالماضى غير الموصولة بالمضارع مستدلاً بأنها لو كانت الناصبة لحكم على موضعه بالنصب كما حكم
على موضعه بالجزم بعدان الشرطية ولا قائل به وأجاب ابن هشام بأن الحكم على موضع الماضى بالجزم بعدان
الشرطية لأنها أثرت فى معناه القلب إلى الاستقبال فآثرت الجزم فى محله بخلاف أن المصدرية أو مضارعاً أو
أمر على قول سيبويه فى هذا وصحح واستدل عليه بدخول حرف الجر فى قولهم كتبت إليه بأن قم لأن حرف الجر
ولو زائد لا يدخل الأعلى اسم أو مؤول به وقال أبو حيان لا يقرى عندى وصلها باللام لأن من أحدهما أنها إذا
سبكت والفعل بمصدر فأت معنى الأمر المطلوب والثانى أنه لا يؤيد فى كلامهم يعنى أن قم ولا يجوز ذلك ولو
كانت توصل به لجاز وأجاب ابن هشام عن الثانى بأن عدم الجواز إنما هو من عدم صحة تعلق الإعجاب ونحوه
بالإنشاء وكان ينبغى له أن لا يسلم مصدرية كى لأنها لا تقع فاعلاً ولا مفعولاً وإنما تقع مخفوضة بلام التعليل وعن
الأول بأن فوات الأمر لا يضر كفوات الماضى والاستقبال وبحيث الدما مبنى فى الجواب عن الأول بأن فيه تسليم
فوات الأمر عند السبك وهو قابل للتع فى الكشف ما يفيد أن معناه عند السبك مصدر طابى حيث قال فى
تفسير قوله تعالى أنا أرسلنا نوحاً إلى قومه أن أذر قومه أى بالامر بالانذار فعلى هذا يقدربنى نحو كتبت إليه
بأن قم ولا تقدم كتبت إليه بالامر بالقيام والنهى عن القعود فلا يفوت معنى الطلب وعلى تقدير التسليم فلا
نسلم أن فوات الأمر كفوات الماضى والاستقبال لأن السبك مفوت للامر بالكلية لعدم دلالة اللفظ حينئذ
عليه بوجه بخلافه ما دلالة المصدر على مطلق الزمان التزاماً وفى الجواب عن الثانى بأننا إذا جزمنا أن الموصولة
بالامر مؤولة مع صلتها بمصدر طابى كما لم يكن مانع من تعلق نحو الإعجاب به أذا التقدير أعجبنى الأمر بالقيام ثم
قال ويحبه أن يقال لم يقم دليل لجماعة على أن الموصولة بالماضى والأمر هى الناصبة للضارع لا سيما

من موصول غير آل ومن
صلة غيرها فالأول كقوله
أمن يجور رسول الله
منكم * ومعه وينصرف
سواء والثانى كقوله
نحن الأولى فجميع جمع
على ثم وجههم البنا
وقد تقدم هذا الثانى
خاتمة الموصول
الحرفى كل حرف أول مع
صلته بمصدر وذلك ستة
أن وأن

وسائر الحروف الناصبة لا تدخل على غير المضارع فادعاء خلاف ذلك في أن من بين أدوات النصب خروج
عن الظاهر ولا دليل لهم أيضا على أن التي يذكر بعدها فعل الامر والنهي موصولة حرفي اذ كل موضع
تقع فيه كذلك محتمل لان تكون تفسيرية أو زائدة فالاول نحو أرسات اليه أن قم أولا ثم والثاني نحو كتبت
اليه بأن قم أولا ثم زيدت فيه أن كراهة دخول حرف الجر على الفعل في الظاهر والمعنى كتبت اليه بقم أو بلا
تقم أي بهما اللفظ فالبناء على ما دخلت في الحقيقة على اسم فتأمل **قوله** في حاشية السيوطي على المغني
عن ابن القيم أن فائدة العدول عن المصدر الصريح الى أن والنعل ثلاثة أمور ولا تتم على زمان الحدث من
مستقبل في نحو يحبسني أن تقوم وماض في نحو أعجبنى أن قت والدلالة على إمكان الفعل دون وجوبه
واستحالة اللفظ على تعاقب الحكم بنفس الحدث تقول أعجبنى أن قدمت أي نفس قدومك ولو قلت
أعجبنى قدومك لاحتمال أن أعجابه لعله من أحواله كسر عتبه لآلذاته ثم نقل عن ابن جني فرق بين أن أن
والفعل لا يؤكدهما الفعل فلا يقال ضربت أن اضرب ولا يوصفان فلا يقال يحبسني أن تضرب الشديد
بخلاف المصدر الصريح فيهما اه أقول بقي أمران أحدهما استدأن والفعل مسددا لاسم والخبر في نحو عسى
أن تذكر هو اشياء بناء على نقصان عسى ومسدا للمفرداين في نحو أحسب الناس أن يتركوا فانهم ماحضة الاخبار
به عن الجثة بلاتأويل عند بعضهم في نحو زيداما أن يقول كذا واما أن يسكت لاشتماله على الفعل والفاعل
والنسبة بينهما بخلاف المصدر الصريح **قوله** وما تذكر زمانية أي يقدر الزمان قبلها وغير زمانية وتوصل
بالماضي والمضارع المتصرفين ولو تصرفا ناقضا بديل وصاها بدام ونذر وصلها بجاهد وكلا وعدا وتوصل أيضا
على الاصح بجملة اسمية لم تصدر بحرف بخلاف المصدرية بنحو ما أن نجماء في السماء فالتقدير ما ثبت أن نجماء في
السماء قال في المغني وعددت عن قول كثير ظرفية الى قولي زمانية لتشمل نحو كلبا أضاء لهم مشوا فيه فان
الزمان المقدر هنا محفوض أي كل وقت أضاء لهم والمحفوض لا يسمى ظرفا وجعل الاختفص كما في المغني
ما المصدرية موصولة اسمية واقعة على الحدث مقدر عائد هافني أعجبنى ماقت أعجبنى القيام الذي قتته **قوله**
وكي أي الناصبة المضارع وتقرن بالام التعليل لفظا أو تقدير وتوصل بالمضارع خاصة **قوله** ولو وتوصل
بالماضي والمضارع المتصرفين قال ابن هشام ولا يحفظ وصلها بجملة اسمية قال الدماميني قتت قد جاء في قوله
تعالى يود والوانهم يادون في الأعراب فلو هذه مصدرية وقتت بعدها ز وصلتها كما وقع ذلك بعد لو التمرطية وقد
ذهب كثير الى أن ما بعدها رفع بالابتداء والخبر محذوف أي ثابت فقتضي هذا القول جعل ما بعده المصدرية
كذلك فتكون قدوصات بالجملة الاسمية على هذا الرأى نعم ينبغي أن تفيد الاسمية بهذا النوع ولا تؤخذ على
الاطلاق فتأمل اه ملخصا والغالب وقوعها بعد مفهوم التثني كدوا حب ومن خلاف الغالب
ما كان ضرك لو مننت وربما * من الفتي وهو المعنيظ المحقق

المعرف باداة التعريف

الاخصر والانصب بتراجم بقية المعارف أن يقول ذوالاداة والتعريف باداة التعريف أولى من التعبير بالخرائه
على جميع الاقوال وصدقه على أم في لغة حمير **قوله** كما هو مذهب الخ أي كالقول الذي هو مذهب والمغايرة
بين المشبه والمشبه به بالاعتبار لا اعتبار بالنسبة الى المصنف في المشبه والنسبة الى سيمويه في المشبه به وجعل
الكاف بمعنى على أي بناء على ما الخ يوقع في اشكال آخر وهو اتحاد المبنى والمبنى علمه فتهجلا شيئا والبعض
به لا يجدي **قوله** أو اللام أول تنويع الخلاف وتفصيله الى قولين لا للخيير وخبر اللام محذوف أي حرف
تعريف **قوله** فقط الفاعل قيل زائدة لتزيين اللفظ وقطعني حسب وقيل في جواب شرط مقدر وقطعني
انته فيكون اسم فعل أو حسب أي اذا عرفت ذلك فانتبه عن طلب غيره أو فهو وحسب أي كافيك **قوله** فتمط
عرفت أي أردت تعريفه واعترض بانه لا فائدة فيه لانه في الوضوح غاية وأجيب بانه لما كان الباب معقودا
للمعرف بالاداة فصح أن يذكر الاداة ولا ينعطف على ذكر المعرف بها وبانه قصد الإشارة الى محل أداة التعريف
وأنه يخاف لمحل أداة التنكير والنمط يطلق على نوع من البسط وعلى الجماعه الذين أمرهم واحد وعلى

وما وكى ولو والذي نحو
أولم يكفهم أنا أنزلنا وأنا
نصوموا خيرا لكم بما نسوا
يوم الحساب لا كيلا يكون
على المؤمن من حرج يود
أحدهم لو يعمر وخضعت
كالذي خاضوا
المعرف باداة التعريف
ال بجملة حرف
تعريف كما هو مذهب
الخبيل وسيمويه على
ما نقله عنه في التسهيل
وشرح **قوله** أو اللام فقط
كما هو مذهب بعض
النحاة ونقله في شرح
الكافية عن سيمويه
قوله فتمط عرفت فيه

قوله فلان سلم الخ فيه
أن الذي قاس عليه ابن
هشام قوات مخصوص
المضي والاسم يقال
واللازم انما هو مطلق
زمن أسير **قوله** خروج
قد يقال هي أم الباب
قوله ولادليل عدم
الوجدان لا يقتضي عدم
الوجود على أن هذا سوء
ظن بالاعمة **قوله** أو
زائدة في التسهيل تزداد
أن جوازها بعد ما وبين
القسم ولو وشذوذها بعد
كاف الجر قال الدماميني
وتزداد أيضا شذوذها بعد
اذ **قوله** بجملة اسمية
أي نص فيها فلا يرد ما بعد

وصل زائدة لا مدخل لها
في التعريف وقول الأول
أقرب لسلامته من
دعوى الزيادة فيما
لا أهلية فيه للزيادة وهو
الحرف والازوم فتح
همزة وهمزة الوصل
مكة سورة وان فتحت
فلمارض كهمزة أيم الله
فانها انما فتحت ائـ لا
ينبغي من كسر الـ ضم
دون حاجر حصين والوقف
عليها في الله كروا عاداتها
بكلها حيث اضطر الى
ذلك قوله

يا خليمي أربعا واستغبر الـ
منزل الدارس عن حي
حلال

مثل سحق البرد على
بعضك القطر معناه
وتأويب الشمال
وكقوله

دع ذاو عجب۔ لیذا والحقنا
مذاالہ

شهم انا قدم للمناهج
ودليل الثاني شيان
الاول هو ان المرف

يتميز جبال الكلمة حتى
وصدورها كحد أجزاءها ألا
تري أن العامل يل يخطئه
ولو أنه على حرفين لما

تخطاه وان ذولك رجل
والرجل في قائمتين لا يعد
ابطاء ولو انه ثنائي اقام

بنفسه * الثانی آن
التعریف ضد التنکیر
وعلم التنکیر حرف اُحادی

وهو التنوين في-ان
مقابلة كذلك وفيما نظر

وذلك لان العامل يتخطىها التنبيه في قولك مررت بهذا وهو على

الطريقة وعلى غير ذلك وغلط مبتدأ سوغ الابتداء به الوصف الجملة بعده . وقوله قل فيه النمط خبر والنمط مقول القول وصح نصيبه بالقول مع أنه مفرد لان المراد لفظه (قوله على الاول) أى كونها ألى بحملتها وقوله عند الاول أى الخليل وقوله وعند الثانى أى سيديو به زائدة أى همزة وصل زائدة معشبه بها فى الوضع كما فى الهمع وغيره وان أوهم صنيع الشارح أهل علمه همزة قطع ومعنى الاعتداد بها اوضاعها خارجة أداة التعريف وان كانت زائدة فى أداته فهى كهمزة اضرب واللام الاولى فى لعل فاندفع اعتراض اللقانى بان الاعتداد بها اوضاعا ينافى زيادتها وحاصل الدفع أن المنافى للاعتداد اوضاعا الزيادة على الاداة لافيهما أفاده يس (قوله وعلى لثانى) أى من قولى المتن وهو كون الاداة اللام فقط . وتظهر ثمرته الخلاف بين هذا القولين قبله فى نحو مقام القوم فعملية لاهمزة هناك أصلا لعدم الاحتياج اليها وعليها ما حذفته همزة لتحرك ما قبلها كذا فى الهمع قال شارح الجامع رقبيل الاداة همزة فقط وزيدت اللام للفرق بينهما وبين همزة الاستفهام فالأقول أربعة قولان وثنايان وقولان أحاديان (قوله لا مدخل لها فى التعريف) بدليل سقوطها فى لدرج وقد يقال سقوطها لكثرة الاستعمال (قوله فيما لا أهلية فيه للزيادة) أى لان زيادته لان الزيادة نوع من التصريف والحرف لا يقبله كما باتى فى قوله * حرف وشبهه من الصرف برى * ولا يراد لعل فانها حرف ولا لها الاولى زائدة لانها خارجة عن القياس فلا يقياس عليها أفاده سم (قوله ولا لزوم فتح الخ) دليل لقوله همزة قطع وماعدا من الاداة دليل لقوله أسلمية (قوله وان فتحت فلعارض) قد يقال فتحها هنا أيضا لعارض وهو كثرة الاستعمال اه دما ينى (قوله وللوقوف عليها) أى ولا يوقف على أحادى وقوله فى التذكى أى تذكر ما به نداءها وللوقوف فى الوقف عليها به طريقتان سكون آخرها والحقاقه مدة نشعر باسم ترسالة فى الكلام فيقولون ألى ونعاده على كلا الطريقتين كما يستعمد من اجمع وشرح التفسير للرادى وغيرهما ولهذا جاعلوا البيتين الاولين من الوقف للضرورة لا للتذكى كروا البيت بعدهما للتذكى كروا بهذا يعرف ما فى كلام الشارح ولو قال وحيث اضطر الى الوقف لاستفهام كلامه (قوله يا خلى أرى بها) من ربع بربع بفتح الموحدة فيهما اذا وقف وانتظر والدارس المدرس وقوله حلال بكسر الخاء أى حالىن ومثل بالنصب حال من المنزل وقول البعض تبعا للعينى صفة المنزل لا يصح على القول الصحيح من اشتراط مطابقة النعت للنوعت نعم يفادون تكبرا لان مثل لا تتعرف بالاضافة لتوغلها فى الابهام وصحى البرد بفتح السين من اضافة الصفة الى الموصوف أى البرد السحقى أى البالى وعنى بالشد يد أبلى والمعنى بالغنى بالمجتمعة المنزل من غنى كرضى أى أقام كفى القاموس والضمير فيه للعينى والشمس بالفتح الشين ربح تهب من جهة القطب الشمالى وتاويلهم ان يرد يذهب بها بسرعة على ما فى العينى أو هو بها النهار كله على ما فى القاموس (قوله ملناه) بكسر اللام من المال وهو السائمة كذا أفاده العينى وغيره وعمل الهاء فيه عائدة على ذى قوله دعوا الاقرب عندي أنه من قولهم ملات اللحم ملا بكسر اللام الاولى أى ادخلته فى الملة بفتح الميم ونشيد اللام وهو الرماذ الحار والجرو والهاء عليه عائدة على الشحم كما هو المتبادر وقوله يجز ضبطه بعضهم بفتح الباء والجيم بمعنى حسب وبعضهم بياء مكسورة جارة وخاء مجعومة وهو الاقرب كما فى الشواهد (قوله ودليل اثناى) أى القول الثانى من قولى المتن وهو أن المعرفة اللام فقط (قوله أن المعرفة بترج بالكلمة) أى ولا يمزج الا الحرف الاحادى واستدل على هذا الامتزاج بما مر من ذكرهما فى قوله لا ترى الخ الا أنه كان المناسب فى الاستدلال عليه به ما ان يقول الا ترى أن العامل بخطاه ولولم يمزج لما خطاه وأن قولك ر جل والر جل فى قافيتين لا بعد ابطاء ولولم يمزج لقام بنفسه فيعد ابطاء لكنه اقام كونه ثنائيا مقام عدم الامتزاج لاستلزامه عند المستدل عدم الامتزاج فافهم (قوله ولو أنه على حرفين) أى ولو ثبت أنه على حرفين (قوله وأر قولك) عطف على أن العامل (قوله ولو أنه ثنائى) أى ولو ثبت أنه ثنائى لقام بنفسه أى فيحصل الابطاء وفيه أن قيام ال بنفسها لا يقتضى أن ما بعده هانكرو لانه معرفة على كل حال والنسكرة والمعرفة مختلفان معنى فالإبطاء مدفوع والاستدلال ممنوع ومعنى قيامه بنفسه كونه كلمة مستقلة بذاتها رسم وحدها (قوله وعلم التنكير) أى علامته (قوله بخطى هالتنبيه) وكذا لا نحو بلا مال وان لا تفعل (قوله وهو على

حرفين) أى فلا يفتضى الخطأ الامتزاج المستلزم للاحادية كما يقول صاحب القول الثانى (قوله وأيضاً) أى
ويبطل الثانى من دليلي الامتزاج أيضاً لانها التنبيه لا يقوم بنفسه فلا يلزم من عدم القيام بالنفس الامتزاج
المستلزم للاحادية كما يقول صاحب القول الثانى (قوله ولا الجنسية) أى التى لتنفى الجنس وهذا ابطال للشي
الثانى (قوله أن اسم الجنس) أراد به ما يشمل الدال على الحقيقة والدال على الفرد وصرح كلامه أن أقسام
الاربعة اولها الحقيقة والثلاثة للفرد وهو أحد احتمالات ثنائهاورجحه السيد الصفوى وصرح به الثقة زانى
أن ال قسمان كما فى التوضيح وغيره الاول الذى لا عهد الخارجى بأقسامه الثلاثة الذكرى والعلمى والحضورى
الثانى الذى للجنس وتحتها أيضاً ثلاثة أقسام اتى للحقيقة وهى ما قصد به الحقيقة من حيث هى واتى للمهد
الذهنى وهى ما قصد به الحقيقة فى ضمن فرد منهم واتى للاستغراق وهى ما قصد به الحقيقة فى ضمن جميع
الأفراد نالهاورجحه العلامة القوشى أنها موضوعة للحقيقة لا بشرط شئ لكن تقصده بدلالة القرينة نارة
من حيث هى ونارة من حيث وجودها فى ضمن فرد معين ونارة من حيث وجودها فى ضمن فرد منهم ونارة من
حيث وجودها فى ضمن جميع الأفراد (قوله يشار به) أى بصاحبه من الاداة اشارة عقلية أو المراد قد يراد به
أفاده يس (قوله بما صدق عليه) الصلة جارية على غير من هى له ولم يبرز لا من اللبس (قوله نحو الرجل
الخ) أى حقيقة الرجل خبر من حقيقة المرأة وهذا البنى فى خبر به بعض أفراد حقيقة المرأة خصوصيات فيه
من بعض أفراد حقيقة الرجل ومن هذا القسم ال المدخل على المعارف نحو الانسان حيوان ناطق ومنه والله
لا تزوج النساء ولا أبس الثياب فهى هنا التعريف حقيقة مدخولها وهو هنا جاع وأقله ثلاث فلا بد فى الحث
من أقله كما يقول الشافعية بناء على أن معنى الجمع باق مع ال الجنسية وليس مسلو باها ومنهم من حث بواحدة
اعتبار بالجنسية دون الجمعية بناء على زواله معها فليست ال فى المثال للاستغراق والانتوقف الحث على
تزوج نساء الدنيا وليس ثباتها قال التقنازانى فى تلويحه فان نواه الخائف لم يحث قط وصدق ديانه وقضاء لانه
حقيقة كلامه وقبل ديانه فقط لانه نوى حقيقة لا تثبت الابائية فصار كما أنه نوى المجاز (قوله فالاداة فى هذا
لتعريف الجنس) أى نفس الحقيقة من غير نظر الى ما صدق عليه من الأفراد وتسمى لام الحقيقة والمساهمة
والطبيعة شمرح الجامع (قوله ومدخولها فى معنى الخ) من ظرفية الدال فى المدلول والفرق أن علم الجنس يدل
على الحقيقة بمحوره والمعرف بال بواسطة الاداة وكذا الفرق بين علم الشخص والمعهود خارجا ومعنى كونه
فى معناه أنه يدل على ما يدل عليه لأنه فى مرتبته تعريفافلا ينافى أن العلم مطلعا أعرف من المحلى بال (قوله
الى حصة) أى بعض واحد أو أكثر وقوله بما صدق عليه ضمير صدق يرجع الى اسم الجنس وضمير عليه
الى ما فالصلة تجرت على غير من هى له ولم يبرز لا من اللبس ومن الأفراد بيان لما وقوله لتقديمه لعل معينة (قوله
مكتبا عنه عا) أى باعتبار تقيدها بحرها أو الإقسام العامة للذكور والانثى وهى كناية اصطلاحية على قول
صاحب التلخيص ان الكناية ذكر المزموم وإرادة اللازم لان ما باعتبار تقيدها بحرها ملزم للذكر لان
المحرر لا يكون الا ذكر اذ كذا يكون ذكرها بذلك الاعتبار من ذكر المزموم وإرادة اللازم وهو الذى ذكر قال الفهرى
وهو من السكينة المطلوب بها غير صفة ولا نسبة بان تختص صفة من الصفات بوصف معين فتذكر تلك الصفة
ليتم وصل بها الى الموصوف وهو هنا الذكر ولا ينافى جريان السكينة الاصطلاحية على قول السكاكى انها اللفظ
المراد به ملزم ما وضع له لان التحريم رابى لازمالذكر حتى يقال أطلق ما باعتبار تقيدها بحرها وأريد
المزوم وهو الذى ذكر (قوله محمرا) قال فى الكشف معناه الخدمة ثبت المقدس لا بدلى عليه ولا أستخدمة ولا
أشغله بشئ فكان هذا النوع من التذمر مشروعا عندهم اه (قوله فان ذلك) أى التحريم المفهوم من محمرا
أو التذمر المفهوم من نذرت (قوله أو لخصورم معناها) أى الحصة أى معنى هو الحصة فالإضافة للبيان (قوله
فى علم المخاطب) أى التناشئ عن غير المشاهدة والذكر كما يؤخذ من المقابلة هذا وجعله ال فى الحاضر معناه
فى علم المخاطب لعمد الخارجى تباع فيه أهل البيان وجعلها الحاجة فيه لعمد الذهنى قاله يس (قوله أو حصة)
أى الاحساس به بالبصر أو اللمس أو سماع صوتة وقصر البعض كشحنه على الاحساس به بالبصر وقصور (قوله
القرطاس) بالنصب أى أصب القرطاس وقوله لمن فوق سمما أى رذعه لارى (قوله وقد يشار به الى حصة غير

حرفين وأيضاً فهو لا يقول
بنفسه ولا الجنسية من
علامات التذكير وهى
على حرفين فهـ لا جـ ل
المعرف عليها وأعلم أن
اسم الجنس الداخل عليه
أداة التعريف قد يشار
به الى نفس حقيقة
الحاضرة فى الذهن من
غير اعتبار انثى بمصدق
عليه من الأفراد فخر
الرجل خبر من المراد
فالاداة فى هذا التعريف
الجنس ومدخولها فى معنى
علم الجنس وقد يشار به
الى حصة بما صدق عليه
من الأفراد معينة فى
الخارج التقدم ذكرها
فى اللفظ صريحاً أو كناية
نحو وليس الذكر كالانثى
فأذكر تقدم ذكره فى
اللفظ مكتبا عنه بما فى
قولها نذرت لك ما فى بطى
محمر را فان ذلك كان
خاصا بالذكر والانثى
تقدم ذكرها صريحاً
قوله راب انى وضعها انثى
أو لخصورم معناها فى علم
المخاطب نحو اذمه ما فى
النار أو حصة
القرطاس لمن فوق
سهم ما فالاداة لتعريف
العمد الخارجى ومدخولها
فى معنى علم الشخص
وقد يشار به الى حصة غير

معينة) جعل غيره ال في نحو ادخل السوق للحقيقة في ضمن فردمهم وهو الا لائق بجمعهم المعروف بهذه اللام
 معرفة لتعين الحقيقة في نفسها ذهنا وتقييدها بكونها في ضمن فردمهم لا يخرجها نفسها عن التعيين فيكون
 جعلهم هذا القسم في معنى النكرة بالنظر الى الفرد المبهم الذي اعتبرت الحقيقة في ضمنه فتدبر (قوله بل
 في الذهن) أي باعتبار ما فيه من الحقيقة والافتقار الى الحقيقة ليست معهودة لا خارجا ولا ذهنا (قوله ولهذا انت
 بالجملة الخ) أي بناء على جعلها نعتا و يصح جعلها حالا أي حالة كونه بسبني وجعلها حالا لا يقتضي تقييد السب
 بحال المرور كقوله كلام يس الذي ذكره شيخنا والبعض وأقراد بل تقييد المرور بحال السب نعم ربح
 جماعة جعلها نعتا بانه يشعر بان السب دأبه بخلاف جعلها حالا لان الغالب كون الحال مفارقة و ربح ابن
 يعقوب جعلها حالا بانه المناسب لقوله ثم قلت لا ينبغي لان المتبادر منه لا يعينني بالسب الذي سمعته منه لما
 مرت عليه مع أن الحال اذا جعلت لازمة أفادت الدوام (قوله وقد يشار به الى جميع الافراد) وعند عدم قرينة
 البعوضة تحمل ال على الاستغراق سواء وجدت قرينة النكارة أولا (قوله على سبيل الشمول) تأكيد لقوله الى
 جميع الافراد وقوله اما حقيقة الخ راجع لقوله الى جميع الافراد (قوله أو مجازا) أي بالاستعارة بان شئت
 جميع الخصائص بجميع ال حال بجماع الشمول في كل واستعمل اللفظ الموضوع لجميع ال حال وهو ال رجل
 بال الاستغرافية في جميع الخصائص ويدل هذا لقوله وفي الثاني لاستغراق خصائصه لكن مقتضاه في المفرد
 أن معنى أنت ال رجل أنت كل خصيصه وحينئذ فالرجل اما على المبالغة أو على تقدير مضاف أي جامع كل
 خصيصه ولو جعل التجوز باستعارة اللفظ الموضوع لجميع ال رجل للرجل الواحد لم يشبهه جميعهم في استجماع
 الخصائص لكان أقرب ثم رأيت اللقائي كتب على قول التوضيح فهي اشمول خصائص الجنس مانصه هذا
 بيان لحاصل المعنى المراد في قولك أنت ال رجل المندلول اللفظ اندلوله أنت كل رجل مبالغة والمراد منه أنت
 الجامع لخصائص كل رجل اه فاحفظه (قوله أنت ال رجل علما وأدبا) أي كل رجل من جهة العلم والادب
 وفيه أن هذا ليس مستغراقا لخصائص ال رجل بل للوصف في المذكورين فقط ويجب ان المراد بالخصائص
 عند التقييد بصفة خصائص تلك الصفة أي جميع أحوالها وأصنافها وعند الاطلاق خصائص جميع
 الاوصاف فهو أبلغ (قوله لاستغراق أفراد الجنس) أي أحاده ولو كان مدخول ال جمعا على ما حققه النفاذاني
 في شرحي التلخيص (قوله ولهذا صح الاستثناء عنه) ظاهر تخصيص هذا القسم بصفة الاستثناء أن الثاني ليس
 كذلك والظاهر أنه كذلك اذا لم يمنع من أن يقال زيد ال رجل الا في الجماعة كما لا يمنع من ذلك الا في ذلك
 ذكره الدماميني (قوله وقد تزداد) فيه إشارة الى أن ضمير تزداد راجع الى لفظة ال في قول المصنف ال حرف
 الخ ومن زعم كالبعض أن هنا استخداما فقد سهل الان المراد بال وضميرها واحد وهو لفظ ال وعدم اعتبارنا في
 الضمير المحكم على المراجع بانه حرف تريف لا يقتضي الاستخدام فلا تغفل والمراد بزيادتها كما قاله الناصر
 اللقائي كونه غير معرفة لاصلاحيتهما للسقوط اذا لازم لا يصلح له وبهذا يدفع اعتراض الدماميني على القول
 بزيادة ال في السموال والبعض بان العلم مجموع ال وما بعده فهي جزء من العلم كالجميع ومن هذا لا يقل
 بانه زائد (قوله معرفة غيرها) كالعلم والموصول وقوله وباقيها على تنكيره كالتمييز (قوله لازما) حال من ضمير
 تزداد برأيه ذكر بعدما أنت إشارة الى جواز الامر من فالتأنيث باعتبار الكلمة أو الاداة والتذكير باعتبار
 الحرف أو اللفظ وكذا سائر الحروف ويصح جعله صفة مفعول مطلق محذوف أي زيد ال لازم مضمون تزداد زيد
 وزيادة (قوله لازما وغير لازم) تميم في المعرف فقط اما المنة كغير لازم فقط (قوله وضعها) أي للعلمية
 فدخل ما قارنت ال نقله للعلمية كالنضر وما قارنت ال ارتجاله كالسموأل أفاده المصريح (قوله على صميمين)
 وقيل العزى اسم لشجرة كانت غطقان والقولان حكاهما الخازن (قوله على رجلين) الاول علم شاعر يهودي
 والثاني علم نبي قيل هو يوشع بن نون فتى موسى عليه الصلاة والسلام واختلف فيه فقيل هو أنجومي وال قارنت
 ارتجاله وقيل عربي وال قارنت نقله من مضارع ووسع واستشكل الثاني بانهم نصوا على أن لا عربي من أسماء
 الانبياء الا شعيبا وهو داودا وصالحا ومحمدا وأجيب بان المراد العربي المصروف لا العربي مطلقا وبان المراد

معينة في الخارج بل في
 الذهن نحو قولك ادخل
 السوق حيث لا عهد
 بينك وبين مخاطبك في
 الخارج ومنه وأخاف
 أن يأكله الذئب والأداة
 فيه لتعريف العهد
 الذهن ومدخولها في معنى
 النكرة ولهذا نعت بالجملة
 في قوله

وانقاد أمر على التميم بسبني
 وقد يشار به الى جميع
 الافراد على سبيل الشمول
 اما حقيقة نحو ان الانسان
 لبي خسر أو مجازا نحو
 أنت ال رجل علما وأدبا
 فالاداة في الاول لاستغراق
 أفراد الجنس ولهذا صح
 الاستثناء عنه وفي الثاني
 لاستغراق خصائصه
 مبالغة ومدخول الاداة
 في ذلك في معنى نكرة
 دخل عليها كل (وقد
 تزداد) ال كما تزداد غيرها
 من الحروف فتصحب
 معرفتها غيرها وباقيها على
 تنكيره وتزداد (لازما)
 وغير لازم فاللازم في
 الفاظ محفوظة وهي
 الاعلام التي قارنت ال
 وضعها (كالات)
 والعزى على صميمين
 والسموأل والبسع على
 رجلين

(و) الاشارة نحو (الآن)

للمؤمن الحاضر بناء على
 أنه معترف بما تعرفت
 به أسماء الاشارة لتضمنه
 معناها فانه جعل في
 التسهيل ذلك علة بناءه
 وهو قول الزجاجة وأنه
 متضمن معنى أداة
 التعريف ولذلك بني
 كنهه رده في شرح
 التسهيل أماعلى القول
 بأن الاداة فيه لتعريف
 الحضور فلا تكون زائدة
 (والذين ثم اللاتي) وبقية
 الموصولات مما فيه ال
 بناء على أن الموصول
 يتعرف بصلته وذهب قوم
 الى أن تعريف الموصول
 بالان كانت فيه نحو الذي
 والافئتيها نحو ومن وما
 الابافئتيها لتعرف بالاضافة
 فعلى هذا الاتكون ال
 زائدة وغير اللازم على
 ضربين اضطراري وغيره
 وقد أشار الى الاول بقوله
 (ولاضطرار) أى في
 الشعر (كبنات
 الاوبر) في قوله
 ولقد جنيتك اكوا
 وعساقلا
 * ولقد جنيتك عن بنات
 الاوبر *
 أراد بنات اوبر لانه علم
 على ضرب من الكناية
 ردى كما نص عليه سيبويه
 وزعم المبرد أن بنات
 اوبر ليس بعلم قال عنده
 غير زائدة بل معرفة
 (وكذا) من الاضطراري
 زيادتها

العربي المتفق على عربيته واستشكل الاول بان ال كلمة عربية فكيف تقارن الوضع الجعبي واجيب بان
 الواضع الله تعالى ولا مانع من أنه تعالى يضم العربي الى الجعبي وأورد عليه أن الاعلام خارجة من محل
 الخلاف فان الواضع لها الايون اتفاقا ولك أن تقول انما ذلك فيما لا يمكن فيه الوحي اما أسماء اولاد الانبياء
 وأصحابهم فيمكن أن يكون واضعها الله تعالى بالوحي الى ذلك النبي نحو اسمه يحيى وبشرناه باسمحق اسمه المسيح
 عيسى بن مريم والتسع من هذا القبيل كذا في الروداني مع بعض زيادة وهو صريح في أن التسع غير مصروف
 وبه يعرف ما في قول البعض انه مصروف لوجود ال وان كانت زائدة وضعف سم استشكل الاول باسم
 بانه يتوقف في أن ال ليست في لغة الجعم (قوله والاشارة) اعلم أنه اختلف في الآن فالجهور على انه علم جنس
 للزمان الحاضر ثم اختلفوا في سبب بناءه فقال الزجاجة تضمنه معنى الاشارة فانه بمعنى هذا الوقت وقيل شبهه
 الحرف في ملازمة لفظ واحد لانه لا يشئ ولا يجمع ولا يصغر بخلاف حين ووقت وزمان ونحوها وقيل غير ذلك
 وغير الجهور على انه اسم اشارة حقيقة للزمان كما أن هناك اسم اشارة حقيقة للكان وعليه الموضع أفاده
 الروداني اذا عرفت هذا فقول المشرح والاشارة ان حمل على مذهب الجهور يجعل المعنى وشبهه الاشارة أى
 شبهه اسم الاشارة في الدلالة على الحضور في كل نفاة قوله معروف بما تعرفت به أسماء الاشارة لأن تعريفه على
 مذهبهم بالعلمية وان حمل على مقابل قولهم يجعل المعنى واسم الاشارة حقيقة نفاة قوله وهو قول الزجاجة اذهب من
 الجهور القائلين بأنه علم جنس للزمان الحاضر وانما اختلفوا في سبب البناء ويمكن اختيار الثاني وجعل
 الضمير في قوله وهو قول الزجاجة الى جعل تضمن معنى الاشارة علة بناءه فقط وبهذا يعرف ما في كلام البعض
 (قوله نحو الآن) لوقال وهى الآن لكان مستقيما (قوله بما تعرفت به أسماء الاشارة) قيل هو الحضور وفيه
 أن المعروف أنها تعرفت بالاشارة الحسية (قوله معناها) أى معنى الاشارة والاضافة للبيان (قوله فانه جعل
 في التسهيل ذلك) أى التضمن المذكور لان الاشارة من المعاني التي حقها أن تؤدى بالحرف كما رفيكون
 التضمن المذكور كسبب التعريف والبناء وكذا تضمن معنى أداة التعريف على القول الثاني (قوله متضمن
 معنى الخ) أى لأن ال الموجود زائدة ولا يخفى ما فيه من الغرابة للحم فيه بتضمن الكلمة معنى حرف وجود
 فيه الغظه والغفاه هذا الحرف الموجود لفظه (قوله أماعلى القول الخ) هذا هو المختار والكلمة عليه معرفة
 كما في نسكت السيوطي (قوله والذين) المناسب لما أسلفه المشرح في نظيره أن يقول والموصولات كالذين
 الخ وحكمه بازوم ال في الذين واللاتي ونحوهما مبنى على لغة أكثر العرب والافتدال في التسهيل وقد يقال
 لذي ولذان ولذين واتى ولتان ولاتي اه (قوله والافئتيها) ظاهره شمول ذلك لال الموصولة فتكون معرفة
 بنية ال المعرفة ولا مانع منه (قوله ولاضطرار) أى وغير لازم لاضطرار الخذف المقابل اكنفاء بدلله سم
 (قوله كبنات الاوبر) التمثيل به مبنى على أن بنات اوبر علم كما في الشرح لاعلى أنه جمع ابن اوبر
 كبنات عرس جمع ابن عرس أو بنت عرس تفرقة بين جمع العاقل وغيره لانه اذا كان جمعا دخلت ال
 المعرفة لانه حينئذ تذكر تخمك البعض على بنات الاوبر في كلام المصنف بانه جمع ابن اوبر غير سديد الآن
 يكون كلامه باعتبار ما قبل العلمية (قوله ولقد جنيتك) أى جنيت لك فهو على الخذف والايصال وحسنه
 موازنة جنيتك والا كؤ جمع كم عواحد الكماة فهو على خلاف الغالب من كون البناء في الواحد والعساق
 جمع عساقول كعصفور نوع من الكماة وأصل عساقول عساقيل كعصافير فخذفت المدة للضرورة قاله العيني
 وذكر يابو في شرح الدماميني للفتي ان العساقول الكماة السكر البيض وأن بنات اوبر بكاء صغار مزغبة على لون
 التراب (قوله لانه علم) أى والعلم لا تدخله ال المعرفة (قوله ليس بعلم) أى بل نكرة وعالية فنه من الصرف
 اذا جرد من ال للوزن والوصفية الأصلية لان اوبر في الاصل وصف بمعنى كثير الوبوطر والاسمية على الوصفية
 الأصلية لا يخرجهما عن منعها الصرف كاسود اللحية وأدهم للقيد ومنعه على الاول للوزن والعلمية لان جزء
 العلم في حكمه (قوله كذا) خبر عن قوله وطبت وقول المشرح من الاضطراري الخ حمل معنى بين به وجه
 الشبه لاحل اعراب والواو في وطبت من المحكي والسري التعريف (قوله من الاضطراري زيادتها في
 التمييز) ويحق بذلك ما زيد شد وذا في الاحوال نحو ادخلوا الاول فالاول وجاؤا الجساء الغفير أى ادخلوا

واحد فواحد و جاوا جميعا سبندوبى (قوله وجوهنا) أى أكابرنا وذواننا ومن طببت معنى تسليت
فعداه عن أى طببت عن عمر والمقتول وكان صديق قيس ويحتمل أن عن متعلقة بصددت (قوله أراد طببت
نفس الخ) قيل لا يتعين ذلك لجواز أن تكون النفس فى البيت مفعول صددت وتبين طببت محذوف أو لا تميز
له (قوله عليه دخلا) الضمير لآل وذكر باعتبار أن اللفظ أو حرف وهذا أحسن من جعل الالف للثنية عائدة
على الالف واللام المفهومين من آل (قوله لآل) أى ملاحظة ما أى المعنى الذى قد كان هو أى ذلك البعض
كما ذكر الشارح فإصله جارية على غير من هى له وضمير عنه يرجع إلى ما (قوله بما يقبل آل) بيان لما على
تقدير مضاف أى مدلول اللفظ الذى يقبل آل فصح ما قاله شيخنا وان دفع اعتراض البعض عليه بأن ما واقعة على
المعنى والقابل اللفظ الدال عليه فلا يصح أن يكون بما يقبل آل بيانا لما مع أنه يمكن إيقاع ما على اللفظ بأن
يراد بما نقل عنه العلم أصله قبل العلمية من المصدر أو الصفة أو اسم العین ويقدر مضاف فى كلام الناطم أى لآل
معنى ما كان الخ وعلى هذا يصح أن يكون قوله كالفضل الخ تمثيلا لبعض الأعلام وهو المادى وأما وعلى الأول
يتعين الأول فافهم وقوله من مصدر بيان لما يقبل آل (قوله والنعمان) أى الذى لم يقارن آل وضعه للعلمية أما
هذا وهو اسم النعمان بن المنذر ملك العرب كما فى الشئى فليس مما لآل ولهذا لم يسع بدونها وعليه يحمل تمثيل
المصنف فى شرح التسهيل لما قارنت آل وضعه بالنعمان وأما قوله

أيا جيلى نعمان بالله خليا * نسم الصبا بمخلص إلى نسيها

فأيس مما نحن فيه بالكلية لأن نعمان فيه بالفتح كما فى يس عن الشئى وفى القاموس والصباح وغيرهما
ما يؤيده اسم لوادى طريق الطائف يخرج إلى عرفات ويقال له نعمان الأراك وبه يعرف ما فى كلام المصنف
الذى تبعه شيخنا والبعض من الخلل والضمير فى نسيها يرجع إلى محبوبه الشاعر وهو محزون ليلى أو إلى النسيم
الأول مراد به الريح وبالنسيم الثانى نفسها الضعيف ويؤيد هذا رواية طريق الصبا إذا الضمير عليهم يرجع إلى
الصبا وبعد هذا البيت

فإن الصبار يح إذا ما تنسيت * على نفس مهموم تحت همومها

وفائدة الصبار مح مهموم المستوى من مطلع الشمس إذا استوى الليل والنهار قال الصفا فى الظاهر أنها
بمختلف مزاجها وتأثيرها باختلاف البقاع التى تمر عليها والفصول لأننا شاهدناها بدمشق وما قاربها بأبسة
المزاج تحفف الرطوبات وتخل الأجسام وتخرق الثمار والزروع وهى فى الديار المصرية أشد منها فى الشامية
مع أن أشعر العرب بملاوة من الأسنة وأحباها وصفها باللطيف وتنفيس الكرب فلهذا فى الجواز وما أشبهه
بهذه الصفة وعن الواحدى صاحب التفسير أنها استأذنت ربها أن تاتى يعقوب بن جح يوسف عليه السلام
قبل أن ياتى بالبشير بالقميص فاذن لها فاته بذلك فذلك يتروح بها كل محزون من شرح شواهد المعنى
للسيوطى (قوله على نحو محمد الخ) أى من الأعلام التى لم يسمع دخول آل عليها لآل فاندفع اعتراض شيخنا تبعا
للشارح فى شرح الأوضح بأن الوجه حذف نحو (قوله إذا الباب سمعى) أى باب ادخال آل لآل الأصل فاسمع
من العرب ادخالها عليه كان لك ادخالها عليه ولو فى غير مسماهم وما لا فلا فالقيد والمقدمة ليست شرطاً لجواز
ادخال آل لآل بل بيان لمورد السماع وبهذا يدفع ما قاله سم حيث كان الباب سماعيا فلا كبير حاجة إلى
التقييد بالمعقول عما يقبل آل والاختراز عن غيره (قوله رأيت الوليد الخ) لقد كذب الشاعر فان الوليد هذا
كان فاسقا فانه تكا موما بالشرب والغناء جبارا عنيد فاقابل يوما فى المحف فخرج له واستغفروا وخاب كل
جبار عنيد فزق المحف وأنشد

تمدد كل جبار عنيد * فها أنا ذاك جبار عنيد

إذا ما جئت ربك يوم خسر * فقل يا رب مرقى الوليد

فلم يلبث إلا ما حتى ذبح وعلق رأسه على فصر ثم على سور بلدة نسال الله السلامة من شرور أنفسنا (قوله
فضرورة) وقيل نكر يزيد ثم دخلت آل للتعريف قال المصنف وعندي فيه نظر لانه وان نكر لا يقبل آل
نظر إلى أصله وهو الفعل والفعل لا يقبل آل بخلاف زيد إذا نكر (قوله سهلا تقدم ذكر الوليد) أى فيكون

فى التميز نحو (وطبت
النفس يا قيس السرى)
فى قوله

رأيتك لما أن عرفت

وجوهنا * صددت

وطبت النفس يا قيس

عن عمرو أراد طببت

نفسا لأن التمييز واجب

التنكير خلافا للكهوفيين

وأشار إلى الثانى بقوله

(وبعض الأعلام) أى

المنقولة (عليه دخلا) لآل

ما قد كان ذلك البعض

(عنه نقلا عما) يقبل آل

من مصدر (كالفضل

و) صفة مثل (الحرف و)

اسم عين مثل (النعمان)

وهو فى الأصل اسم من

أسماء الدم وأفهـم قوله

وبعض الأعلام أن

جميع الأعلام المنقولة

بما يقبل آل لا يثبت

له ذلك وهو وكذلك فلا

تدخل على نحو محمد

وصالح ومعروف إذ

الباب سمعى وخرج

عن ذلك غير المنقول

كسعاد وأدود والمنقول

عسلا يقبل آل كيزيد

ويشكر فاما قوله

رأيت الوليد بن اليزيد

مباركا *

فضرورة سهلا تقدم

ذكر الوليد

دخولها للساكنة والى في الواو يلاح (قوله ثم قوله لمح الخ) هذا التردد متفرع على كون اللام للعلمة الباعثة أو للعلمة الغائية فالشق الأول مبني على الأول والثاني على الثاني واللامح على الأول المتكلم وعلى الثاني السامع قال شيخنا وقد مضى الشق الأول لانه الظاهر (قوله فيدخل) أى النظر على المجاز العقلي أو الوضع المفهوم من السياق (قوله اذلا فائدة الخ) اعترض بان ذكر ال دليل للسامع على لمح مدخل ال الأصل وعند حذفها لا دليل على ذلك فكيف يكونان سمين (قوله قال الخليل الخ) دليل على أن الدخول بسبب لمح وقوله لتجعله الشئ بعينه أى لتجعل المذكور من الاعلام أى لتجعل مسماه الشئ نفسه أى المعنى المنقول عنه نفسه في ذهن السامع قال في الحرف تجعل مسماه ذاتا يحصل منها حث وفي العباس ذاتا يحصل منها عبوس كثير في وجوه الاعداء وهكذا (قوله وقد يصير الخ) قال ابن هشام ذكره في باب العلم أحسن فيقال العلم ضربان علم بالوضع وعلم بالغلبة لان النوعين المضاف وذا ال يكونان حينئذ مذكورين في مركزهما بخلاف ذكر المضاف هنافانه استطراد (قوله بالغلبة عليه) هي أن يغلب اللفظ على بعض أفراد ما وضع له وهي تحقيقية ان استعمال بالفعل في غير ما غلب عليه والافتقارية (قوله وابن مسعود) قبل الصواب أن يذكر بدل عبد الله بن عمرو بن العاص موت ابن مسعود قبل اطلاق اسم العبادلة على الأربعة وليس بشئ لانه انما يرد لوقال الشارح غلب اسم العبادلة على فلان وفلان وابن مسعود بعد أن كان جميع عبد الله أيا كان وهو انما قال غلبت هذه الاعلام الأربعة على العبادلة أى الأشخاص الأربعة الذين سمي كل منهم بعبد الله بحيث صارت لا تطلق الا عليهم دون من عداهم من اخوتهم فابن مسعود ملاحصار علم بالغلبة على عبد الله بن مسعود دون من عداه من اخوته غاية الامر ان الشارح استعمال لفظ العبادلة في كلامه بالمعنى الوضعي لا العلمي ولا محذور فيه (قوله من اخوتهم) الأحسن أن المراد اخوتهم نظر أوهم في اسم الاب لا خصوص الاخوة في النسب (قوله العهدية) أى بحسب الأصل والافهى الآن زائدة ولا يخفى أن ال العهدية تدخل على كل فرد عهد بين المتخاطبين على البديل فمحمونها كل فرد عهد بينهما كذلك مثلا لفظ العقبة المعروف بالعهديّة وضع في الأصل لان يستعمل في كل فرد عهد بينهما على البديل فخصمته الغلبة بعقبه أيلة فسقط به هذا التحقيق ما اعترض به الناصر وسكتوا عليه من أن اللفظ الذي يستحقه كل فرد من الأفراد بالوضع هو المحرود من ال لا المقررون به لان المستحق له الفرد المعهود بين المتخاطبين دون من عداه فافهم ذلك والله تعالى الموفق (قوله لعقبه ايلي) بالقصر والذي في التصريح والقاموس وغيرهما ايلة بالاء فاعمل ما في الشرح سهو والعقبه في الأصل اسم للطريق الصاعد في الجبل (قوله وخويلد بن نفيل) كان رجلا يطعم الناس بنهامه فهبت ريح فسفت في جفاته أى أوعيته طعامه التراب فسماها فرعى صاعقة فسمى الصمعي بكسر الهمزة فعل بمعنى مفعول والصمعي في الأصل اسم لمن رمى بصاعقة (قوله والثريا) تصغير ثرى من الثروة وهي الكثرة لكثرة كواكبها الانهاسبعة وقيل أكثر وأصله ثرى روى اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالساكن فقلت الواو ياء (قوله وحذف ال ذى الخ) اعترض تخصيص حذف ال للنداء والاضافة بهذه بان ال لا تجامع الاضافة وكذا النداء الاضرورة كما سجد كره المصنف بقوله * وباضطرار خص جمع ياء وال * واجيب بانه ليس مراده أن ال هذه لا تباشر حرف النداء حتى يرد أن ال مطلقا لا تباشره بل مراده أن ال هذه لا تثبت مع حرف النداء أصلا حتى لا يتوصل لنداء ما هي فيه باى أو ذا كما يتوصل لنداء ما ال غير هافيه بذلك فلا تقول يا أيها النابغة ولا يا ذا النابغة كما تقول يا أيها الرجل ويا ذا الرجل لكن هذا الجواب انما ينفع بالنسبة الى النداء دون الاضافة كما لا يخفى وقد يقال أنما خص هذه لدفع توهم أنها تكونها في الحالة الزائدة تجماع النداء والاضافة (قوله لان أصلها المعرفة) وصارت الآن زائدة (قوله كما هي في نحو اليسع) المتبادر من سياقه أنه متعلق بالنفي وهو توكيد لابلانفي وأن ال في نحوه تبقى مع النداء والاضافة بل قوله كما تقدم أى كون ال في نحو اليسع لازمة قديما بين أن مراده ذلك وجرمهم هذا شيخنا تبهما مشى عليه الفارسي من البقاء المذكور واستدل بقوله في السكافية

فدخول ال (قد ذكر)
ال (ذا) حينئذ (وحذفه)
سيان) اذلا فائدة
مترتبة على ذكره وان
اراد أن دخول ال بسبب
لمح الأصل فليس
بسين لما يترتب على
ذكره من الفائدة وهو
لمح الأصل نعم هما سمان
من حيث عدم افادة
التعريف فليحمل كلامه
عليه قال الخليل دخلت
ال في الحشر والقاسم
والعباس والضحاك
والحسن والحسين
لتجعله الشئ بعينه
تنبية في عيشه
بالنداء فانظر لانه مثل
به في شرح التسهيل
لما قارنت الأداة فيه
نقله وعلى هذا فالأداة
فيه لازمة والتي لمح
الأصل ليست لازمة
(وقد يصير علما) على
بعض مسمياته (بالغلبة)
عليه (مضافا) كابن
عباس وابن عمر وابن
الزبير وابن مسعود
فانه غلب على العبادلة
حتى صار علما عليهم
دون من عداهم من
اخوتهم (أو مصحوب
ال) العهدية (كالعقبه)
والمدينة والكتاب
والصمعي والخم لعقبه
أبلى ومدينة طيبة وكتاب
سبيويه وخويلد بن
نفيل والثريا (وحذف

ال ذى) الاخيرة (ان تناد) مدخولها (أو نصف) (أو حب) لان أصلها المعرفة فلم تكن بمنزلة الحرف الأصلي اللازم أبدا ككلها في نحو اليسع كما تقدم فتقول يا صمعي ويا أخطل وهذه عقبه أبلى ومدينة طيبة ومنه

وقد تقارن الاداة التسمية * فتستدام كاصول الابنية

وتعمه على الجزم به البعض وزاد ان الهمزة نقطع وهو خلاف ما في الهمع والتسهيل وشرحه لابن عقيل وغيره وحاشية الروداني على التصريح قال في الهمع ال فيما غلب بها الازمة ويجب حذفها في النداء والاضافة وقل حذفها في غيرهما وأما ما غلب بالاضافة فلا يفصل منها بحال ولو قارنت اللام نقل علم كانه خبر والنعمان او ارتجاله كالسبع والسمو ال في حكمهما حكما غلب بها من اللزوم الافي النداء والاضافة قال ابن مالك هذا النوع احق بهدم الخبر لان الاداة فيه مقصودة في التسمية قصد همزة احدى وياء يشكر وتاء تغلب بخلافها في الاعشى ونحوه فانها مزيدة للتعريف ثم عرض بعد ذلك بآثارها في الازمة وغلبة اغتني بها الا ان الغلبة مسبوبة بوجودها فلم تنزع اه مع حذف وقال في التسهيل ومثله ما قارنت الاداة نقله او ارتجاله اه قال ابن عقيل في شرحه عليه أي مثل الذي فيه ال من العلم بالغلبة في نزع ال منه حيث تنزع ال من العلم بالغلبة كالتداء اه وسند ذكر كلام الروداني ومن الحذف للتداء فيما قارنت الاداة نقله قول خالد بن الوليد

يا عز كفرناك لا سبحانك * اني رأيت الله قد أهانك

فان عز مرخم عزى نعم قد يقال اذ المقارنة لوضع العلم جزء منه كالجيم من جمع كرام عن الدماميني وهذا يمنع من تجويز حذفها عند النداء والاضافة الا ان يقال كونها في صورة المعرفة التي لا تجمع النداء والاضافة اقتضى حذفها عند ما عاينه ولولا قول الشارح كما تقدم لمعلمنا قوله كما هي في نحو البسيع متعلقا بالنفي فتأمل (قوله احقا) الاستفهام للتوبيخ أي في الحق أي في الامر الثابت ان اخطاكم هجائي (قوله اعشى تغلب) أصله الاعشى لحذف منه ال واضيف الي تغلب بفتح الفوقية وسكون الغين المججمة وكسر اللام اسم قبيلة سميت باسم ابيها وكذا يقال فيما بعده والاعشى في الاصل اسم اكل من لا يبصر ليلا ثم غلب على اعشى تغلب (قوله ونابغة ذبيان) بعضهم الذال المججمة وكسرها كما في القاموس والنابغة في الاصل اسم اكل من ظهر في الشعر واحاده والتاء فيه للنابغة ثم غلب على نابغة ذبيان (قوله عيوف) نيمول بمعنى فاعل كفيوم وضع لكل عاتق أي جازم غلب على النجم المعروف له وقه الدبران عن الثريا يكون بينهما (قوله يوم اثنين) أصله يوم الاثنين وهو من اضافة الاسمي الى الاسم وبحث في التمثيل به بيان اثنين في الاصل اسم لمجموع شيئين لا للفرد المتأخر منه ما فقط وحينئذ فعلمته على اليوم المعين بالنقل لا بالغلبة وذكر الروداني ان الصحيح ان اسماء الاسبوع اعلام جنسية منقولة من الاعداد دخلت عليها ال للمعنى العددي وال فيهما مقارنة للنقل فلا ينبغي التمثيل بها الذي غلبه حذف منه ال بل لما حذف منه ال المقارنة للوضع فانه ايضا كذا الية يحذف منه ال في النداء والاضافة وجوابه وقد يحذف في غيرهما (قوله ما يدعوا الى ذلك) أي الى نزعهم عن الاضافة لانه ينادى ويضاف معه فاقبل يا ابن عباس وهو ابن عباسنا كذا قيل وفيه ان المضاف ان كان تمام العلم ناقض ما تقدم في باب العلم عند قول المصنف وان يكونا مفردين فاضف الخ من ان العلم الاضافي لا يضاف وان كان المضاف اليه فقط ورد امران الاول ان المضاف لا بد ان يكون كلمة مستقلة وهو هنا جزء كلمة لان العلم مجموع المتضايين في كل منهما كالراي من زيد ويمكن الجواب عن هذا برعاية الاصل * الثاني ان المقصد ليس توضيح مسمى المضاف اليه فقط بالاضافة بل توضيح مسمى العلم بتمامه بها ويمكن الجواب عن هذا ايضا بان اضافة المضاف اليه يحصل بها المقصود من توضيح مسمى العلم فتدبر منصفنا (قوله طلبه للتخصيص) كان المناسبات ان يقول للايضاح لان التخصيص في التكرار والايضاح في المعارف (قوله كما سبق) من نحو اعشى تغلب ونابغة ذبيان (قوله خاتمة) نظم العلامة الاجهوري حاصلها فقال

وعدد ا تريد أن تعرفنا * فأل يحسزأيه صلب ان عطفنا

وان يكن مركبا فالاول * وفي مضاف عكس هذا فعل

وخالف الكوفي في الاخير * فمعرفة الجزأين باسم برى

والمراد بالآخر غير الاول فيشمل الثاني وهو المركب لان الكوفي خالف فيه ايضا كما سبق وكان الاحسن ان يقول بدل الاخير وخالف الكوفي في هذين * ففهم ما قد عرف الجزأين

* أحق ان اخطاكم هجائي * والاضطال من يهجو ويهش وغلب على الشاعر المعروف حتى صار علم عليه دون غيره وتقول اعشى تغلب ونابغة ذبيان (وفي غيرهما) أي في غير النداء والاضافة (قد تحذف) سمع هذا عيوف طالما وهذا يوم اثنين مباركا فيه * تنبيهات * الاول * المضاف في اعلام الغلبة كابن عباس لا ينزع عن الاضافة بندا ولا غيره اذ لا يمرض في استعماله ما يدعوا الى ذلك * الثاني كما يعرض في العلم بالغلبة الاشتراك فيضاف طالما للتخصيص كما سبق كذلك يعرض في العلم الاصل ومنه قوله على زيدنا يوم النصارأس زديكم * بابيض ماضى الشفرتين يعانى وقوله بالله يا طبيبات القناع قلن لنا * ايلاي منكن أم ايلى من البشر * حاجة * عادة الهوين أنهم يذكرون هاتعريف العدد فاذا كان العدد مضافا وأردت تعريفه

عرفت الآخر وهو المضاف اليه فيصير الأول مضافا الى معرفة فتقول ثلاثة الاثواب ومائة الدرهم وألف الدينار ومنه قوله ما زال مدغذت
 بداه ازاره * فسمما فادرك خمسة الاشبار وقوله وهل يرجع التسليم أو يكشف العنا * ثلاث الاثافي والديار البلاقع وأجاز الكوفيون
 الثلاثة الاثواب تشبيها بالحسن الوجه قال الزمخشري وذلك بعزل عند أصحابنا عن القياس ١٣٧ واستعمال الفصحاء وإذا كان العدد

مركبا الحقت حرف
 التعريف بالاول تقول
 الاحد عشر درهما
 والاثنى عشرة جارية ولم
 تلحقه بالثاني لانه منزلة
 بعض الاسم وأجاز ذلك
 الاخفش والكوفيون
 فقالوا الاحد عشر درهما
 والاثنى عشرة جارية
 لانهم في الحقيقة اسمان
 والعطف مراد فيه هما
 ولذلك بناو يدل عليه
 احازتهم ثلاثة عشر
 وأربعة عشر وتاء
 التانيث لاتقع حشوا
 فلولا ملاحظة العطف
 لما جاز ذلك ولا يجوز
 الاحد عشر الدرهم لان
 التمييز واجب التذكير
 نعم يجوز عند الكوفي
 وقد استعمل ذلك بعض
 الكتاب واذا كان معطوفا
 عرفت الاممين معا تقول
 الاحد والعشرون درهما
 لان حرف العطف فصل
 بينهما واعلم أن في
 تعريف المضاف قد يكون
 المعرف الى جانب الاول
 كما تقدم وقد يكون
 بينهما ما اسم واحد نحو
 خمسة مائة الف وقد
 يكون بينهما اسمان نحو
 خمسة مائة ألف الدينار
 وقد يكون بينهما ثلاثة

(قوله عرفت الآخر) بكسر الخاء ولم يقل الثاني ليشمل ما فيه أكثر من اضافة نحو خمسة مائة ألف دينار وفي
 كلام شيخنا أن منهم من لا يضيف بل يعرف الاول فقط فيقول هذه خمسة أثوابا وخذ المائة درهما ودع الالف
 دينارا (قوله ما زال) اسم زال ضمير مستتر يعود على يزيد في البيت قبله وخبرها يدني في بيت بعده وقوله
 فسمما بالفاء العاطفة على عقدت وأراد بخمسة الاشبار السيف (قوله وهل يرجع التسليم) بضم الميم
 مضارع أرجع أو يفتحها مضارع أرجع لحيثه متعدنا أيضا والاثافي بالمثنية ثم الفاء فالتحية التي تشدد في
 غير هذا البيت وتخفف أحجار بوضع عليها القدر جمع أنفة بضم الهمزة وكسرها وتشدida التحية وهي أحد
 تلك الأحجار كما في القاموس وإن أوههم كلام البعض أن الأنفة هي نفس تلك الأحجار وقال الاسقاطي بالفوقية
 ثم النون أصله أثنانين حذف تونه الأخيرة ضرورة وهو جمع أثون كتنور وقد تخفف أحد ود الحجاز وأقره
 البعض كشيخنا وفيه نظر لأن جمع أثون المخفف أثن كعمود وعمود جمع المشددا تاتين بفوقية ثانية بعد
 الألف اللينة لأنون كما هو قياس جمع تنور ونحوه وقد ورد الجمعان كما أفاده صاحب القاموس فاعمل الفوقية
 تحرفت على الجماعة بنون والله تعالى أعلم والبلاقع جمع بلقع وهي الأرض المقفرة والمعنى وهل برد التحية
 أو يزيد بل تعب المحبة مواضع طبعها الاحباب وديارهم الخالية (قوله تشبيها بالحسن الوجه) رديان الاضافة
 في ذلك لفظة لاتنفيد تعريفا بخلاف العدد (قوله عند أصحابنا) أي البصريين (قوله عن القياس واستعمال
 الفصحاء) أما الأول فلأن ادخال أل في كل من المتضامين انما يكون اذا كان الأول وصفا فنحو الضارب الرجل
 ولأن فائدة أل التعريف وتعريف المضاف حاصل بتعريف المضاف اليه فيكون دخول أل على المضاف
 ضائعا وأما الثاني فلأن المسحور والمشهور دخول اللام على المضاف اليه دون المضاف (قوله ولذلك بنينا) أي
 في غير اثني عشر واثنى عشرة بقرينة ما مر أن اعراب اثنتين واثنين كأعراب المثنى وإن ركبا مع عشر وعشرة
 وظاهر قوله بنينا أن فحة آخر الجزء الأول بناء والظاهر أن البناء عند البصري على آخر الجزء الأخير فقط لأن
 محله آخر الكلام وآخر الجزء الأول صار حشوا بالتركيب ففتحته اسمت بناء بل بفتحة ويمكن أن يقال المراد
 بني مجموعهما (قوله وتاء التانيث الخ) في معنى التعليل لقوله ويدل ولو قال لأن تاء التانيث الخ لكان أوضح
 (قوله ولا يجوز الاحد عشر الدرهم) أي ولا الاحد عشر الدرهم ولا أحد عشر الدرهم (قوله عرفت الاسمين
 معا) لم يذكر فيه خلافا في الدماميني أن قوما أجازوا ترك تعريف المعطوف واختاره الأمدى (قوله واعلم
 أن) اسم أن ضمير الشأن (قوله في تعريف المضاف) أي في حالة تعريف المضاف بالعدد المضاف وقوله قد يكون
 المعرف بفتح الراء أي المعرف بال أو بكسرهما أي المعرف للمضاف وهو أل وقوله الى جانب الاول أي مضموما الى
 جانب الاول وقوله كما تقدم أي في ثلاثة الاثواب ومائة الدرهم وألف الدينار (قوله وعلى هذا) أي قس الفصل
 بينهما بأكثر من أربعة (قوله ولو قلت عشرون الخ) تقييدا لاطلافة في أول الخاتمة تعريف المضاف اليه من
 العدد الاضافي (قوله كما عرفت) أي من التمثيل سابقا بمائة الدرهم وألف الدينار (قوله لاضافتها) أي الى
 ما بعدها سواء أضيفت لمعرفة أو نكرة لأن أل لا تدخل على المضاف في مثل ذلك وأما ما وقع في صحيح البخاري
 في باب الحكفة في القرض والديون ثم قدم الذي كان أسلفه وأتى بالالف دينار فأوله الدماميني بتقدير مضاف
 مبدل من المعرف أي بالالف دينار قال ولا يقال إن أل زائدة لأن ذلك لا يقيس

الابتداء

هذا مشرووع في الاحكام التركيبية والتركيب المفيد اما جملة اسمية ومنها اسم الفعل مع مرفوعه والوصف مع
 مرفوعه المعنى عن الخبر أو فعلية ومنها الجملة الندائية ولم يقل المبتدأ والخبر لان الابتداء يستدعي مبتدأ وهو

١٨ - (صان) - اول * أسماء نحو خمسة مائة ألف دينار وال رجل وقد يكون بينهما أربعة أسماء نحو خمسة مائة ألف دينار
 غلام ال رجل وعلى هذا ولو قلت عشرون ألف رجل امتنع تعريف المضاف اليه لان المضاف منصوب على التمييز فلو عرف المضاف اليه صار
 المضاف معرفة باضافته اليه والتميز واجب التذكير نعم يجوز ذلك عند الكوفيين ولو قلت خمسة آلاف دينار جاز تعريف المضاف اليه
 نحو خمسة آلاف الدينار وكذلك حكم المائة لان جيزها يجوز تعريفه كما عرفت ولا تعرف الآلاف لاضافتها والله أعلم

يستدعي خبراً أو ما يستدسه غالباً على ما سطره فاطمى الابتداء أو أراد ما يلزمه مباشرة أو بواسطة ففي الترجمة
به تأدية لفصود مع الاختصار والاشارة الى عدم تلازم المبتدأ والخبر فلا يقال ترجم لشيء ولم يبينه وبين شيئاً
ولم يترجمه نعم قد يقال هذه النكتة خاصة له لو قال المبتدأ أفلم يترجم به ويمكن أن يجاب بأنه أثر التعبير بالابتداء
على التعبير بالمبتدأ للاشارة في الترجمة الى انه العامل فتأمل وقدم باب المبتدأ على باب الفاعل لما قيل انه
أصل المرفوعات لانه مبدوء به وقيل الفاعل لان عامله لفظي وقيل كل أصل قال الدماميني تظهر فائدة
الخلاف في نحو زيد جواً لمن قام فعلى الأول يترجح كونه مبتدأ محذوف الخبر وعلى الثاني يترجح كونه فاعلاً
لفعل محذوف وعلى الثالث يستوى الوجهان ثم اعترض بأن استحسان مطابقة الجواب للسؤال في الاسمية
والعملية يقتضي ترجيح كونه مبتدأ محذوف الخبر مطلقاً وأجاب بأن جملة من قام اسمية في الصورة فعلية
في الحقيقة وبيان ذلك أن قولك من قام أصله أقام زيداً ثم عمرواً ثم خالد إلى غير ذلك لا يرد على أم عمر وأما
خالد لان الاستفهام بالفعل هو أولى اكونه متغيراً فيقع فيه الإبهام ولما أريد الاختصار ووضعت كلمة من
دالة تاجلاً على تلك الذوات المفصلة ومتضمنة لمعنى الاستفهام وبهذا التضمن وجب تقديمها على الفعل
فصارت الجملة اسمية في الصورة لعمري ووضت تقدم ما يدل على الذات فعلية في الحقيقة فإن أحبت بالفعلية
نظر الى جانب الحقيقة فاطمادة حاصله معنى وإن أحبت بالاسمية نظر الى الصورة فاطمادة حاصله لفظاً
فأذن لا ترجح عمراً لمطابقة لوجودها في الصورتين فبقى الترجيح باصالة الفاعل أو المبتدأ ساساً لمقتضى
أه وفيه نظر لان مقتضى قولهم همزة الاستفهام يليها المسؤول عنه أن أصل من قام أزيداً ثم عمرواً ثم خالد
إذا المسؤول عنه من قام القائم لا القيام فاعرفه (قوله المبتدأ هو الاسم الخ) لم يعرف الابتداء مع أنه المستترجم به
أقصد نعرفه عند قوله * ورفعوا مبتدأ بالابتداء وكان له لم يرد كس لعدم قصد الابتداء بالذات من الترجمة بل
المقصود بالذات منها المبتدأ أو مرفوعه (قوله العارى الخ) أورد على التقديمية أنه يخرج اسم إن ولا التبرئة
مع أنه يجوز رفع صفة على المحل فهو مبتدأ وليس عارياً وأجيب بأنه باعتبار الرفع عارلان الحرف كعدم
باعتباره وانما يعتد به إذا اعتبر النصب كذا نقل شيخنا السؤال والجواب وأقرهما وتبعه البعض وفي الجواب
تسلم أنه مبتدأ والذي يظهر لي منعه بدليل ما سيأتى في بابي إن ولا من أن رفع الصفة على المحل مبنى على
القول بأنه لا يشترط في مراعاة المحل بقاء الخبر رأى الطالب لذلك المحل لعدم المحرزه وابتداء وإذا عدم
الابتداء عدم المبتدأ وحينئذ لا يرد الاعتراض من أصله فتأمل (قوله عن العوامل) الالجنس وقوله اللفظية
نسبة الى اللفظ نسبة المفعول الى المصدر ان أريد اللفظ التلظ أو الجزئي الى الكلي ان أريد الملفوظ والمراد
اللفظية تحقياً أو تقدير التداخل العوامل المقدرة وقوله غير الزائد أي وشبهها كبر ولعل الجارة والقيمان
للاذخال كما هو شأن قيد القيد (قوله مخبراً عنه) أي محدثاً عنه فالأخبار لغوي لا مذكوراً به خبره
الاصطلاحى للزوم الدور لاخذ الخبر حينئذ في تعريف المبتدأ وأخذ المبتدأ في التعريف الآتى للخبر وجعله حالاً
من الضمير في العارى أولى من جعله حالاً من الاسم وان اقتصر عليه شيخنا والبعض اثبت الخلاف في
مجيء الحال من الخبر كالمبتدأ (قوله أو وصفه الخ) عطف على مخبراً عنه المحمول حالاً من الضمير في العارى
وفي ذلك تصريح باشتراط العروى الوصف أيضاً فيخرج نحو لاهية قلوبهم على أنا لا نسلم أنه رافع لما كتفى به كما
قاله الروداني وهو ظاهر والمراد الوصف ولو تأويل لا يدخل لا نولاً أن تفعل لان قول وان كان مصدراً عني
التناول الأنة هنا عني المفعول أي ليس متناولاً لهذا الفعل أي لا ينبغي لك تساؤله فتولك مبتدأ وان
تفعل نائب فاعله وقول المصريح ومن تبعه كالبعض أن تفعل فاعله غير صحيح كما في الروداني وقال
أبو حنبل نولك مبتدأ وان تفعل خبره وأورد على التعريف أنه غير جامع اذاً يشمل أقل رجل يقول
ذلك فان أقل مبتدأ وليس مخبراً عنه ولا وصفه فارفعه لا غير قائم الزيدان فان غير مبتدأ وليس
مخبراً عنه ولا وصفه فارفعه وأجيب عن الاول بان المعروف المبتدأ الاطرادى وهذا اسماعى لا يقاس عليه
وانما لم يخبر واعنه لانه ليس في المعنى مبتدأ اذا المعنى قل رجل يقول ذلك وقيل لان صفة النكرة بعده أغنت
عن الخبر في الافادة على أن بعضهم أجاز جعل الجملة خبراً عن أقل وعن الثاني بان المبتدأ مضاف للوصف
الرافع والمضاف والمضاف اليه كائناً الواحد وبان الوصف وان خفض لفظاً في قوة المرفوع بالابتداء وكانه قيل

المبتدأ هو الاسم العارى
عن العوامل اللفظية
غير الزائدة مخبراً عنه أو
وصفاً رافعاً المستغنى به
قالا في شمل المصريح

كان وغير الزائدة لا تدخل
نحو بحسبك درهم وهل
من خالق غير الله وخبرنا
عنه أو وصفنا إلى آخره
مخرج لاماء الفعال
والاسماء قبل التركيب
ورافعا المستغنى به يشمل
الفاعل نحو أقمم
الزبدان ونائبه نحو
أضررب اليبندان
وخرج به نحو وأقمم من
قولك أقمم أبوه يد فان
مرفوعه غير مستغنى به
وأو في التعريف
للتنوين لا لا ترد أي
المبتدأ نوعا مبتدأ الخبر
ومبتدأ له مرفوع أغنى عن
الخبر وقد أشار إلى الأول
بقوله مبتدأ زيد وعاذر
خبر أي له (أن قلت
زيد عاذر من اعتذر)
والى الثاني بقوله (وأول)
أي من الجزأين (مبتدأ
والثاني) منهما (فاعل
أغنى) عن الخبر (في)
نحو (أسارذان)
الرجلان ومنه قوله
* أقاطن قوم سلمى أم نورا
ظعنا * وقوله
أمنجز أنتم وعدا وثقت به
أم أقتنم جميعا نهج
عرقوب وقس على
هذا ما أشبه به من كل
وصف أعقد على
استفهام ورفع مستغنى
به ثم لافرق في الوصف
بين أن يكون اسم فاعل
أو اسم مفعول أو صفة
مشبهة ولا في الاستفهام

ما قام الزبدان (قوله والمؤول) فديدى أنه اسم حقيقة فلا أعراض على إرادته في التعريف بلزوم الجمع
بين الحقيقة والمجازية أو يقال النجاة لا يبالون بمثل ذلك أفاده سم (قوله وتسمع الخ) أى لأنه على تقدير أن
وقيل الفعل إذا أثر يديه مجرد الحدث صح أن يستند اليه ويضاف اليه ويكون اسما حكما كما في سوا علمهم
أنذرهم هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيكون المراد بالاسم ما يعبر عنه بالحقيقة والحكمى أفاده سم (قوله نحو
بحسبك درهم) أى مما يلي حسبك فيه نكرة فان وليها معرفة نحو بحسبك زيد فاعرفه هي المبتدأ وحسبك
الخبر لانه نكرة لا يتعرف بالاضافة وان تخصص بها قال الناظم ولا يخبر بمعرفة عن نكرة وان تخصصت الألف
نحو كم مالك وخبر منك زيد عند سيمو به وفي النسخ نحو فان حسبك الله وأيده سم وغيره واكتفى ابن هشام
في الاخبار بمعرفة عن المبتدأ النكرة بتخصيصه وجعل حسب مبتدأ أسوأ وقع بعده نكرة أو معرفة لان الباء
لا تزداد في الخبر في الإيجاب والذي عليه الجمهور ركى المفتى أنه لا يخبر عن النكرة بالمعرفة وان تخصصت مطلقا
وهل الجور مجرور بحرف الجر الزائد أو شبهه مرفوع تقديره أو لا محذور في اجتماع اعرابين لفظي وتنفيد يرى من
جهتين مختلفتين أو محلا ولا يختص المحلى بالمبنيات قولان واعلم أن زيادة الباء في نحو بحسبك سماعية بخلاف
زيادة من في نحو الآية الآتية فقياسية (قوله غير الله) امانت لخالق لرفعه تقديره أو لا محلا على الخلاف والخبر
محذوف أى لكم أو هو الخبر ولا يصح أن يكون غير الله فاعلا لخالق أغنى عن الخبر لان الوصف لذى له فاعل
أغنى عن الخبر بمنزلة الفعل والفعل لا تدخل عليه من الزائدة فكذا ما هو بمنزلة كذا في بس والرواى
ولا كون برزقكم هو الخبر لان هل لا تدخل على مبتدأ خبره فعل الاشدوا عند سيمو به (قوله مخرج لاسماء
الافعال) أى بعد التركيب (قوله رافعا المستغنى به يشمل الخ) لاولى ومستغنى به يشمل الخ لان الفاعل ونائبه
من أفراد المستغنى به لا الرفع (قوله غير مستغنى به) لاحتياج الضمير الى مفسر بسبقه فيكون زيد مبتدأ
واقام خبرا مقدما وأبوه فاعلا أو أبوه مبتدأ ثانيا واقام خبرا عنه مقدما والجملة خبر زيد وجوز به ضمهم كون
قام مبتدأ ثانيا أو أبوه فاعلا لا أغنى عن الخبر والجملة خبر زيد بناء على أن المراد بالاستغناء الوصف عرفوه
استغناؤه عن الخبر لا مطلقا وبحث فيه بعدم اعتماد الوصف لان الاستفهام في المثال داخل في الحقيقة على
زيد لا عليه وقد جمع فتأمل نعم يظهر لى أن محل المنع اذا لم يعلم المرجع أما اذا علم كأن جرى ذكر زيد فقبل
أقام أبوه فلا منع لان التركيب حينئذ بمنزلة أقام أبوزيد يشترط بهذا قبلهم واعلم أن قولهم الوصف مع
مرفوعه ولو اسما ظاهرا من قبيل المفرد يستغنى منه الوصف الواقع بمبتدأ المستغنى بمرفوعه عن الخبر وكذا
الوصف الواقع صلة لال الموصولة على قول كما مر لانه في قوة الفعل في الصورتين (قوله وأول) سوغ الابتداء
به قصد ما انقسم أو كونه قريناً للثاني المعروف (قوله والثاني فاعل أغنى عن الخبر) قال في التسهيل أشده
شبهه بالفعل ولذا لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع الاعلى لغيره بما قبله فيكم مائة لانه
له (قوله أغنى عن الخبر) أى عن أن يكون له خبر فلا اعتراض باقتضاء كلامه أن له خبرا أغنى عنه
المرفوع مع أنه لا خبر له أصلا لانه يثنى على الفعل والفعل لا خبر له (قوله أقاطن) أى مقم والظن
الرحيل والعيش المعيشة والحياة (قوله نهج عرقوب) أى طريقته وهو رجل يضرب به المثل في
اختلاف الوعد (قوله وقس على هذا) أى الوصف المذكور في المثل ولوقال على هذين المبتدأين
كما فعل المكودي والمرادى لكان أكثر فائدة (قوله من كل وصف) لافرق بين أن يكون بمعنى الحال
أو الاستقبال أو لا بخلاف عمله انصب كما يأتى ولا بين أن يكون ملفوظا أو مقدر نحو أو فى الدار زيد أو عندك
عرو على أحد احتمالات اذ يحتمل كون المرفوع مبتدأ مؤخر أو فاعلا لمبتدأ محذوف تقديره كائن مثلاً أغنى
هذا الفاعل عن الخبر فالجملة اسمية أو فاعلا لاستقراره مثلاً محذوف فهي فعلية أو فاعلا للظرف فهي ظرفية
كذا في المفتى (قوله أو صفة مشبهة) أو اسم تفضيل أو منسوب نحو وهل أحسن في عين زيد السكيت منه في عين
غيره وما قرشى الزبدان والظاهر عندى أن مثل ذلك نحو وأدومال عمران لانه في معنى المشتق ثم رأيت في
كلام الشارح عند قول المصنف وان يشترق فهو ذو ضمير مستكن * ما يؤيده (قوله أو كيف أو ما) نحو
كيف جالس عمران وما راكب البكران ومن ضارب الزبدان وكيف في الأول في محل نصب على الحال وما

بين أن يكون بالهمزة أو بهل أو كيف أو من أو ما ولا في المرفوع بين أن

يكون ظاهراً أو ضميراً
منفصلاً (وكاستفهام)
في ذلك (النفي) الصالح
لمباشرة الاسم حرفاً كان
وهو ما ولا وان أو اسماً
وهو ضمير أو فعلاً وهو
ليس إلا أن الوصف بعد
ليس يرتفع على أنه اسمها
والفاعل يغني عن خبرها
وكذا ما للحجازية وبعد
غير مجزئ بالاضافة وغير
هي المبتدأ أو فاعل
الوصف أغنى عن الخبر
ومن النفي بما قوله
خيلي ما واف بهدي
أنتم
إذا لم تكونا لي على من
أفاد
ومن النفي بغير قوله
غير لا عدك فاطر ح الله
ولا تغتر بعارض سلم
وقوله
غير ما سوف على زمن
ينقضى بالهم والحب
(وقد يجوز) الابتداء
بالوصف المذكور من
غير اعتماد على نفي
أو استفهام (نحو فأتأولو
الرشد) وهو قليل جداً
خـ لا فالأخفش
والكوفيين ولا حاجة في
قوله خبر بنو لوط فلا تـ
ملغياً * مقالة طي إذا
الطير مرت لجواز كون
الوصف خبراً مقديماً على
حدوث الملائكة بعد ذلك
ظهير وقوله
هن صديق للذي لم يشب

ومن في الأخير بن في محل نصب على المفعولية وكلا أدوات المذكورة بقية أدوات الاستفهام كائناً ومتى
(قوله أو ضميراً منفصلاً) فلا يستلزم من هذا الخبر فإذا قلت أقائم زيد أم قاعد فليس قاعد مبتدأ أو ضمير
المستتر فيه فاعلاً لاسم خبر بل قاعد خبر مبتدأ محذوف أي هو قاعد وإذا قلت أقائم الزيدان وأردت
العطف وجب إفراد الوصف المعطوف وإبراز الضمير منفصلاً فتقول أم قاعد هما وحكي أم قاعدان
على المطابقة واتصال الضمير وعليه فقال ابن هشام قاعدان مبتدأ لأنه عطف بأن المتصلة على المبتدأ
وليس له خبر ولا فاعل منفصل وإنما جاز ذلك لأنهم يتوسعون في الشواهي اه فإشاراً إلى فاعلية الضمير المستتر
واغناءه عن الخبر لأنه يغني عن الشواهي ما لا يغني عن الأوائل ومثله يجري في المثال الأول وجوز غيره كون
قاعدان خبر مبتدأ محذوف أي هما قاعدان فتكون أم منقطعة والعطف من عطف الجمل وهذا قياس
ما سبق في أقائم زيد أم قاعد فتأمل (قوله وكاستفهام النفي) أي ولو معنى نحو أقائم الزيدان لأنه في قوة
قولك ما أقائم إلا الزيدان كذا في التصريح ومنه يعلم أن النفي المنقوض يكفي في الاعتماد أو أنهم تقييدهم الاعتماد
بالنفي والاستفهام أن مطلق الاعتماد غير كاف هنا فلا يجوز في زيد قائم بواء كون قائم مبتدأ وان اعتماد على
الخبر عنه كما في المغني قال في التصريح وهل تقدم النفي أو الاستفهام شرط في العمل أو في الاكتفاء بالمرفوع
عن الخبر قولان أحدهما الثاني كما في المغني (قوله الصالح الخ) حل الشارح الاستفهام والنفي في عبارة
المصنف على اللفظ المستعمل به واللفظ المنفي به فوصف النفي بالصالح الخ وقسمه إلى حرف وغيره لأن هذا
شأن اللفظ لا المعنى المصدرى ولا عيب فيما صنع وإن عابه لبعض تبع الشرح ولو أبقى الشارح المصدر على
ظاهره وقال النفي بلفظ صالح الخ لصح أيضاً واحترز بالصالح الخ لا يصلح مما يختص بالفعل كان ولم (قوله
على أنه اسمها) وإدخاله فيما نحن فيه باعتبار كونه مبتدأ في الأصل وكذا يقال في اسم ما للحجازية
وقوله يغني عن خبره وإدخال الفاعل فيما نحن فيه باعتبار كونه مغني عن خبر مبتدأ في الأصل وكذا يقال في
خبر ما للحجازية ثم في اغناء الفاعل عن خبر ليس أو ما اغناء مرفوع عن منصوب ولا ضرر في ذلك وبظهور أنه
لا يقال هذا الفاعل في محل نصب باعتبار اغناءه عن خبر ليس أو ما لأنه ليس ليس أو ما في هذه الحالة خبر حل
محله الفاعل بل الذي تستحقه بعد اسمها فاعل اسمها فتدبر (قوله وبعد غير مجزئ بالاضافة) وإدخاله فيما نحن فيه
باعتبار أن ما أضيف إليه أي إلى هذا الوصف مبتدأ والمضاف إليه كائناً أو الواحد أو باعتبار أنه في
قوة المرفوع بالابتداء كما مر (قوله فاطر ح الله) بتشديد الطاء وكسر الراء والسين بالفتح والفتح الصلح أي
بسلم عارض (قوله على زمن) نائب فاعل الوصف أغنى عن خبر غير (قوله وقد يجوز الخ) اعلم أن المذهب
ثلاثة كما في الجمع مذهب البصريين وهو منع الابتداء بالوصف المذكور من غير اعتماد ومذهب المصنف وهو
الجواز بقبح كما صرح به في التسهيل وأشار إليه هنا بقدر أن تقليل الجواز كناية عن قبحه وأشار إليه الشارح أيضاً
بقوله وهو قليل جداً ومذهب الكوفيين والأخفش وهو الجواز بلا قبح فقول الشارح خلافه لا لا أخفش
والكوفيين أي في قولهم بالجواز بلا قبح وفي كلامه حذف أي والمصريين في قولهم بالمنع بالكلية وقوله ولا حاجة
أي للمصنف والأخفش والكوفيين على أصل الجواز في قوله الخ فهو قولك من الشارح على بعض أدلتهم على
أصل الجواز بعدم موافقة أيهم في الاستدلال عليه فاندفع بتقريرنا عبارة الشارح على هذا الوجه ما دعاه البعض
من منافاتها لعبارة المتن فافهم (قوله من غير اعتماد الخ) ويكون المستوعق للابتداء به مع أنه مكررة عمله
في المرفوع بعده لا اعتماد على المبتدأ إليه وهو المرفوع وأما تعليل المصريح وتبعه شيخنا والبعض بأن
الأخفش أي والكوفيين لا يشترطون في عمله الاعتماد فلا يأتي على مذهب المصنف لأنه مع كونه مجزئاً ابتداءً
عرفت وثمن سلم فالتعليل بعد اشتراط الاعتماد لا يأتي على مذهب المصنف لأنه مع كونه مجزئاً ابتداءً
الوصف من غير اعتماد على نفي أو استفهام يشترط في عمله الاعتماد الأعم كما سأتى في باب أعمال اسم الفاعل
فتأمل (قوله خبر بنو لوط الخ) المعنى أن بني لوط عالمون بالزجر والعيافة فلا تلغ مقالة الزجر لطي إذا
زجر وعاف حين مر عليه الطير وزجر الطير بالزاي فالجيم فالزاي عيافته وهي كافي القاموس أن تعتبر باسمائها
ومساقطها وأنها قد تعدت أو تتشام (قوله على حد الخ) جراب عما يقال كيف أخبر عن الجمع بالمفرد

وحاصله أنه على طريقة الآية وتوجيهها أن ظهير على وزن المصدر كصهيل ونهيق والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع فكذلك ما يوازنه كذا قالوا وفيه أنه يقتضي استواء المذكر والمؤنث في فعل سواء كان بمعنى فاعل أو بمعنى مفعول فينا في ما قالوه من أن محل استوائهم فيه إذا كان بمعنى مفعول ويمكن التوفيق بأن هذا شرط لقياسية الاستواء فلا ينافي سماعه في فعل بمعنى فاعل لكونه على وزن المصدر فتكون موازنة المصدر نكتة السماع لعلامه الجواز باضطراد فاحفظه فإنه نفيس (قوله والثاني مبتدا) بابدال الهمزة ألفا ثم حذفها لالتقاء الساكنين (قوله وهو التثنية والجمع) أي سواء كان جمع تصحيح أو جمع تكسير وقيل جمع التكسير كما لمفرد (قوله مطابقا) أشار به إلى أن الطابق بمعنى المطابق كالمثل والشبه بمعنى المماثل والمشابه وأنه حال من فاعل استقر وليس الطابق مصدرا بمعنى المطابقة حتى يرد أن حاله المصدر سماعية وحتى يقال الأولى جملة تميزا محولا عن فاعل استقر أي استقر طبقه أي مطابقته فإذا ذكره البعض تبع المعرب غير صحيح فلا تغفل (قوله فان تطابقا في الافراد) مثل ذلك ما إذا كان الوصف يستوي فيه المفرد وغيره نحو أحببنا بذاو الزيدان أو الزيدون (قوله جازا لامران) لكن الأرجح الأول وهو كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا لأن الأصل عدم التقديم والتأخير بل يتعين في صورتين لمناخ فيهما من الثاني وهما أحضر القاضى امرأة ونحو أرغب أنت عن آل هقي يا إبراهيم بناء على الظاهر من عدم تقدير متعلق للجار والمجرور والمناخ من الثاني في الصورة الأولى لزوم عدم تطابق المبتدأ والخبر وفي الثانية لزوم الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي وهو أنت وقد يتعين الابتداء لمناخ من الفاعلية نحو أفي داره زيدا يذيلزم على الفاعلية عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وأما أفي داره قيام يذيلزم الكوفيين مطلقا أما على الفاعلية فلأمر وأما على الابتداء فلأن الضمير لم يعد على المبتدأ بل على ما أضيف إليه المبتدأ والمستحق للتقديم هو المبتدأ وأجازاه البصريون على الابتداء لسماع ولأن ما هو من تمام مستحق التقديم مستحق للتقديم ثم جواز الوجهين في نحو أقام أنت مذهب البصريين وأوجب الكوفيين ابتداء الضمير ووافقهم ابن الحاجب واحتجوا بأن الضمير المرتفع بالفعل لا ينفصل عنه لا يقال قام أنا ويوجب بانه انما انفصل مع الوصف لثلاث جهل معناه لأنه يكون معه مستترا بخلافه مع الفعل فإنه يكون بارزا كقمت وأقمت ولأن طلب الوصف لمعوله دون طلب الفعل فاحتمل معه الفصل ولأن مرفوع الوصف سد في اللفظ مسد واجب الفصل وهو الخبر بخلاف فاعل الفعل كذا في المغنى وهو أعلم به أن صور المطابقة وعدمها تسع بالفوقية ثلاثة في المطابقة وهي أقام زيدا أقامان الزيدان أقامون الزيدون وحكم الأولى جواز الأمرين وحكم الأخيرة تعين كون الوصف خبرا مقدم ما وست في عدمها أقام الزيدان أقام الزيدون أقامان زيدا أقامان الزيدون أقامون الزيدان وحكم الأولى تعين كون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلا وحكم الأربع الأخيرة الفساد وإذا فصلت الجمع إلى صحيح ومكسر كانت الصور اثنتي عشرة صورة إذا علمت ما تلوناه عليك ظهرك أن قول شيخنا والبعض حاصل الصور سبعة بالوحدة قصور بقي شيء آخر وهو أنه أو رد على تجوز كون الثاني مبتدأ مؤخر أن تأخيره يابس بالفاعل وقدمه تأخيره في زيد قام لذلك وأجيب بأن اللازم على تأخير المبتدأ في أقام زيد أجمال لا اليأس بخلاف اللازم على التأخير في زيد قام ولئن سلم أنه اليأس فليس فيه كبر ضرر لأن الجملة اسمية على كل حال بخلافه في زيد قام فافهم (قوله أي العرب) لو قال أي سيبويه وهو آفته كان أحسن لعدم حكم العرب بأن رفع المبتدأ بالابتداء ذكره البعض ولأن تقول ليس في عبارته ما يقتضى أنهم حكموا بأن رفع المبتدأ بالابتداء ادغايه مفادها أن العرب رفعوا المبتدأ وأن رفعهم إياه حاصل بالابتداء أي بحسب مفاهيم سيبويه وهو آفته ونظير عبارته قولك رفع العرب الفاعل بالفعل فافهم (قوله وهو الاهتمام بالاسم) اعلم أن الابتداء في اللغة الافتتاح وفي الاصطلاح قيل كون الاسم معرّى عن العوامل اللفظية وقيل جعل الاسم أول الخبر عنه فقول الشارح الاهتمام بالاسم من باب ذكر لازم المعنى معه إذ يلزم معنى الابتداء بالاسم في اللغة وفي الاصطلاح الاهتمام به فاعلم أن جعل البعض الاهتمام معنى لغويا للابتداء تخليط ثم قيل إن الاهتمام والجعل من أوصاف الشخص المهتم والجاعل لا الكلمة والابتداء وصف لها لأن معناه كونه مبتدأ بها ويمكن

(والثاني مبتدا) مؤخر
(وذا الوصف) المذكور
(خبر) عنه مقدم (ان
في سوى الافراد) وهو
التثنية والجمع (طبقا
استقر) أي استقر
الوصف مطابقا لمرفوع
بعده نحو وأقامان
الزيدان وأقامون الزيدون
ولا يجوز أن يكون الوصف
في هذه الحالة مبتدأ
وما بعده فاعلا غنى عن
الخبر الأعلى لغة كوني
البراعث فان تطابقا في
الافراد جاز الامر ان نحو
أقام زيد وما ذاهبه ههنا
(ورفعوا) أي العرب
(مبتدأ بالابتداء) وهو
الاهتمام بالاسم وجعله
مقدما

(قوله غير صحيح) هو
خلاف الأولى فقط اه
(قوله وفي الثانية) قال
الداميني ويرد في النار
هم خالدون والتوسع في
الظرف مشهور وقوله
واعلم أن نظرت لكون
الجمع مذكر أو مؤنث
كثرت اه (قوله انتي
عشرة) بل ست عشرة
تأمل اه

أن يحجب بان الابهتسام والجعل في كلامه مصدران للمبنى للجهل (قوله ليسند اليه) لا يشمل ابتداء الوصف
المستغنى عن رفعه عن الخبر ادم اسناد شيء اليه لانه مسند فلوقال للاسناد كان أولى (قوله كذلك) أي كرفع
المبتدأ بالابتداء رفع الخبر بالابتداء في الانتساب اليهم فكذلك خبر مقدم ورفع مبتدأ مؤخر وبالابتداء ظرف
لغيره تعالى برفع ويحتمل أن كذلك حال وما بعده مبتدأ وخبر والأول أقرب (قوله فاما الذي الخ) أي المبتدأ
الذي والضمير المنفصل الأول لشيء والثاني الذي وأشار به إلى أن الخبر عن المبتدأ أي المعنى أي بحسب
المصدق لا المفهوم على ما سيأتي تفصيله وقوله فان المبنى عليه أي فان الشيء المبنى عليه أي على ذلك الذي بني
عليه شيء وقوله كما ارتفع هو أي ذلك الذي بني عليه شيء واعتراض القول برفع المبتدأ بالخبر بان المبتدأ عن الخبر
في المعنى فيلزم رفع الشيء نفسه وبان المبتدأ قد رفع الفاعل نحو انقضى ثم أبوه ضاحك فيلزم رفع العامل الواحد
معمولين بغير اتباع ولا نظيره وبانه قد يكون جامدا كزيد والعامل اذا كان غير متصرف لا يجوز تقديم معموله
عليه والمبتدأ ولو جامدا يجوز تقديم خبره عليه وأجيب عن الأول بان الخبر عن المبتدأ في المصدق فقط أما في
المفهوم فمختلفان على أن اختلاف اللفظ كفي وعن الثاني أن جهة طلبه للفاعل مخالفة لجهة طلبه للخبر وعن
الثالث بان ما ذكر فيه إنما هو في العامل المجرول على الفعل والمبتدأ ليس عمله في الخبر بالجرول على الفعل بل
بالاصالة (قوله لانه اقتضاها) أي استلزمها لان الابتداء يستلزم مبتدأ والمبتدأ يستلزم خبرا أو ما يسد مسده
(قوله ونظير ذلك الخ) في التفسير نظير نظار إذا العامل في الظاهر لفظ كان لا التشبيه للمقتضى لما ذكر بخلافه ونحن
فيه وأيضا العملان في التفسير مختلفان وفيما نحن فيه متحدان (قوله وضعف الخ) اعتراض بان من العوامل
اللفظية ما يعمل رفعين بدون اتباع وهو المبتدأ المتعدد الخبر وأجيب بان الخبر المتعدد في المعنى متحد وهو
لا يظهر في نحو زيد عالم شعاع إلا أن يقال هو في تأويل زيد متصف بالعلم والشجاعة (قوله بأن أقوى العوامل)
وهو الفعل (قوله وهو قول بما لا نظيره) أي من اجتماع عاملين على معمول واحد وأجيب بان العامل عنده
مجموع الأمرين لا كل منهما فالعامل واحد قاله الدماميني (قوله مترافعان) أي رفع كل منهما الآخر لطلب كل
منهما صاحبه قياسا على عمل كل من اسم الشرط والفعل المجزوم به في صاحبه نحو أيا تاتى عوا وقد يفرق بالتحاد
العمل في القيس واختلافه في القيس عليه (قوله لفظي) أي لا يترتب عليه فائدة ومنعه بعضهم
بانك إذا قلت زيد قائم وعمر جالس وأردت جعله من عطف المقدرات يكون صحيحا على القول بان العامل
في الجزأين الابتداء بخلافه على بقاء الأقوال للزوم العطف على معمول عاملين مختلفين (قوله والخبر
الخ) لم يكن بالاشارة بقوله وعاد خبرا إلى تعريفه كما كتفي بالاشارة في المبتدأ اهتما بما يحيط بالفائدة
ونوطه إلى تقسيمه إلى مفرد وجمله سم (قوله المم الفائدة) أي المحصل لها فلا اعتراض باقتضاء كلامه
حصولها قبله بالمسند والمسند اليه واعا هو ممت لها أي زيادة فيها فلا يصح حذفها بالافتسامة والمراد المم
الفائدة ولو بواسطة شيء يتعلق به فدخل نحو بل أنتم قوم تجهلون وأورد أن التعريف غير جامع لخروج
خبر المبتدأ الثاني في نحو قولك زيد أبوه قائم فلا يحصل به مع مبدئه فائدة إذا الجملة الواقعة خبرا غير مقصود
اسنادها بالذات ولذلك قالوا ان النسبة فيها من قبيل النسبة التقييدية لا التامة فهي زيد أبوه قائم زيد قائم
الاب وأيضا لا بد في افادة هذه الجملة من تقدم المرجع وغير مانع لشموله نحو يضرب في قولك زيد يضرب
أبوه لحصول الفائدة به مع مبتدئه مع كونه ليس خبرا بل جزءا خبرا وأجيب عن الأول بأن المراد المم الفائدة
ولو بحسب الأصل والجملة الواقعة خبرا خبرا قبل جعلها خبرا كذلك ومن حيث نفس الاسناد وتوقف
الافادة على المرجع من حيث الضمير وعن الثاني بان المراد الفائدة المطلوبة والفائدة التي أفادها يضرب
وحده غير الفائدة المطلوبة التي يفيدها جملة يضرب أبوه واعلم أنه استشكل وقوع الاستدراك خبرا في نحو
زيد وان كثرا له لكنه محتمل مع وقوعه في كلامهم وخبره بعضهم على أن الاستدراك خبر عن المبتدأ مقيدا
بالغاية وبعضهم جعل الخبر محذوفا والاستدراك منه كذلك في الشهاب على البياضوي (قوله مع
مبتدأ) خرج به فاعل الفعل ونائبه وقوله غير الوصف المذكور خرج به فاعل الوصف المذكور ونائبه
وقول الشارح بعد فلا يرد أن فاعل أي فاعل الفعل وفاعل الوصف على التوزيع ومقاله البعض من أنه لو قيل

ليسند اليه فهو أمر
معنوي (كذلك رفع
خبر بالمبتدأ) وحده
قال سيوطي فاما الذي بني
عليه شيء وهو فان المبنى
عليه يرتفع به كما ارتفع هو
بالابتداء وقيل رافع
الجزأين هو الابتداء لانه
اقتضاها ونظير ذلك أن
معنى التسمية في كأن لما
اقتضى مشبها ومشبها به
كانت عاملة في ما وضعف
بأن أقوى العوامل لا
يعمل رفعين بدون اتباع
فأليس أقوى أولى أن لا
يعمل ذلك وذهب المبرد
إلى أن الابتداء رافع
لمبتدأ وهو رافعان للخبر
وهو قول بما لا نظيره
وذهب الكوفيون إلى
أنهما مترافعان وهذا
اختلف لفظي (والخبر
الجزء المم الفائدة) مع
مبتدأ غير الوصف
المذكور

(قوله اعتراض الخ)
لا ورود له بعد تفسير أقوى
العوامل بالفعل عمل نعم أو
فسر بالعامل اللفظي
ورد اه

بدل قولهم خرج الافعال ونائبه خرج الفعل امكان حسنا لانه الذي يلتبس بالخبر من جهة كون كل حديثا عن غيره مدفوع بان الفاعل يلتبس ايضا بالخبر من جهة كون كل اسم لازم الرفع متأخرا عن مصاحبه من مبتدأ أو فعل (قوله بدلالة المقام) راجع لسلك من قوله مع مبتدأ وقوله غير الوصف المذكور أما في الاول فلدلالة قوله مبتدأ على ان الخبر لا يصاحب الا المبتدأ وأما في الثاني فلدلالة قوله أغنى على أن الوصف لا خبر له (قوله كالتنبيه) أي محسن والابادي جمع أي جمع بدعي النعمة محازا (قوله فلا يرد الفاعل ونحوه) يعني نائب الفاعل (قوله ومفردا) حال من فاعل يأتي (قوله وهو الاصل) أي الغالب أو السابق لانه جزء الجملة والجزء سابق على الكل (قوله وباتي جملة) لم يقل وظرفا وجارا ومجرورا والماسي فيه كلامه من أنهم لا يخرجون عن المفرد والجملة واعلم أن الجملة أعم من الكلام لانه لا يشترط أن يكون اسنادا هاما مقصودا لذاته بخلاف الكلام وقيل ترادفه (قوله وهي فعل مع فاعله) لوقال كأن فعل مع فاعله الخ كان أحسن لم يدخل اسم الفعل مع فاعله نحو العقيق هيأت والفعل مع نائب الفاعل نحو زيد ضرب وكان مع اسمها وخبرها وان كذلك ولا فرق في الجملة بين أن تكون خبرية أو انشائية على الصحيح بخلاف النعت فلا يصح بالانشائية والفرق أن الفرض من النعت تمييز المنعوت للخطاب ولا يميزه إلا ما هو معلوم عنده قبل الخطاب والانشائية ليست كذلك لأن مدلولها لا يحصل إلا بالابا لكن اذا وقعت الجملة الانشائية خبرا طلبا كانت أو غيره لم تكن خبرا عن المبتدأ باعتبار نفس معناها لقيامه بالطلب والمنشئ بالابا لمبتدأ بل باعتبار تعلق معناها بالمبتدأ فاذا قلت زيد اضربه فطلب الضرب صفة قائمة بالمبتدأ وليس حاله من أحوال زيد الابا باعتبار تعلقه به وبهذا الاعتبار كانت الجملة خبرا عنه فمكانه قبل زيد مطعون بضره أو مستحق لأن يطلب بضره وبه أيضا صح احتمال الكلام للصدق والكذب هذا خلاصة ما نقله الدماميني عن بعض المتأخرين وقال هو في غاية الحسن (قوله وزيد قام أبوه) قال الدماميني بعض المحققين على أنه لا اسناد للجملة من حيث هي جملة إلى زيد بل القيام في نفسه مسند إلى الاب ومع تقييده مسند إلى زيد وأما المجموع المركب من الاب والقيام والنسبة الحكمة بينهما فلم يسند إلى زيد ولذلك يقولون زيد قام أبوه بأنه قائم الاب وقولهم الخبر الجملة بأسرها توسع اهـ (قوله حاوية بمعنى الذي الخ) أي مشتقة على ما يدل على معنى المبتدأ (قوله وذلك) أي احتواؤها على معنى المبتدأ (قوله بان يكون فيها ضميره) يشمل ضميره الذي عطف هو أو ما لا يسهو على شيء في الجملة بالواو خاصة لانها المطلق الجمع فالاسمان معهما أو الاسماء كثنى أو جمع فيه ضمير نحو زيد قام عمر وهو أو أبوه والذي في نعت أو بيان شيء فيها نحو زيد ضربت رجلا يحبسه أو ضربت عمرا أخاه فان قدرت أخاه بدلالة نعت المسئلة بناء على المشهور وأن عامل البدل ليس عامل المبدل منه بل مقدر فكان الضمير من جهة أخرى ومن ثم امتنع حسن الجارية الجارية المحبة التي هو لان هو بدل اشتمال فالفائدة قد يكون الضمير الذي في الجملة لغو المبتدأ ويحصل به الربط لقيامه بظاهر مضاف لضمير المبتدأ كما في قوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بقاء على قولنا انظم كالكسائي الاصل يتربصن أزواجهن حتى يبالون مكان الأزواج لتقدم ذكرهن فامتنع ذكر الضمير لان النون لانضاف كسائر المضافات وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف الى ضمير المبتدأ وقيل بقدرار واج قبل الذين وقيل بقدرار واجهم قبل يتر بصن وقيل بقدر بدمهم بعدي يتر بصن كذا في المعنى (قوله نحو الذين الخ) وكقراءة ابن عامر في سورة الحديد وكل وعد الله الحسنى وهي تشكيك على ما نقله الدماميني من منع البصريين حذف الضمير العائد على لفظ كل اذا كان مبتدأ قال ونص ابن عصفور على شذوذ قراءة ابن عامر وسلك الادب ابن أبي الربيع فقال جاء في الشعر وفي قليل من الكلام كقراءة ابن عامر وحكى الصغار عن الكسائي والفراء حذو ذلك اهـ قال في المعنى ولم يقرأ ابن عامر برفع كل في سورة الفاعل بنصبه كالجماعة مناسبة لافعاله قبله والفعالية بعده (قوله منوان) تشبيهه من كصاه كمال أو ميزان وتقلب ألفه ما في التثنية كذا في اقاموس وهو مبتدأ ثان وسوغ الابتداء به الوصف المقدر أي منوان منه (قوله زوجي الخ) ليس بيت شعر كما توهم وكنيت بذلك عن ابن بشرته وطيب رائحته والزوج نوع من الطيب وقيل نبات طيب الرائحة وقيل الزعفران (قوله

بدلالة المقام والتمثيل بقوله) كانه بر والابادي شاهدة) فلا يرد الفاعل ونحوه (ومفردا ياتي) الخبر وهو الاصل والمراد بالمفرد هنا ليس بجملة كبر وشاهدة (ويأتي جملة) وهي فعل مع فاعله نحو وزيد قام أبوه أو مبتدأ مع خبره نحو زيد قام ويشتري في الجملة أن تكون (حاوية بمعنى) المبتدأ (الذي سيقى) خبرا (له) ليجعل الربط وذلك بان يكون فيها ضميره لفظا كصاه مثل أو بية نحو السمن منوان بدرهم أي منوان منه أو خلف عن ضميره كقوله هاز وجي المس من أرنب والرج ربح زرنب قيل ال عوض عن الضمير والاصل منه مس أرنب و ربحه ربح زرنب كذا قاله الكوفيون وجاعة من البصريين وجعلوا منه وأما من خاف مقام ربه ونهى النفس عن الهوى فان الجنة هي المأوى أي ماواه والصحيح أن الضمير محذوف أي المس له أو منسه وهي

والألزم جواز نحوز بدالاب قائم قال سم جواز ذلك لازم على الصحيح أيضا لا يقال أهل المذهب الصحيح لا يجوزون مثل هذا التركيب ومحل ما ذهبوا اليه من تقديره أو منه إذا لم يلزم اللبس والواجب التصريح به لأننا نقول للكوفيين أيضا أن يقولوا بنظر ذلك (قوله وهو فاسد) لا يهاجمه أن الأب نعت لا بد وأن زيدا القائم مع أنه ابن والقائم أبوه (قوله أو كان فيها إشارة الخ) عطف على مدخول أن في قوله بأن يكون فيها ضميره الخ ولو قال أو إشارة إليه الخ لكان أخصرا وأنسب (قوله وليباس التقوى) أي على قراءة من رفع لباس وأن ذلك مبتدأ أو على قراءة النصب عطف على لباسا وهي سبعة أيضا والرفع على أنه بدل أو عطف بيان أو نعت كما جوزه الفارسي وتبعه أبو البقاء وجماعة بناء على أن النعت قد يكون أعرف من المنعوت فالخبر مفرد (قوله أو أعادته بلفظه) ولا يختص ذلك بمواقع التفخيم وإن كان فيها أكثر لأن وضع الظاهر موضع المصنوع قياسي وإن لم يكن باللفظ الأول ذكره البعض (قوله ما الحاققة) مالا يستفهم التفخيم مبتدأ أن خبره ما بعده وسوق الابتداء عجزها على أنها معرفة عند ابن كيسان كما تقدم (قوله بعنا) أي حال كون الاعادة ممتنسة بعنا بلفظه الأول (قوله نحوز زيد مع الرجل) أي بناء على الأصح أن ال للجنس المستغرق لا للعهد ومثله نعم الرجل زيد على القول بأن زيد مبتدأ خبره الجملة ممتنسة له وأن ال للجنس المستغرق لا للعهد (قوله وهو غير جائز) فذلك لا مانع من التزام جوازه أخذ من هذا الكلام اللهم إلا أن يكونوا صرحوا بامتناعه أفاده سم (قوله أن يخرج المثال) أي زيد مع الرجل هذا هو الظاهر أي ويخرج البيت على أنه من أعادة المبتدأ بلفظه بناء على إرادة الجنس في المبتدأ واسم لا (قوله بناء على صحته) أي صحة ما قاله أبو الحسن وإنما قال ذلك لخالفه الجمهور (قوله وعلى أن ال) أي وبناء على أن ال (قوله لا للجنس) أو للجنس ويراد بالجنس زيد مع الغة (قوله أو وقع بعدها الخ) زاد في المعنى عكس ذلك وهو أن تعطف على جملة ممتنسة على ضمير المبتدأ جملة أخرى خالية منها بالفاء نحو ألم تر أن الله أنزل من السماء ماء فنصب الأرض مخضرة (قوله امامة عطوفة الخ) التحقيق أن الخبر مجموع الجملتين المتعاطفتين بالفاء أو الواو أو المعطوف عليهما فاقطعوا رابطا حينئذ الخبر وانظر هل يقال مثل ذلك في نحو زيد يقوم عمرو وأن قام الظاهر نعم (قوله بحسب) بضم السين أي به كشف وبأى متعديا أيضا فيقال حسره أي كسبه وهيم بضم الحيم وكسرها أي يكثر ويترام شفى (قوله أو الواو) أي بناء على أن الواو للجمع في الجمل أيضا ورده في المعنى يجوز هذا قائم وقاعدون يقوم ويقعد وفي كلام الرضى أو ثم فانه قال الجملة التي يلزمها الضمير تكبر المبتدأ والصفة والصلة إذا عطف جملة أخرى متعاقبة بها معني يكون مضمونها بعد مضمون الأولى بترام أو تعقب أو مقارنا جاز تجريد إحدى الجملتين عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختيارها التي هي كجزئها سواء كان مضمون الأولى سببا للمضمون الثانية كما في مثال الذباب أولا كما تقول الذي جاء فغربت الشمس زيد لأن المعنى الذي يعقب بحسبه غروب الشمس زيد وتقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد لأن المعنى الذي تراخى عن بحسبه غروب الشمس زيد وتقول الذي تزول الخيال ولا يزول أنا الذي جاء فغربت الشمس زيد لأن المعنى الذي يعقب بحسبه غروب الشمس زيد جهة التعلق المعنوي وهو البعدية والاقتران المعلوم من قرينة الحال بخلاف قولك الذي قام وقعت هندا أنا فانه لا يجوز لعدم التعلق المعنوي وهو الاقتران الأدل على ذلك وان كان المعنى الذي قام وقعت هندا أنا في تلك الحال أنا اه وأقره الدماميني لأنه نظر في قصر التعلق المعنوي في الواو على الاقتران إذ قد تقوم القرينة فيها على التعقيب أو التراخي كما تقول الذي قام وقعت هندا يعقب تلك الحال أو بترام عنها أنا (قوله وان تكن إياه معنى الخ) قال يس قال الناظم في شرح التسهيل الجملة المتقدمة بالمبتدأ معني كل جملة مخبر بها عن مفرد يدل على جملة كحديث وكلام ومنه ضمير الشأن اه وبه يسقط الاعتراض المشهور بأنه أن لا يكون الجملة نفس المبتدأ الاتحاد في المصدق ولو باعتبار قصد المنكهم دون الوضع فكل مبتدأ أخبر كذلك أو في المفهوم فباطل لانه يؤدي إلى الغاء الجمل اه وهذا يدل على أن المراد بالشأن القصة والحديث وأن المراد بخبره لفظ الجملة كافي منطوق الله حسبي لأن المراد بالشأن الحالة والصفة وبخبره مضمون الجملة وان نقله البعض عن اليهودي وأقره وما يؤيد ذلك قولهم خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة إذ لو لم يكن المراد بالشأن القصة والحديث بل الحالة

المأوى له والالزم جواز نحوز بدالاب قائم وهو فاسد أو كان فيها إشارة إليه نحو وليباس التقوى ذلك خبر أو أعادته بلفظه نحو والحاققة ما الحاققة قال أبو الحسن أو بعنا نحو زيد جاءني أبو عبد الله إذا كان أبو عبد الله كنية له أو كان فيها عموم يشمله نحو زيد مع الرجل وقوله فاما القول لا يقال لذيكم كذا قالوه وفيه نظر لاستلزامه جواز زيدات الناس وخالد لا رجل في الدار وهو غير جائز فالأولى أن يخرج المثال على ما قاله أبو الحسن بناء على صحته وعلى أن ال في فاعل نعم للعهد لا للجنس أو وقع بعدها جملة ممتنسة على ضميره بشرط كونها امامة عطوفة بالفاء نحو زيد مات عمر وفوزته وقوله وإنسان عيني يحسر الماء تارة فيبدو وتارات يحمر فيغرق قال هشام أو الواو نحو زيد ماتت هند وورثها وأما شرط المدلول على جوابه بالخبر نحو زيد يقوم عمرو أن قام (وان تكن) الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ (إياه معنى

والصفة لصح الاخبار عنه بالمفرد بان يقال هو الاحدية مثلاً فتنبيهه (قوله اكتفى) أى المبتدأ بها والمسمى أنه لا ضمير فيها لأنه مستغنى عنه مع امكان الاتيان به (قوله كمنطقى الله حسبي) الحكم على الخبر فى هذا المثال ونحوه بانه جملة انما هو بحسب الظاهر أما فى الحقيقة ففرد كما قاله المرادى لان المقسود بالجملة لفظها قائم على منطوق هذا اللفظ والمراد بالنطق بالمنطوق والاضافة فى نطقى للعهد (قوله وكفى) فاعله ضمير مستتر وهو من باب الحذف والابصال والاصل وكفى به حسب الان الاكثر فى فاعل كفى أن يحجر بالباء الزائدة اه خالدمع زيادة (قوله وآخذ عواهم) أى دعائهم قال البعض كغيره أن محفة من الثقيلة اه وغير مناسب لجعل الشارح الآية من الاخبار بجملة هي عين المبتدأ فى المعنى لان الخبر حينئذ مفرد لنا ولم يجمع مع ممولم بصدر و جعلها تفسيرية تمنع عن التفسير به بشرط كونها بجملة فيها مع فى القول دون حروفه لانها هنا بجملة مفردة فتأمل (قوله منه) قدره للإشارة الى أن الجامد مبدأ ثان خبره فارغ والجملة خبر المفرد والرابط محذوف تقديره منه وانما فعل ذلك لئلا يعود الضمير فى قوله وان يشق للموصوف بدون صفته على تقدير جعل الجامد صفة لانه خلاف المتبادر وان كان جائزاً اعتد القريظة وهى هنا استحالة كون الجامد مشتقاً وفيه أن جعل الجامد مبدأ ثانياً بتقدير الرابطة خلاف المتبادر أيضاً الا أن يقال تقدير الرابطة كثير بخلاف ارجاع الضمير الى الموصوف بدون صفته بل جعله الشاطبي خطأ مستنداً بقول سيبويه وغيره من النحاة الموصوف والصفة بمنزلة الاسم الواحد وان توزع فى التخطئة (قوله فارغ) أى على الصحيح خلافاً لكوفيين فى قولهم بجملة الضمير ومحل انخلاف الجامد الذى ليس فى تأويل المشتق أم هو كاسم بمعنى شجاع فمحمول اتفاقاً والمناطقية يوجبون تأويل الجامد المحض بالمشتق فى نحو هذا بل لان الجزئى الحقيقى لا يكون محمولاً عندهم أصلاً فلا بد من تأويله بمعنى كلى وان كان فى الواقع منحصراً فى شخص فيؤول زبدى فى نحو هذا زبدى بصاحب هذا الاسم حتى عند من لا يشترط فى الخبر أن يكون مشتقاً كذا فى شرح الجامع وقوله والمناطقية أى جهوهم والافهم من لا يوجب ذلك لتجوز به حمل الجزئى الحقيقى (قوله بمعنى يصاغ من المصدر الخ) هذا هو المشتق بالمعنى الخاص وهو المراد هنا أما المشتق بالمعنى ااعم فهو ما أخذ من المصدر للدلالة على ذات وحدث وهو بهذا المعنى يتناول أسماء الزمان والمكان والآلة فلا تصح ارادته هنا لخالو الثلاثة المذكورة من الضمير والمراد بالمصدر ما يشمل المستعمل والمقدر ليدخل نحو ربه من الصفات التى اهتمت بمصادرها واستظهر بعضهم أن نحو ربه ليس مشتقاً أصلاً بل أجري مجرى المشتق لكونه بمعناه كما قاله المصنف فى نحو شمر دل على معنى طوبى (قوله فهو ذو ضمير) أى واحد منهم ان تعدد المشتق وجعل الخبر المجموع نحو الرمان حلوا مض فقيه خلاف قيل انه واحد فمحموله معنى المجموع المحمول خبراً وهو مزلة لانه لا يجوز خلق الخبرين من الضمير لثلاثة قضاة المشتق ولا انفرد أحدهما به لانه ليس أولى من الآخر ولأن يكون فيهما ضمير واحد لان عاملين لا يعملان فى معمول واحد ولا أن يكون فيهما ضميران لانه يصير التقدير كانه حلوا وكله عامض وهو خلاف الغرض وقيل واحد مستغنى عن الأول لانه الخبر فى الحقيقة والثانى كالمصنف والتقدير الرمان حلوا فيه حموضة وقال الفارسي واحد مستغنى عن الثانى لان الأول بمنزلة الجزء من الثانى والثانى هو تمام الخبر وقال أبو حيان اثنان فمحمولهما جزأ الخبر ولا يلزم أن يكون كل منهما خبراً اعلى حدثه لان المعنى أنه نوطع بين الخلاوة والحموضة الصيرفتين قال أبو حيان وتظهر حمرة الخلاب اذا جاء بهد هما اسم ظاهر نحو هذا السمان حلوا مض زمانه فان قلنا لا يعمل الا أحدهما فمحمولهما أن يكون الرمان مرفوعاً به وان قلنا يعمل كل كل كان من باب التنازع كذا فى الجمع ومحمول كون الخبر المشتق ذا ضمير اذا لم يرفع الظاهر والا كان فارغاً لانه لا يرفع فاعلمين نحو زبد قائم أبوه (قوله مستمكن) أى وجوب الاعراض يقتضى البروز كالخصر فى نحو زبد قائم الأهو والجريان على غير من هوله فى نحو زبد عمر وضار به هو ومذهب سيبويه جواز الابرار كما يؤخذ من تجويزه فى نحو مرت برجل مكرم هو أن يكون فاعلاً لا توكيد للضمير المستتر (قوله يرجع الى المبتدأ) الظاهر أن المراد الى مبتدأ ذلك الخبر وأورد عليه أنه قد يرجع الى غيره فى نحو زبد عمر وضار به هو وأجيب بان كلامه جرى على الغالب وسينبه على خلاف الغالب بقوله وأبرزته الخ واجاب شيخنا بان فرض كلام الناظم

اكتفى * بها) عن الرابطة
(كمنطقى الله حسبي وكفى)
فمنطقى مبتدأ وجملة الله
حسبي خبر عنه ولا رابط
فيها لانها نفس المبتدأ فى
المعنى والمراد بالنطق
المنطوق ومنه قوله تعالى
وآخذ عواهم أن الحمد لله
رب العالمين وقوله عليه
الصلاة والسلام أفضل
ما قلته أنا والنبيون من
قبلى لاله الا الله (و)
الخبر (المفرد الجامد)
منه (فارغ) من ضمير
المبتدأ خلافاً لكوفيين
(وان * يشق) المفرد
بمعنى يصاغ من المصدر
لأنه دل على متصرف به كما
صرح به فى شرح التسهيل
(فهو ذو ضمير مستمكن)
فيه يرجع الى المبتدأ
والمشتق بالمعنى المذكور
هو اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة
واسم التفضيل وأما أسماء
الآلة والزمان والمكان
فليست مشتقة بالمعنى
المذكور فهى من
الحوامد وهى اصطلاح
تنبهان * الأول * فى
معنى المشتق ما أول به نحو
زبد أسدى شجاع وعرو
تسمى أى منسوب الى تميم
ويذكر ذوال أى صاحب
مال

ففي هذه الاخبار ضمير المبتدأ الثاني يتبين في الضمير المرفوع بالوصف أن يكون مستترا أو منفصلا ولا يجوز أن يكون بارزا متصلا فان
 قائمان ووافقا فممن قولك الذي يدان قائمان والذين يدون قائمون ليستا بضميرين كما هي في يقومون بل حرف تنبيه وجميع وعلا متا
 اعراب (وابرزته) أي الضمير المذكور ١٤٦ (مطلقا) أي وان أمن اللبس حيث تلا الخبر (ما) أي مبتدأ (ليس معناه) أي معنى

الخبر (له) أي لذلك
 المبتدأ (محضلا) مثاله
 عند خوف اللبس أن تقول
 عند ارادة الاخبار
 بضميرية زيد ومضروبية
 عمرو وزيد عمرو وضاربه هو
 فضاربه خبر عن عمرو
 ومعناه وضاربه لزيد
 وباراز الضمير على ذلك
 ولو استترا ذن التركيب
 بعكس المعنى ومثال ما
 أمن فيه اللبس زيد هند
 ضاربه هو وهند زيد
 ضاربه هي فيجب الابرار
 ايضا لجر بيان الخبر على
 غير من هو له وقال
 الكوفيون لا يجب الابرار
 حينئذ وافقهم النساطم
 في غير هذا الحكاب
 واستدلوا بذلك بقوله
 قومي ذري المجد بانوما
 وقد علمت *

يكفه ذلك عدنان وقحطان
 وتبينان الاولين
 الصور التي يتلو الخبر فيها
 ما ليس معناه له أن يرفع
 ظاهرا نحو زيد قائم ابوه
 فالهاء في ابوه هو الضمير
 الذي كان مستكفا في قائم
 ولا ضمير فيه حينئذ
 لا ممتنع أن يرفع شيئين
 ظاهرا ومضمرا الثاني
 قد عرفت أنه لا يجب
 الابرار في زنده وضاربه

في المستمكن فلهذا قال المشرع جرح الى المبتدأ والضمير في المثال المذكور بارز وهو هذا جواب وجهه كما
 لا يخفى على من فيه فلهذا الذي شنع عليه هو الاحق بالتمشيع والاحد بالالوم والتقدير لا يقال جوابه وان
 دفع ابرار المثال المذكور لا يدفع ابراد نحو زيد هند ضار به لان الضمير في الخبر مستتر مع رجوعه الى غير
 مبتدئه لانه قول المتن جار على مذهب المصنفين من وجوب ابرار الضمير اذا جرى الخبر على غير من هو له
 مطلقا وحينئذ لا يصح هذا المثال لا يرد أصلا فافهم (قوله في هذه الاخبار ضمير المبتدأ) و يرتفع بها الظاهر
 اذا جرت على غير من هي له كما يرتفع بالمشقة نحو زيد أسد ابوه قاله الفارسي (قوله وبرزته) يوم كلامه
 أن وجوب الابرار خاص بضمير الخبر المفرد مع أنه يجب في الجملة أيضا نحو زيد عمرو وضاربه هو لو جرد
 المحذوف فيها أيضا وكذا ما احتمل أن يكون مفردا أو جملة من الظرف والجار والمجرور نحو زيد عمرو وفي داره
 هو أو عنده هو وهل يجوز وضع الظاهر موضعه عند الإيهام قال أبو حيان نعم وخالفه المرادي (قوله حيث تلا
 الخبر) مثله الحال والنعمة والصلوة كرس عمرو والفرس طارده هو ومرز بدر جل ضاربه هو وبكر الفرس
 الراسية هو وكذا اذا وقعت الثلاثة جملة فعلية فافهم كالموصف المفرد في الثلاثة والخبر حكايا خلافا كما في
 الجمع (قوله مثاله) أي الابرار عند خوف اللبس والضمير في صورة الخوف فاعل عند الكل إلا الرضى فانه قال
 تأكيد للضمير المستتر وفي صورة الأمن فاعل عند البصرين ووجوز الكوفيون كونه فاعلا وكونه تأكيد
 وتظهر فائدة ذلك في التثنية والجمع فيقال على تقدير فاعلية الضمير الهندان الذين ضار بهم ما هو على
 تقدير كونه تأكيد ضار بآهائهم ومثل ذلك الجمع والمسموع من العرب افراد الوصف في مثل ذلك الا في لغة
 أكلوني البراغيث قاله الدماميني (قوله ومثال ما أمن فيه اللبس) قال اللغاني ينبغي أن يخص بظهوره اذ لم
 يلبس استناره وعموم قوله وفي اختيار لا يجي عالم الفصل الخ (قوله واستدلوا بذلك الخ) وجه التمسك به أن قومي
 مبتدأ أول وذري المجد مبتدأ ثان و بانوما جمع بان من بني يثربي خبر الثاني والجملة خبر الاول والهاء عائدة على
 ذري المجد والهاء على المبتدأ الاول مستتر في بانوما فقد جرى الخبر على غير من هو له ولم يبرز الضمير ليكون
 اللبس مأمو نا للعلم بان الذري مبنية لا بانية ولو ابرز لقبل على اللغة الفصحى بانها هم لان الوصف كالفعل اذا أسند
 الى ظاهرا أو ضمير منفصل مثني وجمع وجب تجر بده من علامتهم ما وعلى غير الفصحى بانوما هم وأجاب
 البصريون باحتمال أن يكون ذري المجد معولا لا موصف محذوف فيفسره المذكور والاصل بانون ذري المجد بانوما
 وفيه أن اسم الفاعل هنا بمعنى المضي ومجرد من ال فعل العمل فلا يفسر عاملا وأجيب بأنه لا مانع من أن يبراد
 بالوصف الدوام والاستمرار فيكون بمنزلة الحال في صحة العمل فيفسر عاملا كما قاله الناصري فائدة لا تنكتب ذري
 بالالف عند البصريين لانقلاب ألفه عن واو وباء عند الكوفيين لضم أوله (قوله قد عرفت) أي من مفهوم قوله
 ما ليس معناه له محضلا (قوله بنظر) أي تام يحصل بالاخبار به فائدة اخذ من تعريف الخبر السابق والمراد
 بالنظر ما يعم المسمى والزمان في الواقع خبرا عن غير جهة أو عن جامع الفائدة وقصره على المسمى كما فعل البعض
 قصور (قوله مع مجروره) لو قال ويجروره لكان أولى لاقتضاء عبارته أن المجرور قيد للخبر الذي هو حرف الجر كما
 هو شأن الحال والنعمة لاجتماعه هذا وقد حقق الرضى أن المحل أي محل النصب بالمتعلق المحذوف بناء على أنه
 الخبر أو بالمتعلق الملفوظ به في نحو زيد جاس في الدار وذهبت بزيد والرفع بالمبنى للجهول في نحو مرز بدر
 انما هو للمجرور فقط لان الجار اتوصيل معاني الافعال وما في حكمها الى الاسماء كالمهزمة والتضعيف في ذهبت
 زيد او فرحته لكن هذا الذي حققه لا يقتضي أن الاخبار في الظاهر الذي أراد المصنف بالمجرور فقط فتفرع
 اليه في كلام الرضى أن الخبر المجرور فقط وأن المصنف أطلق الجار وأراد المجرور مجازا لعلامة المجاورة

ولا هند زيد ضار بها ولا زيد عمرو وضار به تريد الاخبار بضميرية عمرو وجر بيان الخبر على من
 هو له بل يتبين الاستتار في هذا الخبر لما يلزم على الابرار من إيهام ضار به زيد (واخبروا بنظر) نحو زيد عندك (أو بحرف جر) مع مجروره
 بنحو زيد في الدار (ناوين)

غلط وان نقله البعض وأقره وقال السيد في حواشي الكشاف المحل لمجموع الجار والمجرور في المستقر
وللمجرور فقط في اللغو ونحو أنه تمت عليهم ومربز يداه ومرداه المحل الذي للمجموع في الخبر الظرفي محل
الرفع بناء على أن الجار والمجرور هو الخبر فلا ينافي ما للرضي فتنه والخاص أن محل المجموع في المستقر
تارة يكون رفعا إذا كان خبرا وتارة يكون نصبا إذا كان حائلا لا وتارة يكون جارا إذا كان صفة لموصوف
مجرور ومحل المجرور في اللغو تارة يكون رفعا كما في مربز يداه للماء للجهول وتارة يكون نصبا كما في مرت
بز يدولا يكون جارا لحفظ ذلك (قوله اذهبوا الخبر حقيقة) وقيل الظرف أو الجار والمجرور وقيل المجموع
واختاره الرضي وابن الهمام والقائل بالاول نظر الى أن العامل هو الاصل وإن معموله قيد له والقائل بالثاني
نظر الى الظاهر والقائل بالثالث نظر الى توقف مقصود الخبر على كل منه ما قال الروادى حاول بعضهم جعل
الخلاف لفظيا ومن تأمله حتى التأمل علم أنه حقيق ثم الخلاف في المتعلق بالكون العام أما المتعلق بالكون
الخاص فالخبر ذلك الخاص ذكر أو حذف لدليل اتفاقا واعلم أن كلامنا في الظرف والجار والمجرور قسمان
لغو ومستقر بفتح القاف فاللغو ما ذكر عامله ولا يكون الا خاصا والمستقر ما حذف عامله عاما كان ولا يكون
الا واجب الحذف أو خاصا واجب الحذف فحريوم الجمعة صممت فيه أو جائزه فحوز يد على الفرس أى راكب
وقيل المستقر ما متعلقه عام واللغو ما متعلقه خاص وعليه اقتصر الدماميني وهو مقتضى قول المتعلق لا ينتقل
الضمير من المحذوف إذا كان خاصا الى الظرف والجار والمجرور اه وسمى اللغو لغوا وخلوه من الضمير في
المتعلق والمستقر مستقرا أى مستقرا فيه لاستقرار الضمير فيه (قوله حذف وجوبا) انما قال وجوبا لأن
كلام المصنف في المتعلق العام فاندفع اعتراض سم وأقره شيخنا وأبعض بان هذا يقتضى أن المحذوف
كون عام إذا كان خاصا لا يجب حذفه في هذا المقام مع أن المحذوف قد يكون خاصا كما أوضحه السيد في بحث الحد
لهم من حاشية الكشاف هذا وجوز ابن جنى اظهرا المتعلق العام (قوله وانتقل الضمير الخ) في كلامه تلفيق
من مذهبه فان القائلين بالانته قال هم القائلون بان الخبر الظرف أو الجار والمجرور وهم جمهور البصريين
وأما القائلون بانه المتعلق فالضمير عندهم باق في المتعلق لم ينتقل كما يفيد كلام الجمع وغيره وبعبارة الجمع
بعد ذكره القولين في أن الخبر الظرف أو متعلقه المقدروا أن التحقيق الثاني نصها والوجهان جاربان في عمله
الرفع هل هو له حقيقة أو لا قد دروي في عمله الضمير هل هو فيه حقيقة أو في المقدروا والاكثر في المسائل
الثلاث على أن الحكم للظرف حقيقة اه ولهذا قال الروادى في هذا معنى قول الشاعر فان بك جثمانى الخ
دليل على ضعف أن الخبر المتعلق أو منه دليل على ترجيح أنه الظرف لان الضمير انما يستكن في الخبر
اه فاحفظ ذلك فقد غفل عنه وأرجح الاحتمالات كما قاله ابن قاسم أن الانتقال مع الحذف لا قبله ولا بعده
لانه لا يلزم عليه شيء بخلاف الثاني فانه يلزم عليه تفرغ العامل من الضمير وهو ممتنع وان اجيب بفتح
امتناعه بدليل أنه بعد الحذف فارغ منه فقد يفرق بانه بعد الحذف ناب عنه الظرف في تحمل الضمير فلم
يضر فراغه منه بخلاف قبل الحذف وبخلاف الثالث فانه يلزم عليه حذف العامل في الضمير المتصل
مع بقائه وهو غير ممكن وان اجيب بان البعدية أمر اعتبارى تقديرى فانه لا يخلو من ضعف فتأمل (قوله الى
الظرف والجار والمجرور) فيرفع بهما على الفاعلية كارتفاعه بالمنتقل عنه وكذا يرتفع بهما السبب ان جاء
بعدهما كزيد دخله أبوه شرح الجامع (قوله في واحد منهما) أى الظرف والجار والمجرور (قوله وهو مردود
بقوله فان بك الخ) وجهه أن أجمع لا يصح كونه تأكيداً كيد القوادى ولا لدهر لنصبهم ماولا للضمير المحذوف مع
المتعلق لا ممتنع حذف الماؤ كد على الراجح لمنافاة الحذف للتوكيد ولا للقوادى باعتبار محله قبل دخول
الناسخ لزوال الطالب للمحل بدخوله فتعين كونه تأكيداً كيد للضمير في الظرف ولا يشك عليه الفصل
بالاجنبي وهو الدهر لجواز ضرورة قاله في التصريح أقول سبق في باب المعرب والمبني أن الخليل وسيبويه
يجبر أن حذف الماؤ كد وسياق في باب ان أن مذهب الناطم تبعاً للكوفيين وبعض البصريين وعدم اشتراط
بقاء الطالب للمحل وأنه يجوز مراعاة حال المنسوخ وان زال الابهاء بدخول الناسخ وعليه لا ينقض الرد
على السيراني وقول الشاعر سواكم على حذف مضاف أى سوى ارضكم قاله السيوطى في شرح شواهد

متعلقهما اذهب والخبر
حقيقة حذف وجوبا
وانتقل الضمير الذي كان
فيه الى الظرف والجار
والمجرور وزعم السيراني
أنه حذف مـ ولا
ضمير في واحد منهما
وهو مردود بقوله
فان بك جثمانى بارض
سواكم
فان قوادى عندك الدهر
أجمع

وثبت والمختار عند الناظم
الاول قال في شرح الكافية
وكون اسم فاعل أولى
لوجهين أحدهما ان تقدير
اسم الفاعل لا يجوز
الى تقدير آخر لانه
واف بما يحتاج اليه المحل
من تقدير خبر مرفوع
وتقدير الفعل يجوز الى
تقدير اسم فاعل اذا لا بد
من الحكم بالرفع على محل
الفعل اذا ظهر في موضع
الخبر والرفع المحكوم
عليه لا يظهر الا في اسم
الفاعل الثاني ان كل
موضع كان فيه الظرف
خبر او قدر تعلقه بفعل
أمكن تعلقه باسم
الفاعل وبعد ما اذا
الفتائية يتعين التعلق
باسم الفاعل نحو أما عندك
فزيد وخرجت فاذا في
الباب زيدان أما واذا
الفتائية لا يلزم ما فعل
ظاهروا لا مقدروا واذا
تعين تقدير اسم الفاعل
في بعض المواضع ولم يتعين
تقدير الفعل في بعض
المواضع وجب رد المحتمل
الى ما لا احتمال فيه ليجري
الباب على سنتي واحد ثم
قال وهذا الذي دللت على
أولو يتبعه وهو مذهب
سبويه والآخر مذهب
الأنفوس هذا كلامه
ولك أن تقول ما ذكره
من الوجهين لادالة فيه
لان ما ذكره في الاول معارض بان أصل العمل للفعل وأما الثاني فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد ما
واذا انما هو مخصوص المحل كما أن وجوب كونه فعلا قوله أي ناوين الخ لا داعي اليه اه

المعنى وهو مافى مذهبنا أن بارض سواكم تركيب توصيفي لا اضافي والالم يحتاج لتقدير المضاف وقوله عندك ضبطه
العدد ادى بكسر الهمزة كاف لانه خطاب لامرأة وانما قال سواكم لان المرأة قد تختاطب بخطاب جماعة الذكور
مخالفة في سنها (قوله ناوين معنى الخ) أي ناوين كائنا أو استقرا أو مافى معناها الا خصوص هذا اللفظ
قاله سم (قوله مافى معنى كائن) من ظرفية الدال في المدلول والمراد كائن ومافى معناه من كل وصف عام
المعنى ولوجهين المعنى لان الوصف بمعنى الماضي يجعل في الجار والمجرور اتفاقا وفي الظرف على الاصح وكائن
المقدر من كان التامة لا الناقصة والا كان الظرف أو الجار والمجرور في موضع الخبر لها فيقدر له مدله متعلق آخر
وهكذا الى ما لا نهاية له نقله الشنقي عن السعد (واعلم) أن الاصل تقدير المتعلق مقدم على الظرف والجار
والمجرور كسائر العوامل مع مجملاتها وقد يعرض ما يقتضي تقديره مؤخر نحو ان في الدار زيد الان ان لا يلزمها
مرفوعها ونحو في الدار زيد على تقديره فعلا لان الخبر الفعلي لا يتقدم على المتبدا أما على تقديره وصف فاقبستوى
الوجهان لان رجحان تقديره مؤخر بكونه في الحقيقة الخبر والاصل في الخبر أن يتأخر عن المتبدا معارضه أن
المتعلق عامل والاصل في العامل أن يتقدم على العامل هذا ما انخط عليه كلام ابن هشام في المعنى (قوله
أو الجملة) فيه أن المتعلق المنوي ليس الجملة بل الفعل وحده فـ كان ينبغي أن يقول والمتعلق المنوي امامن
قبيل الاسم وهو مافى معنى كائن الخ أو الفعل وهو مافى معنى استقر ويمكن أن يجاب بان تعبيره بالجملة للاشارة
الى أن الخبر الذي هو ظرف أو جار ومجرور لا يخرج عن أحد التسمين المارين في قوله ومفردا ياتي ومافى
جملة وانما أفرد المصنف نظرا الى الظاهر والى أنه لا يمتنع فيه واحد فافهم (قوله والخطة وعند الناظم الاول)
وهذا قدمه هنا واختار بهم الثاني وذهب ابن هشام الى تساويه ما لم يقتض المقام أحدهما فاذا كان المعنى
على الحال قدر الاسم أو المضارع أو على الاستقبال قدر المضارع أو على الماضي قدر الماضي قال فان جهلت
المعنى فتقدير الوصف لانه صالح لازمة كلها وان كان حقيقة في الحال اه قال الدماميني كيف يتقدم مع
الجهل ما هو ظاهر في الحال فالخارج من العهدة أن لا يتقدم على تقدير شيء معين بل يرد الامر ويقال ان أريد
أريد الماضي قدر كذا وان أريد الحال قدر كذا وان أريد المستقبل قدر كذا (قوله الى تقدير آخر) بالتموين
وبالاضافة أي تقدير اسم فاعل آخر (قوله وتقدير الفعل يجوز الخ) بحيث يسهل الدماميني بان كون الجملة
ذات محل من الاعراب لا يقتضي كونها مقدرة بمفرد ما خوذ منها بل يكفي في ذلك وقوعها موقع مفرد ما
(قوله الى تقدير اسم فاعل) أي الى تقدير الفعل باسم فاعل (قوله اذا ظهر) أي الفعل (قوله والرفع
المحكوم عليه به) أي على محل الفعل بالرفع وقوله لا يظهر الا في اسم الفاعل أي فلا بد من تقدير الفعل
به ثانيا ليعلم الرفع وفيه أن هذا يقتضي أن كل ما لم يظهر فيه الاعراب ولو مفردا لا بد من تقديره بما يظهر
فيه ولم يذهب أحد الى ذلك ولا فارق فالحق أن تقدير الفعل لا يجوز الى تقدير شيء آخر كما تقدم (قوله وبعد
أما الخ) في قوة التعليل لمقدري ولا عكس لانه بعد ما الخ (قوله واذا الفتائية) في بعض النسخ واذا
المفاجأة باضافة الدال الى المدلول (قوله يتعين التعلق باسم الفاعل) أما في أمافلانها مقدرة ماداة الشرط
وفعله أعني يكن والجواب ما بعد الفاء فتمدرا بلاؤها الفعل لان أداة الشرط لا يليها من الافعال الا فعل الشرط
ثم جوابه وأما في اذا دلالتها الايليها الاسم على الاصح فراقبنا وبين اذا الشرطية (قوله ولم يتعين تقدير
الفعل في بعض المواضع) أي مواضع الخبر كما أنه عليه سابقا بقوله كان الظرف فيه خبرا فلا ترد اتصاله وصفة
النكرة الواقعة متداوفا في خبرها الفاء (قوله وجوب رد المحتمل) أي ترجيح لان الخلاف انما هو في الراجح
(قوله لادالة) أي مجملها فلا يرد أن المعارضة تمنع العمل بالمعارض بفتح الراء لادالة (قوله معارض
بان الخ) قد يقال بيقوى الاول بان الاصل في الخبر الافراد (قوله انما هو مخصوص المحل) أي
لعارض اقتضاه خصوص المحل لا وقوع الظرف أو الجار والمجرور وخبر او قدر يقال ما تعين تقديره في بعض
مواضع الخبر بخصوص المحل أرجح مما لم يتعين في بعضها بخصوص المحل (قوله كما ان الخ) تنظير في كون

لان ما ذكره في الاول معارض بان أصل العمل للفعل وأما الثاني فوجوب كون المتعلق اسم فاعل بعد ما
واذا انما هو مخصوص المحل كما أن وجوب كونه فعلا قوله أي ناوين الخ لا داعي اليه اه

خبرها الفاعلة على أن
ابن جني سأل أبا الفتح
الزعفراني هل يجوز إذا
زيد اضربه فقال نعم
فقال ابن جني يلزمك
إسلا إذا الفجائية
الفعل ولا يلزم إلا الأسماء
فقال لا يلزم ذلك لأن
الفعل ملزم الحذف
ويقال مثله في أما
فالحذف وظهور الفعل
بعدهما لا تقديره بعدهما
لأنهم يعتفرون في
المقدرات ما لا يعتفرون
في الملفوظات سلمنا أنه
لا يلزم ما الفعل ظاهرا
ولا مقدار السكن لأن سلمنا أنه
لا يلزم ما فيما نحن فيه
أن يجوز تقديره بعد
المبتدأ فيكون التقدير
أما في الدار فزيد استقر
وخرجت فإذا في الباب
زيد حصل لا يقال أن
الفعل وإن قدر متأخرا
فهو في نية التقديم اذ رتبة
العامل قبل المجهول لأننا
نقول هذا المجهول ليس
في مركزه لكونه خبرا
مقدما وكون المتعلق
فعلا هو مذهب أكثر
البصريين ونسب
لسميويه أيضا تنبيه
أنما يجب حذف المتعلق
المذكور حيث كان
استقرارا عاما كما تقدم
فإن كان استقرارا خاصا
نحو زيد جالس عندك
أوناش في الدار وجب

النعين لا مرعاض وقوله كذلك أي بخصوص المحل فليس قصد الشارح منع ما اقتضاه كلام المصنف في شرح
الكافية من اختصاص النعين باسم الفاعل حتى يعترض على الشارح بأن كلام المصنف في الخبر لا في الصلة
والصفة لأنه لو كان قصد ذلك لقال وأما الثاني فممنوع بوجوب تقدير الفعل في نحو جاء الذي الخ (قوله في نحو
جاء الذي في الدار) قال ابن يعيش أنما لم يحجز في الصلة تقدير المفرد على أنه خبر المحذوف على حد قراءة بعضهم
تماما على الذي أحسن بالرفع أقله ذلك وأطرا هذا اه معنى ولنا فيه بحث أسلفناه في الموصول (قوله
وصفة النكرة الخ) فاما قوله كل أمر مباح أو مداني * فنوط بحكمة المتعالي
فنادر اه معنى (قوله الواقعة مبتدأ) أي أو مضافا اليها المبتدأ كما في المثال (قوله على أن ابن جني الخ) هذا
رد لقول المصنف في دليله الثاني وبعد أما وإذا الفجائية الخ أو رده بعد تسليم امتناع تقدير الفعل بعد أما وإذا
الفجائية واللائي العكس كما هو مقر في آب البحث (قوله لا يلزم ذلك) أي لا وما مضى أو الافتقار للفعل بعد
إذا في مثاله لا بد منه (قوله أن يجوز تقديره بعد المبتدأ) كان ينبغي أن يقول أن يجب لما سيأتي أنه يجب تأخير
الخبر إذا كان فعلا ظاهرا أو مقدرا عن المبتدأ فان قلت غلة امتناع قدیم الخبر الفعلي على المبتدأ خوف التباس
الجملة الاسمية بالفعالية وهذا أنما يكون في الملفوظ لا المقدر قلت أعطوا المقدر حكم الملفوظ وإن كانت العلة
لا توجد في المقدر أجزا الباب على سنين واحد قاله الشمني (قوله ليس في مركزه) أي محله الأصلي بل مقدم
فتعلقه الذي هو ذلك العامل كذلك فالوأي لا ما في الحقيقة والرتبة هو المبتدأ (قوله لكونه خبرا) أي بحسب
الظاهر أو على أحد الأقوال الثلاثة (قوله وكون الخ) يظهر أنه وجه آخر لضعف ما ذهب اليه المصنف (قوله
أنما يجب حذف المتعلق المذكور) أي في قول المصنف * ناوين معنى كائن أو استقر * لكن لا بقيد عموم
المفهوم من هذه العبارة ليكون لقول الشارح حيث كان عاما فائدة واعتراض البعض به الشبهة على الحصر
بأنه قد يجب حذف المتعلق الخاص نحو يوم الجمعة صحت فيه والامثال فخر الكلاب على البقر أي أرسل وهو
سهو عن كون موضوع الكلام متعلق الخبر الظرف أو الجار والمجرور كما يصحح به قول المذكور (قوله وجب
ذكره) أي أن لم يدل عليه دليل كما يؤخذ من التعليل فإن دل عليه دليل جاز حذفه نحو زيد على الفرس أي
راكب ومن لم يقل أن أي من يتكفل لي به لكن لا يتكفل الخبر من الخاص إلى الظرف ولا يسمى معه الظرف
خبرا ولا يكون محله رفعاً ذكره الدماميني (قوله ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة) أي ذات والقيمة يد باسم
الزمان والجثة نظر للغالب من أن اسم الزمان أنما يفيد الاخبار به عن المعنى لا عن الجثة وأن ظرف المكان يفيد
الاخبار به عن كليم ما قال لم يفيد الاخبار بالزمان عن المعنى نحو القتال زمانا أو حيننا وبالمكان عن الجثة أو المعنى
نحو زيد أو القتال مكانا فاعتنع هذا محصل ما ذكره الشاطبي قال سم وهو حسن جدا ومن المعنى الزمان نحو الجمعة
اليوم ومثل الخبر الحال والصفة والصفة وما ذكره المصنف مبتنى كما استظهره سم على مذهب من يشترط تحدد
الفائدة أما على مذهب من لا يشترط تحدها فيجوز (واعلم) أن الزمان إذا أخبر به عن المعنى يرتفع غالبا أن
استغرق المعنى جميع الزمان أو أكثره وكان الزمان نكرة نحو الصوم يوم والسير شهر أي زمن الصوم يوم الخ وقد
ينصب ويجز في فان لم يستغرق الجميع أو الأكثر أو كان الزمان معرفة نصب أو جزي في غالبا نحو انخرج يوما
أو في يوم والصوم اليوم أو في اليوم وقد رفع ومنه الحج أشهر معلومات وإن ظرف المكان المنصرف إذا أخبر به
عن اسم عن ترجح نصبه على نفسه إن كان المكان نكرة نحو المسلمون جانب والمشركون جانب ويجوز جانباً فإن
كان معرفة ترجح نصبه على رفعه نحو زيداً ماملاً ودأرى خلف دارك بالنصب ويجوز الرفع ولا يختص رفع
المعرفة بكونها بعد اسم مكان كما علمت من التمثيل خلافاً لكوفيين ويجب نصب غير المنصرف كقوف ثم اعلم
أنه يجوز رفع اليوم ونصبه إذا أخبر به عن اسم زمان تضمن عملاً كالصوم الجمعة أو السبت أو العيد لتضمنها معنى
الجمع والقطع والعود ومنه اليوم يومك لتضمنه معنى شأنك الذي تذكر به وتعين الرفع إذا لم يتضمن كالأحد
إلى الخميس وأجاز الفراء وهشام النصب وتعين رفع أسماء الشهور في نحو أوّل السنة المحرم والوقت الطيب
المحرم أفاده في الجمع وقوله وإن ظرف المكان المنصرف إذا أخبر به عن اسم عن الخ الظاهر أن اسم المعنى كاسم

ذكره لعدم دلالة ما عليه عند الحذف حينئذ (ولا يكون اسم زمان خبرا * عن جثة) فلا يقال زيد اليوم لعدم الفائدة (وإن يفد) ذلك

نعم تحوونه أى طالع
الحلال ووجود الرطب
وشرب خروا حراز نعم
فالأخبار حينئذ مضاف
الزمان أغما هو عن معنى
لاجنسة هذا مذهب
جمهور البصريين ومذهب
قوم منهم الناطم في
تسهيله الى عدم تقدير
مضاف نظر الى أن هذه
الاشياء تشبه المعنى لحدوثها
وقتها بعد وقت وهذا الذى
يقضيه إطلاقه (ولا
يجوز الابتداء بالنكرة
مالم تقدم) كما هو الغالب
فإن أفادت جازا لا ابتداء
بها ولم يشترط سبويه
والمتقدمون الجواز
الابتداء بالنكرة الا
حصول الفائدة ورأى
المتأخرون أنه ليس كل
أحد يمتدئ الى مواضع
الفائدة فتنبهوا فمن
مقبل مغل ومن مكث
مورذما لا يصح أو مع عدم
لامور متداخلة والذى
يظهر انحصار مقصود
ما ذكره في الذى
سند كرو ذلك خمسة
عشر أمرا * الأول أن
يكون الخبر مختصا ظرفا
أو مجرورا أو جملة وبه تقدم
عليها (كعند زيد غره)
وفي الدار رجل وقصدك
غلامه إنسان قيل ولا
دخل للتقديم في التسويغ
وأغما هو لما في التأخير
من توهم الوصف فإن

الدين في ذلك فتدبر (قوله بواسطة تقدير مضاف) اعلم أن الفائدة تحصل بأحد أمور ثلاثة الأول أن يخصص
الزمان بوصف أو إضافة مع جوهري كخبر في يوم طبيب أو شهر كذا * الثاني أن تكون الذات مشبهة للمعنى في
تحديد هاتوقنا فوقنا نحو الرطب شهري ربيع * الثالث تقدير مضاف هو معنى نحو اليوم خروا غدأمر فلو علمت ذلك ظهر
لك أن اقتصار الشارح على الثالث ليس في محله وأن نحو الرطب شهري ربيع لا يحتاج الى تقدير المضاف
لمشابهته للمعنى فيما ذكر كما قاله الناطم في تسهيله لكن يدفع عنه الاعتراض قوله هذا مذهب جمهور
البصريين (قوله وغدا أمر) من تمام المثال ولا شاهد فيه لأن الأخبار فيه عن معنى وهذا الكلام قاله امرؤ
القيس حين أخبر بقتل والده (قوله هذا مذهب جمهور البصريين) الإشارة الى تقدير المضاف الذى به
حصلت الفائدة بدليل المقابلة بقوله ومذهب قوم الخ (قوله نظر الى أن هذه الاشياء تشبه المعنى الخ) الشبه
المذكور غير ظاهر بالنسبة لقولهم اليوم خروا غدأمر كل عام الخ والتقصير من الشارح لأن المصنف لم ينظر
الى ذلك في هذه الاشياء كلها كما يعلم بالوقوف على التسهيل (قوله ولا يجوز الابتداء بالنكرة) لأن معناها غير
معين والأخبار عن غير المعين لا يفيد ما لم يقارنه ما يحصل به نوع فائدة كالمسوغات الآتية ولا يردجى الفاعل
نكرة مع أنه مخبر عنه في المعنى لتخصصه قبل ذكر ما لحكم المتقدم عليه كذا قالوا ومقتضاه جواز الابتداء
بالنكرة إذا تقدم خبرها أى خبر كان نحو قائم رجل ولم يقولوا بذلك مع أنه مجروح فيه بأن اختصاص الفاعل
بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم على غير مختص ولذا اختار الرضى أن الفاعل كالمبتدأ فتماما مل والكلام في
النكرة المخبر عنها كما يرشد اليه التعليق السابق لا التالى لها فاعل أغنى عن الخبر لصحة الابتداء بها وإن كانت
نكرة محضة كما سيأتى عن الدمامين ثم ما ذكره مبنى على اشتراط تحديد الفائدة أماما لا يشترطها فيجوز
عندها لا ابتداء بها مطلقا ويمكن أن يقال منعه هنا من الابتداء بالنكرة وسابقا من الأخبار بأمر الذات عن
الجنبة باعتبار الكلام المعتمد به عند البلاغ لا مطلق الكلام فيكون كلامه جاريا على القولين (قوله كما هو)
أى عدم الفائدة والاحسن أن السكاف بمعنى لام التعليق لمقدراى وتخصيص النكرة بالذكر مع أن الفائدة
شرط في الكلام مطلقا لأن الغالب عدم أفادة الابتداء بالنكرة (قوله ولم يشترط سبويه والمتقدمون الخ)
بمعنى أنهم لم يمتدوا ببدء الاماكن التى يسوغ الابتداء فيها بالنكرة وأغما ذكر واضطبا كليا وهو أنه متى
حصلت الفائدة جاز الأخبار عن النكرة دمامين (قوله الا حصول الفائدة) أى علم حصولها لنفس الحصول
متأخر عن الابتداء والشرط مقارن قاله الناصر وهو غما ينظر هذا إذا بدأ بالحصول بالفعل لا بالحصول بالشأن
فانهم وفي بس لانا نكرة لا تحتاج الى مسوغ مذومند (قوله فن مقل مغل) فيه أوجه من أظهرها أن من تبديضية
والجار والمجرور خبر مبتدأ محذوف والمجرور صفة لمحذوف والتقدير يرفعه عنهم من فريق مقل مغل (قوله
نحصار مقصود ما ذكره الخ) قد يترقب في اندراج بعض ما ذكره فيما سبذ كرككون النكرة محصور
بأغما في نحو أنما رجل قائم أفاده الدمامين (قوله أن يكون الخبر مختصا) المراد بالاختصاص هنا أن يكون
المجرور في الخبر الجار والمجرور والمضاف اليه في الظرف والمسندا اليه في الجملة صالحا لا لا خبر عنه قاله الشافعي
(قوله كعند زيد غره) هى اسم لمرودة من صوف تلبسها الأعراب غزى (قوله قبل ولا دخل الخ) فأنه ابن هشام
في المعنى ووجه ترميض هذا القول أن المبتدأ يخصص بتقديم الخبر كما قيل بذلك في الفاعل لأنه إذا قيل في
في الدار علم أن ما ذكره بعد هو رجل مثلاموصوف بالاستقرار في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة كافي
الحجى وأقره شيخنا والبعض وقد يقال كان ينبغي حينئذ الاكتفاء بالتقديم في التسويغ وإن لم يكن الخبر ظرفا
أو جاريا ومجرورا أو جملة مع أنه يرد عليه أن اختصاص المبتدأ بالخير بالحكم أثر الحكم فيكون الحكم على غير
مختص كما نرى نظيره في الفرق بين المبتدأ والفاعل ولذا قال غير واحد الحق ما قاله ابن هشام فتدبر (قوله فإن
فان الاختصاص الخ) لم يمثل لفوات الاختصاص في الجملة فيهم كلامه أنها لا تكون الاختصاص مع أنها قد
تكون غير مختصة كافي ولذله ولدرجل كذا ينبغي أن يمثل وأما تمثيل البهوتى بما في يوم رجل فقير صحيح وإن أقره
البعض لفساده على تقدير اختصاصه أيضا لأن فيه تقديم الخبر الفعلى الرفع اضمير المبتدأ على المبتدأ (قوله

وما تفعل أفعول ونحو من عندك وما عندك أو بغيرها وهي الواقعة في سياق استفهام أو نفي نحو أو الله مع الله (وهل فتي فكم فاخل لنا) وما أخذنا
 أغبر من الله * الثالث أن تخصص بوصف ما لفظ نحو أو بعد مؤمن خير من مشرك (ورحل ١٥١ من السكرام عندنا) أو تقدير نحو

وطائفة قد أهتمهم
 أنفسهم أي وطائفة من
 غيركم بدليل ما قبله وقولهم
 التين منوان بذرهم أي
 منه ومنه قولهم شرأه
 ذاناب أي شر عظيم أو
 معنى فخور جليل عندنا
 لأنه في معنى رجل صغير
 ومنه ما أحسن زيدا لأن
 معناه شيء عظيم حسن
 زيدا فإن كان الوصف
 غير مخصص لم يجوز نحو
 رجل من الناس جاءني
 لعدم الفائدة * الرابع
 أن تكون عاملة أمارا
 نحو وقائم الزيدان إذا
 حوزناه أو نصبا نحو أمر
 بمعرف صدقة ونهي
 عن منكر صدقة (ورغبة
 في الخير خير) وأفضل
 منك عندنا إذا المجرور
 فيه مام منصوب المحل
 بالمصدر والوصف أوجزا
 نحو خمس صلوات كتبتن
 الله (وعمل * برزين)
 ومثلك لا يخجل وغيرك
 لا يجوز * الخامس العطف
 بشرط أن يكون أحد
 المتعطفين يجوز الابتدأ
 به نحو طاعة وقول
 معروف أي أمثل من
 غيرها ونحو قول
 معروف ومغفرة خير من
 صدقة يتبعها أذى
 * السادس أن يراد بها
 الحقيقة نحو رجل خير
 من امرأة ومنه قرة خير

وما تفعل أفعول التمثيل به مبنى على أن ما مبتدأ أو العائد محذوف أي ما تفعله أفعوله لا على أن ما مفعول مقدم
 لتفعل (قوله في سياق استفهام) اعترض أن الكلام في العموم الشمولي والنكرة في سياق الاستفهام إنما
 يكون عمومها شموليا إذا كان انكاريا كما في الآية التي مثل بها الشارح لأنه في معنى النفي لا إذا كان غير
 انكاريا كما في مثال المصنف نعم قد تكون في غير النفي وما في معناه والنهي للعموم الشمولي مجزأ فينزل عليه
 مثل المصنف على أنه لا مانع من جعل الاستفهام في مثاله أيضا لا ينافي لا يكون ثم اشكال قد سدر (قوله
 وما أحد أغبر من الله) الأنسب بالمقام جعل ما تميمه لأن الكلام في المبتدأ في الحال (قوله أن تخصص
 بوصف) مقتضاه جواز حيوان ناطق في الدار وامتناع انسان في الدار لوصف المبتدأ في الأول وعدمه في
 الثاني مع أن المعنى متحد فيهما ويمكن الفرق بأن في الأول نكتة الاجمال ثم التفصيل بخلاف الثاني ثم رأيت
 سم نقل بهامش الدماميني عن شيخه السيد السقوي ما نصه تحقيق المقام أن العرب اعتبروا التخصص
 لنكتة توحيد في بعض المواضع وحكموا بإيراد الحكم لتلك النكتة وإن لم يظهر أثرها في بعض المواضع وعلى
 هذا اندفع الإيراد لأن الحكم بعدم صحة انسان وصحة حيوان ناطق لا امر معنوي فيها بل لقاعدة حكموا بها
 لنكتة تظهر أثرها في موضع آخر طرد الالباب فافهمه بنفسه على في مواضع اه (قوله فخور بعد مؤمن)
 وقيل المسوغ معنى العموم وقيل لام الابتدأ (قوله وطائفة قد أهتمهم أنفسهم) الواو للعالم فهي مسوغ آخر
 وقوله من غيركم المراد بالغير المتنافون (قوله شرأه ذاناب) أي جعل الكتاب هارا أي مصوتا مثل يضرب
 عند ظهور أمارات الشر (قوله أرمعني) الفرق بين الموصوف تقدر أو الموصوف معنى أن استفادة الوصف
 في الأول من مقدور وفي الثاني من النكرة المذكورة بقرينة العطفية كياء التصغير أو حالية كما في التعجب وقد
 يصح في المعنوي التصریح بالوصف كما في صورة التصغير فاذا ذكره شيئا والمبعض هنا من الفرق بأن الأول
 يصح التصریح معه بالوصف بخلاف الثاني فيه نظر (قوله نحو قائم الزيدان إذا حوزناه) أي حكمنا بحوزاه
 على رأي من لا يشترط اعتماد الوصف على نفي أو استفهام وتعبه الدماميني بأن الكلام في المبتدأ المخبر عنه
 أما الوصف الرفع لغيره عن الخبر فشرطه أنه كبير كما نصوا عليه فكان الصواب التمثيل بنحو ضرب الزيدان
 حسن ويؤيده تعقبه أن تعليلهم امتناع الابتدأ بالنكرة بأنها مجهولة والحكم على المجهول لا يفسد لا يجري
 فيه لأن المبتدأ هنا محكوم به لا محكوم عليه (قوله خمس صلوات) مبتدأ وجملة كتبتن الله أي أوجهن زمت
 وقوله في اليوم والليلة خبر أو جملة كتبتن خبر وقوله في اليوم والليلة خبر بعد خبر ولا يظهر جعله ظرفا لغوا
 متعلقا بكتبتن لاستلزامه كون الكتب في كل يوم وليلة مع أن الكتب في ليلة الأسراء أظهر وأولى الازل فضاء
 (قوله ومثلك لا يخجل وغيرك لا يجوز) لا يقال المبتدأ فيهما معرفة لضافته إلى الضمير لتوغل مثل وغير في
 الابهام فلا تفيدها الاضافة تعريفا (قوله العطف بشرط الخ) إنما كان العطف بهذا الشرط مسوغا لأن حرف
 العطف منترك فهو يصير المتعطفين كالشيء الواحد فالمسوغ في أحدهما مسوغ في الآخر (قوله يجوز
 الابتدأ به) بأن يكون معرفة أو نكرة مسوغة فتحتم أربع صور لكن الشارح اقتصار في التمثيل على صورتين
 التذكير لم صورتي التعريف بالأولى (قوله طاعة وقول معروف) مثل في غير القرآن أماطاعة وقول
 معروف الذي في قوله تعالى فأولى لهم طاعة وقول معروف فليس خبره مقدرا بل مذكور قبله وهو أولى
 أو هو خير وأولى مبتدأ (قوله أن يراد بها النكتة) أي المماهية من حيث هي وقال في شرح الجامع باعتبار
 وجودها في فرد غير معين فتم حينئذ جميع الأفراد إذ ليس بعض أولى بالجمال عليه من بعض آخر ولهذا غير
 ابن مالك عن هذا المسوغ بأن يراد بالنكرة العموم اه وأراد بقوله فتم حينئذ الخ العموم الشمولي لأنه
 المسوغ في تقريره على إرادة الحقيقة في ضمن فرد ما نظر علم مما أسلفناه وأما تعبير ابن مالك عن هذا
 المسوغ بأن يراد بالنكرة العموم فينبغي جملة على إرادة الحقيقة في ضمن كل فرد وكأنه قيل كل رجل
 خير من كل امرأة أي باعتبار حقيقة فلا ينافي أن بعض أفراد المرأة خير باعتبار ما شتمل عليه من
 الخصوصيات (قوله لما يراد بها الدعاء) أي لشخص أو عليه (قوله محجب) مبتدأ والتلك خبر وقضية بالنصب على

من جرادة * السابع أن تكون في معنى الفعل وهذا شامل لما يراد به الدعاء نحو سلام على آل ياسين وويل للطفنين ولما يراد به التعجب نحو
 عجبا زيد وقوله محجب لتلك قضية وإقامتي * فيكم على تلك القضية أعجب

لعدم المسوغ بل لعدم شرط الاكتفاء عرفونه وهو الاعتقاد * الثامن أن يكون وقوع ذلك للذكر من خوارق العادة نحو بقرة تكلمت * التاسع أن تقع في أول الجملة الحالية سواء ذات الواو وذات الضمة كقوله سربنا ونجم قد أضاء قد بدا * محياك أخفي ضوؤه كل شارقي وكقوله الذئب يطرقها في الدهر واحدة * وكل يوم تراني مدي يبيدي العشار أن تقع بعد إذا المفاجأة نحو خرجت فإذا أسديا بساب وقوله * حسبك في الوغي بردي حروب * إذا خور لديك فقلت * ههنا بناء على أن إذا حرف كما يقول الناظم تبعاً للاختصاص لا طرف مكان كما يقول ابن عصفور تبعاً لـ البرد ولا زمان كما يقول الزمخشري تبعاً للزجاج * الحادي عشر أن تقع بعد لولا كقوله * لولا أصطبار لاودي كل ذي مقه * الثاني عشر أن تقع بعد لام الابتداء نحو لرجل قائم * الثالث عشر أن تقع جواباً لنحو رجل في جواب من عندك التقدير رجل عندى * الرابع عشر أن تقع بعد كم خبرية كقوله كم حمزة لثابجر بروخالة * فداء قد حلت على عشاري

الحال أو تغيير المفرد والجر على البدلية من تلك والرفع على الخبرية لمخدوف قيل الوجه نصب محيا بالفاء على المخدوف وجوبا كما في حمد أو شكر المدم اطراد الرفع في مثل ذلك على ما يقتضيه كلام سيبويه وهو لا يرد على البيت لأن الرفع فيه مسوغ بل على المثال (قوله فيكون فيه مسوغان) هما كونه في معنى الفعل وعمله الرفع فيما بعده وقوله كافي نحو الخ أي كاس أو غين في نحو الخ وهما الوصف وكون الخبر مجروراً تحت صامقاً (قوله أن منه) أي قائم الزيدان (قوله وفوق ذلك) أي معنى الخبر كانه كالم في المثال (قوله في أول الجملة الحالية) أي لحصول الفائدة بجعل نسبه هذه الجملة قيداً لما قبلها وعلى في المعنى إفادة الاستدعاء بالانكسار في أول الجملة الحالية وبهذا إذا الفجائية بان الاعداء لا توجب مقارنة معنى العامل بمعنى الجملة الحالية ولا مفاجأة بالاسد مثلاً عند اندر وجوبه بتفصيح التمليل الأول (قوله محياك) أي وجهك وقوله كل شارقي أي كل كوكب طالع من شرق يشرق شرقاً وطالع طالعاً لظاوم معنى (قوله الذئب يطرقها الخ) قبله تركت ضائتي نود الذئب راعيها * وأنها لا تراني آخر الأبد

والشاهد في قوله مدي يبيدي فأنها جملة حاله من بقاء المتكلم مبتدئاً وهاهنا كونه الرابط الضمة يبيدي وروى نصب مدي على أنه مفعول لحال مخدوف أي محيا كافي المعنى أو على أنه بدل اشتمال من الياء كما ارتضاء الدمامني وناقشه الشمني بأن بدل الاشتمال ما اشتمل المبدل منه عليه من حيث انه ماره به اجبالاً وتقاضيه له بوجه ما وليست المدي مع ضمير المتكلم كذلك والطر وق والطرق المجيء لا لا وضمة يبيدي بطرقها بضم الراء كافي المصباح وغيره للضمان وقوله واحدة أي مرة واحدة والمدي السكين وتفرقة الشاعر بينه وبين الذئب بما ذكره بقوله الذئب يطرقها الخ غير ظاهراً فتأمل (قوله حسبك في الوغي الخ) الوغي الحرب وودي تنبيه بردي على ما قاله البعض وضبطه شيخنا السيد بفحات على وزن جزي قال وهو البحر وجبل بالحجاز والخور بفتح الخاء المحممة والواو الجنب وهو مبتدأ خبره الظرف بعده ووههنا بضم السين كافي القاموس أي بعداً (قوله لا طرف مكان) وعلى هذين القولين تكون هي الخبر والمستخرج وصفه في المثال بقوله بالبواب وفي البيت بقوله لديك كذا قيل وهو ظاهر في البيت على القولين لأن يكون المبتدأ به اسم معنى وأما في المثال فلا يظهر على القول بأنه ظرف زمان لكون المبتدأ به اسم عين إلا أن يقدر مضاف هو معنى أي روية أسداً وجوداً أسد (قوله أن تقع بعد لولا) إنما كان هذا مسوغاً لحصول الفائدة بتعليق الجواب على الجملة المبتدأ بها بالانكسار (قوله لا أودي كل ذي مقه) بكسر الميم أي هلك كل ذي محبة والهاء عوض من الواو يقال ومقه مقه بالكسر فيهم أي أحبه فهو وامي (قوله أن تقع بعد لام الابتداء) أي تخصيص مدخولها بالتأكيدها (قوله التقدير رجل عندى) وليس التقدير عندى رجل الأعلى ضعف لأن الجواب يسلك به سبيل السؤال قاله المصنف في شرح التسهيل قال سم هذا الدليل يقتضي أنه لا فرق بين المعرفة والنداء في السلوك بالجواب سبيل السؤال ويؤيده كلام غيره (قوله كقوله كم عمة الخ) أي بناء على أن كم خبرية أو للاستفهام التهنيتي في محل نصب على الظرفية أو المصدرية يميزها بمخدوف أي كم وقت أو كم حابة بجز التمييز أن كانت خبرية ونصبه أن كانت استفهامية ونصبه أحلبت وعمة مرفوع بالابتداء أولك صفة عمة وفداء صفة خالة والخبر قد حلت فيكون فيه مسوغان أما على أن كم استفهامية وعمة بالنصب تمييز لها وخبرية وعمة بالجر تمييز لها فلا شاهد في البيت لأن كم نفسها على هذين الوجهين هي المبتدأ في محل رفع خبرها قد حلت لأن المبتدأ ما به مدكم والفداء بقاء ودال وعين مهملتين المرأة التي أعوجت أصابعها من كثرة الحلب ولم يقل فدعاوين قد حلت لأنه حذف مع كل من الموصوفين ما أنبته للاحتر وحذف خبراً أحدهما لئلا يكثر خبر الآخر والعشار جمع عشار كالنفس جميع نقساء والشراء التي أتى عليها من زمن جلبها عشرة أشهر وأشار بعلى إلى أنه كان مكرهاً على أن يحلب عشاره أمثال عمه تجر بروخالة لانها عنده أدنى من ذلك (قوله أن تكون مبهمة) أي مقصودا بها ما لا يلبخ قد يقصده فلا يرد أن إيهام النكرة هو المانع من صحة الابتداء بها فكيف يكون مسوغاً (قوله مرسة) بالسبب والعين المهملتين على زنة اسم المفعول قيمة تعلق على الرسخ مخافة البلاء أو الموت وفي القاموس رسع الصبي كمنع شدي يده أو رده حرز الدفع

العين اه وهو مبتدأ وبين أرساغه خبره وهو جمع رسخ عظم بين الكوع والكروع وفي قوله أرساغه
تغليب الرسخ على غيره والعسم يفتح العين والسبب المهم لئلا يس في مفصل الرسخ تعوج منه اليد ويتغنى أى
يطلب والارنب حيوان معروف وفي الكلام حذف مضاف أى كعب أرنب لانهم كانوا يعلقون كعب الارنب
حفظاً من العين والسر لان الجن تمتطي الشعالب والقباء والقنفاذ وتجنب الارانب لحبضها ورجع هذه
الضمائر في بيت قبله عيني مع زيادة وحذف (قوله وليقس) أى على ما أشير اليه سابقاً من الامور المستوعبة ما لم
يقول من بقية المستوعات والاشارة بالكاف في قوله كمنذر بدغرة الى بقية أمثلة تلك الامور فلا تكرر افاده
سم (قوله والاصل في الاخبار ان تؤخر) اعلم ان الخبر في نفسه حالين التقدم والتأخر والاصل منهما التأخر
يقطع النظر عن كونه واجباً أو جائزاً وهما ثلاثة أحكام وجوب التأخر وامتناع التقدم والعكس وجواز التأخر
والقديم وهذا هو الاصل من الثلاثة اذا الاصل عدم الموجب والمانع قاله اللقاني (قوله من حيث انه الخ)
حيثية تعليل أو تقييد وقوله لما أى للمبتدأ الذي هو أى الخبر له أى خبر له وقوله دال خبر به بدخبر وقوله على
الحقيقة أى الذات أى ذات المبتدأ كز يد قائم فقائم يدل على ذات هي ذات زيد وقوله أو على شئ من سببية
أى على ذات من الذوات التي تتعلق بز يد كز يد قائم أبوه ومبينة داره فكل من قائم ومبينة يدل على ذات تتعلق
بز يد وهي ذات أبيه في الاول وذات داره في الثاني والمراد بالذات ما يشمل الصفة فيما اذا كان السببي صفة
كز يد عز بر علمه وبهذا التحقيق يعلم انه لا حاجة الى ما تكلفه شيخنا والبعض في تقرير عبارة الشارح (قوله
ولما يبلغ در جته في وجوب) أى حالتها المتسببة في وجوب الخ أى التي هي سبب في وجوب تأخير الصفة
وتلك الدرجة والذات هي ماحوتها الصفة من وجوب مطابقة الموصوف تعريفها وتنكيرها ومتابعة في اعرابه
المحدد أيضاً فهي تابعة للموصوف من كل وجه فلما لم يحو الخبر هذه الدرجة توسعوا فيه وجوزوا تقدمه
و بتقرير عبارة الشارح على هذا الوجه سقط قول البعض كان الصواب حذف قوله في وجوب التأخير
لاقتضائه أن كلامهم ما وجب التأخير لكن درجة الخبر في ذلك أخط وأزول وذلك غير صحيح في نفسه وغير ملائم
لما بعده (قوله وجوزوا التقديم) أى لم يعمده وهو ليس المراد بالجواز استواء الطرفين لما علمت من أن التأخير
هو الاصل الراجح وهذا ذكر لا قول أحوال الخبر الثلاثة جواز التقديم والتأخير ومنع التقديم وجوبه وسبباً ثانياً
وبدأ بالاول لانه الاصل من الثلاثة كما مر عن اللقاني ثم بالثاني لانه على الاصل من جهة التأخير ومخالفة له من
جهة الوجوب ثم بالثالث لمخالفة الاصل من كل وجه (قوله اذ لا ضرراً) الاحسن والانسب بقول المصنف
فامنه حين الخ أن انظر فيه لاتعليمية (قوله ومشتوه) أى مبعوض (قوله فان حصل في التقديم ضرر
فلعارض) هذا الكلام منه مبنى على أن اذ تعليمية وهو خلاف ما رجحناه واللائق على كونها نظرية أن يقول
فان حصل في التقديم ضرر امتنع (قوله فامنه حين يستوى الجزآن الخ) أى على مذهب الجهم ورفق قد نقل
الداميني عن قوم منهم ابن السيد أنهم أجازوا في نحو صديق ز يد كون ز يد مبتدأ أو كونه خبراً ولم يبالوا
بحصول اللبس نظر الى حصول الأصل المعنى فعم لم أن في تقديم الخبر على المبتدأ هنا خلافاً كتقديم المفعول
على الفاعل في نحو ضرب موسى عيسى فحصل الجواب عما ذكره شيخنا والبعض من التوقف في ذلك
فاحفظه (قوله أى في التعريف والتنكير) أشار الى أنهم ما اسما مصدرين للتعريف والتنكير وأنهما
منصوبان بنزع الخافض لان المبنى عليه وان كان مقصوداً على السماع أو ضح من جعلهما متميزين
محولين عن فاعل يستوى والمراد الاستواء في جنس التعريف بان يكون كل منهما ماعرفه وان كان
أحدهما أعرف من الآخر قبل هذا ما عليه النحاة وذهب أهل المعاني الى تعين الاعرف للابتداء واصل المراد
بالنحاة جهمهم لما رقر بما عن الدماميني ولقول المغنى يجب الحكم بابتداءية المقدم من معرفتين
متساويتين أو متفاوتتين هذا هو المشهور وقيل يجوز تقدير كل منهما مبتدأ وخبراً مطلقاً وقيل المشتق خبر
وان تقدم والتحقيق أن المبتدأ هو الاعرف عند علم المخاطب به ما أوجه له لهما أول غير الاعرف فقط
والعلوم له غير الاعرف عند جهله بالاعرف والمعلوم له عند تساويهما تعريفاً اه بإيضاح من الشمني ثم قال
المغنى فان علمهما وجهل النسبة يعنى واستوى بأعرافهما فالتقدم المبتدأية وتقدم أيهما أشئت ثم قال ويستثنى

وليقس) على ما قيل
(ما لم يقبل) والاضابط
حصول الفائدة (والاصل
في الاخبار أن تؤخر
عن المبتدآت لان الخبر
يشبه الصفة من حيث
أنه موافق في الاعراب لما
هو له دال على الحقيقة أو
على شئ من سببيه ولما لم
يبلغ در جته في وجوب
التأخير توسعوا فيه
(وجوزوا التقديم اذ لا
ضرراً) في ذلك نحو تميمي
أنا ومشتوه من يشعرك
فان حصل في التقديم
ضرراً فلعارض كما ستعرفه
اذا تقرر ذلك (فامنه)
أى تقديم الخبر (حين
يستوى الجزآن) يعنى
المبتدأ والخبر (عرفاً
ونكراً) أى في التعريف
والتنكير

(قوله لم يحو الخ) أى بل
حوى الامر من اللذين
ذكرهما الشارح اه
(قوله أوجه الخ) هذا
لا يصلح أن يكون خطاباً
(قوله والمعلوم) شامل
لصورتين

من المتفاوتين اسم الإشارة المقرون بالتنبيه مع معرفة أخرى فيتمتعين للابتداء لمكان التفضيل الامع الضمير فان
 الاصح جعله الممتد وأدخل التنبيه عليه فمقولها أناذا وسمع قليلا هذا أو ما حكاه من أن المشتق خبر وان
 تقدم هو رأي الفخر الرازي قال لأنه الدال على المعنى المستند إلى الذات والذات هي المستند إليها فيكون الدال
 عليها هو الممتد فإذا قلت زيد المطلق أو المطلق زيد فزيد ممتد أو المطلق خير فيه ما قال صاحب التلخيص
 وريان المعنى الشخص الذي له الصفة صاحب الاسم فالصفة جعلت دالة على الذات ومستند إليها والاسم
 جعل دال على أمر نسبي ومستند إلى بهاء الدين السبكي وقد يقال الدال على الوصفة إنما هو مطلق أما
 المطلق قال فيه موصول بمعنى الذي فهو في الجود والدلالة على الذات كزيداه وقد يعكز على النقل السابق
 عن أهل المعاني قول المطلق والمختصر الذي يقدم ويجعل ممتد أو ما يعلم الخطاب اتصاف الذات به والذي
 يؤخر ويجعل خبرا هو ما يجعل الخطاب اتصاف الذات به فإذا عرف الخطاب زيد أعينه وسمه وجعل اتصافه
 بأنه أخوك قلت زيد أخي وإذا عرف أن لك أخا وجعل عينه واسمه قلت أخي زيد قال وتضع هذا في قولنا
 رأيت أسودا غابها الماح ولا يصح رماعها الغاب أي لأن الأسود لا يد لها من الغاب فيكون معلوما فأعرف
 ذلك والاستواء في نوع التكبير بيان يكون كل منهما مذكورة محضة أو مذكورة مسوغة وإن اختلف المسوغة فلا يؤثر
 الاستواء في جنس التكبير مع كون أحدهما فقط مذكورة مسوغة هذا ما يدل عليه كلام الشارح وقيل المراد
 الاستواء في جنس التكبير كالتعريف فحوصديق زيد صالح حاضر خارج بقوله أعادي بيان لأن الصفة قرينة
 لفظة ممتدة وهذا أحسن (قوله أعادي بيان) حال من فاعل يستوي والبيان بمعنى المبين بدليل قول الشارح
 أي قرينة الخ (قوله فحوصديق زيد) فالمجهول السامع هو الذي يجعل خبرا في مثل ذلك على ما مر (قوله أفضل
 منك أفضل مني) أي لكوني دونك أو مساويك (قوله لأجل خوف اللبس) لأنه لا ممتد (قوله العلم بخبرية
 المقدم) أما في نحو حاضر رجل صالح فلتعين الممتد والخبر من عدم الاستواء وأما في نحو أبو حنيفة أبو يوسف
 فالقرينة المعنوية الدالة على تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة لا العكس وكونه من التشبيه المقلوب نادر فلا تنفك
 إلى احتماله قال في المغني اللهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة (قوله إذا ما الفعل) قال الروداني مثله اسم الفعل
 فلا يتقدم في نحو زيد هيات اه قيل ومثله الوصف المسبوق بنفي أو استنفهام نحو ما زيد قائم وأز يد قائم
 لوجود التماس الممتد بالفاعل لو قدم الخبر وقيل لا يمنع والفرق أن ضرر اللبس في الفعل أشد لأنه يخرج
 الجملة من الاسمية إلى الفعلية لو قدم بخلاف الوصف وعدم الامتناع هو ما يدل عليه قول الشارح سابقا فان
 تطابقا في الأفراد جاز الأمران نحو أقام زيد وما ذاهبه هند (قوله من حيث الصورة المحسوسة) دفع به
 ما يقال الواقع خبرا هو الجملة من الفعل والفاعل لا الفعل وحده (قوله لا يهيم تقدمه والحالة هذه) أي كون
 الخبر فعلا في الصورة فاعلية الممتد أي فيقوت غرضان تفيد هما الجملة الاسمية الدوام وتقوى الحكم بتكرار
 الاستناد لكن حقق السيد كما في الدما مبنى أن الجملة الاسمية التي خبرها فعل تفيد التجدد للدوام وعليه فلا
 يقوت إلا التقوى والمراد بإيهام الفاعلية جعلها المتبادرة إلى الوهم أي الذهن لا مجرد طرق الاحتمال فلا
 يراد أن من كلامهم مختار أو غير الأول يحتمل اسم الفاعل واسم المفعول والثاني يحتمل تصغير عمر وتصغير
 عمرو ويؤخذ من تعليل امتناع تقديم الخبر الفعلي بالعلة المذكورة جواز تقديم معموله على الممتد الانتفاء
 العلة فيجوز عمر أن يضرب (قوله فاعلية الممتد) أي أنوائية الفاعل في نحو زيد ضرب (قوله فتقول فاما
 الزيدان) فيه أن الألف تحذف لفظا لالتقاء الساكنين فاللبس حاصل لفظا وأجيب بأنه يمكن دفعه بالوقوف
 على قاما والوصل بنية الوقوف نعم لا لبس بحال في نحو قاما أخوك ودعوا الزيدان فلا إشكال في جوازه (قوله
 الأعلى لغة الخ) راجع لقوله للام من المخذور والمذكور بالنسبة للثلاثين الأولين وقوله وليس ذلك أي وجود
 المخذور والمذكور على هذه اللغة (قوله أكثر من هذه اللغة) أي ومن كون الظاهر بدلا من الضمير لأنه خلاف
 الظاهر ولهذا قالوا في قوله تعالى ثم عوا وصعوا كثير منهم وقوله تعالى وأسروا النجوى الذين ظلموا أن كثير
 والذين مبتدأ مؤخران لا بدلان (قوله منحصرا) يروي بكسر الصاد أو ورد عليه أن المنحصر فيما نحن

نحاضر أو استويا وأحدى
 بيان أي قرينة تبين المراد
 نحو أبو يوسف أبو حنيفة
 جاز التقديم فتقول حاضر
 رجل صالح وأبو حنيفة أبو
 يوسف العلم بخبرية المقدم
 ومنه قوله بنو نابو
 أبناءنا وبنا بنا بنو
 أبناء الرجال الأبا
 أي بنو أبناءنا مثل بني
 و (كذا) يمنع التقديم
 (إذا ما الفعل) من حيث
 الصورة المحسوسة وهو
 الذي فاعله ليس محسوسا
 بل مستترا (كان الخبرا)
 لا يهيم تقدمه والحالة هذه
 فاعلية الممتد فلا يقال في
 نحو زيد قام قام زيد على
 أن زيد ممتد أبى فاعل
 فان كان الخبر ليس فعلا
 في الجنس بان يكون
 له فاعل محسوس من
 ضمير بارز أو اسم ظاهر
 نحو الزيدان قاما والزيدون
 قاموا وزيد قام أبو حنيفة
 التقديم فتقول فاما
 الزيدان وقاموا الزيدون
 وقام أبو حنيفة بدلا من
 المخذور والمذكور الأعلى
 لغة أو كوفي البراغيت
 وليس ذلك مانعا من
 تقديم الخبر لأن تقديم
 الخبر أكثر من هذه اللغة
 والجل على الأكثر راجح
 قاله في شرح التسهيل
 وأصل التركيب كذا
 إذا ما الخبر كان فعلا لأن
 الخبر هو المحدث عنه فلا

نحو وما محمد الرسول إنما أنت منذر إذا لو قدم الخبر والحالة هذه لانتكس المعنى المقصود أو لاشعر التركيب حينئذ بالخصر المستند كان قلت
المخذو ومنه إذا تقدم الخبر المخصوص باللامع الا قلت هو كذلك لانهم الزموا التأخير جلا ١٥٥ على المخصوص بالغا وأما قوله وهل

الاعيان الموعول فشاذا
وكذا يمنع تقديم الخبر
إذا كانت لام الابتداء
داخله على المبتدأ نحو زيد
قام كما أشار إليه بقوله
(أو كان) أي الخبر
(مسند الذي لام ابتداء)
لاستحقاق لام الابتداء
الصدر وأما قوله خالي
لأنت وهن جري خاله
ينزل العلاء ويكرم
الأخ والاشتداد ومؤول
وقيل اللام زائدة وقيل
اللام داخله على مبتدأ
محذوف أي هو أنت
وقيل أصله نحالي أنت
أخرت اللام للضرورة
(أو) مسند المبتدأ (اللام
الصدر) كاسم الاستفهام
والشرط والتجسس وك
الخبرية (كن لي مخبرا)
ومن يحم أحسن إليه وما
أحسن زيدا وك عبيد
زيد ومنه قوله
كم عمة لك يا جريرو خاله
فدعا له قد حلت على
عشاري وفي معنى اسم
الاستفهام والشرط ما
أضيف إليه نحو وغلام
من عندك وغلام من
يقيم أقيم معه هذه خمس
مسائل يمنع فيها تقديم
الخبر (وتنبية) يجب
أيضا تأخير الخبر المقرون
بالفعل نحو الذي يأتي في

فيه هو المبتدأ أو أما الخبر فمخصوص رقيه ويمكن دفعه بقدر مضاف أي فمخصص أمبتدؤه أي فمخصص أمبتدؤه فيه
وما أجاب به بعضهم وارضاء البعض من أن المراد بالخصر المقرون باداء الخصر فلا يظهر في الخصر بانما
وروي بفصحها أي فمخصص رقيه على الحذف والاتصال وهو أقرب من الكسر إلى المقصود وان ضعف بان
الحذف والاتصال مما يحى فقد منع كونه معا عيا (قوله وما محمد الرسول) الخصر مضاف في وكذا في إنما أنت
منذر (قوله ولا شعر الخ) العطف للتفسير (قوله بالخصر المبتدأ) أي بالانحصار فربه أي بالانحصار الخبر فيه
(قوله وأما قوله وهل الخ) وأرد على قوله الزموا التأخير (قوله وهل الاعيان الموعول) صدره * فيارب هل
الابن النصر يرتجي * ولم يأت به لاحتمال أن يكون بك هو الخبر ويرتجي حال وعليه ففيه الشاهد أيضا
وان يكون يرتجي هو الخبر وبك متعلق به وعليه فلا شاهد فيه لان المتقدم المخصوص رقيه معجول الخبر لا الخبر
الان يقال ما ثبت المعجول الخبر يثبت للخبر وفيه ما لا يخفى وأول الجزع عليهم والاستفهام انكاري بمعنى الثاني
(قوله فشاذا) ولا يجوز ان يكون الموعول فاعلا للمجر والمجرور لاعتماده على الاستفهام لان الامانة من ذلك لانه
حينئذ كالفعل ويمتنع هل الاقام زيد (قوله ينزل العلاء ويكرم الاخوالا) خبر من وزمهم ما وان كانت من
موصولة اجراء لها مجرى الشرطية وحركتها بالانكسار للخلص من التقاء الساكنين ويجوز في بكم الرفع أي وهو
يكرم والعلاء بالفتح والمد العلاء وبالنضم والقصر جمع عليا بالنضم والقصر والاخوالا بالفتح عول بكم ان بني
للفاعل ومنصوب بترع الخافض ان بني للجهول أي لا أخوال هذا ما ظهر (قوله أي هو أنت) حذف بان
الحذف بما في التأكيد باللام لاستدعائه الطول وفيه ما مر (قوله لمبتدأ لازم المصدر) ومنه ضمير الشأن
وما أشبهه نحو كلاً محي زيد من مطلق كافي التسهيل (قوله كاسم الاستفهام والشرط الخ) انما وجب تقديمها
لانها تدل على نوع الكلام والحكمة تقتضي تقديم ما يدل على نوع من أنواع الكلام اعلم السامع من أول
الامر وينبغي عنه الخبر الذي يحصل له لو قدم غيره لاحتمال الكلام حينئذ كل نوع من أنواع الكلام فان
قيل فيلزم ان تقدم كل من زيد أو ضربت اذا قيل زيد اضربت لانه اذا قدم زيد الخبر السامع فيما بعده
اضربت أو أكرمت مثلاً واذا قدم ضربت بخبر السامع فيما بعده أزيد أو عرما مثلاً قلت أجاب ابن الحاجب
في أماليه بوجوده منها أن هذا لا يمكن أن يكون الا كذلك لانه لا بد من تقديم جزء على جزء فمقدم أحد الجزأين
احتمل الآخر كل ما يصلح ومنها ان هذا التباس في أحاد اجزاء الكلام وذلك القياس في أنواع الكلام فكان
أهم (قوله ومنه قوله كم عمة الخ) أي على رواية جرعة على ان كم خبرية لانه على رواية التمسب تكون كم
استفهامية وعلى رواية الرفع تكون خبرية أو استفهامية في محل نصب على الظرفية أو المصداقية فلا يكون
مما نحن فيه (قوله ما أضيف إليها) أي لانه استحق التمسب لانتسابه الاستفهام والشرط بالاضافة إلى اسم
الاستفهام واسم الشرط فالشرط والجواب حينئذ للضاف للضاف إليه كما قاله الناصر وعليه من مجرد في
هذه الحالة عن الاستفهام والشرط لظهور ذلك على المضاف وظاهرة أن الجازم المضاف لامن لمكن قال
الروائي الظاهر أن الجزم من لا يعلم اه ومثل ما أضيف إليها ما أضيف إلى كم الخبرية فتحوال كم رجل
عندك كافي التوضيح (قوله يجب أيضا تأخير الخبر المقرون بالفاء) أي لان الفاء انما دخلت في الخبر المذكور
لشبهه بالجزء والجزء لا يمتد على الشرط وحققت أشياء منها ما اذا كان الخبر مجمل طلبية أو مقرر وبأبواب
الزائدة فتحوال ما زيد قائم على لغة الاحتمال أو كان المبتدأ مذكوراً ومنه نحو ما رأيت هذا ومنه يومان عدي من
أعربها مبتدأين (قوله وهذا شروع في المسائل الخ) أل للجنس فانه لم يستوفها كما ستعرفه (قوله ونحو
عندي درهم) اعترض بان هذا معلوم من قوله سابقا كم تدري درهم وأجيب بان ذكره هناك من حيث
توقف الابتداع بالكرة عليه وهما من حيث توقف دفع اللبس عليه (قوله وتولى وطرا) أي حاجة (قوله في
مقام الاحتمال) أي احتمال كونه نعمنا أي احتمال الاحتمال على الاستواء اجمال ولا محذور في

فه درهم قاله في شرح الكافية وهذا شروع في المسائل التي يجب فيها تقديم الخبر (ونحو عندي درهم ولي وطرا) وقصدك غلامه رجل
(منز في تقديم الخبر) رفع الایهام كونه نعمنا في مقام الاحتمال اذ لو قلت درهم عندي ووطرا لي ورجل قصديك غلامه احتمل أن يكون
التابع خبر المبتدأ وان يكون نعمنا

لانه نكرة محضة وخاجة النكرة الى التخصيص ليفيد الاخبار عنها فائدة بعد ثبوتها كذا من حاجة الى الخبر ولهذا كانت النكرة محضة
جاز تقديمها نحو واجل مسمى عنده ١٥٦ و (كذا) يلتزم تقديم الخبر (اذا عاده عليه مضمرا) أي من المبتدأ الذي (به) أي

بالخبر (عنه) أي عن ذلك المبتدأ (مبين بالخبر) والمعنى أنه يجب تقديم الخبر اذا عاده عليه ضمير من المبتدأ نحو وعلى التمرة مثلهما زيدا وقوله أهالك اجلالا وما لك قدرة على ولكن مـ لـ عـين حبيبها فلا يجوز مثلهما زيدا على التمرة ولا حبيبها مل عـين لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد عرفت أن قوله عاد عليه هو على حذف مضاف أي عاد على ملاسه يستثنى من ذلك ما اذا أمكن تقديم المفسر وحده على المبتدأ فان أمكن صرح تأخير الخبر حوازا نحو وعرا علمه نافع أو وجوباً نحو وعرا علمه نفع عند البصريين وبعض الكوفيين ومنع أكثرهم تقديم المفسر وحده في الصورتين كما في التسهيل والجمع وأما قول البعض الأولى ابقاء المتن على ظاهره الى آخر ما قال فغير مستقيم فتأمله (قوله يستوجب) أي يستحق التصدير أي في جملة فلا يرد نحو زيدا أين مسكنه (قوله صبيحة أي يوم سفره) أي ابتداء سفره لانه المظروف في الصبيحة ولا ريب أنه لا يستغرق الصبيحة ولا كثرها فيكون صبيحة بالنصب ونقل فيه الرفع كما علم مما أسلفناه وبهذا يعرف ما في كلام البعض من الخلل (قوله وخبر المحصور) أي المحصور رفيه كما صرح به الشارح فهو على الحذف والابصال (قوله لاسلف) الذي سلف هو تعليل امتناع تقديم الخبر بانه لو قدم لانعكس المعنى المقصود والمطلوب هنا تعليل وجوب تقديمه بانه لو أخر لنعكس المعنى المقصود فلا بد من تقديم مضاف أي لنظر ماسلف (قوله كذلك يجب تقديم الخبر الخ) ومن مواضع وجوب التقديم ما لو قرن المبتدأ بقاء الجزاء نحو وأما عندك فزيد أو كان تأخيرهم يحل بفهم المقصود ونحو لله ذلك فانه لو أخر لم يفهم منه التعجب أو كان الخبر اسم إشارة مكان نحو ثم أو هنا زيد (قوله لا لتست) أي خطا فقط في التباس أن المفتوحة بالكسوة ولفظا وخطا في التباسه بآياتي هي لغة في لعل (قوله ولهذا) أي لكونه على وجوب التقديم خوف الالتباس المذكور (قوله كاديريني) يفتح بياء المضارعة من برئت القلم أي نحتة (قوله لا يدخلان هنا) لأن أاما لا يفصل بينهما وبين الفاء بجملة وان المكسورة مع معمولها جملة وكذا أن بمعنى لعل (قوله ما يعلم) أي بعينه فلا يكفي علمه اجالا بان يعلم أن في الكلام حذف (قوله من الجزأين) أي المبتدأ والخبر كما هو موضوع المقام أما المبتدأ الرفع لمستغنى به فلا يحذف هو ولا مرفوعه كما نقله بس عن الشاطبي وخروج أيضا فاعل الفعل ونائب الفاعل فلا يحذفان وان علما واختلاف فيما اذا دار الأمر بين جعل المحذوف المبتدأ والخبر ففعل الاحسن حذف الخبر لان الحذف تصرف وتوسع والحق بذلك الخبر فانه يقع مفردا مشتمقا وجامدا وجملة اسمية وفعلية وظرفية ولان الحذف الابق بالاعجاز وقيل الاحسن حذف المبتدأ لان الخبر محط الفائدة (قوله جائز) أي غير ممنوع فيصدق بوجوب حذف المبتدأ وحذف الخبر كما سيأتي تفصيله (قوله كما تقول الخ) لم يقل تقولان ليوافق عندك لاحتمال أن المحييب أحد المسؤلين فقط (قوله لك) كان ينبغي لكان لان المخاطب اثنان وان كان المحييب واحدا

بالخبر (عنه) أي عن ذلك المبتدأ (مبين بالخبر) والمعنى أنه يجب تقديم الخبر اذا عاده عليه ضمير من المبتدأ نحو وعلى التمرة مثلهما زيدا وقوله أهالك اجلالا وما لك قدرة على ولكن مـ لـ عـين حبيبها فلا يجوز مثلهما زيدا على التمرة ولا حبيبها مل عـين لما فيه من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد عرفت أن قوله عاد عليه هو على حذف مضاف أي عاد على ملاسه يستثنى من ذلك ما اذا أمكن تقديم المفسر وحده على المبتدأ فان أمكن صرح تأخير الخبر حوازا نحو وعرا علمه نافع أو وجوباً نحو وعرا علمه نفع عند البصريين وبعض الكوفيين ومنع أكثرهم تقديم المفسر وحده في الصورتين كما في التسهيل والجمع وأما قول البعض الأولى ابقاء المتن على ظاهره الى آخر ما قال فغير مستقيم فتأمله (قوله يستوجب) أي يستحق التصدير أي في جملة فلا يرد نحو زيدا أين مسكنه (قوله صبيحة أي يوم سفره) أي ابتداء سفره لانه المظروف في الصبيحة ولا ريب أنه لا يستغرق الصبيحة ولا كثرها فيكون صبيحة بالنصب ونقل فيه الرفع كما علم مما أسلفناه وبهذا يعرف ما في كلام البعض من الخلل (قوله وخبر المحصور) أي المحصور رفيه كما صرح به الشارح فهو على الحذف والابصال (قوله لاسلف) الذي سلف هو تعليل امتناع تقديم الخبر بانه لو قدم لانعكس المعنى المقصود والمطلوب هنا تعليل وجوب تقديمه بانه لو أخر لنعكس المعنى المقصود فلا بد من تقديم مضاف أي لنظر ماسلف (قوله كذلك يجب تقديم الخبر الخ) ومن مواضع وجوب التقديم ما لو قرن المبتدأ بقاء الجزاء نحو وأما عندك فزيد أو كان تأخيرهم يحل بفهم المقصود ونحو لله ذلك فانه لو أخر لم يفهم منه التعجب أو كان الخبر اسم إشارة مكان نحو ثم أو هنا زيد (قوله لا لتست) أي خطا فقط في التباس أن المفتوحة بالكسوة ولفظا وخطا في التباسه بآياتي هي لغة في لعل (قوله ولهذا) أي لكونه على وجوب التقديم خوف الالتباس المذكور (قوله كاديريني) يفتح بياء المضارعة من برئت القلم أي نحتة (قوله ما يعلم) أي بعينه فلا يكفي علمه اجالا بان يعلم أن في الكلام حذف (قوله من الجزأين) أي المبتدأ والخبر كما هو موضوع المقام أما المبتدأ الرفع لمستغنى به فلا يحذف هو ولا مرفوعه كما نقله بس عن الشاطبي وخروج أيضا فاعل الفعل ونائب الفاعل فلا يحذفان وان علما واختلاف فيما اذا دار الأمر بين جعل المحذوف المبتدأ والخبر ففعل الاحسن حذف الخبر لان الحذف تصرف وتوسع والحق بذلك الخبر فانه يقع مفردا مشتمقا وجامدا وجملة اسمية وفعلية وظرفية ولان الحذف الابق بالاعجاز وقيل الاحسن حذف المبتدأ لان الخبر محط الفائدة (قوله جائز) أي غير ممنوع فيصدق بوجوب حذف المبتدأ وحذف الخبر كما سيأتي تفصيله (قوله كما تقول الخ) لم يقل تقولان ليوافق عندك لاحتمال أن المحييب أحد المسؤلين فقط (قوله لك) كان ينبغي لكان لان المخاطب اثنان وان كان المحييب واحدا

عندي اصطبار وأما التي خرج يوم النوى فلو جدد كاديريني لان ان المكسورة و لعل لا يدخلان هنا اه (وحذف ما يعلم) من الجزأين بالقرينة (جائزا كما تقول زيد) من غير ذكر الخبر (بعد) ما يقال لك (من عندك) والتقدير زيد عندنا وان شئت صرحت به ولو كان المحاب به نكرة

(قوله قد را خبراً أيضاً بعده) والمسوغ وقوعه في الجواب سم (قوله ولا يجوز) أي جوازاً مستوي الطرفين بل هو خلاف الأولى لأنه يلزم عليه عدم مطابقة الجواب للسؤال في ترتيب أجزاء الجملة فقوله الأعلى ضعف أي خلاف الأولى كما أفاده سم والأعني لكن (قوله قل دنف) أي مريض من العشق أو غيره مرضاً ملازماً كما في القاموس وهو مبني على أن كيف اسم غير ظرف وإنما في محل رفع أما على قول سيبويه أنها ظرف كائن وأن المعنى في أي حال فيكون الجواب في صحة مثلاً قاله نس وعبارة الدما مبنية على أن في كيف ثلاث عبارات أحدها أنها ظرف يستفهم به عن الأحوال فعنها في أي حال على أن الظرفية مجازية كما في بد في حالة حسنة وهذه عبارة سيبويه فوضعها عنه أنه نصب دائماً الثانية أنها اسم يستفهم به عن الأحوال فعنها على أي حال وهذه عبارة السيرا في والاخفش فوضعها عنه دما رفع مع المبتدأ ونصب مع غيره الثالث أنها سؤال عن وصف ما يذكر بعدهما فعنها ما منع زيدوه هذه عبارة ابن المصنف والمراد بالوصف عليها اللفظ الدال على ذات باعتبار معنى هو المقصود لا هذا المعنى والاتحاد هذه ذبا لفظ الثاني ثم اعترض القول الأول والثاني بامور ثم قال وأما القول الثالث فلا إشكال عليه لأنه ثم ذكر أن كيف قد نسب معنى الاستفهام وتخلص معنى الحال كما في قول بعضهم انظر إلى كيف يصنع زيد أي إلى الحال التي يصنعها ولو لا ذلك لم يعمل فيها ما قبلها اهـ لمخصاً (قوله هودنف) قدره ضميراتها لئلا يتوهم المغايرة وظاهر قول المصنف فزيد الخ أنه يقدر اسمها ظاهراً وهو صحيح (قوله إذا حل محله مفرد) ليس بقيد بدليل صحة قولك نعم إن قال أزيد قائم كذا في بس عن ابن هشام وهو لا يظهر الأعلى القول بان الجملة مقدرة بعد نعم الأعلى القول بانها مفهومة من نعم بلا تقديرها واصل كلام الشارح مبني على هذا فامل (قوله كقوله فعلى واللائي لم يحضن) انما لم يجعل اللائي معطوفاً على اللائي قبله وما بينهما خبر الاقتران الخبر بالفاء وتقدم أن الخبر المقرون بها يجب تأخيرها لتنزه من المبتدأ منزلة الجواب من الشرط وأيضاً لو جاز ذلك لاستدعى جواز زيد قائم ثان وعمر ومعه أنه لا يجوز للتعجب اللفظي بخلاف زيد في الدار وعمر ونقله يس عن ابن هشام وفي استدعاء جواز ذلك جواز زيد قائم ثان وعمر ونظر للفرق بمحصول المطابقة بين المدة طوف عليه والخبر في الآية دون المثال المذكور فليس فيها قبح لفظي بخلافه على أن الذي في المعنى صحة عدم تقدير شيء في الآية بالجعل السابق ولا يرد عنه ذي اقتران الخبر بالفاء لأن المتقدم عليه تابع المبتدأ ويعتبر في التابع ما لا يعتد في المتبوع ثم ما درج عليه الشارح من تقدير الخبر فعدتهن ثلاثة أشهر قول أنفارتى ومن تبعه ليكون المقدر من لفظ الخبر المذكور قال في المعنى والأولى أن يكون الأصل واللائي لم يحضن كذلك لأنه ينبغي تقليل المحذوف ما أمكن ولأن أصل الخبر الأفراد ولأنه لو صرح بالخبر لم يحسن إعادة ذلك المتقدم تقليلاً للتكرار (قوله لدلالة الجملة الخ) علة المحذوف بعد تعليله بالعلة الأولى فاندفع الاعتراض بلزوم تعلق حرف جر محذوف اللفظ والمعنى بعامل واحد لا اختلاف العامل بالاطلاق والتقييد على ما قيل في نظائره (قوله وبعد لولا) متعلق بمحذوف أو حتم وتقديره مجهول المصدر عليه إذا كان ظرفاً أو جاراً أو مجروراً جازعاً على ما قال التفتازاني أنه الحق وقال ابن هشام في شرح بابت سعادان كان المصدر يخل بان والفعل امتنع مطلقاً والاجاز (قوله الامتناعية) خرج التحصينية إذا وقع بعدها المبتدأ كما صرح به الناظم في قوله وأوليتها الفعل (قوله أي في غالب أحوالها وهو الخ) أشار بذلك إلى دفع الاستشكال بان الوجوب ينشأ من الغلبة وحاصله أن الوجوب منسب على المحذوف والغلبة منسبة على بعض معين من أحوال لولا وهو كون الامتناع معلقاً بها على وجود المبتدأ الوجود المطلق وبمعين محل الغلبة بتعيين محل الوجوب (قوله للعلم به) علة لاصل المحذوف وقوله وسد الخ علة لوجوبه وكذا يقال فيما يأتي ويكون العلم بالمحذوف علة لاصل المحذوف لا لوجوبه لا يرد ما قيل إن العلة التي هي العلم بوجوده إذا كان الخبر وجوداً مقيداً ودلت القرينة بالخارجية عليه مع أن المحذوف حينئذ غير واجب حتى يحتاج إلى الجواب عنه بان المراد علم ذلك بقتضى لولا اذهي دالة على امتناع الجواب لوجود المبتدأ لا بقرينة خارجية لأنهم لا يعتنئهم بالخبر لكونه ركن الاسناد ومحط الفائدة لا يكفون في وجوب حذفها بقرينة خارجية وإن مشى على ورودها والجواب عنه بهذا البعض مع أن في الجواب بحالنا أنه إن أراد انخارجية عن كلام لولا ورد

فجوز حل قدر الخبر أيضاً
بعد ذلك قال في شرح
التسهيل ولا يجوز أن
يكون التقدير عندي
رجل الأعلى ضعف
(وفي جواب كيف
زيد قل دنف) بغير
ذكر المبتدأ (فزيد)
المبتدأ (استغنى عنه)
لفظاً (اذ) قد (عرف)
بقريته السؤال
والتقدير هودنف وان
شئت صرحته وقد
يحذف الجزآن معاً إذا
حلا محل مفرد كقوله
تعالى واللائي لم يحضن
أي فعدتهن ثلاثة أشهر
محذوف هذه الجملة
لوقوعها موقع مفرد وهو
كذلك لدلالة الجملة التي
قبلها وهي فعدتهن ثلاثة
أشهر عليها واعلم أن
حذف المبتدأ والخبر مئة
ماسبيله الجواز كما سلف
ومن ماسبيله الوجوب
وهذا شروع في بيانه
(وبعد لولا) الامتناعية
(غالباً) أي في غالب
أحوالها وهو كون
الامتناع معلقاً بها على
وجود المبتدأ الوجود
المطلق (حذف الخبر)
حتم نحو لولا دفع الله
الناس بعضهم بعض
أفسدت الأرض أي ولولا
دفع الله الناس موجود حذف
موجود وجوباً بالعلم به

عليه أن القرينة مع المقيد قد تكون من نفس الكلام وإن كانت غير نفس لولا كما في لولا أنصار زيد جوه
 ماسلم ولولا الغمده على لولا الدلالة أنصار على الحسية والغمده على الأمسك وإن أراد أنصار جبهه عن لولا
 وإن كانت من الكلام وهذا هو المتبادر من عبارته ورد عليه أن اعتبار دلالته لولا في وجوب الحذف دون
 دلالة غيرهما من أجزاء الكلام تحكم ولهذا قال سم في الجواب مائمه كأنهم اعتبروا في وجوب الحذف أن
 يكون الخبر مدلولاً عليه من الكلام لأن قرينة فخر جبهه من الكلام اعتناء بالخبر اه وإن ورد عليه
 ما ذكرناه في الشق الأول فتدبر مع قديقه الابد الجواب مسد الخبر المحذوف إذا كان وجوداً مقيداً أيضاً مع
 أن حذفه غير واجب اللهم إلا أن يمنع السد حينئذ فتأمل (قوله وسدجوابهم اسمه) أي فهو عوض عنه ولا
 يجمع بين العوض والمعوض ولا فرق في ذلك بين الجواب المذكور والمقدر نحو ولولا رجال مؤمنون أي لاذن
 لك في الفتح وإن لم في الثاني حذف العوض والمعوض مع أن القرينة تجعله في قوة المذكور والمراد بسد
 الجواب مسده قيامه مقامه وحلوله محله كما يؤخذ من التصريح (قوله على الوجود المقيد) أي بقيد زائد على
 أصل الوجود كالمسألة (قوله لولا قومك حديثه عهد) أي قرينة وزمن والخطاب لعائشة وعن روى هذه
 الرواية البخاري في كتاب العلم من صحيحه فتنقل عن ابن أبي الربيع عن أنه لم يقف على ورودها من طريق
 صحيح فيه ما فيه (قوله وإن دل عليه دليل) أي سواء كان من أجزاء كلام لولا كما مثل أو من غيرها كقولك في
 جواب هل زيد يحسن اليك لولا زيدا أي محسن إلى طه ككت (قوله لولا أنصار الخ) الدليل قوله أنصار لأن شأن
 الناصر الحسية (قوله وجعل منه قول المعري الخ) لأن شأن الغمده مسك السيف (قوله كل غضب) هو
 السيف القاطع والغمده غلاف السيف فان قلت يحجز البيت بنافذ صدره إذا عجز يقتضي عدم السيلان
 لأن جواب لولا منتهى المصدر يقتضي وجوده لأن الأذابة الأسالة وهي إيجاد السيلان وانما عجز بالانصراف
 لاستحضار الصورة الخبيثة أو لقصد الاستمرار قلت المراد لولا الأمسك الغمده لسال منه فالتنفي سيلان خاص
 قاله الدماميني (قوله هو مذهب الرمان الخ) هذا هو الحق (قوله مطلقاً) أي في كل تركيب (قوله فتقول لولا
 مسألة الخ) أي وأما نحو لولا زيدا مسألة ماسلم فتتركيب فاسد (قوله فروى بالمعنى) والمشهور في الروايات لولا
 أحد ثنائ قومك لولا أحد ثنائ قومك لولا أن قومك حديثه عهد وروايته يؤدي إلى رفع الوثوق عن جميع الأحاديث
 أو غالها على أنه انما يتيم لم تكن رواية الحديث عراً بأما إذا كانوا عراً وهو الظاهر فلا قيام الحجة بلسانهم
 اه سم وفي حاشية المعنى للدماميني أسقط أبو حيان الاستدلال على الأحكام النحوية بالأحاديث النبوية
 باحتمال رواية من لا يوثق بعرضه أياها بالمعنى وكثير ما يعترض بذلك على الإمام ابن مالك في استدلالة بها
 ورده شيخنا ابن خلدون بانها على تسليم أنها لا تنفذ لقطع الأحكام النحوية بتفدية غلبة الظن بها لأن الأصل
 عدم التبدل لاسمها والتشديد في ضبط ألفاظها والتحرر في نقلها باعتمادها على ما شاع بين الرواة والقائلون
 منهم بجواز الرواية بالمعنى معترفون بانها خلاف الأولى وغلبة الظن كافية في مثل تلك الأحكام بل في الأحكام
 الشرعية فلا يؤثر فيها الاحتمال المخالف للظاهر وبأن الخلاف في جواز النقل بالمعنى في غير ما لم يدون في كتب
 أمادون فلا يجوز تبديل ألفاظه بخلاف كما قاله ابن الصلاح وتدون الأحاديث وقع في المصدر الأول
 قبل فساد اللغة العربية وحين كان كلام أوائل المبدلين على تقدير تبديلهم يسوغ الاحتجاج به وغايته يومئذ
 تبديل لفظ بحيث به باخر كذلك ثم دون ذلك المبدل ومنع من تغييره ونقله بالمعنى فبقى حجة في بابه صحيحة ولا
 يضر توهم ذلك الاحتمال السابق في استدلالهم المتأخر اه باختصار (قوله ولحنوا المعري) أي خطؤه ورد
 تخمينه بورود مثله في الشعر الموثوق به كقول الشاعر * لولا زهير حفاقي كنت معتزدا * وكان يعني الجهمور عن
 تخمينه جعل بمسكه بدل اشتغال من الغمده على أن الأصل أن بمسكه لحذف أن وارتفع حينئذ الفعل كما أفاده
 الدماميني (قوله وفي نص عيني) من إضافة الصفة إلى الموصوف (قوله استقر) اظهاره الكون العام ضرورية أو
 مرادها بالاسم تقرر الثبات وعدم التزلزل فيكون خاصاً على خدما قيل في قوله تعالى فلما زامة مستقر اعنده (قوله
 المعرك) أي حياتك التزموا ففتح عينه في القسم تخميناً قالوا أكثره استعمله نفسه وإن صح في غيره الفتح والضم
 أفاده الدماميني (قوله وإعني الله) أي بركتته (قوله لا علم به) أي من كون ما ذكرناه في المتن (قوله

إذا كان الامتناع معلماً
 على الوجود المقيد وهو
 غير الغالب عليهم فان لم
 يدل على المقيد دليل
 وجب ذكره نحو لولا زيد
 سالنا ماسلم وجعل منه
 قوله عليه الصلاة
 والسلام لولا قومك
 حديثه عهد بكفر بعت
 الكعبة على قواعد إبراهيم
 وإن دل عليه دليل جاز
 اثباته وحذفه نحو لولا
 أنصار زيد جوه ماسلم
 وجعل منه قول المعري
 يذبح الرعب منه كل
 غضب * فلولوا الغمده
 يسكه لاسلاً واعلم أن
 ما ذكره الناظم هو
 مذهب الرمان وابن
 الشجري والشلوبين
 ومذهب الجهمور إلى أن
 الخبر بمسك لولا واجب
 الحذف مطلقاً بناء على
 أنه لا يكون الاكونا
 مطلقاً وإذا أريد الكون
 المقيد جعل مبتدأ فتقول
 لولا مسألة زيدا ماسلم
 أي موجوداً وأما
 الحديث فمروى بالمعنى
 ولحنوا المعري (وفي نص
 عيني) الحكم وهو حذف
 الخبر وجوبا (استقر)
 فحسبوا لمعرك لأفغان
 وأعني الله لا قوم من أي
 لمعرك سمي وأعني الله
 يعني فحذف الخبر
 وجوباً بالعلم به وسد
 جواب القسم مسده فان
 كان المبتدأ غير نص في
 اليمين جاز

اثبات الخبر وحذفه نحو

عهد الله لافعل وعهد

الله على لافعل ان

نفيه يقتصر في شرح

الكافية على المثال الاول

وزاد ولده المثال الثاني

وتبعه عليه في التوضيح

وفيه نظر اذ لا يتعين كون

المحذوف فيه الخبر لجواز

كون المبتدأ هو المحذوف

والتقدير قسمني اعم الله

بخلاف المثال الاول

لان كان لام الابتداء (و)

كذا يجب حذف الخبر

الواقع (ع) مدخول

(واوعيت مفهوم مع)

وهي الواو المسماة بواو

المساحبة (كثل) قولك

(كل صانع وما صنع) وكل

رجل وضعته تقديره

مقرن وان الاله لا يذكر

للعلم به وسد العطف مسدده

فان لم يكن الواو للصاحبة

نصا كما في نحو زيد وعمر

مجتمة لم يجب الحذف

قال الشاعر

تمنوا الى المسبوت الذي

يشعب الفتى وكل امرئ

والموت يلتقيان وزعم

السكرانيون والاختف

ان نحو كل رجل وضعته

مستغن عن تقدير خبر

لان معناه مع وضعته

انك لو حئت بجمع موضع

الواو لم تحتج الى مزيد عليها

وعلى ما يلي في حصص

الفائدة كذلك لا تحتاج

اليه مع الواو ومحوها

(وقبل حال لا يكون خبرا)

أي ويجب حذف الخبر

اذا وقع قبل حال لا يصلح

خبرا

نحو عهد الله انما لم يكن نصا في اليقين لعدم ملازمة له فقد يستعمل في غيره نحو عهد الله يجب الوقاعه ولا يفهم منه القسم الا بذكر المقسم عليه قاله المصريح واقره شيخنا والبعض وفيه ان قولهم لعمر كذا كذا نحو وعهدك طويل او مبارك فيه والا قرب عندي ان المراد بالنص الظاهر لغلبة استعماله في اليقين بخلاف عهد الله وبجمل اثبات أهل العربية صراحة العمر في القسم على ظهوره وفيه ونفي الفقهاء صراحة عمر الله وعهده على نفي كونه يمينا معتداه شرعا على الاطلاق يجمع بين كلام أهل العربية وقول الفقهاء عمر الله وعهده الله كل منهما مكافئ لانهما لا ينفك عن اليقين الا اذا نوى بالعمر البقاء والحياة وبالعهد استحقاقه لا يجب ما اوجبته ععلينا بخلاف ما اذا أطلق أو نوى بهما ما تعدد بانهما لا ينفك عن اليقين على هذا كما رأيت بخط الشنواني نقلا عن سم (قوله على المثال الاول) يعني لعمر كذا لا فعلان وقوله المثال الثاني يعني اعم الله لا فعلان (قوله وفيه نظر اذ لا يتعين الخ) اجاب سم بانهم لم يدعوا التعيين والمثال يكفيه الاحتمال (قوله هو المحذوف) قال سم ولعل المحذوف حشود أي حين اذ كان المحذوف المبتدأ غير واجب اذ لم يسد الجواب مسدده اه أي لعدم حلوله محل المبتدأ لكن قال الروداني لا يتوقف وجوب حذف المبتدأ على ان يسد شي مسدده بخلاف الخبر والفرق ان الخبر محط الفائدة فاعني بشأنه فشرط في وجوب حذفه ذلك (قوله لم كان لام الابتداء) أي كونه أي وجودها في كان مصدر ميمي من كان التامة واعتراض بانه يجوز كون اللام داخلة على مبتدأ مقدر كما قيل في قوله خالي لانت فوجودها لا ينافي كون مدخولها في اللفظ خبرا واجيب بان دخول اللام على شيء واحد لفظا وتقدير اولى من دخولها لفظا على شيء وتقدير اولى آخر فالجمل على الاول ارجح مع ان حذف المبتدأ ينافي لام الابتداء كما مر مع ما فيه ثم رأيت صاحب المعنى نقل عن ابن عصفور تجوز الوجهين في المثالين وعن غيره الجزم بانهم ما من حذف الخبر (قوله عينت مفهوم مع) أي كانت ظاهرة فيه اذ الواو فيها ذكر محتتمل غير المعية كان يقال كل صانع وما صنع محذوف ان افاده سم (قوله وما صنع) الاظهر ان ما مصدرية لان الصنعة هي الملازمة للصانع لا المصنوع (قوله وضعته) أي حرفته وسميت ضمة لان صاحبها يضع بتركها اولا لانها تضيق بتركها فان قلت الضمير في ضيعته لا يصح عوده الى كل اذ المعنى عليه كل رجل وضعته كل رجل مقترنان وهو فاسد ولا الى رجل اذ المعنى عليه كل رجل وضعته رجل مقترنان وهو ايضا فاسد قلت لما كانت كل نائبة عن اسماء كثيرة كان ضميرها او ضمير مدخولها ايضا كذلك ومقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة احاد افكانه قيل زيد وضعته مقترنان وعمر ووضعته مقترنان وهكذا (قوله وسد العطف) اعترض بان تقدير الخبر مقرن وان فهو مثنى فهو وخبر عن مجموع المتعاطفين فجعله بعد المعطوف فكيف يسد المعطوف مسدده ولهذا قال الرضي الظاهر ان الحذف غالب لا واجب واجاب سم بان الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه محله قبل المعطوف فسد المعطوف مسد الخبر من حيث هو خبر المعطوف عليه فوجب حذفه من هذه الجهة وان لم يسد مسدده من حيث هو خبره اذ لا يشترط لوجوب الحذف سد الشئ مسد المحذوف من كل وجه (قوله فان لم تكن الواو للصاحبة نصا) أي ظهورا بان لم تكن للصاحبة بالاسكنية بل مجرد التثنية في الخبر كما نحو زيد وعمر ومعتبا عدان او للصاحبة لانها أي ظهورا كما في بيت الشارح ومثاله لان ظهور المعية فيهما انما جاء من مادة الخبر واما الواو فتحتل التثنية والمعية بدون ظهور المعية لان الظاهرة فيها يصح الاكتفاء بهما في افادة المعية كما قاله الشنواني قال ولو قيل كل امرئ والموت أي معه لم يكن كافيا بذلك التحقيق بعد لم مافي كلام البعض فانهم (قوله لم يجب الحذف) بل يجوز ان دل دليل عليه (قوله يشعب) كيدذهب أي بفرق (قوله مستغن عن تقدير خبر الخ) رد بان كون الواو بمعنى مع لا يستلزم كونها بمنزلة لان مع ظرف يصلح للاخبار به بخلاف الواو زكريا (قوله وقبل حال) أي مفردة أو جملة أو ظرف مثال الثالث ضرب زيد مع عصيانه على جملة حال من ضمير زيد (قوله لا تصلح خبرا) أي بحسب ذاتها كالمثال الاول أو قصده المتكلم كالمثال الثاني ولهذا قال الشارح اذا جعل منوطا جاريا على الحق لا على المبتدأ فاندفع الاعتراض بان المثال الثاني يصلح الحال فيه للخبر بغيره واعتراض الراعي المثال الاول بانه يصح الاخبار عنه بالضرب بكونه مسددا على وجه المجاز واجيب بان المراد لا تصلح على وجه الحقيقة وقد يقال لا يجزى في المجاز حتى يجب اضمار الخبر ويمتنع رفع الحال

لا تصح لأن تكون خبراً
عن ذلك المبتدأ أو اسم
تفضيل مضافاً إلى
المصدر المذكور أو إلى
مؤول به فالأول (كضربي
العبد مسياً) الثاني مثل
(أتم تبيني الحق منوطاً
بالحكم) إذا جعل منوطاً
جاء بإعلى الحق لا على
المبتدأ والثالث نحو
أخطب ما يكون الأمير
كأنما والتقدير إذا كان أو
إذا كان مسياً ومنوطاً
وقاماً فسياً ومنوطاً وقاماً
تصب على الحال من
الضمير في كان وحذفت
جملة كان التي هي الخبر
للعلم بها وسد الحال
مصدرها وقد عرفت أن
هذه الحال لا تصلح خبراً
للمبتدأ المبتدأ الضرب
مثلاً لا يصح أن يخبر عنه
بالإساءة فإن قلت جعل
هذا المنصوب حالاً مبني
على أن كان نامة فلم
لاجمل ناقصة والمنصوب
خبرها لأن حذف الناقصة

أكثر فالجواب أنه من
ذلك أمر أن أحدها النامز
العرب استعملت في هذا
الموضع الأسماء المذكورة
مشبهة من المصادر
لحكمة بانها الحوال اذلو
كانت اخبار المكان
المضمرة لجاز أن تكون
معارف ونكرات ومشتقة
وغير مشتقة الثاني وقوع
الجملة الاسمية مقسومة

على الخبر به المجازية الآن يقال لا تصلح على وجه المجاز بحسب قصد المتكلم والحاصل أن المثال لا تصلح الحال
فيه للخبر به حقيقة بحسب ذاتها ولا مجاز بحسب قصد المتكلم فأعترف بذلك (قوله عن الذي خبره قد مضى) أي
وإن صلحت أن تكون خبراً عن غيره فليس الشرط أن لا تصلح للخبر به أصلاً فهذا قال عن الذي الخ فالقصد
منه الإشارة إلى ما ذكرنا لا إلى كون الخبر مضمراً لأنه معلوم من قوله وقيل حال لأن المعنى ويحذف الخبر وجوباً
قبل حال وقوله قد مضى أي قدر (قوله مصدر) أي صريحاً لا مؤولاً عند جهور البصريين ومذهب قوم أنه
لا يفرق نحو أن ضربت زيداً قاعاً (قوله في اسم) أي ظاهر كالعبد والحق في المثالين أو مضمراً كإياه في قولك
العبد ضربني إياه مسياً وظاهر عبارة عدم اشتراط إضافة المصدر نحو ضرب عماراً قاعاً وظاهر كلام الرضي
اشتراطها حيث قال ويكون المصدر مضافاً للفاعل أو للمفعول أو لهما الآن يقال قصد التعميم في الإضافة
لا اشتراطها وقوله أو لهما أي كافي تضار بينهما وبينه في بعض حواشي الجاهل أن نافي محمل رفع ونصب
اعتباراً للفاعل والمفعول وفي محل جر باعتبار الإضافة والجهور على أنه لا يجوز اتباع المصدر المذكور فلا يقال
ضربني زيداً الشديداً قاعاً ولا ضربني السوي بق كاهم متواترة الغلبة معني الفعل عليه مع عدم السماع وأجازه
الكسائي ووافقه المصنف في تسهيله لاتباع القياس (قوله ضمير) بالتنوين وهو الضمير في إذا كان أو إذا
كان ويصح ترك التنوين على أن الإضافة للبيان أن أريد ذو الحال الاصطلاحي الذي هو لفظ الضمير أو
حقيقة أن أريد ذو الحال المعنوي الذي هو مدلول الضمير (قوله بعده) ذهب لخال أي بعد الضمير أو
المفسر (قوله إذا جعل منوطاً جاء بإعلى الحق) أي جعل حالاً من ضميره وقيل بذلك ليكون المثال مما نحن
فيه لأنه لو جعل جارياً على المبتدأ بان قصد إيقاعه على معنى الابتداء وأرجع الضمير في الخبر المقدر إلى المبتدأ
وجعل منوطاً حالاً من ذلك الضمير لم يكن مما نحن فيه لعدم إضافة اسم التفضيل إلى مصدر أعاد في اسم
مفسر له خبره في حال إذ ليس المفسر حينئذ معمول المصدر بل يكون مما يصلح فيه الحال للخبر به بحسب
الذات وقصد المتكلم فيجب رفعه على الخبر به (قوله أخطب ما يكون) أي أخطب كون معني أكون ومن أول
بالجمع ابتداء فقد تسمع وأخطب من الخطب وهو الشدة أي أشد أحواله قاله بعضهم (قوله والتقدير) أي
تقدير ما زاد على متعلق الظرف من المحذوف من هذه المثل ولم يتعرض لتقدير المتعلق الذي هو حاصل أو
حاصل مثلاً لوضوحه (قوله إذا كان) أي عند إرادة المضي أو إذا كان أي عند إرادة الاستقبال قاله الدماميني
والسيوطي وغيرهما وفي الرضي أن إذا هنا للاستمرار كقوله تعالى وإذا قيل لهم لا تفسدوا في الأرض وقال
الر وداني بقي أنه تقدير إذا الحال أو الاستمرار ولو قال بقدر وقت كان أو حين كان أشمل لسائر الأزمنة بلفظ
واحد اهـ ورأيت بخط الشنوافي أنه إذا أريد الاستمرار يؤتى بأذا لأنها تأتي للاستمرار (قوله وحذفت جملة
كان) أي مع الظرف المضاف إليها وقوله التي هي الخبرية مسامحة لأن الخبر مامع متعلق الظرف كما هو الأصح أو
نفس الظرف المضاف إلى تلك الجملة (قوله لعلها) أي مع الظرف أي من كون المراد الأخبار عن المصدر أو
ما أضيف إليه بالكون مقيداً بحال من أحوال من تعلق به المصدر أو ما أضيف إليه وقوله وسد الحال مصدرها
أي مع الظرف والحاصل أن الحال قامت مقام إذا كان لأن في الحال معنى الظرفية إذ معنى لقيت زيداً راجعاً
لقيته في وقت الركوب وإذا كان سد مسد المتعلق الذي هو الخبر في الحقيقة كسد بقية الظرف مسد
متعلقاتها العامة فالحال سد مسد الخبر في الظاهر مما شمة والخبر في الحقيقة بواسطة (قوله بما يقينها) أي
بالذات أو باعتبار قصد المتكلم (قوله الأسماء المذكورة مشبهة) المحصر أضافي أي لامعارف والأحوال
فلا ينافي مجيء الحال جملة كما سأتى (قوله لجاز) أي جواز وقوعها أن تكون معارف الخ وكون مجيئها
منكورة مشبهة أمراً اتفاقاً لا لكون المنصوب حالاً لعلها لان الظاهر أن التزامهم التذكير والاشتقاق
لا يكون إلا لشبهة وأن الشبهة كونها أحوالاً (قوله مقرونة بالواو) ويجوز أيضاً وقوع الاسمية موقعة
بالواو وعلى ما قاله الكسائي وارتضاء المصدر منف وتقبل عن البصريين أيضاً فيجوز ضربني زيداً هـ وقائم
(قوله موقعة) أي موقعة المنصوب (قوله حليف رضا) أي إذا كنت أو إذا وجد حليف رضا قاله العيني

بالواو موقعة كقوله عليه الصلاة والسلام أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد وقول الشاعر
خير أقرابي من المولى حليف رضا

وشر بعدى عنه وهو غضبان * فان قلت فالخروج الى اضرار كان لتكون عاملة في الحال وما ١٦١ المانع ان يعمل فيه المصدر * فالجواب

انه لو كان العام - بل في الحال هو المصدر - كانت من صلاته فلا تسد مسد خبره فيفتقر الامر الى تقدير خبره ليصح عمل المصدر في الحال فيكون التقدير ضربا في العدم ميسرا موجود وهو رأى كوفي وذهب الاخفش الى ان الخبر المحذوف مصدر مضاف الى ضمير ذي الحال والتقدير ضرب في العدم ميسرا واختاره في التسهيل وقد منع الفراء وقوع هذه الحال فعلا مضارعا وأجازه سيديويه ومنه قوله ورأى عيني الفتى أباكا يعطى الجزيل فعليهك ذاكا أما اذا صلح الحال لان يكون خبر العدم مما يقتضيه للتبديا فانه يتعين رفعه خبرا فلا يجوز ضرب في زيدا شديدا وشذوقهم حكمتك مسطحا أي حكمتك لك مثنيا كما شذوذ قائما وخرجت فاذا زيدا جالسا فيما حكاه الاخفش أي ثبت قائما وبالسلا ولا يجوز ان يكون الخبر المحذوف اذا كان أو اذا كان لما عرفت من أنه لا يجوز الاخبار بالزمان عن الجشة * تنبيهه لم يتعرض هنا لما أوضح وجوب حذف المبتدا وعددها في غير هذا الكتاب أربعة * الأول ما أخبر عنه بنعت مقطوع

وبه يعرف أنه لا يبين لفظ كان بل مثلهما ما في منهاها وأن الضمير الذي يفسره معمول المصدر قد يكون بارزا عند تقدير الخبر وأن معمول المصدر صادق بما أضيف اليه المصدر ولو ضمير أو ان لم عليه كون المفسر والمفسر ضمير من أكن الظاهر عندى أنه يصح أن يكون التقدير إذا كان حليف رضا أي مصاحبا للرضا بل هذا أنسب بقوله وهو غضبان لتعلق كل من الحالتين حيث بدأ بالمولى فافهم وحليف الرضا المحالف المعاقدة على الرضا (قوله وهو غضبان) هذا هو الشاهد (قوله أن يعمل فيه المصدر) وذلك بان تجعل حالا من منصوب المصدر لان العامل في صاحب الحال عامل فيها (قوله أسكنت من صلاته) أي متعلقاته فحظها قبل الخبر فلا تسد مسده كما علمت من أن الشيء لا يسد مسد غيره إلا إذا كان في محله أفاده سم (قوله الى تقدير خبر) أي بعد الحال اذ لو قدر قبلها لم يصح عمل المصدر في الفصل بين المصدر ومعموله حينئذ كذا قيل وفيه أن الفصل ليس بأجنبي لأن الخبر معمول للمبتدأ إلا أن يجعل كالأجنبي للخلاف في كونه معمولا والمراد تقديره مع عدم ما يسد مسده والا فالتقدير على كل حال (قوله وهو رأى كوفي) أي أعمال المصدر في الحال وتقدير الخبر بعده رأى كوفي أي وهو معترض بفوات المعنى المقصود عليه من الحصر أي حصر الضرب مثلا في كونه حال الاساءة ولعل وجه افادة نحو ضرب في العدم ميسرا للعصر مشابهة المصدر بإضافته المعرف بلام الجنس والمعرف بلام الجنس منحصري في الخبر فكذلك ما شابهه وعلى كلاهما يكون الحذف جائزا لا واجبا لعدم سد شيء مسده (قوله الى ضمير ذي الحال) الاضافة للبيان أن أريد ذو الحال الاصطلاحى الذى هو لفظ الضمير لان صاحب الحال هنا اصطلاحا للضمير وحقائقه أن أريد ذو الحال المعنوى الذى هو مدلول الضمير (قوله ضرب ميسرا) بالخال حصل التعابر بين المبتدأ والخبر (قوله واختاره في التسهيل) وكذا ابن هشام في المعنى لقلة المقدر عليه لان المقدر عليه شيان والمقدر على الأول خمسة أشياء ولان التقدير من اللفظ مع صحة المعنى أولى ولان تقديره اذ مع الجملة المضاف اليها لم يثبت في غير هذا الموضع نعم يلزم عليه حذف المصدر وابقاء معموله والجمهور على منعه (قوله ورأى عيني الخ) رأى مصدر مضاف لفاعله والفتى مفعوله وأباك بدل أو بيان وقوله يعطى الجزيل حال سد مسد خبر رأى وقوله فعليهك ذاكا أي الزم الاعطاء الذى كان عليه أبوك (قوله فانه يتعين رفعه) أي عند عدم قصد المتكلم جعله حالا من ضمير معمول المصدر المستتر في الخبر فان قصد ذلك وجب النصب وذكر الخبر بان يقال ضرب في زيدا اذ كان شديدا أو ضرب به شديدا كما نقله شيخنا (قوله فلا يجوز ضرب في زيدا شديدا) بل يجب الرفع عند قصد الخبر به والنصب وذكر الخبر عند قصد الحالية كما مر اذ لو لم يذكر الخبر لربما وقف على المنصوب بالسكون على لغة ربيعة بهتهم الخبر به والقصد الحالية كذا قيل وفيه أن هذه العلة تأتي في نحو أتم تبينى الخ مع أنهم لم يوجبوا فيه ذكر الخبر فتأمل (قوله وشذوقهم) أي لرجل حكموه عليهم وشذوذهم من وجهين النصب مع صلاحية الحال للخبرية وكون الحال ليست من ضمير معمول المصدر بل من ضمير المصدر المستتر في الخبر قاله المصريح (قوله مسطحا) بضم الميم الأولى وتفتح السين المهملة وتشديد الميم الثانية مفتوحة (قوله مثنيا) يعنى نافذا (قوله أي ثبت قائما جالسا) التقدير في فاذا زيدا جالسا على غير القول بان اذا الفجائية تطرف مكان أما عليه فلا حذف بل هي الخبر (قوله أن يكون الخبر المحذوف) أي في زيدا قائما وخرجت فاذا زيدا جالسا (قوله أربعة) بقتب أشياء في الجمع وغيره منها المبتدأ الخبر عنه باسم واقع بعد لاسيما في لاسيما يذرفقز يدوم المبتدأ الخبر عنه بجار ومجرور وبين الفاعل أو مفعول المصدر رقبته البدل عن الفعل نحو سقيائك ورعيالك ذلك خبر مبتدأ محذوف وجوبه بالي الفاعل أو المفعول في المعنى المصدر كما كان يلي الفعل أي وهذا الدعاء لك نقل هذا الثاني الدوشرى عن الرضى وعندى أنه اغما يحتاج اليه اذا كان المجرور ضمير الخطاب كما في التمثيل لعدم صحة الجمع بين الخطاب بفعل أمر أو بدله لشخص والخطاب بغيره لشخص آخر في جملة واحدة أما نحو سقيالك بدو رعيالك مر وفالظاهر أن اللام لتقوية العامل ومدخولها معمول للمصدر فاحفظ هذا التحقيق (قوله ما أخبر عنه بنعت مقطوع الخ) قال أبو علي إنما التزموا في النعت المقطوع في المدح والذم والترحم حذف الفعل أو المبتدأ في النصب أو الرفع للتنبيه على شدة الاتصال بالمنعوت وقيل للاشعار بإنشاء المدح والذم أو الترحم كما فعلوا في النداء دما ميني بتصرف وتسمية المقطوع

في معرض مدح أو ذم أو ترجم * الثاني ما أخبر عنه بخصوص نعم وبشر المؤثر نحو نعم الرجل زيد وبشر الرجل عمر وإذا قدر المخصوص خبرا فإن كان مقدما فنحو زيد نعم الرجل فهو مبتدأ لا غير وقد ذكر الناظم هذين في موضعهما من هذا الكتاب * الثالث ما حكاه

نعتا باعتبار ما كان (قوله في معرض مدح الخ) خرج بذلك ما إذا كان النعت للخصيص أو للابيضاح فانه يجوز ذكر المبتدأ وحده كافي التصريح وغيره (قوله ما أخبر عنه بخصوص الخ) انما واجب حذفه لصيرورة الكلام لإنشاء المدح أو الذم بحري مجرى الجملة الواحدة (قوله المؤثر) بيان للواقع اذ لا يكون المخصوص خبرا الا اذا أخر (قوله من قولهم في ذمتي الخ) لدلالة الجواب عليه وسد مسدده وحلولة محله لان المبتدأ هنا واجب التأخير (قوله في ذمتي عهد) أي متعلق بعهد أو ميثاق وهو مضمون الجواب لانه الذي يستتقر في الذمة ونوشرى (قوله بدلا من اللفظ بفعله) أي بواسطة لان الاصل أسمع سمعوا وأطيع طاعة حذف الفعل اكتفاء بدلالة مصدره عليه ثم عدل الى الرفع لافادة الدوام وأرجو حذف المبتدأ اعطاء للعامة الفرعية حكم الحالة الأصلية التي هي حالة النصب اذ يجب قيم حذف الفعل أفاده زكريا ((قوله وقالت حنان) أي رحمة وأكثر النسخ باسقاط الواو فيكون فيه التثنية وقوله أذ ونسب الخ أي ذو قرابة هنا حيث لهم أم لك معرفة بالحي وانما قالت ذلك خوفا عليه من انكار الخي اياه قاله العيني فلمقتته المحبة هو همه أنها لا تعرفه (قوله وأخبروا) بانهين أو بأكثر) أي مع كون كل مفردا أو جملة أو شبه جملة أو مع الاختلاف وفي المعنى زعم الفارسي أن الخبر لا يتعد مدحتنا لافراد والجملة فيتعين عنده في نحو زيد عالم يفعل الخير كون الجملة الفعلية صفة للخبر ومثله عنده وعند غيره نحو زيد رجل صالح أو يفعل الخير لعدم افادة الاخبار بالاول وحده ويجوز عنده وعند غيره في نحو زيد كاتب شاعر كون شاعر خبرا ثانيا وكونه صفة لكاتب اه بتصرف ثم قال وأوجب الفارسي في كونه افرده خاصين كون خاصين خبرا ثانيا لان جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل اه وأما نحو زيد قرا يكتب فن تعدد الخبر لا غير (قوله لان الخبر حكم) أي محكوم به (قوله في اللفظ والمعنى) علامة ذلك صحة الاتصاف على كل من الخبرين أو الاخبار كافي الدما ميني (قوله سراه) بفتح السين وقد انضم أصلهما سرى به جمع سرى على غير قياس اذ قياس جمع فعل المفعول اللام أفلاء كني وانبياء ونقي وأتقياء وزكي وأزكيا وأما قول شيخنا وشيخنا السيد والابيضاح فيهم لان قياس جمع فعل ففلاء كشر يف وشرفاء فخير مستقيم لان ما قالوه في فعل الصحيح اللام وما نحن بصدد من فعل معتلها وقيل هو اسم جمع (قوله من يك ذاب) البت الكساء الغليظ المربع ومن شرطه لا موصولة وان زعمها البعض تبعا لمصدر كلام العيني المتناقض بدليل يك والمعنى من يك ذاب فانما مثله لان هذا البت بتي فحذف السبب وأقام السبب مقامه وقوله مقيظ الخ أي كاف في قیظا وصيغة أو شفاء واقیظ شدة الحر (قوله ينالم الخ) الضمير للذئب والذي وقع في الشارح يقظان نائم لكن المروي الذي يدل عليه بقية القوافي من القصيدة يقظان ما جمع أي نائم والشاهد في قوله فهو يقظان نائم فان الخبر فيه تعدد لفظا ومعنى على ما قاله الشارح وغيره وهو مبني على أن المراد يقظان من وجه نائم من وجهه ولك أن تجعله مما تعدد فيه الخبر لفظا فقط بناء على أن المراد بين اليقظان والنائم أي جامع بين طرف من اليقظة وطرف من النوم (قوله يجوز فيه العطف) أي بالواو وغيره بخلاف النوع الثالث فالعطف فيه لا يكون بالواو وأفاده شيخنا السيد (قوله وضابطه الخ) هذا صادق بنحو هذا أيضا أسود لا يلتق مع أن الرضى صرح بجواز العطف فيه إلا أن يراد عن المبتدأ كالأو بعضا فيخرج بنحو هذا المثال (قوله أن لا يصدق الاخبار الخ) ولهذا قال بعضهم اطلاق الخبر على كل واحد مجاز من اطلاق ما لا يصدق على الجزء (قوله أي مز) يعني أن الموجد في الزمان والمزاة وهي كيفية متوسطة بين الحلاوة والحوضة الصنفين وائس فيه طعم الحلاوة وطعم الحوضة اذ هما ضدان لا يجتمعان فليس المعنى هنا كالمعنى في زيد كاتب شاعر من أنه جامع للصفتين اذ كل من الصفتين الصنفين موجود في زيد قاله الناصر اللقاني (قوله أي أضبط) أي في العمل لكونه يعمل بكنايديه وكان عمر بن الخطاب كذلك ولا يقال أعسر أي سر كافي الصحاح (قوله لا يجوز فيه العطف) أي نظر المعنى لان الخبرين في المعنى شيء واحد والعطف يقتضي خلاف ذلك (قوله خلافا لابي علي) فانه أجاز العطف نظرا الى تغاير اللفظ (قوله وزادوله) أي على ما في شرح الكافية فلا يتأني أنه

الفارسي من قولهم في ذمتي لا قبلان التقدير في ذمتي عهد أو ميثاق الرابع ما أخبر عنه بمصدر مرفوع جى به بدلا من اللفظ بفعله نحو سمع وطاعة أي أمرى سمع وطاعة ومنه قوله

وقالت حنان ما أتى بك ههنا * أذ ونسب أم أنت بالحي عارف أي أمرى حنان أي رحمة وقول الرازي

شكالي جنى طول السرى صبر جميل فمكلا نابتلى أي أمرنا صبر جميل (وأخبروا) بانهين أو بأكثر (عن) مبتدأ (واحد) لان الخبر حكم ويجوز أن يحكم على الشيء الواحد بحكمين فاكثر ثم تعدد الخبر على ضربين الاول تعدد في اللفظ والمعنى (كهم سراه) ونحو وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد فعال لما يريد وقوله

من يك ذاب فلهذا بتي مقيظ مصيف مشى

وقوله بنام باحدى مقاليته ويتقياخرى الاعادى فهو يقظان نائم

وهذا الضرب يجوز فيه العطف وتركه والثاني تعدد في اللفظ دون المعنى وضابطه أن لا يصدق

الاخبار ببعضه عن المبتدأ نحو هذا حملوا مضى أي مز وهذا أعسر يسرى أي أضبط وهذا الضرب لا يجوز فيه العطف خلافا لابي علي هكذا اقتصر الناظم على هذين النوعين في شرح الكافية وزادوله في شرحه نوعا ثالثا يجب فيه العطف وهو أن يتعدد الخبر

لتمتد ما هو له اما حقيقة نحو بنوك كاتب وصانع وقفيه وقوله * بذاك بدخبرها برتجي * واخرى لا غائظة واما حكم كقوله نعمالي
اعلموا انما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر في الاموال والاولاد واعترضه في التوضيح فنع ان يكون النوع الثاني والثالث
من باب تعدد الخبر عما حاصله ان قولهم حلوا حامض في معنى الخبر الواحد دليل امتناع العطف ١٦٣ وان يتوسط بينهما مبتدأ وان
نحو قوله

بذاك بدخبرها برتجي *
واخرى لا غائظة
في قوة مبتدأين امك
منها خبر وان نحو انما
الحياة الدنيا لعب ولهو
الثاني تابع لآخر برقت
وفي هذا الاعتراض نظر
اما ما قاله في الاول فليس
بشيء اذ لم يصادم كلام
الشارح بل هو عينه لانه
انما جعله متعديا في
اللفظ دون المعنى وذكر
له ضابطان لا يصح في
الاخبار ببعضه عن المبتدأ
كما قدمته فكيف يتجه
الاعتراض عليه بما ذكر
واما الثاني فهو ان كونه
بذاك ونحوه في قوة
مبتدأين لا ينافي كون
بحسب اللفظ مبتدأ
واحدا اذا نظر الى كون
المبتدأ واحدا ومتعددا
انما هو الى لفظه لا الى
معناه وهو واضح لا خفاء
فيه واما قوله في الثالث
ان الثاني يكون تابعا
لاخبارا فانا نقول لا منافاة
ايضا بين كونه تابعا وكونه
خبرا اذ هو تابع من حيث
توسط الحرف بينه وبين
متبوعه خبر من حيث
عطفه على خبر اذ المعطوف
على الخبر خبر كما ان
المعطوف على الصلة صلة

تابع في هذه الزيادة لانه في شرح التسهيل (قوله لمتد ما هو له) بهذا التعليل حصل الفرق بين هذا النوع
ونحوهم سراة شعر الان تعدد الخبر فيه ليس لمتد ما مبتدأ لان كلام افراد المبتدأ فيه متصف بأنه سرى شاعر
بخلاف نحو بنوك الخ فانه لم يتصف كل من البنين بالوصف الثلاثة بل اختص كل بوصف فتعددت الخبر لمتد
المبتدأ (قوله بذاك بدخبرها برتجي) بدخبر المبتدأ واخرى معطوف عليه وما بعد كل صفة له (قوله واما حكم الخ) انما
كان التعدد حكما في الآية ليكون المبتدأ المفرد اقسام فجعل في حكم الجمع الدال على الافراد (قوله انما الحياة)
أي حالها (قوله واعترضه) أي ما ذكر من النوعين الثاني والثالث والمفهوم من اعتراض الموضح قصر تعدد
الخبر على تعدده لفظا ومعنى مع اتحاد المبتدأ لفظا ومعنى وابن الناطم لا يقصره على ذلك (قوله وان يتوسط
بينهما مبتدأ) كما يمنع توسط المبتدأ بينهما يمنع تأخير المبتدأ عنهما فلا يجوز حلوا حامض الرمان نقلة صاحب
البيديع عن الاكثر كما في الجمع فقول البعض بعد عزو الى بعضهم ولا وجه له لا يسمع (قوله في قوة مبتدأين
الخ) انما ردهم اذ مع امكان ارباب الثاني تابع كما فعل في الآية لان هذا الذي ذكره برفع تعدد الخبر به في
واصطلاحا بخلاف كونه تابعا فانه برفع التعدد اصطلاحا فقط افاده الناصر (قوله الثاني تابع) أي الثاني منه
تابع فالرابط محذوف وانما يريد بكون المبتدأ في قوة مبتدأت لتعدد حكمه كما فعل فيما قبله مع انه أقوى في
رفع تعدد الخبر كما مر لان تعدد المبتدأ في الآية خفي لكونه حكما فلم يرج عليه في الرد لذلك فافهم (قوله وفي هذا
الاعتراض) أي الاعتراض المذکور على النوعين (قوله واما الثاني) أي دفع ما قاله في الثاني من (قوله ما ذكره) في
البحر المحيط للزركشي قال بعض الغضا لاء الصفات المذكورة في الحدود لا يجوز ان تعرب اخبارا ثواني بل
يتعين اعرابها صفة لما يلزم على الاول من استقلال كل خبر بالحد ومن هنا منع جماعة ان يكون حلوا حامض
خبرين وأوجب الاخفش ان يكون حامض صفة والجمهور رافقون ان كلامهم ما خبر لا يلزمهم القول بمثله في
نحو الانسان حيوان ناطق لان حلوا حامض ضدان فالعقل يصرف عن توهم قصد كل منهما استقلا لا بخلاف
الانسان حيوان ناطق اه ولم يتعرض الشارح كالنظام لتعدد المبتدأ وهو قسمان أحدهما ان يجرد كل من
المبتدآت عن اضافته لضمير ما قبله ويؤتى بدخبر المبتدأ الاخير بالرباط نحو زيد عمر وهند ضاربته في داره
من أجله والمعنى هند ضاربة عمر وفي داره من أجل زيد الثاني ان يضاف كل من المبتدآت غير الاول لضمير
ما قبله نحو زيد عمر خاله أخوه قائم والمعنى أخو خال عمر زيد قائم (قوله لان نسبته) أي الخبر من المبتدأ أي الى
المبتدأ نسبة الفعل من الفاعل أي كنسبة الفعل الى الفاعل يعني أن الخبر بالنسبة الى المبتدأ كالفعل بالنسبة
الى الفاعل ووجه الشبه كون كل منهما محكوما به وبسبب هذه المشابهة منع الخبر من الفاء كما منع منها الفعل
اللامتنع كقاعدة التسبب في نحو قام زيد فدخل عمر وفاندفع الاعتراض بان الفعل يقترب بالفاء كما في هـ ذا
المثال هذا ملخص ما قاله البعض والاقرب عندي في تقرير عبارة الشارح ودفع الاعتراض عنها ان يبقى كلام
الشارح على ظاهره من أن التشبيه بين النسبتين لا بين الخبر والفعل وان يجعل المعنى أن نسبة الخبر الى المبتدأ
كنسبة الفعل الى الفاعل في أن كلا نسبة محكوم به الى محكوم عليه فكما لا يفصل بين الفعل وفاعله بالفاء
لا يفصل بين الخبر ومبتدأه بالفاء فان قلت هذا التقرير يؤدي الى جواز قائم زيد لعدم الفصل بين المبتدأ
والخبر قلت رتبة المبتدأ التقديم فالفصل حاصل تقدير افا فافهم فانه نفيس (قوله يشبه أدوات الشرط) أي
اسماؤه أي في العموم (قوله فيقرن خبره بالفاء) أي أن تأخر المبتدأ فان سبقه نحو قوله درهم الذي يأتي وجب
ترك الفاء لان الجواب انما يقترب بالفاء اذا تأخر (قوله اما وجوبها وذلك بعد ما) كان ينبغي اسقاط هذا القسم
لان اقتران الخبر فيه بالفاء لاجل اما المتضمنة معنى الشرط اشبه المبتدأ باداة الشرط (قوله وذلك) أي المبتدأ

والمعطوف على المبتدأ مبتدأ وغير ذلك وهو ايضا ظاهر (قوله خاتمة) حتى خبر المبتدأ ان لا تدخل عليه فاء لان نسبته من المبتدأ نسبة الفعل من
الفاعل ونسبة الصفة من الموصوف الا ان بعض المبتدآت يشبه أدوات الشرط فيقرن خبره بالفاء اما وجوبا وذلك بعد ما نحو واما مورد
فهو ديناهم واما قوله * اما القتال لا قتال لديكم * فضرورة واما جوازا وذلك اما موصول بفعل

لاحرف شرط معه أو بظرف وأما موصوف بهما أو مضاف إلى أحدهما أو موصوف بالموصول المذكور بشرط قصد العموم واستقبال معنى
الصلة أو الصفة نحو الذي يأتي ١٦٤ أوفى الدار فله درهم ورجل يسألني أوفى المسجد فله بر وكل الذي تفعل فلك أو عابك وكل رجل

الذي يقتضيه خبره بالفاء جوازاً أما موصول الخ وجمله صورته خمس عشرة صورة موصولة بفعل لاحرف شرط
معه موصولة بظرف موصولة بجار ومجرور موصوف بأحد هذه الثلاثة فهذه ست صور مضاف إلى الموصول
أو الموصوف المذكورين وتحت ست صور موصوف بالموصول المذكور وتحت ثلاث صور وقد تدخل الفاء
على خبر كل مضاف إلى غير موصوف نحو كل نعمة فمن الله أو موصوف بغير ما ذكر نحو
كل أمر مباح أو مداني * فنوط بحكمة المنعالي

قيل وعنه حديث كل أمر ذي بال الخ وفيه بحث أديته في رسالتي الكبرى في البسطة (قوله لاحرف شرط معه)
فلو كان معه حرف شرط نحو الذي يأتي أكرمهم مكرم امتنعت الفاء لأنها انما دخلت في الخبر لشبه المبتدأ
بالشرط وهو هنا متنفذ لا يدخل شرط على شرط وأجاز بعضهم دخوله في هذا أيضاً وخرج بقوله بفعل أو
ظرف الموصول بغيرها فلا يجوز والذي أبوه محسن في كرم خلافاً لابن السراج ولا القام فزيد أو فاضربه
خلافاً للناظم في تسميته فانه صرح فيه بجوازه ومثله في شرحه بقوله تعالى والسارق والسارقة فاقطعوا
أيديهما وجعل الجهر والخبر محدوقاً أي مما يتلى عليكم حكم السارق وكان على الشارح أن يزدوان لا يكون
مصدراً بعلم استقبال ولا بقيد ولا بما للنافية أو بقول موصول بفعل صالح للشرطية كما في التسهيل ليفيد
اشتراط ما ذكر (قوله أو بظرف) المراد به ما يشمل الجار والمجرور وكما يدل عليه تقييده بالجار والمجرور
(قوله وأما موصوف) أي اسم منكر موصوف وقوله بهما أي بواحد من الفعل والظرف (قوله أو مضاف إلى
أحدهما) أي الموصول والموصوف المذكورين باقسامهما وأعلم أن المضاف إلى الموصول عما ذكر لا يشترط
أن يكون لفظ كل وما معناها كجميع فيجوز غلام الذي عندك فلا درهم معه وأما المضاف إلى النكرة الموصوفة
بما ذكر كرفي شرط أن يكون لفظ كل وما معناها تقول الشارح وكل الذي تفعل الخ ذكر كل فيه ليس قيداً وقوله
وكل رجل يتقى الله الخ ذكر كل فيه قيد مع تبرقأله شيخنا السيد (قوله بشرط قصد العموم) قيد في جميع ما قبله
ولو حذف لفظ قصد كافي قوله فلو عدم العموم وكافي قول التسهيل عام لكان أخصراً لعدم الحاجة لذلك كرهه
لأحاجة كما قاله الدماميني إلى اشتراط العموم من أصله بعد كون موضوع المسئلة المبتدأ المشبه باسم الشرط في
العموم (قوله واستقبال معنى الصلة) يفهم أنه لا يشترط استقبال لفظها وهو كذلك فتعمل نحو وما أصابكم من
مصيبه فيما كسبت أيديكم ويدل على أن ماموصولة سقوط الفاء في قراءة دفع وابن عاصم مع (قوله فلو عدم
العموم) وعدمها ما يتقيد الصلة أو الصفة كالسعي الذي تسعاه في الخير ستلقاه وكل رجل يأتي في المسجد
كذا وأما بتقييد الموصوف نحو كل رجل كرم يأتي له كذا هذا ما قالوه وفيه بحث لأن ما ذكر من الأمثلة لم يعدم
فيه العموم بل قل * فان قيل المراد بعدم العموم قلته لأعدمه رأساً قلت لأوجه لارادة ذلك لأن قلته العموم لا يخرج
المبتدأ عن شبه اسم الشرط لأنها توجد فيه نحو من يعم في المسجد فله درهم فتأمل (قوله وكذا لعدم الاستقبال)
نحو الذي زارنا أمس له كذا وأجاز بعضهم دخول الفاء هنا أيضاً كما بقوله تعالى وما أصابكم يوم النقي الجمعان
فماذن الله وأول على معنى وما يمتين أصابته كما قاله الدماميني (قوله الذي اقتصر خبره بالفاء) أي الذي يجوز
اقتصر خبره بالفاء وقوله أزال الفاء أي أزال جواز دخوله ما ليس المراد أن النواسخ دخلت على تركيب فيه
الفاء فازانها كانه عليه الدماميني لكن هذا التأويل مع كونه غير ضروري باباه قول الشارح بعد جواز بقاء الفاء
وكون المراد جاز بقاء جواز الفاء لا يفتي مافيه وانما أزال الناسخ جواز الفاء لوال شبه المبتدأ بالشرط بدخول
الناسخ لأن اسم الشرط لازم التصدير فلا يعمل فيه ما قبله وهنا تقدم على المبتدأ الناسخ وعمل فيه (قوله جاز بقاء
الفاء) أي لأنها صفة العمل إذ لم يتغير بدخولها المعنى الذي كان مع الابتداء وهذا جاز العطف معها بالرفع
على الاسم مراعاة لتحمل الابتداء بخلاف بقية أخواته فانها قوية في العمل لتغيرها المعنى (قوله قل ان
الموت الخ) كان الانسب تقديمه على ما قبله لتصل أسئلة ان المكسورة بعضها به بعض وقد وجه تأخيرها به
من الموصوف بالموصول وهو آخر الاقسام في كلامه سابقاً (قوله من فرق) أي خوف وبابه فرح (قوله

يتقى الله فسيعد والسعي
الذي تسعاه فستلقاه فلو
عدم العموم لم تدخل
الفاء لا تتفاء شبه الشرط
وكذا لو عدم الاستقبال
أو وجود مع الصلة أو
الصلة حرف شرط وإذا
دخل شيء من نواسخ
الابتداء على المبتدأ الذي
اقتصر خبره بالفاء أزال
الفاء ان لم يكن ان أو ان
أولاً لكن باجماع المحققين
فان كان الناسخ ان وان
ولكن حاز بقاء الفاء
نص على ذلك في ان وان
سبويه وهو الصحيح الذي
ورد نص القرآن المجيد
به كقوله تعالى ان الذين
قالوا بنا الله ثم استقاموا
فلا خوف عليهم ولا هم
يخشون ان الذين كفروا
وما توأموهم كفار فان
يقبل من أحدهم مء
الأرض ذهبا ان الذين
يكفرون يأتون
الله ويقتلون النبيين بغير
حق ويقتلون الذين
بأمرهم بالسقوط من الناس
فبشرهم بعذاب اليم
واعلموا انما غنمتم من شيء
فان الله خمسته قل ان
الموت الذي تفرون منه
فانه ملائكم ومثال ذلك
مع لكن قول الشاعر
بكل داهية أتى العدا
وقد * يظن أني في مكر

بهم فزع

كلاولكن ما يديه من فرق * فكيف يغروا في غيرهم في الطمع وقول الآخر فوالله ما فارقتمكم قالوا لكم * فوجود
ولكن ما يقتضي فسوف يكون وروى عن الاخفش أنه منع دخول الفاء بعد ان وهذا عجيب لأن زيادة الفاء في الخبر على رأيه جائزة وان لم

فوجود الفاء في الخبر (أي خبر المبتدأ المشبه به لاسم الشرط وقوله أحسن وأسهل لعل الاحسنية من جهة المعنى والاسهلية من جهة اللفظ والله تعالى أعلم)

﴿ كان وأخواتها ﴾

أي نظائرها في الهمزة وفيه استعارة مصروفة أصلية وأورد كان بالذكر إشارة إلى أنها أم الباب ولذا اختصت بزيادة أحكام وانما كانت أم الباب لأن الكون يعم جميع مدلولات أخواتها ووزنها فعل بفتح العين لا بضمها ليجيء الوصف على فاعل لا فاعل ولا يكسر هاء الجحى المضارع على يفعل بالضم لا بالفتح (قوله ترفع كان المبتدأ) أي تجدد له رفعا غير الأول الذي عامله معنوي وهو الابتداء وتسميته مبتدأ باعتبار حاله قبل دخول المناسخ وال في المبتدأ اللجنس فإن منه ما لا تدخل عليه كالأزمنة المصدرية لا ضمير الشأن ولازم الحذف كالخبر عنه بنعت مقطوع وما لا يتصرف بان يلزم الابتداء كطوبى للثوم من كذا في الجمع والتصريح وغيرهما (قوله ويسمى اسمها لها) تسمية المرفوع اسمها والمنصوب خبرها تسمية اصطلاحية خالية عن المناسبة لأن زيداني كان زيد قائما اسم للذات لا المكان والأفعال لا يخبر عنها إلا أن يقال الإضافة لادنى ملايسة والمعنى اسم مدلول مدخولها وخبرها أي الخبر عنه وقد يسمى المرفوع فاعلا والمنصوب مفعولا محازا (قوله وقال الكوفيون) أي ما عدا الفراء فإنه موافق للمصريين ورد مذهبهم بأنه يلزم عليه أن الفعل ناصب غير رافع ولا نظيره وأما الرد عليهم بأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي فلا يخفى عليهم وإن أقره البعض واقتصر عليه لأن العامل في المبتدأ عندهم ليس معنويا بل هو لفظي وهو الخبر وتظهر ثمة الخلاف في كان زيد قائما وعرو جالسا فعلى مذهب الكوفيين لا يجوز للزوم العطف على مفعول عاملين مختلفين وعلى مذهب البصريين يجوز لأن العامل واحد هكذا ظهر لي فاحفظه (قوله باق على رفعه الأول) فهو مرفوع عما كان مرفوعا عنه قبل دخولها (قوله والخبر تنصبه) أي فيه أيضا اللجنس فإن منه ما لا تدخل عليه كالخبر الظاهري فلا يقال كان زيد اضربه والانشائي فلا يقال كان عدي بعتك على قصد الانشاء لأن هذه الأفعال ان كانت خبرية فهي صفات لمصادر أخبارها في الحقيقة انما معنى كان زيد قائما لا يقيام له حصول في الزمن الماضي وقت الصبح وقس على هذا سائر ما يكون الخبر طليبا أو انشائيا ينشأ في حصوله في الماضي فيناقض آخر الكلام أوله وإن كانت خبرية فإن توافق طلبها وطلب أخبارها كتنى بطلمحاعن طلب أخبارها إذا الطلب فيه اطلب في أخبارها تقول كن قائما أي قم وهل تكون قائما أي هل تقوم ولا تقول كن قم ولا هل تكون هل تقوم أما قوله * وكوفي بالمكرم ذكر بني * فذكر بني فيه بمعنى تذكر بني وإن اختلف الطلبان كان يكون أحدهما أمرا والآخر استفهاما نحو كوفي هل ضربت اجمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر في حالة واحدة وهو محال أفاده الرضى وكان الخبر بالفعل الماضي في صر ومابعنا ها ودام و زال وأخواتها لا يلتزم على اتصال الخبر بزمان الأخبار والماضى على انقطاعه فيه منافيان وهذا متفق عليه وكان الخبر المفرد المضمّن معنى الاستفهام في دام وليس والمنفى بما على الأصح فلا يقال لا أكلت كيف مادام زيد ولا أين ما زال زيد ولا أين ما يكون زيد ولا أين ليس زيد وجوز الكوفيون بخلاف المنفى بغير ما وغير المنفى نحو أين لا يزال زيد وأين كان زيد كذا في الجمع وغيره قال الدماميني نقلا عن غيره ينبغي أن تكون كذلك لأن لها المصدر بدليل أنها تعلق نحو وتظنون أن لبثتم الاقلية لا ثم ذكر أن لاقى جواب القسم كذلك وسيأتى أيضا حقه في باب ظن وأخواتها وعلة المنع كما في الدماميني ازدهام اثنين على طلب الصدرية في المنفى عا ولزم تأخير ماله الصدر أو تقدم معمول الصلة في دام ولزم تقديم خبر ليس عليها في ليس والصحيح منه قال الدماميني ووافق نقل الجواز عن الكوفيين نقل المصنف عنهم أن ما للنافية لا تلزم المصدر (قوله باتفاق) أي وإن اختلفوا في نفس المنصوب فقال الفراء وشبهه بالحال وبقية الكوفيين حال حقيقة وعلى مذهبهم أين خبر المرفوع وهو ل يقال سددت الحال مسدده والبصريون شبهه بالمفعول وهو الصحيح لوروده باطراد معرفة وجامدا وأما اعتراض الكوفيين عليهم بأنه لو كان مشبها بالمفعول لم يقع جملة ولا ظر فاولا جارا ومحرورا فاجيب عنه بأن المفعول قد يكون جملة وذلك بعد القول وفي التعليق وأما الظرف وشبهه فليس الخبر على

يكن المبتدأ يشبه أداة الشرط نحو زيد قائما فإذا دخلت أن على اسم يشبه أداة الشرط فوجود الفاء في الخبر أحسن وأسهل من وجودها في خبر زيد وشبهه وثبت هذا عن الأخفش مستبعد والله أعلم

﴿ كان وأخواتها ﴾

(ترفع كان المبتدأ) إذا دخلت عليه ويسمى (اسمها) لها وقال الكوفيون هو باق على رفعه الأول (والخبر تنصبه) باتفاق ويسمى خبرها (ككان سيدا عرو) فهو مرسم كان وسيدا خبرها

و (كان) في ذلك (ظل) ومعناها ١٦٦ انصاف الخبر عنه بالخبر نهار او (بات) ومعناها انصافه ليل او (أضحي) ومعناها انصافه به في الضحى و (أصبحا) ومعناها انصافه به في الصباح و (أمسى) ومعناها انصافه به في المساء و (صار) ومعناها التحول من صفة الى صفة و (ليس) ومعناها النفي وهي عند الاطلاق لنفي الحال وعند التقييد بزمن بحسبه و (زال) ماضى يزال و (برحا) و (فتى) و (أنفك) ومعنى الاربعة ملازمة الخبر بالخبر عنه على ما يقتضيه الحال نحو ما زال زيد ضاحكا و (أبرح) و (أزرق) العيين وكل هذه الافعال ماضية الاربعة الاخيرة تعمل بلا شرط (وهذه الاربعة) الاخيرة لا تعمل الا بشرط كونها (لشبه نفي) والمراد به النهي والدعاء (أو لنفي متبعه) سواء كان النفي لفظا نحو ما زال زيد قائما ولا يزالون مختلفين ان نبرح عليه عاكفين وقوله

الاصح انما الخبر متعلقهما المحذوف وهو واسم مفرد قاله الدماميني (قوله وكذا كان في ذلك) أى فى العمل المذكور لافى المعنى ومعنى كان انصاف الخبر عنه بخبرها أى بدلول خبرها التضمنى وهو الحدوث فى زمان صيغتها (قوله ومعناها) أى مع معموليها لان معناها وحدها مطلق حدث فى زمان ماضى نهارى وقوله بالخبر أى بدلوله التضمنى وقوله نهار أى ماضيا ومثل ذلك كله يقال فيما بعده (قوله ومعناها التحول الخ) أى فهى موضوعة له واما استفادة التحول من غير الدلالة الفاعل على التحدد والحدوث فبطريق اللزوم لموضوعها لحصل الفرق أفاده سم (قوله وليس) أصلها عند الجمهور وليس بكسر الهمزة وتخفيف الساكن لثقل الكسرة على الياء ولم تقلب الياء ألفا لانه جامد فذكره وافية القلب دون التخفيف لانه أسهل من القلب ولو كانت بالفتح لم تسكن تخفة الفتح بل كان يلزم القلب ولو كانت بالضم لقل فيها الست بضم اللام وعلى ما حكاه أبو حيان من قولهم لست بضم اللام تكون قد جاءت من البابين وحكى الفراء لست بكسر اللام كذا فى المعجم مع زيادة من الدماميني (قوله كذا) كذا فى التسهيل أن ليس تختص بجواز الاقتصار على اسمها وحذف خبرها قال الدماميني حكى سيبويه ليس أحد أى هذا اه وقد بسط المسئلة صاحب المعجم فقال قال أبو حيان نص اصحابنا على أنه لا يجوز حذف اسم كان وأخواتها ولا حذف خبرها الاختصارا ولا اقتصارا أما الاسم فلانه يشبه الفاعل وأما الخبر فكان قياسه جواز الحذف لانه ان روى أصله وهو خبر المبتدأ جاز حذفه أو ما آل اليه من شبه ما لمفعول فكذلك امكنه صار عندهم عوضا من المصدر لانه فى معناه اذا القيام مثلا كون من أكوأ زيد والاعواض لا يجوز حذفها قالوا وقد يحذف فى الضرورة ومن النحويين من أجاز حذفه لقرينة اختيارا وفصل ابن مالك فنهى فى الجميع الا ليس فأجاز حذف خبرها اختيارا ولو بلا قرينة اذا كان اسمها نكرة عامة تشبيها بلا والى هذا ذهب الفراء أيضا اه وكتب سم على قوله ولا حذف خبرها انظر هل هذا يخالف ما يأتى فى نحو ان خبر نفي من أن خبر الاول اسم كان المحذوف مع خبره ان قد جوزوا حذف الخبر هناك أو هذا مخصوص بذلك أو يحذف الخبر وحده فلينظر اه (قوله وهى عند الاطلاق) خرج نحو ليس خلق الله مثله فهى فى هذا الماضى واسمها ضمير الشأن ونحو الايوم باتيهم ليس مصر وفاقه سم فهى فى هذا المستقبل (قوله لنفى الحال) أى لانتفاء الحدث فى الحال ويرد عليه أنه فعل ماضى وزمن الفعل الماضى ماضى ويمكن أن يجاب بان مخالفتها السائر الافعال فى الدلالة على المضى عارض نشا من شبهها الحرف فى الجود وفى المعنى (قوله ماضى يزال) احتراز عن زال ماضى يزىل بفتح أوله فانه تام متعدد معنى ماز وعن زال ماضى يزول فانه تام قاصر بمعنى انتقل وذهب ومصدر الاول الزيل ومصدر الثانى الزوال ولا مصدر للناقصة ووزن الناقصة فعل بكسر العين ووزن غير هاقفل بفتحها كما فى التصريح وغيره (قوله وفى) بثلاث التاء وأنتا مع (قوله ومعنى الاربعة) أى مع النفي (قوله على ما يقتضيه الحال) أى ملازمة جارية على ما يقتضيه الحال من الملازمة هذه قبول الخبر عنه بالخبر سواء دام بدوامه نحو ما زال زيد أزرق العيين ما زال الله محمدا ألا نحو ما زال زيد ضاحكا (قوله وهذه الاربعة) أى موادها فاندفع ما قيل ان هذه الاربعة أفعال ماضية والنهى لا يدخل على الماضى (قوله الا بشرط الخ) لان المقصود من الجملة اثبات الاربعة متضمنة للنفي ونفى النفي اثبات (قوله والمراد به النهي والدعاء) ظاهر اطلاقه الدعاء عدم تقييده بلا وهو المتجه عندى وان نقل المصرح عن الارشاف تقييده بلا قيد دخل صدر قول الشاعر

ان تزالوا كذاكم ثم لا زلت لكم خالد اخلود الجبال

بناء على ورود لن للدعاء كما فى البيت ووجه الشبه عدم تحقق حصول الفعل فى كل قيل ومثلهما الاستفهام الانكارى (قوله ليس ينقل الخ) ليس امامه ملة واما معاملة اسمها ضمير الشأن وجملة ينقل الخ خبرها وكل اسم ينقل وذاعنى خبرها مقدما كما قاله زكريا وغيره ولا يصح أن يكون كل اسم ليس مؤخر لان الكلام عليه من باب سلب العموم والقصد عموم السلب فتأمل (قوله عين الله) خبر مبتدأ محذوف أى قسمى أو هو المبتدأ والمحذوف الخبر والواصل جمع وصل وهو العوض (قوله معها) أى مع الافعال الاربعة (قوله الا فى القسم) أى بشرط كون الفعل مضارعا والثانى لا كما فى التصريح وغيره (قوله منتظا محجدا) أى صاحب نطاق وجواد

ليس ينقل ذاعنى واعتزاز كل ذى عفة مقل قنوع أو تقديرا نحو تالله تقتو تذكر يوسف وقوله فقلت عين الله أبرح فاعدا ولو قطعت راسى لدينك وأوصالى ولا يحذف الثانى معها قياسا لافى القسم كما رأيت وشذوقه وأبرح ما دام الله قويم بحمد الله منتظا محجدا أى لا أبرح ومثال النهى قوله

ومثال الدعاء قوله: **أيا اسئلي يا دارمي على البلى * ولا زال منها لبحر عائل القطر (ومثل كان) في العمل المذكور (دام مسبوقا)**
 المصدرية الظرفية (كأعط مادمت مصيبا درهما) أي مدة دوامك مصيبا **تنبية** ١٦٧ مثل صار في العمل ما وافقها في المعنى

من الافعال وذلك عشرة
 وهي آض ورجع وعاد
 واستحال وقعد وحار وارتد
 وتحول وغدا وراح كقوله
 وبالمخض حتى آض جعدا
 عنظنطا
 اذا قام مساوي غارب الفعل
 غاربه
 وفي الحديث لا ترجعوا
 بعدي كفارا وقوله
 وكان مضى من حديث
 برشده
 فله مغوعا بالرشد آمر
 وفي الحديث فاستحالت
 غربا ومن كلام العرب
 ارفع شفرته حتى قعدت
 كانه حربة وقال بعضهم
 وما المسرة الا كالشهاب
 وضوئه
 يحور رمادا بعد اذهو
 ساطع وقال الله تعالى
 انقاه على وجهه فارتد
 بصيرا وقال امرؤ القيس
 وبدلت قرحا داما بعد صحة
 فبالك من نعمي تحول
 أبوسا
 وفي الحديث لرقبتم كما
 يرزق الطير تغدو وخصا
 وتروح بطانا وحكي
 سيبويه عن بعضهم ما
 جاءت حاجتك بالنصب
 والرفع بمعنى ما صارت
 فالنصب على أن ما
 استفهامية مبتدأ وفي
 جاءت ضمير يعود الى
 ما وادخل التانيث على ما

وهما خبران لا يرجح بناء على الراجح من جواز تعدد الخبر في هذا الباب أو الثاني نعمت للاول بناء على مقابلة
 (قوله ي) قال في التصريح هو اسم امرأة وليس ترخيح مبه كما قد يتوهم اه وكأنه قصد الرد على العيني في قوله
 وهي ترخيح مية اه ومن تتبع كلام ذي الرمة نظاما ونثرا وجد يسمي محبوبه ميا وقوله على البلى أي منه وهو
 بكسر الباء عن بلى الثوب كرمي اذا صار خلقا والجرعاء أرض ذات رمل مستوية لا تنبت شيئا والقطر المطر
 والمنهل المنسكب والمراد الاهلال الغير المضرب بقرينة الدعاء لها فلا اعتراض (قوله دام) أي الناقصة أما التامة
 كما في مادامت السموات والارض فلا تعمل العمل المذكور (قوله الظرفية) أمالو كانت مصدرية فقط
 فلا تعمل العمل المذكور ونحو يجبني مادمت صحبا أي دوامك صحبا فندام تامة بمعنى بقي وصحبا حال ولا توجد
 الظرفية بدون المصدرية (قوله كأعط الخ) أي كأعط المحتاج درهما مادمت مصيبا له في الكلام تقديم وتأخير
 وحذف (قوله مادمت) أصله دومت بضم الواو لانه قبله من باب فعل المفتوح العين الى مضى ومها عت دارادة
 اتصال ضمير الرفع المتحرك به فنقلت ضمة الواو الى الدال بعد سلب حركتها وحذفت الواو لالتقاء الساكنين (قوله
 مثل صار في العمل) أي على خلاف في ذلك (قوله بالمخض) أي و ربه أي ذلك المعبر بالمخض وهو بالمجمعين
 التانين الخالص والجمع يطلق على معان منها الكرم والخييل وكثير الوبر والغليظ كما في القاموس وأنسبها هنا
 الأخير ان فعمل ما في قول البعض الجعد الكرم كما في القاموس والمراد به في البيت الغليظ اه من المؤخذات
 والمعظمت بالعين المهمة المفتوحة والتونين المفتوحين والطاين المهمتين كما في القاموس الطويل والغارب
 بالعين المججمة والراء الكاهل (قوله غربا) أي دلوا عظيمة (قوله ارفع شفرته) بفتح الشين المججمة أي سن
 سكينه وذكرا ابن الحاجب أنه لا يطرده عمل فعد هذا العمل الا اذا كان الخبر مصدر اربا كان واستحسنه الرضي فلا
 يقال قعدز يد كاتبة بمعنى صار وطرده كثير مطلقا ووجه لولاه منه تعد لا يسأل حاجة الاقضاء ها وجعل منه الزخشرى
 قوله تعالى ففقهه من موما مخذولا (قوله و بدلت) بالبناء للجهول قرابة فتح القاف وضما أي جرحا داما أي
 سائل الدم والنعمى مثل النعمة وهي بضم النون مع القصر وبفتحها مع المد وجمع النعمة نعم كعنب وأنعم
 كافلس وجمع النعماء أنعم ايضا مثل البأساء والابؤس كذا في المصباح ومثله في القاموس وزاد جعين للنعماء
 بالفتح والمد وهما أنعم ونعمت بكسرتين وقد تفتح العين اذا تقرر ذلك عرفت أن النعمى في البيت بالنعم لانها فيه
 بالقصر ودعوى أن القصر للضرورة غير مسموعة وعرفت أن النعمى بوجهها مفردة لا جمع فعود ضمير الجماعة
 عليها في قوله تحولن أبؤسا باعتبار انظر أو باعتبار أن هذه النعمة التي هي النعمة بمنزلة نعم عديدة لانها أم النعم
 فقول البعض النعمى بفتح النون جمع نعمة فاسد والابؤس كافلس جمع بأس قاله البعض كشيخنا وقد استفيد
 مما مر عن المصباح أنه يصح أن يكون جمع بأساء (قوله تغدو وخصا الخ) في التمثيل به نظر لان الظاهر أن
 الفعلين تامان بمعنى تذهب في الغدوة وترجع في الرواح أي المساء فانتصاب ما بعدهما على الحال (قوله وحكى
 سيبويه) غير الاسلوب لانه نادر كما في التسهيل (قوله ما جاءت حاجتك) ذكر الدماميني أن الاندلسي قال جاء
 لا تستعمل بمعنى صار الا في خصوص هذا التركيب فلا يقال جاء زيد قائما بمعنى صار وأن ابن الحاجب طرده في
 غيره وجعل منه جاء البرقة في زين ونقل هذا السيموطي في الجمع عن قوم (قوله وادخل التانيث على ما) أي
 أوقعه على ضمير ما أي أنت ضمير ما أو المراد أدخل علامة التانيث على الفعل المسند الى ضمير ما (قوله بتيها)
 أي أرض بتيه فيها السائر فقرأت خالصة والمطى الواو للحال وهو اسم جنس جمعي للطيبة سميت طيبة لانها ساطعة وفي
 سيرها أي تسرع كأنها أي في سرعة السير قضا الحزن أي القضا الحزن بفتح الحاء ما غلظ وضعب من الارض
 وفائدة هذه الاضافة أن الحزن لا تالعه القضا لان الغالب عليه قلة الماء والعشب فتكون أسرع سيرافيه وجملة
 قد كانت الخ حال من قضا الحزن وفائدتها التنبية على شدة سرعة سيرها لان اسراعها الى فراخها غالبا أشد

لانها هي الحاجة وذلك الضمير هو اسم جاءت وحاجتك خبر والتقدير راية حاجة صارت حاجتك وعلى الرفع حاجتك اسم جاءت وما خبرها وقد
 استعمل كان وظل وأضحى وأصبح وأمسى بمعنى صار كثير ونحو ففتح السماء فكانت أبوابا وسيرت الجبال فكانت سريابا وقوله
 بتيها قفر والمطى كأنها * قط الحزن قد كانت فراخا ليروضها ونحو ظل وجهه مسودا وهو كظلم

واذا ما مثلهم بشر وقوله
أمت خلاء وأمسي
أهلها احتملوا * أختي
عليها الذي أختي على لبد
قال في شرح الكافية
وزعم الزمخشري أن بات
ترد أبتاءه من صار ولا
سجدة على ذلك ولا لمن
واقفه (وغبر ماض)
وهو المضارع والامر
واسم الفاعل والمصدر
(مثله) أي مثل الماضي
(قد عملا) العمل
المدكور (ان كان غير
الماض منه استعمالا)
يعني أن ما يتصرف من
هذه الأفعال بعمل غير
الماضي منه عمل الماضي
وهي في ذلك على ثلاثة
أقسام قسم لا يتصرف
بحال وهو ليس باتفاق
ودام على الصحيح وقسم
يتصرف تصرفا ناقصا
وهو زال وأخواتها فانه
لا يستعمل منها الامر
ولا المصدر وقسم
يتصرف تصرفا تاما وهو
باقيا فالمضارع نحو ولم
أك بغيا والامر نحو قل
كونوا سجارة أو حديدا
والمصدر كونه
بذل وحلم ساد في قومه
الغنى
وكونك إياه عليك يسير
واسم الفاعل كقوله
وما كل من يمسدي
الشاشة كأننا
أحنا اذا لم تلتف لك منجدا

من اسرعاها الى البيض (قوله قالوت) أي طارت والصبا والدبور يحان متقابلتان (قوله فاصبحوا الخ)
في الاستشهاد به نظرا لتقدم من اشتراط أن لا يكون خبر صار وما بعناها ماضيا (قوله أمت خلاء)
الشاهد في هذا فقط لافي الثاني لا يكون الخبر فيه ماضيا وصار وما بعناها لا يكون خبرهما ماضيا كما مر
وأختي عليها أهلها وبسد كعنب (٢) نسر عمر طويلا (قوله وهو المضارع الخ) يشعر بأنه لا يجيء
منها اسم مفعول وهو كذلك على الصحيح وأما قول سيدي به مكون فيه فقال في شرح اللحة أن أبا الفتح سأل أبا
على عنه فقال ما كل داء يعالجها الطبيب (قوله مثله) حال من فاعل عمل مقدمة على عامله لتصرفه وأوتعت
لمفعول مطابق محذوف أي عملا مثل عمل الماضي وبشكل على كل منهما ما ذكره بعضهم من منع تقدم مفعول
الفعل المفعول به عليه فلهذا غير متفق عليه (قوله وهي) أي هذه الأفعال في ذلك أي التصرف فهو تامع
التمام أو النقصان وانتفاء (قوله ودام على الصحيح) مقابلة ما قاله المتقدمون وقيل من المتأخرين أن لها
مضارعا وهو بدوم فهي متصرفة عندهم تصرفا ناقصا ذكره في التوضيح وشرحه قالوا ولا يرد على القول الصحيح
بدوم ودام ودوام لانها من تصرفات دامت التامة ولي بالقدمين ومن وافقهم أسوة لعدم ظهور الفرق بين
قولا لا كلك ما دمت عاصيا وقولك لا كلك ما تدوم عاصيا بل الصحيح عندي أن لها مصدرا أيضا بدليل أنهم
شرطوا سبق ما المصدرية الظرفية عليها ومن المعلوم أن ما المصدرية تزول مع ما بعده المصدر وان هذا المصدر
مصدرها وقد وقع هذا المصدر في عبارات كثيرين كالشارح عند قول المصنف كاعط الخ فلا يقال انها مع ما بعدها
في تاويل مصدر مذكور لا موجود والحكم عليهم بأن ذلك منهم اختراع لما لم يرد عن العرب جور وسوء ظن فاذا
قلت أحبك مدة دوامك صالحا كان دوام مصدر الناقصة وصدا الخبره مثل أحبك ما دمت صالحا والفرق تحكم
محض فتدبر (قوله تصرفا تاما) المراد التمام النسبي اذ لم يجيء لها اسم مفعول (قوله ولم أك بغيا) أصل أك
أكون حذفت ضمته للماز وواو الانتقاء الساكنين وفوته للتحفيف فلم يبق من أصول الكلمة الا واوها
وأصل بغيا بغوا بالجمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالساكن كون قلبت الواو ياء وكتبت الغين لئلا يسبها
وأدغمت الياء في الياء كذا في التصريح وعلل وجه جعله من باب فاعول لأن باب فاعيل أن فاعلا لا يستوي فيه
المذكر والمؤنث باطراد الا اذا كان بمعنى مفعول والظاهر أن بغيا هنا بمعنى فاعل وأما فاعول فيستوي فيه المذكر
والمؤنث باطراد اذا كان بمعنى فاعل (قوله قل كونوا سجارة أو حديدا) أصل كونوا قبل اتصال الواو الجماعة به كون
حذفت الواو والانتقاء الساكنين فصار كن فلما اتصل به واو الجماعة حركت النون بالضم لمما سمة الواو فرجعت
الواو المحذوفة لزوال التقاء الساكنين قاله في التصريح قال الرواداني أن قيل لم لم ترجع الواو لزوال التقاء
الساكنين في نحو ولم أك بغيا بحذف النون قلنا لما كان مقتضى حذف النون ليس واجبا بل هو مرجح لانه هو
مجرد التحفيف صارت كأنها غير محذوفة بل هي ثابتة في التقدير فوجب حذف الواو من التقاء الساكنين قائم
بعدمه بخلافه من فاعله لما وجب تحريك النون لأجل واو الجماعة زال سكونها الفظا وتقديرا فزال موجب حذف
الواو فظا وتقديرا فزال حذفه لكان حذفها بلا مقتض (قوله والمصدر) فصدر كان الكون والكينونة ومصدر
أخفى وأصبح وأمسي الاضياء والاصباح والامساء ومصدر صار الصير والصيرورة ومصدر بات البيات والبيتوتة
ومصدر ظل الظلول (قوله وكونك إياه) أي الفتى المذكور وخبر الكون من حيث النقصان إياه ومن حيث
الابتداء يسير (قوله اذ لم تلتف) أي تجده واعلم أنه اذا قيل ما منفك عمر قائما كان منفك مبتدأ ناقصا معتمدا على
نفي فحتاج الى اسم وخبر من حيث النقصان وهو اعمر وكأنا والى مرفوع يسد عن خبره من حيث الابتداء
فهل هو مجموع الاسم والخبر أو الاسم فقط أو الخبر فقط ويرد على الاول أن فيه اقامة مرفوع ومنصوب مقام
مرفوع وعلى الثاني أن المبتدأ لا يكتفي بهذا المرفوع لعدم حصول الفائدة بدون الخبر وعلى الثالث أن المقتضى
عن الخبر هو المرفوع والخبر منصوب واختار الحلبي على شرح الازهرية أنه الخبر فيكون قائما في المثال مع كونه
خبر منفك من حيث النقصان سدا مسددا خبر منفك من حيث الابتداء لأن به تمام الفائدة قال ولا يضر كونه
منصوبا لانه ليس خبر حقيقة وانما هو ساد مسدود رجاء ينازع فيه قولهم ويعني عن الخبر مرفوع وصف

وقوله قضي الله بأسماء أن لست رأئلا * أحبك حتى يعمض الجفن منهض (وفي جميعها) أي جميع هذه الأفعال حتى ليس ومادام (توسط الخبر) يعني وبين الاسم (أخر) أجماعا نحو وكان خفا علينا نصر المؤمنين وقراءة حمزة وحضف ليس البر أن تولوا بنفسه البر وقوله سلى أن جهلت الناس عنا وعنهم * فليس سواء عالم وجهول وقوله لا طيب للعيش مادامت ١٦٩ منغصة لذاته بأذكار الموت والهرم

تقديمها * الأول يمنع ابن معطي توسط خبر مادام وهو وهم أن لم يقل به غيره ونقل صاحب الإرشاد خلافا في جواز توسط خبر ليس والصواب ما ذكرته * الثاني محل جواز توسط الخبر عالم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنع به يعنى أن يراد به ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب كما في ليس في تلك الدار صاحبها (قوله لا طيب للعيش) أي الحياة وبحت شيخ الإسلام في الاستشهاد بالبيت باحتمال أنه من التنازع وأعمل الثاني وهو منغصة وأضمر في الأول وهو دامت بل يلزم على الأعراب الأول الفصل بين العامل وهو منغصة والمعمول وهو يادكار بأجنبي وهو لذاته (قوله منع ابن معطي الخ) له يرى وجوب ترتيب أجزائه صلة الحرف المصدرى (قوله والصواب ما ذكرته) أن كان المراد من نفي الخلاف كما قد يتبادر ورد أن المثبت مقدم على النافي إلا أن يقال المخالفة الشاذة وجودها كعدم فلا ينبغي اعتبارها (قوله نحو كان غلام هند بعلها) في هذا المثال الأول نظر لعدم وجوب توسط الخبر فيه لجواز تقديم خبر غير دام وليس على التامخ فالصواب التمثيل بنحو يعجبني أن يكون في الدار صاحبها فان الحرف المصدرى مانع من التقديم والضمير مانع من التأخير فوجب التوسط وأجاب سم بأن مراد الشارح بوجوب التوسط امتناع التأخير (قوله لم أعرفت) أي في شرح قول المناظم * كذا إذا أعاد عليه ضمير * من لزوم عود الضمير على متأخر لظهور تبه لآخر الخبر (قوله واقترن الخبر بالا) يأتي هنا سؤال الشارح وجوابه اللذان ذكرهما في شرح قوله أو قصدا سمعاه ماله مختصرا (قوله الامكاء) أي صفيروا والتصديفة التصفيق (قوله وأن يكون في الخبر الخ) الصواب الجواز في مثل هذا العود الضمير على متقدم رتبة وإن تأخر لفظا * والحاصل أن الخبر أحوال الاستة وجوب التأخير نحو ما كان زيد الأتعا وكان صاحبى عدوى وجوب التوسط نحو يعجبني أن يكون في الدار صاحبها وجوب التقديم على الفعل نحو أين كان زيد وجوب التأخير أو التوسط نحو هل كان زيد قائما وجوب التوسط أو التقديم نحو كان غلام هند بعلها ونحو ما كان قائما الأزيد لجواز تقديم الخبر على ما كان مؤخر عن ما كماله سم جواز الثلاثة نحو كان زيد قائما (قوله أي سبق الخبر) وأما الاسم فقال ابن هشام في الحواشي أن مرفوع هذه الأفعال مشبه بالفعل وهو لا يتقدم على الفعل فكذلك ما أشبهه (قوله وهذا) أي تقديم خبر دام عليها كما يفيد ما بعده (قوله مسلمة) للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفى وهو ممنوع وزوم على ما بعد الحرف المصدرى فيما قبله وهو أيضا ممنوع (قوله وفي دعوى الاجماع الخ) ما اعترض به على دعوى الاجماع لا يبطئها لانه قدح في علته المنع بانها لا تفيد الاتفاق عليه ولا يلزم من ذلك عدم الاتفاق لجواز أن يكونوا أجمعوا على هذا الحكم ولو كانت العلة قاصرة فكان الأولى القدح بنقل الخلاف وقد نقل الخلاف ابن قاسم الغزى في شرحه ويمكن الجواب عن منع دعوى الاجماع فيها بثبوت الخلاف بحمل الاجماع فيما على اجماع البصريين كما في يحيى وعن قدح الشارح في التمثيل بان علة المنع مجموع الأمرين لا كل واحد على حدته (قوله بدليل اختلافيهم في ليس) أي في امتناع تقديم خبرها عليها قال سم قديمة لاختلافهم في ليس مع الاجماع على عدم تصرفها لا ينافى الاتفاق في دام لمدرك يخصها قال البعض إذا كان هناك مدرك يخصها يكون هو علة المنع لا ما ذكر من عدم التصرف والكلام فيه على أن ما ذكر لا يتم الا ببيان المدرك والا كان شاهدا زورا لاك ولا عليه كاه وهو كلام حسن (قوله وقد أجاز) الأولى الفاء (قوله إذا كان غير عامل) بخلاف العامل كان والفرق أن العامل أشد اتصالا بصلة من غير

الأن يقال أنه أغلبي والأقرب عندي أنه الاسم لانه مرفوع الوصف ولا رد عدم الاكتفاء به لان ذلك لعارض نقصان المبتدأ فافهم (قوله أن لست) أن مخففة من الثقيلة اسمها ضمير الشأن وجلة لست رأئلا أحبك خبرها ورائلا خبر ليس واسم رائلا ضمير مستتر فيها وأحبك خبرها (قوله أجزا جاعا) لم يكثر بالخالف في دام وليس لغظه في هذه المخالفة كما سيذكره الشارح فلهذا حكى الاجماع والشارح أبقى الجواز في كلام المصنف على ظاهره من استواء الطرفين لقوله بعد محل جواز توسط الخبر ما لم يعرض ما يوجب ذلك أو يمنع به يعنى أن يراد به ما قابل الامتناع فيصدق بالوجوب كما في ليس في تلك الدار صاحبها (قوله لا طيب للعيش) أي الحياة وبحت شيخ الإسلام في الاستشهاد بالبيت باحتمال أنه من التنازع وأعمل الثاني وهو منغصة وأضمر في الأول وهو دامت بل يلزم على الأعراب الأول الفصل بين العامل وهو منغصة والمعمول وهو يادكار بأجنبي وهو لذاته (قوله منع ابن معطي الخ) له يرى وجوب ترتيب أجزائه صلة الحرف المصدرى (قوله والصواب ما ذكرته) أن كان المراد من نفي الخلاف كما قد يتبادر ورد أن المثبت مقدم على النافي إلا أن يقال المخالفة الشاذة وجودها كعدم فلا ينبغي اعتبارها (قوله نحو كان غلام هند بعلها) في هذا المثال الأول نظر لعدم وجوب توسط الخبر فيه لجواز تقديم خبر غير دام وليس على التامخ فالصواب التمثيل بنحو يعجبني أن يكون في الدار صاحبها فان الحرف المصدرى مانع من التقديم والضمير مانع من التأخير فوجب التوسط وأجاب سم بأن مراد الشارح بوجوب التوسط امتناع التأخير (قوله لم أعرفت) أي في شرح قول المناظم * كذا إذا أعاد عليه ضمير * من لزوم عود الضمير على متأخر لظهور تبه لآخر الخبر (قوله واقترن الخبر بالا) يأتي هنا سؤال الشارح وجوابه اللذان ذكرهما في شرح قوله أو قصدا سمعاه ماله مختصرا (قوله الامكاء) أي صفيروا والتصديفة التصفيق (قوله وأن يكون في الخبر الخ) الصواب الجواز في مثل هذا العود الضمير على متقدم رتبة وإن تأخر لفظا * والحاصل أن الخبر أحوال الاستة وجوب التأخير نحو ما كان زيد الأتعا وكان صاحبى عدوى وجوب التوسط نحو يعجبني أن يكون في الدار صاحبها وجوب التقديم على الفعل نحو أين كان زيد وجوب التأخير أو التوسط نحو هل كان زيد قائما وجوب التوسط أو التقديم نحو كان غلام هند بعلها ونحو ما كان قائما الأزيد لجواز تقديم الخبر على ما كان مؤخر عن ما كماله سم جواز الثلاثة نحو كان زيد قائما (قوله أي سبق الخبر) وأما الاسم فقال ابن هشام في الحواشي أن مرفوع هذه الأفعال مشبه بالفعل وهو لا يتقدم على الفعل فكذلك ما أشبهه (قوله وهذا) أي تقديم خبر دام عليها كما يفيد ما بعده (قوله مسلمة) للزوم تقدم بعض الصلة على الموصول الحرفى وهو ممنوع وزوم على ما بعد الحرف المصدرى فيما قبله وهو أيضا ممنوع (قوله وفي دعوى الاجماع الخ) ما اعترض به على دعوى الاجماع لا يبطئها لانه قدح في علته المنع بانها لا تفيد الاتفاق عليه ولا يلزم من ذلك عدم الاتفاق لجواز أن يكونوا أجمعوا على هذا الحكم ولو كانت العلة قاصرة فكان الأولى القدح بنقل الخلاف وقد نقل الخلاف ابن قاسم الغزى في شرحه ويمكن الجواب عن منع دعوى الاجماع فيها بثبوت الخلاف بحمل الاجماع فيما على اجماع البصريين كما في يحيى وعن قدح الشارح في التمثيل بان علة المنع مجموع الأمرين لا كل واحد على حدته (قوله بدليل اختلافيهم في ليس) أي في امتناع تقديم خبرها عليها قال سم قديمة لاختلافهم في ليس مع الاجماع على عدم تصرفها لا ينافى الاتفاق في دام لمدرك يخصها قال البعض إذا كان هناك مدرك يخصها يكون هو علة المنع لا ما ذكر من عدم التصرف والكلام فيه على أن ما ذكر لا يتم الا ببيان المدرك والا كان شاهدا زورا لاك ولا عليه كاه وهو كلام حسن (قوله وقد أجاز) الأولى الفاء (قوله إذا كان غير عامل) بخلاف العامل كان والفرق أن العامل أشد اتصالا بصلة من غير

٢٢ - صبان - أول ما ودعوى الاجماع على منعهما مسلمة والأخرى أن يتقدم على دام وحدها و يتأخر عن ما وفى دعوى الاجماع على منعهما نظر لان المنع ممال بعلتين احدهما عدم تصرفها وهذا بعد تسليمه لا ينهض مانعا باتفاق بدليل اختلافهم في ليس مع الاجماع على عدم تصرفها والأخرى أن ما موصول حرفى ولا يفصل بينهما وبين صلته وهذا أيضا مختلف فيه وقد أجاز كثير الفصل بين الموصول الحرفى وصلته إذا كان غير عامل كما المصدرية

لكن الصورة الاولى اقرب الى كلامه اشعر بذلك قوله (كذلك سبق خبر ما النافية) أي كما منعوا أن يسبق خبر ما المصدرية كذلك منعوا أن يسبق ما النافية (لجئ بها متاولة لانه) أي متبوعة لا تابعة لان لها الصدر ولا فرق في ذلك بين أن يكون ما دخلت عليه بشرط في عمله تقدم المنفي كزال أولا ككان فلا تقول قائما ما كان زيد ولا قائدا ما زال عمر وقال في شرح الكافية وكلاهما جائز عند الكوفيين لان ما عندهم لا يلزم تصديرها ووافق ابن كيسان ١٧٠ البصريين في ما كان ونحوه وخالفهم في ما زال ونحوه لان نفيها ايجاب في تنبيهات * الاول

الاعمال لطلبه اياها من جهة العمل والموصولية بخلاف غير العامل لان طلبه اياها من جهة الموصولية فقط (قوله لكن الصورة الاولى) استدراك على قوله وهذا تحت صورته أي باعتبار قوله كذلك سبق الخ ولهذا أوضح الاقربية بقوله اشعر بذلك قوله الخ والا فلا تقرب الى قوله دام فقطع النظر عن قوله كذلك الخ الصورة الثانية وعمل وجه الاشعار كما يشير اليه كلامه بعد حصول التناسب بين المشبه والمشبّه به من حيث ان المسموق في كل منهما ما (قوله ما النافية) مثلها ههنا الاستفهام وكذلك النافية عند الرضى وجعل السيوطي ان كالا (قوله كذلك) تأكيد لقوله كما منعوا (قوله لجئ بها الخ) هذا الشطر توكيد لما قبله (قوله ولا فرق في ذلك) أي في امتناع تقديم الخبر على ما النافية (قوله لان نفيها ايجاب) أي الكلام بدخولها صار ايجابا لان مدخولها المنفي وهي للنفى ونفي المنفي ايجاب فكأنه لم يكن هناك ما النافية المستحقة للتصدير واجاب ابن هشام عن دليل ابن كيسان بان نحو ما زال زيد قائما نفي باعتبار اللفظ ايجاب باعتبار المعنى فنعوا التقديم نظر الى اللفظ والاستثناء المفرغ نظرا الى المعنى ولما كان التقديم أمرا راجعا الى اللفظ نظريه الى اللفظ والاستثناء أمرا راجعا الى المعنى لانه اخراج من معنى الاول نظرافيه الى المعنى (قوله ورج الفتي) أي الشاب للخبر أي لفعل الخبر وما زائد على السن أي على زيادته أي كلما زاد عمره (قوله وهو خيرا) اقتصر عليه مع أن قوله على السن معموله أيضا لانه ظرف متوسع فيه فلا ينض دليلا (قوله على الخبر الخ) كذا في بعض النسخ وفي بعضها على النفي بلا وهو أخص وأولى لان الكلام في التقديم على النفي لاق التقديم على الخبر (قوله غالبا) احتراز به عن نحو ان في الدار زيد اجالس وزيد ان أضرب أو لم أضرب وعن نحو عمر ان يضرب على رأى البصريين المجيزين تقديم المعمول فيه على المبتدأ وعن نحو قاما اليتيم فلا تقهر (قوله امكنه الخ) استدراك على قول المصنف في شرح الكافية عند الجميع (قوله الخلاف عن القراء) أي أنه يمنع التقديم في جميع حروف النفي (قوله ومن شواهد) أي جواز التقديم على النفي بغير ما (قوله بمثل أو احسن) أي بمثل شمس الضحى لخذف من الاول دلالة الثاني والاحسن أن أو بمعنى بل (قوله بين ما والمنفي بها) سيصرح الشارح في الخاتمة بانه اذا دخل على غير زال واخواتها من أفعال هذا الباب ناف كان المنفي هو الخبر وحينئذ لا تستقيم عبارة فكان الاول أن يقول بين ما والفعل وقد يجاب بان المنفي في الظاهر الفعل فهو مراد الشارح بالمنفي (قوله وانما اراد الخ) أي وليس هذا مراده وانما اراد الخ (قوله لما عرفت من الخلاف) من قوله سابقا وكلاهما جائز عند الكوفيين (قوله ومنع سبق خبر الخ) الخلاف في غير ليس الاستثنائية اذ لا يتقدم عليهم الخبر اجماعا ومثاله لا يكون في الاستثناء وأفهم كلام المصنف جواز تقدم الخبر على غير دام وليس والمنفي بما وهو كذلك فتقول قائما كان زيد نعم ان رفع الخبر اسما ظاهرا نحو كان زيد كرى بما أبوه امتنع تقديمه بدون مرفوعه لئلا يلزم الفصل بينه وبين معموله باجني كافي الفارضى وغيره فان قدم مرفوعه فالظاهر الجواز قال الرضى فان كان معمول الخبر منصوبا وقدم الخبر بدون منصوبه جاز على قبح نحو ضاربا كان زيد عمر الان منصوبه ليس بجزئته وان كان ظرفا أو جارا أو محسورا جاز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم أو في الدار اذا الظروف يتوسع فيها اه ثم رأيت المسئلة بتفاصيله الثلاثة في التسميل ووقع الخلاف اذا كان الخبر جملة اسمية نحو كان زيد أبوه فاضل أو فعلية نحو كان زيد يقوم أبوه والاصح جواز تقدمه كما في التسميل (قوله في الخبيات) هي مسائل أملاها بحلب (قوله لضعفها بعدم التصرف) هذه العلة من

أفهم كلامه أنه اذا كان النفي بغير ما يجوز التقديم نحو قائما لم يزل زيد وقاعد الم يكن عمر وقال في شرح الكافية عند الجميع واستدل به بقول الشاعر

ورج الفتي للخير ما ن رأته * على السن خيرا لا يزال يزيد

أراد لا يزال يزيد على السن خبرا أقدم معمولا بالخبر وهو خبر على الخبر وهو يزيد مع النفي بلا وتقدم المعمول يؤذن بجواز تقديم العامل غالبا لكنه حكى في التسميل الخلاف عن القراء قلت ومن شواهد الصريحة قوله ما عاذني فهاثم ان ابرحا بمثل أو احسن من شمس الضحى

الثاني أفهم أيضا جواز توسط الخبر بين ما والمنفي بها نحو ما قائما كان زيد وما قاعد زال عمر ومنعه بعضهم والصحيح الجواز الثالث كذلك هو أن هذا المنع مجمع عليه لانه شبهه بالجمع عليه وانما أراد التشبيه في أصل المنع دون وصفه لما عرفت من الخلاف (ومنع

طرف

سبق خبر ليس اصطفي) منع مصدر رفع بالاستثناء مضاف الى معموله وهو سبق والقاعل محذوف وسبق مصدر جر بالاضافة مضاف الى فاعله وهو خبر وليس في محل نصب بالمفعولية واصطفي جملة في موضع رفع خبر المبتدأ والتقدير منع من منع أن يسبق الخبر ليس اصطفي أي اختبر وهو رأى الكوفيين والمبرد والنسيري والراجح جاني وأبي علي في الخبيات وأكثر المتأخرين لضعفها بعدم التصرف وشبهها بما النافية وجهة من أجاز قوله تعالى

الايوم باتيهم ليس مضروفا عنهم لما علم من أن تقديم المفعول يؤذن بجواز تقديم العامل ١٧١ وأجيب بأن مفعول الخبر هنا ظرف

والظرف وقع توسع فيها
وأضافان عسى لا يتقدم
خبرها اجبا لعدم
تصرفها مع عدم
الاختلاف في فعليتها
فليس أولى بذلك لمساواتها
لها في عدم التصرف
مع الاختلاف في فعليتها
وتنبية خبر في كلامه
منقول ليس مضافا الى
ليس كما عرفت والا تولى
جس حركات وذلك ممنوع
(وذو عام) من أفعال
هذا الباب أي التام منها
(ما برقع بكتفي) أي يستقي
بمرفوعه عن منصوبه
كما هو الأصل في الأفعال
وهذا المرفوع فاعل
صريح (وما سواه) أي
ما سوى المكتفي بمرفوعه
(ناقص) لافتقاره الى
المنصوب (والنقص في
قتي) و (ليس) و (زال)
ماضي يزال التي هي من
أفعال الباب (دائما قتي)
فلان تعمل هذه الثلاثة
تامة بحال وما سواها من
أفعال الباب يستعمل
ناقصا وتاما نحو ما شاء الله
كان أي حدث وان كان
ذو عسرة أي مضروبا
كان بمعنى كفل وبمعنى
غزل يقال كان فلان
الصبى اذا كفله وكان
الصبى اذا غزل له ونحو
فسيحان الله حين تمسون
وحين تصبحون أي حين
تدخلون في المساء وحين
تدخلون في الصباح

طرف جميع المانعين وقوله وشبهها بما النافية من طرف المانعين من غير الكوفيين لما تقدم من تجويز
المكوفيين تقدم الخبر على ما النافية منهم وجوب تصديرها (قوله الأيوم باتيهم) أي العذاب (قوله من أن
تقديم المفعول الخ) أي غالباً فلا يرد نحو زيد ان أضرب وأما منع تقديم أضرب اضعف عاملة بخلاف
زيد اقاله زكريا (قوله وأجيب الخ) أجيب أيضاً بان يوم باتيهم مفعول محذوف أي الأيوم فون يوم باتيهم
وجملة ليس مضروفا عنهم حال مؤسفة وان زعم البعض كشحنائهم وكدة وبان يوم في محل رفع بالابتداء
وفتحته بناء لضافته الى الجملة وليس مضروفا عنهم وخبره وضمر ليس على هذا اليوم وبان يوم متعلق بليس بناء
على الصحيح من جواز تعلق الظرف والجار والمجرور بكان وأخواتها لالتفاتها على الأحداث كما يأتي (قوله بان
مفعول الخبر هنا ظرف الخ) قال الروداني فيه أنه يلزم الجملة وحينئذ القول بجواز تقديم خبر ليس اذا كان
ظرفا أو عدليه وليس كذلك لاطلاقهم المنع اهـ وقد يقال لا لزوم لان مفعول المفعول للناسخ دون المفعول
للتاسخ ولا يلزم من تجويز انتقال الضعيف عن رتبة انتقال القوي عن رتبة فافهم (قوله وأيضاً فان عسى
الخ) ليس جواباً لثانياً كما يوهى ظاهر العبارة بل هو تعليل ثالث لا ممتنع تقدم خبر ليس عليه افعال الاولي
تقدمه على قوله وجه الخ ويمكن ان يقال هو معارضة لدليلهم بعد ابطاله (قوله مع عدم الاختلاف في فعليتها)
يرده ما تقدم في شرح قوله بتأفقت من أن بعض الكوفيين زعم حرفية عسى ودفعه شيخنا السيدان المراد
بالاختلاف المعدوم في عسى والاختلاف الموجود في ليس اختلاف البصريين لا تفاقمهم على فعلية عسى
وقول بعضهم كالفارسي بحرفية ليس (قوله كما عرفت) أي من قوله وليس في محل نصب بالمفعولية اذ لو كان
خبر مضافا الى ليس لقال في محل جر بالاضافة (قوله وذلك ممنوع) أي في الشعر (قوله وذو عام الخ) فيه اشارة
الى أن التمام الاكتفاء بالمرفوع والنقصان الافتقار الى المنصوب أيضاً فتسمية هذه الأفعال ناقصة لنقصانها
عن بقية الأفعال بالافتقار الى شيئين وقيل لنقصانها عما يجزدها من الحدث قال المحققون كالرضي أي من
الحدث المقيد لان الدال عليه هو الخبر أما هي فتدل على حدث مطلق يقيد بالخبر حتى ليس وحدها الانقضاء
فاذا قلت كان زيد قائماً أو ليس زيد قائماً فكأنك قلت في الأول حصل شيء لم يزد حصل القيام وفي الثاني
انتهى شيء عن زيد انتهى القيام فيكون في الكلام اجمال ثم تفصيل وعليه فتعمل في الظرف وقيل لا تدل على
الحدث أصلاً بل هي لتسمية الحدث الدال عليه خبرها الى مرفوعها وزماته ومن قال به المحقق الشريف وهو
الموافق لقول كثير من علماء المعاني السند في باب كان هو الخبر وكان قيد له ولقول المنطقيين ان كان رابطة
يربطها بالمجول بالموضوع فلا تعمل في الظرف وهو مشكل عندي فيما له مصدر اذ لا معنى للمصدر الا الحدث
لأنهم الآن يكون أصحاب هذا القول يذكرون محي ومصدر لشيء منها ثم رأيت مسطورا لكن يرد الانكار
* وكونك أياماً عليك يسير * الآن يدعي أنه مصدر التامة وأن التقدير وكونك تفعله أي المذكور قبل من
البذل والحلم على أن الجملة حال فلما حذف الفعل انفصل الضمير وشمل تعريفه التام كان بمعنى كفل أو غزل
اعدم توقف الفعل المتعدي على المفعول واعلم أن أقرب ما قيل في لاضر بنه كائناً ما كان أن ما ذكره خبر
كائناً واسمها الضمير المستتر فيم او كان تامة صفة لما أي لاضر بنه حالة كونه كائناً شياً كان أي كائناً أي شئ
وجد (قوله بمرفوعه) فيه اشارة الى أن الرفع بمعنى المرفوع كما هو الأقرب (قوله في قتي) أي لا يفتح التاء
أما مقودحاً فيجيء تاماً بمعنى كسر وأطفاً يقال فتاته عن الامر كسرتة والناو فتاتها أطفاً حكاها المصنف في
شرح التسهيل عن الأراء وذكر صاحب القاموس ثم قال عن ابن مالك في كتابه جميع اللغات المشككة وعزاه
للفراء وهو صحيح وغلط أبو حيان وغيره في تغليطه اهـ (قوله بحال) أي في حال (قوله أي حدث) تفسير كان
في المثال الأول بحدث وفي الثاني بخبر من تفسير الشيء بجزئيات معناه مراعاة للانسيبة والاضحية فلا ينافي
ان كان التامة التي ليست بمعنى كفل أو غزل معناها ثابت هذا وكال الرابع كان في الآية ناقصة أي وان كان
ذو عسرة غير ما تكلمت عليه لالة السياق عليه واعلم أن الكون مصدر له كان مطلقاً الا التي بمعنى كفل
فصدرها الكمانية كالحراسة قاله اللطفايني (قوله أي ما بقيت) وتأتي دام التامة بمعنى سكن ومنه الحديث
لا يبيوان أحدكم في الماء الدائم أي الساكن (قوله وبات وبات الخ) الشاهد في بات الاولي لأنها التامة أما

وقالوا بات بالقوم أي نزل بهم لئلا يحوطل اليوم أي دام ظله وأخبرنا أي دخلنا في الضحى ومنه قوله * إذا الليله الشهباء أضحى جليلها *
أي بقي جليلها حتى أضحى أي دخل ١٧٢ في الضحى ويقال صار فلان الشيء يعني ضمه اليه وصرت الى زيد فتحوّلت اليه وقالوا برح الخفاء

والثانية فنأقصة بمعنى صار اسمها اليه وخبر بهاله بناء على مذهب الزمخشري ان بات تأتي بمعنى صار والعائر
بالعين المهملة والراء اسم جامد يطلق على القذى الذي تدع له العين وعلى المدعو على يثر في الجفن الاسفل
وعلى كل ما أعل العين كافي القاموس فالارمد على الثاني صفة لذى العثر مؤكدة وعلى ما عده مؤسسه وليس
العائر في البيت اسم فاعل من العور بسكون الواو لان معناه كافي القاموس وغيره الاخذ والذهب والذهب
والالتلاف ولا يناسب هنا شيء من هذه المعاني اذا فهمت ما ذكرناه في البيت علمت ما في كلام غير واحد كالبعض
من الوهم فلا تكن أسير التقليد (قوله بات بالقوم) وكذا يقال بات القوم متعديا بنفسه أي أنا هم لئلا (قوله ظل
اليوم أي دام ظله) في التسهيل ان ظل النامة يعني دام وجهه في طال ومثل الدمامني الاول يحوطل ظل الظلم
هلك الناس والثاني يحوطل الليل وظل النبت (قوله اذا الليله الشهباء) أي التي لا غيم فيها والجليد البارد
الشديد وصدر البيت * ومن فعلنا في أننى حسن القرى (قوله يعني ضمها اليه) أي أوقطعه كما في التسهيل قال
شارحه الدمامني نقلا عن المصنف يقال صار به بصيره وبصوره أي ضمه أو قطعه اه ومنه معنى الضم
فصره من اليك وفي الجمع أنها تأتي بمعنى رجع أيضا ومنه إلى الله نصير الامور (قوله برح الخفاء) أي ذهب
وتأني بمعنى ظهر أيضا وقوله يعني انفصل ويعني خلص معنيان لانفك كما في شرح الجامع والجمع متقاربان
(قوله للاحتراز عن ماضى بزيل) مبنى على المشهور من أن بزيل لم يرد مضارع الزال ناقصة أما على ما حكاه
الكسائي والفراء من ورود مضارعها وانهم يقولون لا بزيل أفعل كذا فينبغي أن يقال زال لا بمعنى ماز ولا بمعنى
انقل قاله الدمامني (قوله وجب أن تكون ناقصة) أي ما لم تكن بمعنى كفل (قوله ولا يلي العامل الخ) للفصل
بين العامل ومعموله بمول غير قاله في التصريح قال سم ويفهم منه جواز نحو زيد كان طعامك آكلًا وبه
صرح الدمامني لان الاسم مستر وهو سابق على معمول الخبر فلا فصل اه واعلم أن مثل هذا التقديم
ممنوع في غير هذا الباب كمنه فيه فلو قيل جاء عمرا يضرب بدم فجوز لان سبب المنع ايلاء الفعل معمول غيره
لا يختص بفعل دون فعل نقله يس عن المصنف وزيد في مثاله فاعل جاء وفاعل يضرب ضمير مستتر فيه
يرجع الى زيد (قوله سواء تقدم الخبر على الاسم) أي وتقدم معمول أيضا على الخبر كما مثل أما اذا تقدم الخبر
عليه فانه يجوز اجماعا نحو كان آكلًا طعامك زيد وكذا يجوز تقدمه على العامل نحو وأنفسهم كانوا يظلمون
(واعلم) أن نحو كان زيد آكلًا طعامك يحصل فيه أربع وعشرون صورة حاصلة من ضرب ستة في أربعة
لان التركيب مشتمل على أربعة الفاظ وفي تقدم كل واحد منها ستة أوجه حاصلة من الخالف في الالفاظ
الثلاثة بعده مثلا اذا قدمت كان فان ذكر بعده زيد فاما أن يتقدم الخبر أو معموله وان ذكر بعده آكلًا فاما
أن يتقدم الاسم أو المعمول وان ذكر بعده طعامك فاما أن يتقدم الاسم أو الخبر وقس على ذلك وكما جازة عند
البصريين الا كان طعامك زيد آكلًا وكان طعامك آكلًا زيد آكلًا كان طعامك زيد كما يؤخذ من كلام
الناظم (قوله قنفاذ الخ) قاله الفرزدق في هجور هط جرير بالفجور والخيانه ويشبههم بالقنفاذ في مشيهم ايلا
فقوله قنفاذ تشبيه بليغ أو استعاره مصرحة وهو جمع قنفاذ يقاف مضمومة ثم فاء مضمومة أو مفتوحة فنال
مجمعة كما في التصريح والهاجرون من الهدجان وهي مشية الشيخ والباء في عباسية وعطية قيل هو ابو جرير
فالشاهد في ايلائه كان معمول عود الذي هو خبرها وما مر من أن هذا البيت من كلام الفرزدق هو ما في
التصريح وشواهد العيني نقول البعض هو من كلام جرير غير صحيح (قوله أو ضمها اليه) أي لكان وقوله مراد
به الشأن أي وحينئذ دعائم الموصول محذوف أي عودهم به ولا يحتاج جملة الخبر الى رابط لان الاسم ضمير
الشأن (قوله أو راجع الى ما) وعليه فعائد الموصول الضمير المستتر في كان ورابط جملة الخبر بالمبتدأ المنسوخ
محذوف أي عودهم به (قوله فعطية مبتدأ) ولا يضرب تقدم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ الجوازه عند
البصريين كما في سم عن الشيخ خالد (قوله وهذا التأويل) أي جعله ضرورة متعين أي بالنسبة لبقية

وانفك الشيء بمعنى
انفصل ويعني خلص
يرتسمان الاول في انما
قيدت زال بماضى بزال
للاحتراز عن ماضى بزيل
فانه فعل تام متعدي معناه
ماز يبقولون زل ضا نك
عن معرك أي مزبعضها
من بعض ومصدره
الز يل ومن ماضى بزيل
فانه فعل تام قاصر معناه
الانفقال ومنه قوله تعالى
ان الله يمسك السموات
والارض أن تزولا ومصدره
الز وال * الثاني اذا قلت
كان زيد قائما جاز أن
تكون كان ناقصة فقائمًا
خبرها وأن تكون تامة
فيكون حالًا من فاعلها
واذا قلت كان زيد آكلًا
وجب أن تكون ناقصة
لامتناع وقوع الحال
معروفة (ولا يلي العامل)
أي كان وأخواتها
(معمول الخبر) مطلقا
عند جهور البصريين
سواء تقدم الخبر على
الاسم نحو كان طعامك
آكلًا زيد الخالفين
السراج والفارسي وابن
عصفور أم لم يتقدم نحو
كان طعامك زيد آكلًا
وأجازوه الكوفيون مطلقا
تمسكا بقوله * قنفاذا
هذا جازون حول بيوتهم
* عما كان اياهم عطية

التأويل

عودا وخرج على زيادة كان أو ضمها اليه مراد به الشأن أو راجع الى ما وعليه فنعطية مبتدأ
وقيل ضرورة وهذا التأويل متعين في قوله بان فتأذي ذات الحال سالية *

فأعيش ان حملي عيش من الحب وقوله لئن كان سلمي الشيب بالصدمة مرياً * لقد هون ١٧٣ السلوان عن التحمل لظهور

نصب الخبر وأصل تركيب
النظم ولا يلي معمول الخبر
العامل فقدم المفعول
وهو العامل وأخر الفاعل
وهو معمول الخبر
لمراعاة النظم وأليعود
الضمير إلى أقرب مذكور
من قوله (الا اذا ظرفا
أنى) أى معمول الخبر
(او حرف جر) مع مجروره
فانه حينئذ يلى العامل
اتفاقا نحو وكان عندك
أوفى الدار زبد جالسا أو
جالسا زبد لتوسع في
الظرف والمجرور (ومضمر
الشان اسمها ان) في
العامل (ان وقع) شئ
من كلامهم (موهم)
جواز (ما استبان) لك
(أنه امتنع) كما تقدم
بيانه في قوله
فنا فذهبا دون البيت
وقوله
فاصبحوا والنسوى عالى
معرسهم * وليس كل
النوى تلقى المساكين
في رواية تلقى بالنساء المشناة
من فرق وبه احتج من
أجاز ذلك مع تقدم الخبر
وقال الجمهور التقدير
وليس هو أى الشان وقد
عرفت أنه انما بقدر ضمير
الشان حث أمكن تقديره
ومن الدليل على صحة
تقدير ضمير الشان في
كان قوله
إذا امت كان الناس

التأويل المذكورة فلا ينافي احتمال فؤادى في البيت الأول وسلمى في الثاني للتداء ومعمول سالبه ومعربا
محذوف أى لك ولا يه ارضه في الثاني قوله فيه عنها حيث لم يقل عندك لاحتمال الالغفات فاندفع الاعتراض على
الشارح في دعواه التعيين (قوله ان حم) بالنساء للجهول أى قدر (قوله التحمل) أى تكلف التحمل والصبر عنها
أو المارد روث بها التحمل بالضم أى المنام والاول أحسن (قوله لظهور نصب الخبر) أى فلا يمكن زيادة كان
ومات ولا ضمها ضمير الشان (قوله الى أقرب مذكور من قوله الخ) فيه ان أقرب مذكور من قوله اذا الخ
الخبر وليس الضمير عائدا اليه الا ان يقال المراد مذكور مقصود بالذات والمضاف اليه مذكور لتقييد المضاف
فافهم (قوله او حرف جر) أو مانه مخلوق فنجوز الجمع اذ يجوز ان يقال كان عندك في الدار زبد جالسا أو جالسا
زبد (قوله ومضمر الشان) مفعول متقدم لانه وهو من اضافة الدال الى المدلول وقوله اسمها حال من مضمر رأى
حالة كونه محكما بما سميت له كان فيقيد ان كان الشانية ناقصة وهو الاصح لانه لم يشهد في كلامهم ضمير الشان
الامتهاد فى الحال أو فى الاصل نحو قل هو الله أحد ونحو أشهد أن لا اله الا الله وقيل نامة فاعلم الضمير والجملة
مفسرة له وقيل واسطة (فائدة) قال فى المعنى ضمير الشان محالف للقياس من خمسة أو حة أحد هاء عوذه
على ما بعده لزوما فلا يجوز تقدم الجملة المفسرة له ولا شئ منها عليه * نانيا أن مفسره لا يكون الاجمالة مصرحا
بجزائها عند جهول البصر بين * ثالثها أنه لا يتبع بتابع فلا يؤكده ولا يطف عليه ولا يبدل منه * رابعها أنه
لا يعمل فيه الا ابتداء أو أحد نواسخه * خامسها أنه ملازم للأفراد لا يثنى ولا يجمع ان فسر بمحدثين أو
أحاديث ويذكر باعتبار الشان مثلا ويؤنس باعتبار القصة ان كان فى مفسره مؤنس عدة وثانئته حينئذ أولى
لخالفه القياس من الأوجه الخمسة لا يحسن الحمل عليه اذا أمكن غيره ومن ثم ضعف قول الزمخشري فى انه
يرأى ان اسم ان ضمير الشان فالاولى كونه ضمير الشيطان ويؤيده قراءة قبيله بالنصب اذ ضمير الشان لا يطف
عليه واحتمال كونه مفعولا معه مرجوح هنا فلا ينبغي تحريك التنزيل عليه وضعف قول كثير من النحاة ان
اسم ان المفتوحة المحقة ضمير الشان فالاولى ان يعاد على غيره اذا أمكن ويؤيده قول سيبويه فى أن يا ابراهيم
ان تقديره أنك وفى كنت اليه ان لا تفعل أنه يحزم على النهى وينصب على معنى مثلا ويرفع على أنك اه
بتلخيص وبعض زيادته وأن على الجزم تفسيرية وعلى النصيب مصدرية وعلى الرفع محقة (قوله كما تقدم بيانه)
أى كونهم الجواز الذى تقدم بيانه وهو قوله فى البيت بما كان اياهم الخ (قوله وقوله عطف على ما) أى وكالموهم
فى قوله (قوله معرسمهم) على صيغة المفعول وهو محمل النزول آخر الدليل لكن المراد به محمل نزولهم ليلا (قوله
في رواية تلقى بالنساء المشناة من فوق) قيد بذلك لانه لا يكون موها الجواز ما استبان امتناعه ووجه بحسب الظاهر
الجواز ابله العامل معمول الخبر عند تقدم الخبر على الاسم الاعلى هذه الرواية ليصح كون المساكين اسم ليس
وتلقى خبرها لانه على رواية تلقى بالتحسية وهى الاصح بتعيين أن يكون المساكين فاعل يلقى والالغاف بالاقون
ليطابق المساكين فى الجمعية وأما على رواية الفوقية فيعنى عن المطابقة فى الجمعية نساء التائبين وتأويل
المساكين بالجملة أو الجماعة وقصد الشاعر وصفهم بكثرة الاكل من الثمر الذى قدمه لهم حين نزولابه وكان أحد
الجنلاء المشهورين (قوله ليس هو أى الشان) فاسمها ضمير الشان وكل النوى مفعول تلقى والمساكين فاعل
تلقى والجملة ضمير ليس (قوله وقد عرفت) أى من قوله وهذا التأويل متعين الخ والقصد من هذا الكلام
تقديم قول المصنف ومضمر الشان الخ (قوله حيث أمكن تقديره) بان كان مفسر ضمير الشان جملة مصرحا
بجزائها اسمية أو فعلية (قوله اذا امت الخ) لا يقال يحتمل أنه جاء على لغة من يلزم المثنى الألف لانا نقول بعمه
قوله شامت ومثن بالرفع وتقدير مبتدأ خلاف الظاهر (قوله وقد تراد كان) أى لا تعمل الرفع والنصب بل
لا تعمل شيئا أصلا كما هو مذهب الفارسي والمحققين ونسب الى الجمهور وهو الاصح وذهب جماعة الى انها تعمل
الرفع فقط ومرفوعها ضمير يرجع الى مصدرها وهو الكون ان لم يكن ظاهرا أو ضميرا بارزا ومعنى زيادتها

صنفان شامت * وآخر مثن بالذى كنت أصنع (وقد تراد كان فى حشو) أى بين شيئين وأكثر ما يكون ذلك بين ما وقع التجب
(كما كان أصح علم من تقدما) وما كان أحسن زيدا وزيدت بين الصفة والموصوف فى قوله

عل هذا عدم اختلال المعنى بسقوطها فكان الزائدة على المذهب الأول لا تامة ولا ناقصة وعلى الثاني تامة
 فقول المصنف وقد تزايد كان أى لا يقيد التمام أو النقصان فاعرفه ثم هي باقية على دلائلها على الزمان الماضى
 على المشهور ولهذا كثرت زيادتها بين ما التعجبية وفعل التعجب لكونه سلب الدلالة على الماضى وقال الرضى
 لا بل هي لمحض التأكيده فالله على الزمن الماضى كما في نحو ما كان أحسن زيدا كالزائدة لازادة حقيقة
 وتبعه حذف الموضع وبنى على ذلك أن الحكيم زيادتها بين ما وفعل التعجب فيه تجوز وفي كلام شيخنا السيد
 أنها قد تزايد مجردة عن الزمان لمحض التأكيده وقد تزايدت على الزمان الماضى كما كان أصح الخ ولا تدل على
 الحدث اتفاقا على ما أفاده البعض وهو عندى مشكل لأن مقتضى القول السابق أن لها مرفوعا بل صريحه
 دلالتها على الحدث إذ لا يصدق في الحقيقة من الأفعال إلا الأحداث فالوجه أن عدم دلالتها على الحدث عندهم
 يقول بانها لا فعل لها فقط فلا تكن من الغافلين واعلم أن زيادته كان كثيرة في نفسها فالتقليل المستفاد من قول
 الناظم وقد تزايد بالنسبة إلى عدم زيادتها أفاده يس **فائدة** قال في المعنى يجوز في كان من نحو أن في ذلك
 لذكرى لمن كان له قلب نقصانها وتماها وز يادتها وهى أضعفها والظرف متعلق بها على التمام وبأسه متقرر
 محذوف مرفوع على الزيادة ومنصوب على النقصان إلا أن قدرت الناقصة شأنية فالاستقرار مرفوع لانه
 خبر المبتدأ وكان في فانظر كيف كان عاقبة مكرهم محتمل الوجه الثلاثة لكونها على النقصان لا تكون شأنية
 لأجل الاستفهام وتقدم الخبر لأن خبر ضمير الشأن لا يكون إلا جملة خبرية متأخرة بجميع أجزائها وكيف حال
 على التمام وخبرها كان على النقصان وللمبتدأ على الزيادة اه مع زيادته من الشئ (قوله العليا) بضم العين
 مع القصر وأما بفتحها فمع المد فلا يناسب البيت لو جوب القصر فيه وجعل القصير فيه للضرورة لا ضرورة اليه
 والظاهر أنه صفة للغرف (قوله وجعل منه سبيوه الخ) المتجبه في البيت ما ذكره الدماميني وفاقا للمبرد وكثير
 أنها ناقصة والضمير اسمها ولذا خبرها فليست زائدة وعلى أنها زائدة فعلى أعمالها هي تامة والضمير فاعلمها وعلى
 أهلها قيل الأصل هم لنائم قدم الخبر ووصل الضمير بكان الزائدة أصلا لفظ لا يقع الضمير المرفوع المنفصل
 بجانب الفعل وقيل الضمير توكيد للمستتر في لنا على أن لما صفة لجيران ثم وصل لما ذكر فحصل في كان في
 البيت أربعة أقوال أفاده المصرح وعلى القوانين الأخيرين يكون هذا الضمير مستثنى من قاعدة أن الضمير
 لا يتصل إلا بعامله (قوله ورد ذلك الخ) الرديمبى على أن معنى زيادتها أنها لا تعمل أصلا (قوله وليس كذلك)
 أى رفع كان للضمير وهذا رد للرد وهو مبنى على أن معنى زيادتها محضة سقوطها وان عملت عند ذكرها وقد منع
 قياسه بأن الالغاء ليس كالزيادة فتأمل (قوله في الجنة) أى شدة فقيه استعارة تصريحية وغمرت بحورها ترشيع
 (قوله وليست سر بال الشباب) أى تلبست بالأحوال الدالة على الشباب فقيه استعارة تصريحية تبعية في
 ليست أو أصلية في سر بال والشبيبة الشباب (قوله بنت الخرشب) بخاء مجمعة مضمومة فراء ساكنة فتين
 مجمعة مضمومة فو حدة والمكلمة جمع كامل قال الزمخشري في المستصفى فاطمة بنت الخرشب الانبارية ولدت
 لزيد العيسى المكلمة ربيعا الكامل وقيسا الحافظ وعمارة الوهاب وأنس الفوارس وقيل لها أى بئيل أفضل
 فقالت ربيع بل عمارة بل قيس بل أنس بكلمتهم ان كنت أعلم أنهم أفضل والله أنهم كالخلة المفرغة لا يدري أين
 طرفها (قوله نعم شئت الخ) استدراك على إطلاق قوله في حشوفه يومهم أنها تزايدت قياسا حتى بين الجار والمجرور
 واستفيدة أن زيادتها فيما سبق قياسية وهو الذى أبدى سم وفي شرح ابن عقيل على النظم أنها بماعية
 فيما عدا التعجب وهو المفهوم من قول الدماميني وز يادتها بعد ما التعجبية مقيس اه وبهذا علم أن نقل
 شيخنا السيد والبعض عن الدماميني قياسيتها فيما سبق فيه نظر بالنسبة إلى ما عدا التعجب اللهم إلا أن يكون
 له قولان (قوله سراة) بفتح السين المهملة جمع مبرى أى سيد على غير قياس تسامى أى تسامى والمسومة
 الخيل المجمعون عليها مسومة بضم السين أى علامة لتترك في المرعى والعرب العربية وبروى المطهمة الصلاب
 والمطهمة المتناسقة الأعضاء والصلاب الشداد (قوله من قول أم عقيل) أى وهى تلاعب ولدها عقيل بن
 أبي طالب (قوله نبيل) من النبيل بالضم أو النبالة وهما الأفضل وشمال بجمع فركا هو أحد لغاته ربح تهب من

في غرف الجنة العليا التي
 حيث * ثم هذا لبس
 وكان مشكور

وجعل منه سبيوه قول
 الفرزدق
 فكيف إذا مررت بدار قوم
 وجيران لنا كانوا كرام
 ورد ذلك عليه لكونها
 رافعة للضمير وليس ذلك
 مانعا من زيادتها كالم
 يمنع من الغاء ظن عند
 توسطها أو تأخرها
 استنادها إلى الفاعل
 وبين العاطف والمعطوف
 عليه كقوله

في الجنة غمرت أباك بحورها
 في الجاهلية كان والاسلام
 وبين نعم وفاعلها كقوله
 وليست سر بال أنشباب
 أزورها * وانعم كان
 شبيبة المختال

ومن زيادتها بين جزأى
 الجملة قول بعض العرب
 ولدت فاطمة بنت
 الخرشب * المكلمة من
 بن عيسى لم يوجد كان
 مثلهم نعم شئت زيادتها
 بين الجار والمجرور كقوله
 سراة بنى أبي بكر تسامى

على * كان المسومة العراب
 * تنبيهات * الأول
 أنهم كلامه أنها لا تزايد
 بلفظ المضارع وهو كذلك
 الأمائر من قول أم
 عقيل * أنت تكون

ماجد نبيل
 إذا تهب شمال بيل

* الثاني أنهم قوله في حشو أنها لا تزداد في غيره. وهو كذلك خلافا للفرع في إجازته زيادتها آخر * الثالث أنهم أيضا تخصيص الحكم بها أن غيرهما من أخواتها لا يزداد وهو كذلك إلا ما شذ من قولهم ما أصبح أبودها وما أسمى أدفاها ١٧٥ روى ذلك الكوفيون وأجاز أبو علي

زيادة أصبح وأسمى في قوله عد وعينك وشانيمها أصبح مشغول بمشغول وقوله أعاذل قولي ما هو بيت فآوي * كثيرا أرى أسمى لديك ذنوبي وأجاز بعضهم زيادة سائر أفعال الذباب إذا لم ينقص المعنى (ويحذفونها) أي كان أمواحدة أو مع الاسم وهو لاكثر (ويبقىون الخبر) على حاله (و بعد ان ولو) الشرطيتين (كثيرا ذا) الحكم (اشتهر) من ذلك المرء مجزى بعمله ان خيرا نخبر وان شرا فشر وقوله قد قيل ما قيل ان صدقا وان كذبا * وقوله حديث على بطون ضمة كلها * ان ظالمنا فيهم وان مظلوما وفي الحديث التمس ولو خائما من حديد قال الشاعر لا يامن الدهر ذو بغي ولو ملكا * جنوده ضاق عنها السهل والجبل تنبيه ان الاول يحذف تحذف كان مع خبرها ويبقى الاسم من ذلك مع ان المرء مجزى بعمله ان خيرا نخبر وان شرا فشر برفعهما أي ان كان في عمله خيرا جزاؤه خيرا وان كان في عمله شرا جزاؤه شرا وهذه المسئلة أربعة أوجه مشهورة هذان والثالث

ناحية القطب الشمالي ثانيا شأمل كجفر مغلوب شمال ثالثها شمال كسحاب رابعها شمل بسكون الميم خامسها شمل بفتح الهمزة و بيل بمعنى فاعلة أو مفعولة أي باله أو مفعولة لما فيها من الندى والمراد أنها رطبة وكتب بقولها اذا تهب الخ عن الدوام (قوله لا تزداد في غيره) أي الاول والآخرة لا اعتناء بهما (قوله أبودها الخ) الضميران للدنيا كما قاله زكريا (قوله وشانيم) أي باغضيهما (٢) والله سبحانه بقوله مشغول بمشغول الدعاء عليه بمشغول شخص مشغول عنه بمشغول غيره أو المراد مشغول بمشغول به لان المحب لا يرضى الشركة في حبيبه (قوله أعاذل الخ) الهـ مزة للدعاء وعاذل منادى مرخم وأوي من التأويب وهو التراجع وكثيرا مفعول ثان لان لا يرى (قوله أي كان) أي هذه المادة لا بقيد الزيادة ولا بقيد الصيغة الماضية لما سيأتي عن صيدويه في ولوتومر من تقدير يكون (قوله أمواحدة) فلا تقتصر على الخبر في قوله ويقون الخبر ما يقاؤه على الحالتين فلا ينافي هذا الاقتصار قول الشارح أمواحدة وان أورده سم وأقره شيخنا والبعض (قوله وهو لاكثر) أي لان الفعل ومرفوعه كالشئ الواحد (قوله و بعد ان) الظرف متعلق بأشهر وكثيرا الاحسن أنه حل من فاعل اشهر ولا تكرر في الجمع بين الكثرة والشهرة لانه لا يلزم من احداها الاخرى قال في التصريح والغالب في ان هذه أن تكون تنويعية (قوله ولو) أي المندرج ما بعدهما فيما قبلها ولا يجوز زالاحشف ولوتومر وانما أكثر حذفها بعد هالان ان أدوات الشرط العاملة ولو أم غير العاملة كما أن كان أم بابها وهم يتوسعون في الامهات ما لم يتوسعوا في غيرهما قاله في التصريح (قوله المرء الخ) قال شيخنا والبعض افظا الحديث الناس مجزىون باعمالهم الخ اه وقال شيخنا السيد المرء مجزى بعمله ليس حديثا وان صح معناه قاله القليوبي ولذلك حكاه الحافظ في الجمع بلفظ قيل وكذا غيره اه وهذا قد يفيد أنه لم يرد مطلقا ويؤيده تعبير صاحب التوضيح بقوله وقولهم الناس مجزىون باعمالهم الخ وكذا في جمع السيوطي فيما رأيتهم من نسخة وعلى تسليم ورود الناس مجزىون باعمالهم الخ يكون الشارح رواها بالمعنى (قوله بعمله) أي بحسب عمله لان العمل ليس مجزيا بل عليه قاله الناصر أو الباء بمعنى على (قوله حديث الخ) حذف بجاء ودال مهملتين كفتح عطف ورق وضمة بفتح اضداد المجمة وتشديد الموحدة ويروي بكسر الاضداد وتشديد النون ومدلول العامين متغايران (قوله ان كان في عمله خير) لم يقدر كان التامة مع الاستغناء عنها عن تقدير المنصوب لتوافق حالة النصب ولان الناقصة أكثر استعمالا من التامة (قوله أربعة أوجه مشهورة) نص في التسهيل على أنه ربما جرح المقرون بان أو ان اذا عاد اسم كان الى مجرور بحرف قال الدماميني نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيف فسياف أي ان كان قتل بسيف فقتله أيضا بسيف وحكى نونس مررت برجل صالح ان لا يصلح فطالح أي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح وذلك لقوة الدلالة على الجارية تقدم ذكره لكن هذا مما يسهل الحذف لا مما يوجب الاطراد لا يقال منه الا ما سمع هذا مذهب سيدي به ونص المصنف على اطراده اه ببعض حذف (قوله وهذا الرابع أضعفها) أفعل التفضيل ليس على بابها بالنسبة الى الاول كما أن قوله أرجحها ليس على بابها بالنسبة الى الرابع وانما كان أضعف لان فيه حذف كان وخبرها وحذف فعل ناصب بعد فاء الجزاء وكلاهما نادر ومن هذا يعلم أن أرجحية الاول لسلامته منهما واشتماله على شئ من مطردين وهما الضمار كان واسمها بعد ان واضمارا لابتداء فاء الجزاء وأن توسط الثاني والثالث لسلامة كل من أحدهما واشتماله على أحد المطردين ومقتضى هذا أنهم ما تساويان وبه قال الشلو بين وقال ابن عصفور زرعهم أحسن من نصيهم ما ووجه بان الحذف في الرفع أقل منه في النصب وقال الدماميني الرفع ضعيف من جهة المعنى لان معنى ان كان في علمهم خير غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس علمهم خيرا لان كان لهم أعمال منها خير وقد يدفع بانه على الخبر بدليل لهم فيما دارنا لمدحهم (قوله على تقدير ولو يكون عندنا تمر) المناسب عندكم الان يكون استفهام المتكلم من أهل بيته واستفهامه أن

نصيب ما على تقدير ان كان عمله خيرا فهو مجزى خيرا والرابع عكس الاول أي رفع الاول ونصب الثاني وهذا الرابع أضعفها والاول أرجحها وما بينهما مما توسطان ومنه مع لواطعام ولوتومر جوزية سيدي به رفع عمر على تقدير ولو يكون عندنا تمر (٢) قوله باغضيهما الاولى مفعولهما من أفض لان بغض تعديته رديئة كما في كتب اللغة اه

(تعويض ما عنها) أي
عن كان (ارتكب)
فحذف كان لذلك وجوبا
ان لا يجوز الجمع بين
العوض والمعووض (كمثل
أما أنت برفا اقترى) فان
مصدرية وما عوض عن
كان وأنت اسمها وبرأ
خيرها والاصل لان كنت
برا الحذف لام التعديل
لان حذفها مع أن مطرد
ثم حذف كان فان فصل
الضمير المتصل بها ثم
عوض عنها ما وأدغمت
فيها النون ومنه قوله
أبا خراشة أما أنت ذا نفر
فان ق- وهي لم تأكلهم
الضبع (تبيح) حذف
كان مع معوليها
بعد ان في قولهم افعل
هذا اما لا أي ان كنت
لا تفعل غيره فاعوض عن
كان ولا نافية للخبير ومنه
قوله
أمرعت الارض لو ان مالا
لو ان نوكا لك أو جمالا
أودله من غنم امالا
التقدير ان كنت لا تجد
غيرها (ومن مضارع
لكن) ناقصة كانت أو
تامة (منجزم) بالسكون
لم يتصل به ضمير نصب
وقد وليه متحرك (تحذف
نون) هي لام الفعل تخفيفا
(وهو حذف) جازئ (ما
الترزم) نحو وان تل
حسنة في القراءة تين
بجلاف نحو من تكون له
عاقبة الدار وتكون الكما
الكبرياء وتكونوا من بعده قوم صالحين ان يكنه فلان تسلط عليه لم يكن الله يغفر لهم

الحذف ليس خاصا بلفظ الماضي بخلاف الزيادة (قوله من لدن شولا) بفتح الشين وسكون الواو مع التثوين جمع
شائلة على غير قياس اذ قياس جمعها شوائل والشائلة الناقصة التي حذف منها واو رفع ضرعها واو على علمها من
تاجها سبعة أشهر أو ثمانية والشائل بلاهاء الناقصة التي تشول بذنب اللقاح أي ترفعه لاجله ولا ين بها أصلا
وجمعها شول بضم الشين وتشديد الواو كراكم وركم والقاء زائدة والالتقاء بالكسر مصدر تأملت الناقصة اذا
تلاها ولدتها أي تبعها أي من زمن كونها شولا الى زمن تبعية أولادها لها كذا في التصريح وغيره (قوله قدرة
سيبويه من لدان كانت شولا) أي في التقدير بان لقطة اضافته لدان الجمل واعتراض بانه يلزمه حذف الموصول
الحرف وصلته وابقا مع موطنها وهو معوج وان جاز حذف ان وحدها خلافا لما يوجهه كلام البعض وأجيب
بانه حل معنى لاجل اعراب وحل الاعراب من لدان كانت وان كانت اضافته لدان الجملة قليلة وقدرة بعضهم من
لدان شولا فجعل شولا مصدرا لاجما وهو أقل كلفة من تقدير سيبويه (قوله ارتكب) يوم خروجه عن
القياس وليس كذلك لانهم عوضوا الحرف عن الجملة في نحو يومئذ قياسا فهذا أولى (قوله تحذف كان) أي
وحدها ان لا يجوز حذف الاسم معها كما صرح به الفارسي (قوله وجوبا) أي عند الجهور وأجاز المبرد أما
كنت منطلقا انطلقت ولم يسمع هذا العمل الا في ضمير المخاطب وأجاز سيبويه أما زيد ذاهبا ذهبت (قوله اذ
لا يجوز الجمع بين العوض والمعووض) كما يجوز حذفهما معا فلا يقال ان أنت برفا قاله الفارسي (قوله فاقترى)
القاء زائدة دخلت تشبيها بقاء الجواب لان الاول سبب والثاني مسبب (قوله فان مصدرية) أي عند البصريين
وذهب الكوفيون الى أنها شرطية بدليل القاء لانهم يميزون فتحة هزة ان الشرطية ونقل البعض في بعض
نسخ حاشيته الاول عن غير البصريين والثاني عن البصريين سبق قلم قال الفارسي وان المصدرية حينئذ في
محل نصب أو جر على الخلاف في محله ابد حذف حرف الجر معها اه (قوله وأنت اسمها) أي اسم كان وقيل
العامل نفس مالتيا بتأنيها من كان فالاسم والخبرها (قوله والاصل لان كنت برا) أي الاصل الثاني والاصل الاول
اقترى لان كنت برفا قدمت العلة على المعلول ثم حذف اللام الخ ما قاله الشارح وزيد القاء لما مر (قوله
ثم حذف كان) أي وصلة الموصول الحرف في قد تحذف نحو ما ان حراء مكانه أي مائت أفاده يس (قوله أبا خراشة)
بضم الخاء المعجمة صحابي وهو من ادعى حذف منه حرف النداء وقوله أما أنت الخ حذف معلول العلتين لدلالة المقام
والاصل لان كنت ذا نفر افتحرت على لا تفتخر على فان قومي الخ والضبع حيوان معروف شبه به السنة
المجدبة على طريق الاستعارة التصريحية والا كل توسيع وقيل الضبع حقيقة فيها أيضا ويحتمل أن المراد به
الحيوان المعروف فيكون الكلام كتابة عن عدم ضعف قومه لان القوم اذا ضعفوا أثبت فيهم الضمير قاله
السيوطي في شرح شواهد المغني (قوله حذف كان) أي وجوبا وقوله مع معوليها جعله المصنف من
حذفها مع اسمها فقط لان لا من الخبر فكان لم يحذف لبقاء بعضه (قوله بعد ان في قولهم الخ) نقل في
التصريح عن الكوفيين جواز حذف الثلاثة بلا عوض فاذا قيل لك لاتأت الامير فانه جائز ان تقول
أما آتية وان ومنه قالت وان (قوله فاعوض عن كان) قضيته أنها ليست عوضا عن اسمها وخبرها أيضا
فيكونان حذفان تعويضا (قوله ولا نافية للخبير) الظاهر ان لا جزم الخبر أي وجوب الشرط محذوف
لدلالة ما قبله عليه هذا وجعل اللقائي ما زائدة لتأكيدان الشرطية من غير تقدير لكان كما في فاما تترين
ولا داخل على فعل الشرط واستحسن هذا غير واحد لانه أقل تكلفا وضعفه الروداني بان ما لا تتراد قبل الشرط
المتنق بل او باب الجواب لا يحذف الا ان كان الشرط مضيا لفظا ومعنى والشرط على زعمه مستقبل وجواب
الشرط على كل محذوف لدلالة افعل قبله عليه والتقدير فافعل هذا (قوله أمرعت) أي أخصبت والثالثة
بضم المثناة وقد تفتح القطعة من الشيء والظاهر ان لوفى الموضعين للتمني كما في لو ان لنا كرة وخبر ان
في الموضع الاول محذوف تقديره لك (قوله ومن مضارع الخ) متعلق بحذف والحاصل أن نون مضارع
كان تحذف بخمسة شروط ذكر المصنف والشارح منها أربعة والخامس أن يكون وصلا لا وقفا (قوله
تحذف نون) أي لكثرة الاستعمال وشبهها بحروف العلة (قوله في القراءة تين) أي قراءة الرفع على
التمام والنصب على النقصان (قوله بخلاف نحو من تكون الخ) خرج هو وما بعده بالجزم وقوله وتكونوا الخ

على الضرورة قال الناظم
وبقوله أقول

إذا لضرورة لا مكان أن
يقال * فان تكن

المرأة أخفت وسامة

وقد قرئ شاذ لم يك اللفظ
كفر وأخفاة إذا

دخل على غير زال

وأخواتها من أقوال هذا

الباب ناف فالمنفي هو

الخبر نحو ما كان زيد

علما فان قصد الإيجاب

قرن الخبر بالانحوما كان

زيدا علما فان كان الخبر

من الكلمات الملازمة

للمنفي نحو يعجب لم يحزن أن

يقترن بالافلا يقال في

ما كان زيدا يعجب بالدواء

ما كان زيدا كان زيدا

لا يعجب ومعنى يعجب ينتفع

وحكم ليس حكم ما كان

في كل ما ذكر وأما زال

وأخواتها فنفيها الإيجاب

فلا يقترن خبرها بالانحوما

لا يقترن خبرها بالخبر كان

الخالية من نفي لتساويهما

في اقتضاء ثبوت الخبر

وما أوهم خلاف ذلك

فؤول كقوله

حراجي ما تنقل الامتاحة

على الخسف أو نرعى بها

بلد أقفرا

أي ما تنفصل عن

الاتهاب الا في حال ناخيتها

على الخسف الى أن نرعى

بها بلد أقفرا فتنفلك هنا

نامة ويجوز أن تكون

ناقصة وخبرها على

بالسكون وقوله ان يكنه الخ بقوله لم يتصل الخ وقوله لم يكن الخ بقوله وقد وليه متحرك (قوله فان لم تكن المرأة الخ) كأنه نظر وجهه فلم يره حسنا فاسمى بانه يشبه وجه الضيغ وهو الاسد من الضيغ وهو الهض (قوله اذا لضرورة الخ) مبني على مذهبه في الضرورة وقد مر ما فيه وقوله لا مكان أن يقال فان تكن المرأة أخفت وسامة فيسه أن هذا يخص من كلام الشاعر لان الشرط على هذا الخفاء الوسامة المقتضى ثبوتها في نفسها والشرط على كلام الشاعر عدم ابداء الوسامة الصادق بانتفاءها في نفسها فتأمل (قوله نحو يعجب) أي التي عني ينتفع كما سيذكره الشارح أما عاج التي عني قام أو وقف أو رجع أو أوال فلا يختص بالمنفي ونحو يعجب أحد ودويار وعريب فلا يقال ما كان مثلك إلا أحدا (قوله في كل ما ذكر) أي في أن المنفي هو الخبر وفي أنه اذا قصد الإيجاب قرن الخبر بالاف في أنه اذا كان الخبر ملازما للمنفى لم يحزن أن يقترن بالاف في أن ليس وما كان يشتركان في شيء آخر به عليه في التسهيل وعبارته مع زيادة من الدماميني عليه ونحو ليس يجوز اقتران خبرها بواو ان كان جملة موجبة بالا كقوله

ليس شيء الا وفيه اذا ما * قابله عن البصير اعتبار
ومنع بعضهم ذلك وتأول البيت اما على حذف الخبر والجملة حال أو على زيادة الواو وشارك في ذلك كان بعد نفي كقوله
ما كان من بشر الا وميتته * محتومة لكن الآجال تختلف

وربما شبهت الجملة بالخبر بها في هذا الباب بالخالية فوليت الواو مطلقا كقوله
وكانوا أنا ما ينفعون فاصبحوا * وأكثرا يطولك النظر الشزر
وقوله فقطلوا ومنهم سابق دمه له * وآخرين دمه لعين بالمهل

وهذا انما أحازمه الاخفش دون غيره من البصريين ولا حجة في البيتين لاحتمال أصبح وظل فيهما التمام وجعل الجملة خالية أو يقال هانا قصان والخبر محذوف اه وقال في التسهيل ورنع ما بعد الا في نحو ليس الطبيب الا المسك لغة تميم اه أي جملا عند انتقاض نفيها على ما في الاهیال كفي المعنى قال الدماميني حكى ذلك عنهم أبو عمرو بن العلاء نقل في رد نحو هذا التركيب على اللغة المشهورة تأويلات منها أن الطبيب اسمها والا المسك نعمت لا اسم لان تعريفه تعريف الجنس والخبر محذوف أي ليس طبيب غير المسك موجود أو ورد عليه أن فيه التزام حذف الخبر بلا سد مسدهم قال قال ابن هشام وما تقدم من نقل أي عمرو أن ذلك لغة تميم برده هذه التأويلات اه وقوله موجودا عبارة المعنى طبيب (قوله فنعها الإيجاب) أي باعتبار ما آل المعنى لما من أمها للمنفى ونفي المنفي إيجاب (قوله فلا يقترن خبرها بالانحوما) أي لان الاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب الا في الفضلات على قوله والخبر ليس فضلة فلا يجوز ما زال زيد الا قائما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا للقيام (قوله فؤول) أي بوجهين أولهما أحسنهما للاعتراض على ثانيهما بأن عامل الحال ان جعل تنفك ففيه أن ما قبل الا لا يعمل فيما بعد المستثنى الا في تابعه أو في المستثنى منه وعلى الخسف ليس واحدا منهما وان جعل الظرف لم تقدم المستثنى في الاستثناء المفرغ على عامله وقد منع البصريون وتقدم الحال على عاملها الظرف وهو نادروبان الاستثناء المفرغ في الفضلات قليل في الإيجاب ونخرج ابن جني البيت على أن تنفك ناقصة والازائدة كما جوزه الواحد في قوله تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الادعاء ونداء (قوله حراجي) جمع حرجو حجة بجاءهم حلة فراء نجمة بين يمينه ما وواو كصفة قور وهي الناقة السمينة أو الشديدة أو الضاربة والمراد بالخسف حبسها عن المري يعني أنها تناخ معدة للسير فلا ترسل من أجل ذلك الى المري وأومعني الى أن كما صنع الشارح تبع المراد في تسكين الباء للضرورة على رواية نرعى بالنون قال الدماميني وأحسن منه جعلها عاطفة على مناخه ونائب فاعل نرعى على روايته بالتحية قوله بها (قوله الا في حال ناخيتها الخ) أي فهي تنقل من مشقة الى مشقة وقوله على الخسف أي على وجه الخسف

فصل في ما ولايات وان المشبهات بليس * أي في العمل كما أشار اليه الشارح (قوله تشابهها بالانحوما في

المعنى وإنما أفردت عن

باب كان لأنها حروف

وتلك أفعال (أعمال ليس

أعملت ما) الناقصة نحو

ما هذا بشرا وما هن

أمهاتهم وهذه لغة

البحار بين وأهلها بنو

تيم وهو القياس لعدم

اختصاصها بالاسماء

ولا عملها عند البحار بين

شروط أشار إليها بقوله

(دون ان مع بقا النسب في

وترتيب زكن) أى علم

فان فقد شرط من هذه

الشروط بطل عملها

نحو ما ان زيد قائم فما

حرف نفي مهمل وان

زائدة وزيد مبتدأ وقائم

خبره ومنه قوله

بنى غدانه ما انتم ذهب

ولا صريف ولكن انتم

الخرف

وأما رواية يعقوب بن

السكيت ذهب بالنصب

فخرجت على أن ان نافية

مؤكدتها لازائدة وكذا

اذ انقض النفي بالانحوا

وما محمد الا رسول فاما قوله

وما الدهر الا مخبرنا بآله

وما صاحب الحاجات الا

معبدا

فشاذ أو مؤول وكذا

يطل عملها اذا تقدم

خبرها على اسمها نحو

ما قائم زيد ومنه قوله

وما خذل قومي فاحضع

للهدا * واكن اذا

أدعوهم فهم هم

وأما قول الفرزدق

فأصحو أقد أعاد الله ندمهم

اذهم قريش واذما نملهم بشر

المعنى) وهو النفي والمثبت لأعمالها عمل ليس هو الاستقراء وتلك المشابهة على أعمال العرب أياها عمل ليس لا
أن المثبت قياسا أياها على ليس وتلك المشابهة جامع القياس اذ لا قياس مع النقص فالاعتراض بان هذا قياس
في اللغة وهو ممنوع ساقط جدا نعم قال سيم انما يظهر التعليل بمشابهتها ليس في المعنى لو كان عمل ليس لمافيهما
من النفي وليس كذلك بدليل عملها مع انتقاض نفيها (قوله لانها حروف) ان قلت الفعل أقوى من الحرف
فهو لا قدم عليها أفعال المقاربة قالت لانها أظهر مشبه باباب كان من حيث ظهور عملها الرفع والنصب كخبرها
لكثرة محبي خبرها فردا بخلاف أفعال المقاربة ومن حيث موافقتها البعض باب كان معنى وعلا بخلاف
أفعال المقاربة (قوله أعلمت ما) أى عند البصريين وجعل الكوفيون المرفوع مبتدأ والمنصوب خبره على
نزع الخافض وهى وان عند الاطلاق اننى الحال كليس كفى الجمع (قوله وأهلها بنو تيم) بلغتهم قرأ ابن مسعود
ما هذا بشرا بالرفع ونقل عن عاصم ما هن أمهاتهم بالرفع (قوله شروط) أى أربعة ذكر الناظم منها ثلاثة
صراحة وواحدة ضمنها فى قوله وسبق حرف جراح فانه تضمن أن شرط عملها أن لا تقدم معمول خبرها وهو غير
ظرف على اسمها وزد قوم شرطين آخرين أن لا تتكرر ما نحو ما ما ز يد قائم وأن لا يبدل من خبرها موجب
بالانحوا ما زيد شئ الا شئ لا يعاب به وتركها المصنف لان الاول ان كان المراد منه أن لا تتكرر على أن الثانية نافية
مؤسسه فهو داخل في شرط بقاء النفي لان نفي النفي ازالة لاننى وان كان المراد منه أن لا تتكرر على أن الثانية
نافية مؤكدة فهو ضعيف كما ستعرفه والثاني داخل في شرط بقاء النفي لان ايجاب البديل ايجابا للبديل منه
مع أن ابن عقيل رجح في شرحه على النظم أن ابدال موجب من خبرها لا يطل عملها وعليه مشى الشارح في
الاستثناء جاعلا لرفع البديل على محل الخبر وعبارة المعنى اذا قلت ليس زيد شئ الا شئ لا يعاب به جاز كون النصب
على الاستثناء أو البديل فان جئت بما كان ليس بطلت البدلية لان ما لا تعمل في الموجب أه قال الشاطبي
لا تعمل ما لا بهذه الشروط بخلاف ليس فانها تعمل دون شرط منها أو ورد عليه سيم أن ان لا تنى ليس كما
اعترف به بعد ذلك بمعنى ومقتضى عود قوله دون شرط منها أن ليس تعمل وان واما ان مع أنها لا تنى ليس
أصلا هذا مراد سيم فلم يفهم البعض مراده فقال ما قال (قوله دون ان) أى المزيدة لا الناقصة المؤكدها كما
يستفاد من قول الشارح فخرجة على أن ان نافية الخ وبالأولى تأكيدها الناقصة بما نافية أخرى فلا يطل
عملها كما يصرح بكلام المصنف في شرح التسهيل واعتمد الدماميني والمرادى وان خاف في ذلك بعضهم كما
مر وقد يتبادر من هذا الكلام أن تعقيب ما الناقصة بما أخرى زائدة لانافية مبطل للعمل فلا ينظر وانما لم يعمل
مع ان لم يعدها عن شبه ليس بوقوع ان بعد ها وقيل أضعفها عن تحطى ان وكذا يقال في زيادة ما بعدها ان قلنا
بابطالها العمل (قوله مع بقاء النفي) أى نفي الخبر فلا يضر انتقاض نفي معمول خبرها نحو ما ز يد صار بالاعمر
سيم (قوله أى علم) أى من باب المبتدأ والخبر فانه علم منه أن حق المبتدأ التقدم والخبر التأخر (قوله بنى غدانه)
بضم الغين المحممة والصريف الفضة والخرف الفخار (قوله لازائدة) أى كما هى على رواية الاعمال فالما كيد
بان على انها نافية لفظي لانه بمنزلة ذكر برما على أنها زائدة معنوي كالما كيد بسائر الحروف الزائدة كذا في
حاشية السيوطي على المعنى (قوله وكذا) أى كوجود ان اذا انتقض الخ هذه الجملة معطوفة على محذوف قبل
قوله نحو ما ز يد ثم تقديره فيبطل عملها اذا وجدت ان نحو الخ والمعطوف والمعطوف عليه تفصيل لقوله
فان فقد شرط الخ فانه نظام عبارة الشارح (قوله بالا) خرج الانتقاض بغير فلا يطل العمل عند البصريين
نحو ما ز يد غير قائم (قوله وما الدهر) قل الناصر المراد به نفس الفلك مجازا لخرقته فيكون اسم عن فصيح أنه من
باب ما ز يد الاسير والنجون الدوالب الذي يد في عليه الماسم وضع داله أكثر من فتحها (قوله أو مؤول) بجعله
من باب ما ز يد لاسيرا والاصل وما الدهر الا يدور دوران منجئون وما صاحب الحاجات الا يعذب معذبا أى
تعدى فاهم منصوبان على المفعولية المطابقة لفاعلين محذوفين مختلفين بتقدير مضاف في الاول وجعل معذبا
مصدرا مما يعنى تعدى أو مؤول بجعله مفعولين افعلين محذوفين متحدتين أى يشبه منجئونا ويشبه معذبا وهذا
أقل كلفة (قوله نحو ما قائم زيد) أى على جعل قائم خبرا أما على جعله مبتدأ أرفع الكنى به عن الخبر فلا اشكال
في بقاء العمل بقاء التركيب والمرفوع بالمبتدأ في هذه الحالة فاعل بالوصف أغنى عن خبر ما على ما تقدم قاله

فشاذ وقيل غلط سببه أنه تميمي وأراد أن يتكلم بلسان الجحاز ولم يدرك من شرط النصب عندهم بقاء الترتيب بين الاسم والخبر وقيل مؤول
في تذييل * الأول في التسهيل وقد عمل متوسطا خبرها وموجبا بالافاقا لسيبويه ١٧٩ في الأول رايونس في الثاني * الثاني

اقتضى اطلاقه منع
العمل عند توسط الخبر
ولو كان ظرفا أو مجرورا قال
في شرح الكافية من
التحويين من يرى عمل
ما إذا تقدم خبرها وكان
ظرفا أو مجرورا وهو
اختيار أي الحسن بن
عصفور (وسبق حرف
جر) مع مجروره (أو
ظرف) مدخولي مامع
بقاء العمل (كما هي أنت
معنيا) وما عند ذلك زيد
قائما (أجاز العلماء) سبق
مصدر نصب بالمفعولية
لأجاز مضاف إلى فاعله
والمراد أنه يجوز تقديم
معمول خبرها على اسمها
إذا كان ظرفا أو مجرورا
كأمثل ومنه قوله
بأهبة خرم لذوان كنت آمنا
فاكل حين من قوالي مواليا
فان كان غير ظرف أو
مجرور بطل العمل نحو
ما طعمامك زيد أكل
ومنه قوله
وقالوا تعرفها المنازل من
منى * وما كل من وافي
منى أنا عارف
وأجاز ابن كيسان بقاء
العمل والحالة هذه
(ورفع معطوف بلكن
أو بيل * من بعد) خبر
(منصوب بما) الجحازية
(الزم حيث حل) رفع
مصدر نصب بالمفعولية

شحننا السيد (قوله وقيل غلط) أي نحن وفيه أن المعروف أن العربي لا يقدر أن يلحن كما أنه لا يقدر أن ينطق
بغير لغته كذا في الروايات ثم قال والذي ينبغي أن لا يشك فيه أن ذلك إذا ترك العربي وسليقته أمال وأراد النطق
بالخط أو بلسان غيره فلا يشك في أنه لا يجوز عن ذلك وقد تكلمت العرب بلسان الحبش والفرس واللغة العبرانية
وغيرها وأبو الأسود عري وقد حكى قول بنته لامير المؤمنين علي ما أشد الخبر بالرفع فقول سيبويه في قصته مع
الكسائي في مسألة كنت أظن أن العرب أشد لغة من الزبور فإذا هو مرهم بأمر المؤمنين أن ينطقوا
بذلك لا بد من تأويله كان يقال المراد من لم يسم مع مقالة الكسائي ولم يدرك اللغة أو نحو ذلك مما يقتضي
نطقهم على سليقتهم الذي هو المعيار اه وهو كلام في غاية النفاسة طامح الجري في نفسه (قوله وقيل مؤول)
أي بان فتحته بناء لضافته إلى مبنى فهو في محل رفع لا ابتداء أو بان الخبر محذوف أي موجود مثلهم حال من
الضمير في الخبر وإنما قدرنا الخبر مرفوعا لما لم من أن الشاعر تميمي (قوله وفاقا لسيبويه في الأول) رد بان
المنصوص عن سيبويه المنع والجحوزانما هو الجحري والفرع (قوله اقتضى اطلاقه) لا يقال قوله وسبق الخبر قيد
هذا الاطلاق لشموله نفس الخبر ومعموله والتمثيل بالمعمول في قوله كأي الخ لا يخصص والقاعدة حمل
المطلق على المقيد لانه قول عاذة اعطاء الحكم بالمثل مع أن التعميم مبنى على مذهب ابن عصفور والخالف
للجههور ومنهم المصنف (قوله وهو اختيار أي الحسن بن عصفور) وتأنيده بقياسه على معمول الخبر يمنع
بالفرق بانه يتوسع في الفضلة ما لا يتوسع في العمدة فان قيل قد اغفر واتقدم خبران وأخواتها على اسمها
إذا كان ظرفا أو مجرورا أو أجيب بان هذه الحروف ضعيفة لأنها فرع لا فرع لا محمولة على ليس وليس
محمولة على كان على ما قيل بخلاف ان وأخواتها (قوله وسبق الخ) أشار به كما تقدم إلى شرط رابع وهو أن
لا يتقدم معمول خبرها على اسمها إذا كان غير ظرف أو مجرور لان هذه الحروف ضعيفة العمل فلا
تقوى على أن يتصرف معها ويؤخذ من العلة منع تقديم معمول الخبر على الخبر نفسه ومنع تقديم معمول
الاسم عليه فلا يقل ما زيد طعامك آكل ولا ما زيد اضرب قائما لزوم الفصل بينها وبين معمولها جاني وان
تزد فيها اسم كذا في يس واستظهر البعض عدم بطلان العمل بتقديم معمول الخبر على الخبر ولأنه نفس
ميل إليه لان الفصل فيه ليس بين ما ومعمولها مما بخلاف تقدم معمول الاسم عليه وانظر هل يجوز تقدم
معمول الاسم عليه إذا كان ظرفا أو مجرورا أو لا يتوسع فيها أولا (قوله أو ظرف) لا يمدان أو ما نه تخلص
تجوز الجمع (قوله مدخولي ما) مفعول سبق دفع به توهم أن المراد سبق ذلك على ما لا متناعه لان ما لها
الصدارة (قوله والمراد الخ) عبر بالمراد لا بهام العبارة لشمول نفس الخبر أيضا (قوله بأهبة خرم) الأهبة كفاي
انقاموس العدة بالضم (قوله وان كنت آمنا) عطف على محذوف أي أن لم تكن آمنا وان كنت آمنا أو الواو
للحال وان وصلة فيكون خلاف هذه الحالة مفهوما بالاولى والشاهد في تقدم كل حين لان كل بحسب ما بعدها
وما بعدها ظرف فتكون هي ظرفا (قوله تعرفها المنازل) أي اطلب معرفتها في المنازل والشاهد في قوله وما كل
الخ حيث أهل ما عند تقدم معمول خبرها الذي ليس ظرفا ولا مجرورا وهذا على رواية نصب كل ما على رواية
روعه فكل اسمها وجلة أنا عارف في محله نصب خبرها والعائد محذوف أي عارفه ولا شاهد فيه حينئذ (قوله
من بعد منصوب) أي أو مجرور بالباء الزائدة ولا يجوز حزه سم (قوله ولا يجوز نصبه) أي على رأى الجمهور
أما على رأى يونس المتقدم من عدم اشتراط بقاء النفي فالتنصيص جائز (قوله لانه موجب) أي على مذهب
الجمهور وأجاز المبرد كون بل ناقله النفي إلى ما بعدها فعليه يجوز ما زيد قائما بل قاعدة بالنصب أي بل ما هو
قاعدة أقاده اللغاني وفيه اشكال لان نقل النفي إلى ما بعدها العاطف صير ما قبله غير منفي فإوجه نصبه وجوابه
أن النفي إنما انتقل بعد تمام العمل فالتنصيص مقبوح (قوله جاز الرفع) أي على أضمار مبتدأ أو اتباع المحل الخبر

لازم مضاف إلى مفعوله والفاعل محذوف والتقدير الزم رفعك معطوفا بلكن أو بيل إلى آخره وانما وجب الرفع لكونه خبر مبتدأ مقدر
ولا يجوز نصبه عطا على خبر ما لانه موجب وهي لا تعمل في الموجب تقول ما زيد قائما بل قاعدة وما عر وشعا ما لكن كرم أي بل هو قاعدة
ولكن هو كرم فان كان العطف بحرف لا يوجب كالأو والفاء جاز الرفع والنصب نحو ما زيد قائما

ولا قاعدا ولا قاعدا ولا راج
النصب (قوله) قد
عرفت أن تسمية ما بعد
بل ولكن معطوفا مجاز
اذ ليس معطوف وانما
هو خبر مبتدأ مقدرو بل
ولكن حرف ابتداء
(وبعد ما) النافية
(وليس جرابا) الزائدة
(الخبر) كثير نحو وما
ربك بظلام أليس الله
بكاف عبده (وبعد لا)
النافية (ونفي كان) وبقيّة
النواسخ (قد يجز) قليلا
من ذلك قوله
فمكن لي شفعي ما يوم لا ذو
شفاعة
عن فتية لا عن سواد بن
قارب وقوله
وان مددت الابد الى
الزاد لم اكن * بانجلهم
اذا جشع القوم انجل
وقوله
دعني اخي والخليل بيني
وبينه * فلما دعاني لم
يجدني بقدر
وربما أجروا الاستفهام
مجري النفي لشبهه اياه
كقوله
يقول اذا اقلولي عليها
واقردت * الال احو
عيش لذنيذات
ونذر في غير ذلك تخبران
ولكن وليت في قوله
فان تنأ عنها حقبة
لاتلاقها
فانك بما أحدثت بالجر

قبل دخول النامخ بناء على مذهب من لا يشترط بقاء الخبر في وجود الطالب للحل (قوله ولا قاعدا) لازائدة
للتأكيّد (قوله قد عرفت) أي من قوله لكونه خبر مبتدأ مقدر (قوله مجاز) أي بالاستعارة التصريح بحجة
لعلاقة المشابهة الصورية (قوله وبعد ما) أي عاملة أو مهملة ما لم يكن اهما لالاقتضاء النفي فان كان له لم
تدخل الباء لان الكلام حينئذ واجب (قوله وليس) أي غير الاستثنائية لانها بمعنى الا ومصحوب بالا يقتصر
بالباء كذا في التصريح وسياق عن ابن هشام ما يوافق (قوله جرابا الخبر) بشرط عدم نقض نفيه بالا كما تقدم
فلا يجوز ما زيد بالباء وقبوله الايجاب فلا يجوز ما مثلك باحد وان لا يكون في الاستثناء فلا يجوز قام القوم
ليس بزيد أو لا يكون بزيد نقله يس عن ابن هشام وكالخبر الاسم اذا وقع في موضع الخبر على قلة كقراءة
بعضهم ليس البر بان قولوا جوهكم بنصب البر وهذه الباء لتأكيّد النفي على مذهب الكوفيين وهو الصحيح
وقال البصريون لدفع توهم الاثبات لان السامع قد لا يسمع أول الكلام وقيل انما زيد بالحرف سواء كان الباء
أو غيرها لا لتساع دائرة الكلام اذ ربما لا يتمكن المتكلم من نظمه أو مجعده لزيادة الحرف ومحل الجرورها
نصب على الاعمال وعليه يحمل ما ورد في القرآن لان خبر ما لم يقع في القرآن مجرد امان الباء الامنصوب وورفع
على الاحمال (قوله فائدة) قل في التسهيل وقد يجز المعطوف على الخبر الصالح للباء مع سقوطها كالدماميني
وهذا هو المعروف عندهم بالعطف على التوهم والذي عليه جمهور النحاة انه غير مقيس ثم قال في التسهيل
ويشترط ذلك أي جرابا المعطوف على الخبر المذكور في غير ايس وما ثم قال وان ولي العاطف بعد خبر ليس أو ما وصف
يتلوه سببي نحو ليس أو ما زيد قائما ولا ذاهبا أخوه أعطى الوصف ما له مفردا في نصب أو يجز على التوهم ورفع
به السببي وهو أخوه في المثال أو جعله لا مبتدأ وخبر اقترعه ما و يتطابق الوصف حينئذ لا مبتدأ فتقول ولا
ذاهبان أخواه ولا ذاهبون أخوته ولك أن تجعل الوصف مبتدأ والسببي فاعلا به أغنى عن الخبر لاعتماده على
النفي وان تلاه أجنبي عطف به ليس على اسمها والوصف على خبرها فتقول ليس زيد قائما ولا ذاهبا ساعمر و
وان جرابا بالباء جاز على الاصح جرابا الوصف المذكور وليس ذلك من العطف على معجولي عاملين مختلفين لان
جرابا المعطوف بناء مقدرة مدلول عليها بالمتقدمة ويتعين رفع الوصف المعطوف مع ما سواء نصبت خبرها أو حررت
بالباء لان خبرها لا يتقدم على اسمها فكذا خبر ما عطف على اسمها في جمع العطف حينئذ الى عطف الجمل
أه مع زيادة من شرحه للدماميني (قوله وبعد لا) أي عاملة عمل ان أو عمل ليس (قوله ونفي كان) أي وكان
المنفية أي غير الاستثنائية كما مر (قوله وبقيّة النواسخ) عطف على كان فنفي مسلط عليها والمراد النواسخ
غير ان وأخواتها وغير كاد وأخواتها (قوله قليلا) أي به دفعا لتوهم أن قد ليست للتقليل (قوله فمكن)
الخطاب للنبي صلى الله عليه وسلم والفتيل الخيط الذي شق النواة وهو منصوب على النيابة عن المفعول
المطلق أي اغناء ما وقوله عن سواد بن قارب من وضع الظاهر موضع المضمرة (قوله اذا جشع) من الجشع
وهو شدة الحرص على الاكل وأنجل يعني عجل كما في التصريح ولا بقاء أعجل على ظاهر وجه (قوله)
والخليل يعني الفرسان والتعدد بضم القاف فسكون المهملة فضم الدال وفتحها الضعيف المتأخر قاله العيني
(قوله أجروا الاستفهام) ظاهرا ولو غير ابطالي وفي التصريح أن هل في البيت للجدد (قوله لشبهه اياه) أي
في عدم محقق مدخول كل (قوله يقول الخ) هو هجوم من الفرزدق لجر برابان قومه كليب يا تون الاتن فالضمير
في يقول الى الكلابي اذا اقلولي أي ارتفع على الاتان وأفردت الاتان بالقاف أي لصقت بالارض وسكنت
الاهل الخ مقول القول واعترض البعض الاستشهاد بهذباته خروج عما نحن فيه اذ ان الكلام في زيادة الباء بعد
الناسخ وهو مدفوع بان قول الشارح وربما أجروا الاستفهام غير مقيد بان يكون الاستفهام دخلا على ناسخ
وان أو هته عبارته بل هو أعم والمعنى ربما أجروا الاستفهام الموجود في الكلام مجري النفي الداخل على
الناسخ فالاستشهاد بالبيت في محله (قوله ونذر) أي قل جدا (قوله تخبران الخ) وكالحال في ما جاءني زيد
براكب (قوله فان تنأ) أي تبعد عنها أي عن أم جندب المذكور في قوله أول القصيدة
خليلي مراي على أم جندب * انقضى حاجات القواد المذهب

وقوله ولكن أجزأه فعلت بهن * وهل ينكر المعروف في الناس والآخر وقوله ألايت ذا العيش الذي يدائم على إحدى الزواشيت
وانما دخلت في خبران في قوله أولم ير وأن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بحلقهن ١٨١ بقادر لانه في معنى أوليس الله بقادر

﴿ تنبيهات * الأول ﴾
لا فرق في دخول الباء في
خبر ما بين أن تكون
حجازية أو تيمية كما اقتضاه
إطلاقه وصرح به في غير
هذا الكتاب وزعم أبو
علي أن دخول الباء
مخصوص بالحجازية وتبعه
على ذلك الزمخشري
وهو مردود فقد نقل
سيبويه ذلك عن تميم
وهو موجود في أشعارهم
فلا تنفك إلى من منع
ذلك * الثاني اقتضى
إطلاقه أيضا أنه لا فرق
في ذلك بين العاملة والتي
بطل علمها بدخول أن
وقد صرح بذلك في غير
هذا الكتاب ومنه قوله
لعمرك ما أن أبو مالك
بواه ولا بضيف قواه
* الثالث اقتضى إطلاقه
أيضا أنه لا فرق في لابن
العاملة عمل ليس كما تقدم
والعاملة عمل أن حقوقهم
لا خير بخير بعده النار
أي لا خير بخير (في
النكرات أعملت كليس
لا) النافية بشرط بقاء
النفي والترتيب على ما مر
وهو أيضا خاص بلفظة
الحجاز دون تميم ومنه قوله
تعر فلاشي على الأرض
باقيا * ولأوزر مما قضى
الله وأقيا

﴿ تنبيهات * الأول ﴾
ذكر ابن السجري أنها

حكمة أي مدة لا تلاقها بديل من تنال أن عدم الملاقة هو النأي كما قاله زكريا (قوله لو فعلت) معترض بين اسم
الكن وخبرها وجواب لو محذوف أي لو فعلته لاصبت أو هي للثني (قوله وانما دخلت الخ) جواب عما برده على
قوله ونذر وحاصله كيف تدعي ندور وماذا كرم مع وقوعه في القرآن المنزه عن وقوع النادر استعانة بالاحصاء
الجواب أن دخولها في الآية لأن مدخولها أول بحسب المعنى إلى خبر ليس (قوله لانه في معنى الخ) بديل
النصر يحبه في قوله تعالى أوليس الذي خلق السموات والأرض بقادر أو يقال لأن أن ومعها ما سادها سد
مفعول يربو والعلمية وهي من النواسخ قد دخلها جزء من معنولى الناسخ فكانت معمولة وقد أجاز الزجاج القياس
على ما في الآية أجاز ما ظننت أن أحدا يقاتم (قوله في خبر ما) الإضافة لادنى ملاسة بالنسبة للتيمية لأنها لا خير
لها أي الخبر الواقع في خبرها (قوله وتبعه على ذلك الزمخشري) بناء منه ما على أن مقتضى لزادة الباء نصب
الخبر وليس كذلك فإن مقتضى نفيه أه دما ميني أي بديل مدخولها في نحو لم أكن بقاتم وأمتناعها في
كنت قائما (قوله في أشعارهم) كقول الفرزدق * لعمرك ما من بئارك حقه * (قوله بدخول أن) أي أو
بعدم الترتيب لانه تناقض النفي بالألفاظ ومفهومه تفصيل فلا اعتراض (قوله لا خير بخير) بحث فيه باحتمال
كون الباء ظرفية لازادة والخبر الجار والمجرور واجب غير واحد كالبعض بأن هذا الاحتمال خلاف الظاهر
وان ادعى الدماميني ظهوره وأنا أقول لا بد من التزام هذا الاحتمال أو التزام كون الكلام على زيادة الماء
مقبول بالان المعنى المقصود من هذا الكلام نفي كيمونة الخير في الخير الذي بعده النار أي نفي وجود شيء من الخير
في الخير الذي بعده النار وهذا الغما يقيد الكلام إذا جعلت الباء ظرفية أو نفي الخيرية عن الخير الذي بعده
النار وهذا الغما يقيد الكلام إذا جعل مقبولا بالأصل لا خير بعده النار خير وليس المقصود نفي الخيرية التي
بعدها النار عن الخير كما يفيد جعل الباء زائدة من غير التزام القلب لان معنى كون للنفي الجنس أنها لنفي
الخبر عن الجنس فان قلت يغني عن التزام القلب جعل بعده النافية لاسم لا قلت يلزم حينئذ الفصل بين
النصفة والموصوف باجنبي وهو خير وحيث كانت دعوى الزيادة محروجة إلى ارتكاب القلب الذي هو
خلاف الأصل كان احتمال الظرفية هو الظاهر وفاقا للدماميني فتدبره فانه في غاية الحسن والمثانة (قوله في
النكرات) انما اختص عمل لا بالنكرات لانها عند الإطلاق لنفي الجنس برحمان والوحدة بمرجوحية وكلاهما
بالنكرات أنسب أه سم أما التي لنفي الجنس نصا فعاملة عمل ان وأورد على تخصيص عمل لا بالنكرات أنه
وقع في أمثلة سيبويه ما يزيداها ولا أخوه قاعدا وأجيب بانه لا عمل للاب لى زائدة والاسمان تابعان لعمولى
ما قاله المصريح (قوله كليس) حال من لا أو مفعول مطلق على معنى عملا كعمل ليس (قوله بشرط بقاء النفي
والترتيب) أي بين اسمها وخبرها ولم يقل وعدم الاقتران بان لانها لا تقتربها أصلا فلا يحتاج إلى اشتراطه
و بقي شرطان عدم تقدم معمول خبرها على اسمها وهو غير طرف أو جارو ومجرور وأن لا تكون لنفي الجنس
نصا ولا يرد البيت الآتي أعني تعز الخ لان التنصيص على نفي الجنس فيه من القرينة الخارجية لامن نفس
لا (قوله على ما مر) أي من البيان قبل ومن الخلاف (قوله تعز) أي تصبر وتسل والوزير الجاهل والشاهد في
الشرطين وقيل لا شاهد في الشرط الأول لاحتمال أن باقيا حال من الضمير في على الأرض وعلى الأرض خبر
فيكون محتملا لا لرفع والنصب وفيه أنا لو سلمنا أن على الأرض خبر لكان نصب الخبر في الشرط الثاني قرينة على
نصبه في الأول والا كان تليفيقابين لغتين فيكون الاستشهاد بالشرطين غايبة الأمر أنه في الأول بقرينة الثاني
(قوله سواد القلب) أي حبيته السوداء وبأغيا طالبا (قوله مرفوع فعل) أي على أنه نائب فاعل (قوله
لا أرى) أي لا أبصر إذ لو كانت علمية لكان المنصوب مفعولا ثانيا لا حالا أو لانه لم يجعلها علمية والمنصوب
مفعولا مع أنه أنسب بالمعنى لان حذف غير القلب أكثر من حذف القلب (قوله والفعل المقدر بعده) انما

أعملت في معرفة وأنشد للناطقة الجمعدى وحلت سواد القلب لا أنا باغيا * سواها ولا عن حبه ما تراخيا وترد راي
الناظم في هذا البيت فاجاز في شرح التسمييل القياس عليه وتاولة في شرح الكافية فقال يمكن عندى أن يجعل أنا مرفوع فعمل مضمر
ناصب بأغيا على الحال تقديره لا أرى بأغيا فلما أضمر الفعل برز الضمير وانفصل ويجوز أن يجعل أنا مبتدأ والفعل المقدر بعده خبرا ناصبا بأغيا

على الحال ويكون هذا من باب الاستغناء بالمعول عن العامل دلالة عليه ونظائره كثيرة منها قولهم حكمتكم مسيطر أي حكمك لك مسيطر
أي مثبتا فجعل مسيطر وهو ١٨٢ حال مغني عن عامله مع كونه غير فعل فان يعامل باغيا بذلك وأما فعل أحق وأولى هذا اللفظ

* الثاني اقتضى كلامه مساواة للفس في كثرة العمل وأيس كذلك بل عملها عمل ليس قليل حتى منعه الفراء ومن وافقه وقد نسيه عليه في غير هذا الكتاب * الثالث الغالب على خبرنا أن يكون محذوفاً حتى قيل أن ذلك لازم كقوله من صد عن نيرانها

فأنا ابن قيس لأبراح أي لأبراح لي والصحيح جواز ذكره كما تقدم وقد تلى لات وإن ذا العملا المذكور أمالات فائت سيمويه والجمههور عماها ونقل منعه عن الاخفش وأما إن فاجاز اعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وطائفة من البصريين ومنعه جهور البصريين واختلف النقل عن سيمويه والمسبرد والصحيح الاعمال فقد سمع نثرا ونظما فن النثر قولهم إن أحدا خيرا من أحد إلا بالعافية وجعل منه ابن جني قراءة سعيد بن جبيران الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم على أن أنافية رفعت الذين ونصب عبادا أمثالكم خبرا ونعتا والمعنى ليس الأصنام الذين تدعون من دون الله عبادا أمثالكم في

قدر بعده لما من وجوب تأخير الخبر الفاعل الرفع لصير المبتدا (قوله هذا) أي الوجه الثاني من باب الاستغناء بالمعول الخ أي من باب سد الحال مسد الخبر العامل فيها كما يؤخذ مما بعده أي قوله ونظائره الخ فلا اعتراض بأن الوجه الأول فيه أيضا الاستغناء بالمعول وهو أناعن العامل وهو قوله المحذوف ناله شيخنا والبعض ولك أن ترجع اسم الإشارة إلى التأويل بوجهيه ويكون التنظير على وجهه الأول بخبر حكمتكم مسيطر أي الاستغناء بتطابق معمول عن مطلق عامل وإن لم يكن المعمول حالا والاعمال خبرا وحيدة فلا اعتراض ولا جواب (قوله حكمتكم مسيطر) تقدم أن هذا شاذ لا يناسب التنظير به (قوله اقتضى كلامه) حيث شبه لا ليس ثم قال وقد تلى لات فافاد أن أعماله لا كليس كثير ولعل مراد الشارح باقتضاء كلام المصنف المساواة في الكثرة اقتضاء المساواة في أصل الكثرة فلا يمنع كلام الشارح بأن الغالب ضعف المشبه عن المشبه به (قوله قليل) بل قيده في شرح القطر بالشعر وجه له ابن الحاجب مما عايناه من الجاهلي وعلمت الفلة بنقصان شبهها بليس لأنها للنفي مطاوع وليس لنفي الحال وما اقتضاء كلامه هنا صريح به في تهذيبه حيث قال ويلحق بها أن النافية قليلة ولا كثيرا اه قال السيوطي قال ابن مالك عمل لا أكثر من عمل إن وقال أبو حيان الصواب عكسه لأن أن قد عملت نظاما ونثرا ولا أعمالها قليل جدا بل لم يرد منه صريح سوى البيت السابق اه (قوله عن نيرانها) أي الحرب وقوله فأناب ابن قيس الخ علة للجواب المحذوف أي فأنابنا لأصله لأن ابن قيس والقافية مطابقة لا مقيدة بدليل بقية القوافي فلا يقال يحتمل أن لا عامله عمل إن لأن ظهور الرضم يمنع هذا الاحتمال قاله الروداني (قوله وقد تلى) من ولي الشيء بليه ولا به إذا قولاه وبشرط لأعمال لات وإن عمل ليس ما اشترط في ما لا الشرط الأول لأن لات تزداد بعد ما فلا معنى لاشتراط عدم زيادتها بعد ما هو يظهر قياسا على ما سبق في ما أن تا كيدان النافية بأن نافية أخرى لا يبطل عملها وتزيد لات بأشراط أن يكون معمولها اسمي زمان وقد التحق بغيره بالنسبة للآلات وللتقليل النسبي بالنسبة لأن بناء على جواز استعمال المشترك في معنييه فلا ينافي قول صاحب التوضيح وعملها أي لات إجماع من العرب وعلى تسليم أن قللنا قليل بالنسبة إلى لات أيضا يقال الإجماع على الجواز لا ينافي قوله الوقوع * فان قلت إذا أجمعت العرب على أعمالها فكيف منعه بعض النحاة كالخفش * قلت معنى إجماع العرب على أعمالها كما في الروداني أنه وجد في لغة الحجاز بين والقيمين بعد ما رفوع وحده ومنصوب وحده فهذا مراده بالعمل المجمع عليه وهذا لا ينافي اختلاف النحاة في ذلك الموجود هل هو معمول لها أولا (قوله ذا العملا) اسم الإشارة راجع إلى عمل ليس في قوله أعمال ليس إلى عمل لا في قوله في النكرات الخ كما ظنه سم لكونه أقرب فاعترض وتبعه البعض بأشعار كلامه بأشراط التنكير مع لات وإن وهو غير مسلم في أن لاها تعمل في المعارف والنكرات بل قيل بأشراط المعرفة (قوله ونقل منعه عن الاخفش) وعليه فالرفوع الذي يليها مبتدا حذف خبره والمنصوب الذي يليها مفعول لفعل محذوف تقديره أرى مثلاً أفاده في التصريح (قوله ومنعه جهو رابهميين) وما يتخرج عليه قول بعضهم إن قائم بتشديد النون أصله إن أنا قائم حذف هـ مرة أنا اعتباطا وأدغمت النون في التثنية وحذفت ألفها للوصل ومثل هذا في لكانها والله ربى فاصله لكان أرفعل فيه ما مرسوم مع أن قائم على الأعمال أفاده في المعنى قال الدماميني قرأ ابن عمار كتابنا ثبات ألف أنا وصلها ووقفنا نحو بضائنا آلاف عن الهزمة المحذوفة وغير ما ثبتها ووقفنا فقط على الأصل اه وانظر لم ترسم إن قائم بالف عقب النون مع أنه القياس لشبوتها ووقفنا لعله لدفع التباس أن خطا بانا اتى هي ضمير رفع منفصل وأعرب لكانها والله ربى لكان حرف استدراك أنا مبتدأ أول خبره الجملة بعده ورابطها بانه المتكلم وهو ضمير الشأن مبتدأ ثان خبره الجملة بعده ولا يحتاج رابط لانها عين المبتدأ والله مبتدأ ثالث خبره ربى وهذه الآية مما اجمع فيه الجملة الكبرى فقط والصغرى فقط والكبرى والصغرى باعتبارين (قوله قراءة سعيد الخ) خرجها بعضهم على أن ان مخففة من الثقيلة ناصبة للجزأين لتتوافق القراءة ثانياً وتخرج على شاذ لأن نصب الجزأين شاذ (قوله خبرا ونعتا) على ألف والنشر المرتب (قوله والمعنى الخ) أشار به إلى دفع التناهي بين القراءة المشهورة المشبهة

ان هو مستولي على أحد * الاعلى اضعف المجانين وقوله ان المرء ميتا بانقضاء حياته * ولكن بان يبقى عليه فيخذا وقد عرفت أنه لا يشترط في معمولها ان يكونا كرتين (ومثال ذلك في سوى اسم) (حين) أي زمان (عمل) بل لا تعمل الا في أسماء الاحيان فخرج من وساعة وأوان قال تعالى ولات حين مناص وقال الشاعر ندم البغاة ولات ساعة مندم وقال الآخر طلبوا صلحنا ولات أوان * فاجبت ان ليس حين بقاء أي وليس الاوان أوان صلح فحذف المضاف اليه أوان منوى الثبوت وبني كما قبل بقبل ١٨٣ وبعد الا أن أوانا لشبهه بنزال وزنا بني

على الكسر ونون
اضطرابا وأما قوله لفي
على الهمزة من خائف *
بني جوارك حين لات مجير
فارتفع مجير على الابتداء
أو الالف اعلى أي لات
يحصل مجير أولات له مجير
ولات مهملة لعدم
دخولها على الزمان
وتنبيه * للخوين في
لات الواقع بعدها هنا
كقوله * حنت نوار ولات
هنا حنت * مذهبان
أحدهما أن لات مهملة
لا اسم لها ولا خبر وهذا
في موضع نصب على
الظرفية لانه اشارة الى
المكان وحنت مع أن
مقدرة قبلها في موضع رفع
بالابتداء والتقدير حنت
نوار ولات هنا لك حنت وهذا
توجيه الفارسي والثاني
أن تكون هنا اسم لات
وحنت خبرها على حذف
مضاف والتقدير وليس
الوقت وقت حنت وهذا
الوجه ضعيف لان فيه
اخراج هنا عن الظرفية
وهي من الظروف
التي لا تنصرف وفيه أيضا
اعمال لات في معرفة وأما
تعمل في نكرة واختصت

للثانية ومقابلها النافية لها وحاصل الدفع أن النفي والاثبات لم يتوارد على مثلية واحدة فالثانية المماثلة في
العبودية والمنفية المماثلة في الانسانية وأحوالها كالعقل (قوله الاعلى اضعف المجانين) يعلم منه أن انتقاص
النفي بالنسبة إلى معمول الخبر لا يبطل عمل ان كما (قوله وقد عرفت) أي من الأمثلة (قوله في سوى اسم
حين) قد راسم لدفع توهم أن المراد لفظ حين فقط كما قبل بذلك (قوله من نص) أي فرار (قوله ولات ساعة
مندم) الوو للحال والمندم التندمة (قوله أن ليس) أن تفسيرية واسم ليس ضمير مستتر عائذ الى الاوان
وقوله حين بقاء أي بقاء الصلح (قوله أي وليس الخ) نفسه لبقوله ولات أوان (قوله منوى الثبوت) أي
معنى ليصح البناء (قوله و بني) أي عند الجمهور وذهب الفراء الى أنها قد مجر بها الزمان كما في البيت وقراءة
بعضهم ولات حين مناص بالجرو واجب بان الجري الآتي على تقدير من الاستغراقية ويجوز ذلك في البيت أيضا
(قوله لشبهه بنزال الخ) قد يستفاد منه جواز بناء أمام في الحالة المذكورة على الكسر لشبهه بنزال فتأمل
(قوله بني على الكسر) قال البعض ويحتمل أن يكون مبنيا على السكون وكسر على أصل التقاء الساكنين
ونون للضرورة اه وهو فاسد لان التقاء الساكنين يمنع البناء على السكون (قوله لفي) بفتح الهمزة من
باب فرح كما في القاموس أي خفي منه ما خبره على أوله فة أي لاجل لفة أي أنجز على لاجل تحزن
الخائف الذي يطلب جوارك أي اغانتك (قوله فارتفع مجير على الابتداء) والمسوغ له وقوعه بعد النفي أو
تقدم الخبر والى هذا أشار بقوله أولات له مجير (قوله أو الف اعلى) أي بفعل محذوف (قوله أي لات الخ)
لف ونشر مشوش (قوله هذا) أي بضم الهمزة وتشديد النون ومثلها مكسور رتها ومفتوحة المسار أن الثلاثة
جاءت للزمان (قوله ولات هنا) بضم الهمزة كما في الدماميني (قوله وهنا في موضع الخ) أي خبر مقدم (قوله
على حذف مضاف) أي والفعل إذا أضيف اليه كان مجردا لحدث فهو واسم حكما كإذهب اليه بعضهم ومربياته
(قوله والتقدير وليس الوقت الخ) جرى على القليل من استعمال هذا الزمان ولم يجز على الكثير من استعمالها
لما كان فرارا من عمل لات في غير الزمان (قوله وفيه أيضا الخ) وفيه أيضا الجمع بين معمولي لات وحذف المضاف
الى جملة (قوله اعمال لات في معرفة) أي ظاهرة كما في المعنى وقوله وأما تعمل في نكرة أي عملا ظاهرا فلا
ينافي أن المقدرا لا بد أن يكون معرفة كما قاله المصنف وأشار اليه الشارح بقوله سابقا فليس الاوان أوان صلح
وبقوله بعد ولات حين مناص قال المصنف لان المراد نفي كون الحين الخاص حيننا بنصوص فيه لان نفي
كون جنس الحين اه واعل هذا اذا كان المقدرا لاسم بدليل تقديرهم الخبر نكرة في قراءة من رفع حين مناص
(قوله فشا) أي كثر لان الخبر محط الفائدة (قوله أي كأننا لهم) ظاهره جعل كأننا خبر لات وهو لا يصح لان من
شروط عملها كون معمولها اسمي زمان فيجب أن يقدر ولات حين مناص حيننا كأننا لهم فيكون كأننا مضافة
للخبر لا خبرا (قوله كما في رب وتعت) أي فالتأنيث المستفاد من تألات للفظ قال في التصریح زيادة التاء في
لات أحسن من زيادتها في رب وتعت لان لات محمولة على ليس وليس تتصل بها التاء ومن ثم لم تتصل بلا المحمولة
على ان (قوله بالفعل) يعني ليس اذ لم يلق التاء طاصرت بوزن ليس وعدد حروفها (قوله وقيل للمبالغة)
رد عليه وقفهم على المبالغة كما في الدماميني (قوله كما في نحو علامة ونسابة) التشبيه في مطلق المبالغة
فلا ينافي أن الة على لات لاصل المبالغة في النفي وفي علامة ونسابة لزيادة المبالغة في الاثبات (قوله وحركت

لات بانها لا يذكرونها معمولها ما قبل لا بد من حذف أحدها (وحذف ذي الرفع) منه ما هو الاسم (فشا) فتقدير ولات حين مناص ولات
الحين حين مناص أي وليس الوقت وقت فرار فحذف الاسم وفي الخبر (والعكس قل) جدا قرا بعضهم شذوذ ولات حين مناص برفع حين
على أنه اسمها والخبر محذوف والتقدير ولات حين مناص لهم أي كأننا لهم (وخاتمة) أصل لات النافية زيدت عليها تاء التأنيث كما في
رب وتعت قيل ليعقوب شبيهها بالفعل وقيل للمبالغة في النفي كما في نحو علامة ونسابة للمبالغة وحركت فرقا بين لحاقها الحرف ولحاقها الفعل
وليس لالتقاء الساكنين بدليل رب وتعت فانها فيهما متحركة مع تحريك ما قبلها

(الخ) متعلق بأقول بأن التاء لالتأنيث فكان الأوضح تقديمه على قوله وقيل للتأنيث (قوله أصلها ليس) أي بكسر الياء كما في المعنى والتصریح وان صرح الشارح بعدم بانها ساكنة فهي حينئذ فعل ماض وقيل هي ماضى تأنيث أي ينقص يقال لا تلبت وأنت يات وبها قرئ قوله تعالى لا يلبسكم من أعمالكم شيئا (قوله والسين تاء) كما قيل أصل ست سدس قلبت السين تاء وكذا الدال وأدغمت (قوله بين اعلالين) أي قلب الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقلب السين تاء (قوله وهو مرفوض الخ) قال بعضهم الحق عدم الرفض بدليل باب قهوعه بل قد يجتمع أكثر من اعلالين كما في باب قضايا وخطا بافتدبر (قوله الاماء وشاء) أصلها مامره وشوّه قلبت الواو ألفا والهاء همزة (قوله في يبطو يبتد) مضارع وطفد الشيء وطفدا وطفدة أثبتته ووتده وتدا وتدة ثبته وأصلها ما يوطدو يوتد حذف الواو لوقوعها بين عدوتيهما والياء والكسرة (قوله وقلب العين الخ) أي ليتأني الأذغام (قوله الياء الساكنة) فيه أنها عند هذا القائل متحركة كما مر

❦ أفعال المقاربة ❦

لم يقل كادوا أخواتها على قياس ما سبق لأن هذه العبارة تدل على أن كادأم بابها ولادليل عليه بخلاف أمية كان لأن أحداث أخوات كان داخل تحت حدثها ولأن لها من التصرفات ما ليس لغيرها والمقاربة مفاعلة على غير بابها والمراد أصل القرب لأن الفعل هنا من واحد كسافر لامن اثنين كقاتل أفاده سم وتبعه البعض وغيره ولك أن يجعلها على بابها القرب كل من معنى الاسم ومعنى الخبر من الآخر وان كانت دلالتها على قسرب الخبر بالوضع وعلى قرب الاسم بالزوم وهل عين كادياء أو واو قولان واستدل لكونها واو بالحكاية سيمويه كدت يضم الكاف كاد وكان قياس مضارع هذه اللفظة كود لكونهم شذوا فقالوا كاد وجعله ابن مالك من تداخل اللفظين فاستغنوا عن مضارع كدت المكسورة الكاف عن مضارع مضمرها (قوله وضعت للدلالة الخ) اللام تعليمية لأصله الوضع فلا ينافي أن الموضوع له نفس قرب الخبر للدلالة عليه وكذا يقال فيما بعد (قوله على قرب الخبر) أي قرب معناه من مسمى الاسم وقربه منه لا يستلزم وقوعه بل قد يستحيل عادة كما في يكاد زيتها يضيء (قوله على رجاء الخبر) يعني الطمع في الخبر محبويا ولا شقاق أي الخوف منه مكر وهافني كلامه أطلاقا فالرجاء على الطمع والاشفاق وهو تغليب كما قاله يس وقد اجتمع في قوله تعالى وعسى أن تكرهوا شيئا الآية كما في المعنى قال الدماميني فالاولى للرجح والثانية للاشفاق بحسب ما في نفس الامر أي ما كرهتموه من الغزو ينبغي أن يترجى لانه خير لان فيه اما الظفر والغنمية أو الشهادة والجنة وما أحببتموه من القعود عن الغزو ينبغي أن يكره لان فيه الذل وحرمان الغنمية والاجر وقال الثماني الاو شفاق الخاطبين نظرا الى ما عندهم من الكراهة والثانية لترجيهم نظرا الى ما عندهم من المحبة (قوله على الشروع) أي التلبس بأول أجزاء الفعل (قوله من باب التغليب) أي تغليب بعض أنواع الباب لشهرة غالبه وكثرة وقوعه في الكلام على بقية الأنواع فلا ترد شهرة عسى لانها المشهورة فقط من نوعها وهو أفعال الرجاء وما قاله الشارح أولى من قول صاحب التوضيح من باب تسمية الكل باسم جزئه لقول الناصر اللقاني تسمية الكل باسم جزئه عبارة عن إطلاق اسم الجزء على ما تركب منه ومن غيره كتسمية المركب كلمة أو ما تسمية الأشياء المجتمعة من غير تركيب منها فتغليب كالممرين والقمرين وهذا وقد قبل أن في أفعال الرجاء وأفعال الشروع أيضا مقاربه ومن أفاد ذلك النبلي حيث قال المقاربه تختلف فتارة تكون المقاربه الفعل من الرجاء كعسى لأن رجاء الفعل دون التقدير نيله وتارة تكون للاخذ فيه لأن الشروع في الفعل يلزمه القرب منه اه وعلى هذا التغليب أيضا لان الكل عليه أفعال مقاربه ولو بطريق الاستلزام أفاده الوداني (قوله في العمل) أي لا في كل أحكامها فان الخبر لا يتقدم هنا ويجوز حذفه ان علم بخلافه في باب كان في المسئلتين على كلام في الثانية مرسوخة وأما توسط الخبر لجأثر بانفاق اذا لم يقترن بان وعلى أحد القولين اذا اقترن بان وصحبه ابن عصفور كذا في الجمع والدماميني ولما كانت عبارة المصنف توهم عمل كاد في كل ما تعمل فيه كان دفع ذلك بالاستدراك (قوله كاد وعسى) أي وأخواتها الآتية (قوله لكن ندر الخ) قال الدماميني نقلا عن المصنف وقع الخبر في هذا الباب غير مضارع تنبيه على أصل متروك وذلك أن سائر أفعال هذا الباب مثل كان في الدخول على مبتدأ وخبر فالأصل أن يكون

وقيل أصلها ليس قلبت الياء ألفا والسين تاء وهو ضيق لوجهين الأول أن فيه جمعاً بين اعلالين وهو مرفوض في كلامهم لم يجز منه الاماء وشاء ألا ترى أنهم لم يدعوا في يبطو يبتد وقرار من حذف الواو واتى هي الفاء وقلب العين الى جنس اللام والثاني أن قلب الياء الساكنة ألفا وقلب السين تاء شاذان لا يقدم عليهما الا بدليل ولادليل والله أعلم

❦ أفعال المقاربة ❦

اعلم أن هذا الباب يشتمل على ثلاثة أنواع من الفعل أفعال المقاربه وهي ثلاثة كاد وكرب وأوشك وضعت للدلالة على قرب الخبر وأفعال الرجاء وهي أيضاً ثلاثة عسى وحري وأخولقي وضعت للدلالة على رجاء الخبر وبقية أفعال الباب للدلالة على الشروع في الخبر وهي أنشأ وطفق وأخذ وجعل وعلق فتسمية الكل أفعال مقاربه من باب التغليب (ككان في العمل) كاد وعسى لكن ندر

خبرها خبر كان في وقوعه مفردا وجملة اسمية وفعلية وظرفية فترك الأصل والتزم كون الخبر مضارعا ثم على الأصل شذوذ في مواضع (قوله غير جملة الخ) قدر جملة لأن الخبر ليس بالفعل فقط لكن براد خبرهما إذا اقترن بان خرج من باب الجملة إلى باب المفرد إلا أن براد الجملة ولو بحسب الصورة الظاهرة (قوله وأخواتهما) زاده دفعا لما يقال غير المضارع بصديق بالجملة الاسمية والماضوية وهما لم يخبر بهما عن كاد وعسى بالكلية وظاهر النظم بهم وزودها خبرا عنهما ما حصل الدفع أن في المنحذف الواو مع ما عطف أي لهذين وأخواتهما والمعنى على التوزيع ويجاب أيضا بان غير مذكورة في سياق الإثبات فلا عموم لها (قوله فلذلك اذترقا) أي لا خصاص خبرها بما ذكر وهذا أيضا حكمة تأخيرها عما حمل على إيسر مع أنها حروف هذبة أفعال (قوله فابت) أي رجعت إلى فهم قبيلة (قوله لا تكثرون) أي من العذل (قوله أي عسى معها) قيل فيه حذف عامل المصدر المؤكد وهو ممنوع عند النظم وأجيب بأنه ليس بمؤكد بل نوحى لتعلق ما بعده به وهو بالسوق أي فطفق يسمع السيف معها كأنها بسوق الخيل وأعتاقها (قوله وقد جعلت الخ) القلوص الناقصة الشابة والا كوار جمع كور بفتح الكاف وهو الرحل أي المنزل والمرتب المريح ومن الا كوار مرتعاق بقرين والمعنى طفقت تقر بمرتها من الا كوار لما بها من الاعياء (قوله فجعل الرجل الخ) الاستشهاد به بمعنى على أن اذا طرف لا رسل غير شرط فان جعلت شرطية فخبر جعل الجملة الشرطية وجملة أرسل جواب الشرطية ولا شاهد فيه حيث هذا ما قاله البعض تبعا للشيخنا وفي النص مخرج ما برده ويصح الاستشهاد به على أن اذا شرطية حيث قال بعد ذكر كلام ابن عباس ما نصه فارسل خبر جعل وهو فعل ماض قال الموضح في شرح الشواهد وهذا المأر من يحسن تقريره وجهه أن اذا منصوبة بجوابها على الصحيح والمعول مؤخر في التقدير عن عامله فاول الجملة في الحقيقة أرسل فافهموه اه (قوله بعد عسى نذر) لأن المترجي مستقبل فتناسه أن وقيل تجردا من أن خاص بالشعر وانما ساغ الاخبار بان يقوم مثلما عى أنه في تأويل مصدر ولا يخبر عن الذات بالمعنى لأنه على تقدير مضاف أي عسى حال زيد أن يقوم أو عسى ز بدذا أن يقوم أو على سبيل المبالغة وقيل المصدر المؤول قد يصح جملة على الاسم من غير تأويل وقيل بقدر أن الاخبار انما وقع أولا بالفعل ثم جي بان لتؤذن بالترخي لا قصد السبيل وبهذا الجواب الأخير يندفع الاعتراض المتقدم على تقدير الشارح جملة وقيل المقرون بان مفعول به على تضمين الفعل معنى قارب أو على اسقاط الخافض على تضمينه معنى قرب وقيل بدل اشتمال من الفاعل على تضمينه معنى قرب وعسى على هذين القولين تأني وقيل بدل اشتمال من المرفوع وسد هذا البدل مسد الجزأين كما سد مسد المفعولين في قراءة حمزة ولا تحسب الذين كفروا أنما على لهم خير لأنفسهم بالتاء الفوقية وفتح السين ولا محذور في لزوم البدل لأنه المقصود بالحكم ولاية فيه كونه تأنيه اقرب تابع يلزم كتابع مجرور رب الظاهر عند الأكثر ولم يجعل المبدل منه اسم عسى وأول مفعولي تحسب لأن المبدل منه في حكم المطر وح وعسى على هذا القول ناقصة كقول الجمهور كذا في المعنى وحواشيه ولك أن تقول نص المنحشري وغيره على أنه ليس معنى كون المبدل منه في حكم المطر وح أنه مهدير بل أن المبدل مستعمل بنفسه لا متمم لمتبوعه كالنعت والبيان وحيث لا مانع من جعل المبدل منه اسم عسى وأول مفعولي تحسب كما أن الفاعل في نحو نفعني زيد علمه هو المبدل منه لا بدل الاشتمال فتأمل في فائدة ما قال الشيخ الثاني عسى موضوعة للزمان الماضي ولم تستعمل فيه فلا تكون حقيقة نهى في كلام الخلق للرجاء المجرد عن الزمان وفي كلامه تعالى للعالم المجرد فهما معنيان مجازيان بدون معنى حقيقي فقول العلامة المحلى لم يثبت مثل هذا في كلامهم ممنوع وأجاب عن ما مراده لم يعلم ثبوته وما ذكره في عسى غير معلوم إذ كونها موضوعة للزمان غير معلوم وإن كان جائزا إذ المفهوم كما قاله السيد الصفوى من شرح المفصل للشيخ ابن الحاجب عدم وضع عسى للزمان لكنهما الما وجد فيها خواص الفعل قدر ذلك ادراجها في نظم أخواتها ومنه يتحقق أن المراد الوضع الحقيقي أو التقديرى اه ومن المعلوم أن الوضع التقديرى لا يكفي في كون اللفظ مجازا وكونها في كلامه تعالى للعالم المجرد أمر غير ثابت وإن قاله جماعة لاحتمال كونها في كلامه تعالى للرجاء باعتبار الخطابين كما هو نص سيبويه في لعل وقال الرضى أنه الحق كذا في يس وقول الثاني عسى موضوعة

غير جملة فعل (مضارع
لهذين) وأخواتها ما من
أفعال الباب (خبر)
فلذلك اذترقا يما بين وغير
جملة المضارع المفرد
كقوله

فابت إلى فهم وما كدت
أيما وقوله
لا تكثرن إلى عسيت
صائما

وأما فطفق مسحا بالسوق
فان خبر محذوف أي يسمع
مسحا والجملة الاسمية
كقوله

وقد جعلت قلوص بفي
زياد
من الا كوار مرتها
قريب

وجملة الماضي كقول
ابن عباس رضى الله
عنه ما جعل الرجل اذا
لم يستطع أن يخرج
أرسل رسولا (وكونه)
أي كون المضارع الواقع
خبرا (بدون أن) المصدرية
(بعد عسى نذر) أي

(قوله على تقدير الخ) قال
الداميني وفي هذا العذر
تكلف اذ لم يظهر المضاف
الذي قدره يومان
الدهر لا في الاسم ولا في
الخبر اه

(قوله المبالغة) بعيد
اذ لا يقصد دائما (قوله)
ذلك مبنى على أن عامل
البدل المذكور

قليل ومنه قوله عسى الكرب الذي أمسيت فيه * يكون وراءه فرج قريب (وكاد الأمر فيه عكسا) فاقترانه بأن بعدهما قليل كقوله كادت النفس أن تفيض عليه وقوله أبيت قبول العلم من أفتك دتم * لدى الحرب أن تقنوا السيوف عن السل وأنشد سيمويه فلم أر مثلاً ما خباسة واجد * فنهت نفسي بعد ما كدت أبعل ١٨٦ وقال أراد بعدما كدت أن أفعله لحذف أن وأبقى عما هو فيه أشعار باطراد اقتران خبر

كادبان لأن العامل لا يحذف ويبقى عمله إذا اطراد ثمونه (وكعسى) في العمل والدلالة على الرجاء (حوى) ولكن جعلها خبراً حتمياً بأن متصلاً) فحوى زيد أن يقوم ولا يجوز حوى زيد يقوم (والزمو) اخلوأق أن مثل حوى فقالوا اخلوأقت السماء أن عطر ولم يبقولوا اخلوأقت عطر (وبعد أو شئت انتفا أن نزا) أي قل والكثير الاقتران بها كقوله ولوسئل الناس التراب لاوشكوا * إذا قيل هاؤنا أن علواو يمنوا ومن التجرد قوله * وشك من فر من منته * في بعض غرائه يوافقها (ومثل كاد في الأصح كرا) بفتح الراء ونقل كسرهما أيضاً يعني أن اثبات أن بعدهما قليل ومنه قوله * قد برت أو كرت أن تبورا * لما رأيت به سامبورا * وقوله سقاها ذوو الاحلام سجلا على الظما * وقد كرت أعناقها أن تقطعا والكثير التجرد ولم يذكر سيمويه غيره ومنه قوله كرب القلب

للمزمن الماضي أي للرجاء مع الزمن الماضي وقول الصغرى ومنه يتحقق أن المراد أي بالوضع في قولهم الفعل الماضي موضوع للزمان الماضي (قوله الذي أمسيت فيه) روى بفتح التاء وضعها وقوله يكون الخ قال الدماميني ينبغي أن يجعل فرج مبدأ خبره وراءه والجملة في محل نصب خبر يكون واسمها خبر فيها يعود إلى الكرب لما يلزم على جعل فرج اسم يكون وراءه خبرها من رفع الفعل من الخبر أجنياً عن الاسم وهو ممنوع كإياي (قوله عكسا) للدلالة كاد على قرب الخبر فكأنه في الحال (قوله أن تفيض عليه) بالفاء والاضاد المحجمة أي تخرج (قوله فلم أر مثلاً) أي مثل تلك الاموال من الابل والغنم وغيرها التي كان أرادتها وقوله خباسة بضم الخاء المحجمة أي مغنم ونهت زحرت وكدت بكسر الكاف وضعها (قوله أراد بعدما كدت أن أفعله) وقبل الاصل بعدما كدت أفعلها أي تلك الفعلة ففعل به ما فعل بقولهم والكرامة ذات أكرمك الله به بفتح الماء ووجه في المعنى يكون الخبر عليه من الكثير (قوله وفيه أشعار باطراد الخ) دفع لما يقال يحتمل أن اثبات أن في البيتين السابقين شاذ لا قليل فقط (قوله والزمو الخلوأق أن مثل حوى) للأشعار بانها للرجاء ولما كانت عسى شهيرة فلم تلزمها أن وان اشتركت الثلاثة في الرجاء المختص بالمستقبل (قوله وبعد أو شئت انتفا أن نزا) قال اللقاني لأن القرب المرجح للتجرد من أن أمر عارض فيها دون اختيارها كادوكرب لانها موضوعة للاسراع المفضي إلى القرب بخلاف كادوكرب فللقرب فلذا اختصت عنهما بقوله الاقتران بان وضبط شيخنا السيد نقلا عن البهوتي أو شك في قوله وبعد أو شك يسكون الكاف اثلاً بنقل من الرجز إلى الكامل سهو ظاهر لأن هذا الغامض في أو شك في قوله بعد عسى الخلوأق أو شك (قوله غرائه) بكسر الغين أي غفلاته (قوله ومثل كاد الخ) أي في أنها لفاربه وفي أن الكثير تجردها من أن وان اقتضى كلام الشارح أن التشبيه في الثاني فقط (قوله في الأصح) مقابلة شيان مقتضى كلام سيمويه حيث لم يذكر فيها إلا التجرد ومذهب ابن الحاجب حيث جعلها من أفعال الشروع وسيد كرا الشارح الاول واقتصر شيخنا والبعض على كونه أشار بقوله في الأصح إلى خلاف ابن الحاجب قصور (قوله قد برت) بضم الموحدة أي هلكت ويهس اسم رجل والمشهور المالك (قوله سقاها) الصغرى إلى العروق المتقدمة في قوله * مدحت عروقا للندى مصت الثرى * قيل المقصود بالعروق جماعة أراد الشاعر هجوهم بأنهم حديثون في الغنى والعطاء وأن أصلهم الفاقة وعدم العطاء قاله العيني في شواهد الكبري وهو يفيد أن العروق بضم العين جمع عرق ويؤيده الجمع في قوله أعناقها فتفسر بعض العروق في البيت بالفرس الخفيفة لحم اللجين بأنها ذلك على أنها بفتح العين ليس في محله والاحلام العروق والسجل بالفتح قال في القاموس الدلو العظيمة مملوءة اه ونقل شيخنا عن الشارح في شرحه للتوضيح أنه الدلو التي فيها ماء قل أو جل وتقطع أصله تنقطع (قوله من جواه) أي شدة وجده (قوله وترك أن الخ) تحصل من كلام المصنف أن خبر أفعال هذا الباب بالنسبة إلى اقترانه بأن وتجرد منها أربعة أقسام ما يجب اقترانه وهو حوى واخلوأق وما يجب تجرده وهو أفعال الشروع وما يجب اقترانه وهو عسى وأوشك وما يجب تجرده وهو كادوكرب (قوله وطبق بالياء) أي المكسورة كافي التصريح (قوله هب وقام) أقول يجب أن يعد منها شرع في نحو شرع زيد باكل (قوله ينشد) امامضارع الثلاثي نشد الفعل ينشد من باب نصر أو مضارع الرباعي أنشد الشعر (قوله على خبر هذا الباب) أي بخلاف باب كان فقد قال السيوطي في الجمع قال أبوحيان نص أصحابنا على أنه لا يجوز حذف سم كان وأخواتها ولا حذف خبرها الاختصار ولا اقتصار اه قال سم ولينظر ذلك مع ما ذكره في نحو أن خير نخير من أن خير الاول اسم كان المحذوف مع خبرها اللهم إلا أن ينحصر المنع بغير ذلك اه ثم نقل في الجمع

من جواه مذوب * حين قال الوشاة هذغضوب (وترك أن مع ذى الشروع وجبا) لما بينهما قولن من المناقاة لأن أفعال الشروع للرجال وأن للاستقبال (كانشأ السائق يحدو وطفتي) زيد بعدو بكسر الفاء وفتحها وطبق بالياء أيضاً (كذا جعلت) أتكلم (واخذت) أفرا (وعلق) زيد يسمع ومنه قوله أراك علق تظلم من أجزنا وظلم الجار ذلال الجير * تنبيهات * الاول * بعد الناظم في غير هذا الكتاب من أفعال الشروع هب وقام نحو هب زيد فعمل وقام بكسر الهمزة ينشد * الثاني إذا دل دليل على خبر هذا الباب

جاء حذفه ومنه الحديث من تاني أصاب أو كاد ومن عجل أخطأ أو كاد * الثالث يجب في المضارع الواقع خبر الأفعال هذا الباب غير عسى أن يكون رافعا للضمير الاسم وأما قوله وأسقيه حتى كادها أبته * تكلمني أشجاره وما لعبه وقوله وقد جعلت إذا ماقت بثقلتي * ثوبي فانهم نهض الشارب الثمل فاجاروه وثوبى بدلان من اسمي كاد وجعل وأما عسى فانه ١٨٧ يجوز في المضارع بعده ما خاصة أن يرفع السببي كقوله وماذا عسى

السببي كقوله وماذا عسى
الحجاج يبالغ جهده * إذا
نحن جاوزنا حفره يريزاد
روى بنصب جهده
ورفعه ولا يجوز أن يرفع
ظاهرا غير سببي وأما
قوله عسى الكرب
الذي أمسيت فيه
يكون وراءه فرج قريب
فان في يكون ضمير الاسم
والجمله بعده خبر كان
(واسم عملوا مضارعا
لاوشكا) كآيات وهو
أكثر استعمالا من ماضيها
(وكاد لا غير) أي دون
غيرها من أفعال الباب
فانه ملازم لصيغة الماضي
(وزادوا موشكا) اسم
فاعل من أوشك معملا
عمله كقوله في موشكة
أرضنا أن تعود * خلاف
الانيس وحوشا يابا
وقوله فانك موشك أن
لا تراها * وتعدودون
غاضرة العوادي وهو
نادر * تنهسان *
الاول كآيت جماعة اسم
الفاعل من كاد وكرب
وأشددوا على الاول قوله
أموت أسى يوم الرجام
وافني * يقيننا لهن
بالذي أنا كائد وعلى
الثاني قوله * أبني أن
أباك كارب يومه * فإذا

قوانين آخرين في حذف خبر كان وأخواتها وقد مر في بابها (قوله أن يكون رافعا للضمير الاسم) لوضعهما على ارتباط الفعل المقرب أو المبرج أو المشرع فيه بنفس مرفوعها وجوز في التسهيل رفعه السببي على قلة ومثله الدماميني بقول الشاعر وقد جعلت إذا الخ (قوله وأما قوله الخ) مثله قوله تعالى من بعدما كاد تربخ قلوب فريقي منهم فيقول بان قلوب بدل من الضمير في كاد الراجع الى القوم وفاعل تربخ ضمير راجع الى القلوب لتقدمها رتبة وستضع ذلك لكن هذا انما يتأتى على قراءة من قرأ تربخ بالتاء القوية أما على قراءة من قرأ ياء الغيبة فلا لوجوب تأنيث الفعل إذا استند الى ضمير المؤنث وكذا لا يتأتى أن يكون في الكلام تنازع لما ذكرنا وانما هو على ضمير الشأن كذا قال الدماميني وفي كونه على ضمير الشأن منظر ظاهر وإذا رجع الضمير في تربخ ياء الغيبة الى القلوب باعتبار الجمع كان ضمير مذكر (قوله وأسقيه) أي ربيع مية بدمعي وشكواي مما أبته أظهره وما موصول اسمي وما لا عسى هو ماضع الالعاب (قوله الثمل) أي السكران (قوله بدلان من اسمي كاد وجعل) أي الاول بدل بعض ان كانت الاشجار والملاعب من أجزاء الربيع وهو الظاهر والافيدل اشتغال كالتأني أي لافعالن ليشقائي وتكلمني والتقدير جعل ثوبي يشقائي وكادت أشجاره تكلمني فعدا الضمير على البديل لانه المقصود بالحكم مع تقدمه رتبة وصار يشقائي وتكلمني خبرين لعامل البديل المقدر فاغنى ذلك عن عود الضمير الى المبدل منه وعن خبري عامل المبدل منه فلم يرفع الخبر الا ضمير الاسم لا خبرين كاد وجعل المذكورين لان الفعل حينئذ لرفع ضمير الاسم فلا يتم الجواب قاله الناصر (قوله أن يرفع السببي) أي الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود الى الاسم (قوله وماذا) ماضية أو ذام لفاء أو اسم موصول وعسى الخ على ضمير القول صلة لان الانشاء لا يقع صلة أي ما الذي يقل فيه عسى الخ والمعنى ما الذي يرجى للرجاء أن يناله مني أحسبني أم قتلي أي لا يرجى له شيء من ذلك والجهد بالضم الوسع والطاقة والبيت من كلام الفرزدق حين توعده الحجاج النقي فيهرب من العراق وحفر يريزاد موضع بين الشام والعراق وزيدوا أخوه معاوية بن أبي سفيان كان أميرا بالعراق نيابة عن معاوية تصرخ (قوله روى بنصب جهده) أي على المفعولية ليبالغ ولا شاهد فيه حينئذ لرفع ضمير الاسم وعائد الموصول محذوف أي يبالغ به وقوله ورفعه أي على الفاعلية والمفعول ضمير محذوف في يبالغ يعود على الموصول هو العائد (قوله خبر كان) أي مضارع كان ولو قال خبر يكون لكان أحسن (قوله كآيات) أي من قوله بوشك من فراح (قوله في موشكة أرضنا الخ) موشكة خبر مقدم وأرضنا مبتدأ مؤخر وفي موشكة ضمير هو اسمها وأن تعود خبرها خلاف الانيس أي بعد الانيس كقوله تعالى فرح الخلفون بمقدمهم خلاف رسول الله وحوشا بفتح الواو أي متوحشة وبضمها أي ذات وحوش يبابا أي خرابا خبر تودع في نصير (قوله وتعدودون غاضرة) بالغين والضاد المجتمعتين أي تعرفون هذه الجارية العواثي وهو من وضع الظاهر موضع المضمرة (قوله قوله) أي قول كبير بالباء الموحدة والتكبير ابن عبد الرحمن كما في النصريح ولا ينافيه قول الشارح بعد في شرح ديوان كثير أي بالمثلثة والتضعير لا احتمال أن تكلمه على هذا البيت استطراد لا لكونه في الديوان لكن نقل شيخنا عن شرح التوضيح للشارح أنه قول كثير عزه وكان كثير بالمثلثة والتضعير رافضيا سي الاعتقاد وكان عمر بن عبد العزيز رضي الله تعالى عنه يقول اني لأعرف صالح بن يحيى شيم بغيضه كثير وفاسد مدهم بحبه له (قوله أموت أسى) أي حزنا والرجام بكسر الراء وبالجم اسم موضع وقعت به وقعت لهن أي مرهون بالذي أنا كائد أي كائد أسى فالح خبر محذوف (قوله كارب يومه) أي كارب في يومه يموت فالح خبر محذوف (قوله اسم فاعل من كرب التامة) وأصله كارب يومه برفع يوم أي قريب يوم

دعيت الى المكارم فاعجل والصواب أن الذي في البيت الاول كابد بالباء الموحدة كما خرم به ابن السكيت في شرح ديوان كثير اسم فاعل من المكابدة غير جار على فعله إذا القياس مكابد قال ابن سيده كابدته مكابدة وكبادا فاساء والاسم كابد كالكاهل والغارب وان كارباني البيت الثاني اسم فاعل من كرب التامة نحو قولهم كرب الشتا أي قرب كما خرم به الجوهر وغيره * الثاني حكى الاخفش طفق يطفق

وأخواتها نحو عسالك وعساه فذهب سيبويه إلى أنه في موضع نصب جملا على لعل كما جلت لعل على عسى في أكثر أخبارها بان كافي الحديث
فأصل بعضهم أن يكون ألحن بحجته من بعض وذهب المبرد والفارسي إلى أن عسى على ما كانت عليه من رفع الاسم ونصب الخبر لعلكن الذي
كان اسمها جمل خبرا والذي كان خبرا جمل اسمها وذهب الاخفش إلى أن عسى على ١٨٩ ما كانت عليه إلا أن ضمير النصب نائب عن
ضمير الرفع كما نائب عنه

في قوله

يا ابن الزبير طامعا عصمكا

وطامعا غنة الليثا

وكنا بضمير الرفع عن

ضمير النصب وضمير

الخبر في التوكيد نحو

رأيتك أنت ومررت بك

أنت وهذا ما اختاره

الناظم قال ولو كان

الضمير المشار إليه في

موضع نصب كما يقول

سيبويه والمبرد لم يقتصر

عليه في مثل * يا ابنه علك

أو عسكا * لأنه بمنزلة

المفعول والجزء الثاني

بمنزلة الفاعل والفاعل

لا يحدف وكذا ما أشبهه

انتبه وفيه نظر (واقترح

والكسر آخر السين

من) عسى إذا اتصل به

باء الضمير أو فؤاءه كافي

السمع (قوله وأخواتها) كالماء والياء التحتية في عساه وعسائي (قوله في موضع نصب) أي اسمها لعل فذهب
إبقاء طرفي الاسناد بحماهما والمنعكس انما هو العمل ويدل له * فقلت عساها نار كاس وعساها * برفع نار (قوله
جملا على لعل) أي في العمل بجماع الترجي أو الاشتقاق في كل قول في التوضيح وشرحه التمهيد ما نصه وهي
حينئذ أي حين اذ نصبت الاسم ورفعت الخبر حرف كاعل للثلاثم جمل الفعل على الحرف وفاقا للسبيل
ونقله أي نقل السبيل في القول بحرفيته عن سيبويه وخلافًا لجمعه ورفي إطلاق القول بقوله لعل ولا بلسان السراج
وثعلب في إطلاق القول بحرفيته فالخلاف في عسى ثلاثة أقوال فعل مطلقا حرف مطلقا لفصيل ان عمل
عمل لعل الحرف والافعل ومحل الخلاف في عسى الحامدة أما عسى المتصرفة فانها فعل باتفاق ومعناها اشتد
اه بعض حذف (قوله ألحن) أي أفصح (قوله لعلكن الذي كان اسما) أي كان حقه أن يجعل اسمها عسى
لكونه المخبر عنه وهو المبتدأ في الأصل وهو الضمير جعل خبرا أي مقاما والذي كان خبرا أي كان حقه أن
يجعل خبرا لعل هو خبر المبتدأ في الأصل جعل اسمها أي مؤخر فذهب المبرد أقرارا لعمل والمنعكس انما هو
طرف الاسناد ويلزم عليه جعل خبر عسى اسمها صريحاً وهو نادراً كما تقدم (قوله وذهب الاخفش إلى أن عسى
على ما كانت عليه) أي من رفع الاسم ونصب الخبر مع بقاء طرفي الاسناد بحماهما فاللزام على مذهبه انما هو
التحذف في الضمير يجعل ضمير النصب مكان ضمير الرفع (قوله وهذا ما اختاره الناظم) رد ما بين الأول ان انابة
ضمير عن ضمير انما ثبتت في المنفصل نحو ما أنا كائنات وما يا ابن الزبير طامعا علك كافي بدل من التاء
بدلاً لتصريحاً بالامن باب انابة ضمير عن ضمير * الثاني ظهور الخبر مرفوعاً في قوله * فقلت عساها نار كاس وعساها
* قاله الدماميني (قوله كما يقول سيبويه والمبرد) لانهما اتفقا على أنه في محل نصب وان افترقا في أن سيبويه
يقول هو اسم والمبرد يقول هو خبر مقدم (قوله لم يقتصر عليه الخ) قد يقال ان علك في البيت الذي أشدته قد
أقتصر فيه على ما هو في موضع نصب فلو كان الاقتصار في عسك على الكاف يمنع كونه في موضع نصب لمنع
الاقتصار في علك على الكاف كونه في موضع نصب ولا قائل به لاتفق على أنه في موضع نصب اسم عمل ويدفع
بان عسى فعل وحسن الفعل برفع الفاعل وينصب المفعول وامل حرف وحسن الحرف لا برفع الفاعل
ولا بنصب المفعول فالذي يشبهه الفاعل والذي يشبهه المفعول هو مرفوع عسى ومنصوبها الأمر فوع لعل
ومنصوبها (قوله والجزء الثاني) أي من معمولي عسى وهو الخبر (قوله وفيه نظر) لأنه لا يلزم من كون شيء بمنزلة
شيء أن يعطى سائر أحكامه على أنه ورد حذف المرفوع في قولهم ان ما لا وان ولدا بل عهد حذف الفاعل
في مواضع يمكن قياس ما هنا عليه (قوله والكسر) لان كسر سين عسى بوزن رضى لغة فاحفظه (قوله أو فؤاءه)
فيه تقليد تون الاناث على نا (قوله لأنه الأصل) أي الغالب (قوله فهل عسيتم) استدلل به بعضهم على أن عسى
خبر لان الاستفهام لا يدخل على الانشاء والجواب أنه محمول على المعنى كما قال الزمخشري والمعنى هل قاربتم أن
تفسدوا في الارض بمعنى أتوقع انسادكم فادخل هل مستفهاماً عما هو متوقع عنده والاستفهام لا تقرير واثبات
أن المتوقع كائن وأنه صائب في توقعه كذا في يس وحاصله أن المراد من عسى مجرد المقاربة فهي في معنى الخبر
(قوله بان كاد اثباتها في الخ) اعلم أن ظاهر هذا المشهور أن كاد اثباتها نفي لها نفسها ونفيها اثبات لها نفسها
والرد الالهي مبني على جملة على هذا الظاهر وجملة كثر على أن كاد اثباتها نفي للخبر ونفيها اثبات للخبر ورد
على هذا الجمل بان الخبر بمقتضى كاد مبني على كل حال فالشيء الأول مسلم والثاني غير مسلم (قوله أنحوى هذا
العصر الخ) قائله المعري وجرهم وجمود قبيلتان من العرب وأراد باللسان اللغاة وقد أجابه الشهاب الجازي
بقوله لقد كاد هذا اللغز يصدني فكركي * وما كدت منه أشقني بورود
فهذا جواب برضيه أو لواللهي * ومنع عن فهم كل بليد

المعنى لغز * أنحوى هذا العصر ما هي لفظة * جرت في لسان جرهم وجمود * إذا استعملت في صورة الحمد أثبتت * وان أثبتت قامت
مقام محمود * ومراد هذا القائل كاد ومن زعم هذا فليس بمصيب بل حكم كاد حكم سائر الأفعال وأن معناها معني إذا صبحا حرف نفي وثابت إذا
يصحها فإذا قال قائل كاد زيد يديكي فمعناه قارب زيد بالبكاء فإقار به بالبكاء نابتة

عند ثبوت المقاربة ولهذا
كان قول ذي الرمة
إذا غير الناي المحبين لم يكذب
* رئيس الهوى من حب
مسة يبرح يحكيها بليغا
لأن معناه إذا تغير حب
كل محب لم يقارب حبي
التغير وإذا لم يقارب فهو
بعيد منه فهذا أبلغ من أن
يقول لم يبرح لأنه قد
يكون غير بارح وهو
قريب من البراح بخلاف
التغير عنه بنفي مقاربة
البراح وكذا قوله تعالى
إذا أخرج يده لم يكذبها
هو أبلغ من نفي الرؤية من
أن يقال لم يرها لأن من لم
يرق يقارب الرؤية بخلاف
من لم يقارب وأما قوله
تعالى فذبحوها وما كادوا
يعلمون فكلام تضمن
كلامين مضمون كل واحد
منهم في وقت غير وقت
الآخر والتقدير فذبحوها
بعد أن كانوا يمداء من
ذبحها غير مقاربين له
وهذا واضح والله أعلم

﴿ان وأخواتها﴾

(لأن) و (أن) و (ليت)
و (ليكن) و (أمل)
و (كان عكس ما لكان)
الناقصة (من عمل)
فتنصب المبتدأ اسمها
وترفع الخبر خيرا لها (كان
زيد أعلم باني * كفاء
وليكن ابنة ذوضغن) أي
قد وقس الباقى هذه
الغسة المشهورة وسكى

(قوله ونفس البكاء الخ) أي لا ر القرب من الفعل بسنلزم انتفائه اذ لو حصل له كان الموصوف ملتبس به
لا فريما منه كذا قيل وقد يمنع الاستلزام وعبارة المعنى لأن الاخبار بقرب الشيء يقتضى عرفا عدم حصوله والا
كان الاخبار حينئذ بحصوله لا عقار به اذ لا يحسن عرفا أن يقال لمن صلى قارب الصلاة وإن كان ماصلى حتى
قارب الصلاة اهـ ويمكن حل الأول على هذا (قوله قول ذي الرمة) بضم الراء وتشديد الميم قطعة الجمل البالية
واسمه غيلان قيل لقب ذال رمة لأنه أتى مية صاحبة وعلى كنفه قطعة حمل بالية فاستسقاها فاقالت له اشرب
يا ذال رمة فلقب به وقيل غير ذلك (قوله أنى) أى البعد والرسيس يطلق على أول الشيء وعلى الشيء الثابت كما
في القاموس ومن بيانه رئيس الهوى وأرلهوى ويشير إلى الأول قول المشرح لم يقارب حبي ولو جرى على
الثاني لقال لم يقارب رسيس حبي ويبرح يذهب (قوله وأما قوله تعالى الخ) جواب عما يقال لو كان خير كاد
المنفية منفية بالاولى اكان قوله تعالى فذبحوها الآية متناقضا وبوضع جوابه قول الرضى قد يكون مع كاد المنفية
قريبة تدل على ثبوت مضمون الخبر بعد انتفائه وانتفاء قربه فتكون تلك القرينة هي الدالة على ثبوت
مضمونه في وقت بعد وقت انتفائه وانتفاء قربه لانه لا يتناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوت في وقت آخر
وذلك كما في فذبحوها وما كادوا يفعلون (قوله فذبحوها وما كادوا يفعلون) ضمير يفعلون عائذ لضمير كادوا كما
هو القاعدة من رجوع ضمير من الخبر إلى الاسم قال يس ولا مانع من كون مرجع الضمير ضميرا (قوله
وكلام الخ) إنما جعله كلاما واحدا لأن قوله وما كادوا يفعلون حال من فاعل فذبحوها فيكون المجموع جملة
واحدة (قوله كل واحد منهما الخ) أى ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوت في وقت آخر

﴿ان وأخواتها﴾

(قوله فتنصب المبتدأ) أل في المبتدأ والخبر الجنس فان من المبتدأ ما لا تنصبه كالزمن لصدور الاخبار بشأن
وكو واجب الابتداء فحطوط بي للمؤمن ومن الخبر ما لا ترفقه كالطلب والانشائي قال الدماميني ومن هنا يعلم أن
جاءني نعم وبشس خبر بيان لانشاء ثبوت لقوله تعالى ان الله نجما فظكم به واقوله تعالى انهم ساء ما كانوا يعملون
وسياق في ذلك كلام في باب نعم وبشس ان شاء الله تعالى اهـ أشار بقوله وسياق الخ إلى ما ذكره ههنا وسنذكره
ان شاء الله تعالى من قول جماعة كابن الحاجب ان نعم وبشس لانشاء المدح والذم واعتراض الدماميني عليه بما
هو متجه ولما يجعلها لانشاء تأويل الآيتين باضمار القول كما قيل به في قول الشاعر

ان الذين قتلتم أمس سيدهم * لانحسبوا اليهم عن ليلكم ناما

أو جعلها واردين على الاستعمال الشفي في نعم وبشس وشبههما وهو استجماعا ما أخبرا كما سياق في باب نعم
وبشس قال في المعنى ينبغي أن يستثنى من منع الاخبار هنا بالطلب خبر ان المفتوحة الخفيفة فانه يجوز أن يكون
جملة دعائية كما في قوله تعالى والجماعة أن غضب الله عليهم على القراءة بتحفيف النون بعد ها جملة فعلية وقولهم
اما أن جزاء الله خبر اعلى فتح الهمزة هو حذف أحد هاء القرينة جازع على قلة الالامم الذي هو ضمير الشأن فان
حذفه كثير وعليه خرج المصنف حديث ان من أشد الناس عذابا يوم القيامة المصورون والتمزم حذف الخبر في
أيت شعري مردفا باستفهام نحو أيت شعري هل قام زيد أي أيت شعري جواب أو يجواب هذا الاستفهام
حاصل وقيل جملة الاستفهام هي الخبر على تقدير مضاف أي أيت شعري جواب أو يجواب هذا الاستفهام وتختص
أيت أيضا بجواز اتصال ومجموعاها باسادة مسدود مجموعاها نحو أيت أيت قائم وقيل الخبر محذوف تقديره
حاصل مثلا وقاس الاخفش هل على أيت فيجوز لعل أن زيد قائم (قوله وحكى قوم الخ) ظاهره أن ذلك لغوه به
صرح بعضهم ومنع الجهور ذلك وأولو ما ثبت منه بان الجزء الثاني حال والخبر محذوف والتقدير في ان حراسنا
أسدنا نقاهم أسدا وفي باب الخ أقبلت رواحا وفي كان أذنيه الخ يحكى كان قادمة بل التأويل في الثالث متعين
لثلاث يلزم الاخبار بالمفرد عن المشي (قوله جنح الليل) بالضم والكسر طائفة منه والخطا بالكسر والمدلكن
قصره الشاعر للوزن جمع خطوة بالفتح كركرة وركاء كما في الصحاح وهى نقل القدم وجعلها بالضم جمع خطوة

بالضم

وقوله * باليت أيام الصبار واجعا * وقوله

قوم منهم ابن سيده أن قوما من العرب تنصب بها الجزأين معان ذلك قوله

إذا أسود جنح الليل فلبات ولتكن * خطاك خفا فان حراسنا أسدا

بالضم ما بين القدمين كما زعمه الشمني فتبعه شيخنا والبعض غير مناسب في البيت (قوله كان أذنيه) أي
الجماد والنشوف التطلع والاعمال في كانه والقادمة واحدة قوام الطير وهي مقادير
رشته وهي عشر في كل جناح اه شمني (قوله نظرا الى كونها الخ) وانما ذكر كان مع أن أصلها ان
المكسورة أدخلت عليها الكاف التشبيهية ففتحت الهمزة لانتساخ هذا الأصل بإدخال الكاف وجعل
المجموع كلمة واحدة بدليل عدم احتياج الكاف الى متعلق وعدم كون مدخولها في موضع جر عند الجمهور
بخلاف أن المفتوحة فليس أصلها منسوخا بدليل جواز العطف بعدها على معنى الابتداء كما يعطف بعده
المكسورة قاله في الهمع (قوله في لزوم المبتدأ والخبر) بيان لوجه الشبه واحدته بالزوم عن الأول
الاستغناء عن الثاني لدخولهما على الجائتين وقوله والاستغناء عن الثاني لولا الامتناعية لاحتياجها
معها الى جواب وإذا الفجائية لاحتياجها معهما الى سبق كلام (قوله معكوسا) ليس من جهة المفعول
اذا المشابهة لانتج العكس ولذلك احتاج الى تعليله بقوله ليكون الخ فبني حمله مع مول المحذوف أي وعلمت
عمله معكوسا ليكون الخ (قوله تنبيه على الفرعية) أي باعطائها الفرع الذي هو تقدم شبه المفعول وتأخر
شبه الفاعل ولا يحتاج لذلك في ما وأخواتها المحمولة على ليس لعدم احتياج فرعيتها الى تنبيه لعدم اتفاق
العرب على أعمالها واشتراط شروط في عملها يبطل بفقدان واحدتها (قوله ولان معانيها في الاخبار) قال سم قد
يقال وكان وأخواتها كذلك اه قال الاسقاطي هو كذلك اكن هذا الوجه عارضة في كان وأخواتها أصلها
فاعطيت الأصل وهو تقدم المرفوع على المنصوب بخلافه في ان وأخواتها اه بقي أن الدماميني اعترض
على ان الجائتين بحر مانهما في ما الحجازية وأخواتها مع أن منصوبها لم يقدم على مرفوعها وقد أسلفنا قرينا دفعه
عن العلة الأولى فتأمل (قوله فاعطيا) أي الاخبار والاسماء وقوله اعرابها أي العمد والفضلات وفي
الكلام توزيع (قوله التوكيد) أي تقوية النسبة وتقريرها في ذهن السامع بالحسية أو سلمية على الصحيح
وتوكيد النسبة تارة يكون لدفع الشك فيها وتارة يكون لدفع انكارها وتارة يكون لاولا فالاول مستحسن
والثاني واجب والثالث لا ولا قاله في النصريح فالثالث عربي الا انه غير بلاغ ولذا لم يذكره أهل المعاني قاله
الرواداني قال سم ولا ينبغي كون المفتوحة للتوكيد أنها بمعنى المصدر وهو لا يفيد التوكيد لان كون الشيء بمعنى
الشيء لا يلزم أن يساويه في كل ما يفيد فاندفع ما لا يبيح (قوله الاستدراك) هو تعقيب الكلام بنفي
ما يتوهم منه ثبوت أو إثبات ما يتوهم منه نفيه هذا هو التعريف السالم من التكلف المحتاج اليه في تصحيح
تعريفه بقوله تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته أو نفيه وهو جعل نفيه بالجر عطفًا على ضمير ثبوته هذا
وذكر شيخنا السيد عن الدماميني ويس أن رفع التوهم ليس لازما لا يمكن بل هو أغلي فقط لانها قد لا تكون
لرفع التوهم نحو زيد قائم لكنه ضاحك فالتعريف ان المذكور ان مبنيان على الغالب وفسر بعضهم
الاستدراك كافي الرواداني بخلافه حكم ما بعد لكن حكم ما قبله مع التوهم أولا وهذا أعم (قوله والتوكيد) أي
على قلة نحو لو جاز بدلا كرمته لكنه لم يبيح إذ عدم المحي مع الهم من لو (قوله لكن أن) بفتح الهمزة كافي
الهمع وسم (قوله وتون لكن للساكنين الخ) أنشد البيت ليدفع عبادا عليه من عهد حذف تون لكن
للساكنين ما قاله هلا كان المحذوف النون الأولى من أن لان الضمير حصل بها ويدفع أيضا بلزوم الإحذف
حينئذ فافهم (قوله ولست بآية الخ) هذا حكمه لكلام ذئب دعاه المخاطب ليرافقه ويؤاخيه فقوله ولست
بآية أي ما دعوتني اليه والفضل الزيادة (قوله من لاوان) أي المكسورة الهمزة كما هو صريح كلام بس
وشيخنا السيد (قوله والكاف الزائدة) أي المفتوحة أصالة لكن كسرت اتباعا للهمزة كما قاله بس وقال شيخنا
السيد كسرتها كسرة نقل من الهمزة (قوله لا التشبيهية) لان المعنى على الاستدراك لا التشبيهية (قوله وحذفت
الهمزة) أي بعد نقل حركتها الى الكاف على ما قاله شيخنا السيد وقد مر (قوله وليت) ويقال ليت ينادي الياء
تاء وادغامها في التاء مع (قوله في الممكن) أي غير المتوقع أي المنظر وقوعه بخلاف الممكن في الترخي
فمنظر وقوعه (قوله وهو الاكثر) أي التخييل (قوله والاشفاق) هو توقع المخوف (قوله فله لك
تارك الخ) أو رد أن ترك بعض ما يوحى اليه غير ممكن لعصمته واجيب بان المراد بالممكن في قوله وتختص

فرع المكسورة وهو
صنيع سبويه حيث قال
هذا باب الحروف
الجمسية الثانية أشار
بقوله عكس ما كان الى
ما هذه الحرف من
الشبه بكان في لزوم
المبتدأ والخبر والاستغناء
بهما فعملت عملها
معكوسا ليكونا مع
كفعول قدم وفاعل آخر
تنبيه على الفرعية ولان
معانيها في الاخبار فكانت
كالجمل والاسماء كالفضلات
فاعطيا اعرابها
الثالث معنى ان وأن
التوكيد ولكن الاستدراك
أو التوكيد وليست
مر كمة على الأصح وقال
الفراء أصلها لكن
أن فطرح الهمزة
للتخفيف وتون لكن
للساكنين كقوله
ولست بآية ولا أستطيعه
ولاك أسفة في ان كان
ماؤك ذا فضل
وقال الكوفيون مركبة
من لاوان والكاف
الزائدة لا التشبيهية
وحذفت الهمزة تخفيفا
ومعنى ليت التمني في
الممكن والتخييل لافي
الواجب فلا يقال ليت
غدا يجي أو ما قوله تعالى
فتمنوا الموت مع أنه
واجب فالمراد تنبيه قبل
وقته وهو الاكثر ولعل
الترجي في المحبوب نحو
لعل الله يحدث به ذلك

أمر أو الاشفاق في المسكر ونحو فاعطيت تارك بعض ما يوحى اليه وقد اقتصر على هذين

لعل بالمكن المكن عقلا وان استعمال عادة أو شرعا كذا في حاشية البعض وفيه نظر لان ترك النبي بعض ما يوحى اليه مستحيل عقلا لان دليل استعماله عقلي كما قرر في فن الكلام (قوله له يركي) أي أينركي أي ما يدريك جواب هذا السؤال (قوله وتختص لعل الخ) لا برد قول فرعون لعل اطاع الى اله موسى لانه في زعمه الباطل مكن هذا وقد اختلف في لعل الواقعة في كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله في حقه تعالى ف قيل انها باعتبار حال مخاطبين فالجاء والاشفاق متعلق بهم كما ان الشك في أو كذلك وفي شرح المناوي على الجامع الصغير أن لعل في كلام الله تعالى وكلام رسوله لا وقوع اه وفيه نظر ظاهر وكامل عسى ويؤخذ من التصريح كقول الروداني أن معنى عسى و لعل في القرآن أمر بالترجي أو الاشفاق وفي حاشية الكشاف للفتا زاني لعل موضوعه لتوقع محبوب وهو الترجي أو مكر وهو الاشفاق والتوقع بوجهيه قد يكون من المتكلم وقد يكون من المخاطب وقد يكون من غيرهما كما تشهد به موارد الاستعمال وقد وردت في القرآن للاطماع مع تحقق حصول المطمع فيه لكن عدل عن طريق التحقيق الى طريق الاطماع دلالة على أنه لاخلف في اطماع الكريم وأنه كجزءه بالحصول ولما كان ما به لعل الاطماعية محققا بالحصول وصالحا لكونه غرضاً لما زعم ابن الانباري وجباعة أن لعل قد تكون بمعنى كي ورده المصنف يعني في الترجي مشي بان عدم صلوحها للمجرد معنى العلية بأباه الأتراك تقول دخلت على المريض كي أعوده ولا يصح لعل وقد لا تصلح لعل شيء من هذه المعاني كما في قوله تعالى لعلكم تتقون أما كونها ليست للاشفاق فظاهر وألترجي الله فلاستحالة أو لترجي المخوفين فلا نهم لم يكونوا حال الخلق عالمين بالتقوى حتى يرجوها أو للاطماع فلا نهم لانه انما يكون فيما يتوقعه المخاطب ويرغب فيه من جهة المتكلم والتقوى ليست كذلك بل هي مستعمارة لحالة تشبيه بالترجي لتردد حال العباد بين التقوى وعدمها كتردد المترجي بين حصول المرجو وعدمه أو مجاز في الطلب نعم ان قلنا بان لعل قد تأتي للتعامل صحيحها في الآية عليه عند من لا ينعى تعليل فله تعالى بالغرض العائد الى العباد فان منه بعيد جدا المخالفة كثير من النصوص اه باختصار (قوله وفيها عشر لغات) قال في التسهيل وقد يقال في لعل عل ولعن وعن ولان وأن وعن وعن ولعن أي بعين محجمة في هذين ولعلت قال شيخنا و زاد بعضهم لغتين رغل وعن بالمجمة فمما في الهمع زيادة لون ولعا ورعل مهملة ونقل البعض زيادة عل وأل بفتح اللام في هذين فان أراد فتح اللام مشددة لزمه التكرار لتقدم عل المشددة للام في كلامه وان أراد فتحها مخففة ورد عليه قول الشارح في آخر الباب خاتمة لا يجوز تخفيف لعل على اختلاف لغاتها اه فان هذا الكلام وان قاله الشارح في مقام تخفيف حروف الباب بالسكون فيقيد ظاهره بثبوت التشديد في جميع لغات لعل وبالجملة فزيادة هذين محتاجة الى تحرير ونقل صريح ولم أقف عليه ومجموع اللغات بهما سبع عشر (قوله وكان التشبيه) أي المؤكد وقيد البطل موسى كونه التشبيه بما اذا كان خبرها اسما ارفع من اسمها أو أحظ وأيس صفة من صفاته نحو كان زيدا ملكا وكان زيدا حمارا فان كان خبرها فعلا أو ظرفا أو جارا ومجرورا أو صفة من صفات اسمها كانت للظن نحو كان زيدا قائما أو قائما أو عندك أو في الدار لان زيدا نفس القائم ونفس المستقر والشئ لا يشبه بنفسه (مؤائدة) قال الرضي أولى ما قيل في كائنك بالدينام تكن وبالآخرة لم تزل أن التقدير كائنك تبصر بالدينام أي تشاهدها كما في قوله تعالى فبصرت به عن جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال بدليل روايه ولم تكن ولم تزل وقولهم كافي بالليل وقد أقبل وكافي بن يدوهو ملك وأما قولهم كائنك بالشاء مقبل وكانك بالفرج آت فالأولى فيه أن ما به المجرور وهو الخبر والمجرور متعلق به (قوله لدخول الجار) أو تخفيفا لثقل الكلمة بالتركيب (قوله وراع ذا الترتيب) أي المعاني من الأمثلة السابقة لضعف العمل بالحرفية (قوله الافي الذي الخ) أن قلت حيث توسع في الظرف والمجرور رفعه لا جاز تقديم خبرها عليها نفسها اذا كان ظرفا أو مجرورا قلت لم يجز لان لها المصدر كما في الحاجية قالوا ايعلم من أول الامر استعمال الكلام على التأكيذ والتشبيه والاستدراك أو التمني أو الترجي سوى أن المفتوحة فليس لها المصدر فان قلت فحينئذ لم يجز تقديم خبرها عليها قلت يوجه بالجل على المكسورة فانها فرعا فان قلت فلم اتمتع تقدم خبرها بالحجاز به على اسمها وان كان ظرفا أو مجرورا كما تقدم قلت يوجه بان هذه أقوى لانها تشبه

في شرح الكافية وزاد في التسهيل لعل أنها تكون للتعليل والاستفهام فالتمليل نحو لعل يندكر والاستفهام نحو وما يدريك لعل يركي وتابيع في الأول الاخفش وفي الثاني الكوفيين وتختص لعل بالممكن وليست مركبة عسى الأفع وفيها عشر لغات مشهورة وكان التشبيه وهي مركبة على الصحيح وقيل بأجماع من كاف التشبيه وان فاصل كان زيدا أسدان زيدا كاسد فقدم حرف التشبيه اهتماما به ففتحته هـ زة ان لدخول الجار (وراع ذا الترتيب) وهو تقديم اسمها وتأخير خبرها وجوبا (الافي) الموضع (الذي) يكون الخبر فيه ظرفا أو مجرورا (كأيت

فيها أو هنا غير البدي

للتوسع في الظروف
والجسوروات قال في
العمدة ويجب أن يقدر
العامل في الظرف بعد
الاسم كما يقدر الخبر وهو
غير ظرف في تنبيهه *
الاول في حكم معمول خبرها
حكم خبرها فلا يجوز
تقديمه الا اذا كان ظرفا
أو جارا ومجرورا
نحو ان عندك زيدا مقيم
وان فيك عمرا راغب
ومنه قوله

فلا تلحن فيهما فان مجبها
أخاك مصاب القلب جم
بلايه

وقد صرح به في غير هذا
الكتاب ومنعه بعضهم
* الثاني محل جواز تقديم
الخبر اذا كان ظرفا أو
مجرورا في غير نحو ان
عندك زيدا أخاك ولست في
الدار صاحب المساءف
(وهزان افتح) وجوبا
(اسد مصدر * مسدها)

مع معموليها لزومايان
وقفت في محل فاعل نحو اولم
يكفهم أنا أنزلنا أو مفعول
غير محكي بالقول نحو
ولا تخافون أنكم أمركم
أو نائب عن الفاعل نحو
قبل أوحى الى أنه استمع
أو متدا فيحو ومن آياته
أنك ترى الارض خاشعة
أو خبر عن اسم معنى غير
قول ولا صادق عليه
خبرها نحو اعتقادي أنك
فاضل بخلاف تولي أنك
فاضل واعتقادي زيدانه
حق أو

الافعال لفظا من حيث كونها على ثلاثة أحرف فصاعدا أو مبنية على الفتح ومعنى لانها معني أكدت وشبهت
وتعني الخ ولانها مشبهة بفعل متصرف وهو كان وما مشبهة بفعل جامد وهو ليس والفعل المتصرف أقوى من
باختصار وجه استثناءه أن المفتوحة من لزوم المصدر أنها تستدعي سبق بعض كلامها فلا ترد لكن لانها
تستدعي سبق كلام تام فلا ينافي صدارتها في كلامها فاعرفه (قوله غير البدي) أي فاحش اللسان (قوله بعد
الاسم) هذا يؤدى الى أن المتقدم على الاسم معمول الخبر لا خبر ببناء على أن الخبر هو العامل مع أن كلامه في
تقديم الخبر الآن يقال جعل المثاليين من تقديم الخبر باعتبار الظاهر وقطع النظر عن المتعلق المحذوف (قوله
وهو غير ظرف) كما في قولهم ان مالا وان ولدا (قوله فلا يجوز تقديمه) أي على الاسم ويجوز تقديمه مطلقا على
الخبر كما يأتي في قوله ونصب الواسط معمول الخبر ويفرق بان في تقديمه على الاسم فصلا لها من معموليها معا
(قوله فلا تلحن) أي تلحق جم كثير بلايه وسأوسه وهو موه (قوله ومنه بعضهم) الوجه خلافه لانه يجوز تقديمه
في ما هو هذه أقوى بدليل جواز تقديم الخبر اذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا وانما امتناعه هناك أفاده من
وما عمل به المنع من أن تقديم معمول يؤذن بجواز تقديم العامل والعامل هنا لا يقدم نظريه شيخنا بانه أعاجي
كما لا كلي (قوله محل جواز تقديم الخبر الخ) اذا حمل الجواز على مقابل الامتناع صدق بالوجوب
فلا يحتاج الى التقييد (قوله في غير نحو الخ) أي من كل تركيب لا بس فيه الاسم ضمير يعود على شئ في
الخبر فيجب التقديم فرار من عود الضمير على متأخر لفظا ورتبة وقد يمنع نحو ان زيدا في الدار لا امتناع
تقديم الخبر المحبوب باللام وأما التمثيل لمنع التقديم نحو وان صاحب الدار فيها فنه وقش بان امتناع
التقديم فيه مذهب الكوفيين وأما البصريون فاجازوه لان الاسم وان تأخر لفظا متقدم رتبة فكذلك ما أضيف
هو اليه (قوله وجوبا) أبقى الشارح الأمر هنا على ظاهره لان التأويل في الثاني أعنى قوله وفي سوى ذلك
أكسر بحاله شاملا لا كسر الواجب والجائز على طريق استعمال صيغة الأمر في حقيقة ما ومجرورا أولى
من التأويل هنا وبقاء الثاني على ظاهره (قوله اسد مصدر) هو مصدر خبرها ان كان مشتقا والكون
ان كان جامدا (قوله لزوما) متعلق بسد (قوله في محل فاعل) أي ولو فاعل مقدر نحو ولو أنهم صبروا أي
ثبت أنهم صبروا وعلى قول الكوفيين ان المرفوع بعد فاعل ثبت مقدر واختاره المحققون وقال أكثر
البصريين هي مبتدأ محذوف الخبر وحبوا ونحو اجلس ما أن زيد اجلس أي ما ثبت بناء على أن ما المصدرية
لا توصل بالجملة الاسمية وهو لا مفعول البعض ان ما المصدرية لا تدخل الاعلى الفعل اجسا عافان ومعمولاها
بعدها فاعل لمقدرا جاعا غير صحيح (قوله مفعول) أي به اوله نحو حدثت أنى أجلك أو معه نحو يجيبني حلوسك
وانك تجد ثنا وتقع مستثنى نحو يعني أمورك الا انك تشتم الناس لا مفعولا فيه ولا مفعولا لا حالا
ولا تميزا كذا في الدماميني وغيره (قوله غير محكي) أي بالقول وكان عليه أن يزيد وغير خبر في الأصل يخرج
نحو ظننت زيدا انه قائم الا ان يقال تركه لاستفادته من التنبيه الآتي قريبا (قوله أو مبتدأ) أي في الحال كما في
الآية أوفى الأصل نحو كان عندى أنك فاضل (قوله نحو ومن آياته الخ) هذا مذهب الخليل ونقل المطرزي
عن سيبويه أن اسم الحدث المرفوع بعد الظرف فاعل له وان لم يعمد الظرف على شئ قال ومنه ومن آياته أنك
ترى الأرض أفاده في التصريح (قوله أو خبر عن اسم معنى الخ) حاصله أن الخبر عنه اذا كان اسم معنى
فاما ان يكون قولا أو غير وعلى كل امان يكون خبر ان صادقا على اسم المعنى أي يصح جملة عليه أو لا وتكلم
الشارح على ثلاثة وسكت عما اذا كان قولا وخبر ان صادقا عليه نحو قولى انه حق لم وجوب كسرهما
بالاولى لانها اذا كانت تكسر مع واحد من كبر اسم المعنى قولا وصدق خبر ان عليه فقه ما اولى نعم في صورة
كون اسم المعنى قولا اذا كان خبر ان قولا ولا تخلفا للقولين جاز الفتح والكسر نحو قولى أنى أحمد الله
كما ساقى فان اختلف القائل وجب الكسر نحو قولى ان زيدا يحمد الله (قوله عليه خبرها) أي على المعنى
خبر ان (قوله اعتقادي أنك فاضل) أي معتقدي فضلك ولم يجزأ الكسر على أن تكون مع معموليها جملة
خبرها من المبتدأ المدم الرباط (قوله واعتقاد زيد انه حق) لم يصح الفتح على معنى اعتقاد زيد كون اعتقاده
حقا لاختلاف الضمير ومرجه لار الاعتقاد الواقع عليه الضمير في قولنا اعتقاد زيد أنه حق غير الاعتقاد

مجرور بالحرف نحو ذلك
 بأن الله هو الحق أي من لدن بحقيقة الله (قوله أو الإضافة) أي أن كان المضاف اليها المضاف الا الى المفرد
 الإضافة نحو مثل ما أنكم
 تنطقون أو معطوف على
 شيء من ذلك نحو إذا كروا
 فعمى التي أنعمت
 عليكم وأنى فضلكم أو
 مبدل منه نحو وإذا بعدكم
 الله إحدى الطائفتين
 أنهما لكانت في تنبيه
 قال لست مفسد ولم يقل
 لست مفسد لأنه قد يفسد
 المفرد مفسدا ويجب
 الكسر نحو ظننت زيدا
 أنه قائم (وفي سوي ذلك
 اكسر) على الأصل
 (فا كسر في الابتداء) أما
 حقيقة نحو وأنا فتحنا لك
 أو حكما كالواقعة بعد
 ألا الاستفتاحية نحو وألا
 أن أولياء الله والواقعة
 بعد حيث نحو اجلس
 حيث أن زيدا جالس
 والواقعة خبرا عن اسم
 الذات نحو زيدانه قائم
 والواقعة بعد إذ نحو حيث
 إذا زيدا غائب (وفي
 بدء صلة) فتح وما أن
 مقادير التنوين على
 حشو الصلة نحو جاء
 الذي عندي أنه فاضل
 ولا فعله ما أن في السماء
 نجما إذ التقدير ماثبت
 أن في السماء نجما
 (وحيث أن ليمين مكنية)
 يعني وقعت جوابا له سواء
 مع اللام أو دونها نحو
 والعصران

المجمل مبتدأ الزاجع اليه الضمير بحسب الظاهر لأن هذا والمتلقى يكون ذلك حقا فاستفده (قوله ذلك
 بأن الله هو الحق) أي من لدن بحقيقة الله (قوله أو الإضافة) أي أن كان المضاف اليها المضاف الا الى المفرد
 بدليل ما سيأتي فاندفع اعتراض سم وغيره بأن الفتح لا يجب عند كل إضافة لوجوب الكسر إذا كان
 المضاف الى أن مما لا يضاف الا الى الجملة كحرف وحوار لفتح والكسر إذا كان مما يضاف الى المفرد والجملة
 (قوله مثل ما أنكم) مازائدة (قوله وأنى فضلكم) عطوف خاص على عام (قوله أنها لكم) أي استقرارها
 لكم وهو بديل اشتمال من إحدى الطائفتين (قوله نحو ظننت زيدا أنه قائم) فان فيه واجبة الكسر لعدم
 سد المصدر مسددا، إذ لا يصح ظننت زيدا قيامه (قوله اكسر) أي أدم الكسر (قوله في الابتداء) أي ابتداء
 جملتها ما حقيقة بان لا يسهل شيء له تعالى بتلك الجملة أو حكما بان يسبقها ذلك ومن القسم الاول الواقعة بعد
 كلاً بناء على قول الجمهور أنها حرف ردع وزجر لا غير حتى أجاز وأبدأ الوقف عليها والابتداء بما بعدها وحتى
 قال جماعة منهم متى سمعت كلاً في سورة فادكم بأنهم مكروه لان أكثر ما نزل التهديد والوعيد بكملة لأن أكثر العتو
 كان بها وقال أبو حاتم تكون بمعنى ألا الاستفتاحية وواقعة على ذلك لزجاج وغيره وعليه تكون من القسم
 الثاني وقال النضر بن شميل تكون حرف تصديق كأي وقال الكسائي تكون بمعنى حقا وضعف بانه لم يسمع فتح
 ان بعدها وهو واجب بعد حقا وماء معناه قال مكى وهي حينئذ اسم كرادفها وانتوينها في قراءة بعضهم كلاً
 سيكفرون بعبادتهم وقال غيره اشتراك اللفظ بين الاسمية والحرفية قليل مخالف للأصل وبحجج التكلف
 علة لمنأته اخرج التنوين في الآية على أنه بديل من حرف الاطلاق المزيد في رأس الآي ثم وصل بنية الوقف
 أفاده في الجمع (قوله بعد ألا الاستفتاحية) أي اتى بفتحها بالكلام لتنبيه المخاطب على ذلك الكلام
 لتأكيد معناه عند المتكلم اه دما في وفي المعنى ألا تكون لتنبيهه فتبدل على تحق ما بعدها ويقول
 العربون في حرف استفتاح فيمينون مكنها أو هم ملون معناه اه ويقال فيها لا يابدال الهمزة هاء اه
 جمع وهل هي بسيطة أو مركبة من همزة الاستفهام ولا النافية قولان (قوله والواقعة بعد حيث) أي عقب
 حيث فخرج نحو جلست حيث اعتقاد زيد أنه مكان حسن فان ههنا واجبة الفتح كما علم مما مر هذا والصحيح
 جواز الفتح عقب حيث أما على القول بجواز إضافة الالف الى المفرد فظاهر وأما على المشهور من وجوب
 إضافة الالف الى الجملة فلا لأنه بقدر تمام الجملة من خبر أو فعل وقيل يكتب إضافة الالف الى صورة الجملة واذم حيث
 في حوز الفتح فيما يظهر (قوله والواقعة خبر عن اسم الذات) لم يصح الفتح لتأول المفتوحة بمصدر
 ولا يخبر به عن اسم الذات الابتداء وهو ممتنع مع أن على ما ذكره المصريح وان كان للبحث فيه مجال وما
 نقل عن السيبك من جواز الاخبار بالمصدر ما نقل عن اسم الذات من غير تأويل الظاهر أنه مفروض في
 بعض التراكمات نحو عسى زيد أن يقوم وعمر وأما أنه قائم أوقاعه فقول البعض الظاهر على كلام السيبك جواز
 الفتح غير ظاهر فتأمل (قوله وفي بدء صلة) أي لموصول اسمي أو حرفي وقدم مثل الشارح لهم ما مثل الصلة
 الصفة نحو مررت برجل أنه فاضل (قوله ما أن مقادير التنوين) أي تنقل والاستشهاد بمعنى على أن ما موصولة
 ويصح كونها نكرة موصوفة (قوله بخلاف حشو الصلة) أي بحسب اللفظ فلا ينافي كونها في المصدر باعتبار
 الرتبة في جاء الذي عندي أنه فاضل والمراد باللفظ ما يشمل المقدار يدخل في الحشو لأن ما أن في السماء
 نجما (قوله سواء مع اللام) أي ولا فرق معها بين وجود فعل القسم أو لا وقوله أو دونها أي مع حذف فعل القسم
 فلا يعارض هذا ما يأتي من جواز الوجهين عند عدم اللام وذلك كقول القسم على أن من فتح في هذه الصورة
 الآتية لم يجعلها جواب القسم كما سيدكره الشارح وكلامنا هنا فيما إذا كانت جوابا فبان لك أن كلام المصنف
 والشارح شامل لثلاث صور وان لم يعل الشارح الا صورتين وأن قول البعض الكلام هنا في قسم لم يصح
 بفعله بقرينة قول الشارح فيما يأتي أو قبل قسم ظاهر غير ظاهر لانه لم يزل عليه عدم تعرض المصنف هنا وفيما
 يأتي لحكم صورة ذلك فعل القسم مع ذكر اللام وما استند اليه من القرينة لا يشهد له كمالا لا في ولا يشهد له أيضا
 قول الشارح فيما يأتي والتقييد بالخمس معرفة هذا وفي التمهيد أن ابن كيسان حكى عن الكوفيين
 جواز الوجهين إذا حذف الفعل ولم تذكر اللام نحو والله أن زيدا قائم وأنهم يفضلون الفتح في هذا المثال على

الانسان لني خمسهم والكتاب المبين انا انزلناه (اوحيت بالقول) نحو قال اني عبد الله فان لم تحك بل اجرى القول مجرى الظن وجبه
الفتح ومن ثم روي بالوجهين قوله * اتقول انك بالحياة مجتمع * (اوحلت محل * حال) ١٩٥ امامع الواو (كزرتة وانى ذوا مل

كما اخرجك ربك من بيته
بالحق وان فريقا
المؤمنين لساكرهوا
وقوله

ما اعطيتني ولا سألته

الا واني لحاجتي كرمي

او يدونه فحسب والا انهم

ليأكلون الطعام

(وكسروا) ايضا (مز

بعد فعل) قولي

(علقا) عنها (باللام كاع

انه لذوق) والله يعلم انك

رسوله وانشد سيبويه

* الم تراني وابن اسود ليلا

* لنسرى الى نار من يعلو

سناها * و) بعد اذا فجاءه

(او) فعل (قسم) ظاهر

(لالام بعده بوجهين غي)

اي نسب نظر الموجب كل

منهما لاصلاحية

المقام لهما على سبيل

البدل فن الاول قوله

وكنتم اري زيدا كما قيل

سيده اذا انه عبد القفا

والله ازم

بروي بالكسر على معنى

فاذا هو عبد القفا والفتح

على معنى فاذا العبودية

اي حاصلة كما تقول

خرجت فاذا الاسد قال

الظم والكسر اولى لانه

لا يجوز الى تقدير لكن

ذهب قوم الى ان اذاهي

الخبر والتقدير فاذا

العبودية اي ففي

الخضرة العبودية وعلى

الكسر وان ابا عبد الله الطوال منهم وجبه ولم يثبت لهم سماع بذلك اه وفي شرح الجامع ان القول بجواز
الفتح في نحو هذا المثال لم يؤيده سماع وليس له وجه بل هو غلط واطال في بيان ذلك كما نقله شيخنا واهـ دم
سماع الفتح حكى في التوضيح اجماع العرب على تعيين الكسر في الصور الثلاث (قوله اوحيت بالقول)
الماء لالة (قوله فان لم تحك بل اجرى القول مجرى الظن) اي بالفعل بان عمل عمله وجعل معناه بالفعل فلا
منافاة بين ايجاب الشارح الفتح في هذه الحالة وبين تجويز المرادى الفتح والكسر عند صد صلاحية القول
للكناية ولا جرائه مجرى الظن قبل اختيار احدهما وارتكابه بالفعل قل لان الكناية بالقول مع استيفائه
شروط اجرائه مجرى الظن جائزة (قوله اوحلت محل حال) لم تفتح حينئذ لان وقوع المصدر حالاً وان كثر
سماعي على ان السماع انما ورد في المصدر الصريح لا المؤول ولان المصدر المنسب بك من ان المفتوحة
الناصبة لمعرفة معرفة والحال زكرة ولا يد من كون ان في ابتداء الحال ليخرج نحو خرج زيد وعندي انه
فاضل (قوله كما اخرجك) ما مصدرية (قوله الا انهم) اي المرسلين والكسر ان في الآية بسبب آخر وهو وقوع
اللام في خبرها (قوله علقا عنها باللام) اي لام الابتداء واحترز عن غير اللام من المعلقات الآتية (قوله ليلية)
ظرف لتسرى وقوله سناها اي ضروها (قوله بعد اذا) حال من الضمير في غي الراجع الى هزان (قوله
ظاهر) اي حقيقة اوحك بان كان مقدرا جائزاً لذكر بان كان حرف انقسام الماء الموحدة دون الواو والتاء
الفوقية (قوله غي) اي هزان بقطع النظر عن كونه مفتوحاً او مكسوراً (قوله نظر الموجب كل منه) ما
موجب الكسر مع اذا اعتباران ومعمولها جملة بلا احتياج الى تقدير خبر ومع فعل القسم اعتبار ذلك جملة
جواب القسم وهو جوب الفتح مع اذا اعتبار ذلك مفرداً مبتدأ مع تقدير الخبر ومع فعل القسم اعتبار تقدير
الخفض كما سمينه الشارح وقوله لاصلاحية علة للنظر اوضح ضمير لهما الى الموجهين (قوله وكنتم اري) بضم
الهمزة بمعنى اظن لعلية استعمله بالضم في معنى اظن كما قاله يس وان جازي الذي بمعنى اظن الفتح ايضا
وتعدي الى مفعولين سواء فتحت او ضمت فزيد مفعوله الاول وسيد مفعوله الثاني كما قاله المصريح والعي
وجه تسمية المضموم الى مفعولين مع انه مضارع اري المتعدي الى ثلاثة استعمله بمعنى اظن المتعدي الى
اثنين من باب الاستعمال في اللازم كما قاله الغزي اذ معنى اراي زيد عمرافاض لا جعلني زيد طانا عمرافاض لا يلزم
هذا المعنى ظن المتكلم عمرافاض لا يمكن في شرح المتن لمرادى ان من الافعال المتعدية الى ثلاثة اري البناء
للفعل مضارع اريت بمعنى اظننت كذلك وكذا في شرحه للتسهيل وزاد فيه عن سيبويه وغيره ان اريت
بمعنى اظننت لم ينطق له بمعنى للفاعل كالم ينطق باظننت التي اريت بمعناها قال ولا يكون المفعول الاول
لأريت هذه ومضارعها الا ضمير متكلم كاري ت واري وتري وقد يكون ضمير مخاطب كقراءة من قرأ وتري
الناس سكارى بضم التاء ونصب الناس اه يس والقفا مؤخر العنق والله ازم جمع طرمة بالكسر طرف
الحلقوم وخصهما بالذكر لان القفا موضع الصفع والله ازم موضع الذكر وقوله كما قيل اي طاموا فقاما بقوله
الناس من انه سيد (قوله لكن ذهب قوم الخ) يحتمل انه من كلام الناظم وانه من كلام الشارح وعلى كل
ليس المقصود به منازعة قول الناظم والكسر اولى الخ حتى رد عليه اعتراض غير واحد كالمض باه لا ينهض
على المصنف لان مذهبه ان اذا حرف بل دفع ما يتوهم من ان اولوية الكسر متفق عليها (قوله هي الخبر) اي
ليكونها ظرف مكان بقرينة قوله اي ففي الخضرة العبودية وان ذهب بعضهم الى انها ظرف زمان وانها خبر اري
ففي الوقت العبودية (قوله او تحلفي) او بمعنى الى ارا الا وذاك تصغير ذلك على غير قياس (قوله على جعلها مفعولا
الخ) اي ساد امسدا لجواب (قوله للاحتراز عما مر) اي بعض ما مر وهو الصورتان اللتان مثل لهما عند قول
المصنف وحيث ان ليمين مكمله وهما صورة عدم ذكر فعل القسم مع عدم ذكر اللام وصورة عدم ذكر فعل
القسم مع ذكر اللام لجوب الكسر حينئذ (قوله عما بعده اللام) اي عن فعل القسم الظاهر الذي بعده

هذا فلا تقدير في الفتح ايضا فيستوى الوجهان ومن الثاني قوله او تحلفي بربك العلي * الى ابو ذالك الصبي * بروي بالكسر على جعلها جوابا
للقسم وبالفتح على جعلها مفعولا بواسطة نزاع الخافض اي على اني والتقدير يكون القسم بفعل ظاهر للاحتراز عما قرير في المفسرة
و بقوله لا لام بعده عما بعده اللام من ذلك حيث يتعين فيه الكسر نحو ويحلفون بالله انهم لمنكم واهؤلاء الذين

أقسموا بالله جهنم أنهم لم يفتحوا أبواب القسم لأن الفتح متوقف على كون المحل مغنياً فيه المصدر
عن أن وصلتها وجواب القسم لا يكون كذلك ١٩٦ فإنه لا يكون الاجتهاد ويجوز الوجهان أيضاً (مع تلوف الجزاء) نحو فانه غفور رحيم

جواب من عمل منكم
سواء بجهالة قارئ بالكسر
على جعل ما بعد الفاء جلة
تامة أى فهو غفور رحيم
وبالفتح على تقديرها
بمصدر هو خير مبتدا
مخذوف أى فجزاؤه
الغفران أو مبتدا خبره
مخذوف أى فالغفران
جزاؤه والكسر أحسن في
القياس قال الناطم
ولذلك لم ينجى الفتح في
القرآن إلا مسبوقة بأن
المفتوحة (وذا) الحكم
أيضاً (بطرد) في كل
موضع وقعت ان فيه خبر
قول وكان خبرها قولا
والقائل واحد كما في (نحو
خير القول انى أحمد) الله
فالفتح على معنى خير
القول حمد الله والكسر
على الاخبار بالجملة لقصد
الحكاية كأنك قلت خير
القول هذا اللفظ أما إذا
انثنى القول الأول فالفتح
متعين نحو وعلى أنى
أحمد الله أو القول الثانى
أولم يتحدد القائل
فالكسر نحو قولى انى
مؤمن وقولى ان زيدا
يحمد الله * تنبيهه *
سكت الناطم عن مواضع
يجوز فيها الوجهان
* الأول أن تقع بعد واو
مسبوقة بغر فاصح
للعطف عليه نحو وانك

أن لا تجوز عفا ولا تسمى وأنك لا تنظم أنيها ولا تضحى قرأ نافع وأبو بكر بالكسر ما على الاستثناى أو
العطف على جملة أن الأولى والمباقون بالفتح عطف على أن لا تجوز * الثانى أن تقع بعد حتى فتكسر بعد الابتدائية نحو مرض زيد حتى
أنهم لا يرجونه وتفتح بعد الجارة والعاطفة فتعريف أمورك حتى أنك فاضل * الثالث أن تقع بعد أما نحو أما أنك فاضل

نعمى (قوله فتكسر) قدم الكسر لانه الكثير (قوله اما استفتاحية) أى حرف استفتاح على ما مر قريبا فى
الابسطا وقبل مركب من همزة الاستفهام وما النافية وفى الهمم أن همزتها تبدل هاء وعينا وأن ألفها تحذف
فى الاحوال الثلاثة وأن همزتها تحذف مع ثبوت الالف اه قال الدمامينى وأجاز المصنف الفتح على أن
المصدر المؤول مبتدأ خبره محذوف كأنه قيل أمامهم أنك فاضل اه وهو مبتدأ لم حواز الفتح بعد ألا
الاستفتاحية ونقل عن بعضهم (قوله بمعنى حقا) الذى صوبه فى المعنى أنها بمعنى أحقا وأنها كلمتان همزة
الاستفهام وما التامة بمعنى شئ وذلك الشئ هو الحق وموضع ما على هذا نصب على الظرفية الاعتبارية كما نصب
حقا على ما فى البيت الآتى على قول سيبويه وقال المبرد حقا مصدر لحق محذوف وان وصلتها فاعل وقال ابن
خروف أما هذه حرف بسيط وهى مع أن ومعمولها كلام تركب من حرف و اسم كما قال الفارسي فى بازيد كذا
فى شرح التوضيح للشارح وفى المعنى عن بعضهم أنها اسم وأنها عند هذا البعض وابن حروف بمعنى حقا (قوله
استقلوا) أى نهضوا مرتلين (قوله ولا صلة) الذى فى الدمامينى عن سيبويه أن لانية ردة على الكثرة ثم رأيت
الوجهين فى المعنى (قوله من أن بعضهم) أى العرب (قوله فيقول لاجرم لا تينك) فأجيب باللام كما يجب بها
القسم قال شيخنا وهو صريح فى أن لا تينك جواب لاجرم وهو أظهر من جعل البعض لا تينك جواب قسم
محذوف قام مقامه لاجرم وانظر ما عرابها على ما حكاه الفراء هل هو كما يقول سيبويه فيكون الجواب مغنيا
عن الفاعل أو كما يقول الفراء فيكون الجواب مغنيا عن خبر لا الأقرب الثانى لكون الحاكى هو الفراء وزادى
الوضح فى مواضع جواز الوجهين أن تقع فى موضع التعليل نحو أنا كنا من قبل ندعوه أنه هو البر الرحيم قرئ
بالفتح على تقدير لام العلة وبالكسر على أنه تعليل مستأنف مثل وصل عليهم أن صلاتك سكن لهم (قوله
وبعد دات الكسر) الظرف متعلق بتصحىب قدم لافادة الحصر أى لا بعد ذات الفتح ولا غيرهما من أخوات
المكسورة ونحوهن فالخبر اضافى فلا ينافى أنها تصحب المبتدأ أو كذا خبره المقدم نحو لاقم زيد على الأصح
قيل والفاعل نحو ليقوم زيد بلبس ما كانوا يعملون لقدماء كم رسول من أنفسكم والمشهور أنها فى ذلك لام القسم
وأنها لا تدخل على الجملة الفعلية إلا فى باب أن قاله فى المعنى (قوله تصحب الخبر لافادته) بشرط أن يبعثه تأخره
عن الاسم وكونه مبتدأ وغير ماض متصرف وغير جملة شرطية بأن كان مفردا أو مضارعا ولو مقرر وبما يحرف
تنفيس خلافا للكوئين أو ماضيا غير متصرف أو ظرفا أو جار أو مجرورا أو جملة اسمية أو أول جزأها أو باللام
فقولك أن زيد الوجهه حسن أولى من أن زيدا وجهه حسن بل فى البسيط أنه شاذ لا عدم تقدم معمول الخبر
عليه خلافا لابن الناطم بدليل أن بهم يومئذ تخيير وسميت لام الابتداء لدخولها على المبتدأ أو على غيره
بعد أن المدة كسورة العاملة فيما أصله المبتدأ (قوله وكان حق هذه اللام الخ) أى كما أن حق أن وأخواتها ذلك
لأن لها أيضا المدة لادارة لأن هذا لم يكن ما فقامت تقدم لام الابتداء بحسب الأصل لجواز أن يكون تقدمها
كتقدم حرف العطف والافادته الاستفتاحية لا نفوت صدارة ما بعدها فاندفع اعتراض البعض على قوله لأن لها
المصدر بأنه قد يعارض بأن وأخواتها أيضا المصدر (قوله بين حرفين معنى واحد) أو رده عليه أمران
الأول هلا جمع بينهما على طريق التأكيد اللفظى وأجاب سم بان التأكيد اللفظى إعادة اللفظ بعينه أو
مرادفه وذلك مفعود هنا وفيه نظروا أن أقره شيخنا والبعض وغيرهما لو جردا لرادف لانحداد المعنى كما صرح
به الشارح وقد عدوا من التوكيد اللفظى بالمرادف فى الحروف قول الشاعر

وقلن على المفردوس أول مشرب * فم جبران كانت ابحت دعائره

وسبأنى هذا الشارح فى باب التوكيد فافهم * الثانى أنهم جمعوا بين ما فى ذلك قائم بأبدال الهمزة هاء سواء قيل
أن اللام للقسم أولا ابتداء لان كلامهم التأكيد النسبة كان وهن وأيضا اجتماع حرفائنا كيد فى اقدم زيد فان
قد لتحقيق النسبة وهو التأكيد وحرفا تنبيهه فى الألياتك تقوم وقد يدفع إيراد ذلك بان الاجتماع هله زوال
صورة ماله المصدر بأبدال همزته هاء كما فى الروداني (قوله فز حلقوا اللام) بالثقاف والفاء أى آخر وأولم يرحلوا وان
لأنها قويت بالعمل وحق العاملى التقدم وانما ادعى أن الأصل فى أن زيدا قائم لان زيدا قائم ولم يدع أن الأصل
أن لزندا قائم لثلاثه فصل بين أن ومعمولها ما عابا له صدر الكلام ولتطويعهم باللام مقدمة على أن فى قولهم

فتكسر ان كانت أما
استفتاحية بمنزلة
الافتتاح ان كانت بمعنى
حتا كما تقول حقا أنك
ذاهب ومنه قوله أحقا
أن خبر تنافسوا لوى
أى حتى هذا الأمر الرابع
أن تقع بعد لاجرم نحو
لاجرم أن الله يعلم فالفتح
عند سيبويه على أن جرم
فعل وأن وصلتها فاعل
أى وجب أن الله يعلم
ولا صلة وعند الفراء على
أن لاجرم بمنزلة لار جعل
ومعناه لا يدوم بعدها
مقدرة والكسر على
ما حكاه الفراء من أن
بعضهم ينزلها بمنزلة
اليمين فيقول لاجرم
لا تينك (وبعد ذات
الكسر تصحب الخبر)
جواز (لام ابتداء نحو وانى
لوزن) أى فلما وكان
حق هذه اللام أن تدخل
على أول الكلام لأن لها
المصدر لكن لما كانت
للتأكيد وان للتأكيد
كر هو الجمع بين حرفين
لمعنى واحد فز حلقوا اللام
الى الخبر تنبيهه

السلف إلا أنهم ليا كلون
الطعام بفتح الهمزة
وأجازوه بالمرد وما حكا
الكوفيون من قوله
ولكنني من حبه لعميد
ومنه قوله
أم الخليس الجوز شهر به
ترضى من اللام به ظم
الرقبة وقوله
فقال من سئلوا أمسى
لمجهودا وقوله
وما زالت من ليلى لدن أن
عرفتها
أكلها ثم المقصى بكل
مراد وقوله
أمسى أبان ذليل لا بعد
عزته
وما أبان أعلاج
سودان
(ولا يلى ذى اللام ما قد
نفيا) ذى إشارة اللام
نصب بالمفعولية وما من
قوله ما قد نفياى موضع
رفع بالفاعلية أى
لا تدخل هذه اللام على
منفى إلا ما ندر من قوله
وأعلم أن تسليما وتركاه
للامتشابهان ولا سواء
(ولا) يليها أيضا (من
الأفعال ما كرضيا) ماض
متصرف غير مقرون بقد
فلاية. لأن زيدا رضى
وأجازوه الكسائي وهشام
فإن كان الفعل مضارعا
دخلت عليه متصرفا كان
نحو أن زيدا يرضى أو غير
متصرف فنحو أن زيدا
ليذر الشر وظاهر كلامه

لذلك ولأن صدرتها بالنسبة لما قبل أن دون ما بعده ما قبل الأول أنها تمنع من تسلط فعل القلب على أن
ومع مولم ولهذا كسرت في نحو والله يعلم أنك لرسوله ودليل الثاني أن عمل أن يخطأه تقول أن في الدار لزيدا
أن زيدا القم وأن عمل العامل بعدها يخطأه تقول أن زيدا طعنا مل لا كل كذا في المعنى (قوله أقتضى
كلامه) لنقدته انظر (قوله لا تصحب خبر غير أن المكسورة) انما تدخل اللام على خبر غير أنها لا تدخل
على الجملة ولا تغير معناها ولا حكمها بخلاف أخواتها فليت تحدث في الخبر التثنية وأهل الترجي وكان انشبيه
ولكن نصير الجملة لا تستعمل إلا بعد كلام وأن المفتوحة تصير الجملة في ناول المصدر قاله يس (قوله بزيادتها)
أى مع كونها مفيدة للتأكيدها فإلما نسخ عنها كونها اللام ابتداء فقط (قوله بفتح الهمزة) أى شدوذا فلا يشكل
بما تقدم من وجوب كسر أن صدر الحال (قوله لعميد) من عمده العشق بكسر الميم أى عده (قوله ومنه
قوله) أعاد من لاختلاف النوع ولدفع توهم أنه محكا الكوفيون وقيل أن اللام داخله على مبتدأ مقدر رأى
لمى نحو زفلاته كون من الدخلة على خبر غير أن المكسورة (قوله شهر به) أى فانية ومن تعيضية أن قدر
مضاف أى يلهم عظم الرقبة ويعنى بدل أن لم يقدر (قوله فقال من سئلوا) بالبناء للفاعل والعاثد محذوف
أى من سأله أوله هول وهذا أقرب لمساعدة الرسم له لأن الهمزة مكتوبة بصورة الياء ولو كان مبنيا للفاعل
لكتبت بصورة الألف ولعمد أحواجه إلى تقديره وان كان في الأول مراعاة لفظ من وهو أكثر من مراعاة
معناها فادعاء البعض أولوية الأول غير مسلم وصدر البيت * مروا بحالى فقالوا كيف سيدكم * (قوله من ليلى)
أى من أحل حبه والهاثم للذهاب لا يدري أين توجه والمقصى بضم الميم وفتح الصاد المهملة المبعد والمراد
بفتح الميم المذهب (قوله أبان) بالصرف نظر إلى أن وزنه فعال وبعده نظر إلى أن وزنه أفعول منقول من
أبان ماضى بين وهو الأصح والأعلاج جمع عالج بكسر العين الرجل الغليظ من كفار الجحيم وسودان جمع أسود
وذهب الكوفيون كما في شرح الجامع إلى أن اللام بمعنى الأفلا شاهده فيه وهذا المعنى هو المناسب هنا لأن المقام
للذم وللصريح أن يحملوا التنوين في سودان للتعظيم والنفي من صبا على القيد فيناسب الذم (قوله ولا يلى)
ليس المراد بالولى التبعة من غير فاصل والاقتضى جواز التبعة مع الفاصل بين اللام وما نفي باداة النفي مع
أنه مجتمع وانما بالهالان غالب أدوات النفي مبتدأ باللام فلو وليتها الزم توالى لأمين وهو مكر وهو محل الباقى
وللتنافى بين اللام التى هى لتأكيد الإثبات وبين حرف النفي (قوله ذى إشارة الخ) كان الأولى بل الصواب أن
يقول ذى اسم إشارة فى محل نصب على المفعولية واللام بدل أو عطف بيان أو صفة (قوله وأعلم أن) بالكسر
تسليما أى على الناس وقيل المراد تسليم الأمر تركاى أى للتسليم للامتشابهان أى متقاربان ولا سواء أى ولا
متساويان وكان حقه أن يقول لا سواء ولا متشابهان لكنه اضطر فقدم وأخر وسواء اسم مصدر بمعنى الاستواء
فلذلك صح وقوعه خبرا عن اثنين فقول البعض سواء فى الأصل مصدر فيه مما سمحه قال فى التصريح وتبعه
غير واحد وفيه أى فى البيت شدوذا من وجهين دخول اللام على الخبر المنفى وتعليق الفعل عن العمل حيث
كسرت أن وكان القياس أن لا يعلق لأن الخبر المنفى ليس صالحا للام وسوغ ذلك كما قيل أنه شبه لا غير فادخل
عليها اللام اه وقد يقال كيف يحكم بشدوذا لتعليق وكسر أن مع وجوده وجهه أو هو لام الابتداء وان
كان وجده هنا شاذ إلا أن يقال جعل ذلك شاذ من حيث ترتبه على الشاذ (قوله من الأفعال) بيان لما تقدم
عليه مشوب بتمعيض وقوله ماض الخ بدل أو عطف بيان لقوله ما كرضيا وإشارته إلى وجه انشبيه (قوله
ولا يقال أن زيدا الرضى) أى على أن اللام لا لا ابتداء فإفعال على أنها المقسم (قوله وأجازوه الكسائي وهشام)
أى على ضمها فقد كما فى المعنى وسيأتى فى الشرح وفى الأوضح بدل الكسائي الأخفش ويمكن الجمع
(قوله دخلت عليه) أى لشبهه بالاسم كما تقدم (قوله أو غير متصرف) أى نصرفا تاما ولا افتقد جاء ليذر
أمر نحو فذرهم الآية (قوله إذا كان غير متصرف) دخل فى ظاهر عمومه ليس مع أنه مجتمع دخول اللام عليها
قال الشاطبى وأعلم لم يحسن ترزنها كالأعلى علة امتناع دخول اللام على أدوات النفي وقال ابن عازى وتبعه
العض بل على أنه داخل فى قوله ما قد نفيا وفيه نظر ظاهر إذ ليست ليس مما قد نفى لاهل النفي (قوله كالاسم)

مستحوذا) لان قد تقرب
الماضي من الحال فاشبه
حينئذ المضارع وليس
جواز ذلك مخصوصا
بتقدير اللام للقسم خلافا
لصاحب الترجيح وقد
تقدم ان الكسائي وهشاما
يجوز ان زيد الرضي
وليس ذلك عندهما الا
لاضمار قد واللام عندهما
لام الابتداء اما اذا قدرت
اللام للقسم فانه يجوز بلا
شرط ولودخل على ان
والحالة هذه ما يقتضي
فتعافت مع هذه اللام
نحو علمت ان زيد الرضي
(وتعجب) هذه اللام
اعني لام الابتداء ايضا
(الواسط) بين اسم ان
وخبرها (معمول الخبر)
بشرط كون الخبر صالحا
لهما نحو وان زيد العمر
ضارب فان لم يكن الخبر
صالحا لم يجز دخوله
على معموله المتوسط نحو
ان زيدا عرا ضارب لان
دخوله على المعمول فرع
دخوله على الخبر وبشرط
ان لا يكون ذلك المعمول
حالا فان كان حالا لم يجز
دخوله عليه فلا يجوز
ان زيد الزا بك منطلق
واقضى كلامه انها لا
تعجب المعمول المتأخر فلا
يجوز ان زيد الضارب
لعمر (و) تعجب ايضا
(الفصل) وهو الضمير
المسمى عمادا نحو ان هذا
هو القصص الحق

أي الجامد في عدم التصرف (قوله مستحوذا) أي غالباً (قوله فاشبه حينئذ المضارع) أي المشبه للاسم ومثبه
المشبه مشبه (قوله وليس جواز ذلك) أي دخول اللام على قد يقطع النظر عن كونها لام الابتداء لثلاث عارضة
قوله بتقدير اللام للقسم (قوله خلافا لصاحب الترجيح) خطاب ابن يوسف الماردى حيث ذهب الى أن لام
الابتداء لا تدخل على الماضي المقترن بقدر وإذا سمع دخول اللام عليه قدرت لام جواب القسم فالتقدير
في أن زيد القدام ان زيد والله لقد قام (قوله وقد تقدم ان الكسائي الخ) قيل هو رد لكلام صاحب الترجيح
وحاصله أن الكسائي وهشاما ذهبا الى أن قد المضمرة مجوزة لدخول لام الابتداء في هذه الظاهرة بالاولى وانت
خبر بان هذا معارضة مذهبه بذهب وهي لا تصلح رد فالاولى جعله تذكريا عما افهم ما صاحب الترجيح
(قوله واللام عندهما) جملة حاله وقوله أما اذا قدرت مقابل قوله واللام عندهما الخ وقوله بلا شرط أي
بلا شرط اضمار قد لان لام القسم تدخل على الماضي مطلقا (قوله والحالة هذه) أي تقدير اللام للقسم وقوله
فتحت مع هذه اللام أي لما من أن كسر ان انما يكون بعد الفعل المعلق بلام الابتداء لا بغيرها من بقية
المعلقات كلام القسم (قوله الواسط) أي المتوسط من وسط الشيء كوسط أي قوسه وقوله بين اسم ان
وخبرها جرى على ظاهر المتن ولو حمل الواسط على المتوسط بين الالفاظ الواقعة بعد أن لم كان أولى ليدخل
نحو ان عندك لني الدار زيد اجالس عما وقع فيه المعمول المقرون باللام بعد معمول آخر قبل الاسم والخبر
وقوله معمول الخبر بدل أو عطف بيان أو حال والمراد بمول الخبر عند المصنف ما يشمل المفعول به والمفعول
المطلق نحو ان زيد الضرب بالضارب والمفعول له نحو ان زيد الاجل لا قدام ونازع أبو حيان في الأخيرين (قوله
بشرط الخ) الشرط أربعة واحد في المتن وهو المتوسط ذكر الشارح شرطين يمكن أخذ أحدهما من المتن يجعل
ال في الخبر لهدأ أي الخبر الذي سبق أنه يصح اقترانه باللام والشرط الرابع أن لا تدخل اللام على الخبر فلا
يجوز ان زيد العمر الضارب وأجازوه بعضهم قاله الشارح على الاوضح كذا ذكر شيخنا قال البعض وظاهره أن
الرابع لم يذكره الشارح وليس كذلك بل صرح به بقوله تنبيهه اذا دخلت اللام الخ اه وهو غفلة تعجيبه فان
ال شارح لم يتعرض في التنبيه المذكور لامتناع دخول اللام على الخبر ومعه معموله معاصلا كما ستعرفه (قوله لم
يجز دخوله على معموله الخ) جوزه الاخفش والفرع تخجين بان المانع قام بالخبر لكونه فعلا ماضيا والمعمول
ليس كذلك ورجحه الموضح قال بدليل اجازة البصريين تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ مع حكمهم
بامتناع تقديم نفس الخبر لان المانع من تقدمه الالاس وذلك لا يوجد في المعمول (قوله فرع دخوله على
الخبر) أي وهي لا تدخل عليه فكذلك معموله (قوله حالا) مثله التمييز والفرق بينهما وبين المفعول أنه ينوب
عن الفاعل فيصير عمدة واذا قدم صار مبتدأ واللام تدخل عليه بخلافه ما افاده المصريح وم (قوله لا تعجب
المعمول المتأخر) أي لان المعمول من تمام الخبر فاذا دخلت عليه مع تقدمه كان كدخوله على الخبر لكونه في
موضعه بخلافه مع التأخر وكالتأخر المتقدم على الاسم فلا يقال ان عندك زيد اجالس (قوله وتعجب الفصل)
قبل هو حرف لا محل له من الاعراب وعليه أكثر النحاة كما في الروايات فتسميته ضميرا مجازا علاقته المشابهة
في الصورة وسمى ضمير الفصل لفصله بين الخبر والصفة في نحو زيد هو القائم وعماد الاعتماد المتكلم عليه في
رفع الاشتباه بين الخبر والصفة وقيل هو اسم لا محل له من الاعراب كما ان اسم الفعل كذلك وقيل محله محل ما
قبله وقيل محل ما بعده ففي نحو زيد هو القائم محله رفع باتفاق القولين الأخيرين وفي نحو كان زيد هو القائم محله
رفع على أولهما وانصب على ثانيهما وفي نحو ان زيد هو القائم باله كس وانما يكون على صيغة ضمير الرفع مطابقة
لما قبله غيبة وحضورا وغيرهما بين مبتدأ وخبر في الحال أو في الاصل معرفتين أو نائيتين ما كالمعرفة في عدم قبول
ال كافل من وفي بعض هذه الشروط خلاف بسطه في المعنى وفائدة الاعلام من أول الامر بان ما بعده خبر
لا صفة وتأكيد الحكم لما فيه من زيادة الى بطرقة المصنف على المسند اليه قال التفتازاني في حاشية الكشاف وهذا
انما يتأتى فيما الخبر فيه نكرة والافتقار بف الخبر بلام الجنس يفيد قصره على المبتدأ وان لم يكن معه ضمير فصل
مثل زيد الأمير وعمر والشجاع وتعريف المبتدأ بلام الجنس يفيد قصره على الخبر وان كان معه ضمير الفصل نحو

اذالمعرب هو مبتدأ (و) نخب (ا) ٢٠٠ لان (حل قبله الخبر) نحو ان عندك لبر او انك لا جرو في معنى تقدم الخبر تقدم معموله

الكرم هو ان تقوى وقال في المطول التحقيق انه قد يكون للتخصيص أى قصر المسند على المسند اليه نحو زيد هو افضل من عمرو وزيد هو مقاوم الاسد وقد يكون لمجرد التأكيد اذا كان في الكلام ما يفيد قصر المسند على المسند اليه نحو ان الله هو الرزاق أى لا رزاق الا هو وقصر المسند اليه على المسند نحو ان الكرم هو التقوى اه قال الناطم وجاز دخول لام الابداء عليه لانه مقول للخبر لانه توهم السامع كون الخبر تابعا فترى منزلة الجزء الاول من الخبر أى اذا كان الخبر جملة اسمية (قوله اذالمعرب هو مبتدأ) فان أعرب مبتدأ كان جرأ من الخبر فيكون داخله عليه وكان غير ضمير فصل كما في التصريح (قوله حل قبله الخبر) في هذا البيت ابطاء لكن في بعض النسخ تنكير خبر الثانی وهو دافع للإبطاء على الاصح (قوله وفي معنى تقدم الخبر تقدم معموله) مثله تقدم معمول الاسم نحو ان في الدار اسما كرا جمل (قوله أو على الاسم المتأخر) أى عن الخبر أو عن معموله كما يفيد التمثيل (قوله ووصل ما الزائدة) نخرجت الموصولة والموصوفة والمصدرية نحو ان ما عندك حسن وان ما فعلت حسن وتكتب مفعولة من ان بخلاف ما الزائدة وما إلى أن اغما وأغما يفيدان الحصر وقد اجتمعا في قوله تعالى قل اغما يوحى الى انما الحكم اله واحد أى ما يوحى الى الا قصر الاله على الوحدة فالحصر الاول من قصر الصفة على الموصوف قصر قلب نزل المخاطبون المشركون منزلة من اعتقد ايجاد الاشراك الى نبينا صلى الله عليه وسلم حيث أصروا عليه والثاني من قصر الموصوف على الصفة قصر قلب أيضا والاثمان به هي اللغة في الرد والافجود ثبوت الوحدة نافي للتعدد والاعتراض على افادة اغما الحصر بقواته عند التأويل بالمصدر مدفوع بان الحصر من اللفظ المصرح به ولا يضرب قوته بالتأويل كقوات التأكيده لانه امر تقديري ثم قيل الحصر من اجتماع ان وهى للاثبات وما وهى للثني فصرف الاثبات للذكور والنفي لغيره وقيل لاجتماع مؤكدين ان وما الزائدة واعتراض هذا بان اجتماع مؤكدين لا يستلزم الحصر والالوجده في ان زيد القائم مثله الاول بانه ينافي ما قدمنا من أن ما الملحقة بان وأن زائدة وقد يجب عن اعتراض الثاني بان اجتماع مؤكدين على وجه تركبهما أقوى لشدة التلاصق فيه وعن اعتراض الاول بان ماهذه نافية أصله لكن انسلخ عنها النفي بعد التركيب فصارت زائدة بدليل عدم ذكر منفها هذا ما ظهر لى فاعرفه واعتراض في المعنى الاول ايضا بان ان ليست للاثبات بل لتوكيد الكلام اثباتا نحو ان زيد قائم أو نفيا نحو ان زيد ليس بقائم قال الشمني فيه بحث لأن ان لتوكيد النسبة التي بين اسمها وخبرها وهى لا تكون الا بموتها وان كان نفس خبرها نفيا (قوله مطلق اعمالها) أى وجوب اعمالها لا ترديات (قوله تزيل اختصاصها بالاسماء) أى ما عدلت كما سيأتى (قوله فوجب اعمالها) أى ما عدلت وجوب الاله هو مذهب سيبويه والجمهور وكما يؤخذ مما يأتي في الشرح وقوله لذلك يغنى عنه التفريع (قوله وقد يبنى العمل) قد لا يقلل بالنسبة لغيريات وتحقيق بالنسبة لليت لان اعمالها كثير بل أوجب بعضهم كما سيأتى في كلامه استعمال المشترك في معنييه (قوله ملغاة) أى عن الكف (قوله قالت) أى زرقاء البمامة ولفظ مقولها ليت الحمام لي * الى حمامتيه * أو نصفه قدييه * ثم الحمام ميه * وقصتها أنها كانت لها قطة ومربها مرب من القطا بين جبلين فقالت ما ذكرتم ان القطا وقع في شباككم صياد فقد فاذا هو ستة وستون فاذا ضم اليها نصفها مع قطاتها كانت مائة (قوله أو نصفه) أو بمعنى الواو (قوله قياسا) قال الدمامي في ظاهركلام الزجاجة في الجمل أنه مسموع من العرب وذلك أنه قال في باب حروف الابدال ومن العرب من يقول اغما ز بدائما وكما في ما يوجب ما ونصب بان وكذلك اخواتها هذا كلامه اه (قوله ومذهب سيبويه) أى والجمهور ووجه ابن الحاجب كما في النكت (قوله لما سبق الخ) للتعريف ومن وافقه أن يقول يكفي في صحة الاعمال الاختصاص بحسب الاصل ولا يضرب عروض زواله ولذلك فظاهر كثيرة كجواز اعمال ان الخففة من النقلة على قلة مع تعليلهم اعمالها بكثرة بزوال اختصاصها بالاسماء كما في وان كانت اكبر فافاده سم (قوله وانكنا ما يقضى الخ) الصواب التمثيل بدله بقول امرئ القيس * وانكنا ما أسعى لمجد مؤث * لان ما في البيت الذي ذكره موصول اسمي بدليل عود الضمير في يقضى عليها (قوله اعد الخ) غرض الشاعر هو عديم قيس بانه يفعل بالحمار الفاحشة وأضاء قد يستعمل متعديا كما في البيت (قوله

نحو ان في الدار زيد قائم تنبيهه اذا دخلت اللام على الفصل أو على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر فلا يجوز ان زيد هو لقاؤه ولا ان في الدار زيد لان في الدار زيد الجالس (ووصل ما) الزائدة (بذى الحروف مبطل اعمالها) لانها تزيل اختصاصها بالاسماء وتبينها للدخول على الفعل فوجب اتمامها لذلك نحو اغما زيد قائم وكما قاله الخالد استدلوا بكم عمر وجبان ولعلنا بكر عالم (وقد يبنى العمل) ونجس مملغة وذلك مسموع في ليت لقاء اختصاصها كقوله قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا * الى حمامتنا أو نصفه فقد يروى بنصب الحمام على الاعمال ورفع على الالهال وأما البدواي فذهب الى جاج وابن السراج الى جوازه فيها قياسا ووافقهم الناطم ولذلك أطلق في قوله وقد يبنى العمل ومذهب سيبويه المنع لما سبق من أن ما زالت اختصاصها بالاسماء وهى لها للدخول على الفعل نحو قول اغما يوحى الى اغما الحكم اله واحد كما نسا قون الى الموت وقوله فواتكم ما فارقتكم قالوا لكم * ولكن ما يقضى فسوف يكون * وقوله أعد نظرا يا عبد قيس لعلماء *

أضاعت لك النار الحمار المقيد بخلاف ليت فانها باقية على اختصاصها بالاسماء ولذلك ذهب ٢٠١ بعض النحويين الى وجوب الاعمال

في اسمها وهو يشكك على قوله في شرح التسهيل يجوز انما لها واحدا لها باجماع (وجائز) بالاجماع (رفعك معطوفا على * منصوب ان) المكسورة (بعد ان تستكمل) خبرها نحو ان زيدا كل طعامك وعمره ومنه فمن يك لم ينجب ابوه وامه فان لنا الام النجبة والاب وليس معطوفا حينئذ على محل الاسم مثل ما جاء في من رجل وامرأة بالرفع لان الرفع في مسئلة الابتداء وقد زال بدخول الناسخ بل اما مبتدا خبره محذوف والجملة ابتدائية عطف على محل ما قبلها من الابتداء او مفعول معطوفا على الضمير في الخبر ان كان فاصل كما في المثال والبيت فان لم يكن فاصل نحو وان زيدا قائم وعمره تعين الوجه الاول وقد اشهر قوله وجائز ان النصب هو الاصل والارجح اما ان اعطف على المنصوب المذكور قبل استكمال ان خبرها تعين النصب واحاز الكسائي الرفع مطلقا فكساظا هو قوله تعالى ان الذين آمنوا والذين هادوا الصابئون وقراءة بعضهم ان الله ولائكمته يصلون برفع ملائكته وقوله

ولذلك) أي لبقائها على اختصاصها بالاسماء (قوله وهو يشكك الخ) قد يقال لم ينظر المصنف الى هذا الخلاف اكرهه وانما يشكك الاجماع (قوله معطوفا على منصوب ان) ظاهره ان المعطوف عليه هو اسم ان فيكون الرفع باعتبار محله قبل ان يبناء على القول بعدم اشتراط وجود الطالع للرجل ونسب الى الكوفيين وبعض البصريين وهو الاقرب الى عبارة المصنف وسماي بقية الوجه ولوقال رفعك نالي عاطف لمكان حار ياعلى سائر الوجة الآية وفي التسهيل ان التعت والتوكيد وعطف البيان كعطف النسق عند الجرحي والزجاج والفراء تقول ان زيدا قائم الفاضل او ابو عبد الله اوف نفسه بالنصب والرفع قال سم فيما كتبه بهامش شرح التسهيل للدما ميني هو ظاهر ان قلنا ان الرفع على العطف على محل اسم ان فان قلنا على الابتداء وانه من عطف الجملة فالقياس امتناع ما عدا النسق فليتامل وقاس الرضى البدل ومثله بقوله ان الزيد قد استختم ما شئت له ما بالرفع وقيل الرفع مخصوص بعطف النسق قال في الجمع وهو الاصح قال في شرح الجامع ولم يقيس العطف بالاول لان كذلك تقول ان زيدا قائم لا عمره اولاهمرو اه والظاهر ان الفاء وهم واو وحتى كذلك (قوله بعد ان تستكمل) متعلق برفعك او معطوفا لا يجائز خلافا لما كودي لما فيه من الفصل بالمتداوهوا اجني من الخبر (قوله لم ينجب) أي يلد ولدانا جبارا وقوله النجبة من وضع فعل موضع مفعول أي النجبة أو الأصل النجبة أنهاؤها خذف المضاف وانصل الضمير (قوله وليس معطوفا الخ) أي كما هو ظاهر كلام المصنف ويمكن أن تسمية معطوفا عليه مجاز علاقته المشبهة بالصورة (قوله مثل ما جاء في الخ) ظاهره ان رجلا عرابه محلي وهو القول الاصح لعدم لزوم اجتماع حركتي اعراب وقيل تقديرى ويلزم عليه ما ذكر لكن مرفى أول الابتداء دفعه (قوله وقد زال بدخول الخ) لم يشترط بعض البصريين بقاء الطالع لذلك المحل ونسب الى الكوفيين أيضا كما روى عليه لا اشكال في العطف على محل اسم ان الامن جهة لزوم الفصل بين التابع والمتبوع باجني وهو الخ وبر وذلك مجموع كما في الورداني (قوله ابتدائية) أي استثنائية (قوله على محل ما قبلها من الابتداء) من بيان لما على تقدير مضاف أي ذات الابتداء أي الجملة الابتدائية أي المستأنفة في عبارته أمران الأول كان ينبغي حذف محل لان الابتدائية لا محل لها الثاني القصور لعدم شمولها البيت لان الجملة فيه جواب الشرط الجازم فهي في محل خرم لا ابتدائية وكذا ما عطف عليها (قوله تعين الوجه الاول) أي كونه من عطف الجمل أي عند الجمهور والافقعهنهم يحيز العطف على الضمير المستتر بالافضل بقوله فعليه يجوز الوجه الثاني (قوله تعين النصب) أي لما يلزم على الرفع من العطف قبل تمام المعطوف عليه ان جعل من عطف الجمل ومن تقدم المعطوف على المعطوف عليه ان عطف المرفوع على الضمير في الخبر قال سم لم لا يجوز الرفع قبل الاستكمال على أنه مبتدا حذف خبره ويكون من قبيل الاعتراض بين اسم ان وخبرها لا اعطف وأقول مقتضى التعليق بما ذكره جواز الرفع بالهطف على محل اسم ان بناء على عدم اشتراط بقاء الطالع المحل وقال الرضى انما من عطف المعطوف قبل الاستكمال لان العامل في خبر المبتدا هو المبتدا وفي خبر ان هو ان فيكون قائما من قولك ان زيدا وعمره قائمان خبرا عن ان وعمره معا فمعمل عام لان مستقلا في معمول واحد ولا يجوز ذلك اه ومقتضى هذا التعليق تخصيص المنع بما اذا كان الخبر الاسمين معا وبه صرح ابن هشام في شرح بابت سعاد كما سماي في قريبا ومقتضى اطلاق الموضع وغيره والتعليل السابق ويحث سم فيه شمول المنع لخبر ان نحو ان زيدا وعمره قائم وهو الذي حققه الروداني وصفيع الشارح فيما ياتي اقرب الى هذا فتدبر (قوله وأجاز الكسائي الخ) موضع الخلاف حيث يتعين جعل الخبر للاسمين جميعا نحو ان زيدا وعمره وذا هبان فان لم يتعين ذلك نحو ان زيدا وعمره وفي الدار جازا اتفاقا قاله الموضع في شرح بابت سعاد وهو مخالف لما أطلقه هنا كذا في التصريح ومثل ان زيدا وعمره وفي الدار ان زيدا وعمره وقائم وقد رد الفاضل الروداني كلام الموضع في شرح بابت سعاد وحقق ان نحو ان زيدا وعمره وفي الدار او قائم من محل الخلاف فتنبه (قوله مطلقا) أي سواء قبل الاستكمال وبعده وسواء ظهر اعراب المعطوف عليه أو خفي فلا إطلاق في مقابلة التقييد السابق والتقييد باللاحق وان جعله البعض في مقابلة اللاحق فقط (قوله رجليه) أي منزله وقياراسم فرس الشاعر وقيل اسم جمل وقوله فاني الخ

فاني وقيار به الغريب *
 لأجل اللام في الخبر
 والثاني في وملائكته
 لأجل الواو في يصلون الا
 ان قدرت للتعظيم مثلها
 في رب ارجعون ووافق
 الفراء الكسائي فيما
 خفي فيه اعراب المعطوف
 عليه نحو انك وزيد
 ذاهبان وان هذا وعمر
 عالمان نكس كايض ما
 سبق قال سيبويه وعلم
 أن ناسا من العرب
 يغلطون فيقولون انهم
 أجبرون ذاهبون وانك
 وزيد ذاهبان (والحق
 بان) المكسورة فيما
 تقدم من جواز العطف
 بالرفع بعد الاستكمال
 (ليكن) باتفاق كقوله
 وما قصرت بي في التساوي
 خثولة
 ولكن عني الطبيب الاصل
 والخال
 (وان) المفتوحة على
 الصحيح اذا كان موضعها
 موضع الجملة بان تقدمها
 علم أو معناه نحو واذا
 من الله ورسوله الى الناس
 يوم الحج الاكبر ان الله
 يرى من المشركين
 ورسوله (من دون ليت
 وأهل وكأن) حيث
 لا يجوز في المعطوف مع
 هذه الثلاثة الا ان نصب
 تقدم المعطوف أو تأخر
 لوال معنى الابتداء معها
 وأجاز الفراء الرفع معها
 أيضا متقدما ومتأخرا

دليل الجواب أي فانا لا نعني فيها رجلي لاني الخ (قوله على التقديم والتأخير) أي تقديم المعطوف وتأخير الخبر
 والقصد الكس والتقدير الذين آمنوا والذين هادوا من آمن الخ والصابئون والصابئون كذلك ومن
 آمن في محل رفع بالابتداء وخبره فلا خوف الخ والجملة خبران وخبر الصابئون محذوف أي كذلك كما علم ويجوز
 أن يكون من آمن الخبر الصابئون وخبران محذوف لدلالة خبر الصابئون عليه فالخذف على هذا من الأول
 لدلالة الثاني وعلى الأول من الثاني لدلالة الأول وهو الكثير كما في المغني والعائد على كل محذوف أي من آمن
 منهم وأورد بعضهم على التخريج على التقديم والتأخير أنه يستلزم العطف قبل تمام المعطوف عليه ويجرد
 ملاحظة التقديم والتأخير لا يدفع ذلك وقد يقال بل يدفعه لتقدم المعطوف عليه بتمامه حينئذ في الآية هذا
 وقال الروداني اعتبارا للتقديم والتأخير وأمثاله انما يرجع اليه في تخريج المسموع ولا يجوز لاحد اليوم أن
 يتكلم بمثل ذلك ويدعي أنه نوى التقديم والتأخير (قوله هل طب) مثلث الطاء كما في القاموس (قوله
 وبتمين الأول الخ) نظريه سم يجوز أن تقدر اللام داخلية على مبتدأ محذوف أي هو غريب وقد قبل
 الأصل والظاهر عدم التقدير وكلام الشارح مبني عليه (قوله الا ان قدرت للتعظيم) بحث فيه بأنه لم يسمع أنا
 قائمون على التعظيم بل لابد من المطابقة للفظية على حد وان الحسن نحوي ونحو الوارثون كما في المغني (قوله
 فيما خفي) أي في تركيب خفي الخ أي لكونه مبنيًا أو مقصورًا مثل لا قال سم انظر لو خفي اعراب المعطوف
 دون المعطوف عليه ويحتمل أنه عنده كذلك وقال الروداني قضية التعليل بالاحتراس من تنافر اللفظ أن خفاء
 اعراب المعطوف كذلك فيجوز عند العطف بالرفع في أن زيد والفتي ذاهبان اه (قوله وأعلم) بهمة
 المتكلم والقصد بدقيل ما ذكره على الفراء والكسائي ولا يخفى أنه من باب ردد دعوى بدعوى وقوله
 يغلطون من باب فخرج واعترض بأنه كيف يستند اللفظ الى العرب وأجيب بأنه لا مانع من ذلك لما سبق
 من أن الحق قدرة العربي على الخطا اذ قصد الخروج عن لغته والنطق بالخطا وقيل مراد سيبويه باللفظ
 مجرد توهم أن ليس في الكلام أن وهذا هو ما يدل عليه بقية كلامه كما بسطه في المغني ويحتمل أن مراده
 باللفظ شدة الشذوذ (قوله باتفاق) ولهذا قدم المصنف أمكن على أن (قوله في التسامح) أي العلوم والعرائق في
 النسب خثولة أي ولا عموما بدليل ما بعده قال العيني هي اما مصدر أو جمع خال كالمعومة وفيه ما فيه (قوله
 وأن المفتوحة على الصحيح) اختلف فيه دون أن ولكن لعدم نقلها موضع الجملة لأنها حينئذ بمنزلة المكسورة وذلك بان وقعت
 الزائدة متباعدة كيد بخلافها (قوله اذا كان موضعها موضع الجملة) لأنها حينئذ بمنزلة المكسورة وذلك بان وقعت
 في محل الجملة بحسب الأصل اسد هاروم مولها بعد العلم مسد فعوليه وهما أصلهما المبتدأ والخبر وخرج بذلك
 نحو اعجبني أن زيد أقام وعمرافيتعين النصب لأنها ليست في موضع الجملة ولذلك جاز دخول لام الابتداء وكسر
 ان في نحو علمت أن زيد أقام وامتنع ذلك في نحو اعجبني أن زيدا قائم كما قاله الدماميني نقله عن ابن الحاجب
 (قوله أو معناه) أي دال معناه كذا في الآية الشريفة أي اعلام (قوله ورسوله) أي بالرفع وقرئ ناذا
 ورسوله بالنصب عطفًا على لفظ اسم ان كما في الفارسي (قوله وال معنى الابتداء) أي معنى الجملة ذات
 الابتداء لأن الكلام قبل هذه الثلاثة للاخبار عن المسند اليه بالمسند وبعدها انتهى المسند للمسند اليه أو ترجيه
 له أو تشبيهه به وقيل لأن هذه الثلاثة تغير معنى الجملة بنقلها من الخبر الى الانشاء فيلزم عليه عطف الخبر على
 الانشاء لكن هذا التعليل لا يتم على القول بجواز عطف الخبر على الانشاء ولا على أن العطف على الضمير في
 خبران ولهذا قل في متن الجامع يرفع مطلقاتا تالي اعطاف ان نسق على ضمير الخبر وبعدها وان ولكنه ان قدر
 مبتدأ الخ وكذا لا يتم على أن العطف على محل الاسم هذا وقد لزم مما تقرر أن الكلام مع كأن انشاء لا خبر وقد
 يتوقف فيه فتأمل ثم رأيت صاحب المغني صرح بأن كأن للاخبار ورايت الدماميني نقل قول آخر عن بعضهم
 أنها الانشاء التشبيه (قوله بشرطه السابق) راجع الى قوله متقدما فقط كما هو صريح قول الجمع وأجازه أي
 الرفع الفراء في ليت واختياره بالخبر مطلقا وقوله بشرطه المذكور عنه (قوله وخففت ان) أي بشرط أن
 لا يكون اسمها ضميرا وان يكون خبرها صالحا لدخول اللام ويستثنى الخبر المنفي لانه وان لم تدخل عليه اللام
 لا يتوهم معه أن ان نافية نقله يس عن ابن هشام (قوله فقل العمل) نخاف هنا وبطل فيما اذا كفت بما

على مذهب سيمويه مع أن العلة في الموضعين زوال الاختصاص بالاسماء لان المتريل هناك أقوى لانه لفظ
أحدثي ز يدوم وبالمختلفة هنا فانه نقصان بعض الكلمة ومحل ما ذكر ان وليم اسم فان لم يفعل كما في الامثلة
الآتية وجب الابهال ولا يدعى الاعمال وان اسمه ضمير الشأن والجملة الفعلية خبرها قاله ذكر يا (قوله نحو وان
كل لما الخ) أي على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لان علمها نافية ولم يأت في الا
واعرابه على التخفيف كل مبتدأ واللام لام الابتداء ومازائدة وجب خبر ومخضرون نعت وجب على المعنى
ولدينا متعلق به أو جمع مبتدأ ثان ومخضرون خبره والجملة خبر الاول وهذا أولى لما يلزم على الاول من
دخول لام الابتداء على خبر المبتدأ والمسوغ للابتداء بجميع العموم أو الاضافة تقديراً وترابط على جعل
جميع مبتدأ ثانياً إعادة المبتدأ عنه لانه على هذا معني كل وعلى الاول معني مجموع (قوله وان كلا لما الخ) أي
على قراءة تخفيف الميم أما على قراءة التشديد فلا شاهد فيه لما مر ولم ينصب كلا حيث قد حذف تقديره أرى
ثم رأيت في المعنى واعرابه على التخفيف كلا اسم ان واللام الاولى لام الابتداء ومازائدة لفصل بين اللامين أو
موصولة خبر ان وليوفيهن جواب قسم محذوف وجملة القسم وجوابه صلة ما واو التقدير وان كلا للذين والله
ليوفيهن قل في المعنى لكن الصلة في المعنى جملة الجواب فقط وانما جملة القسم مسوقة لمجرد التأكيد فلا يقال
جملة القسم انشائية والصلة لا تكون الاخبرية اهـ وقبل ما ذكره موصوفة بقول مقدر حذف وأقيم معجولة وهو
جملة القسم مقامه أي وان كلا خلق مقول فيهم والله ليوفيهن ولا حاجة لتقدير القول كما علم مما مر عن المعنى
وكذا الاعراب على التخفيف مع تشديد النون وأما على تشديد النون والميم معا فقال ابن الحاجب أحسن
ما قيل فيه أن لما هي الجازمة حذف فعلها تقدير ما لم يملوا واعترضه في المعنى بان ما تفيد توقع منفيها واهمال
الكفار غير متوقع وأجاب الدماميني بان توقع منفيها غالب لا لازم ولو سلم فالكفار بتوقع ان الابهال ولا يشترط
في المتوقع أن يكون من المتكلم ثم قال في المعنى والاولى عندي ان يقدر لما يوفوا أعمالهم لدلالة ليوفيهن الخ عليه
والتوقع التوقفية (قوله وتلزم اللام) أي عند عدم القرينة على المراد بدليل ما يأتي فلا تنافي بين قوله وتلزم
اللام وقوله وربما استغنى الخ وينبغي كما يحسنه الوداني أن محل لزوم اللام اذا قصد البيان وأنه اذا قصد الاحمال
لم تلزم لان الاجل من مقاصد اللفظ (قوله اذا ما تامل) أي أو تعدل مع حصول اللبس بان كان اعراب الاسم
خفيفاً نحو وان هذا والفتى لغائماً كما يؤخذ من قول الشارح لعدم اللبس وصرحه بالدماميني (قوله وذهب
الفارسي الخ) قال الدماميني حجة دخوله على الماضي المتصرف نحو ان زيد لقيام وعلى منصوب الفعل المؤخر
عن ناصبه نحو وان وجدنا أكثرهم لفاسقين وكلاهما لا يجوز مع الشدة اهـ وقد يجب ان المحففة ضعفت
بالتخفيف فتوسع معها ما لم يتوسع مع غيرها فأمل (قوله يجب فتحها) أي اطلب العامل ولا معلق لان اللام
الفارقة على الثاني ليست من المعلقات وظاهر هذا الكلام دخول اللام الفارقة على خبر ان المفتوحة المحففة
مع أنها لا تلبس بان النافية حتى يحتاج للفرق وقد يقال انها دخلت بعد ان المكسورة للفرق فلما دخل الفعل
فتحت الهمزة وأقيمت اللام فالكسر وقصد الفرق سابقان على دخول الطالاب لفتح الهمزة أو يقال لام الفرق
قد تدخل مع عدم الاحتياج الى الفرق كما تدخل بعد المكسورة عند قيام القرينة والاستغناء عن اللام (قوله
وربما استغنى عنها) ليس المراد بالاستغناء عدم الاحتياج الى اللام حتى يعترض بان التعبير بربما يقتضي أن
اللام قد لا يستغنى عنها مع القرينة بل المراد به ترك اللام ولا شئ أنه مع القرينة يجوز ترك اللام وذكرها
(قوله ان الحق الخ) القرينة اللفظية فيه لفظ لافانه يبعدها أن يراد بان النفي ان لو أريد ما ذكر لحي بالاثبات
بدلاً عن نفي النفي الصائر الى اثبات وفيه أيضاً قرينة معنوية وهي أنه لو أريد بان النفي ونفي النفي اثبات
لكان المعنى الحق يخفى على ذي بصيرة وفساد ظاهر وينبغي أن تكون القرينة المعتمدة عليها هذه القرينة
المعنوية لان لام بعدة للنفي لا مانعة منه فأمل (قوله أنا ابن آباء الخ) القرينة هنا دلالة مقام المدح على ان
الكلام اثبات فلا جله لم يقل كانت لكرام وأما عدم قوله كانت لكرام فلما مر من امتناع أن يلي اللام فعل
متصرف خال من قد وما قيل من أن هذا الامتناع مخصوص بان العاملة دون المهمة برده تصرح أبي حيان في
اوتشافه باستوائهما في ذلك وبان اللام لو دخلت في هذا البيت لدخلت على كرام فأعرف ذلك والاباء جميع آب

نحو وان كل لما جميع
لدينا مخضرون ومازادها
استحباباً لا اصل نحو وان
كلا لما ليوفيهن (وتلزم
اللام اذا ما تامل) لتفرق
بينها وبين ان النافية
ولهذا تسمى اللام الفارقة
وقد عرفت أنها لا تلزم
عند الاعمال لعدم اللبس
بوتنبه به مذهب سيمويه
أن هذه اللام هي لام
الابتداء وذهب الفارسي
الى أنها غير ما احتلت
للفرق ويظهر أثر الخلاف
في نحو قوله عليه الصلاة
والسلام قد علمنا ان كنت
لؤمناً فاعلى الاول يجب
كسر ان وعلى الثاني يجب
فتحها (وربما استغنى
عنها) أي عن اللام (ان
بدا) أي ظهر (مناطق
أراد معتمداً) على قرينة
أما اللفظية كقوله
ان الحق لا يخفى على ذي
بصيرة أو معنوية
كقوله
أنا ابن آباء الضمير من آل
مالك
وان مالك كانت كرام
المعادن
(والفعل ان لم يك نامخا)
للابتداء وهو كان وكاد
وظن وأخواتها (فلا
تلفه) أي لا تجده

(غالبان ذي) المخففة
من النقيضة (موصلا)
وان كان ناسخا وجده
موصلا بها كثيرا نحو وان
يكاد الذين كفروا
ليزلقونك بأبصارهم وان
نظمتك لمن الكاذبين
وأكثر منه كونه ماضيا
نحو وان كانت لك كبيرة
ان كنت لا ترددين وان
وجدنا أكثرهم لفاسقين
ومن النادر قوله

شئت عينك ان قتلت
مسلميا

ولا يقاس عليه نحو وان قام
لانا وان قعدنا بدخلاف
للأخفش والكوفيين
وأندر منه كونه لانا نحو
ولا ماضيا كقولهم ان
يزينك لنفسك وان
يشينك ليه (وان تخفف
أن) المفتوحة (فاسمها)
الذي هو ضمير الشأن
(استمكن) بمعنى حذف
من اللفظ وجوبا ونوى
وجوده لأنها محذوفة
لأنها حرف وايضا فهو

ضمير نصب وضمائر النصب
لا تستمكن وأما بوزانها
وهو غير ضمير الشأن في
قوله

فلو أنك في يوم الرخاء لتني
طلاقك لم تحفل وانت

صديق

وقوله

بانك ربيع وغيث ربيع
وانك هناك تكون النبالا

كقضاة وقاض من أي اذا امتنع والضمير الظلم ومات اسم قبله ولهذا قال كانت مصرفه امرأاة للحي قاله
المصرح (قوله غالبا) ظرف زمان أو مكان متعلق بالنفي والمعنى انتفى في غالب الأزمنة أو في غالب التراكم
وجود الفعل موصلا بان اذا لم يكن ناسخا ومفهوما ذلك أن وجود الناسخ موصلا بان لم ينتف في الغالب فيصدق
بالثمة ولو جعل متعلقا بالنفي لكان المفهوم أن وجود الفعل الناسخ موصلا بان غالبي مع أن القوم انما
ذكر والذكر لا الغلبة أفاده سم (قوله موصلا) اسم مفعول من أوصل الى باي المتعدي وثلاثه لازم وصل
بمعنى اتصل وان كان وصل يستعمل متعديا أيضا فقول البعض تبعا لما نقله شيخنا عن الغزالي اسم مفعول من
أوصل بمعنى اتصل فاسد (قوله وجده موصلا الخ) بشرط كونه غير ناف الخرج ليس وغير منفي لخرج زال
وأخواتها وغير صلة لخرج دام ودخول اللام مع الفعل الناسخ على ما كان خبرا في الاصل نحو وان كانت
لك كبيرة وان وجدنا أكثرهم لفاسقين ومع غير الناسخ على معمولة فاعلا كان أو مفعولا ظاهرا أو ضميرا
منفصلا فاعلا بقسمه نحو ان يزينك لنفسك وان يشينك ليه والمفعول الظاهر نحو ان قتلت مسلما وأما
المفعول الضمير فكما لو عطف على قولك ان قتلت مسلما قولك وان أهنت لايه لكان انما تدخل على المفعول
دون الفاعل اذا كان الفاعل ضميرا متصلا كما رأيت أو مستترا نحو زيدان ضرب لعمرا (قوله وأكثر منه) أي
من كون مدخولها مضارعا للمفهوم من الامثلة أو من نحو وان يكاد الخ والحاصل أن الاقسام أربعة كثيرة أكثر
ويقاس عليهم ما اتفقا ونادر وفي القياس عليه خلاف وأندر ولا يقاس عليه اتفاقا وسبب ذلك أن ان المشددة
مختصة بالمبتدأ والخبر فلما ضعفت بالتخفيف وزال اختصاصها بهما عوضوها كثرة الدخول على فعل يختص
بهما وهو الناسخ مراعاة لحقها الاصل في الجملة وكان الماضي أكثر شبهها بعض الماضي كقيل في عدد الحروف
والهيشة والبناء على الفتح ولما انتفى في الثالث اختصاص مدخولها بالمبتدأ والخبر كان نادرا ولما انتفى
الاختصاص والشبه في الأخير كان أندر (قوله شئت) بفتح الشين من باب فرح والضم لغة رديئة (قوله خلانا
للأخفش والكوفيين) تبع في هذا العز والتوضيح والتسهيل والذي في الجمع والمغنى أن الكوفيين لا يجيزون
تخفيف ان المكسورة ويؤولون ما ورد عما يؤهم ذلك بان ان نافية واللام انجائية بمعنى الا ولذلك رد عليهم
بقوله تعالى وان كلاما يوفينهم في قراءة من خفف ان ولما وان أجيب عنهم بأن لهم أن يجعلوا نصب كلاما يرى
نحو وفاء اللام بمعنى الا كما هو رأيهم في مثلهما وما يزيد الفصل بين اللامين أو موصولة أو نكرة كما مر ويمكن
الاعتذار بان ذكر الكوفيين مع الأخفش نظرا الى موافقتهم له صورة لقياسهم أيضا على ان قتلت مسلما وان
كان قياسهم عليه على وجه أن ان نافية واللام بمعنى الا وقياس الأخفش عليه على وجه أن ان مخففة واللام
لام الابتداء فإراد الشارح خلافا لمن ذكر وفي مطلق القياس على ان قتلت مسلما (قوله الذي هو ضمير
الشأن) أي فقط عند ابن الحاجب وهو أو غيره عند المصنف والجمهور فكان المناسبات حذف القيد ليجري
في حل كلام المصنف على مذهبه ومما يتعين فيه تقدير ضمير الشأن قول الشاعر

في فتية كسيف أهد قد علموا * أن هالك كل من يحفي ويقتل

قال ابن الحاجب في شرح المفصل ولولا ان ضمير الشأن مقدر لم يستقيم تقديم الخبر هنا فالذي سوغ التقديم
كون الجملة واقعة خبر لا كون ان بطل علمها فصار ما بعدها مبتدأ أو خبرا لانهم يعتبرون مع التخفيف
ما يعتبرونه مع التشديد من امتناع تقديم خبرها اه باختصار (قوله وأما بوزان الخ) وارد على قوله فاسمها الذي
هو ضمير الشأن استمكن وحاصل اليراد أنه وجد في كلامهم اسم أن المخففة غير ضمير الشأن وغير مستمكن
(قوله فلو أنك الخ) يصف هذا الشاعر نفسه بكثرة الجود حتى لو سأله الحبيب الفراق لجاهه كما هز رد السائل
وخص يوم الرخاء بالذكر لان الانسان رعا يفارق الاحباب في الشدة ورجلة وانت صديق حاله قيد به لان الانسان
لا يعز عليه فراق عدوه وصديق فعيل بمعنى اسم المفعول أي مسادقة بفتح الدال أو من اجراء فعيل بمعنى فاعل
مجرى فعيل بمعنى مفعول وفي المصباح يقال امرأة صديق وصديقة (قوله ربيع) بفتح الميم أي كثير العشب من
مرع الوادي بتشليل الراء أي كثر عشبها كمرع فوصف الغيث به من وصف الحال بوصف المحل وبضمها من

فضرورة (والخبر اجعل جملة من بعد ان) نحو علمت أن زيد قائم فان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشأن محذوف وزيد قائم جملة في موضع رفع خبرها في تنبيهه بأن المفتوحة أشبه بالفعل من المكسورة لان لفظها كلفظ عين مقصود به الماضي أو الامر والمكسورة لا تشبهه الا الامر كجد فذلك أثرت أن المفتوحة مخففة بمقاء عملها على وجهه بين فيه الضعف وذلك بان جعل اسمها محذوفاً لتكون بذلك عاملة كالأمر عاملة وما يوجب مزيتها على المكسورة أن ظاهرها ما تعمل فيه من جهة الاختصاص ٢٠٥ ومن جهة وصلتها بعمومها ولا يتطلب المكسورة ما تعمل فيه

الامن جهة الاختصاص
فضعف بالتخفيف
وبطل عملها بخلاف
المفتوحة (وان يكن)
صدر الجملة الواقعة خبر
أن المفتوحة المخففة
(فعلا ولم يكن) ذلك
الفعل (دعا) ولم يكن
نصريفه بمنعها *
فلاحسن (حينئذ
الفصل) بين أن وبينه
(بقد) نحو ونعلم أن قد
صدقنا وقوله
شهدت بان قد خط ما هو
كائن * وانك تتحوما
تشاء وتثبت (أوني)
بلا أولن أولم نحو
وحسبوا أن لا تكون
فتنة يحسب أن لن
يقدر عليه أحد يحسب
أن لم يره أحد (أو)
حرف تنفيس) نحو علم
أن سيكون وقوله
واعلم فعمل المرء بفعله *
ان سوف يأتي كل ما قدرا
(أولو) نحو وان لو
استقاموا على الطريقة
(وقليل) في كتب النحاة
(ذكر لو) وان كان كثيرا
في لسان العرب وأشار
بقوله فلاحسن الفصل
الى أنه قد يرد والحالة هذه
بدون فاصل كقوله

أراع الشيء أي غما وكثر كرا ع بربع ريعا فاعاده في القاموس والتمال بكسر المثلثة الغيات (قوله فضرورة) أي من وجهين عند ابن الجاحظ كون اسمها غير ضمير الشأن وكونه مذكورا ومن الوجه الثاني فقط عند الناطم (قوله والخبر اجعل جملة) أي أن حذف الاسم سواء كان ضميرا شارا أو لا على مذهب المصنف فان ذكر الاسم حاز كون الخبر جملة وكونه مفردا وقد اجتمعا في قوله بانلثا ريع الخ (قوله من بعد ان) من وضع الظاهر موضع الضمير للضرورة (قوله تنبيهه أن المفتوحة الخ) هذا جواب عما قيل لماذا عملوا ان المفتوحة وأعمالوا المكسورة غالباً وكان اللاتق النسوية أو العكس لئلا يلزم مزية الفرع على الأصل وحاصل الجواب أن الفرع قد عجز على الأصل بمعنى فيه لا يوجب في الأصل (قوله لا تشبه الا الاسم) قد يقال بل تشبه نحو قيل وبيع أيضا الا أن يقال صيغة المجحول محذولة عن صيغة المعلوم لأصلية (قوله فذلك) أي لكونها أشبه بالفعل الخ وأثرت أي خصصت وقوله على وجه الخ ليس من جملة التفرع اذ لا ينتج ما قبل التفرع فهو متعلق بمحذوف دل عليه السياق أي وعلمت على وجه الخ أي لئلا يظهر بالكلية مزية الفرع على أصله وبه يحجب عما قيل لم عملوا المفتوحة في محذوف غالباً والمكسورة في مذكور وأجاب بعضهم بأن ذلك اعطاء للأصل الأصل والفرع الزرع وبهذا أيضا يحجب عما قيل لم عملوا المفتوحة في ضمير والمكسورة في ظاهر (قوله من جهة الاختصاص) أي بالاسماء وقوله وصلتها أي كونها حرفا موصولا بعمومها (قوله وبطل عملها) أي في الغالب كما سبق (قوله صدر الجملة الخ) أشار به الى أن الضمير في يكن الى الخبر بتقدير مضاف أي صدر الخبر ولو عبرا عن ذلك لمكان أحسن وان كان المآل واحداً أو دفع بذلك ما يوجب ظاهر عبارة أن الخبر نفس الفعل فان قلت الظاهر أن الحرف الفاصل بين أن والفعل جزء من الخبر فهو المصدر لا الفعل قلت المراد صدر ما بعده هذا الحرف من التركيب الاسفادي (قوله دعا) أي زاد دعا أي قصد به الدعاء (قوله فلاحسن حينئذ الفصل) أي للفرق بين المخففة والمصدرية التي تنصب المضارع ولما كانت المصدرية لا تقع قبل الاسم ولا الفعلية التي فعلها جامداً أو دعاء لم يحتج لفصل معها وأقبل التفضيل ليس على بابه كما يدل عليه تغيير الموضع بالوجوب فقدم الفصل فبيح يمكن ينبغي أن يكون محل قبحه اذ لم يكن هناك فارق بين المخففة والمصدرية غير الفصل كوقوع أن بعد العلم والالم يقع كافي الز وداني وبظهر أن ترك الفصل عند وجود فارق آخر خلاف الأولى وان من الفارق غير الفصل ظهور رفع المضارع كافي أن تهبطين (قوله وبينه) أي الفعل (قوله بلا) أي مع الماضي والمضارع وكذا لو استشكل الفصل بلابانه لا فائدة فيه لأن أن المخففة لا تحتاج بعد العلم الى تمييزها عن المصدرية لأن المصدرية لا تقع بعد العلم وأما بعد الظن فيقع أن لا تميز لا بينهما لوقوعها بعد كل منهما فلا يتم تعليل الفصل بالفرق بين المخففة والمصدرية وكذا استشكل الفصل بعد العلم بغير لا كقد والسين بانه لا فائدة لعدم وقوع المصدرية بعد العلم والجواب أن كون الفصل للفرقة المذكورة باعتبار الغالب وفي شرح الجامع أن الفصل بالمذكورات امالة لا تلبس بالمصدرية أو لا يكون كالعوض من تخفيفها ولا شكال عليه (قوله أن لا تكون) أي على قراءة تكون بالرفع على أن أن مخففة (قوله زعيم) أي كفيلا والرازح بضم الراء وكسرهما الخزال والمنون المسوت وإضافة عرض اليه من إضافة الصفة للموصوف أي المنون العرض والعارض والاطلاح بالكسر جمع طلحة بالفتح شجرة من شجر الغنص (قوله فلا تحتاج الى فاصل) أي لما علمت من أن هذه الجملة لا تقع بعد أن الناصبة للمضارع (قوله أن غضب الله) أي في قراءة نافع أن يسكون النون وغضب بصيغة الماضي مقصود به الدعاء فهي قراءة سبعية وما في

علموا أن يؤمنون لجادوا * قبل أن يسئلوا بأعظم سؤال وقوله اني زعيم بان يؤمن * فأن أمنتم من الرزاح ونحو من عرض المنون * من العشي الى الصباح أن تهبطين بلادقو * مبرقعون من الطلاح أما اذا كانت جملة الخبر اسمية أو فعلية فعلا جامداً أو دعاء فلا تحتاج الى فاصل كما هو مفهوم الشرط من كلامه نحو وأخردعوهم أن الحمد لله رب العالمين وأن ليس للإنسان الا ما سقى والخامسة أن غضب الله عليها (وخففت كأن أيضا) جملا على أن المفتوحة

التصريح بما يخالف ذلك سبق قلم (قوله فنوى منصوبها الخ) أى حذف وعلم من ذلك أنها واجبة الاعمال
 لأنه أثبت لها منصوبا منصوبا وثابتا أخرى قاله ليس لكن جواز الدمامين في قوله كان ظبية الخ على رواية
 رفع ظبية أن يكون الرفع لأعمال كان بخفيها (قوله كثيرا) راجع لكل من قوله فنوى وقوله وهو ضمير
 الشأن فيفيد أن منصوبها قد ثبت وذكر هذا المصنف بقوله وثابت الخ وأنه قد نوى وهو غير ضمير الشأن
 وسيمثل له الشارح بالشاهد الثاني وهذا هو المناسب لما عليه المصنف من أن اسم كان الخففة المحذوف كاسم
 الخففة المحذوف قد يكون ضمير الشأن وقد يكون غيره ولما سبذكره الشارح أن الخبر في الشاهد الثاني مفرد
 اذ لو وجب كون الاسم المحذوف ضمير الشأن لم يحز أن يكون الخبر عند حذف الاسم مفردا لأن ضمير الشأن لا
 يخبر عنه بمفرد بخلاف ما لو أرجع كثير القوله فنوى فقط فان مفاد كلام الشارح على هذا أن اسمها المنوى لا
 يكون الا ضمير الشأن وهذا خلاف مذهب المصنف ومناف لقول الشارح بعد وأن يكون مفردا كما في الثاني
 فافهم (قوله قليلا) راجع لقوله وثابت الخ (قوله كمنصوب أن) التشبيه في مطابق الثبوت والذي ذكر فلا ينافي أن
 ثبوت منصوب أن ضرورة كما سيجزى خلاف ثبوت منصوب كان فإنه ليس بضرورة (قوله في الأول) أى
 المحذوف لا بقيد كونه ضمير الشأن بدليل الشاهد الثاني فان المحذوف فيه غير ضمير الشأن كما يصرح به بل
 ضمير المرأة على أن الدمامين قال لا يظهر لي تعيين كون الاسم في الشاهد الأول ضمير الشأن اذ يجوز أن يكون
 ضميراعا لما إلى المتقدم الذكر أى كان الحر ثدياه حقان (قوله مشرق الحر) أى مضى العنق ثدياه أى
 الصدر أى الثديان فيه حقان أى في الاستدارة ويجوز أن يكون ثدياه اسم كان على لغة من يلزم المثني الألف
 وحقان خبرها ولا شاهد فيه حينئذ (قوله توافينا) أى تقابلنا والمقسم الحسن من القسم وهو الحسن تطوى أى
 تأخذ وعدها بالى وإن كان يتعدى بنفسه لتضمنه معنى الميل وقال الدمامين أى تطاول إلى الشجر لتناول منه
 كذا في القاموس اهـ والجملة صفة لظبية إلى وارق السلم أى مورق هذا الشجر يقال ورق يرق وأورق يورق
 أى صار ذا ورق (قوله همامن الثاني) وعليه فانه خبر في البيت الثاني محذوف أى هذه المرأة على عكس التشبيه
 للبالغة ويرى ظبية بالجرا أيضا على أن الأصل كظبية وزيدت أن بين الكاف ومجرورها (قوله وقد
 عرفت) أى من التمثيل بالبيت الثاني وقوله كما في أن راجع للمنفى لا للمنفى (قوله وأن يكون مفردا كما في الثاني)
 ليكون الاسم فيه غير ضمير الشأن اذ التقدير كأنها أى المرأة ظبية وجاء قرناها لك يندفع ما ورد هنا مما هو ثابت
 عن عدم التامل في أطراف كلام الشارح (قوله وأن كانت فعلية) أى فعلها غير جامد وغير
 دعاء قياسا على ما مر (قوله فصارت بقدر أولم) للفرق بين كان الخففة وأن الناصبة للضارع
 الداخلة عليه كاف الجر (قوله لا يهولك) أى لا يفرغك واللفظ النافعي أما
 استعارة لمشقات الحرب أو إضافتها إلى الحرب من إضافة المشبهة به للمشبه
 وأصل طلاء النار لتدفع بها فوه وترشح للاستعارة أو التشبيه
 والمراد بطلاء الحرب تعاطيها والتلبس بها ومحذورها
 هو الموت كأن قد ألما أى نزل أى فالموت لا بد
 منه (قوله فتمل وجوبا لزوال
 اختصاصها بالاسماء
 لدخول الخففة على
 الجملة من

تم الجزء الأول ويليه الجزء الثاني أوله لا إلى لنفى الجنس *

(فنوى * منصوبها)
 وهو ضمير الشأن كثيرا
 (وثابتا أنصاروى) وهو
 غير ضمير الشأن قليلا
 كمنصوب أن فن الأول
 قوله وصدر مشرق الحر
 كان ثدياه حقان وقوله
 ويوما توافينا بوجه مقسم
 كان ظبية تعطى إلى
 وارق السلم
 على رواية من رفع
 فيها وعلى رواية النصب
 همامن الثاني وقد
 عرفت أنه لا يلزم في
 خبرها عند حذف الاسم
 أن يكون جملة كما في أن
 بل يجوز أن يكون جملة
 كما في البيت الأول وأن
 يكون مفردا كما في الثاني
 * تنبيه * إذا كان
 خبر كان الخففة جملة
 اسمية لم يحتج إلى فاصل
 كما في البيت الأول وإن
 كانت فعلية فصلت بقدر
 أولم نحو كان لم تغن
 بالامس وكقوله
 لا يهولك أصل طلاء نظى
 الحر * ب فمحذورها
 كان قد ألما
 * خاتمة * لا يجوز
 تخفيف لعل على اختلاف
 لغاتها وأما لكن تخفف
 فتمل وجوبا نحو ولكن
 الله قتلهم وأجاز يونس
 والاختفاء أعمالها حينئذ
 قياسا وحكى عن يونس
 أنه حكاه عن العرب

فهرست الجزء الاول من حاشية العلامة الصبان على شرح الاشتموني

صفحة	
١٧	الكلام وما يتألف منه
٣٩	المعرب والمبني
٨١	الذكر والمعرفة
٩٦	العلم
١٠٤	اسم الإشارة
١١٠	الموصول
١٢٩	المعرف بأداة التعريف
١٣٧	الابتداء
١٦٥	كان وأخواتها
١٧٧	فصل في ما ولولات وان المشبهات وليس
١٨٤	أفعال المقاربة
١٩٠	ان وأخواتها

﴿تمت﴾

